المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry Of Education
Princess Nourah bint Abdulrahman University
Graduate Studies and Scientific Research Vice-Rectorate
Deanship of Graduate Studies
Faculty of Arts

الانتِكَـاثُ

«دراسة نحوية»

إعداد

أمل بنت محمد الشقير

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الآداب

اللغة العربية/ اللسانيات «اللغة والنحو»

إشراف

د. أسماء بنت محمد العَسّاف

أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة الأميرة نورة

١٤٣٦-١٤٣٧هـ/ ٢٠١٥-٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

اعتماد لجنة المناقشة والحكم

(ماجستيـــــر)

نوقشت رسالة الطالبة : _____ بتاريخ / / 14هـ وتكونت

لجنة المناقشة والحكم من الأساتذة :

	الاسم	المرتبة العلمية /التخصص	الجهة	صفة العضوية	التوقيع
.1					
.2					
.3					
.4					
.5					

قرار اللجنة منح الطالبة درجة الماجستير في

تخصص _____ بتقدير

تاريخ موافقة مجلس الكلية على المنح : / / 14هـ

وكيلة الكلية للدراسات العليا ختم الكلية عميدة الكلية

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
Princess Nourah bint Abdulrahman University

إهداء

إلى والـدَيّ اللّـذَين وضَـعاني في المدرسـةِ ولم يَأبَهـا ببكـائي: قَسـوَتُكم الحانيـةُ أمسِ أوصلَتني لرسالتي اليوم.

إلى زوجي الذي شاركَني أدقَّ تفاصيلَ بحثي بكُلِّ حُبٍّ واهتمام.

إلى إخوتي الذين شَدُّوا من أَزري.

إلى أبنائي الذِين رأَوني أُقاسمُهم بدارستي كَبَدَ الحياة، فأدركوا أنّ العلمَ طريقٌ ممتدٌّ ماتع.

إلى معلمتي التي تعلَّمتُ على يدَيها كيف أَخطُّ حرفَ الألفِ الأول.

إلى كلِّ من انتَظَر هذه الدراسةَ حتى استَوَت على سُوقِها.

إلى عينِي التي بَكَت في لحظةِ ضعفٍ لتراكمِ الدراسةِ والبحثِ: قَرِّي.

إلى الحياةِ الممَرِّ عَلَّني أَبقى حين أفنى:

لسانَ صدقٍ في الآخِرين.

شكرٌ وتقديرٌ

الشكرُ لله الذي هَيّأ لي هذه الرسالةَ ومَهَّدها راجيةً بها رِضاه

ثُمّ الشكرُ لمن قالت لي في بدايةِ الطريقِ: (متأكِّدةٌ أنكِ ستُبدِعين يا أمَل)، فكانت عبارتُها أكبرَ داعمٍ لي كلَّما وَهَنتُ.

مُشرِفتي الغالية د. أسماء بنت محمدٍ العسّاف التي أكرمَتني كثيرًا بوقتِها ومتابعتِها ونصحِها، فجزاها ربي عني خيرَ الجزاءِ.

والشكرُ للَّجنةِ المناقِشةِ التي سأَلتُ اللهَ على صعيدِ عرفاتٍ أن يختارَهم لي فاختارهم:

أ.د. سليمان العايد الذي حضرتُ له دورةً بعنوان: (إجرائياتُ البحثِ العلميِّ)، وكنتُ في أولِ البحثِ، فأَلهمَني وأفادني، وها أنا اليومَ أضعُ رسالتِي بين يدَيه ليَرى ثمارَ غرسِ الأمس.

و أ.د. البندري العَجلان الني كنتُ أتمنى أن أتتلمذَ على يدَيها وحُرِمتُ من ذلك، فساق اللهُ رسالتي كاملةً إليها ليُحقّقَ اللهُ لي شرفَ التَّلمَذةِ.

ثُمّ الشكرُ لكلِّ الأساتذةِ الذين استَشَرتُهم من مُختلفِ أقطارِ العالمِ العربيِّ فكانوا لي خيرَ مُوجِّهٍ.

وأَختِمُ بامتناني لكلِّ مَن سيَقرأُ البحثَ فيُثريه بحثي منتفعًا منه أو يقوّمُه لي ناقدًا مُسدِّدًا.

مُستَخلَصُ البحثِ:

هذه الدراسةُ دُوِّن فيها مفهومُ الانتكاثِ من خلالِ محاوَلَةٍ لترسيخِ المصطلحِ بإدراجِه ضِمنَ أُسرتِه التَّداوُليةِ المختصَّةِ وتمثيلِه الأُسَّ فيها، مع ذِكرِ مسوِّغاتِ اختيارِه عُنوانًا للموضوعِ.

ثم وثَّقَت إطلاقاتِ الانتكاثِ في الموروثِ النحويِّ متتبِّعةً آثارَه راصدةً استعمالاتِه في مؤلفاتٍ ذاتِ تخصُّصاتٍ مُختلِفةٍ وأَزمنةٍ مُتغايِرةٍ؛ تقديرًا لمدَى حُضورِ هذه المسألةِ النحويةِ واستيفاءً لأشكالِها الممكِنةِ. غيرَ أنَّ العنايةَ بالمَواردِ التراثيةِ لم تَصرِف الموضوعَ عن مُعالجتِه بالمنظورِ اللِّسانيِّ الحديثِ، إذ حاولَت هذه الدراسةُ تقريبَ الانتكاثِ لِسانيًّا بالربطِ ببعضِ قضاياه التي يمكِنُ تنزيلُها في المتصوَّرِ الحَمليِّ الانتكاثيِّ.

بَعدَ هذه المقارَبةِ التَّنظيرِيةِ عالجَت مقوّماتِ الانتكاثِ من حاملٍ ومحمولٍ ومُعاوَدَةٍ بعد انصرافٍ في شواهدِ التنزيلِ والحديثِ ومأثورِ كلامِ العربِ بالتحليلِ والإبانةِ؛ تكشيفًا للغُنيةِ التأويليةِ في مُدوَّنةِ الانتكاثِ بمستوياتِ الدَّرسِ اللغويِّ المعهودَةِ، ودَعمًا للاحتجاجِ النَّحويِّ حين مُناولَةِ الاختلافِ في المسألةِ بشتَّى صُورِها.

كُلُّ ذلكَ ساق بنا إلى استعراضِ خلافِ النحويين في أَضرُبِ الانتكاث، وإلى إبرازِ أدلّةِ كلِّ فريقٍ وحُجَجِهم، تَفتيشًا عن مَثارِ الخلافِ لإمكانِ بِناءِ الفروعِ عليه، مما قادَ الحديثَ إلى مُباحثةِ احتكامِ عوائدِ العربِ في ألفاظِهم جريًا على مقاصدِهم، والنظرِ إلى مآلاتِ إعمالِها في الخلافِ النحويِّ.

Abstract

This study addresses the concept of «Intikath» (retreat) by attempting to establish the term into its related contextual framework in which it represents the cornerstone and justifying electing it as title of the study. I then documented the implementation of such a term in the traditional Arabic grammarian literature by tracing its adoption in several multi-discipline works dating to various ages. This is mainly conducted to acknowledge the extent to which such a syntactical issue is present and confront its possible complexes. Focusing on this traditional approach, nevertheless, did not cause overlooking its treatment from a modern linguistic perspective. Rather, this study attempted to approach «Intikath» linguistically by relating it to some issues that can be perceived from «Intikath» - perspective.

Subsequent to this theoretical approach, the «Intikath» major components including support, predicate and retreating after dismissal were addressed. This was conducted through analyzing and explaining evidences from Qur'an, Hadith and Arabian folk sayings to clarify the pertinence of interpreting «Intikath» corpus by ordinary linguistic levels, and to enhance syntactical argumentation in dealing with the multi-aspect controversy around such an issue.

All the aforementioned led the researcher to tackle grammarians' dispute about typology of the «Intikath's and to feature evidences and arguments of each party to identify the source of dispute and to establish classes upon it. Ultimately, this led me to investigate Arabs' verbal maxims versus embedded intentions and exploring the subsequent impact of its implication upon syntactic controversy.

محتويات البحث

إهداء	ج
شكر وتقدير	ج
مستخلص البحث باللغة العربية	د
مستخلص البحث بالإنجليزية	د
فهرس المحتويات	هـ
المقدمة	١
الفصل الأول: مفهوم الانتكاث ونشأته	٧
المبحث الأول: معناه لغة واصطلاحا	٨
المبحث الثاني: المصطلح في التراث النحوي والتعبير عنه	٢٠
المبحث الثالث: مقاربته لسانيا	٥٤
الفصل الثاني: مواضع الانتكاث	٦٧
المبحث الأول: أقسام الانتكاث	٦٨
المطلب الأول: الانتكاث الجنسي	٧١
المطلب الثاني: الانتكاث العددي	٩٣
المطلب الثالث: الانتكاث الإعرابي	١٣٥
تتمة: الانتكاث الإضماري	١٤٣
المبحث الثاني: ألفاظ الانتكاث	١٤٥

المطلب الأول: ألفاظ دالة على العموم ١٤٧

المطلب الثاني: ألفاظ دالة على الخصوص ٢٠٤

الفصل الثالث: الخلاف في الانتكاث ٢٣٩

المبحث الأول: منشأ الخلاف ٢٤٥

المبحث الثاني: القول في معاودة اللفظ بعد الانصراف عنه ٢٥٥

المبحث الثالث: القول في عودة الإتباع بعد القطع ٢٨٢

الخاتمة ٣٠١

المصادر والمراجع ٣١٣

الملحقات ٣٤٧

الفهارس العامة ٣٦٢

المقدّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، فاتحةُ كلِّ خير، وتمامُ كلِّ نعمة، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرفِ النَّبيِّين وخاتمِ المرسلين، وعلى آلهِ الطَّيِّبين الطَّاهرين، ومَن تبعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

أمَّا بعدُ؛ فإنَّ لخفاءِ بعضِ المعاني في اللغةِ ثم بيانِها جَلِيّةً حُسنَ صَنعةٍ وسحرَ بيان، وإذا كانَ هذا من أسلوبِ القرآنِ الكريمِ فهو الحجَّةُ البالغةُ والإعجازُ المبهِرُ، وقد تأمَّلتُ اللفظَ المحتمِلَ معنًى مُغايرًا يُطلَقُ، فيقودُ صاحبَه لحملِه على معناه، ثم يعودُ تارَةً أخرى للحملِ على لفظِه، فيُؤدِّي ذلك لأن يَعقُبَ الإفرادُ الجمعَ أو التثنيةَ، أو يعقُبَ التذكيرُ التأنيثَ، وعكسُ ذلك كلِّه يقعُ إثرَ لفظٍ محتمِلٍ من ألفاظِ العمومِ كانَ أم سِواها، أو يأتي مُتبَعٌ بعد مُفارَقتِه إلى القَطعِ الإعرابيّ، ورأيتُ مِن أصحابِ الصَّنعةِ مَن يُطلِقُ على ذلك انتكاثًا؛ فحمَلني هذا للوقوفِ عليه والنَّظرِ فيه والعزمِ على بحثِهِ وتتبّعِهِ وسبرِ غورِهِ وإظهارِهِ، في بحثٍ بعنوانِ (**الانتكاث**) دراسة نحوية.

ولئن كانَ الحملُ على المعنَى – وهو ذو مَساسٍ بموضوعي هذا– قد بُحِثَ وبُسِط القولُ فيه، وصُنِّفت فيه الكتبُ، فإنَّ من الغرابةِ أن الانتكاثَ لم يَحظَ بعنايةٍ ولم يُفرَدْ بدراسةٍ فيما أعلَم، حيثُ يجدُهُ المريدُ مُتناثرًا على تباعدِ مواضعَ في كتبِ النَّحوِ واللغةِ والتفسير. ولا يَخفى على مُطّلعِ هذه الرسالةِ ما واجهه الباحثُ من تحدياتٍ في نَقرِ هذا الموضوعِ، منها:

– التَورّدُ له شائكٌ وعِرُ المسلَك، وطرائقُه حَزَنةُ المذاهبِ ما بين جوازٍ ومنعٍ، بل ما بين مُنكِرٍ مُتنَدّرٍ ومُضعّفٍ مُستكثِرٍ ومجيزٍ مقيِّدٍ أو مُسترسِلٍ.

– تَشَعّثُ مسائلِه في المصنفاتِ ونُدرَةُ الدراساتِ حولَه وفَقرُها، ولم تَكن له تُكَأَةٌ ذاتُ دَعامةٍ يُسنَدُ إليها، فأُخرِجَ من خَبايا الزّوايا.

– غموضُ شواهدِه وصعوبةُ استنطاقِها واستظهارِها.

– وعورةُ الوصولِ إلى حُكمٍ بَيّنٍ في صورِه والتفريقِ بينها، وتَبنّي رأيٍ فيها باختيارٍ أو تَفرُّدٍ، والوقوفُ منها موقفَ الحَكَمِ مع العلمِ بسلطةِ المناقشةِ والأخذِ والرّدّ.

- حاجتُه إلى تأسيسٍ اصطلاحيٍّ واستحداثِ مُقارَبةٍ لِسانيةٍ.

- القراءةُ البلاغيةِ لشواهدِه عَوصاءُ، وتوعّرُ العنايةِ بتحليلِها.

- استعصاءُ محاورةِ التعليلاتِ المتشاجرةِ التي وُجّه بها ضَرباه (معاودةُ اللفظِ ومراجعةُ المتبَع)، وعُضالُ تَنخُّلِ مَنشأِ الخلافِ فيهما.

ورَغم ذلك رغِبتُ في دراسةِ هذا الموضوعِ خائضةً غِمارَه عازمةً على جَمعِ الشَّتاتِ، وتمحيصِ هذا الخلافِ، محاولةً الوصولَ إلى حكمٍ فَصلٍ بعدَ إثراءٍ وبَسطٍ.

وتبرزُ أهميةُ هذه الدراسةِ في الكشفِ عن مسألةٍ لغويةٍ تبدو خارجةً عن المألوفِ، وتأصيلِ مصطلَحِها وتتبُّعِ نَشأتِها تاريخيًّا، وارتباطِها بعِلمِ النحوِ الذي يؤصِّلُ لها وعِلمِ اللسانياتِ الذي يُجرَى عليه نظرياتُها الحديثةُ، ومن أنها تُلقي الضَّوءَ على أثرِها في لغةِ القرآنِ، وتفسِّرُ خَبءَ إتيانِها على خلافِ المتعارَفِ.

وانطِلاقًا من السَّالِف لما لهذا الموضوعِ من أهميةٍ، ساقتني دَوافِعُ عِدّةٌ إلى اختيارِه محَلًّا للمُباحَثةِ، أهمُّها:

- جَدارةُ الانتكاثِ بالإفرادِ بدراسةٍ مستقلَّةٍ، إذ هو مِن الموضوعاتِ التي لم تُخص بعنايةِ النَّحويِّين، ولاسِيّما في كتابِ اللهِ العزيزِ.

- تمحيصُ (الانتكاثِ) بين الاصطلاحِ والتعبيرِ بإثباتِ صفةِ الاصطلاحِ عليه أو نفيِها.

- ارتباطُ هذا الموضوعِ بعلومٍ شَتّى: النحوِ والبلاغةِ والتفسيرِ والأصولِ.

- اختلافُ النَّحويِّين حولَ الانتكاثِ جوازًا ومَنعًا، مع وجودِ التعليلِ والدليلِ لدى كلِّ فريقٍ.

- التَّشوُّفُ إلى معرفةِ مَرتبتِه داخلَ النظامِ النحويّ، والتعرُّفُ على خصائصِ تركيبِه.

وبما أن الانتكاثَ في المدَوَّناتِ متناثرُ المواضع، ولم يُتنبَّأْ بمواقعِه على فَقرٍ في التناولِ وقصورٍ

في التحليلِ، مع اختلافِ القولِ بصحةِ وقوعِه في العربية، فقد حاولتِ الدراسةُ الإجابةَ عن الأسئلةِ الآتيةِ:

س: كيف يمكِنُ تأسيسُ الانتكاثِ مصطلَحًا إن كان أُطلِقَ تعبيرًا؟

س: ما أضربُه المتصوَّرَة؟

س: آلألفاظُ الواردةُ فيه مصطلَحاتٌ أم تعبيراتٌ؟

س: ما نظرةُ الدراساتِ اللسانيةِ حِيالَه؟

س: ما مَدى وجودِه في مدَوَّناتِ العربيةِ: كتبِ اللغةِ ومعاني القرآنِ وإعرابِه وكتبِ التفسيرِ؟

س: ما أثرُ هذا الأسلوبِ في التوجيهِ النحويِّ وبيانِ المعاني؟

س: هل الألفاظُ الحاملةُ وجه الانتكاثِ عامّةٌ أو خاصّةٌ؟

س: ما موقفُ العلماءِ مِنه؟

س: ما مستواه في الفصاحةِ والنظرةِ البلاغيةِ؟

وكما أَسلفتُ فليسَ ثمةَ دراسةٌ في الانتكاثِ مستقلّةٌ، سواء في الدراساتِ القديمةِ أم الحديثةِ – حسبَ عِلمي– ، وقد وَقَفتُ على مؤلفاتٍ كثيرةٍ في الحمل على المعنى والقطع لم تنظُر إلى ما بَعدهما بل لم تُشِرْ إلى ما نحنُ بصددِه البتّةَ ولذا لم تُذكَر. وما وجدتُّه إنما هو أسطرٌ معدودةٌ متفرِّقةٌ في كتبِ التراثِ، وما بينَ يديَّ من الدراساتِ الحديثةِ ممَّا يُمكِن للبحثِ أن يُفيدَ منه جزآنِ صغيرانِ ضمنَ مؤلَّفَين هما:

– كتابُ (دراساتٍ لأسلوبِ القرآنِ الكريمِ)، أ.د. محمد عبدالخالق عُضَيمة، طبعتهُ دارُ الحديثِ بالقاهرةِ، وعددُ أجزائِه: ١١.

في القسمِ الأولِ المختصِّ بحروفِ المعاني، بعنوان (لمحات عن دراسةِ الحملِ على اللفظِ وعلى المعنى في القرآنِ الكريمِ)، أشار في طَرَفِه إلى الانتكاثِ وصفًا دُونَ تسمية، وحصَرَ ما جاء

منه في القرآنِ في (مَن) و (ما) الموصولَتَين أو الشَّرطِيَّتَين[1] دون الألفاظِ الخاصّةِ – مع فواتِ كثيرٍ من المواضعِ– ملمِحًا إلى الخلافِ بغيرِ بَسطٍ.

– الحملُ على المعنى في العربيةِ، د.علي بن عبدالله بن حسين العنبكي، طبعه ديوانُ الوقفِ السُّني ببغدادَ، الطبعةُ: الأولى، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.

وقد ذَكَرَ ضمنَ مبحثٍ منه بعضَ شواهدِ الانتكاثِ معتمِدًا على الدّراسةِ الأُولى، مضيفًا الخلافَ في المسألةِ بغيرِ بسطِ أدلةٍ ولا ترجيحٍ.

ومما يَهدِفُ إليه هذا البحثُ تحقيقَه ومناولتَه، سَدًّا لما في الدّراستَين السابقتَين من مَباحثَ لم تُدرَس:

– تحريرُ الانتكاثِ مِن جهةِ التسميةِ والاصطلاحِ، ومِن جهةِ الحكمِ عليه قوةً أو ضعفًا.

– بيانُ صورِه في نحوِ العربيةِ وأقسامِه الواردةِ.

– بيانُ موقفِ اللسانياتِ مِن الانتكاثِ.

– تحليلُ مواضعِه للكشفِ عن المقاصدِ، وتوظيفُ ذلك في المناقشةِ والترجيحِ.

– معالجةُ الألفاظِ التي يدورُ حولَها دلاليّا وخِدمتُها في تفسيرِ مَسلَكِه.

– تمحيصُ الخلافِ في أضربِه ببيانِ المذاهبِ فيها، والوقوفُ على الحجج والأدلةِ، ثم الاجتهادُ في الفَصل والحُكمِ.

وقد اتّبعتُ في دراستي هذه مناهجَ ثلاثةً وَفقَ مقتضياتِ البحثِ؛ الاستقرائيَّ – حسْبما أقفُ عليه– لتتبُّع مواضع الانتكاثِ في القرآنِ والحديثِ ومأثورِ كلامِ العربِ، يعقُبُه المنهجانُ الوصفيُّ والتحليليُّ كلٌّ في موضعِه، الوصفيُّ في عَرض لفظِ الانتكاث وتقريرِه الاصطلاحيِّ واللِّسانيِّ، وفي تكشيفِ التعبيراتِ التي أُطلقَت لأسلوبِ الانتكاث، والتحليليُّ عند تفسيرِ

(١) أَورد ثلاثةَ شواهدَ لصورةِ (الحمل على المعنى ابتداءً ثم على اللفظ)، وسبعةَ شواهدَ لصورةِ (الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ)، وشاهدَين لصورةِ (الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ ثم على المعنى). انظر: كتابه (٣/٢٩١-٢٩٢، ٣٠٩-٣١٢).

أضربِ الانتكاثِ وشواهدِها ومُحاكمتِها إلى نَسقٍ كُلِّيٍّ ومُحاورتِها بالاحتجاجِ والتقويمِ.

وقد اقتضت هذه الأُطروحاتُ أن يقعَ تقسيمُ الرسالةِ في ثلاثةِ فصولٍ، مسبوقةً بمقدِّمةٍ.

وتضَمَّنتِ المقدِّمةُ التعريفَ بالموضوعِ وأهميتَه وأسبابَ اختيارِه ومشكلةَ البحثِ والدراساتِ السابقةَ عليه وأهدافَه والمنهجَ المتَّبَعَ فيه والصعوباتِ التي واجهتني.

وخُصِّصَ الفصلُ الأولُ للحديثِ عن مفهومِ الانتكاثِ ودلالتِه لغةً واصطلاحًا، وعن نشأتِه بالبحثِ عن المصطلَحِ في التراثِ النحويِّ والتعبيرِ عنه، مع مقارَبتِه بمنظورِ الدراساتِ اللسانيةِ.

وتناول الفصلُ الثاني مواضعَ الانتكاثِ ببيانِ أقسامِه الثلاثةِ: الانتكاثِ الجنسيِّ والانتكاثِ العَدديِّ والانتكاثِ الإعرابيِّ. مع التطرُّقِ إلى أحدِ أركانِه الألفاظِ الحاملةِ، التي منها ألفاظٌ دالَّةٌ على العمومِ وأُخرى دالَّةٌ على الخصوصِ.

وتحدّث الفصلُ الثالثُ عن الخلافِ في الانتكاثِ مع ردِّه إلى مَنشئِه والبناءِ عليه، وما يتفرّعُ منه من مَسائلَ كالقولِ في مُعاوَدةِ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه ومراجَعة المتبَعِ بعد مفارقتِه إلى القطعِ.

وبعد ذلك تأتي الخاتمةُ مُذيَّلَةً بنتائج الدراسةِ وأهمِّ التوصياتِ التي خرَجت بها. وقد أُلحِق بعدَها الفهارسُ العامَّةُ من مثلِ: فهرسِ الآياتِ والأحاديثِ والأشعارِ والأعلامِ والمصادرِ والمراجع.

وختامًا، فهذا ما سطَّرَته يدايَ من الإبانةِ، وأرجو أن توخَّيتُ فيه الإصابةَ بعد الإعانةِ.

واللهَ أسألُ التوفيقَ والسَّدادَ، فهو نِعمَ المولى ونِعمَ النَّصيرُ.

الـفصلُ الأوّلُ

الانتكاثُ مفهومُه ونشأتُه

وفيه ثلاثةُ مباحثَ:

المبحثُ الأوّلُ: معناه لغةً واصطلاحًا.

المبحثُ الثاني: المصطلحُ في التُّراثِ النحويِّ والتعبيرُ عنه.

المبحثُ الثالثُ: مقاربتُه لسانيًّا.

الـمبحثُ الأوَّلُ

معناه لغةً واصطلاحًا

الانتكـاثُ لغـةً: مصـدرُ الفعـلِ الخماسـيِّ (انتكَـثَ ينتكـثُ: انتكاثًـا)، وهـو يرجِـعُ إلى الجذرِ الثلاثيِّ (ن ك ث)، وهذا الجذرُ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على نقضِ شيءٍ[1]، ومنه قولُه تعـالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا﴾ [النحـل:٩٢]، وقولُـه: ﴿نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم﴾ [التوبة:١٢،١٣].

ومنه قولُ الشاعرِ[2]:[الطويل]

وقرّبْـتُ بـالقُرْبى، وجَـدِّكَ إنّـني مـتى يَـكُ أمْـرٌ للنَّكِيثَـةِ أَشـهَدِ[3]

فالانتكاثُ معناه الحقيقيُّ في اللغةِ الانتقاضُ، قال ابنُ السِّكِّيت: "والنِّكْثُ: أَنْ تُنقَضَ أَخلاقُ الأَخبيةِ والأَكسِيةِ البالِيةِ، فتُغزَلَ ثانِيَةً"[4].

ويضارِعُ الانتِكاثَ الانتكافُ، ومِنهُ قولُ الشاعرِ[5]:[الرجز]

مَـا بـالُ قلـبٍ راجَـعَ انتِكَافَـا بَعْـدَ التَّعَـزِّي اللَّهْـوَ والإيجافـا[6]

فبـيْنَ الانتكـاثِ والانتكـافِ تصـاقُبٌ، ويظهـرُ التماثـلُ في حـرفينِ فـاءِ الكلمـةِ وعينِهـا، واللامُ في كلتا الكلمتينِ متقاربةٌ، فبيْنَ الثاءِ والفاءِ تقاربٌ في الصفةِ، فمِن صفاتِ الثاءِ: أنها صامتةٌ احتكاكيـةٌ مهموسـةٌ مرققـةٌ، وكـذلك الفـاءُ. فهُمـا متقاربـانِ دلاليًّـا لتقاربِـهما فُنولوجِيًّـا،

(١) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ٤٧٥) مادة (ن ك ث).

(٢) قائلُه: طرفةُ بنُ العَبد، وهو من معلقتِه المشهورةِ. انظر: ديوانه، ص(٢٧).

(٣) النَّكيثةُ: الأمرُ يبلغُ فيه أقصى المجهودِ من النَّفْس. يقولُ: متى يَحدُثْ مثلُ هذا أَشهَدْه. يقال: بلغْتُ نَكيثةَ البعيرِ إذا جهدتّه بالسَّير. وسُمِّيَتِ النّفْسُ نَكيثةً؛ لأنَّ تكاليفَ ما هي مضطرَّةٌ إليه تَنكُثُ قُوَاها والكِبَرُ يَفْنيها، فهي مَنكوثةُ القُوَى بالتَّعَبِ والفَناء. انظر: المعاني الكبير لابن قتيبة (٢/ ٨١٠)، تهذيب اللغة للأزهري (١٠/ ١٠٤-١٠٥) مادة (ن ك ث).

(٤) إصلاح المنطق، ص(٢١). وانظر: تهذيب اللغة (١٠/ ١٠٤)، أساس البلاغة للزمخشري (٢/ ٣٠٣) مادة (ن ك ث).

(٥) قائله: أبو النّجم العِجْلي. انظر: ديوانه، ص(٢٧٠).

(٦) الانتكافُ: العدولُ عن الشيءِ. والإيجافُ: الاضطرابُ والخَفَقَانُ. انظر: تهذيب اللغة (١٠/ ١٠٤، ١١/١٤٥) مادة (ن ك ث) و (و ج ف)، الصحاح للجوهري (٤/ ١٤٣٦) مادة (ن ك ف).

وهذا التَّصاقُبُ في اللفظَينِ لتَصاقُبِ المعنى.

ووجهُ التصاقبِ بينَ اللفظينِ: أنَّ (نكثَ) يعبِّرُ عن تشعُّثِ ما كانَ شديدَ الالتئامِ، كالحبلِ والغزلِ المنكوثَين. و(نكفَ) يعبِّرُ عن إبعادِ ما يعْرُو أو يخالطُ من المكروهِ.

والمعنى الجامعُ بينهما: أنّهما يعبِّرانِ عنِ امتدادٍ أثناءَ الشيءِ بإحكامٍ ووصولٍ بالشدةِ إلى الداخلِ، إلا أنَّ الأولَ فيه تَفَشٍّ بغِلَظٍ كما تفيدُه دلالةُ الثاءِ، والثاني فيه إبعادٌ وطردٌ كما يدلُّ عليه صوتُ الفاءِ[1].

والانتكاثُ له معانٍ مجازيةٌ كما ذَكرَ الزمخشريُّ بقولِه: "ومن المجازِ: نكثُ العهدِ والبيعةِ...وهذا قولٌ لا نَكيثةَ فيه: لا خُلْفَ. ووقَعوا في النَّكيثةِ: في الخِطّةِ الصّعبةِ التي تناكثوا فيها العهودَ، وانتَكثَ ما كان بيْنَهم. وطلبَ فلانٌ حاجةً ثم انتكثَ لأُخرى، إذا انصرفَ عنها لحاجةٍ أُخرى"[2].

وقال نَشْوَانُ الحِمْيريُّ: "الانتكاثُ: الخروجُ من موضعٍ إلى موضعٍ، ومن أمْرٍ إلى أمْرٍ"[3].

يُفيدُ ما سبقَ أنَّ المعنى المحوريَّ للانتكاثِ هو: تشعيثُ الشيءِ الملتئمِ ونقضُه؛ كالخيطِ والحبلِ وعُودِ السِّواكِ. وأنَّ مِن دلالاتِ الانتكاثِ المجازيةِ: الخُلْفَ والتراجعَ والانصرافَ والخروجَ مِن شيءٍ إلى شيءٍ.

وكلُّ ما في القرآنِ من مشتقَّاتٍ – عدَا نكثِ الغَزْلِ في آيةِ [النحل: ٩٢] – فهو مِن نكثِ الأيمانِ والعهودِ، أي: النَّكثَ المعنويَّ المذكورَ.

والذي في آيةِ النَّحلِ: نقضُ الغزْلِ وهو بَعْدُ في حالِ قوتِه، أي: دونَ مُقتضٍ، فهو فسادٌ مَحْضٌ[4].

(١) انظر: المعجم الاشتقاقي المؤصل، أ.د. محمد حسن جَبَل (٤/ ٢٢٥٢).

(٢) أساس البلاغة (٢/ ٣٠٣).

(٣) شمس العلوم (١٠/ ٦٧٥٣).

(٤) انظر: المعجم الاشتقاقي المؤصل (٤/ ٢٢٥٤).

فـإذًا، النكـثُ يكُـونُ نقضًـا للشـيءِ في حـالِ ضـعفِه باقتضـاءٍ وبغـيرِه، وفي حـالِ قوتِـه بغيرِ اقتضاءٍ.

فنَقضُ الخَلَق – وهو في حالِ الضعفِ باقتضاءٍ – ثم غزْلُه ثانيًا، فيه تراجعٌ.

وتلكَ المعاني المجازيةُ – مع رجوعِها كلِّها إلى المعنى الحقيقيِّ الواردِ في الذمِّ في الخطابِ القرآنيِّ– بعضُها في غيرِ سياقاتِه لا يلزمُ تلفُّعُها بمِرط الثَّلْبِ والقَدْحِ، كمعنى الانصرافِ والخروجِ والتراجعِ والنقضِ باقتضاء لا بدونِه.

الانتكاثُ اصطلاحًا:

مَن ذَكَرَ (الانتكاثَ) مِن النحْويينَ لم يُعرِّفْه تعريفًا اصطلاحيًّا، وإنما يُلاحَظُ في خطاباتِهم ضروبٌ من التعريفِ داخلةٌ في الحدِّ بالوصفِ، فهو إمَّا تعريفٌ بالشرحِ أو بالتمثيلِ أو بالعلةِ كما سيأتي بيانُ ذلكَ في المبحثِ التالي.

وهذه المفردةُ أو التعبيرُ مِن المسكوتِ عنه في تراثِ ابنِ جِنِّي، مخبوءٌ تحتَه دلائلُ نحويةٌ، يقودُ البحثَ إلى بعثرةِ ركازِه وتغلغلٍ في مكنونِه ونفاذٍ إلى أبعادِه، بينما كانَ تائهًا كغيرِه من المفرداتِ المغمورةِ ذاتِ المضامينِ اللغويةِ في دَفَّتيْ كتبِه للقراءةِ العجِلةِ، مع أنَّه تسكُنُ فيه أغراضٌ ومقاصدُ مِن حَمل الكلماتِ بعضِها على بعضٍ لفظيًّا أو معنويًّا أو إعرابيًّا الذي ينتجُ عنه بناءٌ لغويٌّ ذو ثَراءٍ وصَقْلٍ بيانيٍّ بمراجعةِ اللفظِ ومعاودةِ الإتباعِ.

وإذا كانَ (الانتكاثُ) مسكونًا فيه دلالةٌ مسكوتٌ عنها أو مسهوٌّ عن تحكيكِ دالِّها، فكيفَ سيقَ إلى غَمْرةِ الاصطلاحاتِ مختمِرًا بحدودِها ومفهومِها، وشأنُه أنَّه في عناصرَ ثلاثةٍ؛ حاملٍ لفظيٍّ ومحمولٍ منتظمٍ برباطِ فصيلةِ الجنسِ أو العددِ أو الإضمارِ قائمٍ على اللفظ أو المعنى، أو في نطاقِ مكاسرةٍ إعرابيةٍ بتقاطعٍ وإتباعٍ بيْنَ النعتِ والمنعوتِ أو بيْنَ النعوتِ.

دراسةُ سَمتِ هذه المفردةِ ورَفْتُها تستلهمُ الناظرَ مَنزعَ المصطلحِ وتكوينَه. على يدِ مَن كانت نشأتُه؟ وكيف كانَ ساعةَ وُلدَ؟ وما السياقُ الذي أُثيرَ فيه إطلاقُه؟ وما موقعُه في حقلِه الدلاليِّ

المعرفيِّ [1]؟

والباعثُ على الغوصِ في طرائقِ سكِّ هذا اللفظِ وفكِّه بمراودةِ دلالتِه النحويةِ وما أحاطَ به مِن عِللٍ للتسميةِ به، هو رغبةُ استقرارِ اصطلاحِه أو مَأَمُّ مشروعِ مصطلحٍ مقترحٍ وسيطٍ بين اللغةِ والمواضعةِ الاصطلاحية.

ويمكنُ تصنيفُ هذه المفردةِ المتماسكةِ في المصطلحِ بدلالتِه اللغويةِ مرادًا به اسمُ مفعولٍ، وذلكَ إنْ قُصدَ بها اللفظُ نفسُه نظرًا لكونِه نتاجَ مفهومٍ وإجراءٍ وَصْفِيٍّ.

ومما يُضفي على (الانتكاثِ) طابعًا اصطلاحيًّا خروجُه مِن معناهُ اللغويِّ الأصليِّ إلى مدلولٍ له أنحاءٌ وسِماتٌ. ومفتاحُ إدخالِه في الألفاظِ الاصطلاحيةِ اللغةُ، فهي الضَّامَّةُ والوُصلة بينَ المصطلحِ ودلالتِه في اللغةِ. فالانتكاثُ المبعوثُ لتداولِ اصطلاحِه مرتَهَنٌ بدلالاتِه اللغويةِ الحقيقيةِ والمجازيةِ، إلَّا أنَّه حصلَ نقلٌ وإخراجٌ عن موضعِه الأولِ بتوظيفِه في الاصطلاحِ لمناسبةٍ بيْنهما.

وهو بهذا يشاطرُ العنصرينِ الأساسيَّينِ اللذَينِ لا بدّ مِن توفرِهما عندَ القدماءِ في اللفظِ حتى يأخذَ صبغةً اصطلاحيةً: مواضعةَ طائفةٍ مخصوصةٍ واتفاقَهم، ونقلَ اللفظِ من معنًى أولَ أصليٍّ إلى معنًى ثانٍ فرعيٍّ[2].

و(الانتكاثُ) يَفقدُ الطابعَ الأساسيَّ الأولَ، بَيدَ أنَّ اتجاهَ بعضِ المحدَثينَ يرسمُ للمصطلحِ خارطةً بإخراجِ عنصرِ المواضعةِ، فقيل: هو "اللفظُ أو الرمزُ اللغويُّ الذي يُستخدمُ للدلالةِ على مفهومٍ علميٍّ أو عمليٍّ أو فنيٍّ أو أيِّ موضوعٍ ذي طبيعةٍ خاصةٍ"[3]. أو أنه "لفظٌ يؤدِّي معنًى

(١) هذه التساؤلاتُ تأتي الإجابةُ عنها في المبحثِ التالي الذي يتعرّضُ لعباراتِ النحويين لهذا المتصوّرِ والأسلوبِ على مَدارِ العصورِ الزَّاخرةِ بالمصنَّفاتِ.

(٢) انظر: التعريفات للجرجاني، ص(٢٨) ، الكليات لأبي البقاء الكفوي، ص(١٢٩-١٣٠) ، كشاف اصطلاحات الفنون للتَّهَانَوِي (١ / ٢١٢).

(٣) العربية لغة العلوم والتقنية، د. عبدالصبور شاهين، ص(١١٨).

دقيقًا يكتسبُ دلالتَه مِن المنطقِ الداخليِّ للعلمِ الذي يَنتمي إليه"[١].

وبهذا يُجرَى (الانتكاثُ) كمصطلحٍ بالتركيزِ على الوصفِ الذي لَزِق به عندَ النحويين، وكونِه وَحدةً إجرائيةً داخلَ بناءٍ نحْويٍّ ذي نسقٍ وطبيعةٍ خاصةٍ.

ولا يُظنُّ أنه كلمةٌ لمحةٌ كالحَلْسِ لا يُؤسّسُ منه مصطلحٌ نحْويٌّ ولا يَرتقي شأْوَه؛ لكونِه يتحدّدُ من خلالِ العلاقاتِ التي يُقِيمُها مع مجموعِ التعبيراتِ التي تَعْتَزي إلى المفهومِ الذي ينتمي إليه، بخلافِ الكلمةِ فهي وَحدةُ اللغةِ العامةِ التي لا يَتحدَّدُ معناها إلا في سياقٍ معيَّنٍ[٢].

فالانتكاثُ مكوَّنٌ مِن تسميةٍ ومفهومٍ، ومدلولُه سابقُ التسميةِ[٣]، وخاضعٌ للمراقبةِ قبلَ دخولِه في المعجمِ الاختصاصيِّ[٤]، وكلُّ ذلك ما يُجَسّ إثباتُه في هذا المحورِ مترفّقًا بلطفِ الصَّنعةِ الاصطلاحيةِ.

ولا تَضُرُّ العباراتُ الأخرى إذا عُرِفَ الاصطلاحُ بمفردةٍ تمارسُ دورًا في تكوينِ المعرفةِ بما فيها مِن حُمولةٍ دلاليةٍ نحويةٍ خاصة، ويرادُ بها حَشدُ تراكيبَ نحويةٍ معينةٍ في مفهومٍ لغرضِ اقتصادِ التلقيبِ عنها بعبارةٍ محدَّدةٍ مقيّدَةٍ بمسالكِ الاصطلاحِ النحويِّ.

بمِثلِ هذا الحَراكِ الاصطلاحيِّ يُبنى الانتكاثُ بمرونتِه النطقيةِ ومُكْنتِه التصوّريةِ، دُونَ إعوازِ القولِ بالتواضعِ التوافقيِّ؛ نظرًا لاحتياجِ ضبطِ المسائلِ والتعبيراتِ بإدراجِها ضمنَ أسرةٍ دلاليةٍ واحدةٍ تُخلقُ مِن رَحِمِ الانتكاثِ.

وعليهِ فمصطلحُ (الانتكاثِ) لا يَعْدو تأطيرَ المفاهيمِ والتعبيراتِ المسترسلَةِ التي تمثِّلُه

(١) منهج مقترح لوضع المصطلح، د. عماد الصابوني، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م(٧٥)، ج(٣)، ص(٥٩٣).

(٢) انظر: المعنى في علم المصطلحات (من أجل مقاربة وظيفية لعلم المصطلحات) لجوان ساجيه، ص(٩٥-٩٦).

(٣) وذلك لما قال ابن جني: "فمعاودةُ اللفظِ بَعدَ الانصرافِ عنه تراجعٌ وانتكاثٌ". المحتسب (٢/ ٨٨).

(٤) انظر: المعنى في علم المصطلحات، (حول تمثيل التصورات تمثيلا ذهنيا: أسس لمسعى إلى النمذجة) لماريا كابريه، ص(٤٧-٤٨).

منِ انصرافٍ وتراجعٍ ومعاودةٍ ونحوِها، حتى يُوظفَ إجرائيًّا لهذا النحوِ من الحملِ اللفظيِّ والمعنويِّ وإن لَم يَرتفعْ إلى مرتبةِ الوفاقِ العُرفيِّ المختصِّ بالنحويين. فهو إمّا أن يَلقى الرّواجَ لهذا النوعِ من المتصوَّرِ النحويِّ فيُحكمَ بالتداولِ والاستعمالِ، وإما أن يَّتوارَى فتستبقَه الألفاظُ الأخرى لمفهومِه.

والمحكُّ الحاكمُ في تقبّلِه وتداولِه هو افتقارُ الحقلِ الإجرائيِّ إلى تعبيرٍ حيويٍّ مقتضَبٍ يُستغنَى به عن الإطالةِ في إيحائِه الدلاليِّ.

فنُحتِت هذه المفردةُ (الانتكاثُ) كنموذجٍ اصطلاحيٍّ للعمليةِ التي تنظِّرُها بما تأتلفُ من قلقٍ في الصنعةِ النحويةِ على حدِّ تعبيرِ ابنِ جِنِّي، ونقضٍ للبيانِ وتنكُّبٍ عن سبيلِه الذي لا يَنقاد للانثناءِ في سَيره وفَجِّه، وذلك بالمعاودةِ بعد الانصرافِ والمراجعةِ بعد المفارقةِ المشعرةِ بنكثِ الغرضِ الذي جيء به من حملٍ على المعنى وقطعٍ للنعتِ[1].

إذًا، ما الانتكاثُ في صنعتِه النحويةِ؟

الانتكاثُ إجمالًا: معاودةُ اللفظِ بعدَ الانصرافِ عنه إلى المعنى، ومراجعةُ المتبَعِ بعدَ مفارقتِه إلى المقطوعِ.

وبيانُ ذلك: أنْ ترِدَ الكلمةُ وهي ذاتُ شِقَّينِ دلاليًّا؛ لفظيٍّ ومعنويٍّ، فيتْبَعُها لفظٌ محمولٌ على الوجهِ المعنويِّ وهو الموسومُ (بالحمل على المعنى)، وقد يتقدمُه حملٌ لفظيٌّ، ثم يليه تعبيرٌ راجعٌ إلى مدلولِها اللفظيِّ، وهو (المنتكِثُ). أو أن يأتيَ بعدَ المتبوعِ تابعٌ مخالفٌ له في حكمِه الإعرابيِّ، وقد يُسبَقُ بتابعٍ مشاركٍ لمتبوعِه في الإعرابِ، ثم يليه لفظٌ مُتبَعٌ في نسقِه الإعرابيِّ. فهو إذًا انتقاضُ المعنى المبرَم بالعودِ إلى اللفظِ من جديدٍ في السياقِ نفسِه، أو انتقاضُ غرضِ القطعِ الإعرابيِّ بمعاودةِ الإتباعِ بعدَه.

(١) انظر: المحتسب (٢/ ١٤٥)، البسيط لابن أبي الربيع (١ / ٣١٧).

ومفادُ القولِ أنه على شِقَّين: معاودة اللفظ، ومراجعة المتبَع.

والشِّقُّ الأولُ يكُونُ على صورتَين: الانتكاث البسيط، والانتكاث المركب.

فالصورةُ الأُولى على ثلاثةِ أضربٍ:

وردودُ الكلمةِ (المحتملةِ دلالتَين: لفظيةٍ وأخرى معنويةٍ)

١- ثم الابتداءُ بكلمةٍ محمولةٍ على معنى السابقةِ، ثم التعبيرُ بكلمةٍ عائدةٍ على الأُولى محمولةٍ على دلالتِها اللفظيةِ. وقد يلي ذلك حملٌ على المعنى، ولا يُخرِجُه عن هذا الضربِ.

٢- ثم التثنيةُ بكلمةٍ محمولةٍ على لفظِ السابقةِ، ثم التعبيرُ بكلمةٍ عائدةٍ على الأُولى محمولةٍ على دلالتِها المعنويةِ، ثم الرجوعُ بالتعبيرِ بجزءٍ من أجزاءِ الجملةِ إلى الأُولى محمولًا على دلالتِها اللفظيةِ.

٣- ثم التثنيةُ بكلمةٍ محمولةٍ على لفظِ السابقةِ، ثم التعبيرُ بكلمةٍ عائدةٍ على الأُولى محمولةٍ دلالتَها المعنويةَ، ثم الرجوعُ بالتعبيرِ بجزءٍ من أجزاءِ الجملةِ إلى الأُولى محمولًا على دلالتِها اللفظيةَ، ويعقُبُ ذلك لفظٌ روعيَ فيه المعنى بالحملِ عليه ثانيًا.

وإنما سُمِّيَت هذه الأضربُ الثلاثةُ (بالانتكاثِ البسيطِ)؛ لأنَّ العدولَ إلى اللفظِ بعد مراعاةِ المعنى لا يكون مُضاعَفًا، بحيثُ لا تحصُلُ المعاودةُ إلى اللفظِ بعدَ احتسابِ المعنى مَرّةً بعدَ مَرّةٍ.

والصورةُ الأُخرى على ثلاثةِ أضربٍ:

ورودُ اللفظِ (الحاملِ مدلولَين: لفظيٍّ وآخرَ معنويٍّ)

١- ثم الحملُ على المعنى ابتداء ثم على اللفظِ ثم على المعنى ثم على اللفظِ.

٢- ثم الحملُ على اللفظِ ثم على المعنى ثم على اللفظِ ثم على المعنى ثم على اللفظِ.

٣- ثم الحملُ على اللفظِ ثم على المعنى ثم على اللفظِ ثم على المعنى ثم على اللفظِ ثم على المعنى.

وعُبِّر عن هذا الصنفِ (بالانتكاثِ المركَّبِ)؛ لمراجعةِ اللفظِ فيه مرَّتَين، وهو نادرٌ محتمِلُ الوقوعِ كما سيأتي بيانُ ذلك في الفصلِ الثالثِ.

ويلاحَظُ أنّ جِماعَ مقوِّماتِ معاودةِ اللفظِ عناصرُ أربعةٌ:

- محلُّ دورانِ الانتكاثِ: اللفظُ الحاملُ بدلالةِ لفظيةٍ ومعنويةٍ في فصيلَتي العددِ والجنسِ، أو في الغيبة والخطاب.

- المنتَكَثُ: المحمولُ على المعنى.

- المنتَكِثُ: المحمولُ على اللفظِ.

- الانتكاثُ: إجراءُ العملِ القائمِ على معاودةِ اللفظِ بالحملِ عليه بعد الانصرافِ عنه.

بِناءً على هذا، لا يحصلُ التطابقُ النوعيُّ بين جزأَينِ من أجزاءِ الجملةِ أو أكثرَ في التذكيرِ والتأنيثِ، أو في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، أو في الغيبةِ والخطابِ، كلُّ ذلك بطريقةِ العدولِ الانتكاثيِّ باختلافِ أجزاءِ التركيبِ على طريقةٍ مخصوصةٍ لمراعاةِ اللفظِ أو المعنى، من دونِ أن يكونَ بين محمولاتِه تنافرٌ، مع جرَيانِه على نسقٍ لغويٍّ بيانيٍّ متماسِكٍ.

وما كانَ في التذكيرِ والتأنيثِ قد وُسِمَ (بالانتكاثِ الجنسيِّ)، وما كانَ في فصيلةِ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ قد سُمّي (بالانتكاثِ العدديِّ). وأما الحملُ على معنى الخطابِ ثم مراعاةُ لفظِ الغَيبةِ فيمكن تسميتُه (بالانتكاثِ الإضماريِّ)، ولم أقِف له إلا على شاهدٍ واحدٍ كما سَيتَبيّنَ ذلك في موضعِه.

وأما الشِّقُّ الآخرُ فهو الانتكاثُ بالنظرِ إلى الإعرابِ في أجزاءِ الجملةِ النعتيةِ أو البدَليةِ أو المتتابعةِ بمعطوفاتٍ، وهو ما يمكنُ تسميتُه (بالانتكاثِ الإعرابيِّ)، وذلك بمخالفةِ التابعِ متبوعَه في الحكمِ الإعرابيِّ بالقطعِ ثم المعاودةِ إليه بالإتباعِ بعد المفارقةِ، مع أنَّ التركيبَ يضمُّه سياقٌ نحويٌّ واحدٌ. وغالبًا ما تقتضي المخالفةُ وجهَ النصبِ ثم التراجعُ عنه إلى الرفعِ أو الجرِّ، وقد يكُونُ التخالفُ إلى الرفعِ ثم العودُ إلى متبوعِه المنصوبِ أو المجرورِ.

فأركانُ مراجعةِ المتبَع كمُقوِّماتِ معاودةِ اللفظ: محلُّ دَوران الانتكاثِ (المتبوعُ)، والمنتكَثُ (المقطوعُ)، والمنتكِثُ (الإتباعُ)، والانتكاثُ (الإجراءُ العَمليُّ)

ومحصِّلُ ما سبقَ أنَّ الانتكاثَ ناتِجٌ من مراجعةِ اللفظِ بعد مفارقتِه، ومن معاودةِ الإتباعِ بعد الخروجِ عنه إلى القطعِ الإعرابيِّ.

فإذا تشكَّلَ هذا المفهومُ له صحَّ وضعُ المصطلحِ بإزائِه لتداولِه بيْن فئاتِ أهلِ الاختصاصِ.

وأمرٌ آخرُ يتعلقُ بالانتكاثِ يُستملَحُ الالتفاتُ إليه، وهو تشكُّلُه وقوامتُه على النقضِ[1] بالمعاودةِ، وقد قرَن ابنُ جنيٍّ بينَ الانتكاثَ والتراجعِ في أكثرَ من موضعٍ، وفي ذلك دلالةٌ على أنَّ التراجعَ سائقٌ إلى نقضِ الغرضِ، وأنَّ النكثَ لا ينجُمُ إلا بمراجعةِ المصروفِ عنه؛ ولذا يُردِف كلٌّ منهما الآخرَ في نصوصِه وعباراتِه[2]؛ لكونِ التراجعِ يرفُدُ النقضَ للمناكثةِ، والانتكاثِ يخدُمُ المعاودةَ للوصولِ إلى محلِّها المفارَقِ. بل أجرَى الانتكاثَ والتراجعَ ضمنَ نقضِ الأغراضِ والمقاصدِ، وذلك فيما عَنونَ له (بابٌ في الامتناعِ عن نقضِ الغرضِ[3]). وشبَّه فيه امتناعَ العربِ "مِن نقضِ أغراضِها بالبَدَاءِ[4] الذي تروُمُ اليهودُ إلزامَنا إياه في نَسخِ الشرائعِ

(١) والمرادُ بمصطلحِ النَّقضِ هنا: تخلُّفُ الغرضِ العربيِّ الذي يُجلَبُ تحقيقُه لوجودِ رافعٍ يَكسر مَرامَهَ أو دافعٍ يَفتِل إبرامَه. وأما النِّقضُ فهو المهدومُ كالنِّكث بمعنى المنكوثِ. والانتقاضُ قد يُطلقُ في اللغةِ على عَودِ الجُرحِ بعد البُرءِ، وهذا المعنى ملحوظٌ في هذا الموضعِ. انظر: العين (٥ / ٥٠-٥١)، تهذيب اللغة (٢ / ١١١)، التعريفات للجرجاني، ص(٢٤٥).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٢٣١ ، ٤٢٣)، المحتسب (٢/ ٨٨).

(٣) مصطلحُ (نقضِ الغرضِ) تردّدَ في قلمِ ابنِ جِنَّي كثيرًا، وحسبُك التبويبُ بميسمِه. وهو قرينُ (الانتكاثِ) في الامتناعِ عنده. وممن تأثرَ به وجرَى في لسانِه بوَفرةٍ أبو إسحاقَ الشاطبيُّ، فقد قالَ: "ونقضُ الغرضِ ممتنعٌ في صناعةِ العربيةِ"، وقال في موضع آخر: "ونقضُ الغرضِ ممنوعٌ على ما ثبتَ في الأصولِ". وذكر أيضا في توجيه امتناع نحو: (الحسنِ وجهِهِ) أنَّ فيه تكرارَ الضميرِ؛ لأن النعتَ مشتملٌ على مضمَرٍ مقتضٍ تركَ الإتيانِ به في المضافِ إليه، و"كان الإتيانُ به كالرجوعِ عما عَزموا على الخروجِ عنه، وذلك نَقضُ الغرضِ". انظر: المقاصد الشافية (٣ /١٥٦، ٤٢١/٤، ٢١٦/٧، ٤٨/٩).

(٤) البَدَاءُ له معانٍ؛ منها البَداءُ في العلمِ: وهو أن يَظهرَ له خلافُ ما عَلِم، واستصوابُ شيءٍ عُلِم بعد أن لم يُعلَم. والبَداءُ في الإرادة: وهو أن يَظهرَ له صوابٌ على خلافِ ما أرادَ وحَكمَ. والبَداءُ في الأمر: وهو أن يأمرَ بشيءٍ في وقتٍ ثم يأمرَ بشيءٍ آخرَ في زمنٍ مغايرٍ بخلافِ ذلك. والمعنيان الأولان باطلان قطعًا في الشريعةِ وهُما مَرامُ اليهودِ، وأما الثالثُ فهو

وامتناعُهم منه"[1].

وأبدَى في محاورتِه لمفهوم البَدَاء "أنَّ نسخَ الشرائعِ ليس ببَدَاء عندنا" [2]، ثم عقَّب عليه بقولِه: "لأن فيه انتكاثًا وتراجعًا واستدراكًا وتتبُّعًا. فكذلك امتناعُ العربِ من نقضِ أغارِضِها"[3].

وفي هذه إيحاءاتٌ إلى أنَّ الانتكاثَ فيه نقضٌ لأغراضِ العربِ ومسالِكهم المعتَزِمَة في تصرّفاتِهم العوائديةِ واللفظيةِ[4].

وخلاصةُ القولِ: إنّ مفهومَ الانتكاثِ النحويِّ اقتَرَضَ مِن مُعجميةِ مادةِ (ن ك ث) دلالتَها الحقيقيةَ والمجازيةَ، مع تثقيفِها وتكييفِها بما يناسِبُ صناعتَه، ومرادِفُه الانتقاضُ كان خادمًا لمغزاه، إذِ "المنتكَثُ منتشرُ الفَتْلِ، وإذا انتقضَ الفتلُ فهو النّكثُ"[5].

وقرينُه الذي دَقَّ لحَظُه ولَطُف سبَبُه (نقضُ الغرضِ) مشارِكٌ له في حكمِه ومقصدِه، وما الانتكاثُ إلا صورةٌ من صورِه عند ابنِ جِنيٍّ وأضرابِه.

وأما رديفُه (التراجعُ) فبينهما تلازمٌ سَبَبِيٌّ، فإذا حَصَلتِ المراجعةُ بعد الانصرافِ وقعَ الانتكاثُ، وإذا انتكثَ تحقَّقَ نقضُ الغرض.

فإثارةُ مصطلحِ (الانتكاثِ) وصياغتُه لهذا الملمحِ التركيبيِّ النحويِّ، شكَّلتْ مدخلًا وحدودًا مخطَّطَةً لمضامينِه، ولا أدلَّ على لُطف تعبيرِه ممَّا في متصوَّرِه من دلالاتٍ احتوائيةٍ لغرضه الذي امتنعَ لأجلِه، وما فيه من توصيفٍ خَبِيءٍ في جَوفِه.

صحيحٌ وهو ما يسمَّى بالنسخِ. انظر: الفصل في الملل لابن حزم (١/ ٨٤)، الملل والنِّحَل للشهرستاني (١/١٤٨-١٤٩)، النهاية لابن الأثير (١/ ١٠٩).

(١) الخصائص (٣/ ٢٣٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) سيأتي بيانُ ذلك في الفصلِ الثالثِ، كيف أنَّ لتحكيمِ مقاصدِ العربِ وعاداتِهم دورًا في بناءِ حُكمٍ نحويٍّ.

(٥) الألفاظ لابن السكيت، ص(٢١٨).

وطـولُ مزاولـةِ الفكـرةِ والموضـوعِ يَـنفخُ روحًـا لتوليـدِ الصّـوابِ والقـوةِ ممـا ظـاهرُه الامتنـاعُ والضعفُ، ولا يُدرَى ذلك إلا بإدارتِه على جميعِ وجوهِه وسَبْرِ أغوارِه؛ مِن أجلِ ذلك كانت هذه الدراسةُ محاوَلةً لاستنباطِ مَعادنِ المُنَّةِ والإصابةِ في محتواه.

أما غيرُه من العباراتِ فما هيَ إلا مرحلةٌ من خطواتِه، وهو الأُسُّ لمثيلاتِه في أسرتِه الدلاليةِ من غيرِ تزاحمٍ بلقبٍ آخرَ مشحونٍ بمخبَّآتِه وإيحاءاتِه.

وبهذا تَوطَّدَ هذا المصطلحُ تساوُقًا لمدلولِه المحْكَمِ المتينِ، وأُبرِمَ عَقدُه لتوصيفِ هذه السَّحْنةِ التركيبيةِ التحوُّليةِ.

الـمبحثُ الثاني

المصطلحُ في التّراثِ النحويِّ والتعبيرُ عنه

في الموروثِ النحويِّ طائفةٌ من التعبيراتِ التي توارَدتْ مع الانتكاثِ، في الدلالةِ على مَلمحِ التحوُّلِ الأسلوبيِّ الذي يترصّدُ هذا البحثُ تدوينَه، غيرَ أنه وقعَ إيثارُ تعبيرِ الانتكاثِ عُنوانًا واصطلاحًا لأمورٍ مضى بيانُها؛ منها ما في هذا اللفظِ من وَجازةٍ ومتانةٍ ودَعمٍ من المادةِ المعجميةِ واستحواذٍ على اليقظةِ التي تدعو إلى نبشِ ما وراءه – ساعةَ ما أطلقه ابنُ جِنَّي (ت٣٩٢هـ) لهذا التركيبِ في سياقِ تضعيفِه– وكشفِ ما ترامَى إليه، حينما قالَ: " فإذا كانَ قد انصرفَ عن اللفظِ إلى غيرِه، ضعُفتْ معاودتُه إيَّاه؛ لأنَّه انتكاثٌ وتراجُعٌ" [(١)]. ولـمّا قال أيضًا: "فمعاودةُ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه تراجعٌ وانتكاثٌ" [(٢)].

وقد بيَّنَ في موضعٍ آخرَ علةَ الانتكاثِ قائلًا: "فكان ذلك قلَقًا في الصّنعةِ، وانتكاثًا عن المحجَّةِ المُصيَّرِ إليها المعتَزِمةِ" [(٣)]. فقولُه: "وانتكاثًا عن المحجَّةِ المُصيَّرِ إليها المعتَزِمةِ" مكسوٌّ بوحيِ قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا﴾[النحل: ٩٢]، وقولِه: ﴿نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم﴾[التوبة: ١٢، ١٣] فاليمينُ عَزْمٌ، ونقضُه يُعدُّ نكثًا بعد قوةٍ، وقد تطرَّقَ لهذا المعنى ضمنَ (باب في الجمعِ بين الأضعفِ والأَقوى في عقدٍ واحدٍ)، وجعلَ فيه الحملَ على اللفظِ أقوى[(٤)]، فكانَ الرجوعُ إليه عندَه بعد الانصرافِ عنه قلقًا في الصنعةِ النحويةِ وانتحاءً إلى الأضعفِ الذي انتكَث قواه لسَطوةِ محجّةِ المعنى المحصَّنةِ.

مِن هُنا تَسري عند ابنِ جِنّيٍّ روحُ العنايةِ بهذا التعبيرِ الذي نَبَغَ لفظُه وسَبْكُه، فقد منَحَه خاصّيةً بسلوكِ السبيلِ المعياريِّ بالمحافظةِ على قوانينِ الرتبةِ.

---

(١) الخصائص (٢/ ٤٢٣).

(٢) المحتسب (٢/ ٨٨). وهناك نوعٌ آخرُ من المراجعةِ يمكنُ التعبيرُ عنها (بالانتكاثِ الصوتيِّ)، وهو مختلفٌ عن (الانتكاثِ النحويِّ) موضعِ المباحثةِ والمفاتشةِ ، وقد ذَكرَ ذلك الضربَ ابنُ جني في توجيهِه لكراهةِ تصييرِ الحرفِ المقرَّبِ من الآخرِ إلى أن يكونَ من مخرجِه، حيثُ قالَ: "فأن يقرِّبوه منه حتى يجعلوه من مخرَجِه ثم لا يُدغموه، وهذا كأنّه انتكاثٌ وتراجعٌ؛ لأنّه إذا بلَغَ مِن قربِه إلى أن يصيرَ من مَخرجِه وجبَ إدغامُه ، فإن لم يُدغموه حرَموه المطلبَ المرومَ فيه". الخصائص (٢/ ٢٣١).

(٣) المحتسب (٢/ ١٤٥).

(٤) انظر: الخصائص (٣/ ٣١٧).

وإذا تَبصّرَ القارئُ في خطابِه وَجدَ السِّمةَ التعريفيةَ للمتصوَّرِ كما تقدمتِ الإشارةُ إلى ذلك، وذلك لمّا قال: "فمعاودةُ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه تراجعٌ وانتكاثٌ"، فجعلَ التعليلَ مدخلًا للتسميةِ المقترضِ معناها من النظمِ القرآنيِّ، حاملًا في طيِّه معنًى محوريًّا للانتكاثِ: (الانصرافَ والمعاوَدةَ).

وبما أنّ هذا المصطلحَ يُفصِحُ عن صورتِه ومفهومِه، وتَخدُم نظرةُ ابنِ جني حِيالَه؛ عَبَّرَ عنه بما يُهيّئُ للمتلقِّي أن يُناصفَه في رأيِه، ويُصوّبَه فيما ذَهَبَ إليه.

وإنَّ أقدمَ إشارةٍ لأسلوبِ الانتكاثِ في التراثِ النحويِّ قبلَ أبي الفتحِ، هي – فيما تيسرَ لي الوقوفُ عليه – تلك التي ذكَرها: أبو عليٍّ الدِّينَوَريُّ (ت٢٨٩هـ)[١] والزَّجَّاجُ (ت٣١١هـ)[٢] وابنُ السَّرّاجِ (ت٣١٦هـ)[٣] والسِّيرافيُّ (ت٣٦٨هـ)[٤] وابنُ خالَويهِ (ت٣٧٠هـ)[٥]، وستأتي تسمياتُهم في **جملةِ التعبيراتِ الموزَّعةِ على صورتَي الانتكاثِ (معاودة اللفظ ومراجعة المتبَع) التالي عرضُهما:**

أ– تعبيرات معاودةِ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه:

يندرجُ تحتها أضربُ الانتكاثِ البسيطِ الثلاثةُ[٦]:

الضربُ الأوّلُ– الحَملُ على المعنى ابتداءً ثم الحَملُ على اللفظِ[٧].

إطلاقاتُ هذا الضربِ دارتْ بين المراجعةِ والمعاودةِ بعد الانصرافِ والحَملِ بعدَ

(١) انظر: حواشي المفصل (٢ / ٤٩٤-٤٩٥).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٢٢٨).

(٣) انظر: الأصول (٢/ ٣٥٨).

(٤) انظر: شرح الكتاب (٣/ ١٨٢- ١٨٣).

(٥) انظر: ليس في كلام العرب، ص(٢١٩).

(٦) أما الانتكاثُ المركّبُ فلَم تُسجَّلْ تَعبيراتُه؛ لأنه لم يُلاحَظْ من تَكلَّمَ عنه، وإنما هو مما استَظهَره هذا البحثُ.

(٧) تنبيهٌ: هذا التصنيفُ للعباراتِ تقريبيٌّ، وإلا فقدْ أُطلقَ بعضُها للضربِ الثاني أيضا، وسببُ ذلك التِباكُ الضَّربَين في التمثيلِ كما سيتبينُ في الفصلِ الثالثِ.

الحَملِ والمراعاةِ ثم المراعاةِ والاعتبارِ بعدَ الاعتبارِ والرَّدِّ على اللفظِ، وفيها بعضُ التعبيراتِ المختصَّةِ بالانتكاثِ الجنسيِّ والعدديِّ.

فصُنّفتِ التعبيراتُ في هذا الضربِ على مجموعاتٍ، بكشفِ استعمالاتِ المجموعةِ كلِّ تعبيرٍ على حِدَةٍ، حيثُ تجري الدراسةُ عبرَ تتبّعِ مواردِ مضمونِ المصطلحِ منذُ بدئَ باستخدامِه وتطوّرِ هذا التكوينِ عند النحاةِ.

وقُدّمَت فيها التعبيراتُ العامةُ مما كثُر دورانُه كالتراجعِ والمعاودةِ والحملِ – وهو الأشهرُ والأكثرُ حُظوةً– والمراعاةِ والاعتبارِ والرّدِّ، وبُدِئ فيه برديفِ الانتكاثِ (التراجعِ) المقاربِ له في الإيجازِ والذي يمثِّلُ أحدَ شِقَّيه، ثمّ وَلِيَه الإطلاقُ المرادفُ للتراجعِ، ألا وهو معاودةُ اللفظِ، ثم أتت التعبيراتُ الأخرى مما كثُر استعمالُه. ثمّ ما قلَّ دورانُه كالانتحاءِ على المعنى ثم الانصرافِ والجريانِ على المعنى ثم المخالفةِ بعدُ على اللفظِ ومعاملَةِ اللفظِ بعد معاملةِ المعنى. وبعدها أتى ما اختُصَّ من التعبيراتِ بالتنصيصِ على الجنسِ والعددِ.

أولا– التعبيرات العامة.

- **ما كثُر دورانُه:**
  - **جذر (ر ج ع).**

– التراجعُ.

وردَ هذا التعبيرُ عندَ ابنِ جِنّي (ت٣٩٢هـ) مردَفًا مع الانتكاثِ، فقد قالَ: "فإذا كانَ قد انصرفَ عن اللفظِ إلى غيرِه، ضعُفت معاودتُه إيَّاه؛ لأنه انتكاثٌ وتراجعٌ"[(١)]، وفي موضعٍ آخرَ قال: "فمعاودةُ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه تراجُعٌ وانتكاثٌ"[(٢)]، وقال أيضًا: "فقد تراجَعتَ إلى ما انصرفتَ عنه، فكان ذلك قلَقًا في الصَّنعةِ وانتكاثًا عن المحَجَّةِ المصيَّرِ إليها المعتزِمةِ"[(٣)].

(١) الخصائص (٢/ ٤٢٣).

(٢) المحتسب (٢/ ٨٨).

(٣) المصدر السابق (٢/ ١٤٥).

وأورده مفردًا في قوله: "واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ"[١].

وتبعَه ابنُ الأثيرِ الكاتبُ (ت ٦٣٧هـ) في إطلاقِه، فإنَّه قالَ: "ومما يؤَكِّدُ عندك أنَّ العربَ إذا حملَت على المعنى لم تُراجِعِ اللفظَ..." [٢].

واستعملَه السِّيوطيُّ (ت ٩١١هـ) في مَوردِ التعليلِ لامتناعِ تقديمِ مراعاةِ المعنى على اللفظِ، "بأنَّ اللفظَ هو المشاهدُ المنظورُ إليه، وأمّا المعنى فخفيٌّ راجعٌ إلى مرادِ المتكلمِ، فكانت مراعاةُ اللفظِ والبداءةُ به أَولى. وبأنَّ اللفظَ متقدَّمٌ على المعنى؛ لأنَّك أوّلَ ما تسمعُ اللفظَ فتفهم معناه عقِبَه فاعتُبرَ الأسبقُ. وبأنه لو عُكسَ لحصل تراجُعٌ؛ لأنك أوضحتَ المرادَ أولًا ثم رجعتَ إلى غيرِ المرادِ لأنَّ المعوّلَ على المعنى، فحصلَ الإبهامُ بعد التَّبيينِ"[٣].

فالتراجعُ: تحوُّلٌ عن الاتجاهِ أو الحالِ إلى عكسِه[٤]. والانتكاثُ صورةٌ من صورِ التراجعِ في التركيبِ، بحيثُ يتحوَّلُ السياقُ إلى اللفظِ في حينِ أنّه كانَ يَسيرُ إلى اتِّجاهِ المعنى.

وخطابُ ابنِ جِنِّيٍّ والسِّيوطيِّ يُفيدُ الأسبابَ الداعيةَ إلى إطلاقِ تسميةِ (التراجع)، إذْ ساهمَ التعليلُ للربطِ بينه وبين التعبيرِ الذي أُطلق بسببِه.

وفي التوجيهِ الذي قدَّمَه السِّيوطيُّ سِمةٌ مفهوميةٌ للتراجعِ، وهو التحوُّلُ من التبيينِ إلى الإبهامِ، ومن المرادِ إلى غيرِ المرادِ، فهو مستكرَهٌ وغيرُ سائغٍ عند المانعِين.

فانطلاقًا من الوظيفةِ التي يؤدِّيها الانتكاثُ بمضمونِه، عيّنَ السِّيوطيُّ حقيقةَ التراجعِ في النّظامِ النحويِّ لهذا التركيبِ.

- مراجعةُ اللفظِ.

أوردَ هذا التعبيرَ ابنُ جِنِّي (ت٣٩٢هـ) حينما قال: "وإنْ كان في هذا ضعفٌ؛ لمراجعةِ

(١) الخصائص (٢/ ٤٢٢).

(٢) الجامع الكبير، ص(١٠٨).

(٣) الأشباه والنظائر (١ / ٤١٨).

(٤) انظر : المعجم الاشتقاقي المؤصل (٧٦٣/٢) مادة (ر ج ع).

اللفظِ بعد الحملِ على المعنى" [1].

وأوردَه الزَّرْكَشِيُّ (ت٧٩٤هـ) حاكيًا قولَه: "قال أبو الفتحِ في (المحتسِبِ): لا يجوزُ مراجعةُ اللفظِ بعد انصرافِه عنه إلى المعنى"[2].

وتبعَه السِّيوطيُّ (ت٩١١هـ) في ذلِك[3].

والمراجَعَةُ مفاعَلةٌ مِن راجَعَ، وهي أقوى معنًى من الإرجاعِ في هذا التركيبِ، لدلالتِها على بذلِ الجهدِ في التراجعِ وتوالي فعلِ ذلك من غيرِ انقطاعٍ، فكأنّ المُراجِعَ يسعى للرجوعِ إلى اللفظِ إلا أنّ المعنى يَكُفُّه ويعطِفُ عليه سَيرَه.

– الرجوعُ إلى اللفظِ بعد الخروجِ عنه إلى المعنى.

أطلقَ هذا الاستعمالَ أبو عليٍّ الدِّينَوَريُّ (ت٢٨٩هـ) كما نقلَ عنه أبو عليٍّ الشَّلَوبِين (ت٦٤٥هـ) بقولِه: "وقال الدِّينوريُّ[4]: وقد ذُكِرَ أنه لا يُرجعُ إلى اللفظِ بعد خروجِ المعنى، فإنِ اعترضَ كلامٌ بين الفعلينِ جازَ أن يُرجعَ إلى اللفظِ بعد خروجِ المعنى، نحو: مَن يقومُون في غيرِ شيءٍ وينظرُ في أمرِنا قومُك"[5].

– المجيءُ بالمعنى ثمّ الرجوعُ إلى اللفظِ.

هذا تعبيرُ ابنِ السَّرَّاجِ (ت٣١٦هـ)، حيثُ قال: "فإنَّه لا يُجيزُ أنْ تقولَ: مَن قاعدونَ وقائمٌ إخوتُكَ، فيُرَدُّ (قائمًا) إلى لفظِ (مَن)؛ لأنّكَ إذا جئتَ بالمعنى لم يَحسُنْ أنْ ترجعَ

---

(١) الخصائص (٣/ ٣١٧).

(٢) البرهان (٣/ ٣٨٥).

(٣) انظر: الإتقان (٢/ ٣٤٣). لم يوردْ ابنُ جِنّي هذا التعبيرَ في (المحتسِبِ)، وإنما عبّرَ الزركشيُّ بالمعنى، ثم تبعَه السِّيوطيُّ بالمعنى انظر: المحتسب (٢/ ١٤٥).

(٤) هكذا أطلقَه الشَّلَوبين، وذكَرَ محقِّقُ كتابِه أنه أحمدُ بنُ جعفرٍ خَتَّنُ ثعلبٍ، صاحبُ: (المهذَّبِ في النحوِ)، و(ضمائرِ القرآن). انظر: حواشي المفصل (١/١٨١)، إنباه الرواة للقِفطي (١/٦٨-٦٩)، بغية الوعاة للسيوطي (١/٣٠١).

(٥) حواشي المفصل (٢ / ٤٩٤-٤٩٥).

إلى اللفظِ"[1].

– ما رجَعَ من معناه إلى لفظِه، أو الرجوعُ من المعنى إلى اللفظِ.

استعملَ هذا التعبيرَ ابنُ خالَويهِ (ت٣٧٠هـ) في قولِه: "ليسَ في كلامِ العرب ولا في شيءٍ من العربيةِ، ما رجَعَ من معناه إلى لفظِه إلا في حرفٍ واحدٍ" [2]، وفي قولِه: "ولا يَرجِعُ من معناه إلى لفظِه إجماعًا من النحويِّين"[3].

والمقصودُ بقولِه: (ما رجعَ من معناه إلى لفظِه)، هو صدُّ استرسالِ المعنى في سياقِه، فينعكسُ الاتجاهُ إلى اللفظُ. وفي قولِه: (ما رجعَ) إطلاقٌ وعمومٌ يفيدُ تناولَ الموصولِ وغيرِه من الألفاظِ المحتملةِ دلالةَ الانتكاثِ.

وعبّرَ نحوَه ابنُ زَنْجلةَ (ت٤٠٣هـ) إلا أنّه قيّدَه بقولِه: "ولكَ أَن ترجعَ عَن لفظِ (مَا) و(مَن) إلى مَعْنَاهُمَا، ومِن مَعْنَاهُمَا إلى لَفْظِهِمَا"[4].

– الرجوعُ إلى الأضعفِ بعد اعتبارِ المعنى.

عبَّر به ابنُ الحاجبِ (ت٦٤٦هـ): "وَيَضْعُفُ بَعْدَ اعْتِبَارِ الْمَعْنَى الْقَوِيِّ أن تَرجعَ إِلَى الْأَضْعَفِ"[5].

– الانصرافُ عن الشيءِ ثم الرجوعُ إليه.

ذكَرَ هذا التعبيرَ السِّيوطيُّ في مسألةِ مراجعةِ اللفظِ نقلًا عن أبي الحسنِ الأُبَّذِيِّ (ت٦٨٠هـ) بلفظِ: "العربُ تكرَهُ الانصرافَ عن الشيءِ ثم الرجوعَ إليه بعد ذلك في معانيهم،

(١) الأصول (٣٥٨/٢).

(٢) ليس، ص(٢١٩).

(٣) المصدر السابق. وستأتي مناقشةُ قولِه في الفصلِ الثالِث.

(٤) حجة القراءات، ص(٢٧٤).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٩/١). وستأتي مناقشةُ هذه العبارةِ في الفصلِ الثالثِ.

فكذلك يَكرهونُه في ألفاظِهم"[(١)].

– البَداءةُ بالحملِ على المعنى ثم الرجوعُ إلى الحملِ على اللفظ.

وردَ نحوُ هذا التعبيرِ عند أبي حيّانَ (ت٧٤٥هـ) في قولِه: "فتبدأَ بالحملِ على المعنى، ولا ترجعَ إلى اللفظِ بعد الحملِ على المعنى إلا بشرطِ الفصلِ"[(٢)].

○ **جذر (ع و د).**

– معاودةُ اللفظِ.

عبَّرَ بهذه التسميةِ ابنُ جِنّيٍّ في قولِه: "فمعاودةُ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه تراجعٌ وانتكاثٌ" [(٣)].

ومدلولُها يشيرُ إلى المجاهدةِ في استمرارِ الاعتدادِ باللفظِ امتدادًا لتقدّمِه وتجدّدًا لحالِه واستِردادًا للحملِ العائدِ عليه إنْ كانَ قد سُبِقَ آنفًا في سياقٍ واحدٍ.

– تركُ اللفظِ إلى معناه، ثم العودةُ إليه بعد الانصرافِ عنه، عَودٌ إلى المرغوبِ عنه مع أنّ المعتزِم غيرُه.

ذيّلَ ابنُ جِنيٍّ بهذا البيانِ قولَه تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]: "فلو قالَ من بعدُ: (حتّى إذا خَرَجَ مِن عندِك) [(٤)] لم يَحسُنْ؛ وذلك لأنّه قد تركَ لفظَ (مَن) إلى معناه بقولِه: (يَستَمِعونَ)، فلو عادَ إليه بعدَ انصرافِه عنه فقالَ: (خَرَجَ) عادَ إلى ما كانَ قد رغِبَ

(١) عزَاه إليه السّيوطيُّ في الأشباه والنظائر (١ / ٤١٩) منسوبًا إلى كتابِه شرحِ الجزولية، ولم أقف عليه تَمّ. وسيأتي مزيدُ بيانٍ لهذا المقصدِ العربيِّ في الفصلِ الثالثِ.

(٢) التذييل والتكميل (١١١/٣).

(٣) المحتسب (٢/ ٨٨).

(٤) يُلاحَظ أنه حصلَ تلفيقٌ بين قولِه: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾[يونس: ٤٢] وقوله:﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ ...﴾[محمد: ١٦] ، ولعلَّ في الكلامِ سَقطًا يربط بين الموضعَين، أو أنه سبقُ قلمٍ من تلميذٍ أو ناسخٍ جرّه إليه الافتراضُ اللغويُّ.

عنه، واعتزمَ غيرَه عِوضًا منه"[1]. وكأنَّ هذه العبارةَ الوصفيةَ أتت تفسيرًا لقوله: "وانتكاثًا عن المحَجّةِ المصيَّرِ إليها المعتزِمةِ "[2].

– العَودُ على اللفظِ بعد العودةِ إلى المعنى.

أوردَ هذا التعبيرَ ابنُ أبي الرَّبيعِ (ت ٦٨٨هـ) في مسألةِ (الإتباعِ بعد القطعِ)، فقد قال: "والأقوى ألّا يُتبعَ بعد اللفظِ، وألَّا يُعادَ على اللفظِ بعد العودةِ إلى المعنى... فإذا قطَعوا وجاءُوا على القياسِ، فيكُون رجوعُهم بعد ذلك إلى النعتِ نقضًا للغرضِ، ويجري هذا مَجرى العودةِ على المعنى بعد اللفظِ، والعودةِ على اللفظِ بعد المعنى، والعودةُ على المعنى بعد اللفظِ صحيحةٌ لا خِلافَ فيها، العودةُ إلى اللفظِ بعد المعنى خروجٌ عن القياسِ ونقضٌ للغرضِ"[3].

– العَودُ إلى اللفظِ بعد اعتبارِ المعنى.

استعملَ هذا التعبيرَ ابنُ العِلْجِ (ت في الثلث الأخير من القرن ٧هـ) في قولِه: "وأمّا ضعفُ العَودِ إلى اللفظِ بَعدَ اعتبارِ المعنى فقد وَرَدَ به التنزيلُ"[4].

○ جذر (ح م ل).

– الحَملُ على المعنى ثم الحَملُ على اللفظِ، أو الحَملُ على المعنى أولًا ثم الحَملُ على اللفظِ، وما شابَهها من عباراتٍ.

استعملَ نحوَ هذا التعبيرِ الزَّجَّاجُ (ت٣١١هـ) عند قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب:٣١]، فقد قال: "ومَن قرأَ الأولَ بالتاءِ قبُحَ أن يَقْرأ (وَيَعْمَلْ)؛ لأنّه قد

(١) المحتسب (٢/ ١٤٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) البسيط في شرح الجمل (١/ ٣١٧).

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي (٤١٩/١). وانظر: البرهان (٣٨٤/٣)، الكشف عن صاحب البسيط لحسن الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (٧٧-٧٨)، ص(١٥٧).

حمَل على المعنى، وأَوضحَ الموصولَ بأنه مؤنَّثٌ، فيقبُحُ الحملُ على اللفظِ" [1].

واستعملَه أيضًا مكيُّ بنُ أبي طالبٍ (ت٤٣٧هـ) عند قولِه تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام:١٣٩]؛ قال: "وهذه الآيةُ تقدَّم الحملُ فيها على المعنى فقال: (خَالِصَةٌ)، ثم حُمِلَ بعد ذلك على اللفظِ فقال (وَمُحَرَّمٌ)" [2]. وعَبَّرَ به كذلك في قولِه: "وهذا نادرٌ قدِّمَ فيه الحملُ على المعنى على الحملِ على اللفظِ"[3]، وفي قولِه: "وهذا نادرٌ لا نَظيرَ له، وإنما يأتي فِي (مَن) و (مَا) حَملُ الكلامِ على اللفظِ أولًا ثم على المعنى بَعدَ ذلك، هذا أَتى اللفظُ أولًا محمولًا على المعنى ثمَّ حُمِلَ على اللَّفظِ بَعدَ ذلك"[4].

وممن أَوردَ نحوَ هذا التعبيرِ أيضًا:

- الزَّمَخْشَرِيُّ (ت٥٣٨هـ) في تأويلِ آيةِ [الأنعام:١٣٩]: "أنّثَ (خالِصَةٌ) للحملِ على المعنى؛ لأنَّ (ما) في معنى الأجِنَّةِ، وذكَّرَ (مُحَرَّمٌ) للحملِ على اللفظِ"[5]. وفي تأويلِ قولِه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]، حيثُ قال: "(سَحابًا ثِقالًا) سحائبَ ثقالًا بالماءِ، جمعُ سَحابةٍ، (سُقْناهُ) الضميرُ للسَّحابِ على اللفظِ، ولو حُمِلَ على المعنى كالثِّقالِ لأُنّثَ، كما لو حُمل الوصفُ على اللفظِ لقيل: ثقيلًا"[6].

- وابنُ عطِيَّةَ (ت٥٤٢هـ)، فقد قالَ: "ولو انْحَملَ أولًا على المعنى لقَبُح بعدُ أن يُحملَ

---

(١) معاني القرآن (٤/ ٢٢٨). وحكَى الدَّمَامِينِيُّ في تعليق الفرائد (٢/٢٤٤) عن أبي عليٍّ الفارسيِّ (ت٣٧٧هـ) قولَه: "وفي (البصْريات) لأبي عليٍّ الفارسيِّ، قال النحويون في قراءةِ أبي عمرٍو: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١] لو عكسَ لم يجزْ ؛ لأنّه يكونُ إلباسًا بعد البيانِ، وأما إذا حُمل على المعنى بعد الحملِ على اللفظِ فإنه يكُونُ تفسيرًا". وهذا المحكيُّ عنه لم أقف عليه في (البصريات)، ولم يقعِ النظرُ إليه في مصنفاتِه الأخرى بعد المفاتشةِ.

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية (٣/ ٢٢٠٤).

(٣) المصدر السابق (١٠/ ٦٦٣٤).

(٤) مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٧٢).

(٥) الكشاف (٢/ ٧١).

(٦) المصدر السابق (٢/١١١).

على اللفظِ"[1].

- وأبو البَرَكاتِ الأنْباريُّ (ت٥٧٧هـ)، وذلك حينما قال: "وزعمَ أنّه لا يحسُنُ الحملُ على اللفظِ بعد الحملِ على المعنى، وهذا التعليلُ ليس عليه تعويلٌ"[2].

- والعُكْبَرِيُّ (ت٦١٦هـ) في تأويلِ حديثِ أنسٍ ﷺ: «يَتْبَعُ الميّتَ ثلاثٌ...»[3]، حيث قال: "ثمَّ إِنَّه ذكَّرَ بعد ذَلِك حملًا على اللَّفْظ بعد أَن حَملَ الأولَ على الْمَعْنى، وَمِنْه قَوْله تَعَالى: ﴿وَمَن تَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١] بتأنيثِ الأولِ وتذكيرِ الثَّانِي"[4].

- وابنُ الحاجبِ (ت٦٤٦هـ) في قولِه: "وإذا حَملتَ على المعنى ضَعُف الحملُ بعدَه على اللفظِ"[5].

- وابنُ عُصفورٍ (ت٦٦٩هـ) في قولِه: "فإذا حملتَ على اللفظِ وعلى المعنى في كلامٍ واحدٍ، فالأحسنُ أنْ تقدِّمَ الحملَ على اللفظ ثم تَحملَ بعد ذلك على المعنى، نحو: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١]. وقد يجوزُ أن يتقدَّمَ الحملُ على المعنى خلافًا لأهلِ الكوفةِ، فإنّهم لا يُجيزون ذلك"[6].

- وأبو الحسنِ الأُبَّذِيُّ (ت٦٨٠هـ) بقولِه: "والسماعُ في الحملِ على اللفظِ بعد الحملِ على المعنى إنّما وردَ مع الفصلِ"[7].

---

(١) المحرر الوجيز (١/ ٣٥٨). وقولُه: (انْحملَ) أقربُ ما يكونُ إلى العاميِّ الدّارجِ في الألسنةِ عند التخاطبِ من غيابِ صيغةِ البناءِ للمفعولِ، والأصوبُ: (حُمِل)، ولا يُعرف استخدامُ صيغةِ (انْفعَلَ) للفعلِ (حَمَل) للدّلالةِ على المطاوَعَة. انظر: فصول في فقه العربية، د. رمضان عبدالتواب، ص(٤٩).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٣٤٣).

(٣) سيأتي تخريجه في فصل مواضع الانتكاث، ص(...).

(٤) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، ص(٣٢).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٩/١).

(٦) في المطبوع: يتقدّم الفعلُ على المعنى، و لعل الصوابَ ما أثبتناه. شرح الجمل (١/ ١٨٩).

(٧) شرح الجزولية، ص(٤٦٤).

- وناصرُ الدِّينِ بنُ المنيِّرِ (٦٨٣هـ) في قولِه: "وعلى الجملةِ فالحملُ على اللفظِ بعد المعنى قليلٌ، وغيرُه أَولى ما وُجدَ إليه سبيلٌ"(١).

- وابنُ العِلْجِ الإشْبيليُّ (ت في الثلث الأخير من ق ٧هـ) كما حَكى عنه السِّيوطيُّ قولَه: "فحُملَ على اللفظِ بعدَ الحملِ على المعنى" (٢)، وقولَه: "فثَبَتَ أنه يجوزُ الحملُ على كُلِّ واحدٍ منهما بَعدَ الآخرِ مِن غيرِ ضعفٍ"(٣).

- وأبو حيانَ الأندلسيُّ (ت٧٤٥هـ) في قولِه: "والسماعُ في الحملِ على اللفظِ بعد الحملِ على المعنى إنما هو مع الفصلِ"(٤)، وقولِه: "ويجوزُ أن تبدأَ بالحملِ على المعنى، ثم بالحملِ على اللفظِ باتفاقٍ" (٥)، وقولِه:" وإذا جَمعتَ بين الحملَين، فالأصحُّ أن تَبدأَ أولًا بالحملِ على اللفظِ، ثم بالحملِ على المعنى"(٦)، وقولِه: "وأمّا كلامُ العربِ فجاء فيه الحملُ على اللفظِ أولًا ثم على المعنى؛ وهو الأكثرُ، وجاء الحملُ على المعنى أولًا ثم على اللفظِ" (٧).

- والسَّمينُ الحلَبِيُّ (ت٧٥٦هـ) في قولِه: "...كانَ في الكلامِ الحَمْلُ على المعنى أولًا ثُمّ على اللفظِ" (٨)، وقولِه: "إذْ في كلامِ العربِ البدايةُ بالحَمْلِ على المعنى، ثم على اللفظِ، وإنْ كانَ عكسُه هو الكثيرَ" (٩).

- والإيجِي الشِّيرازيُّ (ت ٩٠٥هـ) في قولِه: "والحملُ على المعنى أولًا ثم على اللفظِ ثانيًا

(١) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف (٢/ ٧١).
(٢) الأشباه والنظائر (١/ ٤١٩).
(٣) المصدر السابق. وانظر: البرهان للزركشي (٣٨٤/٣)، الكشف عن صاحب البسيط، ص(١٥٧).
(٤) التذييل والتكميل (٣/ ١١١).
(٥) ارتشاف الضَّرَب (٢/ ١٠٢٦).
(٦) البحر المحيط (٢ / ٣٩٤).
(٧) المصدر السابق (٤/ ٦٦٠- ٦٦١).
(٨) الدر المصون (٥/ ١٨٤).
(٩) المصدر السابق (٥/ ١٨٥).

جائزٌ مِن غيرِ ضعفٍ"[١].

- وأبو السُّعودُ الحنفيُّ (ت٩٨٢هـ)، فقد قال عند شاهدِ [الأنعام:١٣٩]:"وفيه كما تَرى حملٌ للنظمِ الكريمِ على خِلاف المعهودِ الذي هو الحملُ على اللفظِ أولًا وعلى المعنى ثانيًا"[٢].

- وأبو البَقاءَ الكَفَوِيُّ (ت ١٠٩٤هـ) في قوله: "وإذا حُمِلَ على المعنى ضعُفَ الحملُ بعده على اللفظِ" [٣].

ومِمَّنِ ارْتضاه من المعاصِرينَ عبدُالخالقِ عُضَيمَة (ت١٤٠٤هـ)[٤].

وهذا التعبيرُ واضحٌ وأكثرُ شيوعًا من غيرِه من التعبيراتِ الأخرى، إلا أنَّ فيه إسهابًا في أداءٍ مضمونِ الانتكاثِ، وقد غَلَبَ عليه الوصفُ بالتمثيلِ والشرحِ كما تبيَّن ذلك من النقولِ السابقةِ. فالتمثيلُ أو التعليلُ بهذا النوعِ من الحملِ إمّا ضرورةٌ حِجاجيةٌ للرّدِّ على مَن أجازه أو على مَن ضعَّفَه ومنعَه[٥]، وإمّا ضرورةٌ توضيحيةٌ حتى يَستشِفَّ المتلقِّي صورَة الانتكاثِ من الشواهدِ التي تُطرحُ عليه.

وهذا التمثيلُ الممزوجُ بالوصفِ والتعليلِ قد اتّبعَ طريقَه في تحليلِ الشواهدِ كاشفًا نقابَها، وذلك ظاهرٌ في المنقول عن الزّجّاجِ ومكّيٍّ ومَن تبعَ مَسلكَهما.

- مفهومُ الحملِ:

هو أن "يُعطَى الشيءُ حكمَ ما أشبهه في معناه أو في لفظِه أو فيهما" [٦].

أما المقصودُ بالحملِ على المعنى، فقد قيل: هو "حملُ اللفظِ على معنى لفظٍ آخرَ أو تركيبٍ

(١) جامع البيان (٤/ ١٥).
(٢) إرشاد العقل السليم (٣/١٩٠).
(٣) الكليات، ص(٣٨٠).
(٤) انظر: دراسات لأسلوب القرآن (٣/٢٩١).
(٥) سيأتي تفصيل ذلك في الفصل الأخير.
(٦) مغني اللبيب، ص(٨٨٤).

على معنَى تركيبِ آخرَ؛ لشَبَهٍ بين اللفظَين والتركيبَين في المعنى المجازيِّ، فيأخذان حكمَهما النحويَّ مع ضرورةِ وجودِ قرينةٍ لفظيةٍ أو معنويةٍ، تدلُّ على ملاحظِة اللفظِ أو التركيبِ الآخرَين ويؤمَن معها اللَّبسُ" (١).

لكنِ المرادُ بالحملِ اللفظيِّ والمعنويِّ المبحوثِ في هذه الدراسةِ: هو تعلُّقُ المحمولِ في حَوزةِ اللفظِ أو في ضَمِّ المعنى. أو هو: إعطاءُ المحمولِ دلالةَ حاملِه اللفظيةَ أو المعنويةَ المنوطَتين بفصيلةِ العددِ أو الجنسِ أو الإضمارِ مطابقةً وعدولًا.

وبيانُ ذلك: أن يكونَ للشيءِ حكمٌ من جهةِ ظاهرِ اللفظِ وحكمٌ آخرُ من جهةِ المعنى، فإذا روعي في الاستعمالِ حكمُ ظاهرِ اللفظِ سمِّي هذا حملًا على اللفظِ، وإذا روعي حكمُ المعنى سمِّي هذا حملًا على المعنى. ويقع هذا الحكمان في العددِ والنوعِ غالبًا، أي في مطابقةِ الكَمّيِّ والنوعيِّ أو في العدولِ فيهما.

وأما الحملُ في الإضمارِ بوجهِ الانتكاثِ فقد وقعَ في مسألةِ الإخبارِ بـ(الذي) أو بموصوفٍ به عن ضميرٍ (٢).

وتعبيراتُ النحاةِ عنه كلُّها مُدرجَةٌ في هذه الدائرةِ (الحملِ بعد الحملِ)، منها:

- تعبيرُ ابنُ عصفورٍ (ت٦٦٩هـ) بقولِه: "وإن شئتَ حملتَ في جميعِ ما ذُكِرَ بعضَ الصِّلةِ على اللفظِ، وبعضِها على المعنى، إلا أن الأَولى أن يُبدأَ بالحملِ على اللفظِ. ويجوز أن تبدأَ بالحملِ على المعنى"(٣).

- وعبارةُ أبي الحسنِ الأُبَّذِيِّ (ت٦٨٠هـ) في هذه المسألةِ، حيث قال: "وإن بدأتَ بالحملِ على المعنى قبلَ الحملِ على اللفظِ جازَ ذلك باتفاقٍ إذا كان بين الجملَتينِ فصلٌ"(٤). وقولُه بعد إيرادِه الخلافَ فيها: "والسماعُ في الحملِ على اللفظِ بعد الحملِ على المعنى إنما جاء

(١) ظاهرة الحمل على المعنى لمحمد أشرف مبروك، ص(٦).
(٢) تفصيلُ القولِ فيها محلُّه الفصلُ الثالثُ، ص(٢٦٨).
(٣) المقرب (١/ ٦٣).
(٤) شرح الجزولية، ص(٤٦٧).

بما فيه فصلٌ بين الجملَتين"[١].

- وتعبيرُ الرَّضيِّ (ت نحو٦٨٦هـ) في قولِه: "وإن كان ضميرَين، جاز لك في غيرِ التشبيهِ حملَ أحدهِما على اللفظ والآخرِ على المعنى، نحو: أنا الذي قلتُ كذَا وضربَ زيدًا، وأنتَ الرجلُ الذي قالَ كذا وضربتُ زيدًا"[٢].

- وإطلاقُ أبي حيانَ (ت٧٤٥هـ) في قولِه: "إلا أنَّه إذا اجتمعَ الحملان فالأحسنُ أن يُبدأَ بالحملِ على لفظِ (الذي) قبلَ الحملِ على المعنى. وقد أطلَقَ المصنِّفُ[٣]في هذه المسألةِ، وفيها تفصيلٌ: وذلك أنه إما أن تفصلَ بين الحملَين أو لا تفصلَ، فإن فصلتَ جازَ ذلك باتفاقٍ"[٤].

- **جذر (ر ع ي).**

- مراعاةُ اللفظِ بعدَ مراعاةِ المعنى، أو مراعاةُ المعنى ثم مراعاةُ اللفظ، أو رعايةُ المعنى أولًا ثم اللفظِ ثانيا أو ما يضاهِيها من تعبيراتٍ.

هذا التعبيرُ ورادٌ عند الرَّضيِّ (ت نحو٦٨٦هـ) في قولِه: "ولكونِ مراعاةِ اللفظِ أكثرَ وأَولى من مراعاةِ المعنى، كان إذا اجتمعَ المراعاتان تقديمُ مراعاةِ اللفظِ أكثرَ من العكسِ"[٥]، وفي قوله: "وأما تقديمُ مراعاةِ المعنى على مراعاةِ اللفظ من أوَّلِ الأمر، فنَقلَ أبو سعيدٍ عن بعضِ الكوفيِّين منعَه، والأَولى الجوازُ على ضعفٍ"[٦].

وممن استعملَه وعبَّرَ به:

- أبو حيانَ (ت٧٤٥هـ) في قولِه: "فراعى أولًا المعنى... ثم راعى اللفظَ"[٧].

---

(١) المصدر السابق، ص(٤٦٨).

(٢) شرح الكافية (٣/ ٢٨).

(٣) أي ابن مالك في (التسهيل).

(٤) التذييل والتكميل (٣/ ١٠٣).

(٥) شرح الكافية (٣/ ٥٧).

(٦) المصدر السابق (٣/ ٥٨). وأبو سعيد المرادُ به السِّيرافي، وسيأتي رأيُه عند ذكرِ الخلافِ.

(٧) التذييل والتكميل (١٣٩/٢).

– والسَّمِينُ الحلَبِيُّ (ت٧٥٦هـ) في قوله: "وفي عبارةِ القاضي ابنِ عطيةَ نظرٌ؛ وذلك لأنّه منعَ (مَن) مراعاةَ اللفظِ بعد مراعاةِ المعنى"(١).

– والصَّبَّانُ (ت١٢٠٦هـ) في قولِه: "ويجوزُ مراعاةُ المعنى بعد مراعاةِ اللفظِ كثيرًا، وعكسُه قليلًا بل قيل بمنعِه" (٢).

وتابعَه عباس حسن (ت١٣٩٣هـ)، حيث قال: "ويجوزُ مراعاةُ المعنى بعد مراعاةِ اللفظ، ويجوز العكسُ"(٣).

– وشهابُ الدينِ الأَلوسيُّ (ت١٢٧٠هـ) في قولِه: "ولما روعِيَا جميعًا حسُنَ مراعاةُ اللفظِ أولًا؛ إذ هو في الخارجِ قبلَ المعنى والواحدُ قبلَ الجمعِ، ولو عُكسَ جاز"(٤)، وفي قوله: "فيه رعايةُ المعنى أولًا واللفظِ ثانيًا"(٥)، وفي قولِه عند تأويلِ شاهدِ [الحجرات:٩] (٦): "فقد روعيَ في (الطائفتَين) معناهما أولًا ولفظُهما ثانيًا على عكسِ المشهورِ في الاستعمالِ"(٧).

– والأمينُ الشّنقيطيُّ (ت١٣٩٣هـ) في قولِه: "والتحقيقُ في مثلِ ذلك جوازُ مراعاةِ اللفظِ تارَةً، ومراعاةُ المعنى تارَةً أُخرى مُطلَقًا، خِلافا لمن زَعم أنَّ مراعاةَ اللفظِ بَعدَ مراعاةِ المعنى لا تَصِحُّ"(٨)، وفي قوله: "وفي هذه الآيةِ الكريمةِ(٩) رَدٌّ على مَن زَعَم أنَّ مراعاةَ المعنى لا تجوزُ

(١) الدر المصون (١/ ١٢٢). ابنُ عَطيةَ المقصودُ به صاحبُ (المحرَّرِ الوجيزِ) الذي مَرّ آنفا.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٢٣٥).
(٣) النحو الوافي (١/ ٣٧٧).
(٤) روح المعاني (١/ ١٤٦).
(٥) المصدر السابق (٤/ ٢٧٩).
(٦) قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا...﴾ .
(٧) روح المعاني (١٣/ ٣٠١).
(٨) أضواء البيان (٣/ ٣١٣).
(٩) قولـــه تعـــالى: ﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾ [الطلاق:١١].

بَعدَها مراعاةُ اللفظِ"[1].

– البَداءةُ بالمعنى قبل مراعاةِ اللفظ.

استعملَ هذا التعبيرَ السِّيوطيُّ (ت٩١١هـ) في قولِه: "وإذا اجتَمع في (مَن) ونحوِها ضمائرُ، جازَ في بعضِها مراعاةُ اللفظِ وفي بعضِها مراعاةُ المعنى، والأحسنُ البَداءةُ بالحملِ على اللفظِ، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]، ويجوزُ البَداءةُ بالمعنى، كقولِك: مَن قَامَت وَقعدَ"[2].

والمراعاةُ يمكِنُ أن تُعرَّف بأنّها: "ملاحظةُ النظمِ بين عناصرِ التركيبِ النحويِّ والقرائنِ المحيطةِ بها؛ للاستعانةِ بها في ضبطِ مفرداتِ التركيبِ، ومعرفةِ ما يترتّبُ عليها من إجراءٍ لاحِقٍ" [3]. غيرَ أنّ مرادَها في هذا الموضعِ هو: احتسابُ المدلولِ اللفظيِّ والمعنويِّ في المحمولاتِ للَفظٍ ثنائيِّ الدلالةِ.

- العلاقةُ بين المراعاةِ والحملِ:

مِن الكلماتِ التي يقتربُ مفهومُها من مفهومِ المراعاةِ لفظُ (الحملِ)، إذ استُعمِلَ في وصفِ بعضِ الظواهرِ التي يلتقِي عندها مع مفهومِ المراعاةِ، فكثيرًا ما يتعاقَبُ اللفظان في التعبيرِ عن الظاهرةِ الواحدةِ أو المسألةِ.

ومع اشتراكِ هذَين المصطلحَين في مسائلَ عِدّةٍ، فإنّ هذه المشابهةَ لا تصِلُ إلى حدِّ التطابقِ. فقد يلاحَظُ بعضُ أوجهِ الشَّبهِ بين مصطلحاتٍ عِدّةٍ، إلا أنها تختلفُ في أوجهٍ أخرى، وهذه الحقيقةُ نبَّه عليها سِيبويهِ بقولِه: "قد يشبهون الشيءَ بالشيءِ وليس مثلَه في جميعِ أحوالِه" [4]، وقال أيضا: "يشبهون الشيءَ بالشيءَ وإن لم يكنْ مثلَه

(١) دفع إيهام الاضطراب، ص(٢٤٠).

(٢) همع الهوامع (١/٣٣٩).

(٣) المراعاة في النحو العربي، أ.د حامد عبدالمحسن كاظم، عقيل كاظم عايز، مجلة جامعة بابل، كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد (٢١)، ص(٣٣٧).

(٤) الكتاب (١/ ١٨٢).

ولا قريبًا منه" [1]، بل قد "يشبَّهُ الشيءُ بالشيءِ في موضعٍ واحدٍ، وإن لم يوافِقْه في جميعِ المواضعِ"[2].

وهكذا هي العلاقةُ بين (المراعاةِ) و (الحملِ)، فمصطلحُ (المراعاةِ) أعمُّ وأشملُ من قرينِه. فالحملُ -كما سبقَ- هو أنْ تَحمِلَ شيئًا على شيءٍ، وتُلحقَه به في حكمِه. وأما المراعاةُ فليس لزامًا أن تكُونَ هكذا، فقد يكُون فيها حملٌ أو لَا، وهي بحسبِ تعريفِها ملاحظةُ علاقاتِ عناصرِ التركيبِ التي يكُونُ لها مَدخَلٌ في الكلامِ اللاحقِ، فقد نراعي حالَةً أو ظاهرةً أو قرينةً أو أيَّ شيءٍ له أثرٌ في ربطِ المفرداتِ في نظمٍ واحدٍ[3].

○ **جذر (ع ب ر).**

– اعتبارُ اللفظِ بعد اعتبارِ المعنى.

ذكَرَ هذا التعبيرَ ابنُ عُصفورٍ (ت٦٦٩هـ) كما نقلَ عنه الزَّرْكَشِيُّ قائلًا: "والذي ذكَره ابنُ عُصفورٍ في (شرحِ المُقَرِّبِ)[4]: شَرَطَ الكُوفيّون في جوازِ اعتبارِ اللفظِ بَعدَ اعتبارِ المعنى الفَصلَ"[5].

وممَّنِ استعملَ هذه العبارةَ أو نحوَها:

- ابنُ مالكٍ (ت٦٧٢هـ) بقولِه: "واعتبارُ اللفظِ بعْدَ اعتبارِ المعنى، كقولِه تعالى: ﴿وَمَن

(١) الكتاب (١/ ٢٥٩).

(٢) المصدر السابق (٤/ ١٩٥).

(٣) انظر: المراعاة في النحو العربي، ص(٣٤٠- ٣٤١).

(٤) هذا الشرحُ لم يتمَّه ابنُ عصفورٍ ، ولا يُعرف موضعُه. وكلامُه ليس مذكورًا في (المقرِّبِ) ولا في (مُثُل المقرِّبِ). وذكَر محققا كتابِ (المقرِّبِ) أن منه نسخةً في جامعةِ إسطنبولَ برقمِ [٦٣٣٥]، وبعد البحثِ في المحلِّ المذكورِ خرجَ مخطوطٌ لكتابٍ آخرَ. انظر: المقرب (١/١٦-١٧)، كشف الظنون لحاجِي خليفة (٢/١٨٠٥).

(٥) البرهان (٣ /٣٨٤). يفهمُ من صنيعِه أنه نقلَه نصًّا؛ لقولِه بعد تتمةِ هذا الكلامِ: (انتهى).

يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾[الطلاق: ١١][(١)].

وتبعَه في ذلك ابنُ ناظرِ الجيشِ (ت٧٧٨هـ)[(٢)].

- والزَّرْكَشِيَّ (ت٧٩٤هـ) في قوله: "وهذا يَقتضي أنَّ الكُوفيِّين لا يَشترِطون الفَصلَ عندَ اجتماعِ الجملَتين إلا أَنْ يُقَدَّمَ اعتبارُ المعنى وَيُؤَخَّرَ اعتبارُ اللفظِ"[(٣)].

- وأبو إسحاقَ الشاطبيُّ (ت٧٩٠هـ) في معرِضِ إيرادِه توجيهاتِ المانعين لمسألةِ الإتباعِ بعد القطعِ، فقد قال: "وهذا شبيهٌ باعتبارِ اللفظِ بعد اعتبارِ المعنى، فإنه ممنوعٌ، بخلافِ العكسِ"[(٤)].

- والشِّهابُ الخَفَاجيُّ (ت١٠٦٩هـ) بقولِه: "فيكون من اعتبارِ اللفظِ بعد اعتبارِ المعنى"[(٥)].

ومعنى اعتبارِ اللفظِ والمعنى في الانتكاثِ: هو الاعتدادُ بدلالتِهما في المحمولاتِ للَفظِ سابقِهما المحتملِ لتلك الدلالةِ، مع ملاحظةِ تقدُّمِ المدلولِ المعنويِّ ثم العبورُ منه إلى المدلولِ اللفظيِّ. فاعتبارُ اللفظِ بعد اعتبارِ المعنى فيه مجاوزةُ شيءٍ إلى شيءٍ من عُدْوةِ المعنى إلى عُدْوةِ اللفظِ[(٦)].

(١) شرح التسهيل (١/٢١٤).

(٢) انظر: تمهيد القواعد (٢/٧٢٥).

(٣) البرهان (٣ /٣٨٤).

(٤) المقاصد الشافية (٤ /٦٨٠).

(٥) حاشيته على تفسير البيضاوي (٨/ ١٤٤).

(٦) انظر معاني (الاعتبار) اللغوية: المصباح المنير للفيومي (٢/ ٣٩٠) ، التوقيف على مهمات التعريف للمناوي، ص(٥٥)، تاج العروس للزَّبيدي (١٢/ ٥١١) مادة (ع ب ر).

○ **جذر (ر د د).**

– ما جُعلَ على المعنى ثم رُدَّ على اللفظِ.

استعملَ نحوَ هذا التعبيرِ الزجاجُ (ت٣١١هـ) عند تأويلِه قولَه تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام:١٣٩]، حيث قال: "فهو على ضربَين: أجودهُما أن يكونَ أنَّثَ الخَبَرَ، وجَعلَ معنى (ما) التأنيثَ؛ لأنها في معنى الجماعةِ، كأنَّهم قالوا جماعةُ ما في بُطُون هذه الأنعامِ خالصةٌ لذكورِنا، ويُرَدُّ (وَمُحَرَّمٌ) على لفظِ (ما)"(١).

ووافقَه أبو منصورٍ الأزهريُّ (ت٣٧٠هـ) في ذلِك(٢).

– المجيءُ بالمعنى ثم الرَّدُ إلى اللفظِ.

عبّرَ بنحو هذا ابنُ السَّرَّاجِ (ت٣١٦هـ)، حيث قال: "فإنه لا يجيزُ أن تقولَ: مَن قاعدونَ وقائمٌ إخوتُكَ، فيُرَدُّ (قائمًا) إلى لفظِ (مَنْ)؛ لأنك إذا جئتَ بالمعنى لم يَحسُنْ أن تَرجعَ إلى اللفظِ"(٣).

– الحملُ على المعنى ثم الرَّدُ إلى اللفظِ.

أوردَ هذا الاستعمالَ السِّيرافيُّ (ت٣٦٨هـ)، حيثُ قال: "وذَكَر بعضُ الكوفيِّين: أنه إذا حُمِلَ (مَن) على المعنى لم يجُزْ أن يُرَدَّ إلى اللفظِ"(٤).

وتبعَه في ذلك الأعلمُ الشَّنْتَمَرِيُّ (ت٤٧٦هـ) (٥)وابنُ يعيشَ (ت٦٤٣هـ) (٦).

---

(١) معاني القرآن (٢/٢٩٤-٢٩٥). مصطلحُ (الرَّدّ) سيأتي بيانُه في مبحثِ اللسانياتِ.

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٧/٦٤).

(٣) الأصول (٢/٣٥٨).

(٤) شرح الكتاب (٣/١٨٢).

(٥) انظر: النكت في تفسير الكتاب (٢ / ٣٠٣).

(٦) انظر: شرح المفصل (٢/٤١٦).

- **ما قلَّ دورانُه:**

– الانتِحاءُ على المعنى ثم الانصرافُ إلى اللفظِ.

أوردَه ابنُ جِنِّي قائلًا: "وإذا قلتَ: (مَن قاموا وقعدَ إخوتُك) ضعُفَ؛ لأنك قد انتحَيتَ بالجمعِ على المعنى وانصرفتَ عن اللفظ"(١).

– الجريانُ على المعنى ثم المخالفةُ بعدُ على اللفظِ.

استعملَ هذا التعبيرَ ابنُ عطيةَ (ت٥٤٢هـ) بقولِه: "وإذا جرَى ما بعدَها على المعنى، فلم يستعمَلْ أن يخالَفَ به بعدُ على اللفظِ"(٢).

فالجريانُ على المعنى ثم المخالفةُ بعدُ: هي مُسايرةَ السياقِ في حركةِ المعنى المسترسلةِ المتصلةِ، ثم تَنكُّسُه إلى وجهِ اللفظِ.

– معامَلةُ اللفظ بعد معامَلةُ المعنى.

ذكَرَ هذه الصياغةَ ناصرُ الدينِ بنُ المنيِّرِ (ت٦٨٣هـ) في تعقيبِه على الزَّمَخْشرِيِّ: "فيما ذكَرَه معاملةُ لفظِ (مَن) بَعدَ معاملةِ معناها، وهذا مما قدَّمتُ أنّ أهلَ العربيةِ يَستغرِبونه"(٣).

– إتباعُ المعنى بعد اللفظِ.

عبّرَ به ابنُ أبي الربيعِ (ت٦٨٨هـ) في قولِه: "العودةُ إلى اللفظِ بعد المعنى خروجٌ عن القياسِ ونقضٌ للغرضِ، وقد اختلفَ الناسُ في هذا أيضًا...والأقوى ألا يُتبعَ [أي المعنى] بعْدَ اللفظِ"(٤).

وهذا التعبيرُ فيه تأثّرٌ بعبارةِ الإتباعِ بعد القطعِ، ولا غروَ في ذلك، فقد ذكَره عند محاورتِه

(١) المحتسب (٨٨/٢).

(٢) المحرر الوجيز (١/ ١٥٨).

(٣) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف (١٦٦/٤).

(٤) البسيط (٣١٧/١).

تلك المسألةِ.

– العدولُ المضاعَفُ.

سَمَّى بعضُهم أسلوبَ الانتكاثِ بالعدولِ المضاعَفِ، وذلك في شاهدِ [الحجرات: ٩]، قال: "وفيها عدولٌ مضاعَفٌ؛ إذ عُدِلَ عن المثنى إلى الجمعِ في (اقْتَتَلُوا)، ثم عُدِلَ ثانيةً في حركةٍ عكسيةٍ عن الجمعِ إلى المثنى في (بَيْنَهُمَا)"[(١)].

- العدولُ والانتكاثُ:

العدولُ في اللغةِ يدورُ مدلولُه حولَ الميلِ والخروجِ والرجوعِ والانصرافِ والانحرافِ والتَّرْكِ والتنحيةِ، بل لا يقفُ عند هذا المدارِ فقد يَحملُ معنًى متضادًّا من الموازنةِ والتسويةِ والإقامةِ[(٢)].

فالخروجُ على شرطِ المطابقةِ وأحكامِها يُعدُّ عدولًا عنها، ومنه نوعٌ يُعرَفُ بالعدولِ النحويِّ، ويقصَدُ به: المخالفة بين أجزاءِ الجملةِ في أحكامِها لشيءٍ حُمِلَ على شيءٍ آخرَ، سواءٌ أكانَ في العددِ أم الجنسِ أم الإعرابِ أم التعريفِ والتنكيرِ أم التكلمِ والخطابِ والغيبةِ[(٣)].

فالدلالةُ المعجميةُ للعدولِ توحِي بالدلالةِ الاصطلاحيةِ لمفهومِ العدولِ الانتكاثيِّ، الذي يُعنَى به التحوّلَ والكسرَ في النَّسَقِ السياقيِّ مُضَاعَفًا بالانصرافِ إلى مِثلِه أو مُقابِلِه.

ومعنى (مِثلِه ومُقابِلِه): مراجعةُ الحملِ اللفظيِّ والمعنويّ مرَّةً بعد مرَّةٍ، وتَردادُ معاودةِ الإتباعِ بعد القطعِ.

---

(١) العدول الصرفي لهلال الجحيشي، ص(٥٩).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٤/٢٤٦-٢٤٧)، تاج العروس (٢٩/٤٤٨-٤٥٠) مادة (ع د ل).

(٣) انظر: العدول عن المطابقة لنجلاء عطار (١/١١-١٢)، العدول عن المطابقة، د.حسين الرفايعة، ص(٢٨).

ثانيا– التعبيرات الخاصة:

– التأنيث على المعنى والتذكير على اللفظ(١).

ممن استَخدمَ هذا التعبيرَ النّحَّاسُ (ت٣٣٨هـ) في شاهدِ[الأنعام:١٣٩]، فقد قال: "والقولُ الثالثُ: أحسنُها، يكونُ التأنيثُ على معنى (ما) والتذكيرُ على اللفظِ؛ والدليلُ على هذا أنّ بَعدَه ﴿وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَا﴾ على اللفظِ"(٢).

– الجمعُ على المعنى ثم الإفرادُ ردًّا إلى اللفظِ.

أَوردَ نحوَ هذه العبارةِ السِّيرافيُّ (ت٣٦٨هـ) في شاهدِ [الطلاق:١١]، فقد قال: "جمعَ (خالدين) على المعنى، ثم قال: ﴿قَدۡ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزۡقًا﴾ فرَدَّه إلى اللفظِ"(٣).

– رجوع المتكلم من لفظ الجمع إلى الإفراد.

أَتى بهذا التعبيرِ ابنُ عَطيَّةَ (ت٥٤٢هـ) في قولِه: "ولا يجوزُ أن يرجِعَ متكلِّمٌ من لفظِ جمعٍ إلى توحيدٍ، لو قلتَ: ومِن الناسِ مَن يقولون ويتكلمُ لم يجزْ"(٤).

(١) يُذكر في هذا الموضعِ نموذجٌ، وإلا فإن نحوَ هذه العبارةِ كثيرةُ الورودِ في التأويلِ والتوجيهِ.

(٢) إعراب القرآن (٣٤/٢).

(٣) شرح الكتاب (١٨٣/٣).

(٤) المحرر الوجيز (٩٠/١).

– الكنايةُ بالجمعِ ثم الكنايةُ بالمفردِ[1].

عبّرَ بها الباقُوليُّ (ت٥٤٣هـ) بقولِه: "فأمَّا إذا كنّيت عنه بالجمعِ، ثم تكنّي عنه بالمفردِ، فإنهم قالوا: هذا لا يَحسُنُ، وقد جاءَ التنزيلُ بخلافِ ذلك"[2].

– العَودُ إلى الإفرادِ بعد الجمعِ، والحملُ على معنَى التأنيثِ ثم العَودُ إلى اللفظِ.

استعملَ هذا التعبيرَ الباقوليُّ أيضًا في قولِه: "وإذا ثبَتَ وصحّ أنه يجوزُ ويحسُنُ العودُ إلى الإفرادِ بعد الجمعِ، كان قولُه: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام:١٣٩] تذكيرًا بعد التأنيثِ؛ لأنه أنَّثَ (خالصةٌ) حملًا لها على معنى التأنيثِ ثم عادَ إلى اللفظِ"[3].

– الحمل على معنى الجمع ثم الرجوع إلى لفظ الواحد.

ورَدَ نحوُ هذا التعبيرِ في قولِ تاجِ القُرّاء الكَرْمانيِّ (ت٥٠٥هـ): "وذهَب بعضُ النحويين إلى أنه إذا حُمِلَ على معنى الجمعِ لا يجوزُ الرجوعُ إلى لفظِ الواحدِ، وقد جاءَ في القرآنِ بخلافِ ذلك"[4]، ثم أورَدَ شاهدَ [الطلاق:١١].

---

(١) الكنايةُ أو المكنِيُّ: عُرِفَ بأنه اصطلاحٌ كوفيٌّ، وقبلَ أن يكونَ استعمالًا لهم كانَ من مصطلحاتِ الخليلِ. وهو ما يُسمّى بالمضمَر عند البصريين، غيرَ أنه لا فَرْقَ بين المضمَر والمكنيِّ عند الكوفيين، فهما من قَبيلِ الأسماءِ المترادِفةِ. وأمّا البصريون فيقولون: المضمَراتُ نوعٌ من المكنِيّاتِ، فكلُّ مُضمَرٍ مَكنيٌّ، وليس كلُّ مكنيٍّ مُضمَرًا. واصطلاحُ الضميرِ أدقُّ من اصطلاحِ المكنيِّ؛ لأن الكِنايةَ تشملُ كلَّ ما يُكنَّى به من مضمَرٍ وإشارةٍ أو موصولٍ أو عَددٍ وما يقوم مقامَ اسمِ توريةٍ بخلاف الضميرِ فإنه لا يَدخُلُ فيه شيءٌ من ذلك، إلا إذا نُهِجَ به مَذهبَ مَن يجعلُ الكلمةَ أقسامًا أربعةً مِن المحدَثين ويجعلُ الضميرَ هو القسمَ الرابعَ، ويُدخِلُ فيه العددَ وأسماءَ الإشارةِ والموصولِ. انظر: الجمل للخليل، ص(٩٥، ١١٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٩٢)، من أسرار اللغة، د.إبراهيم أنيس، ص(٢٨٢).

(٢) إعراب القرآن (١/٣٧٠).

(٣) المصدر السابق (١/٣٧١).

(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/١٢٠).

الضربُ الثاني– الحَملُ على اللفظِ ثم الحَملُ على المعنى ثم الحَملُ على اللفظِ.

دارت تعبيراتُ هذا الضربِ بين الرجوعِ والعَودةِ بعد المفارقةِ والحملِ بعد الحملِ والمراعاةِ ثم المراعاةِ والاعتبارِ ثم الاعتبارِ، ومنها تعبيراتٌ مختصَّةٌ بالانتكاثِ العَدديِّ.

فصُنِّفت تعبيراتُ هذا الضربِ مِثلَ سابقِه إلى عامّةٍ وخاصّةٍ، لكن لـمّا لم تَرِدْ إطلاقاتٌ يَقِلُّ استعمالُها، لم تُقسَّمِ العامّةُ إلى ما كثُر دورانُه وما قَلّ.

أولا– التعبيراتُ العامةُ.

- **جذر (ر ج ع).**

– الحملُ على اللفظِ ثم الحملُ على المعنى ثم الرجوعُ إلى الحملِ على اللفظِ لأَولويِّته.

ذكَرَ هذا التعبيرَ الرَّضِيُّ (ت نحو٦٨٦هـ) في توجيهِ شاهدِ [الطلاق:١١]:" قال تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ حَملًا على اللفظ، ثم قال: (خالدِين) حَملًا على المعنَى، ولكونِها[1] أَولى أيضا، رجَعَ سبحانَه بعد قولِه: (خالدِين) إلى الحملِ على اللفظِ فقال: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾"[2].

– الحملُ على اللفظِ وبَعده الحملُ على المعنى ثم الرجوعُ إلى اللفظ.

استعمَلَ هذا التعبيرَ أبو حيَّانَ (ت٧٤٥هـ)، حيثُ قال: "وكثيرًا جاءَ في القرآن الحملُ على اللفظِ، وبعده الحملُ على المعنى، وبعده الرجوعُ إلى اللفظ" [3].

– البداءةُ بالحملِ على اللفظِ ثم على المعنى ثم الرجوعُ إلى الحملِ على اللفظِ.

ورَدَ هذا التعبيرُ عند أبي حيّانَ أيضا في قولِه: "بل نَصَّ النحويُّون على جوازِ الجُملتَين،

(١) أي مراعاة اللفظِ.

(٢) شرح الكافية (٣/٥٧-٥٨).

(٣) ارتشاف الضرب (٢/ ١٠٢٨).

لكنَّ البَدءَ بالحملِ على اللفظِ ثم على المعنى أَولى من الابتداءِ بالحملِ على المعنى، ثُمَّ يَرجِعُ إلى الحملِ على اللفظِ"[(١)].

– الرجوعُ بَعدَ المفارقةِ. معاملةُ (مَن) على اللفظِ ثم اعتبارُ المعنى ثم الرجوعُ إلى المُعرَضِ عنه بإعادتِه.

ذَكَرَ نحوَ هذين الاستعمالَين شهابُ الدينِ القَرَافِيُّ (ت٦٨٤هـ) في قولِه: "أنَّ عادةَ العربِ إذا فارقَت شيئًا لا ترجِعُ إليه"[(٢)]. ثم قال: "ويَرِدُ على هذا: أنَّ العربَ إذا عاملَتْ صيغةَ (مَن) بعَودِ الضميرِ على لفظِه الذي هو الأصلُ، ثم جمَعتِ الضميرَ باعتبارِ المعنى، قد ترجعُ إلى ما أعرضَتْ عنه بإعادتِه مفردًا"[(٣)].

- **جذر (ع و د).**

– العَودةُ بَعدَ المفارقةِ.

وَرِدَ هذا التعبيرُ عند شهابِ الدينِ القَرَافِيِّ في قولِه: "فقد حصَلتِ العَودةُ بعد المفارقةِ"[(٤)].

– عَودُ الضميرِ على اللفظِ ثم الإعادةُ على المعنى ثم العَودُ على اللفظِ.

ذَكَر هذه العبارةَ أبو حيان (ت٧٤٥هـ) في توجيهِ شاهدِ [المائدة:٦٠] [(٥)]، فقد قال: "(مَن) موصولةٌ عادَ الضميرُ على لفظِه في قولِه: (لعَنَه اللهُ، عليه)، وأعادَ الضميرَ على معنَى (مَن) في قولِه: (وجَعلَ مِنهُم القِرَدَةَ)، ثم عادَ على لفظِ (مَن) في قولِه: (وعَبَدَ الطاغوتَ) فأفرَدَ الضميرَ"[(٦)].

---

(١) البحر المحيط (٨٩/١). وقد تصلُحُ عبارتُه للضَّربِ الأولِ: الابتداءُ بالحملِ على المعنى ثم الرجوعُ إلى اللفظِ.

(٢) نفائس الأصول (٣ /١٠٣٩).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) قوله تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾.

(٦) النهر الماد (٢٦٩/٢). تنبيهٌ: هذا الشاهدُ للضربِ الثالثِ كما أسفرَ هذا البحثُ؛ فلذلك ذَكَر السَّمينُ أنه روعيَ

– اعتبارُ اللفظِ ثم المعنى ثم العَودُ إلى اعتبارِ اللفظِ بقِلّة.

ورَدَ هذا الإطلاقُ عند السِّيوطيِّ (ت٩١١هـ) في قولِه: "وإذا اعتُبِر اللفظُ ثم المعنى جاز العَودُ إلى اعتبارِ اللفظِ بقِلةٍ"(١).

○ **جذر (ح م ل).**

– الحملُ على اللفظِ ثم الرجوعُ إلى المعنى ثم الحملُ على اللفظِ ثانيًا.

عبّرَ بهذا ابنُ زَنجَلةَ (ت٤٠٣هـ) قائلًا: "ولَكَ أَن ترجعَ عن لفظِ (مَا) و(مَن) إلى مَعناهما ومِن معناهما إلى لفظِهما؛ لأنّ لفظَهما واحدٌ ومعناهما الجمعُ والتأنيثُ، وقد جاء في التنزيلِ حرفٌ قد حمَلَه على اللَّفظِ ثم رَجَعَ إلى المعنى ثم حمَلَه ثانيًا على اللفظِ"(٢)، ثم أوردَ شاهدَ [الطلاق:١١].

– الجمعُ بين الحملِ على اللفظِ ثم على المعنى ثم على اللفظِ.

هذا الاستعمالُ ذكَره السَّمينُ (ت٧٥٦هـ) في توجيهِ شاهدِ [النساء:٦٩] (٣):"وعلى هذا فيكونُ قد جَمَعَ فيها بين الحملِ على اللفظِ في (يُطِعْ) ثم على المعنى في (أولئك) ثم على اللفظِ في (رفيقًا)"(٤).

– الحملُ على اللفظِ أولًا ثم على المعنى ثم على اللفظِ.

أوردَ السّمينُ شواهدَ عِدَّةً من التنزيلِ وما حُكي عن العربِ، ثم قال: "وفي هذه المواضعِ يكُون قد حَملَ فيها أولًا على اللفظِ ثم على المعنى ثم على اللفظِ"(٥).

المعنى في قولِه: (أولئك شرٌّ)، وسيأتي بيانُه هُنالِك. انظر: الدر المصون (٣٢٦/٤).

(١) همع الهوامع (٣٣٩/١).

(٢) حجة القراءات، ص(٢٧٤).

(٣) قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ﴾.

(٤) الدر المصون (٢٥/٤).

(٥) المصدر السابق (١٨٥/٥-١٨٦).

○ **جذر (ر ع ي).**

– مراعاةُ اللفظِ أولًا ثم مراعاةُ المعنى ثم مراعاةُ اللفظِ.

ممن عبَّرَ بنحوِ هذا:

– الصَّبَّانُ (ت١٢٠٦هـ) في قولِه: "ويجوزُ مراعاةُ المعنى بَعدَ مراعاةِ اللفظِ كثيرًا، وعكسُه قليلًا بل قيل بمنعِه. ومراعاةُ اللفظِ ثم المعنى ثم اللفظِ"(١).

– وشهابُ الدِّينِ الأَلوسيُّ (ت١٢٧٠هـ) في قولِه: "ففي الآيةِ مراعاةُ اللفظِ ثم مراعاةُ المعنى ثم مراعاةُ اللفظِ" (٢)، وقولِه: "واستدَلَّ أكثرُ النحويِّين بهذه الآيةِ على جوازِ مراعاةِ اللفظِ أولًا ثم مراعاةِ المعنى ثم مراعاةِ اللفظِ"(٣).

– وعباس حسن (ت١٣٩٣هـ) بقولِه: "ويجوزُ مراعاةُ المعنى بَعدَ مراعاةِ اللفظِ، ويجوزُ العكسُ، كما يجوزُ مراعاةُ اللفظِ ثُمَّ المعنى ثُمَّ اللفظِ" (٤).

○ **جذر (ع ب ر).**

– اعتبارُ المعنى بعد اعتبارِ اللفظ، ثم اعتبارُ اللفظِ بعد ذلك على قِلَّةٍ.

هذا التعبيرُ قد ورَدَ عند ابنِ مالكٍ (ت٦٧٢هـ) في قولِه: "ويُعتَبَرُ المعنى بعد اعتبارِ اللفظِ كثيرًا، وقد يُعتَبرُ اللفظُ بَعدَ ذلك"(٥).

وارتضاهُ الصَّبانُ (ت١٢٠٦هـ)(٦).

---

(١) حاشيته على الأشموني (١/ ٢٣٥).

(٢) روح المعاني (١١/ ٢٧٩).

(٣) المصدر السابق (١٤/ ٣٣٧).

(٤) النحو الوافي (١/ ٣٧٧).

(٥) شرح التسهيل (١/٢١٢).

(٦) انظر: حاشيته على شرح الأشموني (١/٢٢١).

– اعتبارُ اللفظ أولًا ثم اعتبارُ المعنى ثانيًا ثم اعتبارُ اللفظِ ثالثًا.

استعمَلَ هذا التعبيرَ الدَّمَامِينيُّ (ت٨٢٧هـ) في قولِه: "مسألةُ المصنِّفِ هي اعتبارُ اللفظِ أولًا ثم اعتبارُ المعنى ثانيًا ثم اعتبارُ اللفظِ ثالثًا"(١).

– اعتبارُ اللفظِ ثم المعنى ثم العَودُ إلى اعتبارِ اللفظِ بقِلّة.

ورَدَ هذا الإطلاقُ عند السِّيوطيِّ (ت٩١١هـ) في قولِه: " وإذا اعتُبِر اللفظُ ثم المعنى جاز العَودُ إلى اعتبارِ اللفظِ بقِلةٍ"(٢).

وتبعَه الصَّبَّانُ (ت١٢٠٦هـ) في ذلك(٣).

ثانيا– التعبيراتُ الخاصَّةُ.

– التوحيدُ على اللفظِ ثم الجمعُ على المعنى ثم الرجوعُ إلى اللفظ.

استعملَه السِّيرافيُّ (ت٣٦٨هـ) في شاهدِ [الطلاق:١١]: "قال تعالى: (ومَن يُؤمِنْ) موحّدًا على لفظِ (مَن)، ثم قال: (خالدِين) على المعنى، ثم رجَعَ إلى اللفظِ فقال تعالى: (قَدْ أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقًا)" (٤).

– الجمعُ بعد إفرادِ اللفظِ ثم الإفرادُ.

أوردَه الباقوليُّ (ت٥٤٣هـ) عند شاهدِ [الطلاق:١١] بقولِه: "فجَمعَ (خالدِين) بعد إفرادِ اللفظِ، ثم قال: (قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا) فأَفردَ"(٥).

---

(١) تعليق الفرائد (٢/٢٤٤). وانظر: حاشيته على شرح الأشموني (١/ ٢٢١). والمرادُ بالمصنِّف هو ابنُ مالكٍ.

(٢) همع الهوامع (١/٣٣٩).

(٣) انظر: حاشيته على الأشموني (١/٢٢١)، جامع الدروس العربية (١/١٣٧)، النحو الوافي (١/٣٤٩).

(٤) شرح الكتاب (١/ ٣٠٩).

(٥) إعراب القرآن (١/ ٣٧٠).

– معاملةُ العربِ صيغةَ (مَن) بعودِ الضميرِ على اللفظِ ثم جمعُه باعتبارِ المعنى ثم الرجوعُ إلى ما أعرضتَ عنه بإعادتِه مفردا.

أورد هذا التعبيرَ شهابُ الدينِ القَرَافِيُّ (ت٦٨٤هـ) بقولِه: "ويَرِدُ على هذا: أنَّ العربَ إذا عاملَتْ صيغةَ (مَن) بعَودِ الضميرِ على لفظِه الذي هو الأصلُ، ثم جَمَعتِ الضميرَ باعتبارِ المعنى، قد ترجعُ إلى ما أَعرَضَتْ عنه بإعادتِه مفردًا"(١).

– إتيانُ الضميرِ مفردًا ثم مجموعًا ثم مفردًا.

استَعمَل نحوَ هذا القَرَافِيُّ في توجيهِ شاهدِ [الزخرف:٣٦ – ٣٨] (٢)، حيث قال: "فقد ذَكَرَ الضميرَ أولًا مفردًا ثم مجموعًا ثم مفردًا"(٣).

– البُداءةُ بالحملِ على اللفظِ ثم الجمعُ مراعاةً للمعنى ثم الإفرادُ مراعاةً للَّفظِ.

عبّر بنحو هذا السَّمينُ (ت٧٥٦هـ) في توجيهِ شاهدِ [النساء:٦٩] (٤):"ويجوزُ في (أولئك) أن يكونَ إشارةً إلى النبيِّين ومَنْ بعدهم، وأنْ يكونَ إشارةً إلى (مَنْ يُطِعِ اللَّهَ ورسولَه)، وإنَّما جَمَع على معناها، وعلى هذا فيحتملُ أَن يقالَ: إنه راعى لفظَ (مَنْ) فأفردَ في قولِه (رَفيقًا)، ومعناها فجَمَعَ في قولِه (أولئك)، إلا أنَّ البَداءَةَ في ذلك بالحَملِ على اللفظِ أحسنُ"(٥).

(١) نفائس الأصول (٣ /١٠٣٩).

(٢) قولُه تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ. وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ. حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴾.

(٣) نفائس الأصول (٣ /١٠٣٩).

(٤) قولُه تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾.

(٥) الدر المصون (٤/٢٥).

الضَّربُ الثالثُ– الحَملُ على اللفظِ ثم الحَملُ على المعنى ثم الحَملُ على اللفظ ثم الحَملُ على المعنى.

لَمَ أَقِفْ من تعبيراتِ هذا الضربِ إلا على استعمالَين دائرَين بين الحَملِ ثم الحملِ والمراعاةِ ثم المراعاةِ.

- **جذر (ح م ل).**

– الحملُ على اللفظِ أولًا ثم على المعنى ثم على اللفظِ ثم على المعنى.

عبَّرَ به السَّمينُ (ت٧٥٦هـ) عند توجيهِه شاهدِ [المائدة:٦٠]، إذْ قال: "وقد حَمَل على لفظِها أولًا في قولِه (لعَنَه) و (عَلَيهِ)، ثم على معناها في قولِه: (مِنْهُمُ القِرَدَةَ)، ثم على لفظِها في قوله: (وَعَبَدَ الطاغوتَ)، ثم على معناها في قولِه: (أولئك)، فجَمَع في الحملِ عليها أربعَ مراتٍ"[(١)].

- **جذر (ر ع ي).**

– مراعاةُ اللفظِ أولًا ثم المعنى ثم اللفظِ ثم المعنى.

استعملَه عَطيَّةُ الأُجْهورِيُّ (ت١١٩٠هـ)[(٢)] ونقَله عنه تلميذُه الجَمَلُ (ت١٢٠٤هـ) في تأويلِ شاهدِ [الزخرف:٣٦-٣٩] [(٣)]: "والحاصلُ أنه روعيَ لفظُها في ثلاثةِ مواضعَ ثم معناها في ثلاثةٍ ثم لفظُها في موضعَين ثم معناها في ثلاثةٍ"[(٤)].

---

(١) الدر المصون (٣٢٦/٤).

(٢) صاحبُ كتابِ: (الكوكبَين النيِّرَينِ في حَلِّ ألفاظِ الجلالَين)، وهو مخطوطٌ، ومنه نسخةٌ في مكتبةِ الحرمِ المكيِّ برقمِ(٣٢١) في أربعِ مجلداتٍ، وحُقِّقَت أجزاءٌ منه في رسائلَ علميةٍ. انظر: سلك الدرر لأبي الفضل المرادي (٢٦٥/٣)، الأعلام للزِّركلي (٢٣٨/٤)، الدليل إلى المتون لعبدالعزيز القاسم، ص(١٠٣).

(٣) قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ . وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ . حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ . وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾.

(٤) حاشيته على تفسير الجلالين (٨٩/٤). وسيأتي بيانُ تلك المواضعِ في تحليلِ الشاهدِ.

ب- تعبيراتُ مراجَعةِ المتبَع بعد مفارقتِه:

تُورَدُ في هذا الموضعِ التعبيراتُ التي قلّ دورانُها ولم يُؤلَفْ استعمالُها[1]، وكلُّها عائدةٌ إلى الرجوعِ.

- **جذر (ر ج ع).**

- المفارقةُ ثم الرجوعُ، قطعُ النَّعتِ ثم الرجوعُ إليه.

ذكَرَ هذا التعبيرَ شهابُ الدِّينِ القَرَافيُّ (ت٦٨٤هـ) بصيغةِ: "أنَّ عادةَ العربِ إذا فارقَت شيئًا لا ترجِعُ إليه، بدليلِ إذا قَطعتِ النعوتَ بإضمارِ فِعلٍ، أو إضمارِ مبتدأ لا ترجعُ للنعتِ بعد ذلك"[2].

- القطعُ ثم الرجوعُ إلى النعتِ.

عَبّرَ بذلك ابنُ أبي الرَّبيعِ (ت٦٨٨هـ) في مسألةِ (الإتباعِ بعد القطعِ) بقولِه: "فإذا قطَعوا وجاءوا على القياسِ، فيكُونُ رجوعُهم بعد ذلك إلى النعتِ نقضًا للغرضِ، ويجرِي هذا مَجرى العودةِ على المعنى بعد اللفظِ، والعودةِ على اللفظِ بعد المعنى، والعودةُ على المعنى بَعدَ اللفظِ صحيحةٌ لا خلِافَ فيها، العودةُ إلى اللفظِ بعد المعنى خروجٌ عن القياسِ ونقضٌ للغرضِ"[3].

- القطعُ ثم الإتباعُ فيه رجوعٌ عن الإخبارِ الثاني إلى الأولِ بعد الانصرافِ عنه.

استعملَه أبو إسحاقَ الشاطبيُّ (ت٧٩٠هـ) في إيرادِه أوجهَ المانعِين للإتباعِ بعد القطعِ: "وذلك أنّ الأصلَ في صفةِ المدحِ القطعُ، وكذلكَ صفةُ الذمِّ والترحُّمِ؛ لأنَّ المقصودَ الاخبارُ عن الموصوفِ بحالِه وصِفتِه، بعد الإخبارِ عنه بفِعلِه، وهما مَقصَدان مختلِفان، فإذا قطَعوا ثم أَتبعوا فقد رَجَعوا عن الإخبارِ الثاني إلى الإخبارِ الأولِ بعد الانصرافِ عنه، وهذا شَبيهٌ باعتبارِ اللفظ

(١) عَدَلتُ عن ذِكرِ مَن استعملَ نحوَ تعبيرِ: الإتباعِ بعد القطعِ؛ لكثرةِ ورودِه ودورانِه في المصنَّفاتِ النحويةِ، فلا يمكِنُ حَصرُه، ولا طائلَ من إيرادِه لشهرتِه.

(٢) نفائس الأصول (١٠٣٩/٣).

(٣) البسيط (٣١٧/١).

بعد اعتبارِ المعنى، فإنه ممنوعٌ، بخلافِ العكسِ"[1].

تلكَ هي رحلةُ الانتكاثِ عبْرَ التّداولِ المعرفيِّ، وقد أفصحَت تلك التعبيراتُ عن مَدَى تفنُّنها وتركُّحِها عند النحويِّين، دافعةً إلى فَهمِ طبيعةِ الانتكاثِ، فهيَ مفاتيحُ أساسيّةٌ لإدراكِ ما تحمِلُه من أحكامٍ وتأويلاتٍ نحويةٍ، ولا سبيلَ إلى إبانتِها إلا رَقابةُ تداولِها مشفوعَةً بما يخدُمُها من نصوصٍ تُسجِّل تصرفاتِها ودلالاتِها.

فالانتكاثُ في منطقةِ التّداولِ العُظمَى متحرِّكٌ متبدّلٌ، حياتُه في هذا التبدُّلِ من التعبيراتِ، وفي دائرةِ المصطلحِ حياتُه وقَوامُه في الثباتِ والاستقرارِ، أمرَان متنازِعان لكنَّ الدورَ الوظيفيَّ للمصطلحِ يسعى في تحريكِ أو تثبيتِ الوَسْمِ الذي يُعزَى إليه.

وفيما يلي أبرزُ النتائجِ الملاحَظةِ في تعبيراتِ الانتكاثِ:

١- تَعَدُّدُ التعبيراتِ المطلَقةِ على المدلولِ الواحدِ عند النحْويِّ الواحدِ، واختلافُ إطلاقِها على المدلولِ نفسِه من نحويٍّ إلى آخرَ، وكلُّها مدرَجةٌ ضمنَ الركنِ المحموليِّ من أركانِ الانتكاثِ، أو معبِّرةٌ لعمليةِ الانتكاثِ أو لتركيبِه، ولم يَحظَ الركنُ الحاملُ بتسميةٍ خاصةٍ.

٢- اتحادُ بعضِ التعبيراتِ في المدلولِ نحو: المراجعةِ والمعاودةِ، والردِّ والإعادةِ، والانصرافِ والمفارقةِ. وهذا ناتجٌ من إرادةِ التفننِ في الإطلاقاتِ لمدلولٍ واحدٍ وإظهارِ المقدرةِ الكلاميةِ، ومِن أخذِ النحويِّ نصوصَ غيره بمضمونِها دُونَ الشعورِ بأهميةِ وَحدةِ المصطلحِ واطِّرادِه.

٣- وِراثةُ بعضِ الإطلاقاتِ المستخدَمةِ، ولا تتّصِفُ بالجِدةِ تمامًا، وإنما هي متقاربةٌ دلالةً، كالحملِ والمراعاةِ والاعتبارِ.

٤- إضفاءُ الصَّبغةِ الحُكميّةِ على التعبيرِ، كقولِهم: الرجوعُ إلى الأضعفِ، والأقوى ألا يُعادَ على اللفظِ بعد العودةِ إلى المعنى.

٥- تَميُّزُ ابنُ جِنّيٍّ بارتجالِ تعبيراتٍ غيرِ مسبوقةٍ وبالقدرةِ على إبداعِها؛ متنبِّئًا القضايا

(١) المقاصد الشافية (٤/٦٨٠).

التفصيليةَ للتركيبِ.

٦- بعضُ التعبيراتِ تَأخّرَ في ظهورِه كالعدولِ المضاعَفِ، تسايُرًا مع طبيعةِ العناوينِ في العصرِ الحديثِ، والتفاتًا إلى الجانبِ البلاغيِّ.

٧- تَحكُمُ التعبيراتِ كيفياتٌ شكليةٌ مِن أَحاديةٍ كالانتكاثِ والتراجعِ، وثُنائيةٍ كمراجعةِ اللفظِ، وثُلاثيةٍ كمعاودة اللفظِ بعد المفارقةِ، ورباعيةٍ كمراعاةِ اللفظ بعد مراعاةِ المعنى، وأخرى مما تُسعفُه الإمكاناتُ الرياضيةُ حسبَ ضربِ الانتكاثِ.

٨- ظهورُ التناسقِ الداخليِّ في التعبيراتِ، كالحملِ على اللفظِ بعد الحمل على المعنى، ومراعاةُ اللفظ بعد مراعاةِ المعنى، واعتبارُ اللفظ بعد اعتبارِ المعنى.

فهذه جملةُ الأفكارِ المصحوبةِ لهذه التعبيراتِ المطروحةِ الممتَدّةِ في الزمانِ من القرنِ الثالثِ إلى القرنِ الرابعَ عشرَ الهجريِّ، عَبرَ كتبٍ ذاتِ تخصّصاتٍ متنوعةٍ مِن النحوِ واللغةِ ومعاني القرآنِ وعلومِه وتوجيهِ القراءاتِ والتفسيرِ وأصولِ الفقهِ، وقد أَعرَبَ بعضُ تلك الاستعمالاتِ عن طبيعةِ تركيبِ الانتكاثِ وخصائصِه، ولاحَ فيها الوصفُ الوظيفيُّ المنوطِ بتصَرُّفِه.

الـمبحثُ الثالثُ

مُقارَبتُه لِسانيًّا

إنَّ للانتكاثِ في أوسعِ معانيه اللغويةِ (ردٍّ لاحِقٍ على سابقٍ؛ لإبطالِه أو الإضرابِ عنه أو الانقطاعِ عنه أو الاستدراكِ عليه...) مظاهرَ دُرسَت في اللسانياتِ الوظيفيةِ، على أنها أفعالٌ خطابيةٌ تابعةٌ، وفي مقدّمتِها: النعتُ المقطوعُ والاستثناءُ والإضرابُ والفصلُ[1].

وأمّا في مجالِه الضيقِ فينحصِرُ تقاربُه لسانيًّا من مَنظورَين: منظورِ البِنيةِ الحَمليةِ التي يمكِنُ أن تسمَّى (بالارتدادِ) مِن ردِّ حملٍ لاحِقٍ على حاملِه اللفظيِّ السابقِ أو إلى نظيرِه المتقدِّمِ بعدَ الانصرافِ عنه إلى الحملِ المعنويِّ، ومِن ارتدادِ المتبَعِ على تابعِه بعد القطعِ. ومنظورِ العدولِ التطابقيِّ الذي تحكُمُه سِماتٌ صرفيةٌ وتركيبيةٌ وإعرابيةٌ ودلاليةٌ، مِن مثلِ: العَودِ إلى المفردِ بعد الجمعِ، وتقديمِ مراعاةِ الدّلالةِ المعنويةِ على الدّلالةِ اللفظيةِ، واعتدادِ الإتباعِ بعد المفارقةِ عنه إلى القطعِ.

ولـمّا كانت ثنائيةُ الأصلِ والفرعِ احتكَمَ إليها نظامُ الانتكاثِ بطَردِ المعيارِ في العودةِ إلى البِنيةِ العميقةِ، أُثبتَ الحكمُ في مبدأِ التفسيرِ والتعليلِ بالجوازِ والامتناعِ، إلا أنَّ التحوّلَ من الأصلِ (الحملِ على اللفظِ، الإتباعِ) إلى الفرعِ (الحملِ على المعنى، القطعِ) ثم مراجعتَه لم يُبحثْ في اللسانياتِ الحديثةِ على النَّحوِ المرادِ تأسيسُه في هذا المبحثِ، غيرَ أن هناك أسبابًا ساهمَت في ظهورِ مبدأِ التحويلِ في مجالِ الدراساتِ القرآنيةِ، منها: مجيءُ العبارةِ القرآنيةِ على غيرِ ظاهرِ القواعدِ النحويةِ المطَّردةِ[2]، ومِن جملتِها شواهدُ الانتكاثِ على اختلافِ أضربِه.

فكلُّ جملةٍ لها أصلُ وضعٍ هو نمطُها المكوّنُ ابتداءً، وأصلُ الأصولِ في الجملةِ الإفادةُ، ولا يُقبلُ العدولُ عن هذا الأصلِ أي الإفادةِ، إلا أنَّ النمطَ يَقبلُ المخالفةَ بالتقديمِ والتأخيرِ والتضمينِ المعنويِّ الذي هو وسيلةٌ من وسائلِ التأويلِ النحويِّ[3]، فجملةُ الارتدادِ معدولةٌ عن الأصلِ المألوفِ من صَدارةِ الحملِ اللفظيِّ على الحملِ المعنويِّ وتقديمِ المتبَعِ على المقطوعِ، غيرَ أنَّ ركنَ الإفادةِ يَتذرَّعُ به مركّبُ الانتكاثِ، وإنْ كانَ في عنصرِه العدولُ عن الأصلِ ثم الردُّ إليه،

(١) انظر: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، أ.د. أحمد المتوكل، ص(١٣).

(٢) انظر: مظاهر نظرية التحويل، د. ابتهال البار، ص(٦٨، ٧٠).

(٣) انظر: الأصول، أ.د. تمّام حسان، ص(١٤٣).

إلا أنَّ تحويلَ الفرعِ المعدولِ في بِنيتِه العميقةِ يفيد التمسّكَ باستصحابِ الأصلِ.

فمَسرَحُ المطابقةِ (قرينةٍ لفظيةٍ) في العددِ والجنسِ والإضمارِ والإعرابِ بعد المخالفةِ (قرينةٍ معنويةٍ)[1]مع قانونيَ الرتبةِ النحويةِ والربطِ بين المحمولِ وحاملِه هو ركيزةُ جملةِ الانتكاثِ، بَيدَ أنَّه مع هذا التفننِ لم تغِبْ عنها سِمةُ التماسكِ النَّصّيِّ، فقد تعالَقَ الانتكاثُ بدائرةٍ أعلاها الأصلُ وفي أسفلِها الفرعُ، وأنَّ المسارَ من الأصلِ إلى الفرعِ سمَّاه النحاةُ (بالمخالفةِ أو العدولِ)، ثُم انتقالَ اللفظِ في مسارٍ من الفرعِ إلى الأصلِ عن طريقِ ما يسمَّى بـ(بالرّد) [2] يمكنُ التعويلُ عليه في تفسيرِ مكوّناتِ الانتكاثِ الحمليةِ والتبَعيةِ، وقد عبّرَ به السِّيرافيُّ حيثُ قال: "وذكَرَ بعضُ الكوفِيين: أنه إذا حُملَ (مَن) على المعنى لم يجُز أن يُردَّ إلى اللفظِ"[3].

ولا يرادُ بتماسكِ الانتكاثِ توالِيَ الألفاظ كيفَ جاءَت، بل يُعنى بحسنِ تراصفِها بما يحقِّقُ التناسقَ الدلاليَّ بين هذه الألفاظِ المرصوفةِ، "ليس الغَرضُ بنَظْم الكَلِم أَنْ توالَتْ ألفاظُها في النُّطقِ، بل أَنْ تناسَقَتْ دلالتُها وتلاقتْ مَعانيها على الوجهِ الذي اقتضاهُ العقلُ. وكيف يُتَصَّور أن يُقصَدَ به إلى توالي في النُّطق، بعد أنْ ثَبَتَ أنّهُ نظْمٌ يعتبرُ فيه حالُ المنظومِ بعضِه معَ بعضٍ، وأنه نَظيرُ الصياغةِ والتَّحْبِيرِ"[4].

وإذا فُحِصَ هذا القولُ لُحِظَ أنه يقدِّمُ رؤيةً في استعمالِ الملفوظِ وَفقَ ترتيبِ وارتباطٍ اعتياديٍّ بناءً على علاقةِ "ائتلافِ اللفظِ مع اللفظِ وائتلافِه مع المعنى"[5].

وهل معنى ذلك أنَّ الانتكاثَ يمثِّلُ ارتباطًا اعتباطيًّا لكلمةٍ ما بما يجاورُها من ألفاظٍ؛ لكونِه يخالفُ انتظامَ الألفاظِ مع ما يشاكلُها بالتقديمِ والتأخيرِ، وكان الأَولى ضمُّ دلالةِ اللفظِ بمماثِلِها بالتقديمِ وتأخيرِ ما يتوافقُ مع دلالتِه المعنويةِ بتعليقِها إلى لَفْقِها؟

(١) انظر: اللغة العربية مبناها ومعناها، أ.د. تمّام حسان، ص(٢٠٠، ٢١١-٢١٢).

(٢) انظر: العدول بالجملة عن الأصل لعبدالفتاح الفرجاوي، ص(٩٥).

(٣) شرح الكتاب (١٨٢/٣).

(٤) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (٤٩/١-٥٠).

(٥) الإتقان للسيوطي (٢٩٩/٣).

فالجوابُ عن هذا أنَّ رسومَ نظريةِ النظمِ تخضِعُ الانتكاثَ بتعليقِ الكلمِ بعضِها ببعضٍ[1] إلى وسائلِ التراصُفِ بملاحظةِ المعنى القائمِ في الذهنِ في الحملِ المعنويِّ، ومراعاةِ الملفوظِ المنطوقِ في الحملِ اللفظيِّ، إلا أنَّ العدولَ النظاميَّ الأسلوبيَّ الذي يُحمَلُ فيه الكلامُ بعضُه على بعضٍ بِنيةً وإعرابا وتركيبًا[2]قد اتصلَ به الانتكاثُ بالمخالفةِ الازدواجيةِ بالعدولِ عن اللفظ إلى مقابلِه ثم إلى ما يشاكلُه، أو بمعاودةِ الإتباعِ الحاملِ معنًى نحويا بعد القطعِ المستكِنِّ بغرضٍ وظيفيٍّ أيضًا، وإن كانَ في الظاهرِ أنَّ الإتباعَ قائمٌ على الحملِ على اللفظِ وأنَّ القطعَ مشتملٌ على موضعِ إضمارِ لوظيفةٍ نحويةٍ، إلا أنَّ معنويةَ الإعرابِ تكسُو الإتباعَ اللفظيَّ والإضمارَ الاختصاصيَّ لبوسَهَا.

وإذا كانَ الانتكاثُ الذي يتواصَفُه النحاةُ له علاقةٌ متلاحِمةٌ بين عنصرٍ (المحمولِ) في النصِّ وعنصرٍ آخرَ (المحمولِ عليه) لتفسيرِ التركيبِ المنتكَثِ، فهو بهذا يحققُ تماسكًا نصيًّا مما يوجِبُ تآخي المقاطعِ بمطلعِها "واعتبارَ الأجزاءِ بَعْضِها معَ بعضٍ، حتى يكونَ لوضعِ كلٍّ حيثُ وُضع علةٌ تَقْتَضي كونَه هناك"[3]. فما يتخالفُ المكوِّنُ الحَمليُّ في الأجزاءِ المتواليةِ لحاملِه ولا يَعدِل عن أصلِ الرتبةِ إلا لغرضٍ قد يُعمَّى في أولِ لحظِه، ولا يُتصوَّرُ حينئذٍ المعاودةُ اللفظيةِ والإعرابيةِ أنها من سوءِ الترابطِ الرصفيِّ من تقديمِ ما يحسُنُ تأخيرُه من الألفاظِ والمعاني النحويةِ، ومخالفةِ الاستعمالِ المعهودِ في نظمِها، بل إنما حصلَ الصَّرفُ عن وجوهِها لخَبْءٍ يُبحَثُ عنه فيُخْرَج.

ومثلَما أقرَّتْه النظريةُ التوليديةُ بوجودِ بِنيةٍ عميقةٍ في ذهنِ المتكلمِ تظهرُ في صورةِ منطوقٍ سَطحيٍّ[4]، يلاحَظُ أنَّ الحملَ على اللفظِ قد قاربَ هذا النمطَ في تمثيلِه البِنيةَ السطحيةَ، والحملَ على المعنى مِن البنيةِ العميقةِ لما فيه من تأويلٍ دلاليٍّ، ومن ثمَّ يوصلُه هذا المكوّنُ الدلاليُّ الذي تقدِّمُه البنى العميقةُ إلى بِنيةٍ سطحيةٍ ذاتِ طابعٍ ظاهرٍ تبيِّنُ شكلَ الجملةِ.

(١) انظر: دلائل الإعجاز (١/٥٥-٥٦).

(٢) انظر: الإعجاز القرآني في أسلوب العدول، د. حسن العكيلي، ص(٦٣، ٦٩).

(٣) دلائل الإعجاز (١/٤٩).

(٤) انظر: تأصيل النظريات اللسانية، د. هدى رشيد، ص(٣٨٢).

وهذا الارتدادُ أو التنقلُ من المبنَى العميق إلى المبنَى السطحيِ يُحدِثُ النظرَ إلى معرفةِ نَواةِ تركيبِ الانتكاثِ في البنيةِ العميقةِ، وذلك بإحدى طرائقِ التحويلِ (قاعدةِ النقلِ وإعادةِ الترتيبِ) بتحريكِ عنصرِ الحملِ المعنويِ ما بَعدَ اللفظيِّ[1]، وهي ما عُبّرَ عنها بالأصلِ أو القياسِ عند الأقدَمين[2].

وفي هذا الصَّدَدِ يُعرَفُ بأنَّ جملةَ الانتكاثِ غيرُ نَواةٍ محوَّلةٍ عن الأصلِ في البِنيةِ التحويليةِ التوليديةِ، ويمكِنُ تلمُّسُ الوشائجِ بين ما تبنَّتْه هذه النظريةُ وما ذكَره ابنُ جِنِّي بقولِه: "فحُملَ أولُ الكلامِ على اللفظِ، وآخرُه على المعنى، والحملُ على اللفظِ أقوى"[3]. ويقول: "واعلمْ أنَّ العربَ إذا حملَت على المعنى لم تَكَد تراجِع اللفظَ، كقولِك: شكَرتُ مَن أحسنوا إليّ على فِعلِه" [4]؛وذلك لأنَّ "قدْرَ المعنى عندهم أعلى وأشرفُ من قدْر اللَّفظ"[5]، "وكونَ اللفظِ خادمًا له مُشِيدًا به، وأنَّه إنَّما جيء به له ومِن أجلِه"[6]. تلك هي نظريةُ البِنيةِ العميقةِ والسطحيةِ التي احتكَمَ إليها ابنُ جِنِّيٍّ في أنَّ مُخالفةَ الأصلِ لا تكونُ إلا لغرضٍ، وقد عقَدَ بابًا لهذه المسألةِ سمَّاه (إقرارَ الألفاظِ على أوضاعِها الأولِ ما لم يدعُ داعٍ إلى التَّرْكِ والتَّحوُّلِ)[7]، وأوصَى بملاطفةِ التأوّلِ في التَّعاملِ مع الصُّورِ المتحوِّلةِ عن الأصلِ كصورةِ الانتكاث، حيث يقول: "وذلك أنْ ترى العربَ قد غيَّرَت شيئًا من كلامِها من صورةٍ إلى صورةٍ، فيجب حينئذٍ أن تتأتَّى لذلك وتلاطفَه، لا أن تَخبِطَه وتتعسَّفَه"[8].

ويلاحَظُ هنا أنَّ قضيةَ الأصلِ والفرعِ تلتقِي مع النحوِ التحويليِّ في أصوليةِ الجملةِ النواةِ

(١) انظر: اللسانيات- اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، د.نعمان بوقرة، ص(١٤٥)، تأصيل النظريات اللسانية، ص(٣٩٢-٣٩٣).

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية (٥٧/٣)، البسيط لابن أبي الربيع (٣١٧/١).

(٣) الخصائص (٣١٧/٣).

(٤) المصدر السابق (٤٢٢/٢).

(٥) المصدر السابق (١٥٩/٢).

(٦) المصدر السابق (٤٣٨/٢). وانظر: دلائل الإعجاز (٥٣/١-٥٤).

(٧) الخصائص (٤٥٩/٢).

(٨) المصدر السابق (٤٧٢/٢).

ومقبوليةِ صورةِ الانتكاثِ من كونِها جاريةً مع نظامِ اللغةِ من ناحيةِ القواعدِ، غيرَ أنَّ الحُكمَ عليها بالحسنِ والقبحِ يرتبطُ بالجانبِ الدلاليِّ الذي يتكوَّنُ من ترابطِ عناصرِ الجملةِ وتوافقِها.

والتحويليُّون يقرِّرون أنَّ الألفاظَ غيرَ المعلّمةِ هي الأصلُ[1]، ومن قَبلِهم النحاةُ الأوائلُ، والحملُ على اللفظِ يجري على الأصلِ غالبًا بحيث يراعَى التذكيرُ أو الإفرادُ، بخلافِ الحملِ على المعنى قد يُعتدُّ فيه فرعُهما، وإنما قيل (غالبًا) و(قَدْ) لكونِ وجهِ الانتكاثِ قد يخالِفُ هذا الأصلَ، وذلك إذا كان اللفظُ الحاملُ مؤنثًا أو مثنًّى أو جمعًا.

وترتبطُ فكرةُ الأصليةِ والفرعيةِ بالانتكاثِ في وجهيِ الحملِ أيضًا، فالحملُ على الظاهرِ اللفظيِّ يُعدُّ أصلًا بخلافِ مقابلِه الذي هو من المظاهرِ التحويليةِ في التأويلِ النحويِّ، والغرضُ منه عِلاجُ المخالفةِ بين ظاهرِ اللفظِ (البِنيةِ السطحيةِ) والتقديرِ أو التأويلِ (البِنية العميقةِ). مِن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل:٨٧] حملًا على المعنى، والبِنيةُ التي يفترضُها النحاةُ بتطبيقِ قاعدةِ الإحلالِ لتتوافقَ مع قواعدِ الجمعِ والإفرادِ[2]وقوانينِ الحملِ اللفظيِّ والمعنويِّ هي: (وكلٌّ أتاه داخِرين) أو (وكلٌّ أتاه داخرًا). وقد يَفترضُ النحويُّ بتقليبِ الأوجهِ التحويليةِ الممكنةِ صورةَ الانتكاثِ، كما صنعَ ذلك ابنُ جِنّي في هذا الموضعِ: "وذلك أنّك لمّا قلتَ: (وكلٌّ) فقد جئتَ بلفظٍ مفردٍ، فإذا قلتَ: (أتَوه) فقد حملتَ على المعنى وانصرفتَ عن اللفظِ، ثم إذا قلتَ: مِن بعدُ (داخرًا) فأفردتَّ فقد تراجعتَ إلى ما انصرفتَ عنه"[3].

فالعلاقةُ بين أجزاءِ الجملةِ النَّواةِ (الحملِ على اللفظِ ثم الحملِ على المعنى، الإتباعِ ثم القطعِ) تتنوَّعُ إلى أنماطٍ مختلفةٍ بتقليبِ وجوهِ الجملةِ المحوَّلةِ عنها.

والعمليةُ التحويليّةُ في تركيبِ الانتكاثِ تُعدُّ مِن التحويلِ في التراكيبِ المشكِلةِ المعقَّدةِ؛ لكونِه غيرَ مطَّردٍ عند فريقٍ، أو غامضٍ لاحتمالِ مكوّنه (الحملِ على المعنى) أكثرَ من معنًى أو لإمكانِ ردِّه إلى أكثرَ من بِنيةٍ عميقةٍ (الحملِ على اللفظِ ثم على المعنى، أو الحملِ

(١) انظر: النحو العربي والدرس الحديث، أ.د. عبده الراجحي، ص(١٤٤).

(٢) انظر: مظاهر نظرية التحويل، د. ابتهال البار، ص(١٠٩-١١٠).

(٣) المحتسب (١٤٥/٢).

على اللفِظ ثم على اللفظِ باستبدال المعنى، أو الحملِ على المعنى بإحلالِ اللفظ ثم على المعنى).

وإذا كان مِن الضربِ الثاني (الحملُ على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظِ) أو الثالثِ (الحملُ على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظِ ثم على المعنى)، أو حصلَ الإتباعُ والقطعُ في أكثرَ من نعتَين، كان أشدَّ غُموضًا.

فالانتكاثُ يُداخِل التَّآلُفَ النصيَّ في بعضِ أسسِه التي تقومُ على الإحالةِ وعلى أدواتِ الربطِ بين متواليات الحملِ، وتُنولِت الإحالةُ فيه من خلالِ ثُنائيّةِ الألفاظِ الحاملةِ العامَّةِ والألفاظِ الخاصَّةِ، وينجُمُ عنها التباسٌ إحاليٌّ ودلاليٌّ حينَ يتضمَّنُ الخطابُ سمةً عموميةً بحملٍ معنويٍّ وخاصِّيّةً بحملٍ لفظيٍّ[1].

ويخضَعُ كلُّ تركيبٍ إسناديٍّ أو ما يعملُ كتعليقٍ في جملةٍ لقيدٍ لسلامةِ البناءِ، وتستجيبُ البِنيةُ الحَمليَّةُ في الانتكاثِ لهذا القيدِ، إذْ إنَّ الحملَين يشتملان على مضمَرٍ يُحيلُ إلى الاسمِ الرأسِ الحاملِ، مما يؤدِّي هذا الاشتراكُ في الإحالةِ إلى تشاركٍ في قيمِ سماتِ الجنسِ والعددِ بين السابقِ واللاحقِ. فإذا وافقَت سماتُهما سماتِ الاسمِ الرأسِ، فإنَّ الإحالةَ بعنصرٍ عائديٍّ يصبحُ ممكنًا، وبالتَّالي الحصولُ على تركيبٍ نحويٍّ غيرِ لاحِنٍ. ولا يُظنُّ في تركيبِ الانتكاثِ بأنَّه لا يتقاسمُ السابقُ (الاسمُ الرأسُ الحاملُ) فيه والضميرُ السماتِ المذكورةِ[2]. بل إذا كانَ الرأسُ ينتمِي إلى طبقةِ اسم الجنسِ الجمعيِّ أو جمعِ التكسير ونحوِهما، فإنَّ اللواصقَ الضميريةَ توزَّعُ بما يحمِلُ ذلك الرأسُ من سماتِ قيدِ الآحاديةِ والجمعيةِ أو قيدِ الكُلّيةِ والخصوصيَّةِ أو قيد ازدواجيةِ الجنسِ والعددِ، فتصبحُ للمحمولات سمةُ حملٍ بقيمتَين مِن تلك القيودِ[3].

وما عُلِّلَ به منعُ الانتكاثِ "بأنَّ اللفظَ هو المشاهدُ المنظورُ إليه، وأمّا المعنَى فخفيٌّ راجعٌ إلى مُرادِ المتكلِّمِ، فكانت مراعاةُ اللفظِ والبَداءةُ به أَولى، وبأنَّ اللفظَ متقدِّمٌ على المعنَى؛ لأنّك أولَ ما تَسمعُ اللفظَ فتفهمَ معناه عقِبَه فاعتُبر الأسبقُ. وبأنه لو عُكسَ لحصلَ تراجعٌ؛ لأنك

(١) انظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية، أ.د. أحمد المتوكل، ص(٧٦-٧٧).

(٢) انظر: اللسانيات واللغة العربية، أ.د. عبدالقادر الفهري، ص(٥١-٥٢).

(٣) انظر: المرجع السابق، ص(١١٨-١٢١).

أوضحتَ المرادَ أولًا ثم رجَعتَ إلى غيرِ المرادِ لأنَّ المعوَّلَ على المعنَى فحصلَ الإبهامُ بعدَ التبيين"[1]، يُلاحَظُ فيه حضورُ المعنى وأسبقيةُ الجانبِ اللفظيِّ المادّيِّ على حَرَكيةِ طورِ الجانبِ الذهنيِّ، إلا أنَّ هذا المتفطَّنَ إليه في الانتكاثِ على خلافِ التصوّرِ الذي يُفيدُ سَبقَ العمليةِ الذهنيةِ المشكَّلةِ في البِنيةِ المعنويةِ على إطلاقِ الصورةِ اللفظيةِ المنَجَزَّةِ[2]، بَيدَ أنَّ كفاءةَ المعنَى لا تسمحُ بتجاوزِه إلى مقابلِه، لكنَّ ضغوطَ الحملِ اللفظيِّ بالمتصوَّر الأولِ بقوةِ مشاهدتِه وأسبقيةِ سماعِه عند تلقِّيه وكونِه وُصلةً للمعنَى، يمكِّنُ استرسالَ دورِه بعدَ التعويلِ على المعنى ومراعاتِه.

وقد يُقالُ بأنَّ التصوّرَ الثاني نَظرَ إلى المعنى المجرّدِ في الذهنِ قبل التكلمِ، ونظرَ المتصوِّر الأولُ إلى المعنى المجسَّمِ في اللفظِ حالَ الخطابِ، فلا تَعارضَ حينئذٍ بين أسبقيةِ المعنى مرَّةً وتأخرِه مرّةً أخرى.

ويتمثَّلُ التلازمُ بين المجرّدِ والمنجَّزِ في وجهِ الدّلالةِ الاحتماليةِ والدّلالةِ الحاصلةِ، فإن الكلمةَ كلَّما اتجهَت إلى الدّلالةِ اللفظيةِ تحدَّدتِ الدّلالةُ الحاصلةُ، وإذا انصرفَت إلى الدّلالةِ المعنويةِ قويتِ الدّلالةُ الاحتماليةُ تبَعًا للألفاظِ المنتميةِ إلى الحقلِ المعجميِّ نفسِه[3].

فكلمةُ (الشمسِ) مثلًا في المستوى اللفظيِّ المتحقَّقِ يُعنى بها الدلالةُ المحدَّدةُ المعهودةُ، وفي المستوى التكوينيِّ التجريديِّ تصلُحُ للمَرئيِّ والنورِ والطالعِ والضياءِ ونحوِ ذلك[4]. فالمراوَحةُ بين هاتَين الدّلالتَين بالإحالةِ إليها بما تقوّي كلَّ جانبٍ منهما بضمائرَ متطابِقَةٍ، تُحدِثُ الانتكاثَ بانعكاسِ الجملةِ النَّواةِ.

وعلَيهِ فإنَّ عمليةَ الانتكاثِ يمكِنُ أن يُتلمَّسَ لها تفسيرٌ في الانتقالِ من المجرَّدِ الذهنيِّ

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي (١ / ٤١٨).

(٢) انظر: المنهج الوظيفي في البحث اللساني، أ.د. أحمد المتوكل، ص(٥١٣-٥١٤)، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، د. وئام الحيزم، ص(٦٥-٦٧).

(٣) انظر: تأويل اللفظ، ص(١١٨-١٢١).

(٤) انظر: شاهد الانتكاث في الفصل الثاني ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةً ...﴾ [الأنعام: ٧٨]، ص(٧٢).

والمعاني المعجميةِ المحتملةِ إلى المنجَّزِ الحاضرِ (الحملِ على المعنى ثم على اللفظِ)، أو من المستوى العَينيِّ الحاليِّ إلى المعاني المتصوَّرةِ المحتملةِ ثم العَودِ إلى الدلالةِ الحاصلةِ المتحقّقةِ (الحملِ على اللفظِ ثم على المعنى ثم على اللفظِ).

وكلَّما كانَ اللفظُ الحاملُ موغِلًا في الإبهامِ ك(مَن) و(ما) قوِيَت إمكانيةُ الانتكاثِ؛ لتجرُّدِه من فصيلةِ الجنسِ والعددِ وقابليّتِه للتصرُّفِ في معاملتِه بمثلِه أو بدلالتِه المعنويةِ، فهو إمّا أن يُسيَّرَ بالأصلِ والبِنيةِ العميقةِ، أو يخالَفَ بتقديمِ المعنَى القَصْدِيِّ المستكِنِّ في الذهنِ في صورةٍ منطوقةٍ موسومةٍ بجنسٍ أو عددٍ على ظاهرِ اللفظِ المنجزةِ دلالتُه، وإنما حسَّنَ تأخيرَ هذا (أي جانبِ اللفظِ) هو رفعُ إبهامِه أولًا ثم مسايَرَةُ ظاهِريّتِه وأسبقيتِه بَعد أنِ ارتفعَ التباسُه وتحدَّدَت احتمالاتُه.

وإذا كان الحملُ على اللفظِ هو الأصلَ، ففي الانصرافِ عنه إلى المعنَى رَدُّ فرعٍ إلى أصلِ حاملِهِ اللفظيِّ، ثم العودةِ إلى اللفظِ تشكِّلُ رجوعًا إلى الأصلِ، وهذا مما يمكِّنُ جانبَ الانتكاثِ من نقضِ المعنَى ومفارقتِه بارتدادِ الدلالةِ اللفظيةِ الأصليةِ.

ويحصُلُ الانتكاثُ في التركيبِ بمطابقةٍ جزئيةٍ بعد مخالفةٍ (العدولِ) في عنصرٍ أو أكثَرَ في العلاقةِ الإسناديةِ أو التبَعيةِ أو المشتركةِ بينَهما، وتلك المطابقةُ والمخالفةُ إمّا أن تكونَ في فصيلةِ العددِ أو الجنسِ بمَورفِيمٍ يميّزُ إحداهما أو في فصيلةِ الإعرابِ بصائتٍ قصيرٍ، فيعمَلُ التضمينُ المعنويُّ للَّفظِ في تحديدِ الجنسِ أو العددِ في المحمولِ المخالَفِ وتكتنِفُ المعاملةُ اللفظيةُ المحمولَ المطابَق، وتؤثِّرُ المراعاةُ اللفظيةُ والمعنويةُ في تكوينِ الإعرابِ المفيدِ للانتكاثِ.

ومِن التراكيبِ الموصوليةِ المصنوعَةِ التي تمثِّلُ الانتكاثَ ويمكِنُ معالجتُها في ضوءِ الربطِ العائديِّ في التركيبِ السطحيِّ والبنيةِ العميقةِ، قولُهم: مَن قَاعِدون وقائمٌ إخوتُك[1]، مَن قامَت وقَعدَ[2].

(١) انظر: الأصول لابن السراج (٣٥٨/٢).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (١٠٢٧/٢).

هذا المثالانِ مِن التراكيبِ الموصوليةِ غيرِ المقيدَةِ، ويكُونُ الرَّبطُ في هذا التركيبِ السطحيِّ على الوجهِ الآتي: الربطُ بين الرأسِ الاسميِّ اللاحقِ والموصولِ والعائدِ، مع ملاحظَةِ عنصرِ التطابقِ والتخالفِ بين الموصولِ والعائدِ[1].

مَن= موصولٌ حُرٌّ (في الجنسِ والعددِ)[2]، قد يكونُ مقيدًا في عَقليّتِه.

قاعدون= مشتمِلٌ على عائدٍ مخالِفٍ للموصولِ مطابِقٍ للرأسِ الاسميِّ في العددِ.

قائمٌ= مشتمِلٌ على عائدٍ عدديٍّ مطابقٍ.

إخوتُك= الرأسُ الاسميُّ اللاحقُ المبيِّنُ لإبهامِ (مَن)، والمرادُ: إخوتُك قاعدُون وبعضُهم قائمٌ، على أنّ فعلَي القعودِ والقيامِ حصلَا من الجميعِ. وإنما جُمِعَ في الأولِ لإفادةِ حصولِ القيامِ من الكثرةِ أو بكثرةٍ، وأُفردَ في الثاني لإفادةِ القلةِ.

فالمركَّبُ الإسناديُّ (مَنْ= مسندٌ إليه، إخوتُك= مسندٌ) غلَبَ فيه الجانبُ المعنويُّ، والفضَلاتُ الوصفيةُ للموصولِ الماثلةِ في المركّباتِ الاشتقاقيةِ (قاعدون وقائم) تغايَر فيها الصورةُ الأصليةُ في الذهنِ بتقديمِ المضمَر المعنويِّ على الظاهرِ اللفظيِّ.

وقد يقالُ بأن هذا البناءَ مكوَّنٌ من جملةٍ مركّبةٍ (مَن قَعَدوا وقامَ + قعَدوا وقامَ إخوتُك)[3]، فيخضعُ لاقتضاءٍ عامليٍّ كما في تراكيبِ التنازُعِ، حيث يُجعلُ الفعلُ الأولُ مهمَلًا والثاني عاملًا، أو يُجتنَبُ تقديمُ المضمَرِ على الظاهرِ بإعمالِ الأولِ والثاني معًا في الاسمِ الظاهرِ[4]أو بإتيانِ فاعلِ الأولِ ضميرًا منفصلًا بعد المتنازَع فيه، واشتراكُهما في موصوليةِ (مَن)

(١) انظر: أنظمة الربط في العربية، أ.د. حسام البهنساوي، ص(٨٦-٨٧)، الخطاب وخصائص اللغة العربية ، أ.د. أحمد المتوكل، ص(١١٦-١١٧).

(٢) انظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، أ.د. أحمد المتوكل، ص(٤٠٨).

(٣) انظر: المحتسب (٢/٨٧-٨٨).

(٤) وإنْ كانَ حُكي فسادُ هذا القولِ، إلا أنَّ المقامَ هنا مجالُ وصفٍ وافتراضٍ وتأويلٍ. انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٦١٧-٦١٨)، شرح الرضي على الكافية (١/٢٠٦) ، التصريح على التوضيح لخالد الأزهري (١/٤٨٥).

يسوِّغ العملَ في معمولٍ واحدٍ، فالضميرُ في هذا التركيبِ يقعُ خارجَ المجالِ العامليِّ، فهو عائدٌ في الأصلِ إلى ربطٍ محَلِّيٍّ منويٍّ به التأخير، وما المعمولُ الظاهرُ بعده إلا مفسِّرٌ له.

وقد يتجاذَبُ الموصولَ التذكيرُ والتأنيثُ كما في: مَن قامَت وقعَد، وذلك بالربطِ به وبين مركَّبِ الصِّلةِ المشتمِلِ على عائدٍ مؤنَّثٍ مراعًى فيه معناه وعائدٍ مذكَّرٍ مراعًى فيه مبناه، والمرادُ: التي قامَت والذي قعَد. ولذلك فلا بُدّ من الربطِ بين الموصولِ وصلتِه بالظاهرِ والتأويلِ لضمانِ سلامةِ بناءِ التركيبِ المبعثرِ فيه دلالةُ الموصولِ، وهو من الجُملِ التي أعيدَت فيها العناصرُ عن ترتيبِها المألوفِ.

وقد يسبِقُ الموصولَ مركّبٌ صدرُه تَبعيضيٌّ وعجُزُه مفيدٌ للاستغراقِ والجنسِ، نحو: ومِن الناسِ مَن يقولُون ولا يُسمعُ له.

حيث أتى سابِقَ الصّلةِ مركّبٌ غيرُ إسناديٍّ (شبهُ جملةٍ=جارٌّ ومجرورٌ) تتضافرُ فيه القرينةُ الخادمةُ للَفظِ الموصول ولمعناه، فصدْرُه يترقَّبُ العائدَ اللفظيَّ، وعجزُه يتَضامُّ مع العائدِ المعنويِّ على طريقةِ اللفِّ والنَّشرِ غيرِ المرتَّبِ.

وتُجسَّدُ في المركّبِ الانتكاثيِّ ثنائيةُ الجملةِ الأصوليةِ وغيرِ الأصوليةِ، بالنظرِ إلى القوانينِ التي تُحدِّدُ أصوليةَ الجملةِ ونحويتَها، فبِنيتُها السطحيةُ تمثِّلُ في الظاهرِ انحرافًا عن المعتادِ في المكوّنِ التركيبيِّ والدلاليّ بالخروجِ من المعنى إلى اللفظِ ومن المرادِ إلى غيرِ المرادِ إلا أنَّ القواعدَ الضمنيةَ الكامنةَ في الكفايةِ اللُّغويةِ تخرِّجُ التركيبَ من غيرِ الأصوليةِ إلى نحويةِ الجملةِ المعياريةِ بإمكانِ تأويلِها على وجهٍ مستقيمٍ ذي حُسنٍ[1].

ونحوُ الانتكاثِ في الجملِ الموصوليةِ ما يكون في العباراتِ اللواحقِ من الأمثلةِ النعتيةِ، والتي مكوّناتُها ترِدُ على وجهَين: إمّا أن تكونَ تابعةً لرأسِ المركَّبِ النعتيِّ أو مخالِفةً عنه، نحو: مررتُ بالرجلِ الكريمَ+الكريمُ الفاضلِ.

(١) اتجاهات البحث اللساني لميلكا أيفتش، ترجمة: أ.د. سعد المصلوح، وفاء كامل فايد، ص(٣٨٥)، مظاهر نظرية التحويل، ص(٨٤-٨٥).

يمكِنُ مناولةُ هذا التركيبِ الذي يمثِّلُ الانتكاثَ الإعرابيَّ على النحوِ الوظيفيِّ الحديثِ، بتأويلِه إلى بِنيةٍ عَلَاقِيةٍ فوقيةٍ سطحيةٍ وتحتيةٍ عميقةٍ تتضمنُ أفعالًا خطابيةً ثلاثةً (الرجل+ الكريمَ، الكريمُ + الفاضل).

يأخذُ المسندُ الثاني(الفاضلِ) بعلاقتِه السطحيةِ إعرابَ المسندِ إليه بكونِه فضلةً تابعةً له، وتُعدُّ الجملةُ بكاملِها (مررت بالرجلِ الفاضلِ) فعلًا خطابيًّا واحدًا؛ لأن المقصودَ الإخبارُ عنه بفعلِه المرورِي لا بحالِه وصفتِه، إلا أن النعتَ المقطوعَ يؤوَّل إلى بِنيةٍ عَلَاقيةٍ تحتيةٍ متضمّنَةٍ فعلَين خطابَين اثنين (الرجلِ+ الكريمَ، الكريمُ) بكونِ المسندِ الأولِ مخالِفا للرأسِ؛ لأنَّ المقصودَ الإخبارُ عنه بحالِه بعد الإخبارِ عنه بفعلِه، ويشكِّلُ الفعلُ الخطابيُّ الثاني في حالِ القطعِ إلى النصب تابعًا للفعلِ الخطابي الأولِ بأن تسنَدَ إليه وظيفةُ التخصيصِ، وفي حالِ القطع إلى الرفعِ يشكِّلُ الفعلُ الثاني مكوّنا نوَوِيًّا ومستقلًّا عن الفعلِ الأولُ ولا يُصهَرُ في وظيفةٍ عَلَاقيةٍ.

ويرشِّحُ هذا التأويلَ إسنادُ إعرابِ النصبِ إلى الفضلةِ والرفعِ إلى العمدةِ والنَّواةِ، وطِبقًا لهذه النظرةِ بين الفعلَين الخطابيَّين يُعدُّ المقطوعُ النصبيُّ في حَيّزِ سياقِ التابعيةِ، والمقطوعُ الرفعيُّ في خارجِ حَيّزِ مركَّبِ التابعيةِ، وإنما في سياقِ التكافؤِ بجملةٍ ذاتيةٍ[1].

ويُستخلَصُ مِن عرضِ هذه المقاربةِ المندمجَةِ ما يلي:

– انصهارُ المقطوعِ إلى النصبِ في سياقِ التابعيةِ وإنْ خرجَ ظاهرًا لوظيفةٍ تخصيصيةٍ، وهو مما يُتيحَ العودةَ إلى الإتباعِ بعد مفارقتِه.

– استقلاليةُ جملةِ المقطوعِ إلى الرفع، وخروجُها من حَيزِ التابعيةِ، وهي مما تقوّي جانبَ نقضِ الغرضِ الذي جيء بها لبيانِه، ثم مراجعةُ المتبَع بعدها تمثِّل انتكاثًا واستدرَاكًا رَبَضِيًّا.

من خلالِ هذه المحاولةِ بانتحاءِ التنظيرِ اللسانيِّ آملُ أن قد وُفقتُ لمقاربةٍ لسانيةٍ وتقديمِ كشافٍ للبِنيةِ الانتكاثيةِ ومولِّدٍ لأنساقِ جُمِلِها، وقد قامَت على الاجتزاءِ والانتقاءِ لفتحِ مغاليقِ نحوِ هذا النمطِ الحَمليِّ، يُتوسّلُ بمنهاجِ وصفِه إلى البحثِ في نحوِ التراكيبِ الموضوعةِ

(١) انظر: مسائل النحو العربي، أ.د. أحمد المتوكل، ص(١٤-١٧).

على منوالِه، وقد رِيمَ به بناءُ ظاهرةٍ لغويةٍ خارجةٍ من الافتراضِ والتقديرِ إلى التداولِ والتقريرِ، مفادةً من تِقنِياتِ الوصفِ اللِّسانيِّ الحديثِ.

فالانتكاثُ وسيلةٌ تأويليةٌ أو تحويليةٌ تعتمِدُ على مراعاةِ الدّالِّ والمدلولِ، وهذه العلاقةُ الذَّرِيعيَّةُ الدّلاليةُ قد ربطَت بين بناءِ الجملةِ وبِنيتِها أو بين سَطحها وعُمقِها في منهجِ النحاةِ العربِ، وكشفَت عن دورِ حمُولةِ اللفظِ والمعنى في التقعيدِ النحويِّ أيًّا ما كانَ اتساعُ هذا الأسلوبِ، مما يجدُرُ بنا أن نبحثَ عن العلاقاتِ الدلاليةِ الكامنةِ وراءَ هذا التركيبِ.

الـفصلُ الثاني

مواضعُ الانتكاثِ

وفيه مبحثان:

المبحثُ الأولُ: أقسامُه، وفيه ثلاثةُ مطالبَ:

المطلبُ الأولُ: الانتكاثُ الجنسيُّ.

المطلبُ الثاني: الانتكاثُ العَدديُّ.

المطلبُ الثالثُ: الانتكاثُ الإعرابيُّ.

المبحثُ الثاني: ألفاظُه، وفيه مطلبان:

المطلبُ الأول: ألفاظٌ دالّةٌ على العمومِ.

المطلبُ الثاني: ألفاظٌ دالّةٌ على الخصوصِ.

الـمبحثُ الأوّلُ

أقسامُ الانتكاثِ

توطِئة:

تَقرَّر سَلَفًا أنَّ الانتكاثَ -بما فيه مِن مغايَرَة وانحرافٍ- لا يمثِّلُ اعتباطًا في شأنِ هذه اللغةِ، وإنما يكونُ لمعنًى يَحسُنُ فيه، أو تلميحًا لمعنًى مدَّخَرٍ يتنبَّأ به نافذُ البصيرةِ. ومما يؤيِّدُ هذا التقريرَ ويعزِّزُه قولُ بعضِهم في خروجِ المطابقةِ عن الأصلِ؛ إنما هو"لازدحامِ المعاني المتغايرةِ على ألفاظِه، فأرادوا أن يُفرِّقوا بين تلك المعاني"[(١)]، أو يكونُ إغرابًا وإثارةً وخروجًا عن المألوفِ؛ كما قيل في نحوِ قولِهم: (نشدتُّك باللهِ لـمّا فعلتَ)[(٢)]، بأنه "كلامٌ محرَّفٌ عن وجهِه معدولٌ عن طريقتِه، مذهوبٌ مذهبَ ما أَغربوا به على السامعين مِن أمثالِهم ونوادرِ ألغازِهم وأحاجِيهم ومُلحِهم وأعاجيبِ كلامِهم، وسائرِ ما يُدلَّون به على اقتدارِهم وتصريفِهم أَعِنَّةَ فصاحتِهم كيف شاءُوا"[(٣)].

ومما يفسِّرُ ما ذهبَ إليه الانتكاثُ سلطانُ العدولِ المضاعَفِ الذي يَضرِبُ بجِرَانِه في مسألةِ مُراوَحَةِ الحُمولةِ اللفظيةِ والمعنويةِ ومعاودتُهما، إذِ استحوذَت وسائلُه على شيءٍ كبيرٍ من بيانِ هذه المراجعةِ اللفظيةِ.

والشأنُ أن الغرضَ مِن هذا المبحثِ هو ترصّدُ المواضعِ التي حصلَ فيها الانتكاثُ، فنتوصلَ إلى تصوُّرِ الحالاتِ الممكنةِ الوقوعِ وتعليلِها، إذِ الهدفُ منها هو الإجابةُ عن كيفَ؟ ولماذا؟

فجمعُ الشواهدِ ودراستُها وردُّها مَرَّةً أخرى إلى المصطلحِ، معيارٌ كاشِفٌ لمدَى دقةِ التحليلِ لها من جِهة، ولمدَى دِقة تحريرِ المصطلحِ على ضوئِها من جِهةٍ أخرى.

ولضَمِّ الأشباهِ والنظائرِ وتقريبِ ما بيْنَها، صُنّفَت مواضعُ الانتكاثِ أصنافًا ثلاثةً: الانتكاثَ الجنسيَّ، والانتكاثَ العَدديَّ، والانتكاثَ الإعرابيَّ.

---

(١) ترشيح العلل للخوارزمي، ص(٢٢٨).

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧٩-٨١)، الجنى الداني للمرادي، ص(٥٩٣).

(٣) الأحاجي للزمخشري (١ / ٢٢٦).

وإنما قُدِّمَ الجنسُ لكونِه ألْـزَمَ بالاسمِ من العددِ، فـ"التأنيثُ معنًى لازمٌ لا يصحُّ انتقالُه عنه إلى غيرِه، وليس كذلك التثنيةُ والجمعُ، فإنّهما غيرُ لازمَيْن، إذِ الاثنان قد يُفارِق أحدُهما الآخرَ، فيصِيرُ واحدًا، ويزيدانِ، فيصِيران جمعًا. وكذلك الجمعُ، قد ينقُص فيصِير تثنيةً، وليس التأنيثُ كذلك"[(١)].

ومما يجعَلُ العَددَ ثانيًا كونُه عرَضًا؛ "لأنه من بابِ الكَمِّ، وهو عَرَضٌ على ما يُذكَرُ في موضعِه"[(٢)].

ولـمّا كانت "معرفةُ التأنيثِ والتذكيرِ ألزمَ من معرفةِ الإعراب، وكلتاهما لازمةٌ"[(٣)]، ويُعزَى كثيرًا ما يتنزَّلُ في الانتكاثِ مما خرجَ عن الأصلِ إلى فصيلَتي الجنسِ والعددِ، أُرجئَ الحديثُ عن شواهدِ الانتكاثِ الإعرابيِّ.

وعلَيه قامَ هذا المبحثُ على هذه الأقسامِ الثلاثةِ، وما يندرجُ تحتَها من شواهدَ على هذا النَّحوِ: الشواهدِ القرآنيةِ بقراءاتِها المتواترةِ والشَّاذَّةِ، والشواهدِ الحديثيَّةِ، والشواهدِ المأثورةِ عن العربِ شعرًا ونثرًا[(٤)].

وذُيِّل بها نوعٌ لم يُلاحَظْ إلا في شاهدٍ واحدٍ، ألا وهو الانتكاثُ الإضماريُّ، ولم يُفرَد لعدمِ الوقوفِ على شواهدَ أُخرى له.

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٥٨).

(٢) شرح الرضي على الكافية (٣/٢٨٦-٢٨٧).

(٣) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السِّجستاني، ص(٣٤).

(٤) يُذكَرُ في حاشيةِ كلِّ شاهدٍ مَن أوردَه -إن وُجدَ- سواءٌ أكان مجيزًا مطلقًا أم بشروطٍ أم مانعًا، وإن كان الشاهدُ من ملاحظةِ البحثِ فيُدوَّنُ خاليَ الوِفاضِ.

الـمطلبُ الأوّلُ

الانتكاثُ الجنسيُّ

يَرمِي هذا المطلبُ إلى الكشفِ عن شواهدِ الانتكاثِ في بابِ الجنسِ (التذكيرِ والتأنيثِ)، فجرَى النظرُ في أدلَّةِ السّماعِ النحويةِ التي تعوَّلُ عليها في "إثبات الحُكمِ على الحجةِ والتعليلِ، والارتفاعِ عن حضيضِ التقليدِ إلى يَفاعِ الاطّلاعِ على الدليلِ"(١).

وفيما يلي ذكرٌ لمواضعِ الانتكاثِ في الجنسِ بتحليلِ عناصرِه المكوِّنةِ لهذا الأسلوبِ:

١- الانتكاث الجنسيّ في القراءاتِ المتواترةِ:

- قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨].

مَورِد الانتكاثِ لفظةُ (الشّمس) المؤنثةُ، وهي تضُمُّ دلالتَين: لفظيةٍ ومعنويةٍ، دائرَتين في قُطبِ الجِنس. وتَلتْها الحالُ (بازغةً) بالتأنيثِ محمولةً على مُفادِها اللفظيِّ، إلا أنَّ اسمَ الإشارةِ بَعده ذُهبَ به إلى التذكيرِ مع أنَّ المشارَ إليه مؤنَّثٌ، فقال: (هذا ربّي، هذا أكبرُ) محمولًا على التأويلِ المعنويِّ ذهابا بها إلى (الضياءِ والنورِ والطّالعِ والمرئيِّ والنَّيِّرِ أو بتأويلِها بالجِرمِ والنجمِ والشخصِ)(٢)، ثم انتَكَثَ نظامُ الآيةِ بمعاوَدةِ اللفظِ بالحملِ عليه في (أَفَلَت) مشتملًا على حرفِ التأنيثِ.

وإنما أُنّثَت (بازغةً) أولًا تفخيمًا للشمسِ لكثرةِ ضيائِها، وعلى حدِّ قولِهم: نَسَّابةٌ وعَلَّامةٌ، وغيرُها دونَها في الضياءِ(٣). "ثُمّ رَدَّهُ إلى المعنَى وهُوَ الضِّياءُ والنُّورُ؛ لأَنَّهُ رَآهُ أَضوَأَ مِن النُّجومِ والقَمَرِ"(٤)، فلذا قال: (هَذَا أَكْبَرُ) أي: الأكبرُ الأكثرُ إضاءةً أَولى باستحقاقِ الإلهيةِ(٥).

---

(١) لمع الأدلة لابن الأنباري، ص(٨٠) .

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (١ / ١٣٩، ٣٠٦)، الخصائص لابن جني (٢ / ٤١٣-٤١٤)، إعراب القرآن للنحاس (٥ / ٥٣)، النكت في القرآن لابن فضال المجاشعي، ص(٢١٧-٢١٨)، معالم التنزيل للبغوي (٣ / ١٦٣)، الدر المصون للسمين (٥ / ١٤)، إرشاد العقل السليم لأبي السعود (٣ / ١٥٤)، الكليات للكفوي، ص(٣٧٩).

(٣) انظر: النكت في القرآن، ص(٢١٧-٢١٨).

(٤) معالم التنزيل (٣ / ١٦٣).

(٥) انظر: التحرير والتنوير (٧ / ٣٢١-٣٢٢).

أو لمْ يَقُلْ: هذه ربّي كما قال: (بَازَغَةً) وكان التقديرُ: هذا النورُ الطالعُ ربي؛ ليكونَ الخبرُ والمخبَر عنه جميعًا على التذكيرِ، كما كانا جميعًا على التأنيثِ في (الشَّمْسَ بَازِغَةً)[1]. أو لم يؤنَّثْ (هذا رَبّي)؛ "لما أنَّ المشارَ إليهِ والمحكومَ عليه بالرُّبوبيةِ هو الجِرمُ المشاهَدُ مِن حيثُ هو، لا مِن حيث هو مسمًّى باسمٍ من الأسامي فضلًا عن حَيثيةِ تسميتِه بالشمسِ"[2]، " فقولُه للشمسِ: (هذا ربي) باسمِ إشارةِ المذكَّرِ مع أنَّ الشمسَ تجري مَجرَى المؤنثِ لأنه اعتبرَها رَبًّا، فروعيَ في الإشارةِ معنى الخبرِ، فكأنه قال: هذا الجِرمُ الذي تدْعُونَه الشمس تبيّنَ أنه هو ربّي" [3]، "وقولُه تعالى: (هذا أَكْبَرُ) تأكيدٌ لمَا رامَه – عليه السّلام– مِن إظهارِ النَّصَفةِ مع خصومِه مع إشارةٍ خفيةٍ إلى فسادِ دينِهم من جهةٍ أخرى"[4].

وأيضًا لمَّا كانَ اسمُ الإشارةِ هنا لقصدِ تمييزِ الشمسِ من بينِ الكواكبِ كان مِن حقِّه التأنيثُ، لكنَّ إجراءَه على نظيرَيه في قولِه حينَ رأَى الكوكبَ وحين رأَى القمرَ: (هذا ربّي، هذا ربّي) يعيِّنُ أن يكونَ استعملَه في معناه الكِنَائيِّ خاصَّةً؛ وهو كونُ المشارِ إليه مطلوبًا مبحوثًا عنه، فإذا عُثِرَ عليه أُشيرَ إليه، فذكّرَ على هذا المعنى، أي: هذا المشارُ إليه المبحوثُ عنه ربّي[5].

ثم لو نُظِر إلى معاوَدَةِ لفظِ (الشمس) في (أفَلَت) يلاحُظُ التأنيثُ أتى لإيقاعِ الأُفولِ على اسمِ الشمسِ؛ إذ هو من صفاتِها تنبيهًا من إبراهيمَ لقومِه على أنَّ مَن اتخذَ الشمسَ إلهًا –وهي نظيرُ الكوكبِ والقمرِ في الأُفولِ– فهو ضالٌّ، وأنّ الهدايةَ إلى الحقِ بتوفيقِ اللهِ ولطفِه[6]، ولترتيبِ هذا الحُكمِ ﴿إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ ونظيرَيه ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ ﴿لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٦-٧٧] على الأُفول، وهو من ضروراتِ سَوْقِ الاحتجاجِ على هذا المَساقِ الحكيمِ، وذلك لما كان أفولُها حالةً مقتضِيةً لانطماسِ الآثارِ وبطلانِ الأحكامِ المنافيَين

(١) انظر: النكت في القرآن، ص(٢١٨).
(٢) إرشاد العقل السليم (٣ / ١٥٤). وانظر: الكشاف (٢ / ٤١).
(٣) التحرير والتنوير (٧ / ٣٢٢).
(٤) انظر: إرشاد العقل السليم (٣ / ١٥٤). وانظر : الكشاف (٢ / ٤٠).
(٥) انظر: التحرير والتنوير (٧ / ٣١٨-٣٢١).
(٦) انظر: الكشاف (٢ / ٤٠).

لاستحقاقِ الربوبيةِ منافاةً بيّنةً يكادُ يعترِف بها كلُّ مكابرٍ عنيدٍ؛ رُتّبَ عليها ما رُتّبَ[1].

- قولُه تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٣٩][2].

استُفتِح الشاهدُ بـ(مَا) الموصولةِ مبتدأً، وهيَ منَ الأسماءِ الحمّالةِ دلالتَينِ؛ لفظيةٍ تفيدُ التذكيرَ، ومعنويةٍ بإفادتِها على ما يقابلُها. وأُضمِرَ متعلّقُ الظرفِ (استقرّ) مراعيًا الأصلَ في دلالتِه؛ أي: جانبَ اللفظِ المحمولِ عليه[3]، إلا أنَّ السياقَ القرآنيَّ اتجهَ بعدُ إلى الاعتدادِ بالمعنى بالحملِ على مدلولِ (الأجِنَّةِ والألبانِ والمضامينِ)[4] فأتَت (خَالِصَةٌ) بالتأنيثِ[5]، ثمَّ رجَعَ مَساقُ الآيةِ إلى الدلالةِ اللفظيةِ حملًا عليها بعدَ خروجِه للمعنى انتكاثًا، فجاءَ (وَمُحَرَّمٌ)

(١) انظر: إرشاد العقل السليم (٣ / ١٥٤).

(٢) ممَّن أورد هذا الشاهدَ للانتكاثِ: الزَّجَّاجُ في معاني القرآن (٢/٢٩٤-٢٩٥)، وابنُ زَنْجَلَةَ في حجة القراءات، ص(٢٧٤)، والنَّحَّاسُ في إعراب القرآن (٢/ ٣٤)، ومَكيٌّ في الهداية (٣/ ٢٢٠٤، ١٠/٦٦٣٤- ٦٦٣٥) وفي المشكِل (١/ ٢٧٢)، والزَّمَخشَريُّ في الكشاف (٢/٧١)، والباقُوليُّ في إعراب القرآن (١/٣٧١)، وأبو العلاءِ الكرمانيُّ في مفاتيح الأغاني، ص(١٧٣)، وأبو البرَكات الأنباريُّ في البيان (١/ ٣٤٣- ٣٤٤)، وأبو موسى المدِيني في المجموع المغيث (١/ ٨٢٦)، والعُكبْريُّ في التبيان (١/ ٥٤٢)، والنَّسَفيُّ في مدارك التنزيل (١/٥٤١)، وابنُ جُزَيٍّ في التسهيل (١/ ٢٧٧)، وأبو حيانَ في البحر المحيط (١/ ٩٠)، والسَّمينُ في الدر المصون (٥/ ١٨٤-١٨٥)، والزَّركشِيُّ في البرهان ناقلا عن أبي حيان (٣ /٣٨٣)، والإيجي في جامع البيان (١/٥٨٣)، وأبو السُّعودِ في الإرشاد (٣ /١٩٠)، والشِّهابُ الخفَاجيُّ (٤/١٢٨)، وإسماعيلُ حَقّي في روح البيان (٣/٨٥)، والشّوكانيُّ في فتح القدير (٢/١٩٠)، وابنُ عاشور في التحرير والتنوير (٨/١١٠)، وعبدُالخالقِ عُضيمةَ في الدراسات (٣/ ٢٨٦، ٢٩١).

(٣) هذا على رأيِ مَن ذَهَب إلى تقديرِ الصِّلةِ - وهو الصحيحُ- وبأنَّ المقدّرَ كالمذكورِ وأنّ الأصلَ فيه التذكيرُ. وعلى رأيِ مَن قال: إن المقدَّرَ مُبهَمٌ لا يُعرَفُ تذكيرُه ولا تأنيثُه حتى يُعتدَّ بأحدِ الأمرَين، وإنما مِثلُ ذلك يُعلَمُ في الملفوظِ لا في التقديرِ، فيَستوي عنده الجانبان أو لا يَتعيّنُ أحدُهما ولا يُراعَى جانبُ المقدَّرِ أو لا يُلتفَتُ إليه - والقولُ بعدمِ مراعاةِ المقدَّرِ ضعيفٌ-، فيكونُ الشاهدُ قد رُوعيَ فيه المعنى ابتداءً من (استقرَّت) أو من (خالِصةٌ). انظر: البحر المحيط (١/ ٩٠)، الدر المصون (٥/ ١٨٤-١٨٥)، البرهان للزركشي (٣ / ٣٨٣)، حاشية الخفاجي (٤ / ١٢٨).

(٤) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي (٦ / ٧٤)، التفسير البسيط للواحدي (٨ / ٤٦٦). قال ابن سِيدَه في المحكَم (٢ / ٢١٨): "والمضَامِينُ ما في بُطونِ الحَوامِلِ من كُلِّ شيءٍ".

(٥) وقيل غير ذلك في (خالصة)، ولا تَمُتُّ بصلةٍ بالحملِ على المعنى. انظر: معاني القرآن للفراء (١ / ٣٥٨)، الحجة لأبي علي الفارسي (٦ / ٧٤)، البحر المحيط (٤ / ٦٦٠)، روح المعاني للألوسي (٤ / ٢٧٩).

مذكرا "ولو راعى المعنى لقالَ ومُحَرَّمَةٌ"[1]، وكذلك (يَكُن)[2] و(فِيهِ) أُجرِي الضميرُ فيه على اعتبارِ التذكيرِ متوافِقًا مع لفظِ (مَا) المتجرِّدِ من علامةِ التأنيثِ.

والناظرُ في نمطِ الآيةِ يَختطِفُ معنَى نقضِ الوهمِ التصوّريِّ في بناءِ العقلِ الجاهليِ بالنِّكث اللفظيِّ؛ فحينَ تَبدأُ الجملةُ بظرفيةٍ لها استقرارُها المضمَرُ، المفسَّرَةِ بما كان مُجَنَّنًا في تلك البطونِ، فصاغَ أولئك بما في مثلِ الوعاءِ الذي يَحمِلُ غشاءَ السّاترِ ما صاغوا، بإسنادِ الخلوص لذواتِ الذكورِ والتحريمِ لذواتِ الإناثِ، أتى المسارُ الخبريُّ للموصولِ باحتِسابِ التأنيثِ في الذُّكورِ والتذكيرِ في الإناثِ، وأبطلَ التصوّرَ الوهميَّ النابعَ من التشاؤمِ مِن أكلِ الأزواجِ وشربِهن مِن تلك الأجنَّةِ المكروهةِ الصفاتِ في عُرفِ المجتمعِ الذي صُبِغَ بتقاليدِ الجاهليةِ.

وثَمّ أمرٌ سَوّغَ التأنيثَ وهو مجاورتُها (بُطُونِ هَـٰذِهِ ٱلْأَنْعَـٰمِ) فأثَّرت تلك الألفاظُ المؤنثةُ في (خَالِصَةٌ) وهذا مِن بابِ المشاكَلَة للَّفظِ والنّظرِ إلى المعنى، بخلافِ الوضعِ مع (وَمُحَرَّمٌ) فلم يُناغِمْ لفظةً توحِي التأنيثَ.

تذييل: على قراءةِ (تكُن مَيْتَةً) بالتاءِ والنصبِ يكون فيها حملٌ على المعنى، فيكون في الشاهدِ حملٌ على اللفظِ (استَقَرّ) ثم على المعنى (خالِصةٌ) ثم على اللفظِ (مُحرَّمٌ) ثم على المعنى (تكُن مَيْتةً) ثم على اللفظِ (فيه). وقد حصَلَت مُعاودةُ اللفظِ مَرَّتَين- كما يُرى- على هذه القراءةِ والتي سَبقَتها، وهي ما سُمِّيت (بالانتكاثِ المركَّبِ).

وعلى قراءِة (يكُن مَيْتَةٌ) بالياءِ والرفعِ أو بالتاءِ والرفعِ، ليس فيها إلا حملٌ على اللفظِ (استَقَرّ) ثم على المعنى (خالِصةٌ) ثم على اللفظ (مُحرَّم)[3]. ويكون (يَكن أو تَكن) بمعنى

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧ / ٩٥).

(٢) اختَلفَ القُرّاءُ في اليَاء والتَّاء والرَّفعِ والنّصبِ مِن قَولِه: (وإن يَكُن مَيتَة)، فقَرَأَ ابنُ كَثيرٍ (وإن يَكُن مَيتَةٌ) باليَاءِ و(مَيتَةٌ) بالرفع، وقَرَأَ ابنُ عَامرٍ (وإن تَكُن مَيتَةٌ) بالتاءِ والرفعِ، وقَرَأَ عَاصِمٌ - في رِوايَةِ شُعبةَ- بالتاءِ والنَّصبِ، وقَرَأَ نَافِعٌ وأَبو عَمرٍو وعاصمٌ -في روايةِ حفصٍ- وحَمزَةُ والكِسائيُّ بالياءِ والنصبِ. انظر: السبعة لابن مجاهد، ص (٢٧٠- ٢٧١)، التيسير لأبي عمرو الداني، ص(١٠٧)، النشر لابن الجزري (٢ / ٢٦٦).

(٣) الانتكاثُ في هذه القراءاتِ بمثابةِ شواهدَ مُستقلةٍ؛ لأن كلَّ قراءةٍ تُمثّلُ آيةً بذاتِها.

الحدوثِ والوقوعِ ؛ كأنَّه قيل: وإن تَقَعْ مَيْتَةٌ وإن يَحْدُثْ مَيْتَةٌ، ولا ارتباطَ لها بـ(ما). وإنما قيل (فيه)؛ لأنّ المرَادَ بالمَيتةِ الحيَوانُ أو الميْتُ، أو غُلِّبَ المذكَّرُ لكونِ الميتةِ تكونُ ذكرًا أو أُنثَى[1].

- قولُه تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨][2].

استُهِلَّ الشاهدُ[3] بـ(كُلُّ) المحتملةِ دلالتَين؛ الأُولى لفظيةٍ في الدلالةِ على التذكيرِ، والأُخرى معنويةٍ في الدلالة على التأنيثِ. وتبعَه الفعلُ الناقصُ (كَانَ) مراعيًا الدلالةَ اللفظيةَ بالحملِ عليها، فأتى العائدُ مذكَّرًا، غيرَ أنَّ نظامَ الآيةِ الدلاليَّ خالفَ المسارَ اللفظيَّ بالخروجِ إلى الجانبِ المعنويِّ محمولًا على دلالتِه في (سَيِّئَةً) بالتأنيثِ، ثم عاوَدَ السياقُ مسارَ الدلالة اللفظيةِ بعد الانصرافِ إلى الدلالةِ المعنوية، لتَنتَكِثَ بذلك عُقدةُ الحملِ، فتعودَ من جديدٍ لأصلِها في الخبرِ الثاني[4] لـ(كان): (مَكْرُوهًا) بمراعاةِ اللفظِ في إجراءِ الخبرِ على التذكيرِ.

ولقد سَلكَ السّياقُ القرآنيُّ بهذا السَّيرِ خطواتٍ نحوَ العُدولِ عن اللفظِ ثم المعاوَدةِ إليه، فالآيةُ أتت مذَيّلةً مُلخّصةً للأوامرِ والنواهي، معلِنةً كراهيةَ اللهِ -سبحانه وتعالى- لها، فصُدِّرَت بـ(كُلُّ) التي تقتضي العمومَ، فشَمِلَتِ الجُملَ المتقدّمةَ من قولِه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، أي كلُّ واحدٍ من المذكورِ كان، فذُكِّر الكَونُ العام بهذا الاعتبارِ. ولـمّا كان كلُّ جملةٍ فيها أمرٌ تقتضي نهيًا عن ضِدِّه[5]، أتت (سيئةً) مؤنثةً تغليبًا للمنهياتِ وتسجيلًا لمجموعِها

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢ / ٢٩٥)، الحجة المنسوب لابن خالويه، ص(١٥١)، الكشاف (٢ / ٧١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧ / ٩٦)، أنوار التنزيل للبيضاوي (٢ / ١٨٥).

(٢) هذه قراءةُ نافعٍ وابنِ كَثيرٍ وأبي عمرٍو بفتح الهمزةِ ونصبِ تاءِ التأنيثِ مع التنوينِ على التوحيدِ في (سَيّئَةً)، وقرأ الكوفِيون وابنُ عامرٍ بضمِّ الهمزةِ والهاءِ على الإضافة والتذكير (سَيِّئُه). انظر: السبعة لابن مجاهد (١/ ٣٨٠)، التيسير لأبي عمرو الداني (١/ ١٤٠)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٠٧).

(٣) أوردَ هذا الشاهدَ: مكّيٌّ في الهداية إلى بلوغ النهاية (٣ / ٢٢٠٤)، وابنُ عَطيةَ في المحرر الوجيز (٣ / ٤٧٠)، والقُرطبيُّ في الجامع لأحكام القرآن (١٠ / ٢٦٢)، وأبو حيانَ في البحر المحيط (٧/ ٥١)، والسّمينُ في الدر المصون (٧ / ٣٥٦)، والشّربينيُّ الشافعيُّ في السراج المنير (٢ / ٣٠٦)، والشّهاب الخَفَاجيُّ في حاشيته على البَيضاوي (٤ / ١٢٨)، والبَنَّا الدِّمياطِيُّ في إتحاف فضلاء البشر، ص(٣٥٧-٣٥٨).

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢ / ٢٧٣).

(٥) انظر: التحرير والتنوير (١٥ / ١٠٤).

بالسوءِ، ثم أَتى (مَكْرُوهَا) مغايِرًا للدلالةِ المعنويةِ لـ(كُلُّ)؛ حتى تَنصبَّ الكراهيةُ على السيءِ منها دون جميعِها كما في القراءةِ الأخرى (سَيِّئُهُ)، وحُكمًا بالكُرهِ على كلِّ واحدٍ من المشارِ إليه المنهيِّ عنه المتّصفِ بالسوءِ. "وإنما اعتَبَر ما في المذكوراتِ مَن معاني النهيِ؛ لأن الأهمَّ هو الإقلاعُ عمّا يَقتضيه جميعُها من المفاسدِ بالصّراحةِ أو بالالتزامِ، لأنّ دَرءَ المفاسدِ أهمُّ من جَلبِ المصالحِ في الاعتبارِ وإن كانا متلازِمَين في مِثلِ هذا"[1].

- قوله تعالى: ﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۚ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٤٩][2].

مَناطُ الانتكاثِ في هذا الموضعِ قولُه: (نِعْمَةً)؛ إذْ بتنقيحِ المناطِ يأتي نقضُ المعنى بالعَودِ إلى محمولِ اللفظ، فليس النَّكثُ واقعًا في (مَا)، وتحقيقُ ذلك: أنَّ النعمةَ لفظُها مؤنثٌ ومعناها مذكَّرٌ، "وهو الإنعامُ أو المالُ، على قولِ مَن شرحَ النعمةَ بالمالِ، أو المعنى: شيئًا من النعمةِ"[3]، أو بمعنى: لِين العَيشِ وخَفضِه[4]. فأَتى الضميرُ مذكَّرا في (أُوتِيتُهُۥ)؛ مراعاةً لمدلولاتِ (نِعْمَةً) المعنويةِ، وكانت (مَا) موطِّئةً لذلك، غيرَ أنّ مسارَ الآيةِ انثنى إزاءَ اللفظِ، فحَمَلَ عليه مُنتكِثًا مُكْنةَ المعنى بقولِه: (بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ) فأَنّثَ الضميرَ.

"فإن قلتَ: كيف ذَكّرَ الضميرَ ثم أَنّثَه؟ قلتُ: حملًا على المعنى أوّلًا، وعلى اللفظِ آخِرًا، ولأنَّ الخبرَ لما كان مؤنثًا أعنى (فِتْنَةٌ) ساغَ تأنيثُ المبتدأِ لأجلِه لأنّه في معناه؛ كقولِهم: ما جاءَت حاجتَك"[5]. "ولما كان التقديرُ: ليس كذلك ولا هي نعمةٌ، قال دالًّا على شُؤمِ ذلك المعطَى وحقارتِه لأنه من أسبابِ إضلالِه بالتأنيثِ (بَلْ هِىَ) أي العطيةُ والنعمةُ... وأنَّثَ الضميرَ؛ تحقيرًا لها بالنسبةِ إلى قدرتِه سبحانه وتعالى، ولأنها أدَّت إلى الغرور، بَعد أن ذكَّر

(١) التحرير والتنوير (١٥ / ١٠٥).

(٢) ممّنِ استَشهَدَ به على الانتكاثِ: الزَّمخشريُّ في الكشاف (٤/ ١٣٤)، وأبو حيانَ في البحر (٩/ ٢١٠)، والسَّمينُ في الدر (٩ / ٤٣٣)، والألوسيُّ في روح المعاني (١٢/ ٢٦٧- ٢٦٨).

(٣) انظر: البحر المحيط (٩/ ٢١٠)، إرشاد العقل السليم (٧ / ٢٥٨-٢٥٩)، روح المعاني (١٢/ ٢٦٧- ٢٦٨).

(٤) انظر: العين (٢ / ١٦١)، تهذيب اللغة (٣/ ٩)، مقاييس اللغة (٥/ ٤٤٦) مادة (ن ع م).

(٥) الكشاف (٤/ ١٣٤). وانظر: التعليقة لأبي علي الفارسي (٨٢/١-٨٦).

ضميرَها أولًا تعظيمًا لها لإيجابِ شُكرِها"[1]

- قولُه تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ . يَسْتَعْجِلُ بِهَا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا ٱلْحَقُّ...﴾ [الشورى: ١٧ – ١٨].

مَقْطَنُ الانتكاثِ ومَنشؤُه في دَالِّ (ٱلسَّاعَةَ) ومدلولِها، وهي في شِقِّها اللفظيِّ تفيدُ التأنيثَ، وفي شِقِّها المعنويِّ تفيدُ التذكيرَ، وكلاهما من أُسرةِ الجنسِ. فروعِيَ معنى (ٱلسَّاعَةَ) صَدْرًا في قولِه: (قَرِيبٌ) فأتى مُذكَّرا، ثم روعيَ اللفظُ مُردَفًا في قولِه: (بِهَا، بِهَا، مِنْهَا، أَنَّهَا) ناكِثًا عقِبَ المعنى، فأتتِ الضمائرُ مؤنثةً.

و"إنما ذَكَّر (قَرِيبٌ) وإنْ كان صفةً لمؤنثٍ؛ لأنَّ الساعةَ في معنى الوقتِ أو البعثِ[2]، أو على معنى النَّسبِ[3] أي: ذاتُ قُرْب"[4]. أو كان الإخبارُ عن (ٱلسَّاعَةَ) بـ(قَرِيبٌ)؛ تغليبَا لُلزومِ قريبٍ وبعيدٍ للتذكيرِ بمعنى شيءٍ[5]. ولعلّ للترجّي مناسبةً مع القربِ في تقويتِه جانبَ التذكير، أي ما يُرَجّى قريبٌ.

ثُمَّ جاءت جملةُ (يَسْتَعْجِلُ بِهَا...) الحالِيةُ من (ٱلسَّاعَةَ) ويُلاحَظ فيها جَعْلُ الاستعجالِ بذاتِ الساعةِ، تهكُّمًا بها فَضلًا عن حلولِ وقتِها. وأُسندَ وصفُ الإشفاقِ إلى عَينِها، لإفادَةِ تجلَّة هَولِها، حتى كأنَّ أحوالَها هي ذاتُها[6]، وكذا القولُ في (أَنَّهَا ٱلْحَقُّ) كأنّها هي عينُ اليقينِ آتيةٌ

(١) نظم الدرر (١٦/ ٥٢٩-٥٣٠).

(٢) ممَّن ذهَب إليه: الزَّجَّاجُ والزمَخشَرِيُّ وأبو حيانَ، ونقلَه مَكيٌّ. انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٣٩٦)، مُشكِل إعراب القرآن (٢/٦٤٥- ٦٤٦)، الكشاف (٤/٢١٧)، البحر المحيط (٩/٣٣١).

(٣) ممَّن ذهَب إليه: سيبويه كما نسَبَ إليه الكَرمانيُّ، وذكَره مكّيٌّ بدونِ نِسبةٍ. انظر : غرائب التفسير للكرماني (٢/ ١٠٥١)، مشكل إعراب القرآن (٢/٦٤٦).

(٤) الدر المصون (٩/ ٥٤٧). وقيل غير ذلك. انظر: الكشف والبيان للثعلبي (٨/٣٠٨)، الكشاف (٤/ ٢١٧)، البحر المحيط (٩/٣٣١).

(٥) انظر: التحرير والتنوير (٢٥/ ٦٩).

(٦) انظر: المرجع السابق (٢٥/ ٧٠).

آتيةٌ، واقعةٌ لا مَحالَةَ.

- قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ . أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ . ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوٓا۟ أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ ۖ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور: ١٤-١٦].

موضِعُ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ كلمةُ (النار) المؤنثةُ تأنيثًا مجازيًّا، وهي من الألفاظِ ذاتِ شِقَّين في دلالتِها الجنسيةِ؛ الأولُ لفظيٌّ يفيدُ التأنيثَ، والثاني معنويٌّ يفيدُ التذكيرَ. فروعيَ ملفوظُها في الإشارةِ بكلمةِ (هذه) التي هي للمُشارِ إليه القريبِ المؤنَّثِ، وفي الموصولِ والضميرِ العائدِ إليها (التي، بِهَا) فأتَت دالَّةً على التأنيثِ. وروعيَ فَحواها في جملةِ ما يُقالُ لهم المحكيِّ بالقولِ المقدرِ[(١)](أَفَسِحرٌ هَذَا) فأشيرَ بالمذكَّرِ القريبِ في سياقِ الإنكارِ الإبطاليِّ[(٢)]، وذلك بتأويلِ النارِ على معنَى (العذابِ، والجحيمِ، والحريقِ، والجسمِ المحرِقِ، أو بمعنى المرئيِّ والمِصْداقِ) [(٣)]، ثم لما انتُكِثَ محمولُ المعنى باعتدادِ اللفظِ في الأمرِ المكنيِّ (اصلَوهَا) كان الضميرُ عائدًا فيه بالتأنيثِ.

والإشارةُ بكلمةِ (هذه) تومِئُ إلى أنّهم بلَغوها وهُم على شَفَاها، والمقصودُ بالإشارةِ التَّوطِئةُ لِما سيَرِدُ بعدَها من قولِه: (التي كُنتُم بها تُكذِّبون، اصلَوها)، وروعي اللفظُ في الموصولِ وصلتِه في قولِه: (التي كُنتُم بها تُكذِّبون) لتنبيهِ المخاطَبين على فسادِ رأيِهم إذ كذَّبوا بجزاءِ النارِ فرأوا ذاتَها عَيانًا[(٤)]. ثم فاءَ ظلُّ الآيةِ إلى معنى (النار) تحقيقًا للأمرِ، وذلك لأنَّ من يَرى شيئًا ولا يكون الأمرُ على ما يَراه، فذلك الخطأُ يكونُ لأجلِ أحدِ أمرَين، إما لأمرٍ عائدٍ إلى المرئيِّ، وإما لأمرٍ عائدٍ إلى الرَّائي، فقولُه: (أَفَسِحْرٌ هَذَا) أي: هل في المرئيِّ شكٌّ أو هل في بصرِكم

(١) انظر: التحرير والتنوير (٢٧ / ٤٣).

(٢) انظر: مغني اللبيب، ص(٢٤).

(٣) انظر: الكشاف (٤ / ٤٠٩)، المحرر الوجيز (٥ / ١٨٧)، التبيان للعكبري (٢ / ١٠٥٠)، نظم الدرر للبِقاعي (١٩ / ١١)، تفسير الجلالين، ص(٦٩٧)، تيسير الكريم الرحمن لابن سعدي، ص(٨١٤)، حدائق الروح والريحان للهَرَري (٢٨ / ٥٢).

(٤) انظر: التحرير والتنوير (٢٧ / ٤٣).

خَللٌ؟، فذَكّرَ اسمَ الإشارةِ (هذا) وذلك أنّهم كانوا ينسُبون المرئياتِ إلى السِّحرِ[1]، ولمشاكَلةِ لفظِ السِّحرِ. وجملةُ (اصلَوهَا) روعيَ فيها اللفظُ تغليظًا وتنكيلًا، أي: ادخُلوها فاصطَلُوا بنارِها[2].

- قولُه تعالى: ﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ. فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ. فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢-٥٤][3].

مُناخُ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ مفردةُ (شَجَرٍ)، وهي من الألفاظِ ذاتِ دلالتَين؛ لفظيةٍ لكونِها في الظاهرِ مذكَّرًا، ومعنويةٍ لكونِها اسمَ جنسٍ جَمْعيًّا. فروعيَ معناها ابتداءً في قولِه: (فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا) فأنّثَ الضميرَ، ثم انصرفَ الضميرُ حِيالَ الدّالِّ معتَدًّا به فحملَ عليه منتكِثًا مَوثِقَ المدلولِ في قولِه: (فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ) فذكّرَ.

وإنما أنّثَ الضميرَ حملًا على المعنى بدءًا؛ لأن (شَجَرٍ) "بمعنى الشجرةِ؛ لقولِه: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان:٤٣]، أو الأشجارِ إذا نُظرَ لصِدقِها على المتعدِّدِ"[4]، أو لأنَّ ضمائرَ الجمعِ تأتي مستعملَةً للتأنيثِ غالبًا[5]؛ إذِ (الشجرُ) متضمِّنٌ معنى الجمعِ. ثم ذكّره حملًا على اللفظِ آخِرًا؛ لإفادةِ قوةِ امتزاجِ هذ المأكولِ من أصنافِ الشجرِ مع الشُّربِ الذي يَعملُ عَملَه في الهضمِ[6].

---

(١) انظر: تفسير الرازي (٢٨ / ٢٠٥).

(٢) انظر: التحرير والتنوير (٢٧ / ٤٤).

(٣) ممَّن أوردَ هذا الموضعَ شاهدًا للانتكاثِ: الزَّمَخشَريُّ في الكشاف (٤ / ٤٦٣)، والبَيضاويُّ في أنوار التنزيل (٥ / ١٨٠)، والخفَاجيُّ في حاشيته على البيضاوي (٨/ ١٤٤)، والأَلوسيُّ في روح المعاني (٣ / ٣١٠).

(٤) حاشية الخفاجي (٨/ ١٤٤).

(٥) انظر: التحرير والتنوير (٢٧ / ٣١٠). هذا الشاهد يلاحظُ فيه انتكاثٌ مُزدوَج بين الجنسِ والعَددِ، لكنِ الجنسُ هو الأصلُ، وفصيلةُ العَددِ تَبعٌ. بمثلِ ذلك في كلِّ شواهد هذا المطلبِ التي تخلّلتها هذه المزاوجةُ.

(٦) وقيل: إنما جاءَ بصيغةِ المذكّرِ بالنظرِ إلى كون الشجرِ مأكولًا. وفيه بُعدٌ؛ لأنه يَجعلُ لكلٍّ من الضميرَين مَرجِعًا، فضميرُ (منها) للشجرِ، وهو الوجهُ؛ لأنهما مُتجاوران والمعنى عليه، وضميرُ (عليه) للمأكولِ أو الأكلِ الذي تُشير إليه كلمةُ (لآكلون)، وهي مذكورةٌ قَبلَ الشجر، وإذًا يَكونُ على ضمير (عليه) أن يَتخطّى (الشجر) وضميرَها لكي يَعودَ إلى مرجعِه؛ أي أنَّ الضميرَ الأولَ يَعودُ إلى المرجعِ الآخِرِ، والضميرَ الآخِرَ يَعودُ إلى المرجعِ الأولِ، ولا يَخفى ما في هذا من

فلذا قيل: "وما كان الضميرُ ليجيءَ في تصريفِه على هذه الصورةِ: مَرّةً على وِفاقِ مرجعِه معنًى، ومَرةً على وِفاقِه لفظًا؛ إلا لحكمةٍ أُريد لها... ويَبدو -والله أعلم- أن هذا التخالفَ في صورتِه الآنفةِ يُرادُ به تصويرُ حالِ الآثمِين حين يَأكلون من شجرِ الزقومِ، وإذ يَقِرّ ما يَأكلون منه في بطونهم، فهم حين الأكلِ لا يأكلون من شجرةٍ واحدةٍ؛ بل من عِدَّةٍ مِن شَجَرِه، كأن لكلِّ شجرةٍ مَذاقًا غَير المذاقِ، وعَملًا خلافَ العَمل، فبعضُ الشجرِ أَخبثُ من بعضٍ وأشدُّ تعذيبًا، وفي تعدُّد ما يأكلون منه إذًا تنويعٌ في العذابِ ومزيدٌ منه، والضميرُ الذي يَصلحُ لذلك ويُمثّلُ معناه هو ضميرُ الجمعِ لا ضميرُ المفرَدِ.

وهم إذ تَمتلئُ بطونُهم مما يأكلون، وإذ تستقِرُّ فيها أنواعُه المتعدِّدةُ ؛ لا تَظلُّ على حالها الأُولى من التمايزِ والتنوعِ، ولكن يَمتزِجُ بعضُها ببعضٍ حتى تصيرَ في رأيِ العَينِ شيئًا واحدًا، على نحوِ ما يَصيرُ إليه طعامُ الأحياءِ في الدنيا، حين يكونُ مؤلَّفًا من أصنافٍ متعدِّدةٍ، بعد أن تعملَ المَعِدةُ عَملَها فيه، والضميرُ الذي يصلُحُ لذلك ويُمثّلُ معناه هو ضميرُ المفردِ لا ضميرُ الجمعِ"[1].

مُباعدةٍ وتفريقٍ لغيرِ حكمةٍ ظاهرةٍ، ولا ضرورةٍ مُلجِئةٍ. انظر: المحرر الوجيز (٥/٢٤٧)، حاشية الخفاجي (٨/ ١٤٤)، روح المعاني (٣ / ٣١٠)، مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة، أ.د. علي النجدي ناصف، ص(١٤٥).

(١) مع القرآن الكريم، ص(١٤٥-١٤٦).

٢- الانتكاث الجنسيّ في القراءاتِ الشَّاذةِ:

- قرِئ شذوذًا: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ تَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣] [(١)].

عُقدَةُ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ مَرَدُّها إلى لفظِ (فِئَةٍ) المحتملِ دلالتَين؛ لفظيةٍ في إيرادِها للمؤنث، ومعنويةٍ في إيرادها للمذكَّر. وتبعَه الفعلُ المضارعُ (يُقَاتِلُ) بالتذكيرِ محمولًا على مَوْرِدِ المدلولِ ابتداءً، وفاعلُه ضميرٌ يعودُ على (فِئَةٍ)، والجملةُ الفعليةُ في محل الرفعِ خبرُ المبتدأ؛ تقديرُه: فئةٌ مُقاتلٌ في سبيلِ اللهِ، والذي سوَّغَ ذلك كونُ (فِئَةٍ) بمعنى القومِ والفريقِ [(٢)]، "وهي مُخَرَّجةٌ على مَذهبِ ابنِ كَيسانَ ومقوِّيةٌ له"[(٣)]، غيرَ أنّ نظمَ الآيةِ قد عُدِل إلى مَوردِ اللفظ المؤنث منتكثًا عُهدة المحمولِ المعنويِّ؛ فقيل: (وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ) قد حُذفَ موصوفُها؛ والتقديرُ: وفئةٌ أخرى كافرةٌ، وإنما حصلَ العدولُ إلى الدَّالِّ وحسَّنه كونُ الجملةِ أتت مُجارَاةً للتأنيثِ في (فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا).

---

(١) قرأ مجاهدٌ ومُقاتلٌ (يُقَاتِل) بالياءِ، إلا أن مجاهدًا يَقرأُ (فِئَةٍ) بالجرِ على البَدلِ، و(تَرَوْنَهُمْ) بالتاء على تسميةِ الفاعلِ. انظر : الكشف والبيان (٣/ ١٢)، الكامل للهذلي، ص(٥١٤)، الجامع لأحكام القرآن (٤/ ٢٥)، البحر المحيط (٣/ ٤٦).

(٢) انظر: الكشف والبيان (٣/ ٢١)، البحر المحيط (٣/ ٤٦)، روح المعاني (٢/ ٩٢).

احتَسَبَ بهاءُ الدينِ السُّبكيُّ أنه لا شذوذَ في مثلِ هذا التأويلِ؛ لأنه إنما يكونُ شاذًا إذا أريدَ بالضميرِ المؤنثَ ويعودُ عليه ضميرُ الغائبِ مذكَّرا، أما إذا تُجوِّزَ بالمؤنثِ المجازيِّ عن مذكَّرٍ فإنه يعودُ عليه ضميرُ الغائبِ مذكَّرا. انظر: عروس الأفراح (١/ ٢٩٧).

(٣) الدر المصون (٣ / ٤٧). مذهبُ ابنِ كَيسانَ أنه إذا أُسندَ الفعلُ إلى اسمٍ متقدمٍ مؤنثٍ مجازيِّ التأنيثِ، جازَ عودُ الضميرِ مذكَّرا في الشِّعرِ والنثرِ من غيرِ ضرورةٍ؛ نحو: (الشمسُ طلعَ) خلافا لما عليه جُمهور النُّحاةِ. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٦١)، مغني اللبيب (١/ ٨٦٠)، المقاصد النحوية للعيني (٢/ ٩٢٩)، التصريح على التوضيح (١/ ٤٠٧)، همع الهوامع (٣/ ٣٣٣)، ابن كيسان النحوي لمحمد الدعجاني، ص(٢٩١- ٢٩٤).

- قرِئ شذوذًا[1]: ﴿وَمَن تَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣١][2].

مُفتَتَحُ هذا الشاهدِ للانتكاثِ (مَن) الموصولةُ، وقد اشتَمَلَت على جانبَين ذوَي دلالةٍ لفظيةٍ ومعنويةٍ يحومَان في دائرةِ الجنس؛ جانبُها اللفظيُّ يعانِقُ التذكيرَ، وجانبُها المعنويُّ يفيدُ التأنيثَ. وعقِبَها الفعلُ (تَقْنُتْ) مؤنثًا مراعيًا شقَّها المعنويَّ، بَيدَ أن نظامَ الآيةِ توجّهَ نحوَ شِقِّها اللفظيِّ مُنتكِثًا عُهدَةَ المعنى في (يَعمَلْ) فأتى مذكَّرًا، ثم رجَعَ السّياقُ إلى مقصدِ الموصولِ المعنويِّ فوليَتها ألفاظٌ مشتملةٌ على عائدٍ مؤنّثٍ (نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا، لَهَا).

إنما أُنِّث العائدُ أولًا في (تَقنت) مراعاةً لما صَدُق (مَن) أي إحدى النساءِ، فالمقامُ مقامُ تشريفٍ وتسجيلِ منقبةٍ فناسبَه التخصيصُ، ولعلَّ للّفظِ المؤنّثِ المجاورِ تأثيرًا في ذلك- أعني لفظَ الضميرِ في (مِنكنّ). ثم ذُكِّر في (يَعمَلْ) ثانيًا مراعاةً لمدلولِ (مَن) في أصلِ الوضع فقد أَتى اللفظُ متناغِمًا مع التذكيرِ في (صالحًا)، وفي معاملةِ اللفظِ بمثلِه دَعوةٌ إلى اجتهادِ كلِّ واحدةٍ منهنّ في العملِ الصالحِ والمبادرةِ فيه دون انتظارِ الأخرى، أي كلُّ فردٍ مِنكنّ يَعملُ لمزيةِ التفرّدِ بالجزاءِ الأَوفى؛ فلذا حَصَل تخالفٌ بتأنيثِ الضمائرِ (نؤتها أجرها، لها) عائدةً على (مَن) بالنظرِ إلى أنها صادقةٌ على واحدةٍ من نساءِ النبيِّ ﷺ، إشارةً إلى تعظيمِ ذلك الأجرِ بأنه يُناسبُ مقامَها وإلى تشريفِها بالاختصاصِ بما أُعِدّ لها وبأنها مُستحِقّةٌ ذلك الأجرَ والرزقَ الكريمَ[3].

(١) قرِئ (تَقْنُتْ) بالتأنيثِ و(يَعْمَلْ) بالتذكيرِ. وهذه القراءةُ بدونِ نِسبةٍ. انظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص(٥٧٦)، الكامل للهذلي، ص(٦٢٠)، معجم القراءات، أ.د. عبداللطيف الخطيب (٢٧٩/٧-٢٨٠).

(٢) ممَّن أورد هذا الشاهدَ للانتكاثِ: الزجّاجُ مقبِّحًا في معاني القرآن (٤/ ٢٢٨)، وابنُ خالَويهِ مفترِضًا بغيرِ إجازةٍ في ليس في كلام العرب، ص(٢٢٠)، وابن يعيش في شرح المفصل (٢ / ٤١٦)، والعكبريُّ في إعراب ما يُشكِل من ألفاظ الحديث، ص(٣٢)، وأبو حيانَ في البحر (٨/ ٤٧٤)، والسّمينُ في الدر (٩ / ١١٧).

(٣) انظر: التحرير والتنوير (٢٢/٥-٦).

- قرِئ شذوذًا[1]: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلخَضرَاءِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس:٨٠].

عُقدةُ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ مَردُّها إلى اسمِ الجنسِ الجَمعيِّ (الشَّجَرِ) المحتملِ دلالتَين؛ لفظيةٍ في إيرادِه للمذكَّر، ومعنويةٍ في إفادتِه التأنيثَ لكونه يَحمِلُ معنَى الجمعِ (الأشجارِ أو الشَّجَراتِ). وتبعَته صفتُه (الْخَضْرَاءِ)[2]مؤنثةً رِعايةً لمعناه ابتداءً[3]، بَيدَ أن نظمَ الآية قد انصرفَ إلى مَوردِ اللفظِ المذكّرِ منتكِثًا الحملَ المعنويَّ في الضميرِ (مِنْهُ)[4]؛ "لأنَّ المذكّرَ غالبٌ للمؤنثِ"[5].

ولعّل توجيهَ هذا التخالفِ في التذكيرِ والتأنيثِ أنّ (الشجر) أُنِّثت ابتداءً لملاحظةِ معنى التعدُّدِ في جنسِها؛ لإفادة أن في كلِّ شَجرٍ رَطبةٍ نارًا، ثم أُعيدَ الضميرُ عليها مذكَّرًا مِن حيث روعي اللفظ؛ لأنّ المقصودَ شجرٌ بعينِه "وإيجادُ النارِ في العُودِ الأخضرِ المرتوِي ماءً- وهذا هو زِنادُ العرب-، والنارُ موجودةٌ في كلِّ عُودٍ غيرَ أنها في المتخلخلِ المفتوحِ المَسامِ أَوجدُ، وكذلك

(١) لا تُعرَفُ نسبةُ هذه القراءةِ. انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٧٥)، الكشاف (٤/ ٣١)، أنوار التنزيل (٤/ ٢٧٤)، البحر المحيط (٩/ ٨٥)، معجم القراءات (٧/ ٥٢٣-٥٢٤).

(٢) وفي فتح القدير للشوكاني (٤/ ٤٤٠): "وقرئ (الْخُضْرِ) اعتبارًا بالمعنى، وقد تَقرّر أنَّه يجوزُ تذكيرُ اسمِ الجنسِ ...فبَنُو تَمِيمٍ ونَجدٍ يُذَكِّرُونَهُ، وأهلُ الحجازِ يُؤَنِّثُونَهُ إلَّا نَادِرًا". وهذه القراءةُ لعلَّها مأخوذةٌ ممّا يجوزُ لغةً لا قراءةً عند الفَرّاءِ، فكثيرًا ما يقولُ: (ولو قِيل) بمعنى (ولو قُرِئ)، وقد قال في المعاني (٢ / ٣٨٢) : "قولُه: ﴿مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلأَخضَرِ﴾[يس:٨٠] ولم يقل: الْخُضْر. وقد قَالَ الله: ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفرَفٍ خُضرٍ ﴾ [الرحمن: ٧٦] ولم يقل: أخضرَ. والرَّفْرَفُ ذَكَرٌ مثلُ الشجرِ. والشجرُ أشدُّ اجتماعًا وأشبهُ بالواحدِ من الرَّفرفِ... ولو قيل الشجرُ الْخُضْرُ كانَ صوابًا كما قيل الحِنطة السَّمراءُ... والشجرُ يُؤنثُ ويُذكّرُ، قَالَ الله: ﴿ لَأَكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ . فَمَالِـُٔونَ مِنهَا ٱلبُطُونَ ﴾[الواقعة:٥٢-٥٣] فأنَّثَ... وقال: ﴿ فَإِذَآ أَنتُم مِّنهُ تُوقِدُونَ ﴾[يس:٨٠] فذكَّرَ". فيكون هذا من بابِ الانتكاثِ المزدوَجِ (الجنسيِّ والعدديّ). انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٣/ ٥٣٤).

(٣) انظر: الكشاف (٤/ ٣١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٥/ ٦٠).

(٤) جعلَ أبو حيانَ في البحر (٩ / ٨٥) هذا الأسلوبَ من باب اللغاتِ، حيث قال: "وقرئ: الخَضراءَ ، وأهلُ الحجازِ يؤنِّثون الجنسَ المميزَ واحدُه بالتاءِ، وأهلُ نجدٍ يذكِّرون ألفاظًا، واستُثنيَت في كتبِ النحوِ". انظر: العين (٦/ ٣١). فيكون هذا من بابِ الجمعِ بين اللغتَين في آيةٍ واحدةٍ، ولا انتكاثَ فيه على هذا التوجيهِ، إلا إذا نُظِر إلى ما فيه من بَقاءِ مراعاةِ اللفظ بعد المعنى، يبقَى الانتكاثُ قائمًا.

(٥) العين (٦/ ٣١).

هو المَرخُ والعَفَارُ"[1]. وفي المثلِ: (في كلِّ شَجرٍ نارٌ، واستَمجَد المَرخُ والعَفَارُ)[2]. وإن كانا شَجرَين إلا فإن الإيقادَ لا يَحدُثُ إلا بقَدحِ بعضِهما ببعضٍ، فكانا كالشيءِ الواحدِ فأُفرد العائدُ مذكّرًا. وقُدِّم الجارّ والمجرورُ (مِنه) لكثرةِ إيقادِهم من هذا النبتِ وتخصيصًا له، وعُدَّ إيقادُهم من غَيرِه كالمعدومِ[3]. "والمفاجأةُ المستفادةُ مِن (فإذا أَنتُم منه تُوقِدُون) دالَّةٌ على عجيبِ إلهامِ اللهِ البشرَ لاستعمالِ الاقتداحِ بهذا الشجرِ الأخضرِ واهتدائِهم إلى خاصّيتِه"[4].

- قرِئ شذوذًا[5]: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الحشر: ٥][6].

اللفظُ الحاملُ وجهِ الانتكاثِ (ما) الشرطيةُ المنصوبةُ بـ(قَطَعْتُمْ)[7] أو الموصولةُ -الواقعةُ في محلِّ المبتدأِ- التي تُعامَلُ معاملةَ الشَّرطِ لتضمُّنِها معنى التَّسَبُّبِ[8]. وهي مفردَةٌ مذكَّرةٌ في لفظِها، ومدلولُها جارٍ مَجرى الجمعِ والتأنيثِ، وباعتدادِ معناها أُنّثَ الضميرُ الراجعُ إليها في قولِه: (أَوْ تَرَكْتُمُوها)؛ لأنها في معنى اللِّينةِ المبِّينةِ لإبهامِها[9]، ثم جيء بالحالِ (قَائِمًا) مفردًا

(١) المحرر الوجيز (٤/ ٤٦٤).

(٢) انظر: الأمثال لابن سلام، ص(١٣٦)، الكامل للمبرد (١٨٢/١)، مجمع الأمثال للميداني (٧٤/٢).

المرخ والعفار: شجران يُقتدَح بأغصانهما، يُؤخذُ غصنٌ مِن هذا وغصنٌ من الآخَرِ بمقدار المسواكِ وهما خضراوان يَقطُرُ منهما الماءُ، فيُسحَقُ المرخُ على العَفارِ فتَنقدِحُ النارُ، قيل: يُجعَلُ العَفارُ أعلى والمرخُ أسفلَ، وقيل العكسُ. انظر: الصحاح (٤٣١/١) مادة (م ر خ)، المخصص (١٦٥/٣)، التحرير والتنوير (٢٣/ ٧٧).

(٣) انظر: نظم الدرر (١٨٢/١٦).

(٤) التحرير والتنوير (٢٣/ ٧٧).

(٥) وَردَت هذه القراءةُ غيرَ منسوبةٍ. انظر: البحر المحيط (١٤٠/١٠)، الدر المصون، (٢٨١/١٠)، معجم القراءات (٣٩٠/٩-٣٩١).

(٦) ممَّن أوردَ هذا الموضعَ شاهدًا للانتكاثِ: أبو حيانَ في البحر (١٤٠/١٠) ، وعبدُالخالق عُضيمةَ في دراسات لأسلوب القرآن (٢٩٢/٣).

(٧) انظر: الكشاف (٥٠٠/٤)، البحر المحيط (١٤٠/١٠).

(٨) انظر: التحرير والتنوير (٧٧/٢٨).

(٩) انظر: الكشاف (٥٠٠/٤)، البحر المحيط (١٤٠/١٠).

مذكَّرًا جَريًا على لفظِها، إلا أنَّ قولَه: (عَلَى أُصُولِهَا) جُمعَ وأُنّثَ ذهابًا بها إلى مدلولِها[1]، وليس الضميرُ في (أُصُولِها)"عائدًا إلى لِينةٍ؛ لأنَّ اللِّينةَ ليس لها عِدّةُ أصولٍ، بل لكلِّ لِينةٍ أصلٌ واحدٌ"[2].

لمّا بيّنَ ما في (ما) من الإبهامِ بقولِه معبّرًا عن النخلِ بما يفيدُ نوعَه وأنه هانَ عليهم القطعُ ولانَ: (مِن لِينةٍ)؛ أُعيدَ الضميرُ مؤنثًا (تَرَكْتُمُوها) موائِمًا لما فُسِّرَ بمؤنثٍ وإفادةً بأنّ المقطوعَ والمتروكَ بالمجموعِ كَثيرٌ متفرِّعٌ لضروبِ النخلِ، أي أيّ شيءٍ قَطَعتُم أو تركتُم، ثم قال: (قائمًا) بالتذكيرِ؛ لكونِ إبهامِ (ما) قد ارتفَعَ بتأنيثٍ مبيِّنٍ فرجَعَ السياقُ إلى الأصلِ وهو التذكيرُ، ولموافقةِ التركِ في تذكيره، ولما كان المرادُ نخيلًا كثيرةً لإرادةِ الجنسِ قال: (على أصولها) مجموعةً مؤنثةً؛ إشارةً أنّ مُعظَمَ النخيلِ لم يُقطَعْ ومَردُّه إلى المسلمِين يَنتفِعون ببقائِه، وفي ذلك غَيظٌ لليهودِ وزيادةُ حَسرةٍ لهم ووَقعُ هذا الصنيعِ في نفوسِهم أَشَدُّ وأَشَقُّ[3].

- وقرِئ شذوذًا أيضًا[4]: ﴿مَاقَطَعۡتُمۡ مِّن لِّينَةٍ أَوۡتَرَكۡتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهِۦ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيُخۡزِيَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [الحشر: ٥].

مَرجِعُ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ (ما) الشرطيةُ أو الموصولةُ، فأتى الضميرُ بالتأنيثِ في (تَرَكتُمُوها) مُوافِقًا لمعنى مَرجعِه، ثم خُولِفَ بالتذكيرِ (قَائِمًا عَلَى أُصُولِه) ذهابًا إلى لفظِ المرجِعِ[5]. فلا يكونُ في هذه القراءةِ إلا حَملٌ على المعنى ابتداءً ثُمّ حَملٌ على اللفظِ، دُون مراعاةِ المعنى ثانيًا.

---

(١) انظر: البحر المحيط (١٠/١٤٠)، الدر المصون (١٠/٢٨١). هذا الشاهدُ والذي يَليه فيهما تزاوُجُ فَصيلَتَي الجنسِ والعَددِ، فيكونان من الانتكاثِ المزدوج، الجنسُ هو الغالبُ والعَددُ على سبيل التّبَعِ.

(٢) التحرير والتنوير (٢٨/٧٧).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (٣/١٤٤)، نظم الدرر (١٩/٤١٧-٤١٨).

(٤) هذه قراءةُ ابنِ مَسعودٍ ﷺ في روايةٍ عنه. انظر: الكشاف (٤/٥٠٠)، الجامع لأحكام القرآن (١٨/١٠)، معجم القراءات (٩/٣٩٠-٣٩١).

(٥) انظر: الكشاف (٤/٥٠٠-٥٠١).

ولعلّ هذه القراءةَ تُخَرَّجُ بما يلي: تأنيثُ الضميرِ الراجعِ إلى (ما) في (تَرَكتُمُوها) - كما قِيل سابقا-كان لملاحظةِ معنى اللينةِ فيها ولإفادةِ الكثرةِ وتَنوُّعِ فروعِها. والتذكيرُ في (قَائِمًا عَلَى أُصُولِه)"ذَهَب إلى الجمعِ في اللينِ كُلِّه"[1]، ولكونِ الإبهامِ قد رُفِع-كما ذُكِر آنفا-، ولإفادةِ أنّ المتروكَ - وإنْ كان جَمعًا من اللينِ- لا يُتوَهّمُ منه تَعدُّدَ أصولِ كلِّ لينةٍ منه، بل كلُّ واحدةٍ منه راجعٌ إلى أصلٍ واحدٍ.

(١) معاني القرآن للفراء (٣/١٤٤).

٣- الانتكاث الجنسيّ في الحديثِ:

- عن أنسٍ رضي الله عنه[١] عن النبيِّ ﷺ: «يَتْبَعُ الْمَيِّتَ ثَلَاثٌ: أَهلُه وَمَالُه وَعَملُه، فَيرجِعُ اثْنَان ويَبقَى وَاحِدٌ. يرجِعُ أَهلُه وَمَالُه، وَيبقَى عملُه»[٢].

مَدارُ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ على قولِه: (أهلُه ومالُه وعملُه)، وهذه الألفاظُ ذاتُ دلالتَين؛ لفظيةٍ لكونِها في الظاهرِ مُذَكّراتٍ كلَّها، ومعنويةٍ دالّةٍ على التأنيثِ لكونِ هذِه المذكُورَاتِ عُلقَةً. فروعيَ معناها ابتداءً في قولِه: (ثلاثٌ)[٣] فذكِّرَ على معنى ثلاثِ عُلَقٍ، والواحدةُ عُلْقةٌ[٤]؛ إذ هذه الثلاثةُ تَنشِبُ بصاحبِها ثم تَرتفِعُ عنه إلا العملَ. والأصلُ (ثلاثةٌ)؛ لأن الثلاثةَ تُخالِفُ المعدودَ تذكيرًا وتأنيثًا، والمعدودُ هنا مذكَّرٌ، إلا أنَّ مَساقِ الحديثِ انصرَفَ نحوَ الدّالِّ مُعتَدًّا به منتكِثًا عُقدةَ المعنى في قولِه: (فيرجعُ اثنان ويبقَى واحدٌ) فأتى بصيغةِ التذكيرِ، لو لم يكن ثَمّ انتكاثٌ، لقيل: (فترجعُ اثنتان وتبقى واحدةٌ) مطابقةً لثلاثِ عُلَقٍ.

---

(١) ممَّن أورَد هذا الشاهدَ للانتكاثِ: أبو البقاءِ العُكْبَريُّ في إعراب ما يُشكِل من ألفاظ الحديث، ص(٣٢).

(٢) لفظُ (ثلاث): أخرجه أحمدُ في مسندِه، ح(١٢٠٨٠)، (١٩/ ١٣٥). وأخرجه التِّرمِذيُّ في سننه، في أبواب الزهد، ح(٢٩٧٣)، (٤/ ١٦٧). وسياقُ المتنِ المذكورِ تبَعًا للعُكبَريِّ -كما سيأتي عند قولِه- موافقٌ لما أوردَه الإمامُ أحمدُ. وأما المتفَّقُ عليه فبلفظِ (ثلاثة): أخرجه البخاريُّ في صحيحِه، كتاب الرقاق، باب سكرات الموت، ح(٦٥١٤)، (٨/ ١٠٧)، وأخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، ح(٢٩٦٠)، (٤/ ٢٢٧٣).

(٣) قال العُكبَريُّ: "والأَشبَهُ أَنه من تَغيِيرِ الرواةِ مِن هذا الطَّرِيقِ. ويحتَملُ أَن يكونَ الوَجهُ ثلاثَ عُلَقٍ ... ثمَّ إِنَّه ذكَّرَ بَعد ذَلِك حَملًا على اللَّفظِ بَعد أنْ حَمَلَ الأولَ على المَعنى". انظر: المصدر السابق، ص(٣٢).

(٤) قال الأزهريُّ في التهذيب (١/ ١٦٣) مادة (ع ل ق): "والعُلْقةُ مِن الطَّعامِ والمَرَكَبِ: ما يُتبَلَّغُ به وإِن لم يَكنْ تامّا، يقالُ: هذا الكَلأُ لنا فيه عُلقةٌ؛ أَي: بُلْغَةٌ. وعِندهم عُلقةٌ من مَتَاعِهم؛ أَي: بَقيّةٌ ". وقال ابنُ فارسٍ في المقاييس (٤/ ١٢٥) مادة (ع ل ق): " العَينُ واللَّامُ والقافُ أَصلٌ كَبِيرٌ صحيحٌ يَرجِعُ إلى مَعنًى واحدٍ، وهو أَن يُنَاطَ الشَّيءُ بالشَّيءِ العالِي".

– الانتكاث الجنسي في الشِّعرِ:

– قال الشاعر[(١)]:[البسيط]

لَا طِيــبَ لِلْعَــيشِ مَــا دَامَــتْ مُنَغَّصَــةً لَذَّاتُـــهُ بِادِّكَـــارِ الْمَـــوتِ والهَـــرَمِ[(٢)]

مَرجِعُ الانتكـاثِ في هـذا البيـتِ اسـمُ الجنسِ (العَيش) الحامـلُ دلالتَين، لفظيـةٍ محمولـةً على التذكيرِ ومعنويةٍ مُفادُها التأنيثُ. فحُملَ اسمُ (دام) الضميرُ المستترُ على دلالتِه المعنويةِ ابتداءً بتأويلِ الحياةِ وشَوبًا من تأنيثِ خبرِها (مُنَغَّصَةً) بمرفوعِه الذي لم يُسمَّ فاعلُه (لَذَّاتُهُ) على طريقِ التنازُعِ في السَّبَبيِّ المرفوعِ[(٣)]، غيرَ أنَّ العائدَ في (لَذَّاته) روعيَ فيه دلالةُ (العَيش) اللفظيةُ انتكاثًا وتراجُعًا[(٤)].

وفي هـذا بيـانٌ لمـا في أسـلوبِ الانتكـاثِ مَندوحـةٌ في الخـروجِ مـن وُعـورةِ التوجيهـاتِ التي تُلابِسُ الشواهدَ النحويةَ[(٥)].

فكأنَّ الشاعرَ أَنَّث العائدَ أَولًا نَظرًا إلى شُمولية التَّنغُّصِ لأفرادِ العيشِ بادّكارِ الأمرَين اللّذَين يَسلُبَان حَيَوِيَّتَه، ثم أَعادَ الضميرَ بالتأنيثِ ثانيًا جاعلًا اللذاتِ مَمَرًّا قاصرًا محدودًا لا يُجاوزُ هذا العيشَ المحفوفَ بالمُكدِّراتِ المنزوعَ معنى الحياةِ الكاملةِ، وإنما العِيشةُ الراضيةُ التي يَسعَى إليها العاقلُ في مرحلةٍ بَعد هذه في دارِ المُقامةِ حيث لا يَمَسُّه فيها نَصَبٌ ولا لُغوبٌ.

---

(١) لا يُعرَف قائلُه. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٩/١)، المقاصد النحوية (٥٨٩/٢)، منحة الجليل لمحيي الدين عبد الحميد (٢٧٤/١).

(٢) ممَّن أوردَ هذا البيتَ شاهدًا للانتكاثِ: يس الحِمصيُّ في حاشيته على التصريح (١٨٧/١-١٨٨).

(٣) انظر: التصريح بمضمون التوضيح (٢٤٣/١)، منحة الجليل (٢٧٤/١-٢٧٥).

(٤) انظر: حاشية يس (١٨٧/١-١٨٨). وفي الشاهدِ توجيهٌ آخرُ بتوسيطِ خبرِ (دام) وهو قولُه (منغَصَّةً) على اسمِها (لَذَّاتُه) ، ولا يتأتّى على هذا الوجهِ الانتكاثُ. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٩/١)، التذييل والتكميل (١٧١/٤).

(٥) وسيأتي ترجيحُ أبي حيانَ لوجهِ الانتكاثِ على تأويلٍ ممتَدٍّ مَسلَكُه. انظر: شاهدَ الانتكاثِ (لو أنّ قَومي حِينَ أَدْعُوهم حَمَلْ)، ص(١٢٥).

- قال الشّاعرُ[1]: [الرّجز]

أَرْمِـــي عَلَيْهَـــا وَهْـــيَ فَـــرْعٌ أجْمَـــعُ وَهْـــيَ ثَـــلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْـــبَعُ[2]

دارَ الانتكاثُ في هذا الموضعِ حولَ (القوس) المضمرةِ بقولِه: (عليها)، وتَكتنِفُها دلالتان، إحداهما لفظيةٌ موسومةٌ بالدّالِّ النوعيِّ المذكّر، والأخرى معنويةٌ مَسلوبٌ منها دالُّ التأنيث. فطُوبق لفظُها في الضميرِ المؤنثِ المسنَدِ إليها (هي)، لكنّ النَّظمَ قد صُرِف بعدُ إلى التذكيرِ؛ فقيل: (أَجْمَع) مع أنه مؤكِّدٌ لـ(هي) أو للضميرِ المتوهَّم في (فَرع) وإن لم يكنْ جاريًا على الفعلِ فإنه بمعنى الجاري[3]، وكان يقتضي أَن يَقُولَ هي جَمْعاءُ[4]، "ولكنَّه حملَه على معنَى العُودِ"[5] فذكَّر، وإنما حصلَ ذلك أيضًا لمناغَمةِ (فَرْع، وأَذْرُعٍ، وَإِصْبَعُ) وللحفاظِ على الوزنِ والموازنةِ بين الشَّطرَين، بَيْدَ أن مَورِدَ البيتِ قد رَجَعَ إلى اللفظِ فعاوده ناكِثًا عُهدَةَ المدلولِ، فأتى الضميرُ مُوائِمًا لتأنيثِ القوسِ.

(١) هذا البيتُ يُنسَبُ لحُميدٍ الأرْقَط، ذكَره أبو عليٍّ القَيسيُّ في شرحِ شواهدِ الإيضاح (١/ ٥٠٢) ، والعَينيُّ في المقاصدِ النحويةِ (٤/ ٢٠١٥). وهو من غيرِ نسبةٍ في الكتاب (٤/ ٢٢٦)، وإصلاحِ المنطقِ لابن السِّكيتِ، ص(٢٢١)، وأدبِ الكُتّاب لابنِ قُتيبةَ، ص(٥٠٧)، والاختيارَين للأخفشِ الأصغرِ، ص(٣٦)، والمذكرِ والمؤنثِ لابنِ الأنباريِّ (١/ ٣٩٨).

(٢) يقالُ: قوسٌ فَرْعٌ وفَرْعةٌ، أي: قويةٌ شديدةٌ، وهي من خيرِ القِسِيِّ. قولُه: (وهيَ فَرْعٌ أجمَعُ) أي: هذه القوسُ عُمِلَت من غصنٍ من رأس القضيبِ ولم تُعمَلْ من شِقِّ عُود، وإذا كانت من غصنٍ كان أَقوى له. وقولُه: (وهيَ ثَلَاثُ أَذرُعٍ وإصبَعُ) أي: هي تامَّةٌ كاملةٌ. انظر: المخصص (٥/ ٥٥)، شرح أدب الكاتب للجَواليقي، ص(٢٥٨)، المقاصد النحوية (٤/ ٢٠١٥).

(٣) انظر: الاقتضاب للبَطَلْيَوسي (٣/ ٣٤٢)، شرح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠٣).

(٤) انظر: المخصَّص لابن سِيده (٥/ ٥٥-٥٦)، شرح شواهد الإيضاح (١/ ٥٠٣).

(٥) الاقتضاب (٣/ ٣٤٢).

- قال الشاعرُ[1]: [الطويل]

وإنَّ امْـــرَأً أَسْـــرَى إِلَيْـــكِ وَدُونَـــهُ فَيَـــافٍ تَنُوفـــاتٌ وبَيـــداءُ خَيْفَـــقُ[2]

لَـــمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْـــتَجِيبِي لِصَـــوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِـــي أَنَّ الـــمُعَانَ مُوَفَّـــقُ

مَناطُ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ لفظُ (امْرَأً)، وبيانُ ذلك: أنّ (امْرَأً) لفظُه مذكَّرٌ وأفاد معنًى مؤنثًا، "فإنَّه أرادَ لخُلَّةٌ مَحقوقَةٌ يَعني بالخُلَّةِ الخليلَ، ولا تَكونُ الهاءُ في محقوقةٍ للمبالغةِ؛ لأنّ المبُالغةَ إنّما هي في أَسماءِ الفاعِلِين دُون المفعولِين، ولا يجوزُ أَن يَكونَ التَّقديرُ: لمحقوقةٌ أنتِ، لأنّ الصِّفةَ إذا جَرَتْ على غير مَوصوفِها لم يَكُ عِند أبي الحسنِ الأخفشِ بُدٌّ مِن إبرازِ الضميرِ. وهذا كلُّه تعليلُ الفارسيِّ"[3]. فأتى الضميرُ في (أَسرَى، ودُونَه) بالتذكيرِ مراعاةً للَّفظِ، ثم انصرفَ سياقُ البيتِ إلى المعنى بالحملِ عليه في (لَمَحْقُوقَةٌ) وهو خبرُ (إنّ امْرَأً) "فأنّث، والمحقوقُ هو المرءُ، وإنما أنّثَ لقولِه: (أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ)"[4]، أي: الذي سوَّغ ذلك مجاورةُ التأنيثِ (الاستجابةِ)، وتذكيرًا بحقِّ الخلّةِ واستِجاشةً لها، فالخُلّةُ تَستَوجِبُ على مَن يَتصفُ بها الاستجابةَ لخَلِيلِه في كلِّ شؤونِه، و"لا يُقالُ: جازَ أَن يكونَ (أَن تستجيبي) فاعلَ (محقوقة) أَو

(١) البيتُ للأعشَى. انظر: ديوانه، ص(٢٢٣).

والبيتُ الأولُ فيه اختلافُ رواياتٍ في صدرِه وعَجُزِه، يروى صدرُه: (وإنَّ امْرَءًا أَهْدَاكِ بَيْني وبَيْنهُ) ويُروى كذلك : (وإنَّ امْرَءًا أَهْدَى إِلَيْكِ وَدُونَهُ). ويُروى عَجُزُه: (من الأَرْضِ مَوْمَاةٌ وبَيْداءُ خَيْفَقُ)، و(من الأرضِ مَومَاةٌ ويَهْماءُ سَمْلَقُ)، و(فَيَافٍ تَنُوفاتُ ويَهْماءُ خَيْفَقُ). والمومَاةُ: الأرضُ التي ليس فيها ماءٌ. واليَهماءُ: التي لا طريقَ بها. والسَّملَقُ: الأرضُ المستويةُ. انظر: معاني القرآن للأخفش (٢ / ٤٦١)، عيار الشعر لابن طباطبا، ص(٢١٢)، أمالي ابن الشجري (٢ / ٥٦)، خزانة الأدب للبغدادي (٣ / ٢٥٢-٢٥٣، ٢٩٥).

(٢) فَيافٍ: جمعُ فيفاءَ وهي الفَلاةُ. تَنُوفاتٌ: جمعُ تَنُوفةَ، أي قَفرٌ، وقيل: الأرضُ البعيدةُ الماء. والبَيداءُ: القَفرُ. الخَيفقُ: الصحراءُ الواسعةُ التي يخفِقُ فيها السَّرابُ أي يضطربُ. انظر: المخصص لابن سيده (٣ / ٧٢)، المجموع المغيث لأبي موسى الأصبهاني (٢٤٥/١)، خزانة الأدب للبغدادي (٢٥٢/٣-٢٥٣، ٢٩٥)، ديوان الأعشى، ص(٢٢٣).

(٣) المحكَم لابن سِيده (٢ / ٤٧٤). لم يتيسرِ الوقوفُ بعد البحثِ على قولِ أبي عليٍّ الفارسيِّ في كتبِه المطبوعةِ، والبيتُ مذكورٌ في المسائلِ البصرياتِ (١ / ٥٢٦).

وللنحاةِ تخريجاتٌ أخرى لقولِه: (لمحقوقَةٌ أنْ تستجيبي)، وهي مسألةٌ خلافيةٌ بين البصريين والكوفيين. انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٣٨٦)، الإنصاف لأبي البركات الأنباري (١ / ٥١-٥٢)، التذييل والتكميل لأبي حيان (٤ / ٢١-٢٢)، خزانة الأدب (٥ / ٢٩١-٢٩٣).

(٤) معاني القرآن للأخفش (٢ / ٤٦١).

مُبْتَدأً خَبرُه (محقوقةٌ) مقدَّمًا؛ لأنّه يُقالُ: زَيدٌ حَقيقٌ بالاستجابةِ فيُسنَدُ إِلَى الذَّاتِ ولا يُقالُ الاستجابةُ حَقِيقَةٌ بزَيدٍ"[1]، غيرَ أنَّ النظمَ عاد إلى ما انصَرفَ عنه، فعاودَ اللفظَ في (لِصوتِه) فذكَّرَ الضميرَ؛ استعطافًا واستِمالةً إلى ذاتِ الشخصِ المحبوبِ وتلبيةً لما يَصدُرُ منه مِن تصويتٍ ونحوِه.

(١) خِزانة الأدب للبغدادي (٥/ ٢٩٢).

الـمطلبُ الثاني

الانتكاثُ العَدديُّ

يَقومُ هذا المطلبُ على بيانِ شواهدِ الانتكاثِ في فَصيلةِ العَددِ (الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ)، وذلك بالاستشهادِ بمصادرِ السماعِ لتجليةِ صورِ الانتكاثِ في هذا النوعِ، ولا سبيلَ إلى تناولِها إلا بطريقةِ الإجراءِ على المنقولِ كما طُبِّقَ في سالِفِه الانتكاثِ الجنسيِّ.

وفيما يلي عَرضٌ للشواهدِ مبيَّنةً ركائزُ الانتكاثِ فيها مِن حاملٍ ومحمولٍ ومِن مطابَقةٍ وعُدولٍ:

١- الانتكاثُ العَدديّ في القراءاتِ المتواترةِ:

- **الانتكاثُ بتَعانِقِ الإفرادِ والجمعِ في المحمولِ.**

- قولُه تعالى: ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة:٢٠٠][(١)].

استُفتحَ الشَّاهدُ بـ(مَن) الموصولةِ مبتدأً مؤخرًا، وهيَ منَ الأسماءِ ذواتِ الدِّلالتينِ؛ لفظيةٍ بدلالتِه على الإفرادِ والتَّذكيرِ ومعنويةٍ بدلالتِه على سوى ذينِكِ مما يُقاسمُهما. وتبعَها الفعلُ (يَقُولُ) مُتَّفِقًا معَها في تلكَ الدِّلالةِ اللفظيَّةِ محمولًا عليها في هذا الجانبِ، غيرَ أنَّ سياقَ الآيةِ غايرَ فحملَ على معنى (مَن) بعدُ في جانبِها الدِّلاليِّ الآخَرِ فجاءَ جمعًا في الضَّميرِ العائدِ عليها (رَبَّنَآ ءَاتِنَا)، ثمَّ عادَ السِّياقُ ليحملَ على اللفظِ بعدَ خروجِهِ للمعنى فجاءَ في (لَهُۥ) الضميرُ مفردًا سائرًا على لفظِ (مَن).

والمتتبِّعُ نمطَ الآيةِ يجد انسجامًا عجيبًا في الصِّياغة فريدًا في الغايةِ؛ فحينَ تبدأُ الجملةُ بـ(مِن) التَّبعيضيةِ الدَّالَّةِ على قليلٍ مِن كثيرٍ الجَّارةِ لـ(ٱلنَّاسِ) بما فيها منَ العمومِ والكثرةِ مُشكِّلةً شبهَ جملةٍ؛ يأتي بعدَها (مَن) التي تُوافقُ ما قبلَها في صدقِ الدِّلالةِ على الواحدِ بما يُمكنُ أن يقتضيَهُ معنى التَّبعيضِ أو الجمعِ بما يُوافقُ دلالةَ العمومِ في مجرورِها، ويمضي هذا التَّوافقُ في جملةِ الصِّلةِ حينَ تدلُّ بعضُ عوائدِها على المفردِ وبعضُها على الجمعِ في تناغمٍ

(١) أوردَ هذا الشاهدَ للانتكاثِ: عبدُ الخالق عضيمة في الدراسات (٣/ ٢٦٤).

واتِّزانٍ. وقد "أَفرَد الضميرَ رِعايةً للَّفظِ من بِشارةٍ بأنّ الهالكَ في هذه الأمّةِ -إن شاء الله- قليلٌ"[(١)]. ثم"روعيَ الجمعُ هنا لكثرةِ مَن يرغَبُ في الاقتصارِ على مطالبِ الدنيا ونيلِها، ولو أفردَ لتُوهِّمَ أن ذلك قليلٌ"[(٢)]، ولوقوعِ ذلك في سياقِ الدُّعاءِ فيُفيدُ العمومَ، لأنّ الدُّعاءَ يُقصَدُ به العمومُ، وهو عمومٌ عُرفيٌّ بحسبِ ما يصلُحُ له كلُّ سائلٍ[(٣)]. ثمّ روعي الإفرادُ في الوعيدِ المؤكّدِ لقصرِ دُعائِه على المطالبِ الدُّنيويةِ تحقيقًا للاختصاصِ وإرعادًا بإفادةِ قوةِ الخسارةِ المسجَّلةِ على كلِّ فردٍ، وترتُّبُ الحكمِ (نفيِ الخلاقِ) على الوصفِ (الاتصافِ باقتصارِ الهمّ على الدنيا) يُشعِرُ بعِلِّيّته له، فكأنه قيل: نَخصُّكَ بنَفيِ الحظِّ في الآخرةِ لأجلِ تَمييزِك بتلك الأوصافِ من القصورِ في الدّعاءِ والاقتصارِ على مِنحِ الدنيا خاصّةً وإنكارِ جزاءِ الآخرةِ.

- قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء: ٦٩][(٤)].

ابتُدِئَ الشاهدُ بقولِه: (مَن) الشرطيةِ التي تَحتمِلُ دلالتَين: لفظيةٍ ومعنويةٍ، تدوران في دائرةِ العَددِ بين الإفرادِ والجمعِ، ووليَها الفِعلُ (يُطِعِ) المستعمَلُ للمفردِ محمولًا على دلالتِها اللفظيةِ، غيرَ أنّ سياقَ الآيةِ توجَّه نحوَ الاعتدادِ بالدلالةِ المعنويةِ بإفادتِها الجمعَ في قولِه: (أُوْلَٰٓئِكَ)، ثم انتكثَ نظامُ الآيةِ بمراعاةِ اللفظِ بالحملِ عليه في (رَفِيقًا) فوُحّد[(٥)].

---

(١) نظم الدرر (٣/ ١٥٨).

(٢) البحر المحيط (٢/ ٣٠٩).

(٣) انظر: التحرير والتنوير (٢/ ٢٤٨).

(٤) ممَّن استشهدَ به على الانتكاثِ: السَّمينُ في الدر (٤/ ٢٥)، وأبو السُّعودِ الحنفيُّ في إرشاد العقل السليم (٢/ ١٩٨).

(٥) لفظُ (رَفيق) يأتي واحدًا وجَمعًا كما ذكر الجوهريُّ في الصَّحاح (٤/ ١٤٨٢). من التوجيهاتِ التي خُرِّج عليها هذا اللفظ:

١- أنه إنما وُحّدَ (الرفيقُ) وهو صفةٌ لجمعٍ؛ لأنَّ الرفيقَ والبَريدَ والرسولَ تذهبُ به العربُ إلى الواحدِ وإلى الجمعِ ، وذلك جائزٌ في الاسمِ إذا كان مأخوذًا من فِعْلٍ، والمرادُ: (مَن يُرَافق) فيُحذَفُ (مَن) ويقومُ الفعلُ مقامَها، فيُؤدّي الفعلُ عن مِثلِ ما أَدّت (مَن) عَنْهُ مِن التأنيثِ والجمعِ وهو في لفظِ توحيدٍ. انظر: معاني القرآن للفراء (١/٣٢-٣٣، ٢٦٨). وما ذكرَه الفَرّاءُ يؤيدُ القولَ بالحملِ على لفظِ (مَن).

والمتوسِّمُ في الآيةِ يَتلمَّسُ وجهًا عزيزًا في فَحواها، فالشخصُ يكون في غُربة ووَحشةٍ حالَ طاعةِ الله وطاعةِ رسولِه، ولعلَّ لهذا الغرضِ أفردَ مَن يتصفُ بكمالِ معناها، ثم جيء باسمِ الإشارةِ جمعًا في جملةِ جوابِ الشرطِ إثارةً إلى التطلعِ إلى الصحبةِ في مَقامٍ عَلِيّ، والمعيةُ تُنبِّهُ على جَدارةِ مرافقتِهم المرسوّةِ في ذلك المستقَرِّ، فلذا توجَّهَ الخطابُ بعدُ إلى الإفرادِ مضمَّنا معنى التعجبِ؛ تنزيلًا للرُّفقاءِ منزلةً واحدةً، وإن كانت تلك المنازلُ متفاوتةً، استِجاشةً للأرواحِ بمتاعِ الصحبةِ.

- قولُه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ۚ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠][(١)].

استُأنِفَ شاهدُ الانتكاثِ استئنافًا بيانيًّا ومبدؤُه (مَن)، وهذا الموصولُ مُنطوٍ بدلالتَين: الأُولى لفظيةٌ تفيدُ الإفرادَ، والثانية معنويَّةٌ تفيدُ الجمعَ. فروعيَ منطوقُه اللفظيُّ في صِلتِها (لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ) فعادَ الضميران مفردَين، وروعيَ فحواه في (وَجَعَلَ مِنْهُمُ) فرجَع الضميرُ فيه على الجمعِ، ثم لما اعْتُدّ باللفظِ مُعاوَدةً وانتكاثًا في (وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ) معطوفًا على صِلة

٢- إنما نابَ عن رُفقاء؛ لأنَّ العربَ تَلفِظُ بلفظِ الواحدِ والمعنى يقعُ على الجميعِ. انظر: مجاز القرآن لأبي عُبيدة (١/ ١٣١)، معاني القرآن للزجاج (٢/ ٧٣).

قال ابنُ مالكٍ في شرحِ التسهيل (٢/ ٣٨٤) عند حديثِه عن جَعْل المميِّز مطابِقًا لما قبلَه في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ لاتِّحادِه بما قبلَه في المعنى، كما كان يُجعلُ مطابِقًا له في الإخبارِ به عنه: "ولا يُعترَضُ على هذا بقولِه تعالى: (وحَسُنَ أولئك رَفيقًا) فإن الرفيقَ والصَّديقَ والخليلَ والعدوَّ يَستغني بمفردِها عن جمعِها كثيرًا في الإخبارِ وغيرِه، ويزيدُه هنا حُسنًا أنه تمييزٌ، والتمييزُ قد اطَّردَ في كثيرٍ منه الاستغناءُ بالمفردِ عن الجمعِ نحوُهم عِشرون رجلًا. ويمكِنُ أن يكونَ الإفرادُ في (وحَسُنَ أولئك رفيقًا)؛ لأن الأصلَ وحسُن رفيقُ أولئك رفيقًا، فحُذِفَ المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه".

٣- أنه من بابِ (فَعِيل) في مجيئِه مفردًا إجراءً مُجرى (فَعُول) مرادًا به الكثرة، فالتقديرُ فيه الجمعُ، واللفظُ على الإفرادِ. انظر: الحجة (١/ ٢٢٦، ٢/ ٢٣١) والتعليقة لأبي علي الفارسي (١/ ٩٩-١٠٠).

وانظرِ الأوجهَ الإعرابيةَ في (رفيقًا): البحر المحيط (٣/ ٧٠١)، الدر المصون (٤/ ٢٤- ٢٥).

(١) ممَّنِ استشهَدَ بهذا الموضعِ للانتكاثِ: أبو حيانَ في النهر المادِّ (٢/ ٢٦٩) ، والسَّمينُ في الدر (٤/ ٣٢٦، ١٨٥/٥-١٨٦)، وأبو السُّعودِ الحنفيُّ في الإرشاد (٣/ ٥٥)، والأَلوسيُّ في روح المعاني (٣/ ٣٤٢)، وعبدُ الخالق عضيمة في الدراسات (٣/ ٣١١).

(مَن)[1]، كان الضميرُ عائدًا فيها بالإفرادِ[2]؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: ومَن عَبَدَ الطَّاغُوتَ[3]، سوى أنّ الدلالةَ المعنويةَ حُمِل عليها بعدُ في اسمِ الإشارةِ (أُوْلَٰٓئِكَ) فأتى مجموعًا.

ويَستنبِطُ اللَّاحظُ مِن إفرادِ الضميرَينِ الأوَّلَين باعتدادِ لفظِه وإيثارِ وَضعِ الغَيبةِ مَوضعَ ضميرِ الخِطابِ المناسبِ لـ(أُنَبِّئُكُم) قصدَ "إثباتِ الشَّرِّيةِ بما عُدِّد في حينِ صلتِه من الأمورِ الهائلةِ الموجبةِ لها على الطريقةِ البرهانيةِ مع ما فيه من الاحترازِ عن تهييج لَجَاجِهم"[4]، وجُمِع الضميرُ الراجعُ إلى الموصولِ في (مِنْهُمُ) باعتدادِ معناه؛ أي: مَسخَ بعضَهم قردةً وبعضَهم خنازيرَ، ولا يأتي الفرقُ إلا بعد الجمعِ، وقيل "(وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ) عطفٌ على مثالِ الماضي الذي في الصِّلةِ وهو قوله: (لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ)، وأَفردَ الضميرَ في (عَبَدَ) وإن كان المعنى على الكثرةِ؛ لأنّ الكلامَ محمولٌ على لفظِ (مَنْ)"[5]، وتأخُّرُه بعد القِردةِ والخنازيرِ لا يُزيلُه عن معناه المعهودِ له، إذ يُردُّ على الفعلِ الملاصِقِ لِـ(مَنْ) وإن تطاولَ الكلامُ[6]، وإنما فاءَ ظلُّ الآية إلى المعنى في (أُوْلَٰٓئِكَ) فجُمعَ؛ إشارةً إلى كثرةِ الموصُوفِينَ بِتلك الصِّفَاتِ المتَقَدِّمَةِ المتنوِّعةِ، "والمقصودُ من ذِكرِ ذلك هُنا تَعييرُ اليهودِ المجادِلينَ للمسلِمين بمساوئِ أسلافِهم إبكاتًا لهم عن التّطاولِ. على أنه إذا كانت تلك شَنشَنتَهم أزمانَ قيامِ الرسلِ والنبيِّين بين ظَهرانَيهِم فهم فيما بَعد ذلك أسوأُ حالًا

---

(١) وهو قولُ الأخفشِ في المعاني (١/ ٢٨٤)، والزَّجَّاجِ في المعاني (٢/ ١٨٨-١٨٩). ويرى الفَرَّاءُ كما في المعاني (١/ ٣١٤) أنّ في الكلامِ موصولًا محذوفًا؛ أي: ومَن عَبَد، وهو معطوفٌ على منصوبِ (جَعَلَ)؛ أي: وجَعلَ منهم مَن عَبدَ، وهذا يؤدِّي إلى حَذفِ الموصولِ وإبقاءِ صلتِه، وهو ممنوعٌ عند البصريين، جائزٌ عند الكوفيين. وعلى قولِه لا انتكاثَ. انظر: الحجة لأبي علي الفارسي (٣/٢٣٨)، التفسير البسيط (٧/ ٤٤٦).

(٢) وعلى قراءةِ أُبَيٍّ وابنِ مَسْعُودٍ: (مَن غَضِب اللهُ عَليهم وجَعلَهم قِرَدةً وخَنازيرَ وَعَبَدُوا الطَّاغُوتَ) بضميرِ الجماعةِ يَبقى الحملُ على المعنى قائما، ولكن ليس فيه الانتكاثُ. انظر: الكامل للهذلي، ص(٥٣٥)، الكشاف (١/ ٦٥٢)، البحر المحيط (٤/٣٠٧- ٣٠٩).

(٣) وقد بلغَتِ القراءاتُ في الآيةِ فوقَ عِشرين قراءةً. انظر: البحر المحيط (٤/٣٠٧- ٣٠٩)، الدر المصون (٤/ ٣٣٧).

(٤) إرشاد العقل السليم (٣/ ٥٥).

(٥) الحجة (٣/ ٢٣٨).

(٦) نقلَه الواحديُّ عن ابنِ الأنباريِ، ولعلَّه ذكَره في كتابِه المفقودِ (المشكِلِ في معاني القرآن). انظر: تاريخ بغداد للخطيب(٤/٢٩٩)، التفسير البسيط (١/٢٤٠، ٧/ ٤٤٦).

وأَجدرُ بكونهم شرًّا، فيكونُ الكلامُ من ذَمّ القَبِيلِ كلِّه. على أنّ كثيرًا مِن مُوجباتِ اللعنةِ والغضبِ والمسخِ قد ارتكبَتها الأَخلافُ"[1].

- قولُه تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ نُشُرَۢا بَيۡنَ يَدَىۡ رَحۡمَتِهِۦٓ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ...﴾ [الأعراف: ٥٧] [2].

مُجرَى الانتكاثِ في هذا الموضعِ اسمُ الجنسِ (الرِّيْحَ)، فهو مفرَدٌ لفظًا وجَمعٌ في المعنى، وبانتحاءِ الحال منه على مدلولِه (نُشُرًا) جُمِعَت[3]، غيرَ أن النظمَ قد فارقه بمعاودةِ اللفظِ في العائدِ مِن (أَقَلَّتْ) بمطابقتِه حاملَه في الجنسِ دون العَددِ، وإلا قيل: (أَقْلَلْن) بمراعاةِ المعنى.

ويُتلمَّسُ لهذه القراءةِ وجهٌ بيانيٌّ بأن يُقالَ: إنَّ ريحَ الرحمةِ لَيّنةٌ مُتقطِّعةٌ فلذلك هي رياحُ وهو معنى (نُشُرًا)، وأُفرِدَت مع الإقلالِ؛ لأنّ ريحَ سَوقِ السَّحابِ إنما هي واحدةٌ ملتئمةُ الأجزاءِ كأنما هي جسمٌ واحدٌ، مما تفيدُ قوةَ الإقلالِ للسَّحابِ الثقالِ المملوءَةِ بالماءِ[4].

- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَىۡ رَحۡمَتِهِۦٓ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ...﴾ [الأعراف: ٥٧][5].

في هذه الآيةِ شاهدٌ آخَرُ للانتكاثِ يَبتدئُ من قولِه: (سَحَابًا)، وهذه المفردةُ تُقِلُّ في

(١) التحرير والتنوير (٦/ ٢٤٦).

(٢) هذه قراءةُ ابنِ كَثيرٍ بإفرادِ (الرّيْح) وجمع (نُشُرًا). وفي الآيةِ قراءاتٌ أخرى لا شاهدَ فيها للانتكاث. انظر: السبعة لابن مجاهد، ص(٢٨٣)، حجة القراءات لابن زنجلة، ص(٢٨٥)، التيسير لأبي عمرو الداني، ص(١١٠).

(٣) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي(٤/٣٣)، الدر المصون (٥/٣٥٠).

(٤) انظر: المحرر الوجيز (١/٢٣٣، ٢/٤١٢).

(٥) ممَّن أَومأَ إلى الانتكاثِ في هذا الشاهدِ: عبدُ القاهرِ الجُرجانيُّ في دَرْجِ الدُّررِ (١/ ٦٨)، والزَّمَخشَريُّ في الكَشّاف (٢/ ١١١)، والبَيضاويُّ في أنوارِ التنزيل (٣/ ١٧)، والنَّسَفيُّ في مدارك التنزيل (١/٥٧٥)، وأبو حيان في البحر (٥/٧٨)، والسمين في الدر (٥/٣٥٠)، وابنُ عاشور في التحرير والتنوير (٨/ ١٨٢). وقيل: إنما يُخرَّجُ هذا بأنهما لغتان، ولا يكونُ على ذلك الوجهِ انتكاثٌ، إلا إذا نُظِرِ إلى أنّ الانتكاثَ قائمٌ حتى لو قيل باللغاتِ؛ لملاحظةِ رعايةِ اللفظِ بعد المعنى والعَودِ إليه. انظر: دَرْجِ الدُّررِ (١/ ٦٨).

تصريفِها دلالتَين: لفظيةٍ تفيدُ الإفرادَ والتذكيرَ على أنها لفظٌ موضوعٌ اسمَ جنسٍ، ومعنويةٍ تفيد الجَمعَ والتأنيثَ نظرًا لكونها في معنى الجمعِ. فلما روعيَ معناها ابتداءً وَصَفها بما يُوصَفُ به الجمعُ مؤنثًا بقولِه: (ثِقَالًا)، ثم لما اعتُدَّ باللفظِ بانتكاثِ محمولِ المعنى عاد الضميرُ إليه في (سُقْنَاهُ) بالإفراد مذكَّرا، وكذلك الضميرُ الواقعُ في محلِّ الجرِ بباءِ السَّبَبيةِ في قولِه: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِۦ، فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ﴾[1].

فوَصفَ السّحابَ الثّقالَ إجراءً على الجمعِ؛ لإفادةِ معنى العمومِ والكثرةِ[2] ولمناسبةِ قوةِ إقلالِ الرياحِ السُّحبَ مجموعةً فـ"كلَّما انضَمَّت سحابةٌ إلى أُخرى حَصَلت منهما سحابةٌ أَثقلُ من إحداهما حين كانت منفصِلةً عن الأُخرى، فيَقِلُّ انتشارُها إلى أنْ تَصيرَ سحابًا عظيمًا فيَثقُلَ فيَنْماعَ ثم ينزلَ مطرًا"[3]، وإنما أعيدَ الضميرُ إلى لفظِها، اهتمامًا بالمرجوِّ من السحابِ، وهو الماءُ الهاطلُ الذي ينبِضُ بالحياة في المَواتِ من هذه الأرضِ، فتَغدُو حدائقَ ذاتَ بهجةٍ؛ كلُّ ذلك ليَكمنَ الربطُ بين صورةِ الحياة الدنيا والنَّشأةِ الآخرةِ.

- قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨][4].

مَبدأُ شاهدِ الانتكاثِ (مَا) الموصولةُ المبهَمةُ، وهي من الألفاظِ المكنونة بدلالتَين؛ لفظيةٍ باعتدادِ الإفرادِ نظرًا لكونِها اسمًا موضوعًا لما لا يَعقلُ، ومعنويةٍ باعتدادِ الجمعِ نظرا لكونِها موضوعةً لجملةِ الخلائقِ غيرِ العقلاءِ، ثم وليَها (مِن شَيْءٍ) مبيِّنًا للإبهامِ رافعًا له بإجراءِ الوصفِ

(١) في الضميرَين المجرورَين أقوالٌ أُخرى، واختلافٌ علامَ يَعودُ؟ وقد أَعرضتُ عنها لكونها لا علاقةَ لها بالانتكاث ولا تُطاوِعُه. انظر: البحر المحيط (٥/٧٨-٧٩).

(٢) انظر: مطلب ألفاظ العموم، ص(١٧٦). يمثّلُ هذا الشاهدُ الانتكاثَ المزدَوجِ، لكنِ العَددُ هو الأصلُ فيه وفي الشواهدِ التي يُتصَوَّرُ فيها ذلك في هذا المطلبِ، وأسرةُ الجنسِ تابعةٌ له عارِضةٌ عليه.

(٣) التحرير والتنوير (٨/ ١٨٢).

(٤) ممَّن أوردَ هذا الشاهدَ للانتكاثِ: محمودُ بنُ حمزةَ الكرمانيّ في غرائب التفسير (١/ ٦٠٦)، والبيضاوي في أنوار التنزيل (٣ / ٢٢٨). وممَّن أشار إليه: أبو عليٍّ الفارسيُّ في الحُجة (٥ / ٧٠)، وابنُ عاشور في التحرير والتنوير (١٤ / ١٦٩).

بمَشهدِ الظِّلالِ المتفيِّئَةِ، ومجيءُ (الظِّلالِ) مضافةً مجموعةً؛ مراعاةً لمعنى (ما) الدّالَّةِ على التعدّدِ والكثرةِ[(١)]، لكنَّ حركةَ تفيُّؤِ الظلالِ قُيّدَت بالضميرِ العائدِ إلى الدلالةِ اللفظيةِ بالحملِ عليها ناكثةً مقابلَها، فأتى مفردًا استحسانًا للَّفظِ المُبيِّنِ (شَيْءٍ)، وانصرافًا إلى الفعلِ (يَتَفَيَّؤُاْ)؛ إذ هو على صيغةِ الإفرادِ والتذكيرِ، وبه قرأَ أكثرُ القُرّاء[(٢)]. وإنما جرى الفعلُ على ذلك الوجهِ؛ لأن الفاعلَ جمعُ تكسيرٍ مؤوَّلٌ بالجمعِ لا بالجماعةِ.

ثم أفردَ (اليمين) مراعاةً للِفظِ (ما) وجمعَ (الشَّمائل، سُجَّدًا، وهم داخِرون) مراعاةً لمعناها[(٣)]، وقد وُجّهَ توحيدُ (اليمين) وجمعُ (الشمائل) "بأنه نُظِر إلى الغايةِ فيهما؛ لأنّ ظلَّ الغَداةِ يَضمحِلُّ بحيثُ لا يبقى منه إلا اليسيرُ فكأنه في جهةٍ واحدةٍ، وهو في العَشيِّ على العكسِ لاستيلائِه على جميعِ الجهاتِ فلُحظتِ الغايتان، هذا من جهةِ المعنى، وأما مِن جهةِ اللفظِ فجَمعَ ليطابِقَ (سُجَّدًا) المجاوِرَ له كما أَفردَ الأوّلَ لمجاورةِ ضميرِ (ظلاله)، وقدَّمَ الإفرادَ لأنه أصلٌ أَخَفُّ"[(٤)].

"ولما كانت كثرةُ الخاضعين أدلَّ على القَهرِ وأَهيبَ، جَمعَ بالنظرِ إلى معنى (ما) في قولِه: (سُجّدًا)"[(٥)]. وقولُه: (وَهُمۡ دَٰخِرُونَ) أتى مجموعًا؛ لأن (مَاخَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ) في معنى الجمعِ والعمومِ وهو ما خلقَ اللهُ مِن كلِّ شيءٍ له ظلٌّ[(٦)].

---

(١) انظر: الحجة (٥/ ٧٠).

(٢) قرأ أبو عمرٍو بالتاءِ (تتفيؤ) على التأنيثِ، والباقون من السبعِ بالياءِ على التذكيرِ. انظر: السبعة لابن مجاهد، ص(٣٧٤)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٠٤).

(٣) انظر: أنوار التنزيل (٣/ ٢٢٨)، نظم الدرر للبقاعي (٥/ ٣٣٥).

(٤) حاشية الشهاب الخفَاجي على البيضاوي (٥ / ٣٣٥). وانظر: البحر المحيط (٦ / ٥٣٨-٥٣٩).

للعلماءِ آراءٌ أخرى في (اليمين والشمائل) لم أُورِدْها لكونها غيرَ خادمةٍ للانتكاثِ. وللفَرّاءِ رأيٌ طريفٌ ذهبَ فيه إلى أنه إذا وحّدَ ذهب إلى واحدٍ من ذواتِ الظلالِ، وإذا جمعَ ذهبَ إلى كلِّها؛ وذلك أنّ قولَه: (مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيءٍ) لفظُه واحدٌ ومعناه الجمعُ. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٠٢)، التفسير البسيط للواحدي (١٣/ ٧٧)، البحر المحيط (٦/ ٥٣٨-٥٣٩).

(٥) نظم الدرر (١١/ ١٧٣).

(٦) انظر: الكشاف (٢/ ٦٠٩)، تفسير الشعراوي (١٣/ ٧٩٧٥).

- قولـه تعـالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ ۖ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ۚ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت: ١٠][(١)].

مَطْلَعُ هذا الشاهدِ للانتكاثِ (مَن) الموصولةُ، وقد اشتملَت على دلالَتين: لفظيةٍ تعانِقُ الإفرادَ، ومعنويةٍ تضمُّ الجمعَ. ووليَتها صلتُها (يقولُ) مشتمِلةً على فاعلٍ مستترٍ مفردٍ مراعاةً للفظِها، غيرَ أن جملةَ مَقولِ القولِ (ءَامَنَّا) احتَوَت ضميرَ المتكلِّمين (نا)، وفي هذا الجمعِ جريانٌ للمعنى واعتدادٌ به، وروعيَ لفظُها في جملةِ (إِذَا) المعطوفةِ على صِلةِ (مَنْ)؛ في نائبِ فاعل فعلِ الشرطِ المغيَّرِ الصِّيغةُ (أُوذِىَ) وهو ضميرٌ مفردٌ مستتِرٌ يعودُ على (مَن)، وجوابُها جملةُ (جَعَلَ) كذلك احتُسِب دالُّ الموصولِ فيها، فحَصَل الانتكاثُ بالعَود إلى اللفظِ بعد الحملِ على المعنى، بَيدَ أنّ الفعلَ في جوابِ القَسمِ (لَيَقولُنَّ) أُسندَ إلى ضميرِ الجماعةِ[(٢)]، وهذه القراءةُ[(٣)] أحسَنُ نظرًا لمقولِها (إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ)؛ إذْ فيها تقويةٌ لغرضِ الموصولِ المعنويّ.

وحينما يُتأمّلُ في سياقِ هذا النظمِ القرآنيِّ تعانُقُ محمولَي (ما)، يلاحَظُ أنَّ الجملةَ الفعليةَ (ءَامَنَّا) أتت بصيغةِ الجمعِ بَعد (يَقُولُ)؛ مواءِمةً للَفظِ (ٱلنَّاسِ) وإيماءً إلى كثرةِ هذا الصِّنفِ؛ أي: المصدِّقِين بألسنتِهم، وعبَّرَ في حالةِ الشِّدةِ بالإفرادِ؛ للشُّعورِ بالوَحدةِ النَّفسيةِ في تلك الحالةِ ولئلا يُتوَهَّمَ أنَّ الجمعَ قيدٌ، وجَمعَ (لَيَقُولُنَّ) "دلالةً على أنهم لا يستحيُون من الكذبِ ولو على رؤوسِ الأشهادِ، وأكَّدوا لعِلمِهم أنّ قولَهم يُنكَرُ لأنهم كاذبون فقالوا: (إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ)؛ أي: لم نُزايلْكم بقلوبِنا وإنْ أَطَعنا أولئك بألسِنتِنا"[(٤)].

(١) ممَّن أَلمحَ إلى هذا الشاهدِ للانتكاثِ: الواحديُّ في التفسير البسيط (١٧/ ٤٩٩)، والسَّمينُ في الدر (٩/ ١٢).

(٢) وأصلُها: ليقولُونَنَّ، حذفت نونُ الرفعِ لتوالي الأمثالِ، وواوُ الجماعةِ لالتقاءِ الساكنَين، كلُّ ذلك مراعاةً لمقصدٍ من مقاصدِ العربيةِ الكبرى (طلبِ التخفيفِ).

(٣) نقلَ أبو معاذٍ النحويُّ أنه قُرِئَ (لَيَقُولَنَّ) بالفتحِ جَرْيًا على مراعاةِ لفظِ الموصولِ. انظر: الكشاف (٣/٤٤٤)، البحر المحيط (٨/ ٣٤٤)، الدر المصون (٩/ ١٢).

(٤) نظم الدرر (١٤/ ٣٩٨).

- قولُه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ. وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسۡتَكۡبِرٗا كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗاۖ فَبَشِّرۡهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان: ٦ - ٧][1].

مَدارُ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ على (مَن) الموصولةِ، التي جاءت بدلالتَيها اللفظيةِ والمعنويةِ؛ لفظيةٍ في جوازِ إجرائِها على الإفرادِ، ومعنويةٍ بإجرائِها على الجمع. وعقبَتها أفعالٌ بصيغةِ الفَردِ، نحوُ (يَشۡتَرِي، لِيُضِلَّ، وَيَتَّخِذَهَا) محمولةً على لفظِها، ثم أُشيرَ بصيغةِ الجمعِ بقولِه (أُوْلَٰٓئِكَ)؛ مراعاةً لما أفادَته (مَن) مِن معنى المشاركةِ في وصفِ المَهانةِ والتهديدِ، إلا أنّ سياقَ الآيةِ قد عاودَ دلالةَ اللفظِ باعتدادِها مفارِقًا مراعاةَ المعنى، في قولِه: (عَلَيۡهِ وَلَّىٰ مُسۡتَكۡبِرٗا يَسۡمَعۡهَا، أُذُنَيۡهِ، فَبَشِّرۡهُ) فأتت ضمائرُها مفرَدةً.

وهذا العَرضُ المرتَسِمُ بتحقيرِ هيئةِ المعرِضِ المستهزئِ، تبيِّنُه جملةُ (أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ) المعترضةُ بين صِلتَي الموصول؛ اشتراءِ ما يُلهي الفؤادَ ويَسرقُ الوقتَ للضلالِ والهُزءِ، وصورةِ الاستكبارِ والإعراضِ عن الآياتِ المتلوَّةِ، وذلك لمَّا كان متحقِّقًا هذان الوصفان في كلِّ مَن يَسخَرُ من المنهجِ القويمِ الذي صوَّره القرآنُ في هذا الموقفِ.

فاسمُ الإشارةِ المجموعِ كان الرابطَ المنبِّهَ لاشتراكِ صِلةِ الموصولِ السابقةِ واللاحقةِ له، المتّسمةِ بصيغِ الإفرادِ في الدُّخولِ في جملةِ الفريقِ المعذَّبين المحقَّرين.

قال برهانُ الدِّين البِقاعيُّ: "ولما أنتجَ له هذا الفعلُ الشقاءَ الدائمَ بيَّنه بقولِه جامعًا حملًا على معنى (مَن) بَعد أن أَفردَ حملًا على لفظِها؛ لأنّ الجمعَ في مقامِ الجزاءِ أَهولُ، والتعجيبُ من الواحدِ أبلغُ.

(١) ممَّن أورَده شاهدًا على الانتكاثِ: أبو حَيّانَ في البحر (٨/٤١٠-٤١١)، وفي التذييل والتكميل (٣/ ١١٥)، والسَّمينُ في الدر (٩/ ٦١، ٥/١٨٥- ١٨٦)، والبِقَاعيُّ في نظم الدرر (١٥/ ١٤٩)، والسِّيوطيُّ في همع الهوامع (١/ ٣٣٩)، وأبو السُّعود في الإرشاد (٧/ ٦٩)، والصَّبَّانُ في حاشيته على الأُشموني (١/ ٢٢١)، وعباس حسن في النحو الوافي (١/ ٣٤٩)، ومصطفى الغَلاييني في جامع الدروس العربية (١/ ١٣٧)، وعبدالخالق عُضيمة في الدراسات (٣/ ٣١٠).

ولما كان الإنسانُ قد يكونُ غافلًا، فإذا نُبِّه انتبَه، دلَّ سبحانَه على أنّ هذا الإنسانَ المنهمِكَ في أسبابِ الخسرانِ لا يزدادُ على مرِّ الزمانِ إلا مفاجأةً لكلِّ ما يرِدُ عليه من البيانِ بالبغي والطغيان، فقال مفرِدًا للضميرِ حملًا على اللفظِ أيضًا؛ لئلّا يَتعلّقَ مُتمَحِّلٌ بأنّ المذمومَ إنما هو الجمعُ صارفًا الكلامَ إلى مَظهرِ العظمةِ لِما اقتضاه الحالُ من الترهيبِ"[1].

- قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ...﴾ [الزمر: ٢٣].

مَرَدُّ الانتكاثِ في هذا الموضعِ إلى المفردَةِ الواقعةِ بدلًا أو حالًا من (أَحْسَنَ الْحَدِيثِ): (كِتَابًا)، وهي ثنائيّةُ الدّلالةِ بين اللفظِ والمعنى في العدولِ العَدديِّ، وهي في شِقِّها اللفظيِّ تفيد الإفرادَ، وفي شِقِّها المعنويِّ تفيدُ الجمعَ. وتبعَتها الصفةُ الأُولى لها مفرَدةً (مُتَشَابِهًا)، ثم وُصفَت بـ(مَثَانِيَ) ذَهابًا بها إلى معنى (الآياتِ والسُّورِ)[2]، غيرَ أنّ مَجرى المعنى قد انتُكِثَ بمراجعةِ اللفظِ والحملِ عليه في (مِنهُ) فأَتى العائدُ مفردًا.

قال الزَّمَخشَريُّ: "فإن قلتَ: كيف وُصِفَ الواحدُ بالجمعِ؟ قلتُ: إنما صحَّ ذلك؛ لأنّ الكتابَ جملةٌ ذاتُ تفاصيلَ، وتفاصيلُ الشيءِ هي جملتُه لا غَيرُ. ألا تراكَ تقول: القرآنُ أسباعٌ وأخماسٌ، وسورٌ وآياتٌ، وكذلك تقول: أقاصيصُ وأحكامٌ ومواعظُ مكرَّرات، ونظيرُه قولُك: الإنسانُ عِظامٌ وعُروقٌ وأعصابٌ"[3].

ولعلّ نكتةَ الإفرادِ في (متشابِهًا) هي ما تفيدُه هذه اللفظةُ من معنى التأليفِ والتناسبِ والتناصُفِ[4]، فأتى اللفظُ موافِقا لما تدلُّ عليه. وأما إفرادُ الضميرُ في (تَقْشَعِرُّ مِنه جُلودُ الذين يَخشَون ربَّهم) مع أنه وَصفٌ مرتَّبٌ على الوصفِ قبلَه وهو كونُ القرآنِ مثانيَ؛ فلعلَّه لإيقاعِ الوصفِ على القرآنِ نَفسِه بالجلالةِ والرَّوعةِ في قلوبِ سامِعيه، وهو وصفُ كمالٍ لأنه من آثارِ

(١) نظم الدرر (١٥/ ١٤٩) .

(٢) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ٣٥٤).

(٣) الكشاف (٤/ ١٢٣). وانظر: البحر المحيط (٩/ ١٩٥).

(٤) انظر: الكشاف (٤/ ١٢٣)، التحرير والتنوير (٢٣/ ٣٨٥).

قوةِ تأثيرِ كلامِه في النفوسِ[1].

- قولـه تعـالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ . ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٤ - ٣٥][2].

اللفظُ الحاملُ وجهِ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ (مَن) الموصولةُ المحتملةُ دلالتَين: الأُولى لفظيةٌ بإفادتِها الإفرادَ، والأخرى معنويةٌ بإفادتِها الجمعَ. وتبعَتها الصِّلةُ بعائدِها (هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ) بصيغةِ الإفرادِ إجراءً للفظِ (مَن)، ثم روعي في البدلِ الدلالةُ المعنويةُ بالحملِ عليها في قولِه: (ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ... أَتَىٰهُمْ) فأتتِ الجملةُ بصيغةِ الجمعِ، إلا أنَّ مساقَ الآيةِ قد انصرفَ إلى اللفظ فحملَ عليه مراجَعةً وانتكاثًا في قولِه: (كَبُرَ مَقْتًا)، فعاد الضميرُ المستترُ المرفوعُ على الفاعليةِ مفرَدًا[3].

ودلَّ نظامُ الآيةِ أن (مَن) تَصدُقُ على الجماعةِ وإن كان ظاهرُ اللفظ مفردًا، فلذا أُبدِل بموصولِ الجمع في (ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ) منوطًا بـ(مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ)، إذ هم جَمعٌ للمجادَلةِ تحته أفرادٌ موسومون بالإسرافِ والارتيابِ، وإنما أُفرِدَ الضميرُ المقدَّرُ بعد الجمعِ؛ تقريرًا لشناعةِ جدالِ كلِّ صاحبِ إسرافِ وارتيابٍ على حِدَةٍ، وكأنّ في سِيماهم المَقتَ والبغضَ. ومما يؤيّدُ هذا التقريرَ والإفرادَ رعايةً للّفظِ مناسَبةُ قولِه: (كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ).

قال الزَّمَخشَريُّ: "فإن قلتَ: كيف جازَ إبدالُه منه وهو جمعٌ وذاك موحَّدٌ؟ قلتُ: لأنه لا يريد مُسرِفًا واحدًا، فكأنه قال: كلُّ مُسرِفٍ. فإن قلتَ: فما فاعلُ (كَبُرَ)؟ قلتُ: ضميرُ

(١) انظر: التحرير والتنوير (٢٣/ ٣٨٧).

(٢) ممَّن استَشهدَ به على الانتكاثِ: الزَّمَخشَريُّ في الكشاف (٤/ ١٦٦-١٦٧)، والبَيضاويُّ في أنوار التنزيل (٥/ ٥٧)، والنَّسَفيُّ في مدارك التنزيل(٣/ ٢١١)، وأبو حَيّانَ في البحر (٩/ ٢٥٧)، والسَّمينُ في الدر (٩/ ٤٨٠)، والإيجي الشِّيرازيُّ في جامع البيان (٤/ ١٥)، وعبدُالخالق عضيمة في الدراسات (٣/ ٣١٠).

(٣) وهو وجهٌ من الأوجهِ في عَودِ هذا الضميرِ. وانظر الأوجهَ الأخرى: البحر المحيط (٩/ ٢٥٧)، الدر المصون (٩/ ٤٧٩-٤٨٠). قال السَّمينُ في الدر (٩/ ٤٨٠) بَعد أن ذكَرَ وجهَ الانتكاثِ: "وهذا كلُّه إذا أَعرَبتَ (الذين) تابعًا لـ(منْ هو مُسْرِفٌ) نعتًا أو بيانًا أو بَدلًا".

(مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ). فإن قلتَ: أما قُلتَ هو جمعٌ، ولهذا أَبدلتَ منه (ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ)؟ قلت: بلى هو جمعٌ في المعنى، وأما اللفظُ فمُوحَّد. فحُمِلَ البدلُ على معناه، والضميرُ الراجعُ إليه على لفظِه، وليس ببِدعٍ أن يُحمَلَ على اللفظِ تارَةً وعلى المعنى أُخرى، وله نظائرُ"[1].

- قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ. لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٢-١٣][2].

مَطْلعُ هذا الشاهدِ للانتكاثِ (مَا) الموصولةُ المبهَمةُ، وقد احتوَت على جانبَين ذوَي دلالةٍ لفظيةٍ ومعنويةٍ؛ جانبُها اللفظيُّ يُعانِقُ الإفرادَ نظرًا لكونِها اسمًا موضوعًا لما لا يَعقلُ، وجانبُها المعنويُّ يُقرَنُ بالجمعِ نظرًا لكونِها موضوعةً لجملةِ الخلائقِ غيرِ العقلاء، ورُفِعَ إبهامُها ببيانِ قولِه: (مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ)، وحُذِفُ عائدُ صلتِها المفردُ المتصلُ المنصوبُ، إذِ التقديرُ: (ما تركبونه)، وإنما كان مفردًا مراعاةً للَفظِ (ما)، ولو قُدِّر العائِدُ جمعًا لكان ذلك مِن مراعاةِ المعنى بَدءًا[3]. ثم وليَتها جملةٌ موطِّئةٌ (لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ) والظهورُ: جمع ظَهر، وفي هذا الجمعِ اعتدادٌ بمعنى اللفظِ الذي جرى فيه الانتكاثُ، والهاءُ فيها عائدةٌ إلى دلالةِ الموصولِ اللفظيَّة، وكذا الحالُ في ضميرِ (عَلَيْهِ) و(لَهُۥ) وفي اسمِ الإشارةِ (هَٰذَا).

وحينما نُمعِنُ النظرَ في تعانقِ محمولَي (مَا)، نجدُ أنّ عائدَ الصِّلةِ لو قُدِّر مفردًا لَرُبّما وُجِّه ذلك نظرًا إلى التبعيضِ في (مِن الفُلكِ والأنعامِ) وإلى تقديرِه بالمركوبِ، وأمّا لو قُدِّر جمعًا فيتوافقُ

(١) الكشاف (٤/ ١٦٦-١٦٧).

(٢) ممَّن أورد هذا الشاهدَ للانتكاثِ: مكيٌّ في الهداية (١٠/ ٦٦٣٤-٦٦٣٥)، وأبو حَيّانَ في البحر (٤/ ٦٦٠- ٦٦١، ٩/ ٣٦١)، والسَّمينُ في الدر (٥/ ١٨٥)، والبِقاعيُّ في نظم الدُّرر (١٧/ ٣٩٤)، والجَمَلُ في حاشيته على تفسير الجلالَين (٤/ ٨٠-٨١)، وعبدُالخالق عضيمة في الدراسات (٣/ ٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٣١٠). وممن أشار إليه: أبو عليٍّ الفارسيُّ في الحجة (٥/ ٧٠ ، ٦/ ٣٢٧).

(٣) التّقديرُ الأَولُ أَولى؛ جَريًا على ما هو المعهودُ في تقديرِ عوائدِ الصِّلةِ، ولأنّ الأصلَ الإفرادُ والتذكيرُ، وأما الجمعُ والتأنيثُ فمُفرَّعان مِنهما، ولجعلِ الشاهدِ من الضربِ الثاني (مراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ)، فالخلافُ بل المنعُ في الضربِ الأولِ (رعاية المعنى ابتداءً ثم اللفظ) أَشَدُّ. انظر: دراسات لأسلوب القرآن (٣/ ٣١٠).

مع (ظُهور) في صيغةِ الجمعِ؛ تكثيرًا للنعمةِ[1] ولإرادةِ التناسبِ اللفظيِّ (للفُلْكِ والأنعامِ) إذ هي مجموعةٌ، ولاسيّما أنّ للرواحلِ أزواجًا، إلا أنّ الضمائرَ الدالَّةَ على الإفرادِ بَعدَها واسمَ الإشارةِ كانت موجَّهةً إلى ما يَصدُقُ عليه (مَا) إلى المركوبِ المسخَّرِ؛ "دلالةً على كمالِ القدرةِ بعظيم التصريفِ بَرًا وبحرًا أو تنبيهًا بالتذكيرِ على قوةِ المركوبِ؛ لأنّ الذَّكرَ أقوى مِن الأنثى"[2]، وليطاوعَ التسبيحَ الذي هو في مقابلةِ التذليل، ولهذا عقَّبَ بقولِه: ﴿وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾؛ أي: لولا التسخيرُ المذكورُ.

- قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ . وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ . حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ . وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦ - ٣٩].

في هذه الآياتِ انتكاثان بالنظرِ إلى لفظَين حامِلَين متغايرَين، أحدُهما راجِعٌ إلى (مَن)، والآخَرُ راجِعٌ إلى (شيطانا).

إذًا هذه الآياتُ فيها شاهدان وكِلاهما يُمثِّلان صورةَ (مراعاةِ اللفظِ ثم المعنى ثم اللفظِ) كما سيأتي بيانُ ذلك، ثم ذُيِّلَت بجملةٍ (وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ) يَتشاركُ فيها الحامِلان بالانتحاءِ إلى دلالتِهما المعنويةِ.

ودونَكَ تفصيلَ الحاملَين والمحمولاتِ في الآياتِ بَعدَ هذا الإجمالِ:

يَبتدِئُ شاهدُ الانتكاثِ الأولُ بـ(مَن) الشَّرطيةِ[3]، وهي من الألفاظِ ذاتِ دلالَتين؛ لفظيةٍ

(١) انظر: نظم الدرر (١٧ / ٣٩٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ممَّن أَوردَ هذا الموضعَ شاهدًا للانتكاثِ: الواحديُّ في البسيط (٢٠/ ٤٥)، وشهابُ الدين القَرَافيُّ في نفائس الأصول (٣/ ١٠٣٩)، وأبو حَيّانَ في البحر (٩/ ٣٧٣-٣٧٤) وفي التذييل والتكميل (٣/ ١١٥-١١٦)، والسَّمينُ في الدر (٩/ ٥٨٩)، والزَّرَكَشِيُّ في البرهان (٣/ ٣٨٥)، والسّيوطيُّ في الإتقان (٢/ ٣٤٤)، وأبو السُّعود في الإرشاد (٨/ ٤٧)، والجَمَلُ في حاشيته على الجلالَين (٤/ ٨٩)، وابنُ عاشور في التحرير والتنوير (٢٥/ ٢١١- ٢١٣)، وعبدُالخالق عضيمة في الدراسات (٣/ ٣١١-٣١٢).

مَسارُها إلى الإفرادِ، ومعنويةٍ مَسارُها إلى الجمعِ. وتبعَها بالإفرادِ فعلُ الشرطِ (يَعْشُ) و(لَهُۥ) متعلَّقُ (نُقَيِّضْ) و(لَهُۥ) الواقعةُ حالًا من (قَرِينٌ)، وأتى الضميرُ المنصوبُ في (يَصُدُّونهم) بالجمعِ وهو عائد إلى (مَن)، "وضميرا (يَحسَبون أنهم مُهتَدُون) عائدان إلى ما عاد إليه ضميرُ النصبِ من (يَصُدُّونَهم)... وقد تتشابهُ الضمائرُ فتَرُدُّ القرينةُ كلَّ ضميرٍ إلى مَعادِه"[1]، فمدارُ جمعِ الضمائر اعتدادُ معنى (مَن)، كما أنّ مدارَ إفرادِ الضمائرِ السابقةِ اعتدادُ لفظِها[2]، إلا أنّ الجملةَ عقِبَها انصرفَت نحوَ جانبِ اللفظِ منتكثةً جدارَ المدلول وجوارَه، فأتى الضميرانِ المستتِرَان في (جَآءَنَا) و(قَالَ) وما أضيفَ الظرفُ إليه (بَيْنِي) بصيغةِ المفرَد.

وإنما وُحّدَ الخطابُ في (يَعْشُ)؛ للدليلِ على تناولِ كلِّ فردٍ[3]، فكان التعبيرُ به أهولَ، "وأتى الضمير في (لَهُۥ) مفردًا؛ لأنَّ لكل واحدٍ ممَّن تَحقّقَ فيهم الشرطُ شيطانًا، وليس لجميعِهم شيطانٌ واحدٌ؛ ولذلك سيجيءُ في قولِه: ﴿قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ بالإفرادِ، أي: قال كلُّ مَن له قرينٌ لقرينِه"[4].

" فإن قلتَ: لمَ جُمعَ ضميرُ (مَن) وضميرُ الشيطانِ في قولِه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ﴾؟ قلتُ: لأنّ (مَن) مُبهَمٌ في جنسِ العاشِي، وقد قُيّضَ له شيطانٌ مُبهَمٌ في جِنسِه، فلما جازَ أن يتناولا لإبهامِهما غيرَ واحدَين؛ جاز أن يَرجعَ الضميرُ إليهما مجموعًا"[5]، فـ"(مَن) الشرطيةُ عامَّةٌ؛ فكأنه قيل: كلُّ مَن يَعشُ عن ذكرِ الرحمن نقيضْ لهم شياطينَ لكلِّ واحدٍ شيطانٌ"[6]، وأُفرِدَ الضميرُ في (جاءَ) وما بعَدُه؛ لأنّ "المرادَ حكايةُ مقالةِ كلِّ واحدٍ من العاشِين لقرينِه لتهويلِ الأمرِ وتفظيعِ الحال"[7]ولدلالةِ السياق على مَن الضميرِ له-أي العاشي- قال: (جَآءَنَا)

(١) التحرير والتنوير (٢٥/ ٢١١).
(٢) انظر: إرشاد العقل السليم (٨/ ٤٧).
(٣) انظر: نفائس الأصول (٥/ ١٩٤٣).
(٤) التحرير والتنوير (٢٥/ ٢٠٩).
(٥) الكشاف (٤/ ٢٥٢).
(٦) التحرير والتنوير (٢٥/ ٢١١).
(٧) إرشاد العقل السليم (٨/ ٤٧).

بالإفرادِ.

وأمّا الانتكاثُ الآخَرُ فمَنوطٌ بالشيطانِ المقيَّضِ القرينِ[1]، وقد أُفرِدَ (هو، قرينٌ) حملًا على اللفظ تنصيصًا على كلِّ فردٍ ولإفادةِ أنّ لكلِّ عاشٍ قرينًا مختصًّا، فـ(شيطانا) اكتَسبَت العمومَ تَبعًا لاستغراقِ (مَن) في سياقِ الشّرطِ، إضافةً إليها كونُها نكرةٌ في سياقِ الشرطِ[2]. ولما كان القرينُ يفيدُ الجنسَ جُمِع الضميران حملًا على المعنى في معمولَي (إنهم) و(يصدُّون) المنصوبِ والمرفوعِ، إلا أنَّ قرينَ العاشِي لمّا تَضمَّن مجيئُه معه -كما يُفهَمُ مِن قراءةٍ أُخرى (جَاءَانَا) بألفِ ضميرِ المثنى [3]عائدًا على العاشي وقرينِه، وهي بمثابةِ آيةٍ أخرى مفسِّرةٍ-؛ قال الكافرُ في تندُّمِه (بَيْنِي وَبَيْنَكَ) فأُفرِدَ متراجِعًا عن دلالةِ المعنى. فجَريًا لمراعاةِ اللفظ قد أُفردَتِ الضمائرُ، كما أنّ مراعاةَ المعنى أدَّت إلى جمعِها. ثم إنّ الخطابَ جُمِع موجَّهًا للذين عَشَوا عن ذِكرِ الرحمنِ ولقرنائِهم ذهابًا إلى جريانِ معنى الحاملَين في (وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ) "والظاهرُ أنّ هذه الجملةَ معطوفةٌ على جملةِ: (قَالَ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ) وأنّ قولًا محذوفًا دلَّ عليه فعلُ (جَآءَنَا) الدّالُّ على أنّ الفريقَين حَضَرا للحسابِ وتلك الحضرةُ تُؤذِنُ بالمقاوَلةِ، فإنّ الفريقَين لما حَضَرا وتَبرَّأَ أحدُهما من الآخَرِ قَصدًا للتفَصّي من المؤاخذةِ"[4] قال الله: (وَلَن يَنفَعَكُمُ...)، ولعلَّ لتَجانُسِ الاشتراكِ استُعمِلَت صيغةُ الجمعِ في الضمائرِ.

وهذا الشاهدُ بانتكَاثَيه قد يكونُ مِن الضربِ الثاني من صورِ الانتكاثِ البسيطِ، وهو الذي عليه أَكثرُ مَن استَشهَد به، ويحتملُ أن يكونَ من الضربِ الثالثِ أيضًا كما نَقَل الجَمَلُ[5].

---

(١) ممَّن ألمحَ إلى الانتكاثِ في هذا الشاهدِ بالنظرِ إلى هذا اللفظِ الحاملِ: ابنُ عاشور في التحرير والتنوير (٢٥/ ٢١١- ٢١٣).

(٢) انظر: التحرير والتنوير (٢٥/ ٢١١).

(٣) وهي قراءةُ نافعٍ وابن كَثيرٍ وابنِ عامرٍ وعاصمٍ في روايةِ شعبةَ. انظر: السبعة لابن مجاهد، ص(٥٨٦)، التيسير لأبي عمرو الداني، ص(١٩٦)، التذييل والتكميل (٣/ ١١٦)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٦٩).

(٤) التحرير والتنوير (٢٥/ ٢١٤).

(٥) انظر: حاشيته على الجلالين (٤/ ٨٩).

- قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١][(١)].

افتُتِحَ الشاهدُ بـ(مَن) الشَّرطيةِ ضامَّةً دلالتَين: لفظيةً ومعنويةً، دائرَتَين في قُطبِ العَددِ بين الإفرادِ والجمعِ. وتلَتها الأفعالُ (يُؤْمِنۢ، وَيَعْمَلْ، يُدْخِلْهُ) بإفرادِ الضميرِ محمولةً على مُفادِها اللفظيِّ، إلا أنّ مَساقَ الآية انصرفَ إلى مُفادِها المعنويِّ في قولِه: (خَٰلِدِينَ) فأتى بصيغةِ الجمعِ، ثم انتَكثَ نظامُها بمعاودةِ اللفظِ بالحملِ عليه في (لَهُۥ) فوُحّدَ الضميرُ، لكنّ بعضَهم أوردَ "أنّ هذا ليس كما ذَكَروا؛ لأنّ الضميرَ في (خَٰلِدِينَ) ليس عائدًا على (مَن)، بخلافِ الضميرِ في (يُؤْمِنۢ، وَيَعْمَلْ، يُدْخِلْهُ)، وإنما هو عائدٌ على مفعولِ (يُدْخِلْهُ)، و(خَٰلِدِينَ) حالٌ منه، والعاملُ فيها (يُدْخِلْهُ) لا فعلُ الشَّرطِ"[(٢)]، ومع هذا الوجهِ يبقَى الانتكاثُ قائمًا.

فـ(خَٰلِدِينَ) فيه حملٌ على معنى الضميرِ المنصوبِ في (يُدْخِلْهُ)، إذ هو مجموعٌ وإنْ كان ظاهرُه

---

(١) ممن أوردَه شاهدًا للانتكاثِ: السِّيرافيُّ في شرح الكتاب (٣/ ١٨٢-١٨٣)، وابنُ خالَويه في ليس، ص(٢١٩)، وابنُ زَنجلةَ في حجة القراءات، ص (٢٧٤)، والأعلمُ الشَّنتَمَريُّ في النّكت (٢/ ٣٠٣)، والكرمانيُّ في غرائب التفسير (١/ ١٢٠)، وابنُ يعيشَ في شرح المفصَّل (٢/ ٤١٦)، والباقوليُّ في إعراب القرآن (١/ ٣٧٠)، وأبو البرَكاتِ الأنباريُّ في البيان (١/ ٣٤٣- ٣٤٤)، وأبو موسى المدِينيُّ في المجموع المغيث (١/ ٨٢٦-٨٢٧)، وابنُ عصفورٍ في شرح الجمل (١/ ١٩٠)، وابنُ مالكٍ في شرح التسهيل (١/ ٢١٤)، وأبو الحسنِ الأُبَّذيُّ في شرح الجزولية، ص(٤٦٤)، والرَّضيُّ في شرح الكافية (٣/ ٥٧-٥٨)، وابنُ العِلجِ الإشبيليُّ في البسيط كما نقل عنه السِّيوطيُّ في الأشباه والنظائر (١/ ٤١٩)، وأبو حَيّانَ في البحر (١٠/ ٢٠٤-٢٠٥) والتذييلِ والتكميل (٣/ ١١٥) وارتشافِ الضَّرَب (٢ / ١٠٢٨-١٠٢٩)، والسَّمينُ الحلبي في الدر (١/١٢٢، ٥/ ١٨٦ ، ١٠/ ٣٦٠)، والسِّيوطيُّ في هَمع الهوامعِ (١/ ٣٣٩) والإتقان (٢/ ٣٤٢-٣٤٤)، وأبو السُّعود في الإرشاد (٨/ ٢٦٤)، والشَّوكانيُّ في فتح القدير (٥/ ٢٩٥)، والجَملُ في حاشيته على الجلالَين (٤/ ٣٧٦)، والألوسيُّ في روح المعاني (١٤/ ٣٣٧)، والأمينُ الشّنقيطيُّ في أضواءِ البيان (٣/ ٣١٣) ودفعِ إيهامِ الاضطراب، ص(٢٤٠)، وعبدُ الخالق عُضَيمَة في الدراساتِ (٣/ ٢٩٢، ٣١١).

وممن أَلمحَ إلى الانتكاثِ في هذا الشاهدِ: أبو عُبيدةَ في مَجاز القرآن (٢/ ٢٦٠).

(٢) البحر المحيط (١٠/ ٢٠٤-٢٠٥). عَقَّب على هذا السمينُ بقوله: "فيها نظرٌ؛ لأنَّ (خالدِين) حالٌ مِن مفعولِ (يُدْخِلْه) ...، وكأنَّ إصلاحَ العِبارة أَنْ يُقالَ: حالٌ مِنْ مفعولِ (يُدْخِلْه) الثاني، وهو (جناتٍ) والخلودُ في الحقيقةِ لأصحابِها، وكان ينبغي على رأيِ البَصريين أن يُقالَ: خالدِين هُم فيها، لجريانِ الوصفِ على غيرِ مَنْ هو له". الدر المصون (١٠/ ٣٦٠).

الإفرادَ، ثم روعيَ لفظُه في (لَهُۥ) فأتى الضميرُ مفردًا، وعلى هذا الوجهِ يكونُ فيه حملٌ على المعنى ابتداءً.

وإنما "أُفرِدَ الشَّرطُ والجزاءُ إجراءً على لفظِ (مَن)؛ إشارةً إلى أنه لا يُشترَطُ في الإيمانِ ولا في جزائِه مشاركةُ أَحدٍ، وأنه لا تَوقّفَ للقَبولِ على شيءٍ غيرَ الوصفِ المذكورِ"[1]. وجُمِعَ الحالُ (خَٰلِدِينَ)، "نظرًا إلى المعنى؛ للإيذانِ بأنّ الخلودَ في دارِ الثوابِ بصفةِ الاجتماعِ أَجلبُ للأُنسِ، كما أنّ الخلودَ في دارِ العذابِ بصفةِ الانفرادِ أشدُّ في استجلابِ الوَحشةِ"[2].

وعلى الوجهِ الثاني في إعرابِ (خَٰلِدِينَ)؛ يمكِنُ أن يُقالَ: "إنه لما ذُكِرَت جناتٌ متعدِّدةٌ لا جنةٌ واحدةٌ قال: (يُدۡخِلۡهُ)، والضميرُ المنصوبُ في (يُدۡخِلۡهُ) -وإن كان مجموعًا في المعنى- فهو في اللفظِ مفرَدٌ من حيثُ هو مفردٌ، والمفردُ من حيثُ هو مفردٌ لا يصِحُّ أن يكونَ في جناتٍ متعدِّدةٍ، فجاء (خَٰلِدِينَ) لرفعِ هذا الإبهامِ اللفظيِّ، فهو اعتبارٌ لفظيٌّ ومناسبةٌ لفظيةٌ وإن كان المعنى صحيحًا"[3].

ثم لو نُظِرَ إلى مراجعةِ لفظِ (مَن) والاعتدادِ به في قولِه تعالى: (قَدۡ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزۡقًا)، يُلاحَظُ الإفرادُ أَتى للدلالةِ على أنّ لكلِّ واحدٍ رزقًا مُعَدًّا على وجهِ الخصوصِ، وهذه غايةُ الإحسانِ والتنعُّمِ.

(١) نظم الدرر (٢٠/ ١٧٠).

(٢) إرشاد العقل السليم (٢/ ١٥٤). وانظر: نظم الدرر (٢٠/ ١٧٠-١٧١).

(٣) حاشية يس على التصريح (١/ ١٤٠).

- قولـــه تعـــالى: ﴿قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا. وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا. وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا. وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾ [نوح: ٢٢ – ٢٤][(١)].

يَبتدئُ شاهدُ الانتكاثِ بـ(مَن) الموصولةِ، وهي من الألفاظ ذاتِ الشِقَّين: الأولُ دالٌّ يفيدُ الإفرادَ، والآخرُ مدلولٌ يصلحُ للجمعِ. فروعيَ الدالُّ في صلتِها (يَزِدْهُ) فعاد الضميرُ مفردًا، ثم روعيَ معناها في (مالُه) و(ولده) على القراءَتين[(٢)]، فأتَيا – أي المالُ والولدُ– دالَّين على الجماعةِ بكونهما اسمَ جنسٍ[(٣)]، وإن كانا مضافَين "إلى ضميرِ المفردِ؛ لأنّ الضميرَ يَعودُ إلى (مَن) وهو كثرةٌ في المعنَى، وإن كان اللفظُ مفردًا، وإنما المعنى: إنّهم عَصَوني واتّبعُوا الكفارَ الذين لم تزِدْهم أموالُهم وأولادُهم إلا خَسارا"[(٤)]، وفي إضافتِهما إلى الواحدِ بَعدَ لفظِ الجمِيعِ انتكاثٌ لمحمولِ المعنى، لكِن أُعيدَ على الموصولِ ضميرُ الجمعِ في قولِه: ﴿وَمَكَرُوا، وَقَالُوا، وَقَدْ أَضَلُّوا﴾ حملًا على المعنى بَعدَ حملِه على اللفظِ[(٥)]. فيكونُ في هذا الشاهدِ انتكاثٌ مركَّب لمراجعةِ اللفظِ المصروفِ مَرّتين.

والناظرُ في تعانُقِ محمولَي (مَن) فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ، يجِدُ أنَّ (ولده) أتى مفيدًا للجمعِ، "وأُدمِجَ في الصِّلة أنهم أهلُ أموال وأولادٍ إيماءً إلى أنّ ذلك سببُ نفاذِ قولِهم

(١) قرأَ نافعٌ وابنُ عامر وعاصمٌ: (مالَه ووَلَدَه) مفتوحةَ الواوِ واللامِ، وقرأَ الباقون: (مالَه ووُلْدَه) [نوح:٢١] بضمِ الواوِ وتسكينِ اللامِ. انظر: السبعة لابن مجاهد، ص(٦٥٢– ٦٥٣)، التيسير لأبي عمرو الداني (١/ ٢١٥)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٩١).

(٢) الوَلَد بفتح الواوِ واللامِ: اسمٌ يُطلَقُ على الواحدِ من الأولادِ وعلى الجمِع فيكونُ اسمَ جنسٍ، وأما وُلْدٌ بضمٍّ فسكونٍ؛ فقيل: هو لغةٌ في وَلَد فيستوي فيه الواحدُ والجمعُ مثلُ الفُلْك. وقيل: هو جمعُ وَلَد مثلُ أُسْدٍ جمعُ أَسَدٍ، وهي لغةُ قَيسٍ عَيلانَ. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٧٣)، معاني القرآن للزجاج (٥/ ٢٣٠)، معاني القراءات للأزهري (٣/ ٩٥)، الحجة لأبي علي الفارسي (٥/ ٢١٢).

(٣) أو كونِ (الوُلد) جمعًا لا اسمَ جنسٍ في لغةٍ كما وُضّح في الحاشيةِ السالفةِ.

(٤) الحجة (٥/ ٢١٢).

(٥) انظر: الكشاف (٤/ ٦١٩)، الدر المصون (١٠/ ٤٧٣)، إرشاد العقل السليم (٩/ ٤٠).

في قومِهم وائتمارِ القومِ بأمرِهم"[1] إذِ الجمعُ والكثرةُ تغلِبُ العقلَ، إلا أنَّ الضميرَ المردَفَ أتى مفردًا مستهدِفًا أنه مهما بلَغَ عددُهم فإنه لا يُغني؛ كأنهم فُرادَى لا تأثيرَ لهم مقابلَ تسجيلِ الخسارةِ، ثم احتُسبَ المعنى بدلالةِ الجمعِ بعد ذلك استعراضًا لمكرِهم وبَطَرِهم وهم مَلَأٌ وَسَادةٌ ذَوُو عَددٍ وشَوكةٍ، وذلك "لما كانت كثرةُ الرؤساءِ قوةً أخرى إلى قوتِهم بمتاعِ الدنيا، وكان التقديرُ: فأمرتُهم بالإيمانِ فأبَوا وأمرُوهم بالكفرِ فانقادُوا لهم، عَطفَ عليه مبيّنًا لكثرتِهم بضميرِ الجمعِ العائدِ على (مَن) عاطفًا على (لم يَزِدْه) المفردةِ الضميرِ للَّفظِ جامعًا له للمعنَى لتجمعَ العبارةُ الحُكمَ على المفردِ والجمعِ، فيكونَ أدلَّ شيءٍ على المرادِ منها"[2].

- **الانتكاثُ بتبادُلِ الإفرادِ والتثنيةِ في المحمول.**

- قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا...﴾ [الأنبياء: ٣٠].

مَطْلَعُ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ (ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ)، وهي ثُنائيّةُ الدلالةِ؛ لفظيّةٌ تفيدُ التثنية، ومعنويّةٌ تفيدُ الإفرادَ. فروعيَ ملفوظُهما في (كَانَتَا) فأتت دالّةً على التثنيةِ، و"إنما قال: (كَانَتَا رَتْقًا) ولم يَقلْ: كُنَّ رَتقًا؛ لأن السمواتِ لفظُ الجمعِ والمرادُ به الواحدُ الدالُّ على الجنسِ"[3]، فتجعلُ (ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ) على تقديرِ عددِ الفردَين المشترَكِ بينهما، أو تُرَدُّ السماواتُ إلى السماءِ فتكونان فردَين[4]، ثم روعيَ معناهما في (رَتْقًا) فأتى مفردًا، "ولم يَقلْ: رَتقَين؛ لأن الرَّتقَ مصدَرٌ. المعنى: كانتا ذواتَي رَتقٍ"[5]، ثم لما اعتُدَّ باللفظِ انتكاثًا وتراجُعًا في (فَفَتَقْنَٰهُمَا) كان الضميرُ عائدًا عليه بالتثنيةِ.

والإخبارُ عن (ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ) بأنهما رَتقٌ إخبارٌ بالمصدَرِ دُون رَتقَين أو مَرتوقَتين؛

(١) التحرير والتنوير (٢٩/ ٢٠٦-٢٠٧).

(٢) نظم الدرر (٢٠/ ٤٤٧-٤٤٨).

(٣) تفسير الرازي (٢٢/ ١٣٧).

(٤) انظر تحريرَ لفظِ (السماوات والأرض) في مطلبِ ألفاظِ العمومِ، ص(٢٣١).

(٥) معاني القرآن للزجاج (٤/ ٣٩٠).

لإفادةِ قوةِ الالتئامِ واللَّزقِ بين أجزاءِ الشيء، وإنما قيل: (فَفَتَقْنَاهُمَا) دُون نحوِ: فصارتا فَتقًا، للدلالةِ على تمكُّنِ الرَّتقِ منهما أشدَّ تمكُّنٍ(١)، وللمبالغةِ في معنى حصولِ هيئةِ الفَتقِ أتت اللفظةُ بضميرِ التثنيةِ مُوحيةً بالانفصالِ والتباعدِ بين أجزائِها.

- **الانتكاث بتَعانقِ التثنية والجمع في المحمول.**

- قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ. إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الحجرات: ٩-١٠] (٢).

باكورةُ شاهدِ الانتكاثِ في الآيةِ مِن قولِه: (طَآئِفَتَانِ) المرفوعة على الفاعليةِ بفعلٍ محذوفٍ، وهي من الألفاظِ المطويَّةِ بدلالةٍ ثُنائيةٍ؛ لفظيةٍ بإفادتها التثنيةَ، ومعنويةٍ بدلالتِها على الجمعِ؛ بمعنى: القومِ أو الناسِ(٣). وعقبَها الفعلُ المفسِّر للمحذوفِ (ٱقْتَتَلُوا۟) محمولًا على المعنى دالًّا على الجمعِ، لكنَّ السياقَ عاودَ اللفظ انتكاثًا بالحمل على مَربطِه الدّلاليِّ، فأتى الضميرُ معه (بَيْنَهُمَا) بالتثنيةِ عائدًا على لفظِ (طَآئِفَتَانِ)، والشأنُ كذلك في تثنيةِ (أَخَوَيْكُمْ)(٤) نظرًا للَّفظِ.

---

(١) انظر: التحرير والتنوير (١٧/ ٥٣).

(٢) ممَّنِ استشهَدَ به على الانتكاثِ: ابنُ المنيِّر الإسكندريُّ في حاشيته على الكشاف (٤/ ٣٦٤)، والنَّسَفيُّ في مَدارك التنزيل (٣/ ٣٥٢)، وابنُ هشامٍ في مغني اللبيب، ص(٢٦٠)، وجلالُ الدينِ المحلِّيُّ في تفسيره، ص(٦٨٦)، والشِّربينيُّ الشافعيُّ في السراج المنير (٤ / ٦٦)، والخفَاجِيُّ في حاشيته على البَيضاوي (٨/ ٧٧)، والألوسيُّ في روح المعاني (١٣/ ٣٠١)، والقاسميُّ في محاسن التأويل (٨/ ٥٢٨)، ومحيي الدين درويش في إعراب القرآن وبيانه (٩/ ٢٦٩)، والهرَرِيُّ في حدائق الروح والريحان (٢٧/ ٤١١).

(٣) انظر: الكشاف (٤/ ٣٦٤).

(٤) هذه قراءةُ الجمهورِ. وقرأَ ابنُ عامرٍ في وجهٍ (بين إخوتِكم) بالتاء. وقُرِئَ شذوذًا (بين إخوانِكم). وتوجيهُهما: أنهما جمعُ أخٍ، نظرًا إلى الطَّائِفَتين بأنها في معنى الجمعِ وَإِن كَانَت مُثنّاةً فِي اللَّفْظِ، والجمعُ المضافُ يَعُمّ مراتبَ الآحادِ. ويغلِبُ الإخوةُ في النسبِ ولأقلِ العَددِ والإخوانُ في الصداقةِ والعُددِ الكثيرِ، وقد يُستعمَلُ كلٌّ منهما موضعَ الآخَرِ. انظر: السبعة لابن مجاهد، ص(٦٠٦)، إعراب القرآن للنحاس (٤/ ١٤٢)، معاني القراءات لأبي منصور الأزهري (٣/ ٢٤)، الحجة لأبي علي الفارسي (٦/ ٢٠٧-٢١٠)، المحرر الوجيز لابن عطية (٥/ ١٤٩)، البحر المحيط لأبي حيان

والمتأمِّلُ في مَورِدِ الآيةِ ونظامِها يَدْهَشُ من جريانِ السّياقِ البديعِ، فحينَ استُفتِح سباقُه بـ(طَآئِفَتَانِ) بعد إنِ الشّرطيةِ – المخلِّصةِ الماضيَ للاستقبالِ– اهتمامًا بمضمارِها، إذِ الجماعةُ يَعسُرُ كَفُّهُم إذا ظهرَت بوادرُ البغيِ فيهم وامتُشجَت إلى حدِّ الالتئامِ، فلذا اندَفَع السياقُ نحوَ الرّبطِ الجمْعِيِّ (ٱقْتَتَلُواْ) دُون (اقتتلتا) ليوافِقَ قوةَ الالتحامِ، فيواجَهون حينئذٍ بإجراءِ عمليةِ الصُّلحِ المنبثقةِ من قاعدةِ الأخوَّة الإيمانية، المكسوَّةِ بالانفصالِ والتمايزِ المؤتلِفِ، وبذلك يظهرُ صِدقُ دلالةِ التثنيةِ وقوتُها في (بَيْنَهُمَا) المتمحورةِ مع دلالةِ الإصلاحِ.

ومِن هنا يتّضحُ وجهُ مسايَرةِ دلالَتي الجمعِ والتثنيةِ ومغايَرتِهما في لَحَاقِ لفظةِ (طَآئِفَتَانِ)؛ إذ "إنهم أوّلًا في حالِ القتال مختلِطون مجتمِعون؛ فلذا جُمع أوّلًا ضميرُهم، وفي حالِ الإصلاحِ متميِّزون متفارِقون؛ فلذا ثُنِّيَ الضميرُ"[(١)].

وقيل: "قال: (ٱقْتَتَلُواْ) ولم يَقلِ اقتَتَلا، وقال: (فَأَصْلِحُواْبَيْنَهُمَا) ولم يَقلْ بينَهم؛ ذلك لأنّ عند الاقتتالِ تكونُ الفتنةُ قائمةً، وكلّ أحدٍ برأسِه يكون فاعلًا فِعلًا، فقال: (ٱقْتَتَلُواْ) وعند العَودِ إلى الصلحِ تتفقُ كلمةُ كلِّ طائفةٍ، وإلا لم يكن يَتحقّقُ الصلحُ فقال: (بَيْنَهُمَا) لكونِ الطائفتَين حينئذٍ كنَفْسَين"[(٢)] وقال بعد ذلك: (بين أَخوَيكم)، "فكانت التثنيةُ أقعدَ"[(٣)].

تذييل: على قراءةِ (إخوتِكم) أو (إخوانِكم) تَكونُ صورةُ الانتكاثِ على هذا النحوِ: مراعاةُ المعنى ابتداءً في (اقتَتلوا) ثم مراعاةُ اللفظِ في (بينهما) ثم مراعاةُ المعنى في (إخوتِكم، إخوانِكم) [(٤)].

(٩/ ٥١٦)، البحر المحيط للزركشي (٤/ ١٤٧)، تحبير التيسير لابن الجزري، ص(٥٦٢).

(١) حاشية الخفاجي (٨/ ٧٧). وانظر: نظم الدرر (١٨/ ٣٧٠-٣٧١).

(٢) تفسير الرازي (٢٨/ ١٠٥).

(٣) غرائب القرآن للنيسابوري (٦/ ١٦٣).

(٤) كلُّ قراءةٍ من هاتَين تُمثِّلُ شاهدًا مُستقِلًّا، وإنما أُدرِجت الشّاذَّةُ (إخوانِكم) هُنا تبَعًا وتَحوُّزًا. وسيأتي مزيدُ بيانٍ لهذه القراءاتِ في مَطلبِ ألفاظِ العمومِ، ص(١٨٩).

- قولُه تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ. فَبِأَيِّءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣١ - ٣٢].

مَرجِعُ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ إلى (ٱلثَّقَلَانِ) وهو تثنيةُ ثَقَل، وهذا المثنَّى يُطلَقُ على مجموعِ الإنس والجنِّ، ولا يُستعمَلُ إلا بصيغةِ التثنيةِ، وهو من أعلامِ الأجناسِ بالغلبةِ[(١)]،وهذا اللفظُ ذُكِر عَقِبَ الخطابِ (لَكُمْ)، "وَقَالَ (لَكُمْ)؛ لأَنّ الثَّقلَين وإن كانَ بلفظِ التّثنيةِ فمَعناه الجمعُ"[(٢)]، فحُملَ على المعنى ابتداءً، إلا أن تذييلَ الجملةِ إثرَها انكَفأَ نحوَ التثنيةِ اللفظيةِ لـ(ٱلثَّقَلَانِ) بعد الخروجِ إلى المعنى، فأتى الخطابُ بضميرِ التثنيةِ في (رَبِّكُمَا) و(تُكَذِّبَانِ).

لـمَّا كان المقامُ مقامَ تهديد ناسبَ أن يُراعَى معنى الثقلَين أولًا؛ حتى يَدخلَ كلُّ فردٍ من أفرادِ الجنسِ تحت الاسمِ، ثُم حَصلَ العدولُ بين أجزاءِ الجمَلِ إلى التثنيةِ ليَتناسبَ مع ذكرِ الزَّوجَين في مَطالعِ السورةِ وغضونِها ونُهْيَتِها.

- **الانتكاث بتَبادلِ التثنية والجمع في المحمول.**

- قولـه تعـالى[(٣)]: ﴿يَمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُواْ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ. فَبِأَيِّءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ. يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ. فَبِأَيِّءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣٣-٣٦][(٤)].

مَطْلَعُ شاهدِ الانتكاثِ (الجنّ والإنس) المقترنتَان المضافُ إليهما لفظُ (مَعشَر)، محتملَتَين دلالَتين لفظيةٍ ومعنويةٍ؛ جانبُهما اللفظيُّ يُعانِقُ الإفرادَ الذي يَتكوّنُ منه التثنيةُ بالتعاطفِ نظرًا

(١) انظر: الزاهر لابن الأنباري (٢/ ٣٢٠)، محاسن التأويل للقاسمي (٩/ ١٠٨)، التحرير والتنوير (٢٧/ ٢٥٧)، المعجم الاشتقاقي المؤصل (١/ ٢٤٧).

(٢) المحكم (٦/ ٣٥٥). وانظر: مطلب ألفاظ الخصوص، ص(٢١٧).

(٣) وقعَ الانتكاثُ في هذا الموضعِ على القراءتَين المتواترةِ والشاذةِ، وهذا مَحَلُّ تحليلِ ما تواترَ، وسيأتي توضيحُ الانتكاثِ في الشاذة، ص(١٢١).

(٤) ممَّن أشارَ إلى الانتكاثِ في هذا الشاهدِ: الفَرَّاءُ في المعاني (٣/ ١١٦-١١٧)، والرازيُّ في تفسيره (٢٩/ ٣٦٢)، وأبو حَيّانَ في البحر المحيط (١٠/ ٦٤-٦٥)، وابنُ قَيّمٍ الجَوزِيَّة في طريق الهجرتين، ص(٤٢٣-٤٢٤)، وإسماعيلُ حَقّي في روح البيان (٩/ ٣٠١).

لكونِهما نوعَين، وجانبُهما المعنويُّ يُقرَنُ بالجمعِ نظرًا لكونِهما موضوعَين لعمومِ الجنسَين[1]، ثم قال: (إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ) "ولم يقل: إن استطعتُما، ولو كَانَ لكان صوابًا، كما قال: (يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا)، ولم يقل: (عليكم شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ)، فثنِّيَ فِي (عليكُما) وفي (تنتصرَان) لِلَّفظ، والجمعُ عَلَى المعنى"[2].

والحاصلُ: أن هذه الكَلِمَ (اسْتَطَعْتُمْ، تَنْفُذُوا، فَانْفُذُوا، لَا تَنْفُذُونَ) روعيَ فيها معنى (الثَّقلَين: الجنِّ والإنسِ) ابتداءً، ثم وليَتهما كلماتٌ أخرى (ربكما، تكذّبان، عليكما، تنتصران) محمولةً على لفظِهما جاريةً مَجرى الانتكاث من مراعاةِ اللفظِ بَعد الحملِ على المعنى.

فإن قيلَ: "كيف ثَنّى الضميرَ في قولِه: (عليكما) مع أنه جَمعَ قَبلَه بقولِه: (إن استطعتم)، والخطابُ مع الطائفَتين، وقال: (فلا تنتصران)، وقال مِن قَبلُ: (لا تَنفُذونَ إلا بسُلطانٍ)؟ نقول: فيه لطيفةٌ، وهي أنّ قولَه: (إنِ استَطَعتُم) لبيانِ عَجزِهم وعظمةِ مُلكِ اللهِ تعالى، فقال: (إنِ استَطَعتُم) أن تنفُذُوا باجتماعِكم وقوتِكم فانفُذوا، ولا تستطيعون لعجزِكم، فقد بَان عند اجتماعِكم واعتضادِكم بعضَكم ببعضٍ؛ فهو عند افتراقِكم أَظهرُ، فهو خطابٌ عامٌّ مع كلِّ أحدٍ عند الانضمامِ إلى جميعِ مَن عَدَاه من الأعوانِ والإخوانِ. وأما قولُه تعالى: (يُرسَلُ عليكما) فهو لبيانِ الإرسالِ على النوعَين لا على كلِّ واحدٍ منهما، لأن جميعَ الإنسِ والجنِّ لا يُرسَلُ عليهم العذابُ والنارُ، فهو يُرسَلُ على النوعَين ويَتخلَّصُ منه بعضٌ مِنهما بفضلِ الله، ولا يَخرجُ أحدٌ من الأقطارِ أصلًا"[3].

وقال ابنُ القيمِ في تقريرِه أنّ هذه الآياتِ حكايةٌ عما يكونُ في الآخرةِ ملفِتًا إلى لطائفِ الانتكاثِ: "وأيضًا فإن هذا خطابٌ لجميعِ الإنسِ والجنِّ، فإنه أَتى فيه بصيغةِ العمومِ وهى قولُه تعالى: (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ) [الرحمن: ٣٣] فلا بُدَّ أن يَشترِكَ الكلُّ في سماعِ هذا الخطابِ ومضمونِه. وهذا إنما يكونُ إذا جَمَعهم اللهُ في صعيدٍ واحدٍ يُسمِعُهم الدّاعي ويَنفذُهم البصرُ. وقال تعالى: (إِنِ اسْتَطَعْتُمْ) ولم يَقُلْ: إن استَطَعتما؛ لإرادةِ الجماعةِ كما في آيةٍ أُخرى:

(١) انظر: البحر المحيط (١٠/ ٦٤-٦٥)، طريق الهجرتين، ص(٤٢٣-٤٢٤).

(٢) معاني القرآن للفراء (٣/ ١١٦-١١٧).

(٣) تفسير الرازي (٢٩/ ٣٦٢-٣٦٣).

﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، وقال تعالى: (يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا) ولم يَقلْ: يُرسَلُ عليكم؛ لإرادةِ الصنفين، أي: لا يَختصُّ به صِنفٌ عن صِنفٍ، بل يُرسَلُ ذلك على الصِّنفَين معًا. وهذا وإن كان مرادًا بقولِه تعالى: (إِنِ اسْتَطَعْتُمْ) فخطابُ الجماعةِ في ذلك بلفظِ الجمعِ أحسنُ، أي: مَن استطاعَ منكم.

وحَسَّنَ الخطابَ بالتثنيةِ في قولِه تعالى: (عَلَيْكُمَا) أَمرٌ آخرُ وهو موافقةُ رؤوسِ الآيِ، فاتصلتِ التثنيةُ بالتثنيةِ. وفيه التسويةُ بين الصِّنفَين في العذابِ بالتنصيصِ عليهما، فلا يَحتمِلُ اللفظُ إرادةَ أحدِهما"[(١)].

- **الانتكاثُ بتعانقِ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ في المحمولِ.**

- قوله تعالى: ﴿قَالَ كَلَّاۖ فَٱذۡهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ. فَأۡتِيَا فِرۡعَوۡنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ. أَنۡ أَرۡسِلۡ مَعَنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٥ – ١٧].

مَكمَنُ الانتكاثِ في هذا الموضعِ مُفادُ كلمةِ: (فَٱذۡهَبَا) في توجيهِ الخطابِ بضميرِ التثنيةِ[(٢)]، وهذه الجملةُ معطوفةٌ على جملةِ ارتَدِع المستأنفَةِ التي دلَّ عليها حرفُ (كَلَّا) النائبةِ عن الفعلِ؛ كأنه قيل: ارتَدِعْ عما تَظنُّ يا موسى فاذهَبْ أنتَ وأخوك[(٣)]، وأُجريَت معيةُ العلم مُجرى الجماعةِ وضعًا للتثنيةِ مَوضعَ الجمع وحملًا على معناه لشرفِهما ومكانتِهما عند اللهِ[(٤)]. وقيل: مراعاةً لمدلولِ الخطابِ الموجَّهِ بالذهابِ والمأتيِّ إليه، فضميرُ (مَعَكُمْ) عائدٌ على موسى وهارونَ والمبعوثِ إليهم وبني إسرائيلَ[(٥)]، "حيث كان الموعدُ بمحضرٍ مِن فرعونَ اعتُبرَ ههنا في المعيَّةِ"[(٦)]، لكنّ الجملةَ المعطوفةَ (فَأۡتِيَا) – المبيِّنةَ لإيجازِ جملةِ (فَٱذۡهَبَا) – والمعطوفةَ عليها

(١) طريق الهجرتين، ص(٤٢٣-٤٢٤).

(٢) انظر: مطلب ألفاظ الخصوص، ص(٢٠٧).

(٣) انظر: الكشاف (٣/ ٣٠٣).

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤/ ٣٦٦)، البحر المحيط (٨/ ١٤٥).

(٥) ولا يكونُ في هذا الوجهِ حملٌ على المعنى، بل أُجريَ الكلامُ على ظاهرِه. انظر: المحرر الوجيز (٤/ ٢٢٧)، التحرير والتنوير (١٩/ ١٠٩).

(٦) إرشاد العقل السليم (٦/ ٢٣٧).

(فقُولَا) ومعمولَ (إنَّ) المنصوبَ؛ قد جَرت على نَسقِ ذلك المبيَّنِ من إتيانِ الضمير مثنًّى، ثم إنّ خبرَ (إنَّ)- لفظَ (رَسُولُ)- قد أُفردَ مع أنه على زِنةِ "فَعُول بمعنى مُفعَل؛ أي: مُرسَل. والأصلُ فيه مطابقةُ موصوفِه، بخلافِ فَعُول بمعنى فاعلٍ فحَقُّه عدمُ المطابقة سماعًا"[1]؛ حملًا على معنى المصدَريَّةِ (الرسالةِ والإرسالِ) إذْ وُصِفَ به فجاز التسويةُ فيه[2]. ولعلّ وراءَ هذا الإفرادِ سرّا مكنونًا، وهو أنّ موسى – عليه السلام- قد سَأَل ربَّه أن يَجعلَ أخاه هارونَ وزيرًا له وأن يُشرِكَه في أَمرِه ويَشدَّ أَزرَه به، فاستجابَ اللهُ له وضَمّ أخاه إليه، فـ"إنّ هذا التوافقَ الربانيّ الذي يَجمعُ بين موسى وهارونَ ويجعلُهما سواءً في حملِ الرسالةِ والنهوضِ بتَبِعاتِها؛ ليَجعلُ مِن كلٍّ منهما شَطرًا لصاحبِه لا فِكاكَ له منه ولا غِنى عنه، ولا يَدَعُ محلًّا للعجبِ أو داعيًا للتساؤلِ، إذ يُعاملُها القرآنُ هنا معاملَةَ الفَردِ في التعبيرِ لا معاملةَ الاثنَين؛ ذهابًا مع المعنى وإيماءً إلى روابطِ التكليفِ الإلهيِّ، وإلى ما تَقدَّمَها مِن لُحمةِ الرَّحِمِ وأُخوَّةِ النَّسبِ، وما كان الأسلوبُ ليُشيرَ إلى شيءٍ مِن ذلك لو أنه جَرى على مُقتضَى الظاهرِ المتداوَلِ في التعبيرِ"[3]، غيرَ أن مسارَ الآية انثنى تجاهَ اللفظِ مريدًا انتكاثَ سِوارِ المعنى مَرَّةً أخرى، فحُملَ عليه بقولِه: (مَعَنَا) فعادَ الضميرُ إلى ما عاد عليه (فَأْتِيَافِرْعَوْنَفَقُولَآ إِنَّا). وبذلك يكونُ الانتكاثُ في هذا الشاهدِ انتكاثًا مركَّبا؛ إذ نُقضَ معنى الحاملِ مرَّتَين بالعَودِ إلى دالِّه.

(١) التحرير والتنوير (١٩/ ١٠٩). وانظر: الكشاف (٣/ ٣٠٤-٣٠٥).

(٢) انظر: الكشاف (٣/ ٣٠٤-٣٠٥)، أنوار التنزيل (٤/ ١٣٥)، إرشاد العقل السليم (٦/ ٢٣٧).

(٣) مع القرآن، د. علي النجدي ناصف، ص(١٢١). وانظر: الكشاف (٣ / ٣٠٥).

٢- الانتكاثُ العَدديُّ في القراءاتِ الشاذَّةِ:

- **الانتكاثُ بتخالُفِ الإفرادِ والجمعِ في المحمولِ.**

- قرِئ شُذوذًا قوله تعالى[١]: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا. وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٢- ٧٣][٢].

فاتحةُ شاهدِ الانتكاثِ في الآيةِ (مَن) الموصولةُ، وهي من الألفاظِ ذاتِ الشِّقَّين في دلالتِها: الأولُ منطوقٌ يفيدُ الإفرادَ، والثاني مفهومٌ يفيدُ الجمعَ. فروعي ملفوظُها في صِلتِها (لَّيُبَطِّئَنَّ) وفي (قَالَ) و(عَلَيَّ) و(أَكُن) و(شَهِيدًا) فأتَت دالّةً على الإفرادِ، وروعيَ فحواها في (لَيَقُولَنَّ) فأتى الضميرُ فيه على معنى الجماعةِ، ثم لمّا روعي اللفظُ بالحملِ عليه انتكاثًا في جزءٍ من أجزاءِ الجملةِ المعترِضةِ (بَينه) وفي أسلوبِ التَّمنّي (يَا لَيْتَنِي كُنتُ)؛ كان الضميرُ عائدًا فيها بالإفرادِ.

ويَستَوحِي اللّاحِظُ مِن رسمِ الآية صورةً حَرَكيةً للتعبيرِ القرآنيِّ في تصويرِ عمليةِ التَّبطِئةِ، إذْ كانت مِن جماعةٍ قليلةٍ بِدَاعي النّفاقِ أو الجُبنِ كما يُفيدُ تصديرُ الآيةِ بالتبعيضِ (مِنكم)، فلذا أُفردَت عوائدُ الصلةِ إخبارًا يَستَتبعُ الإنكارَ على كلِّ متّصِفٍ بالإبطاءِ والتثاقلِ وتعريضًا لما خالجته نفسُه من كِبرٍ وجَهلٍ متفرِّدٍ وتَعميةٍ فلا يَرى أحدًا مُنعَمًا عليه بمثلِ ما هو فِيه، فناسبَها الإفرادُ. ولمّا لم تَكن التّبطِئةُ من رجلٍ بعَينِه، وإنما كانت مِن جماعةٍ مخذِّلةٍ؛ تَوجّهَ التعبيرُ إلى

---

(١) قرأَ الحسَنُ البَصريُّ (ليقولُنّ) بضمِ اللامِ على الجمعِ، و(فأفوزُ) بالرفعِ. وقراءةُ الجُمهورِ بفتحِ (ليقولَنّ) ونصبِ (فأفوز). انظر: المحتسب (١/ ١٩٢) ، معاني القرآن للنحاس (٢/ ١٣٢)، الكامل للهذلي (١/ ٥٢٨)، الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢٧٧)، الدر المصون (٤ / ٣٥).

(٢) ممَّنِ استشَهَد بهذا الموضعِ للانتكاثِ: عبدُ الخالق عُضيمة في الدراسات (٣/ ٣٠٩). وقد أومأَ إليه الرازيُّ مضعِّفا؛ حيث قال: "أعاد الضميرَ إلى معنى (مَن)؛ لأنّ قولَه: لَمَن لَّيُبَطِّئَنَ) في معنى الجماعةِ، إلا أنَّ هذه القراءةَ ضعيفةٌ؛ لأن (مَن) وإن كان جماعةً في المعنى لكنه مفردٌ في اللفظ، وجانبُ الإفرادِ قد ترجَّحَ في قولِه: (قالَ قد أَنعمَ اللهُ عَلَيّ) وفي قولِه: (يا ليتَني كنتُ مَعَهم فأفوزَ فوزًا عظيمًا)". تفسير الرازي (١٠/ ١٣٩).

مدلولِ (لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ) في قولِه: (لَيَقُولُنَّ)، ثم فاءَ ظلُّ الآيةِ إلى لفظِ (مَن) فرَجعَ الضميرُ إلى مأواه؛ إشارةً إلى نَفسيّةِ المثبّطِ الذي أُصيبَ بغِرّةِ المبطِّئين الشاعِرِ بالنَّبذِ والوَحدةِ؛ إذ تَأخذُه الأمانيُّ أن لو كانَ مِن الخُلطةِ مع الغانِمين، فسِيقَ مساقَ زيادةِ التندُّمِ والتحسُّرِ بأنه الذي أضاعَ على نفسِه الانتفاعَ والفوزَ الحاصلَ لرفقتِه.

- قرِئ شُذوذًا[1]: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ . ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ . ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا العَظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[المؤمنون: ١٢ - ١٤] [2].

محلُّ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ لفظُ (الإنسان) الموضوعُ للجنسِ صالحًا للأصلِ والفرعِ (آدمَ ونسلِه) مرادًا به جميعُ أفرادِه[3]، فروعيَ لفظُه في العائدِ إليه (جعلناه) وفيما جاوَرَه من ألفاظٍ مفردَةٍ (نطفة، علقة، مضغة) ، ولعلَّ نكتةَ الإفرادِ فيها هو تذكيرُ كلِّ إنسانٍ بمراحلِ تكوينِه، ونظرًا إلى الأطوارِ التي يَمُرُّ بها، فكلُّ طَورٍ يلائمُه الاختصاصَ بالتفرّدِ. ثم روعيَ مدلولُه بجمعِ (عظاما) مرادًا به أنه "أمرٌ عامٌّ في جميعِ الناسِ"[4] وإيحاءً إلى "اختلافِها في الهيئةِ والصَّلابةِ"[5]، إلا أنه بعدما انتَحى الجمعَ على المعنى انصرَف إلى اللفظِ فأَفرَدَ (فَكَسَوْنَا الْعَظْمَ)[6]وضميرَ (أَنْشَأْنَاهُ). وإنما قُدِّمتِ الجماعةُ بِدارًا إليها إذ كانت هي المقصودَ، ثم حصلَت المعاودةُ بعد ما تَمّ الغرَضُ الذي ذُهِب من أجلِه إلى صيغةِ الجمعِ فعوملَ اللفظُ المفردُ بمثلِه[7]؛

---

(١) هذه قراءةُ أبي رجاءٍ وإبراهيمَ بنِ أبي بكرٍ ومجاهدٍ بجمعِ (فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا) وإفرادِ (فَكَسَوْنَا الْعَظْمَ). وفي الآيةِ ثلاثُ قراءاتٍ أخرى: اثنتان متواترَتان بالإفرادِ في الموضَعين وبالجمعِ فيهما، والثالثةُ شاذَّةٌ بإفرادِ الأولِ وجمعِ الثاني. انظر: المحتسب (٨٧/٢)، السبعة لابن مجاهد، ص(٤٤٤)، البحر المحيط (٥٥١/٧).

(٢) مَن أوردَ هذا الموضعَ شاهدًا للانتكاثِ هو ابنُ جنيّ. انظر: المحتسب (٨٧/٢-٨٨).

(٣) انظر: الأصول لابن السراج (١١١/٢-١١٢)، الدر المصون (٣٢٢/٨).

(٤) المحتسب (٨٧/٢).

(٥) أنوار التنزيل (٨٣/٤).

(٦) وقيل: اكتفِي باسمِ الجنسِ (العَظْم) عن الجمعِ، أو إنما وَضَعَ الواحدَ موضعَ الجمعِ لزوالِ اللَّبْسِ؛ لأنَّ الإنسانَ ذو عِظامٍ كثيرة. انظر: الكشاف (١٧٨/٣) ، أنوار التنزيل (٨٤/٤) ، البحر المحيط (٥٥١/٧).

(٧) انظر: المحتسب (٨٨/٢).

وربمّا حَصَل ذلك لإفادةِ أنّ العظامَ وإن كانت مختلفةً فإنها بالكسوةِ أصبحَت ملتحِمَةً كالشيءِ الواحدِ، ولما تَمّ تكوينُه وإنشاؤُه وأصبحَ كائنًا متجسِّمًا متميّزًا ناسبه الإفرادُ ورجع الضمير إلى الإنسانِ تذكيرًا له بالنعمةِ التي أكرَمه بها التي تَستوجِبُ التحميدَ وتمجيدَ الخالقِ المتفرّدِ بهذا الخلقِ البديعِ. وثَمَّ أمرٌ لفظيٌّ سَوَّغ ذلك وهو مجانَسةُ العَظمِ واللّحمِ في الصيغةِ الصّرفيةِ، ومجاورةُ الإنشاءِ لفظَ الخَلقِ الدّالَّ على التوحيدِ.

- **الانتكاث بتَخالفِ التثنية والجمع في المحمول.**

- قرِئ شُذوذًا[1]: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ. فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ. يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ وَنُحَاسٞ فَلَا تَنتَصِرَانِ. فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣٣-٣٦].

مَوقِعُ الانتكاثِ قولُه: (الْجِنِّ وَالْإِنْسِ)، قال السَّمينُ: "قرأَ زيدٌ بنُ عليٍّ (إنِ اسْتَطَعْتُمَا) خطابًا للثَّقَلَيْن، وحَقُّه أَن يَمشيَ على سَنَنٍ واحدٍ فيَقرأَ (أنْ تَنْفَذا، لا تنفُذان)... وقد رُوعِيَ لفظُ التثنيةِ في قولِه بَعدُ: (يُرْسَلُ عليكما) فلا تَبعدُ قراءةُ زيدٍ"[2].

والذي يُفهَمُ من عبارتِه "وحَقُّه أَن يَمشيَ على سَنَنٍ واحدٍ فيَقْرأَ (أنْ تَنْفَذا، لا تنفُذان)": أنه لم يمضِ على وَتيرةٍ واحدةٍ[3]، بل حَمل على اللفظِ أولًا فأَتى الخطابُ بضميرِ التثنيةِ في (اسْتَطَعْتما)؛ لإرادةِ الجِنسَين معًا في الخطابِ تسويةً بينهما في الاستطاعةِ بحيث لا يَختصُّ بها فريقٌ دون فريقٍ، ثم حَصلَ العدولُ إلى الجمعِ بمراعاةِ المعنى (تَنْفُذُوا، فَانْفُذُوا، لَا تَنْفُذُونَ)، ثم رجعَ الخطابُ إلى ما انصرَف عنه في (رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ، يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا، فَلَا تَنْتَصِرَانِ) للنكتِ

(١) وهي قراءةُ زيدِ بنِ عليٍّ. انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ١١٦-١١٧)، التفسير البسيط للواحدي (٢١/ ١٦٨)، البحر المحيط (١٠/ ٦٤)، معجم القراءات (٩/ ٢٦٥)، الجامع في قراءة زيد بن علي، د.عبدالماجد النديم، ص(٣٣٦).

(٢) الدر المصون (١٠/ ١٧٠).

(٣) انظر: معجم القراءات (٩/ ٢٦٥).

المذكورةِ آنفًا في الاستشهادِ بقراءتِه المتواترةِ[(١)].

وهذا مِمَّا يَقْرُبُ مِنَ العُدولِ المضاعَفِ الِانتِقَالِ مِنْ خِطَابِ التثنيةِ إِلَى الجمع ثم الرجوعِ إلى المنتقَلِ منه[(٢)].

٤- الانتكاثُ العَدديُّ في الحديث.

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الإِبِلَ صَالِحُ نِسَاءِ قُرَيشٍ، أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ»[(٣)].

مَحَكُّ الانتكاثِ في هذا الموضعِ قولُه: (نساء)؛ وتحريرُ ذلك: أنّ (نساء) تجُولُ دلالتُها اللفظيةُ والمعنويةُ في دائرتَي الجنسِ والعَددِ، لفظُها اسمُ جمعٍ لا مفردَ له من لفظه ومعناها للجماعةِ المؤنثةِ[(٤)]، فتبعَتها الصفةُ المميِّزةُ لجنسِهن (رَكِبنَ) بالتأنيثِ والجمعِ اعتدادًا بِدالِّها مطابِقةً له في الجنسِ والعددِ، غيرَ أن سياقَ النصِّ النبويِّ اتجهَ بعدُ إزاءَ المعنى، فحَملَ عليه انتكاثًا في قوله: (صالحُ) فأتى دالًّا على التذكيرِ والإفرادِ ، وكان القصدُ الأوليُّ للمعنى مع تبعيةِ الذاتِ موطِّئا لذلك؛ "كأنه قيل: خيرُ هذا الجنسِ الذي فاق الناسَ في الشرفِ هذا الجيلُ، ولذلك عَدلَ من ذِكْرِ العربِ إلى الصفة المميِّزةِ من قولِه: (ركِبن الإبلَ) لزيادةِ الاختصاصِ"[(٥)]، وإلا كانت المطابقةُ على الأصلِ: (صوالح أو صالحات). ثم قال: (أحناه، وأرعاه) "باعتبار

(١) انظر من هذا البحث: ص(١١٥).

(٢) ذَكَر بهاءُ الدين السُّبكيُّ في عروس الأفراح (٢٨٣/١ ، ٢٩٣) أنّ الانتقالَ من أحدِ الأساليبِ الثلاثةِ وهي الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ "قريبٌ من الالتفاتِ لا منه". وعبارتُه هذه دقيقةٌ، حيث فَرَّق بين الالتفاتِ والعدولِ؛ فلذا قال: "قريب". وتبعه الزركشي في البرهان (٣ / ٣٣٤-٣٣٥).

(٣) أخرجه البخاريُّ في صحيحِه بهذا اللفظِ، كتاب النكاح، باب: إلى مَن يُنكح، وأيُّ النساءِ خيرٌ، ح(٥٠٨٢)، (٦/٧). وأخرج مسلمٌ نحوَه في صحيحه، كتاب الفضائل، ح(٢٥٢٧)، (٤/ ١٩٨٥).
ممن أومأَ إلى الانتكاثِ في هذا الشاهدِ: ابنُ حَجر في فتح الباري (٩/ ١٢٥).

(٤) انظر: مطلب ألفاظ العموم، ص(١٩٤).

(٥) الكاشف عن حقائق السنن للطِّيبي (٧/ ٢٢٦٠).

اللفظِ"[1] فذَكَّر وأَفرَد. ولو قيل: (أَحناهُنَّ) و(أَرعاهُنّ) "كانت الذاتُ مقصودةً والمعنى تابعًا لها، فلم يَكنْ بذلك"[2].

ولعلَّ نكتةَ هذا التّنوعِ الجنسيِّ والعَدديِّ في الإسنادِ؛ هي الإشارةُ إلى أنَّ نساءَ العربِ يَكثرُ منهنّ ركوبُ الإبلِ وتعميمُ تلك الصفةِ فيهنّ فأَنَّث وجَمَع، ثم لما كان المحكومُ له بالخيريةِ جنسَ الصالحاتِ مِن نساءِ قريشٍ لا على العمومِ ذَكّر وأَفرد، رِعايةً للمعنى والصفةِ ابتداءً ثم الذّواتِ تبَعًا، ثم جاء الضميرُ مذكّرًا مفردًا في حالَتي الحنوّ والرعايةِ؛ تخصيصًا للتي تَميزَت بهاتَين الصّفتَين وتعريضًا للمرغوباتِ مِنهنّ في النكاحِ.

(١) فتح الباري (٩/ ١٢٥). المقصودُ (باعتبارِ اللفظ) هنا: أنَّ (النساءَ) كونُها كلفظٍ تُعَدُّ مُذَكَّرة؛ إذ جِنسُ (اللفظِ) عَينِه مُذَكّرٌ، وأيضا اسمُ الجمعِ يُشبِهُ المفردَ لفظًا. وعلى تأويلِ (النساءِ) بالصنفِ والجنسِ أو بالشخصِ والإنسانِ أو بمَن تَركَبُ الإبلَ، يكونُ فيه مراعاةٌ للمعنَى، ولا انتكاثَ على هذا الوجه.

(٢) الكاشف (٧/ ٢٢٦٠).

٤- الانتكاثُ العَدديُّ في الشِّعرِ.

- **الانتكاثُ بتعانقِ الإفرادِ والجمعِ في المحمولِ.**

- قال الشاعرُ(١): [الخفيف]

لســـتُ مِمَّـــنْ يَكِـــعُّ أو يَسْـــتَكينو نَ إذا كافَحَتْـــهُ خيـــلُ الأعـــادي

يَبتدِئُ شاهدُ الانتكاثِ بـ(مَن) الموصولةِ، وهي من الألفاظِ المحتمِلةِ دلالَتين؛ لفظيةٍ بإفادتِها الإفراد، ومعنويةٍ بإفادتِها الجمعَ. وتبعَتها صِلتُها (يَكِعّ) محمولةً على لفظِ السابقةِ فأُفرِدَ العائدُ، ثم أتى التعبيرُ بالفعلِ (يَستَكينُون) متصلًا بضميرِ جمعٍ عائدٍ على الأُولى محمولًا بدلالتِها المعنويةِ، سوى أنّ مَجرى البيتِ غايرَ المعنى بمراعاةِ دلالةِ فاتحتِها اللفظيةِ في مجيءِ العائدِ مفردًا في (كافَحَته).

والشاعرُ حينما نفَى الكَعَاعةَ بإسنادِها إلى مفردٍ؛ أراد أن يُثبِتَ أنه ليست به تلك المثْلَبَةُ مع قلةِ المتَّصفِين بها، فنَفى مِن جذرِها بأن ليس أدنى نِسبة صلةٍ به، فإن كان كذلك، فدخولُه في جملةِ المستكِينين أنْأَى، وإنما رجَعَ إلى الواحدِ بعد الجمعِ في (كافَحَته)؛ إبطالًا لحدْسِ ظانٍّ أنه يَجبُنُ في حالِ العُزلةِ والانفرادِ، إذ هو أهلٌ للنِّضالِ في الحالَين جميعًا.

(١) لا يُعرَفُ قائلُه. أوردَ ابنُ مالكٍ هذا الشاهدَ للانتكاثِ في شرح التسهيل (١/ ٢١٤)، وهو أولُ من أورَده كما اتَّضَح بعد البحثِ، وتبعَته شروحاتُ التسهيلِ، كالتذييل والتكميل (٣/ ١١٦)، وتمهيد القواعد لابن ناظر الجيش (٢/ ٧٢٥). واقتصَّ أثرَه كذلك: السَمينُ في الدر (١/ ١٢٢) احتذاءً بشيخِه أبي حَيَّانَ في البحر (١/ ٨٩).

- قال الشاعرُ[1]: [الرّجز]

لَــو أنَّ قَــومي حِــينَ أَدْعُــوهم حَمَــلْ على الجبــالِ الصُّــمِّ لَانْهَــدَّ الجَبَــلْ[2]

مرَدُّ الانتكاثِ في هذا الموضعِ إلى اسمِ الجمعِ المضافِ (قَومي) المحتملِ دلالتَين، لفظيةٍ بإفادتِها الإفرادَ، ومعنويةٍ بدلالتِها الجمعيةِ. فجاز أن يُخبَرَ عنه إخبارُ الواحدِ حملًا على لفظِه وإخبارُ الجمعِ اعتدادًا بمعناه، فروعيَ في الشاهدِ "أوّلًا المعنى حين قال: (أَدعُوهم) فأتى بضميرِ الجمع، ثم راعى اللفظَ فقال: (حَمَلْ) فأَفرَدَ الضميرَ"[3].

ولعلّ الشاعرَ جَمع ابتداءً ثم أَفرد ثانيا إيحاءً إلى أنّ دُعاءَه لقومِه كان مُفرَّقًا لا مجتمِعين، فمقابلةُ الجمعِ بالجمعِ تَقتضي القِسمةَ آحادًا[4]، أو أنّ صوتَ ندائه لا يصِلُ إلى كلِّ القومِ إلا مُجَزَّءًا بالتبليغِ؛ لكثرتِهم واتساعِ شَوكتِهم ورُقعتِهم، ومع هذا يُلبّي كلُّ واحدٍ منهم حينما دعاه مباشرةً أو بواسطةٍ فيما طُلِب، دلالةً على مكانتِه في قومه واعتزازًا بنفسِه وتفاخرًا بكلِّ فردٍ من رِجالاتِ قومِه، فالواحدُ منهم بألفِ رجلٍ مبالغةً، فكأنّ شدَّ الواحدِ كافٍ في تبدُّدِ الجبلِ واهتزازِه.

وثَمّ أمرٌ لفظيٌّ طَوَّع رعايةَ اللفظِ (حَمَل)، وهو مضارَعةُ (جَبَل) ومجانَستُه.

---

(١) لا يُعرَفُ قائلُه. انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٧٨/١ ، ٢١٨)، اللباب للعكبري (١١١/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٢٩/٥).

والذي أورد هذا البيتَ شاهدا للانتكاثِ هو أبو حيان. انظر: التذييل والتكميل (١٣٩/٢).

(٢) حَملْ: أي شَدُّوا. ويروى (لارْفَضَّ) بدلَ (لانْهَدّ) بمعنى: تبدَّدَ. انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٧٨/١)، تهذيب اللغة (١٤/١٢) مادة (ر ف ض).

(٣) التذييل والتكميل (١٣٩/٢). رجَّحَ هذا التوجيهَ أبو حَيّانَ على قولِ مَن قال بأن المرادَ: حَمَلُوا، فحذفَ الواوَ واكتفَى بالضمة، ثم وقَفَ فسكَّن، وعَدَّ حذفَ الضميرِ ضرورةً شعرية. انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٧٨/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٢٩/٥)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٣٣/٢-٣٣٤)، شرح التسهيل لابن مالك (١٢٣/١).

(٤) انظر: قاعدة مقابلة الجمع بالجمع، د. عبدالرحمن القرني، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، العدد (٧٠)، ص(٣٩٢).

- قال الشاعرُ[1]: [الطويل]

أَلَا إنَّ جِـــيرانِي العَشِـــيَّةَ رَائِـــحٌ دَعَـتْهُم دَواعٍ مِـن هَـوًى ومَنَـادِحُ[2]

مَدارُ الانتكاثِ في هذا الموضعِ على قولِه: (جِيران)، وهذه اللفظةُ المجموعةُ جمعَ تكسيرٍ ثنائيّةُ الدّلالةِ دائرةٌ بين اللفظِ والمعنى في التقابلِ العَدديِّ، فأتى مُسندُها مفرَدًا "فقال: (رائحٌ) ولم يقل رائِحُون؛ لأنّ الجِيرانَ قد خَرجَ مخرجَ الواحدِ من الجمعِ" [3]، فلوحظَ معنى العمومِ فحُمِل عليه، والتأويلُ: (الجميع رائحٌ، أو كلُّ فردٍ منهم رائحٌ) [4]، إلا أنّ سياقَ البيتِ قد عُدِل إلى اللفظ مُعاوَدةً بعد مفارقةٍ في قولِه: (دَعَتْهُم) فأُسنِدَ الضميرُ جمعًا.

وإنما أَتى (رائحٌ) بالتوحيدِ نظرًا لكونِه اسمَ جَمعٍ كجامِلٍ وباقِرٍ، والمفردُ إذا كان كذلك يَكثُرُ إطلاقُــه مُــرادًا بــه الجَمــع مَــع التنكــيرِ؛ كمــا في قولِــه تعــالى: ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾[المؤمنون: ٦٧] أَي: سَــامِرِينَ[5]، وقيــل: "لأن قصــدَه - في ابتدائِــه مــا ابتَــدأَ بــه من كلامِه - الخبرُ عن واحدٍ منهم دُون جماعتِهم"[6]، غيرَ أنّ النظمَ قد رُدَّ إلى المصروفِ عنه مُطاوَعةً للجمعِ في (دَواعٍ، ومَنادِح).

(١) هذا البيتُ لحيانَ بنِ جُلْبَةَ المحاربيِّ. ذكَره أبو زيدٍ في النوادرِ مع بيتٍ بَعده، ص(٤٤٤)، وأورده البَكريُّ نقلا عنه في معجم ما استعجم (١/ ١٧٣).

(٢) المَنادِح: المفاوِزُ والبلادُ الواسعةُ البعيدةُ. انظر: جمهرة اللغة لابن دريد (١/ ٥٠٦) مادة (ح د ن)، المحكم لابن سيده (٣/ ٢٦٣) مادة (ن د ح).

(٣) معاني القرآن للفراء (١/ ١٣٠). وانظر: مطلب ألفاظ العموم، ص(٢٠٢).

(٤) انظر: شرح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي (٢/ ٨٤٠).

(٥) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي (٦/ ٣٥٥- ٣٥٦)، أضواء البيان للأمين الشنقيطي (٤/ ٢٧٢).

(٦) تفسير الطبري (٢/ ٤٨٧).

- قال الشاعر[1]: [الرجز]

جَـــاءَ الشِّـــتاءُ وقَمِيصـــي أَخْـــلاقْ شَـــراذِمٌ يَضْـــحَكُ مِنـــه التَّـــوَّاقْ

مُجرَى الانتكاثِ في هذا الشاهدِ حولَ مُفردةِ (قَميص)، وقد أفادتِ الجمعَ مراعاةً لمعناها والإفرادَ مُجاراةً لِلَفظِها، فوُصِفَت بجمعٍ (أخلاق، شراذم)؛ لأنها ذَهبت مذهبَه فالقميصُ هنا في معنى الجمعِ، ألا تَرى أنه يريدُ أن يقولَ: قِطَعٌ فيها خُلُوقَةٌ[2]، وإنما جاز ذلك لأنه يُعنَى بها أنها اتَّسعَت في كلِّ نواحي القميصِ وتفرَّقَت وكثُرَت، فصارت جمَعًا بهذا المعنى، أي كلُّ موضعٍ منها خَلَقٌ[3]، سوى أنّ مجرِي البيتِ قد رجَع إلى المطابقةِ اللفظيةِ بعد الانصراف عنها انتكاثًا بمجيءِ العائدِ مفردًا في (منه)، وتأويلُ ذلك أن الخِرَقَ في القميصِ مضمومةٌ بعضُها إلى بعضٍ، فلا تفارِقُ موضِعًا واحدًا وهو القميصُ عَينُه.

- قال الشاعر[4]: [الطويل]

ومـــا كُـــلُّ ذي لُـــبٍّ بمُؤْتِيـــكَ نُصْـــحَهُ ومـــا كُـــلُّ مُـــؤْتٍ نُصْـــحَهُ بِلَبِيـــبِ

مَطْلَعُ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ لفظُ (كلّ)، وهو مفردٌ لفظيًّا، ومعناه جارٍ على العمومِ ودالٌّ على الجميع، فعادَ الضميرُ مجموعًا في (مُؤْتِيكَ) مراعاةً لمعناه ولإرادةِ نسبةِ الحُكمِ إلى كلِّ واحدٍ، وأصلُه عند ابنِ عُصفورٍ كما حكاه ابنُ هشامٍ عنه (مؤتينَ إيّاكَ) وحذفَت نونُه

(١) هذا الرّجَزُ أنشدَه الفرَّاءُ في معاني القرآن (١/ ٤٢٧) عن أبي الجَرَّاحِ العُقَيليِّ. وهو بهذه الرواية في: الصاحبي، ص(١٦٢)، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري (٢/ ٣٥). ويُروى (مِنّي) بدلَ (منه) بدونِ نسبةٍ في: العين (٦/ ٣٠٢)، جمهرة اللغة (١/ ٦١٩)، تهذيب اللغة (٧/ ١٨) مادة (خ ل ق)، ليس، ص(١٤٩). ولا يكونُ في ذلك شاهدٌ على الانتكاثِ. ويُروى كذلك (النَّوَّاق) بدلَ (التَّوَّاق) وهو اسمُ ابنِه كما قال الجوهريُّ في الصَّحاحِ (٤/ ١٤٥٣) مادة(ت و ق). ويُروى (يَعجَبُ منه) كما في: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٤٩٥)، الخزانة للبغدادي (١ /٢٣٤).

(٢) انظر: العين (٦/٣٠٢)، معاني القرآن للفراء (٢/٨٧)، شرح الكتاب للسيرافي (٣/٤٩٥).

(٣) انظر: تهذيب اللغة (٧/ ١٨)، ليس، ص(١٤٩)، الاقتضاب (١/ ٤٥) ، شرح أدب الكاتب للجواليقي، ص(٢٤)، الخزانة للبغدادي (١/٢٣٤).

(٤) هذا البيتُ لأبي الأسودِ الدؤليِّ. انظر: ديوانه، ص(٤٥). ووردَ غيرَ منسوبٍ في كِتاب سِيبويهِ (٤/ ٤٤١).

للإضافةِ[1]، إلا أنّ اللفظَ بعده قد حُمِل عليه عَودًا إلى المفارَقِ في (نُصْحَهُ) فجاء الضميرُ مفردًا.

- **الانتكاثُ بتعانقِ الإفرادِ والتثنيةِ في المحمولِ.**

- قال الشاعرُ[2]: [الطويل]

أخُو الذِّئبِ يَعْوِي والغُرابِ ومَنْ يَكُنْ شَرِيكَيْه تَطْمَعْ نفسُه كُلَّ مَطْمَعِ

مبتدَأُ شاهدِ الانتكاثِ[3](مَن) الشرطيةُ المحتملةُ دلالَتين دائرَتين في قطْبِ العددِ؛ الأُولى لفظيةٌ مُفادُها الإفرادُ، والأُخرى معنويةٌ مُفادُها التثنيةُ. وعقِبَها فعلُ الشرطِ الناقصُ (يكُن) حملًا على الدلالةِ اللفظيةِ، فأتى العائدُ مفردًا، سوى أنّ مسارَ البيتِ الدلاليَّ خرجَ من الجانبِ اللفظيِّ إلى المورِدِ المعنويِّ محمولًا على دلالتِه المثَّاةِ في خبرِ كانَ (شرِيْكَي)، ثم عاودَ السياقُ دورَ المُفادِ اللفظيِّ بعد الانصرافِ إلى الدلالةِ المعنويةِ، لتَنتكثَ بذلك عُقدةُ الحَملِ، فيعودَ من طَرِيفٍ إلى مَحتِدِه في قولِه: (نَفْسُه) باعتدادِ اللفظِ في إجراءِ فاعلِ جملةِ جوابِ الشرطِ على

---

(١) قال ابنُ هشامٍ في المغني (٣/ ١٠٥): "وربَّمَا جُمع الضَّمِيرُ مع إرادةِ الحُكمِ على كلِّ واحدٍ... وعليه أَجاز ابنُ عُصفُورٍ في قولِه: (وَمَا كلُّ ذِي لُبٍّ بمؤتِيك نُصحَه .. وَمَا كلُّ مؤتٍ نصحَه بلبيبِ)؛ أَن يكونَ (مؤتِيك) جَمعًا حُذفِت نونُه للإضافةِ".

ولم يتيسرِ الوقوفُ على هذا الرأيِ المنسوبِ إليه في كتبِه المطبوعةِ. وهذا الذي ذهبَ إليه مخالِفٌ لما ارتضاه الجمهورُ، وإنما أُورِدَ في هذا الموضع لتنزيلِ الانتكاثِ وتأتِّيه على حَدِّ ما ارتآه، وقد قال البغداديُّ في شرح أبيات المغني(٤/ ٢٢٨): "الحملُ على هذا ممنوعٌ؛ فإنه لم يَأتِ ذلك عن العربِ إلا في بيتِ (كَومَاء) وهو نادرٌ، ولا يُخَرَّجُ على النادرِ من غيرِ ضرورةٍ تُلجئُ إليه، مع أنه غيرُ متبادَرٍ إلى الذهنِ. وقال الدَّمامِينيُّ: الحملُ على هذا عند وُجودِ مندوحةٍ خلافُ الأَولى، لاسيّما وقد تأيَّد الإفرادُ بقوله: (نصحَه)، وبقولِه: (وما كلُّ مؤتٍ...) فأَفرَدَ أيضًا، فحَملُ الأولِ على الأمرِ الكثيرِ معتضِدٌ بالكثرةِ، وبمناسبةِ الصّدرِ للعَجُزِ، فكيف يَعدلُ عن ذلك مع عدم الملجِئِ إليه!".

(٢) هذا البيتُ لامرأةٍ تسمّى غَضوب، وهي من رهطِ ربيعةَ بنِ مالكٍ أخي حنظلةَ. انظر: نوادر أبي زيد، ص(٣٧١)، كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، ص(٣١٦)، الخصائص (٢/ ٤٢٥)، المحتسب (٢/ ١٨٠)، أمالي ابن الشجري (٢/ ٤٤-٤٥)، شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٢٩)، التذييل والتكميل (٢/ ١٥٤).

(٣) ممن أورَدَ هذا الشاهدَ مشيرًا إلى الانتكاثِ: ابنُ جِنيٍّ في الخصائص (٢/ ٤٢٣). وقال ابنُ الشَّجَريِّ في أماليه (٢/ ٤٤-٤٥): "فهذا أَحدُ القولَين في المسألة" يعني وجهَ الانتكاثِ.

الإفرادِ.

وقد أحسنَ بيانَ وجهِ الانتكاثِ ابنُ جِنّيٍّ بقولِه: "أَودعَ ضميرَ (مَن) في (يَكُن) على لفظِ الإفرادِ وهو اسمُها، وجاء بـ(شَريكَيه) خبرًا لـ(يَكُن) على معنى التثنيةِ، فكأنه قال: و(أيُّ اثنين) كانا شريكَيه طَمِعَت أنفسُهما كلَّ مَطمَعٍ. على هذا اللفظِ أنشدَناه أبو عليّ، وحكَى المذهبَ فيه عن الكسائيِّ أعني: عَودَ التثنية على لفظِ (مَن)؛ إلا أنّه عاودَ لفظَ الواحدِ بعد أن حملَ على معنى التثنيةِ بقولِه: (تَطْمَعْ نَفسُه) ولم يقل: تَطمَعْ أنفسُهما". غيرَ أنّه أَظهرَ توجيهًا آخرَ في البيتِ؛ فقال: "ولو ذَهَب فيه ذاهبٌ إلى أنه من المقلوبِ لم أَرَ به بأسًا[1]، حتى كأنه قال: ومنَ يكُن شريكَهما تَطمَعْ نفسُه كلَّ مطمعٍ. وحَسَّنَ ذلك شيئًا العلمُ بأنه إذا كان شريكَهما كانا أيضًا شريكَيه، فشجَّعَ بهذا القَدْرِ على ما ركَّبه من القلبِ. فاعرِف ذلك. والحملُ على المعنى واسعٌ في هذه اللغةِ جدًّا"[2].

وساغ عودُ الضميرِ مفردًا إلى اثنَين في (يكُن)؛ "إذ كانت الذئبُ والغرابُ في أكثرِ الأحوالِ مصطحبَين، فجريَا مَجرى الشيءِ الواحدِ، فعادَ الضميرُ كذلك"[3]، وجاء بالخبرِ مثنًّى في (شريكَي) للدلالةِ على وقوعِ شريكِ الصائِدَين في حِبالةِ أحدِهما، إذ لا مَناصَ من مُناوَرتِهما، ورجعَ العائدُ مفردًا على اللفظِ بعد ذلك في (نَفْسُه)؛ لشِدَّةِ مخالَطةِ الشَّريكَين في المَطْمَعِ المأمولِ، كأنهما كالجسدِ الواحدِ في طلبِ ذلك المبتغَى.

(١) وممن ذهبَ إلى القولِ بالقَلبِ: أبو حَيانَ. انظر: التذييل والتكميل (٢/ ١٥٤).

(٢) الخصائص (٢/ ٤٢٥).

(٣) المحتسب (٢/ ١٨٠). وذكر نحوًا منه ابنُ الشَّجَريِّ في أماليه (٢/ ٤٤- ٤٥).

- قال الشاعر[1]: [المتقارب]

وســـــاقانِ كَعْباهُمـــــا أصْـــــمعَانِ أعَالِيْهمـــــا لُكَّتـــــا بِـــــالزِّيَم[2]

مَحَلُّ الانتكاثِ في هذا البيتِ (ساقان) المثنّاةُ مودَعةً فيها دلالتان؛ لفظيةٌ مُفادُها التثنيةُ، ومعنويةٌ مستقرُّها الجمعُ. وتبعَتها الجملةُ الاسميةُ (كَعْباهُما أصْمعَانِ) محمولةً على المورِدِ اللفظيِّ فأتى العائدُ مثنًّى، سوى أنّ مَسارَ الشاهدِ قد عُدِل من التثنيةِ إلى المورِد المعنويِّ (سُوْق أو سِيْقان) بمراعاةِ دلالة الجمعِ بقولِه: (أعالي)[3]. ثم إنّ الشّاعرَ عاودَ المُفادَ اللفظيَّ منتكِثًا عُقدةَ الحملِ على المعنى، فأعادَ الضميرَ مُثنًّى في قولِه: (أَعالِيهما، ولُكَّتا)، فالضميرُ في (لُكَّتَا) عائدٌ على (ساقان) لا على (كعباهما)[4] حتى لا يَفسدَ المعنى المرادُ.

ولعلّ سرَّ الذَّهابِ إلى اللفظِ أولًا؛ لإرادةِ الضُّمورِ في كَعبَي السّاقَين معًا لا اختصاصَ بواحدةٍ دون الأخرى، ثم الجريانِ على المعنى ثانيًا؛ لحصولِ تَفرُّقِ اللّحمِ المتعضِّلِ في جميعِ أطرافِ الأعالي، ثم العَودِ إلى اللفظِ بعد مفارقته؛ للإشعارِ أَنّ اكتنازَ اللحمِ وتَبحثُرَه لا يَتجاوزُ أَعلى السّاقَين إلى ما في أَعلى أَعلاهما، حتى لو كانت تلك اللَّحَامَةُ مُخَصَّصَةً في أَعالِيهما جميعًا.

---

(١) هذا البيتُ بهذه الروايةِ غيرُ منسوبٍ لشاعرٍ في شروح التسهيلِ، ولا يُعرَف قَبلَ ابنِ مالكٍ مَن أَورده، إلا أنّ صَدْرَه موجودٌ في ديوانِ امرئِ القيسِ والبيتُ فيه هكذا من [المتقارِب]: (وساقانِ كَعْبَاهُما أَصمَعا .. نِ لَحْمُ حَمَائَيْهِما مُنْبَتِرْ). انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٠٨)، التذييل والتكميل (٢/ ٧٨)، شفاء العليل للسلسيلي (١/ ١٦٤)، ديوان امرئ القيس، ص(١٦٣).

(٢) أَصمَعان: ضَامِران لَطيفان غيرُ منتفخَين. لُكَّتا بالزِّيَم: اكتَنَزتا باللحمِ. يقالُ لحمٌ زِيَمٌ، أي: متعضِّلٌ متفرّقٌ في الأعضاءِ. وفي شروح التسهيل وردت بلفظ (الدّيم) ولا مناسبةَ له في المعنى. انظر: العين (٧/ ٣٩٤)، الزاهر لابن الأنباري (٢/ ٢٥٦)، تهذيب اللغة (١٣/ ١٨٦) مادة(ز ي م)، تمهيد القواعد (١/ ٤١٢).

(٣) انظر: مطلب ألفاظ الخصوص، ص(٢٢٧).

(٤) بخلافِ قولِ أبي حَيّانَ، فإنه ذَهبَ إلى أنّ الضميرَ في (لُكَّتا) راجعٌ إلى الكَعبين. انظر: التذييل والتكميل (٢/ ٧٨).

- **الانتكاثُ بتعانقِ التثنية والجمع في المحمولِ.**

- قال الشاعرُ[1]: [الطويل]

أقامــتْ علــى رَبعَيْهمــا جَارَتَــا صَــفًا كُمَيتَــا الأعــالي جَوْنَتَــا مُصْــطلاهُما[2]

محَطُّ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ قولُه: (جارتا)، وتلك مفردَةٌ دارت حولها دلالتان؛ الأُولى تَتعلّقُ باللفظِ في استعمالِها للتثنيةِ، والأُخرى معنويةٌ مَضمونُها الجمعُ. وتبعَتها صفتُها (كُمَيتا) محمولةً على متعلّقِ اللفظِ مضافةً إلى محمولِها المعنويِّ، فعُدِلَ في المضافِ إليه من التثنيةِ إلى الجمعِ؛ فقيل: (الأعالي) "إذْ كانا أعلَيَين اثنَين، لأنّه موضعٌ قد تُركَ فيه لفظُ التثنيةِ حملًا على المعنى، لأنّه جَعلَ كلَّ جهةٍ منهما أَعلى؛ كقولِهم: شابَت مَفارِقُه، وهذا بعيرٌ ذو عَثَانِينَ، ونحوِ ذلك، أو لأنّ الأعلَيَين شيئان مِن شَيئَين"[3]، غيرَ أنّ نسقَ البيتِ تراجَع إلى اللفظ فعاودَه منتكِثًا عُقدَةَ المدلولِ، فأتتِ الصِّفةُ المشبَّهةُ في مركَّبِها الإضافيِّ (جَوْنَتَا مُصْطلاهُما) بالتثنيةِ[4]؛ لإفادةِ أنّ الجَونَ كائنٌ في موضعَي التوقّدِ معًا مِن الأثفِيَّتَين، لا يَختَصُّ به محَلٌّ دون آخَر، وكذلك الشأنُ في التثنيةِ أولًا؛ للإعلامِ أَنَّ الكُمْتَةَ في أَعلى كُلِّ أُثفيّةٍ لا تفارِقُ موضعًا منه، بل هي منتشرةٌ في جميعِ أجزاءِ الأعلَيَين.

---

(١) هذا البيتُ للشَّمَّاخِ بنِ ضرارٍ الغطَفانيِّ، وهو من شواهدِ سيبويه. انظر: ديوان الشماخ بتحقيق صلاح الدين الهادي، ص(٣٠٨)، الكتاب (١/ ١٩٩).

مَن أورد هذا شاهدًا على الانتكاثِ في سياقِ التضعيفِ هو ابنُ جِنّي في الخصائص (٢/ ٤٢٢- ٤٢٣).

(٢) (على رَبعَيهما): تثنيةُ رَبْع وهو الدّارُ. (جَارَتا صَفًا) الصَّفا: الجبلُ ثالثةُ الأثافيِّ، وأراد بجارتَا صَفا: الأُثفِيَّتين. وقولُه: (كُمَيتا الأعالي) أي: أنّ أَعلى الأثفِيَّتَين في لونِه كُمْتَةٌ، وهي لونٌ بين الحمرةِ والسوادِ. وقولُه: (جَونَتا مُصطَلاهما) أصلُ: (جَونَتا) جَونَتانِ، حُذِفَت النونُ للإضافةِ، والمرادُ: مُسودَّتا المصطَلَى، وهو مَوضعُ الوقودِ منهما. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ٩-١٠)، أمالي المرتضى (٢/ ٣٠)، المقاصد النحوية للعيني (٣/ ١٤٥٢- ١٤٥٣).

(٣) الخصائص (٢/ ٤٢٢- ٤٢٣). ولعلّ لإضافةِ الجارَتين إلى ثالثةِ الأثافي أَثرًا في جمعِ الأعالي.

(٤) لو لم يكُن ثَمَّ انتكاثٌ لقيل: (جَونةَ مُصطَلاها). انظر: مطلب ألفاظ الخصوص، ص(٢٢١).

٥- الانتكاث العددي في النثر:

- **الانتكاثُ بتعانقِ الإفرادِ والجمعِ في المحمولِ.**

- قالتِ العربُ[١]: (ليتَ هذا الجَرادَ قد ذَهَب فأراحَنا من أَنْفُسِه) [٢].

مَدارُ الانتكاثِ في هذه الحكايةِ على (الجراد) وهو اسمُ جنسٍ جمعيٌّ[٣]، وتلك مفردةٌ ذاتُ فِلْقَتين في جانبِها الدلاليِّ؛ فِلْقةٌ تَتعلّقُ باللفظِ في استعمالِها للتوحيدِ، وأُخرى معنويةٌ دلالتُها الجمعُ. وتبعَها الفعلُ (ذَهَبَ) فأُفرِدَ الضميرُ محمولًا على متعلّقِ اللفظِ، ثُم عُدِل السياقُ من الإفرادِ في جزءٍ من أجزاءِ الجملةِ إلى الجمعِ؛ فقيل: (أنفُس) مراعاةً للمعنَى وحملًا عليه، غيرَ أن الضّوءَ قد تَسلَّط على اللفظِ فعاودَه انتكاثًا، فوُحِّدَ العائدُ في (أنفسه) بإضافةِ الجميعِ إليه. وكأنّ المعنى: ليتَه أراحَنا مِن نَفْسِه ومن جِنسِه.

---

(١) انظر: الأصول لابن السرَّاج (٢/ ٣٤٨) ، الحجة لأبي علي الفارسي (٥/ ٢١٢)، المخصَّص لابن سِيده (٤/ ١٤٤).

(٢) ممن أوردَ هذا الموضعَ شاهدًا للانتكاثِ: مكِّيُّ في الهداية (٣/ ٢٢٠٥)، وأبو حَيّانَ في البحر (٤/ ٦٦١)، والسَّمينُ في الدر (٥/ ١٨٥). وممن ألمحَ إلى هذا الشاهدِ: أبو عليٍّ الفارسيُّ في الحجة (٦/ ٣٢٧).

(٣) انظر: مطلب ألفاظ العموم، ص(١٨١).

- حكَى سيبويهِ عن العربِ قولَهم: (وَضَعَا رِحالَهما)[1].

مَنشأُ الانتكاثِ في هذا المحْكِيِّ ضميرُ التثنيةِ في (وَضَعا)، وهو في مَورِدِه اللفظيِّ يفيدُ التثنيةَ، وفي مَورِده المعنويِّ يفيدُ الجمعَ، وتمثَّلَ النّكثُ في هذا الشاهدِ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ، فالتثنيةُ المعنويةُ جرَت جريانَ الجمعِ في (رِحَال)؛ "لأنَّ التثنيةَ جمعٌ"[2]، و"حَدُّ الكلامِ أن يقولَ: وَضَعتُ رَحْلَي الراحلَتين؛ فأَجرَوه مجرَى شيئَين مِن شيئَين"[3]، و(رَحْلَي) هو المعنى المحمولُ عليه، وكأنّه ذُهِب به إلى الجمعِ لما في الرَّحلين من أمتِعةٍ ومُعِدّاتٍ، ثم روعي اللفظُ مردَفًا في (هما) فأتى الضميرُ مثنًّى مراجَعةً للمصروفِ عنه وانتكاثًا؛ لكونِها مِلكَهما ولرفعِ تَوهُّم شِرْكَةِ غيرِهما فيها.

تذنيبٌ: إن قالَ قائلٌ: لِمَ لَمْ يُحتَسَبْ نحوُ قولِه تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] من شواهدِ الانتكاث، وهو شبهُ (وَضَعا رِحالَهما)؟

يقالُ له: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ من قَبيلِ آحادِ ما في الجسدِ، و(وَضَعا رِحالَهما) من قَبيلِ المنفصِلِ عن الجسدِ. وما كان من آحادِ ما في الجسدِ، له أحكامٌ وقوانينُ تخصُّه، وكذا ما في الجسدِ منه اثنان. فلا يُجرَى نحوُ: (وضعا رحالهما) على سَننِ (ما أحسنَ وجوهَ الرَّجلَين!) في جميعِ أحكامِه وإن كان يقاربُه، بل قد يضارِعُ نحوَ قولِه: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٣]، ﴿يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ﴾ [النحل: ٤٨]، في جريانِ الجمعِ اعتدادًا بالمعنى، والتثنيةُ في (رحالهما) تثنيةٌ معنويةٌ وردَت بصيغةِ الجمعِ، وفي نحوِ: ﴿ظُهُورِهِۦ﴾ الإفرادُ معنويٌّ وقد وردَ بلفظ الجمعِ، فتضاهَيا من هذه الجهةِ.

وإن قيل: ما ذُكِر من التشابهِ حاصلٌ في نحوِ: (ما أحسنَ وجوهَ الرَّجلَين!).

---

(١) حكاه في الكتاب (٢/ ٤٩) بصيغةِ الماضي لا الأمرِ: (وَضَعا رِحالَهما)، وفي موضعٍ آخرَ (٣/ ٦٢٢) حكاه عن يونسَ، بصيغة الأمرِ (ضَعْ رِحالَهما). وذكَره ابنُ الشَّجريِّ بصيغةِ الأمر. انظر: تعليق د.محمود الطناحي على أمالي ابن الشَّجَريِّ (١/ ١٥)، وقد نبّه على هذا البغداديُّ في الخِزانة (٧/ ٥٣٦).

(٢) الكتاب (٣/ ٦٢٢).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٤٩). وانظر: مطلب ألفاظ الخصوص، ص(٢٠٩).

يقال: فأين تَذهَبُ في المضارَعةِ الأخرى لنحوِ: ﴿ ظِلَالُهُۥ﴾ الذي يمثّلُ الانفصالَ عن الجسدِ؟ إذ ما كان منفصلًا ليس كالمتصلِ في كراهةِ أن يَأتُوا بتَثنيتَين متلاصِقَتَين في مضافٍ ومضافٍ إليه، والمتضايفَان يجريان مجَرى الاسمِ الواحدِ.

فما كان فيه اتصالٌ بالجسدِ عَسُرَ فيه القولُ بالحملِ على اللفظِ أو المعنى؛ وإنما يتأتَّى ذلك في المنفصلِ أو فيما كان كالمنفصلِ؛ إذِ المتصلُ يُثنَّى قليلًا، ويُفرَدُ في الشِّعر خاصَّةً، كأوجهٍ عن العربِ، ولم يَستثقِلوا ذلك- أي: التثنيةَ والإفرادَ في المنفصِلِ حالَ التضايفِ- لأنّه يقبلُ الحملَ على المعنى حالَ الإفرادِ والجمعِ[1].

(١) مَن أرادَ المزيدَ في التثنيةِ المعنويةِ، فلينظرْ: أمالي ابنِ الشَّجَريِّ (١ / ١٥ - ١٨).

الـمطلبُ الثالثُ

الانتكاثُ الإعرابيُّ

يُساقُ في هذا الموضعِ الصورُ التي تُمثِّلُ الانتكاثَ بالمغايرَةِ الإعرابيةِ بين الرفعِ والنصبِ، وذلك بالقطعِ والاستئنافِ بين التابعِ والمتبوعِ لدواعٍ بلاغيةٍ(١).

وفيما يلي استعراضٌ لشواهدِه ذاهبًا في جهاتِ النظرِ إلى أغراضِ الالتجاءِ إلى هذا العدولِ في النَّسقِ الإعرابيّ، "إذ ليس غرضُنا فيه الرفعَ والنصبَ والجرَّ والجزمَ؛ لأن هذا أمرٌ قد فرِغَ في أكثرِ الكتبِ المصنّفةِ فيه مِنه. وإنما هذا الكتابُ مَبنيٌّ على إثارةِ معادنِ المعاني وتقريرِ حالِ الأوضاعِ والمبادي، وكيف سَرَت أحكامُها في الأحناءِ والحواشِي"(٢).

١- الانتكاثُ الإعرابيّ في القراءاتِ المتواترةِ:

- قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾[النساء: ١٦٢].

وجهُ الانتكاثِ الإعرابيِّ في هذا الشاهدِ مُعاوَدةُ الرَّفعِ بعدَ الخروجِ منهُ إلى النَّصبِ، بمخالفةِ إعرابِ (وَٱلۡمُقِيمِينَ) ما تَقدَّمَ وما تَأخَّرَ، إذ تَصدَّرَ الجملةَ الاسميةَ مبتدؤُها المرفوعُ (الرّاسِخون) وتلاه المعطوفُ (وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ) تابعًا، ثمَّ تَغيَّرَ مجرى الإعرابِ للرَّفعِ معَ قوَّةِ العلاقةِ في التَّبعيَّةِ المعنويَّةِ في (المقيمِين) فنُصبَت؛ "لأنها من صفةِ اسمٍ واحدٍ، فكأنه ذُهِبَ به إلى المدحِ، والعربُ تعترضُ من صفاتِ الواحدِ إذا تطاولَت بالمدحِ أو الذّمِّ، فيَرفَعون إذا كان الاسمُ رفعًا، وينصِبون بعضَ المدحِ، فكأنهم يَنوُون إخراجَ المنصوبِ بمدحٍ مجدَّدٍ غيرِ متبَعٍ لأولِ الكلامِ"(٣)، ثمَّ وقعَ انتكاثُ النَّصبِ بالرُّجوعِ إلى الرَّفعِ مرَّةً أخرى في (المؤتُون) و(المؤمِنون) بما جَرى عليه من

(١) انظر: حاشية يس على التوضيح (١١٧/٢)، النحو الوافي (٤٩٢/٣).

(٢) الخصائص (٣٣/١).

(٣) معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٥). وانظر : تفسير الطبري (٩/ ٣٩٥). وعبَّر عن هذا المعنى سيبويهِ في الكتاب (٢/ ٦٢) بقولِه : "بابُ ما ينتصَبُ على التعظيمِ والمدحِ، وإن شئتَ جعلتَه صفةً فجرَى على الأولِ، وإن شئتَ قطعتَه فابتَدأتَه" .

الرَّفعِ في مَبدأِ الجملةِ الاستدراكيةِ.

ونكتةُ نصبِ (المقِيْمِين) على القطعِ المفيدِ للمدحِ كما في قطعِ النعوتِ[1]؛ بيانُ فضلِ الصلاةِ وعِظمُ شأنِها[2]، وإنما رجَعَ (المؤتون) وما بعدَها إلى الحكمِ الأولِ فارتَفعَ؛ لأجلِ ألّا يُخفَتَ الاهتمامُ بشأنِ الصّلاةِ إذا حَصَل القطعُ بعد (المقيمين)، وكلُّ الأمورِ المذكورةِ عظيمةٌ، ومشيرًا إلى أنّ عجُزَ الآيةِ قد رُدّ إلى صَدرِها لِمَا بينهما من صِلةٍ في موضوعِ الإحسانِ إلى الخلقِ بالعلمِ والزكاةِ، والرّبطِ بين الإيمانِ باللهِ وبما أُنزل والإيمانِ باللهِ واليومِ الآخِرِ، ولتشاركِ الجميعِ في استحقاقِ الفضلِ والمدحِ مِن أنهم مثلُ المقيمين للصلاةِ. لكن نُصِبت (المقيمين) من بينِها على طريقةِ الافتنانِ "في عَطفِ الأسماءِ الدالّةِ على صفاتِ محامدَ على أمثالِها، فيجوزُ في بعضِ المعطوفاتِ النصبُ على التخصيصِ بالمدحِ، والرفعُ على الاستئنافِ للاهتمامِ، كما فعَلوا ذلك في النعوتِ المتتابِعةِ، سواءٌ كانت بدونِ عطفٍ أم بعطفٍ"[3].

ولعلّ اللطيفةَ التي يَحملُها قطعُ (المقيمين) في طَيّه بهذا الموضعِ، هي أنّ آيةً من هذه السورةِ[4]قد عَالجت من شِيمِ المنافِقين قلةَ اكتراثِهم بأداءِ الصلاةِ وتقاعُسَهم فيها، فسَجَّل في هذا الموضعِ إقامةَ الصلاةِ للمؤمنِين المتّصفِين بهذه الصفاتِ الجليلةِ المذكورةِ، وعظّمَها في نفوسِهم وخَصَّ المقيمين لها بالمدحِ والذّكرِ. ولكونِ العباداتِ المذكورةِ في الآيةِ منها ما هو ظاهرٌ ومنها ما هو باطِنٌ، فقد أظهرَ الصّلاةَ مِن بينِها لكونِها مِن أشدِّ العباداتِ الظاهرةِ ظُهورًا.

---

(١) في إعرابِ (المقيمين) ستةُ أقوالٍ، أظهرُها النصبُ على الاختصاصِ، وهو قولُ سيبويهِ والبصريِّين. ويمكِنُ توجيهُه بالانتكاثِ الذي يتراوحُ فيه الرفعُ والنصبُ. انظر: الكتاب (٢/ ٦٣)، التفسير البسيط للواحدي (٧/ ١٩٣)، الدر المصون (٤/ ١٥٣).

(٢) انظر: الكشاف (١/ ٥٩٠)، البحر المحيط (٤/ ١٣٤)، الدر المصون (٤/ ١٥٣)، نظم الدرر (٥/ ٥٠٣)، تفسير الشعراوي (٥/ ٢٨١٢ ، ٢٨١٤).

(٣) التحرير والتنوير (٦/ ٢٩).

(٤) وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ...﴾ [النساء:١٤٢].

- قولـــه تعـــالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

مَوقِعُ الانتكاثِ في هذه الآيةِ دقيقٌ، وعُقدتُه في معاوَدةِ النَّصبِ بعدَ مفارقتِهِ وقطعِهِ برفعِ (الصّابئون) مع أنه مرتبطٌ باسمِ (إنّ) (الذين) المنصوبِ في ظاهرِ النظمِ، ثم نكثِ الرَّفعِ بالعودةِ إلى مقتضَى الإعرابِ في (النصارى) منصوبًا عطفًا على لفظِ اسمِ (إنّ)(١).

وفائـدةُ مغـايَرةِ الحُكـمِ الإعـرابيِّ في (الصـابئون) وتوسـطِها بـالرَّفعِ: "التنبيـهُ علـى أنّ الصابِئين يتابُ عليهم إن صحَّ منهم الإيمانُ والعملُ الصالحُ، فما الظنُّ بغيرِهم. وذلك أنّ الصابِئين أبينُ هؤلاء المعدودِين ضلالًا وأشدُّهم غَيًّا"(٢)، ولـمَّا لم يتقدَّمْ للصابئةِ ذكرٌ في السورة جُعلوا في حيِّزِ الاعتراضِ "تنبيهًا على أن المقامَ لا يقتضيه لهم"(٣)، غيرَ أننا "نَلحظُ أنها جاءت أيضًا في معرِضٍ جَمعَ الله فيه بينهم وبين مَن يعبدون أغيارًا من دونِ الله؛ لأنّ مَن يلصقُ ألوهيةً بغيرِ الله يكونُ كمَن عَبَد الكواكبَ وخَرَج عن التوحيدِ"(٤)، وإنما كان موجِبُ (النصارى) التأخيرَ في حينِ أنه في مقتضَى الأول من النصبِ، وذلك لما كان حالُهم مشتبِهًا "جُعلوا في حيّزِ الاحتمالِ للعطفِ على اليهودِ لـمَا تقدَّم من ذمِّهم، وعلى الصابئةِ لخفةِ حالِهم بأنهم - مع أنّ أصلَ دينِهم صحيحٌ- لم يَبلُغْ ذمُّهم السابقُ في هذه السورةِ مَبلغَ ذمِّ اليهود"(٥).

فكما تَرى ما أفضى إليه اختلافُ المتعاطفاتِ من تفريقٍ في الحُكمِ، وذلك غرضٌ من أغراضِ الانتكاث؛ إذ يؤدِّي إلى الدلالةِ إلى غرابةِ المخبَر عنه في حكمٍ مَا وإلى التعجيلِ بإيذانِه كما في (الصابئون)، وإلى لفتِ الانتباهِ بربطِ لفظِ المنتكِثِ مع نظيرِه كما في

(١) في هذا المقامِ تسعةُ أوجهٍ من الأعاريبِ ذكَرها السَّمينُ، وأضاف ابنُ عاشور وجهًا عاشرًا، وإنما وقع الاختيارُ منها على ما يتأتَّى فيه وجهُ الانتكاثِ. انظر : الدر المصون (٤/ ٣٥٣) ، التحرير والتنوير (٦/٢٦٩- ٢٧٠).

(٢) الكشاف (١/ ٦٦١).

(٣) نظم الدرر (٦/ ٢٤١).

(٤) تفسير الشعراوي (٦/ ٣٢٩٨).

(٥) نظم الدرر (٦/ ٢٤١).

(النصارى) مع (ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ)، إذ هم جَمهرةٌ كثيرةٌ بخلافِ الصابئةِ[1].

٢- الانتكاثُ الإعرابيُّ في القراءاتِ الشَّاذّةِ:

- قـرِئَ شُـذوذًا [2]: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ. ٱلـرَّحۡمَٰنِ ٱلـرَّحِيمِ. مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة:٢-٤][3].

وجهُ الانتكاثِ في هذا الشاهدِ مُعاودَة الجرِّ بَعدَ الخروجِ منهُ إلى النَّصبِ أو الرَّفعِ، ويتجلَّى ذلك في العدولِ الإعرابي في (رَبّ العَالَمِينَ) بإتيانِه منصوبًا أو مرفوعًا بَعدَ مجرورٍ، ثم الرجوعِ إلى ما عُدلَ عنه في (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مالكِ)[4] بالجرِّ نعتًا أو بدلًا بعد مفارقتِهِ، ومن سَنَنِ العربيةِ أنه "إذَا ذُكِرَت صفاتٌ في مَعْرِضِ المَدحِ أَوِ الذَّمِّ فالأَحسَنُ أَن يُخَالَفَ في إِعرَابِهَا؛ لِأَنَّ المَقَامَ يَقتَضِي الإِطنَابَ فإِذَا خُولِفَ في الإِعرَابِ كانَ المَقصُودُ أَكمَلَ؛ لِأَنَّ المَعَانِيَ عِندَ الِاختِلَافِ تَتَنَوَّعُ وَتَتَفَنَّنُ، وعِندَ الِاتِّحَادِ تَكُونُ نَوعًا وَاحِدًا"[5].

وإنْ قيل: "لا يجوزُ في الصفاتِ الإتباعُ بعد القطعِ؛ لأنه يَلزمُ منه الرجوعُ بعد الانصرافِ. وهذه القراءةُ[6] يَلزم منها الإتباعُ بعد القطعِ؛ لأنّه قَطَعَ (رَبَّ الْعَالَمِينَ) عن الإتباعِ، ثم أتبَع (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)"[7] و(مالكِ).

---

(١) انظر: التحرير والتنوير (٦/ ٢٧١)، تفسير الشعراوي (٦/ ٣٢٩٨).

(٢) بنصبِ (رَبّ العَالَمِينَ) أو برفعه، وهي قراءَة طائفةٍ من أئمةِ القراءةِ والنحوِ. انظر: الكتاب (٢/ ٦٣) ، المجيد في إعراب القرآن للسّفاقُسي، ص(٣٩)، البحر المحيط (١/ ٣٤)، معجم القراءات (١/ ٦-٧).

(٣) ممن أومأَ إلى هذا الموضعِ شاهدًا للانتكاثِ: أبو جعفر الرُّعيني في تُحفةِ الأقران، ص(١٨-١٩).

(٤) قُرئ (الرحمن الرحيم) و (مالك، ملك) بأوجهٍ أُخرى، منها قطعُ (الرحمن الرحيم) إلى النصبِ أو الجرِ، وإتباعُ (مالك، ملك). انظر: معجم القراءات (١ /٧-٩).

(٥) الإتقان للسيوطي (٣/ ٢٣٦). وانظر: البرهان للزركشي (٢/ ٤٤٩).

(٦) حديثُه عن قراءةِ نصبِ (رب العالمين)، ويَتأتَّى ما قاله في رفعِه.

(٧) تحفة الأقران، ص(١٨-١٩). وانظر: شرح الرضيّ على الكافية (٢/ ٣٢٣).

يقال له: فيه خلافٌ، وصُحِّح جوازُ الإتباعِ بعد القطعِ[1].

تذييل: على قراءةِ إتباعِ (ربّ العالمين) أو قطعِه، وقطعِ (الرحمن الرحيم) إلى النصبِ أو الجرِ، وإتباعِ (مالك، ملك)؛ تَكونُ صورُ الانتكاث على النحوِ التالي:

- القطعُ ابتداءً في (ربّ العالمين. الرّحمن الرحيم)، ثم مراجعةُ المتبَعِ في (مالكِ، ملكِ).

- مجيءُ (ربِّ العالمين) بالجرِّ إتباعا، ثم الانصرافُ إلى القطعِ في (الرحمن الرحيم)، ثم العودُ إلى الإتباعِ في (مالكِ، ملكِ).

(١) انظر: ارتشاف الضَّرَب (٤/ ١٩٢٧). وسياقُه: "وإذا تكرَّرت النعوتُ والمنعوتُ مجهولٌ عند المخاطَب ... أو معلومٌ والصفاتُ للبيانِ فالإتباعُ، أو لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ، فإتباعُ الجميعِ، وقطعُ الجميعِ، وإتباعُ بعضٍ وقطعُ بعض، وتُقطَعُ بعد الإتباعِ ولا يُعكس، وهذا هو الصحيحُ والثابتُ من كلامِ العرب، وفيه خلافٌ، وصُحِّحَ في (البسيط) جوازُ الإتباعِ بعد القطعِ". وستأتي مناقشةُ هذه المسألةِ (عَود الإتباع بعد مفارقته إلى القطعِ) في فصلِ الخلاف في الانتكاث.

٣- الانتكاثُ الإعرابيُّ في الشِّعر:

- قال الشاعرُ[١]: [الكامل]

لا يَبْعُـــدَنْ قَـــوْمِي الـــذينَ هُـــمُ سُـــمُّ العُـــداةِ وآفَـــةُ الجُـــزْرِ
النَـــازِلِينَ بِكُـــلِّ مُعْتَـــرَكٍ والطَّيِّبُـــونَ معاقـــدَ الأُزُر[٢]

موضِعُ الانتكاثِ هنا يتجلَّى في العدولِ عن إنزالِ (النَّازِلِين) حسبَ سياقِها الإعرابيِّ بإتيانِها منصوبةً بعدَ مرفوعٍ، ثم الرجوعِ إلى ما عُدلَ عنه في (الطيبون) بالرَّفعِ بعد مفارقتِهِ، ومن سَنَنِ اللغةِ أنَّهُ "إذا طَال كَلَامُ العَرَب بِالرَّفعِ نصَبوا ثمَّ رجعُوا إِلَى الرّفعِ"[٣]، كما أنَّ قطعَ النعتِ نصبًا بعد الرفع -كما هنا - يؤدّي مقصَدًا وهو المدحُ والتعظيمُ، فلأجلِه خُولفَ حُكمُ إعرابِ (النازلين) عن سابقِها ولاحِقِها، "والظاهرُ أن هذا مما يجري على قصدِ التفننِ عند تكرُّرِ المتتابِعاتِ"[٤]، "فكلَّما اختلفتِ الجملُ كان الكلامُ أفانينَ وضُروبًا"[٥]، فصارَ أبلغَ في الثناءِ من لزومِ حالةٍ واحدةٍ عند الإسهابِ في صورِ المدحِ، وإنما خَصّ الشاعرُ هذا النعتَ بالمدحِ؛ لأنه لا يَنزِل عن الخيلِ عند ضِيقِ المعترَكِ فيقاتِلُون على أقدامِهم إلا أهلُ البأسِ والشِّدّةِ، وذلك مَوضِعٌ يَطحَنُ كما تَطحَنُ الرَّحا[٦]، غيرَ أنّ (الطيبون) بعدها عاد بمسلَك الانتكاثِ مرفوعًا نسَقًا على (سُمُّ العُداةِ).

---

(١) هذان البيتان للخِرْنِقِ بنتِ بدرِ بنِ هَفّانَ القَيسيِّ. انظر: ديوانها بتحقيق د.حسين نصار، ص (٢٩)، الكتاب (١/ ٢٠٢ ، ٢/ ٥٧-٥٨، ٦٤)، معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٥)، مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/٦٥، ١٤٢)، الكامل للمبرد (٣/ ٣١)، المحتسب لابن جني (٢/ ١٩٨)، أمالي ابن الشجري (٢/ ١٠٢).

(٢) ومِن العربِ مَن يرفعُ (النازلين) و(الطيبون)، ومنهم مَن يَنصِبُهما جميعًا، وربّما رفَعوا (النازلون) ونصَبوا (الطيبين). انظر: الجمل للخليل، ص(٨٩)، الكتاب (٢/ ٦٥)، معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٥)، معاني القرآن للأخفش (١/ ١٦٧).

والذي أشارَ إلى الانتكاثِ في هذا الشاهدِ: البغداديُّ في الخِزانة (٥/٤١).

(٣) الجمل للخليل، ص(٨٩). وانظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٢٣)، الخزانة للبغدادي (٥/ ٤١).

(٤) التحرير والتنوير (٦/ ٢٩).

(٥) المحتسب (٢/ ١٩٨).

(٦) انظر: خزانة الأدب (٥/ ٤٩-٥٠).

وإنما قَوَّى الرّجوعَ إلى المتبعِ هو أنّ الأقيسَ أَن يكونَ (الطيبون) نعتًا لـ(قومِي)؛ "لأَنَّهُ مَحضُ الاسمِ فهو أَولى بالوصفِ مِن الصّفةِ"[1]، و(قَومي) مرفوعٌ على الفاعليةِ، فأَتى مرفوعًا كالمنعوتِ.

- قال الشاعرُ[2]: [البسيط]

وكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ إِلَّا نُمَيْرًا أَطاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنونَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا[3] والقَائِلِينَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا[4]

هذا الشاهدُ مَثَّل مُراجعةَ الإتباعِ بعد القطعِ بمخالفةِ النعتِ من النصب إلى الرفعِ (الظاعنون) قطعًا له على الذّمِّ[5] بكونِه خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هُم الظاعنون. ثم انتكثَ الرفعُ بنصبِ (القائلين) بَعدَه تابعًا المستثنى (نُمَيرًا). وإنما لجأَ إلى ذلك الشاعرُ مع اتّحادِ الكلِّ ذاتًا؛ مُبالغةً في الهجوِ وإلزاقِ المنقَصةِ ببني نُمير، وفي ذلك لونٌ من التَّفنن الخطابيِّ، إذ يُباغَتُ المخاطَبُ بأسلوبٍ وفي حَدْسِه مخالِفُه، "والعربُ تفعلُ ذلك في صفةِ الشيءِ الواحدِ ونعتِه، إذا تطاولَت بمدحٍ أو ذمٍّ"[6]، غايَروا بين إعرابِ أجزاءِ النعوتِ، فرُبما أجرَوا ذلك على أكثرَ من نوعٍ من الإعرابِ بطريقةِ الانتكاثِ.

---

(١) الخزانة للبغدادي (٥/ ٤٨).

(٢) هذان البيتان لمالكِ بنِ خَياطٍ العُكْليِّ. انظر: الجمل للخليل، ص(١٩)، الكتاب (٢/ ٦٤)، معجم الشعراء للمرزباني، ص(٣٥٩).

(٣) يريدُ أنهم إذا رَحَلوا لم يَتبَعْهم حَليفٌ ولا مَولًى، فلا نُصرةَ عندهم. ويجوزُ أن يريدَ أنهم إذا ظَعَنوا من مكانِهم وكَرِهوه، لم يَستبدِلوا به مكانًا فيه قومٌ غيرُهم فيُزعِجُوهم عنه، لأنهم لا قدرةَ لهم على تحويلِ أَحدٍ من مكانِه. انظر: شرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٨).

(٤) ويجوزُ فيها الأوجهُ الثلاثةُ الأخرى مِن رفعِ (الظاعنين، والقائلون) ونصبِهما أو نصبِ الأولِ ورفعِ الثاني. انظر: الكتاب (٢/ ٦٥)، معاني القرآن للزجاج (١/ ٤٤).

(٥) انظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري (٢/ ٣٨٥).

(٦) تفسير الطبري (٩/ ٣٩٥).

تتمّةٌ: ثَمَّ انتكاثٌ واقعٌ بتعانقِ الغَيبةِ والخِطابِ في الحَملِ اللفظيِّ والمعنويِّ وهو ما أسميتُه بالانتكاثِ الإضماريِّ[1]، ولا يَندرجُ في الأنواعِ السابقةِ مِن الانتكاثِ العَددي أو الجنسيِّ أو الإعرابيِّ، ومما جاء من الشواهدِ على ذلك قولُ الشاعر[2]: [الطويل]

أأنــتَ الهِــلاليُّ الــذي كنــتَ مــرَّةً سَمِعنَــا بــه والأَرحَــبيُّ الــمُعَلَّفُ[3]

مَدارُ الانتكاثِ[4] في هذا الموضعِ دقيقُ المسلكِ، وعُقدتُه في اسمِ الموصولِ (الذي) وهو مما يفيدُ الغَيبةَ لفظيًّا، ويكونُ للمخاطبِ معنويًّا لوقوعِه بعد ضميرِ مخاطَبٍ. "فقولُه: (كنتَ) على معنَى (الذي)[5]؛ لأن (الذي) في المعنى: أنتَ، وقوله: (سمِعنا به) على لفظِه"[6].

قال أبو عليٍّ الفارسيُّ: "وفي هذا البيتِ أنه قال: (الذي كنتَ مرَّةً سمعنا به)، فحملَ بعضَ الصِّلة على الخطابِ، وبعضَه على الغَيبةِ. ويدلُّ على أنَّ الأصلَ عندهم في (أنا الذي فعلتُ): أنا الذي فَعَل؛ أنَّ قولهم: أنا الذي فعلتُ، محمولٌ على المعنى، والمرادُ في الأصل: فَعَلَ، إلاَّ أنه لما كان الضميرُ الذي في فعلتُ، هو (الذي) في المعنى، كما أنَّ ضميرَ الغيبة هو (هو)

---

(١) لم يُفرَدْ هذا النوعُ -كما ذُكِر سابقًا- في قِسمٍ مستقِلٍّ؛ للوقوفِ على شاهدٍ واحدٍ فقط.

(٢) هذا البيتُ لحُميدِ بنِ ثورٍ الهلاليِّ. وليس في ديوانه، نسبَه إليه أبو عليٍّ الفارسيُّ في كتاب الشعر، ص(٣٩٨)، وابنُ فارسٍ في الصاحبي، ص(١٧٦).

(٣) ويُروَى أيضا: (المغلَّبُ) و(المعلَّقُ). والأَرحَبِيُّ: بعيرُ الشاعر، أي: وهذا الأرحبيُّ أو معه. انظر: الصّاحِبي، ص(١٧٦)، المقرب لابن عصفور (١/ ٦٣)، شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢١١)، التذييل والتكميل (٣/ ١٠٣)، الدر المصون (١/ ٥٩).

(٤) ممَّن أورد هذا البيتَ شاهدًا للانتكاثِ: أبو عليٍّ الفارسيُّ في كتاب الشعر، ص(٣٩٨-٣٩٩) ، وابنُ عصفورٍ في شرح الجُملِ (١/ ١٨٩-١٩١) وفي المقرَّبِ (١/ ٦٣)، وابنُ مالك في شرح التسهيل (١/ ٢١١)، وأبو الحسن الأبّذيُّ في شرح الجُزوليّةِ، ص(٤٦٧-٤٦٨)، وأبو حَيّانَ في التذييل والتكميل (٣/١٠٣-١٠٤)، وبهاءُ الدينِ السُّبكيُّ في عروس الأفراح (١/ ٢٧٩-٢٨٠)، والسِّيوطيُّ في الهمع (١/ ٣٣٧).

(٥) أي : لو حُمِلَ على اللفظِ لقيل: (الذي كان). وليس هذا الأسلوبُ من بابِ الالتفاتِ. انظر: مطلب ألفاظ العموم، ص(١٦٨).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ١٩٠).

في المعنى، وكلاهما المخاطبُ، اتَّسعَ، فوضعَ لفظَ المتكلِّم موضعَ لفظِ الغيبةِ"[1].

فخَاطَبَ الشاعرُ حملًا على المعنى ابتداءً؛ لكسبِ (الذي) معنى الخطابَ مِن تقدُّمِه بضميرِ مُخاطَبٍ، ولمناسبةِ حضورِ الشخصِ حالَ التّخاطُبِ وتمثُّلِه أمامَه، ثم غايَب رِعايةً للّفظِ ثانيًا بالعَود عليه لمحاكاةِ غيابِه أثناءَ سماعِه به.

ومُحصِّلُ هذا المبحثِ أنَّ الانتكاثَ يَتمثَّلُ في المستوى الصّرفيِّ والمعجميِّ والإعرابيِّ والبلاغيّ، ويعودُ ذلك إلى اللفظِ الحاملِ قواعدَ صياغةِ المذكَّرِ والمؤنثِ وقوانينَ المطابقةِ والمخالفةِ في الإسنادِ العَدديِّ من جهةٍ، وارتباطِه بالمعنى التكوينيِّ المتجاذَبِ بالمعاني التأويليةِ المحتمِلة من جهةٍ أخرى.

ومن مظاهرِ الانتكاثِ في الشواهدِ المدوَّنةِ استرسالُه في عناصرِ الجملِة بمداخلَةِ العُمدةِ والفَضْلةِ على حَدٍّ سواء. ولعلّه أبرزُ ما يكونُ في الانتكاثِ الإعرابيِّ نظرًا إلى كونِ العلاقةِ بين التابعِ والمتبوعِ مبنيَّةً على المطابقةِ اللفظيةِ في الحركةِ الإعرابيةِ، فإذا حَصَلت المخالفةُ أُوِّلَت بإضمارِ معنى الاختصاصِ أو بجريانِ التابعِ على محَلِّ المتبوعِ لا على لفظِه، وهذا مظهرٌ من مظاهرِ الحملِ على المعنى.

والمهمُّ فيما تقدّمَ أنه قد يأتي من الكلامِ ما ظاهرُه الغرابةُ والخروجُ عن المعهود المتعارَف، لكنّ غرَضَ الانتكاثَ يُخرِّجُه عن غُربتِه وغموضِه بكفاءتِه التفسيريَّةِ، فهو مَبدأُ تأويلٍ تجري عليه قوانينُ اللغة.

وبعدُ، فكثيرٌ من الشواهدِ وُجِّهَت بمنهاجِ النحوِ ومقاييسِ اللغةِ، فكانت مفتقِرَةً إلى لَمحةٍ لطيفةٍ ونكتةٍ بلاغية، وعَسى ألا أكونَ فيما تَلمَّستُ مِن مقاصدَ في شواهدِ الانتكاثِ القرآنيةِ؛ قد خَبَطتُ خَبطَ لَيلٍ، فما هي إلا رغبةٌ صادقةٌ قد حَاكَت في صَدرِي مِن فَتحِ مُستَغلَقٍ بعد تَلبّثٍ ومراجَعةٍ، وآملُ أن يَفتحَ اللهُ علينا فيما اعتَاصَ مِن أغراضٍ بيانيةٍ وتَعذَّر.

(١)كتاب الشعر، ص(٣٩٩).

الـمبحثُ الثّاني

ألفاظُ الانتكاثِ

تَوطِئةٌ:

وُضِعَ هذا المبحثُ للنّظرِ في اللفظِ الحاملِ وجهِ الانتكاثِ في مدوَّنتِه، وهو أحدُ أركانِه ومقوِّماتِه، وبإلقاءِ الضوءِ عليه يُكشَفُ تأويلُ الصورةِ الحَمليةِ بطريقةِ الانتكاثِ.

وهذا اللفظُ إما أن يكونَ عامًّا مبهَمًا في دلالتِه، وإما أن يكونَ خاصًّا مُبيْنا في ظاهرِ أمره. ويَخفَى على الناظرِ أولَ وَهلةً في الشاهدِ الانتكاثي وجهُ الاستشهادِ به، إلا أنّ بيانَ دلالةِ هذا الحاملِ الكليةِ والجزئيةِ، وبيانَ مطابقتِه وعدولِه في الجنسِ والعَددِ، يُسفِرُ حقيقةَ الانتكاثِ في الإجراءِ الاستشهاديِّ.

ولـمّا كان المبحثُ السابقُ في وَصفِ عمليةِ الانتكاثِ في الشواهدِ، فقد جاء هذا اللاحقُ في ربطِ المحمولِ بحاملِه الموضوعِ لقضيةٍ كُلِّيةٍ أو شَخصيةٍ جزئيةٍ، وذلك بإسنادِ الحُكمِ التطابُقيِّ (اللفظيِّ) أو العدوليِّ (المعنويِّ) إلى الحاملِ والمحمولِ بازدِواجيةِ فصيلةِ الجنسِ والعَددِ والإضمارِ في الانتكاثِ الجنسيِّ والعدديِّ والإضماريِّ.

أما الانتكاثُ الإعرابيَّ فقد فارقَ ما يقاسِمُه في العنصرِ الحاملِ؛ لعدمِ رُضوخِه تحت سُلطةٍ لفظيةٍ معجميةٍ، وإنما شأنُه الدخولُ في قضيةِ العاملِ والتبَعيةِ الإعرابيةِ. ولذا لم يُبحَث ضِمنَ المطلِبَين التَّالِيَين.

الـمَطلبُ الأوّلُ

ألفاظٌ دالّةٌ على العُمومِ

مِن اتّساعِ لسانِ العربِ في الألفاظِ ومداليلِها؛ أن وُضِعَت صيَغٌ كثيرةٌ لإفادةِ العمومِ[1]، تذليلًا للتخاطُبِ وتحقيقًا للغرضِ مِن وَضعِ اللغةِ وهو البيانُ والإفهامُ، ولتعذّرِ جمعِ الآحادِ على المتكلِّمِ وجَبَ أن يكونَ للشمولِ ألفاظٌ موضوعةٌ حقيقةً[2]، ومن أهمِّ صيَغِه: (كُلٌّ وجميعٌ) و(النكرةُ في سياقِ النفيِ أو النهيِ أو الشَّرطِ) و (أسماءُ الشّرطِ) و(الأسماءُ الموصولةُ) و(أسماءُ الاستفهامِ) و(الجمعُ المحلَّى بأل الاستغراقيةِ والمضافُ) و (اسمُ الجنس المحلَّى بأل والمضافُ)، ويُكتفَى في هذا المطلبِ بذكرِ الألفاظِ الواقعِ فيها الانتكاثُ في الشواهدِ المُرصَدَة؛ وهي: كُلٌّ، ومَن وما الموصولتان، ومَن الشرطية، واسمُ الجنس، واسمُ الجمع، وجمعُ التكسير للكثرةِ[3].

وتكونُ رُسومُ معالجتِها على نحوِ: مناولةِ اللفظِ دلاليًّا من جهةِ العُمومِ، ومباحثةِ المطابقةِ والعدولِ فيه، وتوظيفِ ذلك في شواهدِ الانتكاثِ.

(١) العمومُ في اللغةِ بمعنى الإحاطةِ والشُّمولِ والكثرةِ مع ارتفاعٍ والتحامٍ عُلويٍّ، ومنه سميت العِمامةُ لأنها تحيطُ بالرأس، ويقال: عَمَّهم بالعَطيَّة؛ أي شملهم بها. والعَمُّ: الجماعةُ الكثيرةُ. ويقال: اعتمَّ النّبتُ، أي التفَّ وطال. ونخلةٌ عَميمٌ: تامّةٌ في ارتفاعِها. والعامُّ إذا أُطلق، فالمرادُ به: ما عُرِفَ عمومُه بالوضعِ اللغويِ، لا العامُّ العقليُّ ولا العُرفيُّ، ويَشمَلُ العمومَ المستفادَ من صيغِ العامِّ (وهو ما يعرَفُ عند الأصوليين بالعمومِ اللفظيِّ اللغويِّ). والعامُّ اللفظيُّ في اصطلاحِ جُمهورِ الأصوليّين: اللفظُ المستغرِقُ لجميعِ ما يصلُحُ له بحسبِ وضعٍ واحدٍ. انظر: تهذيب اللغة (١ / ٨٨-٨٩)، مقاييس اللغة (٤ / ١٥-١٦)، الصَّحاح (٥ / ١٩٩٢- ١٩٩٣) مادة(ع م م)، المعتمد لأبي الحسين البصري (٢ / ٤١١)، المحصول للرازي (٢ / ٣٠٩ ، ٣١١)، العِقد المنظوم في الخصوص والعموم للقَرَافي (١ / ١٥٧- ١٧٥)، أصول الفقه، د. عياض السلمي، ص(٢٥٨).

(٢) انظر: الرسالة للشافعي، ص(٥٠)، البحر المحيط للزركشي (٤ / ٢٤)، إرشاد الفحول للشوكاني (١ / ٢٩٢).

(٣) روعيت في ترتيبِها قوةُ صيغةِ العمومِ، فقُدِّمَت أَقواها (كُلّ) ثم ما قِيلَ فيه مِن أرفعِها (مَن) الشرطية ثم أختُها المقاربةُ لها، ثم المحلَّى بأل أو المضافُ مِن أسماءِ الأجناسِ وأسماءِ الجموعِ وجموعِ التكسيرِ، وإنما أُرجِئ الجمعُ وتَقدَّم اسما الجنسِ والجمعِ عليه مع أنّ العادةَ يُقدَّمُ هو عليهما؛ لكثرةِ شواهدِ الانتكاثِ فيهما ولقوةِ اسمِ الجنسِ المحلَّى بأل في إفادةِ الاستغراقِ، وأما جمعُ التكسيرِ فلم أَقف له إلا على شاهدٍ واحدٍ.

أ- لفظُ (كُلّ):

(كُلّ) [1] مما وُضعَ للدلالةِ على استغراقِ [2] أفرادِ ما تضافُ إليه أو أجزائِه[3] وشُمولِها، وهي معرِفةٌ[4] وفيها إبهامٌ يقتضي ملازمتَها الإضافةَ إلى اسمٍ ذي أجزاءٍ أو أفرادٍ يُبيّنُ ما هو لها [5]، وهي أقوى صيغ العمومِ في الدلالةِ عليه صيغةً ومعنًى [6]، سواءٌ أكانت للتأسيس نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران:١٨٥]، ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء:٣٨]، أم للتوكيدِ نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر:٣٠]. ولكونِها دالَّةً على

(١) صنَّف تقيُّ الدين السُّبكيُّ مصنَّفا في (كُلّ) سمّاه (أحكام كُلّ وما عليه تَدُلّ)، وهو مطبوعٌ. ولخصه العَلَائيُّ في: تلقيح الفُهوم، ص (٢٥٠-٢٩٨).

(٢) انظر: الأصول لابن السَّرَّاج (٢ / ٢١)، تهذيب اللغة (٩ / ٣٣٣) مادة (ك ل ل)، ألفاظ الشمول والعموم لأبي علي المرزوقي، ص(٣٠)، الإنصاف لأبي البركات الأنباري (٢ / ٣٦٦)، المحصول للرازي (٢ / ٣٧-٣٩)، المفصَّل للزمخشري، ص(١٤٦)، شرح المفَّصل لابن يعيش (٢ / ٢٢١).

(٣) فإذا أضيفَت إلى نكرةٍ فهي لشُمولِ أفرادِها؛ كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران:١٨٥]. وإذا أضيفَت إلى معرِفةٍ فالغالبُ أن يكونَ جَمعًا أو ما في معناه، وتكونُ لاستغراقِ أفرادِه أيضًا (أي: للكُلِّ الجميعيِّ لا الكُلّ المجموعيِ) على ما يقضيه كلامُ أكثرِ الأصوليين؛ كقولِك: كُلُّ الرِّجَالِ أَو كُلُّ النِّسَاءِ على وَجَلٍ إِلَّا مَن أَمَّنه اللهُ. وإذا أضيفَت إلى مفردٍ معرفةٍ كانت لاستغراقِ أجزائِه؛ نحو: كُلُّ زيدٍ حسنٌ. انظر: الأصول لابن السَّرّاج (٢ / ٩) ، أحكام كل، ص(٧٤)، البحر المحيط للزركشي (٤ / ٨٤-٨٨)، التحبير شرح التحرير للمرداوي (٥ / ٢٣٥١) ، همع الهوامع (٢ / ٥٩٧-٦٠٠) ، التحرير والتنوير (٣ / ٩١- ٩٢).

(٤) انظر: الكتاب (٢ / ١١٤-١١٥) ، الصحاح (٥ / ١٨١٢) مادة (ك ل ل).

(٥) انظر: تهذيب اللغة (٩ / ٣٣٢)، الخصائص لابن جني (٣ / ٣٣٧)، أمالي ابن الحاجب (١ / ٣٩٣-٣٩٤) ، مقدمةَ محقِّقِ مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (١ / ٥٠٦-٥٠٧).

(٦) عدَّها كثيرٌ من الأصوليين أقواها ؛ لأنها نصٌّ في العمومِ ، وتشمَلُ العاقلَ وغيرَه ، مذكّرًا أم مؤنثًا ، مفردًا أم مثنًّى أم جمعًا ، ولهذا قالَ القَاضِي عبدُ الوَهَّابِ المالكيُّ: لَيسَ في كلامِ العَرَبِ كلمةٌ أَعَمُّ مِنهَا. انظر : العقد المنظوم (١/ ٣٥١) والفروق للقرافي (١ / ٩٨)، تلقيح الفهوم، ص(٢٥٠)، البحر المحيط (٤ / ٨٤) وتشنيف المسامع للزركشي(٢ / ٦٥٩)، الغيث الهامع لأبي زرعة العراقي، ص(٢٧٦)، التحبير للمرداوي (٥ / ٢٣٥٠- ٢٣٥١)، مختصر التحرير لابن النجار (٣ / ١٢٣) ، إرشاد الفحول للشوكاني (١ / ٢٩٧).

(٧) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٤٤٥) ، العقد المنظوم (١ / ٣٥٦-٣٥٧) ، البحر المحيط للزركشي (٤ / ٨٨) ، دراسات في علوم القرآن، أ.د. فهد الرومي، ص(٤١٠).

العمومِ [1]قوبلَت بصيغةِ (بعضٍ) في اللفظِ [2]. وقد يجيءُ استعمالُ لفظِ (كُلٍّ) بمعنى الكثرةِ [3]؛ "لدلالتِه على الكثيرِ من جنس ما تضافُ إليه، وعلى العظيمِ منه القائمِ مقامَ الكثيرِ. وهذا ممّا وردَ به الاستعمالُ عند العرب، وهو قريبٌ من أَصل معنى (كُلّ)، فيكونُ إطلاقُه على الكثرةِ من باب تنزيل الأكثر والأهمّ منزلةَ الجميعِ لعدم الاعتدادِ بما سواه. والاستعمالُ هنا مجازيٌّ، ثم شاع وتُوُسِّع فيه فاستغنَى عن قرينةِ المجازِ لمساواتِه للإطلاق الحقيقيِّ على الكثرةِ أو ما قاربَها"[4].

و(كُلّ) مفردةٌ مذكّرةٌ في اللفظ، ومعناها بحسَبِ ما تضافُ إليه[5]، وهي إذا لم تَكنْ تابعةً تَكونُ مضافةً لفظًا ومعنًى، أو مجرَّدةً عن الإضافةِ لفظًا لا معنًى.

وإذا أضيفَت فإمّا إلى نكرةٍ أو معرفةٍ، وباختلافِ هذين المضافَين تعريفًا وتنكيرًا يختلِفُ حكمُ المطابقةِ بين لفظِ (كُلّ) والعائدِ عليها في العَددِ والجنسِ.

ويُعدَلُ عن حُكمِ المطابقةِ بين لفظِ (كُلّ) والضميرِ العائدِ عليها إذا كانت مضافةً إلى نكرةٍ – وإن كان الحديثُ عنها يأتي عرَضًا – أو مقطوعةً عن الإضافةِ[6]؛ لأنّ شواهدَ الانتكاثِ

---

(١) قد تكونُ (كُلّ) نعتًا على معنى المبالغةِ والكمالِ، لا على معنى العمومِ، نحوُ: هذا العالِمُ كلُّ العالِمِ ، وهذا رَجلٌ كلُّ رَجلٍ. انظر: الكتاب (٢ / ١٢-١٣) ، شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٤٤٥).

(٢) انظر: الأصول لابن السَّرّاج (٢ / ٨-٩) ، الأضداد لابن الأنباري ، ص(١٨١) ، الخصائص لابن جني (٣ / ٣٣٧) ، المجموع المغيث لأبي موسى المديني (٣ / ٧٠) ، المستصفى للغزالي ، ص(١٨٦) ، الواضح في أصول الفقه لابن عقيل (١ / ٩٢)، المحصول للرازي (٢ / ٣٣٧)، نهاية الوصول لصفي الدين الهندي (٤ / ١٤١٥) ، القاموس المحيط للفيروزآبادي، ص(١٠٥٣) مادة (ك ل ل).

(٣) انظر: المصباح المنير للفيومي (٢ / ٥٣٨).

(٤) استعرَضَ محقِّقُ مقاصد الشريعة الإسلامية في مقدّمة الكتابِ مقالةَ استعمالِ لفظِ (كل) بمعنى الكثرةِ لابن عاشور (١ / ٥٠٨-٥١٠).

(٥) انظر: مغني اللبيب، ص(٢٥٨).

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٤٤٥) ، نتائج الفكر للسهيلي، ص(٢١٦- ٢١٨) ، شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٤٥) ، ارتشاف الضرب (٤ / ١٨١٩) ، أحكام كل، ص(٤٠-٤٣ ، ٧١) ، مغني اللبيب، ص (٢٥٨، ٢٦١- ٢٦٣)، البحر المحيط للزركشي (٤ / ٨٤-٨٥ ، ٨٩)، همع الهوامع (٢ / ٥٩٨- ٦٠٠).

لم تقع في تلك الحالَتين، بل وقَعَت في (كُلّ) المضافةِ إلى مَعرِفةٍ فحسْبُ.

(كُلّ) المضافةُ إلى مَعرِفةٍ:

اختلَف النحاةُ في حُكمِ المطابَقةِ بين لفظِ (كُلّ) والضميرِ العائدِ عليها في العَددِ والجنسِ، فذهَب بعضُهم إلى جوازِ المطابقةِ والعدولِ عنها، وذهَب آخرون إلى وجوبِ المطابقةِ بينهما.

وممَّن ذهَب إلى الرأيِ الأولِ: الفَرّاءُ وابنُ جِنِّيٍّ وأبو البَرَكاتِ الأنباريُّ وابنُ الأثيرِ الكاتبُ والعُكبَريُّ وابنُ مالكٍ وأبو حَيّانَ.

قال الفَرّاءُ: "وكذلك فافعلْ بكلتا وكِلا وكُلّ إذا أضفتَهنّ إلى معرِفةٍ وجاء الفعلُ بَعدهن، فاجمعْ ووحِّدْ. من التوحيدِ قولُه: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، ومن الجمعِ ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧] و(أتَوه) مثلُه"(١).

وقال ابنُ جني: "كلُّ القومِ عاقلٌ، أي: كلُّ واحدٍ منهم على انفرادِه عاقلٌ. هذا هو الظاهرُ، وهو طريقُ الحملِ على اللفظِ؛ قال تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، وقال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣] فوَحَّد... وتقولُ على اللفظِ: كلُّ نسائِك قائمٌ، ويجوزُ: قائمةٌ إفرادًا على اللفظِ أيضا، وقائماتٌ على المعنى البتَّةَ؛ قال الله سبحانه: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب:٣٢] ولم يقل: كواحدةٍ؛ لأنّ الموضعَ موضعُ عمومٍ فغُلّب فيه التذكيرُ، وإن كان معناه: ليست كلُّ واحدةٍ منكنّ كواحدةٍ من النساء؛ لمَا ذكَرناه مِن دخولِ الكلامِ معنى العمومِ"(٢).

وقال أبو البركات الأنباريُّ: "(كلٌّ) فإنه لـمّا كان مفردًا في اللفظِ مجموعًا في المعنى رُدّ الضميرُ إليه تارَةً على اللفظِ وتارَةً على المعنى، كقولِهم: كلُّ القومِ ضربتُه، وكلُّ القومِ ضربتُهم، وقد جاء بهما التنزيلُ، قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] فقال (آتِي) بالإفرادِ حملًا على اللفظِ، وقال تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]

(١) معاني القرآن (٢ / ١٤٢).

(٢) الخصائص (٣ / ٣٣٨-٣٣٩).

فقال (أَتَوْهُ) بالجمعِ حملًا على المعنى"[(١)].

وذكَر ابنُ الأثيرِ[(٢)] والعُكبريُّ[(٣)] نحوًا مما قاله أبو البركاتِ الأنباريُّ.

وقال ابنُ مالكٍ: "فإذا أضيفَ إلى معرفةٍ لفظًا أو نيّةً؛ جاز اعتبارُ المعنى واعتبارُ اللفظ. فمن اعتبارِ المعنى قولُه تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، ومن اعتبارِ اللفظِ قولُه تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]"[(٤)].

وقال أبو حَيّانَ: "وإن أضيف (كلّ) إلى معرفةٍ لفظًا ومعنًى؛ جاز مراعاةُ اللفظِ، نحو قولِه تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] و﴿كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَـٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، وهذا هو المستقرأُ مِن لسانِ العربِ، ولا تكادُ تجدُ في لسانِهم: كُلُّهم يقُومون، ولا كُلُّهن قائماتٌ، وإن كان ذلك يوجدُ في تمثيل كثيرٍ من النحاةِ"[(٥)].

وممن ذهبَ إلى الرأيِ الآخرِ من النحاةِ: السُّهيليُّ وابنُ هِشامٍ.

قال السُّهيليُّ: "وأما كونُه مضافًا غيرَ توكيدٍ فحقُّه أن يكونَ مضافًا إلى اسمٍ منكورٍ شائعٍ في الجنسِ من حيث اقتضى الإحاطةَ، فإن أضفتَه إلى جملةٍ معرفةٍ؛ كقولِك: كلُّ إخوتِك ذاهبٌ، قَبُح إلا في الابتداءِ؛ لأنه إذا كان مبتدأً في هذا الموطنِ كان خبرُه بلفظ الإفرادِ، تنبيهًا على أن أصلَه أن يضافَ إلى نكرةٍ؛ لأن النكرةَ شائعةٌ في الجنسِ. وهو إنما يَطلبُ جنسًا يحيطُ به، فكأنما تقولُ: كلُّ واحدٍ من إخوتك ذاهبٌ، فيدلُّ إفرادُ الخبر على المعنى الذي هو الأصلُ، وهو إضافةٌ إلى اسمٍ مفردٍ نكرةٍ"[(٦)].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢ / ٣٦٦).

(٢) انظر: البديع في علم العربية (١ / ٣٤٢).

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٤٠١) ، إعراب لاميّة الشَّنفَرى، ص(٦٦).

(٤) شرح التسهيل (٣ / ٢٤٥).

(٥) ارتشاف الضَّرَب (٤ / ١٨١٩) . وانظر : العقد المنظوم (١ / ٣٥١) ، أحكام كل، ص(٥١-٥٣).

(٦) نتائج الفكر، ص(٢١٦) .

وإنما وجبتِ المطابقةُ عنده للتأويلِ الذي ذهَب إليه، بأن المضافَ إلى معرفةٍ مؤوَّلٌ في الأصلِ بالإضافةِ إلى اسمٍ مُنكَّرٍ مفردٍ، وفيما قاله نظرٌ؛ لأن (كُلّ) المضافةَ إلى نكرةٍ مفردةٍ يجوزُ نسبتُها إلى المجموعِ على قلَّةٍ[1]، ويكونُ المرادُ: أنّ مجموعَ الإخوةِ ذهبوا أو ذاهبون. مع أنه يجوزُ عودُ الضميرِ جمعًا بقِلّةٍ إلى (كُل) المضافةِ إلى منكورٍ موحَّدٍ، وإن أريدَ نسبةَ الحكمِ إلى كلِّ واحدٍ[2].

وهذا كلُّه إن سُلِّمَ له بإرجاعِ ما أضيف إلى معرِفةٍ إلى نكرةٍ، وإلا لَمَا أُفردَ المضافُ إلى معرِفةٍ بقِسمٍ له حكمُه في أحوالِ (كُلّ)، مع أنّ ابنَ الحاجبِ ذهبَ إلى عكسِ ما قاله، وذلك أثناءَ حديثِه في حقِّ ما يضافُ إليه (كِلا)، يقول: "فإن قيل: فـ(كلّ) كذلك باعتبارِ الجمعِ، فكان حكمُها ألا تضافَ إلا إلى معرفةٍ مجموعٍ، وقد قيل: كلُّ رجلٍ. فالجواب: أنهم التَزموا في (كُلّ) مثلَ ما التَزموه في (كِلا)، إلا أن اسمَ الجنسِ لما كان عامًّا حصلَ معنى الجمعِ ومعنى التعريفِ، فكان في المعنى مضافًا إلى مجموعٍ معرِفةٍ وهو المقصودُ"[3].

وأما ابنُ هشامٍ فقد قال: "وإن كانت (كُلّ) مضافةً إلى معرِفةٍ فقالوا: يجوزُ مراعاةُ لفظِها ومراعاةُ معناها، نحو: كلُّهم قائِمٌ أو قائِمون، وقد اجتمعَتا في قَولِه تَعَالَى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا. لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدّٗا. وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا﴾[مريم:٩٣-٩٥] ، والصَّوَابُ أَنّ الضَّميرَ لا يَعودُ إليها مِن خبرِها إِلَّا مُفردًا مذكّرًا على لفظِها، نحو ﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ الآيَةَ... وأمّا (لقد أَحصاهُم) فجملةٌ أُجِيب بها القَسمُ، ولَيسَت خبرًا عَن (كلّ)، وضميرُها رَاجعٌ لـ(مَن) لا لـ(كُلّ)، و(مَن) معناها الجمعُ"[4].

والجوابُ عنه: أنّ ما ذكَرَه هو ما ذَهب إليه ابنُ مالكٍ في المضافِ إلى نكرةٍ، مِن تعيينِ

(١) انظر: مغني اللبيب، ص(٢٦١) .

(٢) انظر: المصدر السابق، ص(٢٦٢) .

(٣) أمالي ابن الحاجب (١ / ٣٩٣-٣٩٤).

(٤) مغني اللبيب، ص(٢٦٣-٢٦٤).

اعتدادِ معنى المضافِ إليه المنكَّرِ[1]، فنَزَّل ابنُ هشامٍ حكمَ مطابَقةِ (كُلّ) المضافةِ إلى نكرةٍ على المعرِفةِ، وذلك لم يَكُن مرادَ ابنِ مالكٍ.

وأيضًا ما ذُكِر "مِن وُجُوبِ مُرَاعَاةِ ما أُضِيفَت إليه مَشرُوطٌ بِمَا إذا كانَ في جُملَتِها، فإنْ كانَ في جُملَةٍ أُخرَى جازَ عَودُ الضَّميرِ على لفظِها أو على معناها، كقولِه: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ. يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا ۚ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [الجاثية:٧-٩]"[2]، وكذلك الحالُ في قولِه تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا. لَّقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا. وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم:٩٣-٩٥] على فَرْضيَّةِ تنزيلِها مَنزِلةَ ما أضيف إلى نكرةٍ، فكيف ما أضيفَ إلى المعرفةِ[3].

كذلك لم يُفرِّق ابنُ هشامٍ بين إرادةِ نسبةِ الحكمِ إلى الجميعِ وإلى المجموعِ مثلَ ما ذهَب إليه في (كلّ) المضافةِ إلى نكرةٍ[4]، مع أنه يُمكِنُ القولُ بذلك فيما أضيف إلى الموصولِ المبهَمِ.

ومن شواهدِ الانتكاثِ في (كُلّ)، قولُه تعالى ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨][5]، فوردَت (كُلّ) مضافةً إلى اسمِ الإشارةِ؛ أيْ إلى معرِفةٍ.

واسمُ الإشارةِ كالضميرِ في أنه بحسبِ ما يعودُ إليه، فإن كان جمعًا فمقتضاه جوازُ الإفرادِ والجمعِ، والتذكيرِ والتأنيثِ، وإن كان واحدًا حيث يُرادُ العمومُ فالأمرُ كذلك[6]. فـ(ذلك) إشارةٌ إلى المذكورِ، من قولِه:﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] إلى قولِه: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧] ويَدخُلُ فيها كلُّ جملةٍ فيها أمرٌ تقتضي نهيًا عن ضدِّه، فذُكِّر.

ثم إنه يفيدُ كلَّ واحدٍ؛ لأن دلالةَ العمومِ إذا أضيفَت إلى مفردٍ معرِفةٍ أو نكرةٍ نصَّت في كلِّ

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٤٥).
(٢) البحر المحيط للزركشي (٤ / ٨٥) .
(٣) أحكام كل، ص(٥٣) .
(٤) انظر: مغني اللبيب، ص(٢٦٢).
(٥) سبق تخريج القراءة، ص(٧٦).
(٦) انظر: أحكام كل، ص(٥٨).

فردٍ وجزءٍ كما سَبَق. وها هنا التقديرُ: كلُّ المذكورِ كان سيّئةً مكروهًا. والاستغراقُ الذي أفادَته (كُلّ) هو شمولُ المحكومِ به لما أضيفَت (كُلّ) إليه، فالكُرهُ مستغرِقٌ لكلِّ ما نُهي عنه من الخصالِ السيئةِ المعدودةِ منطوقًا أو مفهومًا.

ب- اسما الشَّرطِ والموصولِ:

١- اسمُ الشَّرطِ:

يُعرَفُ أسلوبُ الشَّرطِ[١] بصيغتِه وبدلالتِه السَّببِية[٢]، وتُقسَّمُ أدواتُه وَفقَ مِعيارِ الحرفيةِ والاسميةِ[٣].

أمّا الأحرفُ فهي: (إنْ) بوِفاقٍ، و(إذما) بخلافٍ.

وأمّا الأسماءُ فمنها: غيرُ ظروفٍ ك(مَن) و(ما)، وظروفُ زمانٍ ك(متى) و(أيّانَ)، وظروفُ مكانٍ ك(أينَ) و(حيثُما)[٤].

وسيبويهِ ألحقَ بـ(بابِ الجزاءِ)[٥] - الذي عَدَّد فيه أدواتِ الشَّرطِ - بابًا آخرَ خصَّصه لدراسةِ بعضِ الأدواتِ ذاتِ المبنَى الصرفيِّ الواحدِ والمعنى الوظيفيِّ المتعدِّد، وهي (مَن، ما، أيّهم) حيث تُستخدَمُ أسماءً موصولةً وأسماءً شرطيةً، وفَرّقَ بين الاستعمالَين فسَمَّى البابَ (هذا بابُ الأسماءِ التي يجازَى بها وتكونُ بمنزلةِ الذي)[٦]، وتلَا ذلك جملةٌ

(١) الشَّرطُ عند النحويين معناه: وقوعُ الشيءِ لوقوعِ غيرِه. انظر: المقتضب للمبرد (٢ / ٤٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٩ ، ٥ / ١٠٥) .

(٢) انظر: الفروق للقرافي (١ / ٨١-٨٢) ، الكليات لأبي البقاء الكفوي، ص(٥٣٠).

(٣) انظر تفصيل تقاسيم أدوات الشرط والخلاف فيها في : الجملة الشرطية عند النحاة العرب ، أ.د. أبو أوس إبراهيم إبراهيم الشمسان، ص(١٥٤-١٦٤).

(٤) انظر: الكتاب (٣ / ٥٦) ، المقتضب (٢ / ٤٦) ، الأصول لابن السّرّاج (٢ / ١٥٨- ١٥٩).

(٥) الكتاب (٣ / ٥٦).

(٦) المصدر السابق (٣ / ٦٩).

من الأبوابِ[1] دَرَس فيها أثرَ الأدواتِ الأخرى التي تكُون الجملةُ الشرطيةُ في سياقِها[2].

ومن أبرزِ ما يُميّزُ أداةَ الشرطِ عن غيرِها من الأدواتِ جانبُها الدلاليُّ، وقد تناولَ النحاةُ في حديثِهم عن دلالةِ أسماءِ الشَّرطِ قضيةَ الإبهامِ والعمومِ[3]، وعليه فإذا أراد المتكلِّمُ أن يُقيّدَ الشَّرطَ والجوابَ بذاتٍ مبهمةٍ عالمةٍ عاقلةٍ فإنه يستعمِلُ الأداةَ (مَن) [4].

وقضيةُ الإبهامِ ذاتُ صلةٍ بالموصولِ، فإنّ انعتاقَ (مَن) مِن أَسْرِ الصّلةِ يفيدُها دلالةَ التَعمِيةِ والشُّيوعِ[5]، "ولو أَدخلتَ إنَّ المشددةَ على (مَنْ) لقلتَ: إنَّ مَنْ يزورُنا نزورهُ؛ لأنَّ المجازاةَ لا تقع ههنا[6]، فإن قلتَ: فَلِمَ لا تعملُ (إنَّ) في (مَنْ) وتدعُها للمُجازاة كما أُعملَت (إنَّ) الابتداء؟ فلأنَّ (إنْ) التي للمجازاةِ لا تقعُ ههنا، لأنَّ (إنَّ) المشددةَ توجِبُ بها والمجازاةُ أمرٌ مبهَمٌ، يعني أنه لا تقعُ (إنْ) التي للمجازاة بعد (إنَّ) الناصبةِ، والمجازاةُ ليست بشيءٍ مخصوص إنما هي للعامّةِ و(إنّ) الناصبةُ للإيجابِ، وكذلك: ليت مَنْ يزورُنا نزورُه، ولعلَّ وكانَ وليسَ؛

---

(١) درَسَ في بابِ (هذا بابٌ يَذهبُ فيه الجزاءُ من الأسماءِ) الأدواتِ غيرَ العاملةِ التي تمحِّضُ (مَن) وأشباهَها للموصوليةِ ، وعقَّب ذلك ببابِ (هذا بابٌ إذا أَلزمتَ فيه الأسماءَ التي تُجازَى بها حروفَ الجر لم تُغيّرْها عن الجزاءِ). انظر: الكتاب (٣ / ٦٩- ٧٥).

(٢) انظر: الجملة الشرطية، ص(٢٠-٢١).

(٣) بيّنَ الرّضيُّ في شرح الكافية (٤ / ٩٠ -٩١) وجهَ الإبهامِ والعمومِ في الأدواتِ الشرطيةِ بقولِه: "وإنما وجَب إبهامُ كلماتِ الشرط لأنها كلَّها تَجزِمُ؛ لتضمُّنِها معنى (إنْ) التي هي للإبهامِ، فلا تُستعمَلُ في الأمرِ المتيقَّنِ من المقطوعِ به، لا يقالُ مَثلًا: إنْ غربتِ الشمسُ أو طلَعت، فجعل العمومُ في أسماء الشرطِ كاحتمالِ الوجودِ والعدمِ في الشرطِ الواقعِ بعد (إن)؛ لأنه نوعُ عموم أيضًا. والشرطُ بعد هذه الأسماءِ أيضًا كالشرطِ بعد (إن) في احتمالِ الوجودِ والعدم. وأيضًا فإنهم سلَكوا طريقَ الاختصارِ بتضمين هذه الكلماتِ العامّةِ معنى (إنْ)، إذ كان يطولُ عليهم الكلامُ لو قالوا في : مَنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ: إنْ ضَرَبْتَ زيدًا، وإنْ ضَرَبْتَ بَكرًا، ضَرَبْتُ، إلى ما لا يتناهى" . وبنحوِ ما قاله ذكرَ عبدُالقاهرِ الجرجانيُّ سابقًا في المقتصد (٢ / ١١٠٨-١١٠٩). وانظر في شرح الرضي كذلك إلى: (١ /٢٧٠، ٢٣٤) (٣ / ١٤٨، ١٩٧) (٤ / ٤٠).

(٤) سيأتي الحديثُ عمّا وُضع له (مَن) في الأصلِ عند الكلامِ عن (مَن) الموصولةِ.

(٥) ليس معنى ذلك أنّ (مَن) الموصولةَ لا تفيدُ الإحاطَة والعمومَ كما يَذهبُ إلى ذلك كثيرٌ من النحاة ، وسيأتي تحريرُ ذلك في الاسمِ الموصول.

(٦) وقد ذكَرَ سيبويهِ في (باب ما تكونُ فيه الأسماءُ التي يُجازَى بها بمنزلةِ الذي) أثرَ دخولِ (إنّ) على (مَن) ، فإنها تصرِفُها للخبريةِ الموصولةِ. انظر: الكتاب (١ / ٧١-٧٢).

لأنك إذا قلتَ: مَنْ يَزرْنا نَزرْه، وما تُعطِ تَأخذْ، فأنتَ تبهِمُ ولا توضِّحُ، وهكذا يجيءُ الجزاءُ بمَنْ وأخواتِها، فإن أَوضحتَ منه شيئًا بصِلةٍ ذَهبَ عنه هذا العملُ وجَرى مَجرى (الذي)"[(١)].

وقد اتّفقَ القائلون بألفاظِ العمومِ على أنّ (مَن) إذا كانت للشرطِ والجزاءِ أفادت الإحاطةَ[(٢)]، بل هي مِن أَبلَغِ صِيغِ العمومِ[(٣)]وأَرفعِهَا[(٤)]دلالةً على الاستغراقِ إلا أن يَقترِنَ بها ما يَقتضي التخصيصَ[(٥)].

ومن شواهدِ الانتكاثِ العَدديِّ في (مَن) الشرطيةِ، قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١].

فأُفرِدَ الشرطُ والجزاءُ وما اتَّصل بهما (يؤمِنْ، يعمَلُ، يدخِلْه، له) إجراءً على لفظِ (مَن)؛ لكونِها مبهَمةً تقعُ على الواحدِ والاثنَين والجماعةِ، فوُحِّد أولًا ثم جُمع الحالُ (خالدين)؛ لسرَيانِ دلالةِ (مَن) الاستغراقيةِ في حُكمِ الخلودِ في الجناتِ، إذ هو يقتضي لكلِّ مَن اتّصَفَ بالإيمانِ والعملِ الصالحِ، فـ(مَن) جمعٌ في المعنى و (خالدِين) أتت مجموعةً، فمقابَلة الجمعِ بالجمعِ هاهنا تَقتضي مقابلةَ ثبوتِ الجمعِ لكلِّ واحدٍ من آحاد المحكومِ عليه[(٦)]، والمحكومون عليهم هنا همُ المؤمنون الصالحون، ثم رَجعَ الأسلوبُ إلى الأولِ من مراعاةِ اللفظ في (له) تنصيصًا على كلِّ فردٍ فردٍ[(٧)]، فتَحصلُ الفائدةُ فيه بسبب التعيِّنِ الحاصلِ من العموم[(٨)]، وبسببِ تخصُّصِه بشيءٍ. "ولكونِ مراعاةِ اللفظ أكثرَ وأَولى من مراعاةِ المعنى، كان – إذا اجتمع المراعاتان– تقديمُ مراعاة اللفظ أكثرَ من العكس، قال تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾

(١) الأصول لابن السراج (٢ / ١٦٥-١٦٦) .
(٢) انظر: تلقيح الفهوم، ص(٣٢٣).
(٣) انظر: الجواب الصحيح (٢ / ١١٨) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٥ / ٨٢ ، ٢٤ / ٣٤٦).
(٤) أسماءُ الشَّرطِ كلُّها من أعلى صيغِ العمومِ وأقواها كما يقول الجويني. انظر كتابه: البرهان (١ / ١١٣).
(٥) انظر: ألفاظ الشمول والعموم، ص (٢٨)، تلقيح الفهوم، ص(٣٢٨).
(٦) انظر: البرهان للزركشي (٤ / ٣-٥).
(٧) انظر: نظم الدرر (٢٠ / ١٧١).
(٨) انظر: شرح الرضي على الكافية (١ / ٢٣٤).

حملًا على اللفظِ، ثم قال: (خالدِين) حملًا على المعنى، ولكونِها أَولى أيضًا رجَع سبحانَه بعد قوله:(خالدِين) إلى الحملِ على اللفظ فقال: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ قَدۡ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزۡقًا﴾"[1].

ومن شواهدِ الانتكاثِ الجنسيِّ في (مَن) الشَّرطيةِ ممَّا قرئ شُذوذًا[2]: ﴿وَمَن تَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٣١].

فمفردةُ (مَن) تصلُحُ للتذكيرِ والتأنيثِ، فقرِئ (تَقْنُتْ) جاريًا على مدلولِها المؤنثِ؛ إذْ يُعنى بها امرأةٌ[3]، وكذلك أسماءُ الشَّرطِ يُكنَّى بها عن المعيّناتِ التي لا تتناهى[4]؛ أي: أيُّ امرأةٍ، وهي تفيدُ الشُّمولَ والإحاطةَ بدليلِ (مِنكنّ) المشعرةِ بالتبعيضِ والتخصيصِ، ولـمّا استُبهم على المخاطَب اسمُها انصرفَت نحوَ المعنى، ثُم ذُكِّرَ المعطوفُ على فعلِ الشرطِ (يَعمَلْ) منتظمًا مع لفظِ (مَن) المذكّرِ ودلالةِ (مِنكنّ)، إلا أنّ ما تباعدَ منها (نؤتها، أجرَها، لها) حُمل على المعنى مِثلَ ما ولِيَها، وهذا من التعاقُبِ بين التذكيرِ والتأنيثِ في عَودِ الضميرِ على (مَن) بمخرَجِ الانتكاثِ.

ومما جاء في التنزيلِ من شواهدِ الانتكاثِ العائدِ على (مَن) الشرطيةِ أيضا:

قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء: ٦٩].

وقولُه تعالى: ﴿وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ. وَإِنَّهُمۡ لَيَصُدُّونَهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ. حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ فَبِئۡسَ ٱلۡقَرِينُ. وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦ – ٣٩].

---

(١) شرح الرضي على الكافية (١ / ٥٧-٥٨).

(٢) سبق تخريج القراءة، ص(٨٣).

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش (١ / ٣٧).

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية (٣ / ١٤٨).

ومما جاء في شواهدِ الشِّعرِ، قولُه[1]: [الطويل]

أخُو الـذَّئبِ يَعْوِي والغُرابِ ومَنْ يَكُنْ شَـرِيكَيْه تَطْمَـعْ نفسُـه كُـلَّ مَطْمَـعِ

٢- الاسمُ الموصولُ:

في العربيةِ نوعان من الاسمِ الموصول: الاسمُ الموصولُ المختصُّ أو النصُّ، والاسمُ الموصولُ المشتركُ [2]. ويُستخدَم الموصولُ المختصُّ مُشاكلًا لمدلولِه جنسًا وعَددًا غالبًا[3]؛ وذلك كالَّذي والَّتي.

أما الموصولُ المشتركُ فيُستعمَل للمفردِ والمثنَّى والجمعِ تذكيرًا وتأنيثًا على حسبِ قصدِ المتكلمِ والسياقِ، وذلك نحوُ: (مَن) و(ما).

ومما تَقرَّر عند النحويين وأهلِ المعاني أنَّ الموصولاتِ معارفُ[4]، "وإنما تعرُّفُها بما بعدَها من صِلاتِهَا "[5]، والمشهورُ عندَهم "تقييدُ الجملةِ الموصولِ بها بكونِها معهودةً، وذلك غيرُ لازم؛ لأنّ الموصولَ قد يُرادُ به معهودٌ، فتكونُ صلتُه معهودةً...قد يُرادُ به الجنسُ فتوافقُه صلتُه"[6]،

---

(١) إنما حصلَ الاكتفاءُ بالإجراءِ الوظيفيِّ في بعضِ شواهدِ (مَن) الشرطيةِ، وأُورِد غيرُها سَردًا؛ خشيةَ التكرارِ والحشوِ، والغرضُ تبيينُ دلالةِ العمومِ والمطابقةِ والعدولِ في اللفظِ الحاملِ وجهَ الانتكاثِ، وقد حصَل المرادُ. وكذلك الشأنُ في صِنوِها (مَن) الموصولة وأختِها (ما).

(٢) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (١ / ١٤٤، ١٥٢) ، شرح شذور الذهب للجوجري (١ / ٣٠٦).

(٣) وإنما قيل: (غالبًا)؛ لأنه قد يُخالَفُ إذا أفاد العمومَ وروعي معناه؛ كقولِه تعالى: ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة:٦٩]. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٩٦)، التصريح على التوضيح (١ / ١٤٩)، همع الهوامع (١/ ٣٢٢)، أضواء البيان (٧ / ٢٢٥)، دفع إيهام الاضطراب، ص(٩).

(٤) وأهلُ المعاني يَبحثون في أوجهِ التعريفِ بالموصوليَّةِ ، ويَذكُرون مِن أغراضِه عدمَ علمِ المخاطَب بالأحوالِ المختصّةِ به سوى الصِّلةِ. انظر: مفتاح العلوم للسكاكي، ص(١٨١)، الإيضاح للقزويني (٢ / ١٤) ، عروس الأفراح (١ / ١٧٠).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٢ / ٣٧٤) . انظر: شرح الرضي على الكافية (٣ / ٨-١٠).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٨٧).

وقولُ أهلِ الأصولِ بأنّ الموصولَ من صيغِ العمومِ مؤيّدٌ للجنسِ[1]. والعَهدُ لَيسَ في الموصولِ بل في صِلَتِهِ[2]، وعَهدِيَّتُهَا لا تُنَافي عُمُومَه، والموصولُ بالنَّظرِ إلى التَّعيينِ الجِنسِيِّ المستفادِ مِن مَفهومِ الصِّلَةِ مَعرِفَةٌ، وبالنَّظرِ إلى إفادةِ الإبهامِ من دونِ تعيينٍ وعدمِ اعتدادِ الحضورِ فيه كالنَّكِرَةِ[3].

ومحصِّلُه: أنّ الموصولَ له استعمالان، الأولُ يُفيدُ التعيينَ بكونِه معهودًا وهو الذي اعتدّه جُمهورُ النحاةِ [4]، والآخَرُ يَتناولُ غيرَ معيَّنٍ في كلِّ ما يصلُحُ بكونِه مبهَمًا وهو الذي نظَرَ إليه أهلُ الأصولِ[5].

ولذا ذهَب بعضُ المحدَثِين بأن الأسماءَ المبهمةَ الثلاثةَ (اسمَ الإشارةِ والاسمَ الموصولَ وضميرَ الغائبِ) – لكونِها لا تدلُّ على مسمًّى، وإنما تدلُّ على عمومِ الحاضرِ والغائبِ– لا يمكِنُ وصفُها بالمعرِفةِ إلا حينما تُعِيْنُ قرائنُ السياقِ على ذلك[6].

ومقتضى كلامِ بعضِ الأصوليين أنّ (مَن) و(ما) في حالةِ الصِّلة لا تكُونان للعمومِ،

---

(١) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي (١ / ١٣٩ ، ٢٦٢).

(٢) ذَهب بعضُ الأصوليِّين إلى أنّ (مَن) و(مَا) لا يُفيدان العمومَ إلا باستضافةِ شيءٍ آخرَ إليهما ، إما الصّلةِ إذا كانتا موصولَتين ، وإما الشرطِ والجزاءِ إذا كانتا للشرط. وذَهب آخَرون إلى أنّ العمومَ مستقرٌّ في نفسِ اللفظِ بجوهرِه مِن: (كُلّ) و(جميع) و(مَن) ، ولا يتوقَّفُ إفادتُه على الصّلاتِ أو إضافتِها إلى لفظٍ آخرَ. وكلُّ ذلك خلافٌ لفظيٌّ ؛ إذ لا تتضحُ دلالاتُ تلك الألفاظِ إلا بافتقارِ مُتمِّمٍ مبيِّن لها. انظر: نفائس الأصول (٤ / ١٧٤٩) وشرح تنقيح الفصول للقرافي، ص(١٧٩) ، تلقيح الفهوم، ص(٣٢٩).

(٣) انظر: حاشية العطار على شرح المحلي لجمع الجوامع (٢ / ٣).

(٤) قال الزَّرْكَشِيُّ في البحر المحيط (٤/ ١١٤): "جَعلُ الموصولاتِ مِن صِيَغِ العُمُومِ مُشْكِلٌ؛ لأنَّ النُّحَاةَ صَرَّحوا بِأَنَّ شَرطَ الصِّلَةِ أَن تَكُونَ مَعهودَةً مَعلومَةً لِلمخاطَبِ، ولهذَا كَانَت مُعَرِّفَةً للمَوصولِ، والمعهودُ لا عُمُومَ فيه، كما صَرَّح به ابنُ الحاجِبِ وغَيرُهُ ". وانظر: ألفاظ الشمول والعموم، ص(٢٨).

(٥) انظر: حاشية العطار على شرح المحلي (٢ / ٢).

(٦) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص(١١٠– ١١٣) . وفيما ذكَره خلطٌ بينَ معنى الإبهامِ والتنكيرِ، وقد بيّنه ابنُ يعيشَ في شرح المفصَّل (٣ / ٣٤٨): "والمعنيُّ بالإبهامِ وقوعُها على كلِّ شيءٍ من حَيَوان وجَمادٍ وغيرِهما، ولا تختصُّ بمسمًّى دون مسمًّى، هذا معنى الإبهامِ فيها، لا أنّ المرادَ به التنكيرُ، ألا ترى أنّ هذه الأسماءَ معارفُ لِما ذكَرناه فيها".

واعترضَ عليهم آخَرون بأنهما تفيدانِه[1]، ودلالتُه كُليّةٌ لا كُلٌّ، بحيث يكونُ الحُكمُ فيها على كلِّ فردٍ من أفرادِه لا على المجموعِ[2].

والذي يظهرُ أنّ الموصولاتِ المبهمةَ نحوُ: (مَن) و(مَا) و(أيّ) تقتضي الإحاطةَ والعمومَ، وذلك لأمورٍ:

أولُها- دلالةُ الإبهامِ تُقوّي جانبَ الشمول فيها، لكونِها تتناولُ كلَّ شيءٍ من غير حصرٍ، وإن دلَّت على مُعيّنٍ عالِمٍ ونحوِه، إلا أن هذه المعيّناتِ لا تناهيَ لها، وما أكثرَ المزاوجةَ بين الإبهامِ والعمومِ!

ثانيها- تضمُّنها معنى الشّرطِ من وجهٍ، وأسماءُ الشرطِ تفيدُ العمومَ باتفاقٍ، "وإذا اختَلَط المذكوران جرَى على أحدِهما ما هُوَ للآخَرِ إذا كان في مِثلِ معناهُ؛ لأنَّ المتَكَلِّمَ يُبيّنُ به ما في الآخَرِ وإن كان لَفظُه مُخَالِفًا"[3]، "وذلك أنّ الموصولَ يَسرِي فيه معنى الشرطِ والجزاءِ فيدخلُ الفاءُ في خبرِه. ويكونُ ذلك بعد حصولِ شريطَتين: إحداها أن تَكونَ الصّلةُ من الفعلِ. والثانيةُ أن يَكونَ الموصولُ غيرَ مخصوصٍ ويكونَ شائعًا. ومثالُ ذلك قولُه عزّ وجلّ: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم﴾ [البقرة: ٢٧٤][4]، ألا ترى أنّ الصّلةَ في قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم﴾ (يُنفقون) وهو فِعلٌ، وليس يُرادُ بـ(الذين) قومٌ بأعيانِهم، بل الغرضُ الجنسُ والكثرةُ، فـ(الذين) مبتدأٌ و(لهم أجرهم) خبرُه، كقولِك: زيدٌ له نصيبُه، وقد دخلَ الفاءُ كما تَرى؛ لأنَّ فيه معنى الشرطِ والجزاءِ. ألا ترى أنَّه بمنزلةِ قولِك: مَنْ أنفقَ فله كَذا وكَذا،

(١) انظر: قواطع الأدلة للسمعاني (١ / ١٦٨) ، مختصر ابن الحاجب (٢ / ٧٠٠) ، العقد المنظوم (١ / ٣٧٣ ، ٣٨٧ ، ٤٧٢- ٤٧٤) ، نهاية الوصول (٣ / ١٢٣٣) ، تلقيح الفهوم، ص(٣٢٣ – ٣٢٥) ، التحبير للمرداوي (٥ / ٢٣٥٠) ، حاشية العطّار على شرح المحلي (٢ / ٣-٤).

(٢) انظر: نفائس الأصول (١ / ١٢٣ ، ٤/ ١٧٣١) ، تلقيح الفهوم، ص(٣٢٥)، الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي (٢ / ٨٤).

(٣) المقتضب (٢ / ٥١).

(٤) وتمامُ الآية : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾.

وإنْ ينفِقْ إنسانٌ فله أَجرٌ"[1].

فشريطةُ احتسابِ الشمولِ في الموصولِ عند الجرجانيِّ هي سَريانُ مَخرجِ الجزاءِ[2] بما تضمَّنه من معنى الشِّياعِ[3].

إذًا، الاسمُ الموصولُ يضارِعُ اسمَ الشرطِ في الإبهامِ والعمومِ والصّلةِ بالفعل وتواردِ محلٍّ واحدٍ، وينتمي إلى حَقلٍ دلاليٍّ موحّدٍ.

ثالثها- اقتضاؤُها الأجناسَ واتساعُها في دلالتِها التي تتنوعُ منها الأنواعُ؛ أي: أنَّ الأسماءَ الموصولة قد تكونُ مُعرَّفةً تعريفَ الجنسِ.

وإليك بيانَ ذلك:

- العائد على (مَن)[4] و(ما) الموصولَتين[5]:

(مَن): اسمٌ لمن يَصلُحُ أَن يُخاطَبَ، وهُو مُبهَمٌ[6] غيرُ مُتَمكِّن، وهو مُغنٍ عن الكلامِ

---

(١) المقتصد لعبدالقاهر الجرجاني (١ / ٣٢١).

(٢) قد فَسَّر الرضيّ (مخرَجَ الجزاء) في عبارةِ الخليلِ التي نقَلها سيبويهِ بدلالةِ العمومِ ؛ حيث قال: "وقال الخليلُ: مخرَجُها مخرجَ المجازاةِ، يعني في قولهم: كيفَ تكونُ أكونُ، لأنّ فيها معنى العمومِ الذي يُعتبَر في كلماتِ الشرطِ". انظر: الكتاب (٣ / ٦٠) ، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٢٠٧) ، الجملة الشرطية، ص(٢٢٠-٢٢١).

(٣) انظر: المقتصد (١ / ٣٢٢ ، ٢ / ١١١٨).

(٤) (مَن) الموصولةُ تُسمّى خبريّةً. انظر: الأُزْهِيَّة للهروي، ص(١٠٠) ، شمس العلوم لنشوان الحميري (٩ /٦١٧٣)، العقد المنظوم (١ / ٣٨٧).

(٥) انظر أوجه (مَن) و(ما) في: حروف المعاني للزَّجّاجي، ص(٥٣- ٥٥) ، الأُزْهِيَّة للهروي، ص(٧٥، ١٠٠).

(٦) وإنما كانت الموصولاتُ مبهماتٍ مع كونها معارفَ ؛ لوقوعِها على كلِّ شيءٍ من حَيَوان وجمادٍ وغيرِها ، ولأنها موضوعةٌ في الأصلِ لما استُبهم على المتكلمِ اسمُه ، أو هي مبهمَةٌ عند المخاطَبِ من دون الصِّلاتِ ، فلا تدلُّ على شيءٍ بعينِه إلا بأمرٍ خارجَ لفظهاِ ، لذا افتقَرَت إلى الصِّلةِ المشتملةِ على عائدٍ في تبيينِ مدلولِها وسَلبِ إبهامِها. انظر: نتائج الفكر، ص(١٧٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢ / ٣٧٢ ، ٣ / ٣٤٨ ، ٤٣٦) ، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٢٤٠) .

الكثيرِ المتناهِي في البِعادِ والطُّولِ[(١)]. ويُعَبَّرُ بِهِ عَن العالِمِ[(٢)]، ولا يُستعمَلُ في غيرِهِ إلَّا إذا نُزِّل مَنزلتَه، أو اقتُرِن به في عمومٍ أو تفصيلٍ[(٣)]. ويَكونُ بمعنى الشَّرطيةِ لعمومِها وإبهامِها [(٤)].

وأمّا (ما) فهي[(٥)] موضوعةٌ للعمومِ[(٦)] فيما لا يَعقِل بطريقِ الأصالةِ[(٧)]، وتجيءُ لصفاتِ من يَعقِلُ، ولجنسِ من يَعقِلُ، وللمبهَمِ أمرُه، وقد تَقعُ أيضًا على من يَعقِلُ عند اختلاطِه بما لا يَعقِلُ بطريقِ التغليب[(٨)]، وهي مُبهَمةٌ غايةَ الإبهامِ، تقعُ على كلِّ شيء وعلى ما ليس بشيءٍ[(٩)]، وتُسمَّى مَعرِفةً ناقصةً[(١٠)]؛ "لأنه لا يُعقَلُ معناها إلا بالصّلةِ، ولا يجوزُ أن توجَدَ إلا واقعةً على جنس تتنوَّعُ منه أنواعٌ، لأنها لا تخلو من الإبهامِ أبدًا. ولذلك كان في لفظِها ألفٌ

(١) انظر: الصحاح (٦ / ٢٢٠٧) مادة (م ن ن)، المحكم (١٠ / ٤٧٠).

(٢) التعبيرُ بالعالِم أو بمَن يَعلَم أدقُّ من استعمالِ العاقلِ أو لمن يَعقِل ؛ لأنّ البارئَ يُوصَفُ بالعلمِ ولا يوصف بالعقلِ. انظر: المقتصد للجرجاني (١ / ٣١٨) ، المفصّل للزمخشري، ص (٢٣٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٢١٤) ، الإحكام للآمدي (٣ / ٣٨) ، الكنّاش في فني النحو والصرف لصاحب حماة (١ / ٣١٥) ، تلقيح الفهوم، ص(٣٢٥) ، أوضح المسالك لابن هشام (١ / ١٥٢).

(٣) انظر: المفردات للأصفهاني ، ص(٧٧٨) مادة (م ،ن،ن) ، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢١٧) ، ارتشاف الضرب (٢ / ١٠٣٤) ، أوضح المسالك (١ / ١٥٢- ١٥٥).

(٤) انظر: أوضح المسالك (١ / ٩٥-٩٦) ، إرشاد السالك لبرهان الدين بن قيم الجوزية (١ / ١١١)، شرح شذور الذهب للجوجري (١ / ٢١٤) ، التصريح على التوضيح لخالد الأزهري (١ / ٨٩).

(٥) قال اللّحيانيُّ: "(مَا) مُؤَنَّثَةٌ وإنْ ذَكَّرْتَ جاز". المحكم لابن سيده (١٠ / ٥٨٠).

(٦) مَن صرَّح من النحويين بأنها من ألفاظِ العمومِ: السُّهيليُّ وابنُ يعيشَ وابنُ مالكٍ. انظر: نتائج الفكر، ص(١٤٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤ / ٢٠٥) ، شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ٢٧٧).

(٧) انظر: نتائج الفكر، ص(١٤٠- ١٤١) ، تلقيح الفهوم، ص(٣٢٦).

(٨) انظر: المقتضب (٢ / ٥٠-٥٢ ، ٢٩٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢ / ٤٠٥-٤٠٧) ، شرح التسهيل (١ / ٢١٥ ، ٢١٧) وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ٢٧٧) ، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٥٦-٥٧) ، أوضح المسالك (١ / ١٥٥).

(٩) انظر: نتائج الفكر، ص(١٣٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢ / ٤٠٥).

(١٠) انظر: أوضح المسالك (٣ / ٢٢٦) ، شرح الأشموني على الألفية (٢ / ٢٦٣) ، موصل الطلاب لخالد الأزهري، ص(١٤٨).

آخرةٌ؛ لما في الألفِ من الحدِّ والاتساعِ في هواءِ الفمِ، مشاكَلةً لاتساع معناها في الأجناسِ"[1]. ويكونُ الحديثُ بها متّجِهًا إلى ذاتِ الشيءِ ومادّتِه، أمّا إن كان المرادُ التحدثَ عن المعنى المجرَّدِ- أي: الحدثِ- فتَكونُ (ما) حرفًا موصولًا لا اسمًا[2].

ويَلحَظُ -مما ذُكِر- تضافرُ أئمةِ اللغةِ على القولِ بأنّ أصلَ وَضعِ (مَن) و(ما) للعمومِ واستغراقِ ما يتناولانِه من أفرادٍ، وهو قَدْرٌ مشتركٌ بينهما، وإن كانت لهما خصوصياتٌ في تراكيبِهما، من كونِها شرطًا أو موصولةً، ولمن يَعلَمُ، ولما لا يَعلَمُ[3].

و(مَن) و(ما) في اللفظِ مفرَدان مذكَّران، ومعناهما معنى الجنسِ، ولإبهامِهما تَصلُحان للواحدِ والاثنَين والجماعةِ والمذكرِ والمؤنثِ[4]. فجازَ في الضميرِ العائدِ مِن صلتِها الإفرادُ بالتذكيرِ محمولًا على لفظِها، أو أن يَكونَ محمولًا على المعنى بالمعنى القصديِّ[5]، "فإذا وقع على كلِّ شيءٍ من ذلك كنتَ فيه بالخِيارِ، وإن شئتَ أَجريتَ اللفظَ عليها في نفسِها، وإن شئتَ على معناها في التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ"[6].

والعربُ لم تَشترِطْ في الصّلةِ المساواةَ في مدلولِ الموصولِ ولا المناسبةَ اللفظيةَ، مع أنّ الأصلَ المطابقةُ بين لفظِه والضميرِ العائدِ مِن الصّلةِ عليها في العَددِ والجنسِ، لكن يُخالَفُ ذلك الأصلُ بالعدولِ عنها مراعاةً لمعنى التثنيةِ والجمعِ أو التأنيثِ بالانتكاث، فحَسُنَ الجريُ على موجِبِ العمومِ.

---

(١) نتائج الفكر، ص(١٣٩-١٤٠). وقال أبو البقاءِ الكَفَوِيُّ في الكليات، ص(٨٣٦): "ونكتتُه أَنّ (مَا) أَكثرُ وقوعًا في الكَلامِ مِن (مَن)، وما لا يَعقِلُ أَكثرُ مِمَّن يَعقِلُ، فأعطَوا مَا كَثُرَت صفتُه للتكثيرِ وما قلَّت للتقليلِ للمشاكلةِ".

(٢) انظر: النحو الوافي (١ / ٤١١).

(٣) ولذا ذكَر القرَافيُّ في حقيقةِ صيغةِ العمومِ أَنها موضوعةٌ للقدرِ المشترَكِ مع قَيدٍ يَتبَعُه بحكمِه في جميعِ مواردِه. انظر: العقد المنظوم (١ / ١٦٣- ١٦٤) ، تلقيح الفهوم، ص(١٩٤- ٢٠٣).

(٤) انظر: الأصول لابن السرَّاج (٢ / ٣٩٦) ، شرح الكتاب للسيرافي (١ / ٧٠) ،تهذيب اللغة (١٥ / ٣٣٩ – ٣٤٠) مادة (م ن ن) ، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢١٢) ، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٥٦).

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢ / ٤١٥) ، شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٨٨) ، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٥٦).

(٦) شرح الكتاب للسيرافي (١ / ٧٠).

ومع تفاعلِ فصيلةِ العَددِ مع فصيلة الجنسِ تأتي صورٌ منطقيةٌ للعدولِ في (مَن) و(ما): مذكَّرٌ مثنّى، ومذكَّرٌ مجموعٌ، ومؤنثٌ مفردٌ، ومؤنثٌ مثنّى، ومؤنثٌ مجموعٌ.

فالانتكاثُ يمكِنُ أن يُتصوَّرَ هنا بتعاقبِ مراعاةِ اللفظِ ومراعاةِ المعنى مع التناوبِ بين هذه الأنساقِ العُدوليةِ في محمولاتِ (مَن)، ولكنّ الأغلبَ في العربيةِ المطابقةُ ومراعاةُ اللفظ، ولاسيما إذا كانت البَداءةُ باعتدادِه "وإنما كان كذلك؛ لأن اللفظَ أقربُ إلى تلك العبارةِ المحمولةِ عليهما من المعنى، إذ هو وُصلةٌ إلى المعنى"[(١)]، إلا إن كانت المطابقةُ تؤدّي إلى لَبسٍ في المعنى أو قُبحٍ أو تَقدّمَ على محمولِ (مَن) و(ما) أو شبهِهما ما يعضُدُ المعنى، فحينئذٍ يُختار مراعاةُ المعنى[(٢)].

ومما جاء في شواهدِ التنزيلِ من الانتكاثِ العَدديِّ أو الجنسيِّ العائدِ على (من) و(ما) الموصولَتين[(٣)]:

قولُه تعالى: ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وقولُه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠].

وقولُه تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٣٩] [(٤)].

وقولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨].

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٣ / ٥٦).

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢١٢) ، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٥٦-٥٧).

(٣) بيان الانتكاث فيها كما مضى في (من) الشرطية.

(٤) هذا الشاهدُ يُمثِّلُ الانتكاثَ بقراءاتِه كما تقدّم تخريجُها وبيانُها، ص(٧٤).

وقولُه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ ۖ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ۚ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت: ١٠].

وقولُه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ. وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان: ٦ - ٧].

وقولُه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ. ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٤ – ٣٥].

وقولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ. لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٣].

وقولُه تعالى: ﴿قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِى وَٱتَّبَعُوا۟ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا. وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا كُبَّارًا. وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا. وَقَدْ أَضَلُّوا۟ كَثِيرًا ۖ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا﴾ [نوح: ٢٢ – ٢٤].

ومما جاء في القراءات الشاذةِ، قولُه: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا. وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولُنَّ كَأَن لَّمْ تَكُۢنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٢ - ٧٣][(١)].

وقولُه: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا **قَائِمَةً** عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الحشر: ٥][(٢)]. وعلى قراءةِ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا **قَائِمًا** عَلَىٰٓ **أُصُولِهِ** فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِىَ

(١) سبَق تخريجُ القراءةِ، ص(١١٩).

(٢) سبَق تخريجُ القراءةِ، ص(٨٥).

ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾[1].

ومن الشواهدِ الشِّعريةِ في ذلك ما أنشدَه بعضُهم[2]: [الخفيف]

لســـتُ مِمَّـــنْ يَكِـــعُّ أو يَسْـــتَكينو نَ إذا كافَحَتْـــهُ خيـــلُ الأعـــادي

– العائد على الموصولِ المختصِّ:

(الذي): اسمٌ يقعُ على كلِّ مفردٍ مذكّرٍ من العُقلاءِ وغيرِهم، نحو: جاءني زيدٌ الذي قامَ أبوه، ورأيت الثَّوبَ الذي تعرفُه.

وأصلُ (الَّذي): (لَذ) فاللامُ فاءُ الكلمةِ، والذالُ عينها، والياءُ لامُها، هذا مذهبُ البصريين. وقال الكوفيون: الأصل في (الَّذي) الذالُ وحدَها، وما عدَاها زائدٌ، فأصلُ (الَّذِي) كأصلِ (هذَا).

وأمّا (أل) في نحوِ:(الذي) و(الَّتي) وتثنيتِهما وجمعِهما، فهي زائدةٌ والمراد بها لفظُ التعريفِ لا معناه، وزيادتُها لضربٍ من إصلاحِ اللفظ. وذلك أنّ (الذي) وأخواتِه ممّا فيه لامٌ إنّما دخل توصُّلًا إلى وصفِ المعارفِ بالجملِ، وذلك أن الجملَ نكراتٌ[3].

وقد تأتي (الذي) للمصدريةِ، نحوُ قولِه: ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩]، أي: كخوضِهم[4].

---

(١) سبَق تخريجُ القراءة، ص(٨٦).

(٢) سبق تخريجُ البيت، ص(١٤٣).

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢ / ٣٧٢-٣٧٥). إنما أُدرج هذا النوعُ من الأسماءِ الموصولةِ في العمومِ مع أنه أليقُ بالخصوصِ ؛ تتمةً لتقسيمِ الموصولِ مع لَفٍّ ونَشرٍ غيرِ مرتَّب.

(٤) وفي الآيةِ توجيهاتٌ أخرى. قيل: إن الأصلَ كـ(الذين)، حُذفَت النونُ على لغةٍ، أو أن الأصلَ: كالخوضِ الذي خاضُوه، فحُذِف الموصوفُ والعائدُ، أو أنّ الأصلَ: كالجمع الذي خاضُوا، فقال (الذي) باعتدادِ لفظِ الجمعِ، وقال (خاضوا) بمراعاةِ معناه، أو أنّه أوقعَ (الذي) على الجمعِ، أو أنّ (الذي) مشتركٌ بين المفردِ والجمعِ على قولِ الأخفشِ. انظر: التصريح على التوضيح لخالد الأزهري (١ / ١٤٨- ١٤٩).

ومما جاء من شواهدِ الانتكاثِ في الاسمِ الموصول (الذي) قولُ الشاعر[1]: [الطويل]

أأنـــتَ الهِـــلاليُّ الـــذي كنـــتَ مـــرَّةً سَمِعنَـــا بـــه والأَرحَـــبيُّ الـــمُعَلَّفُ

حُمِلَ في هذا الشاهدِ ضميرُ المخاطَب في (كنتَ) على معنى (الذي) المفيدِ للغَيبةِ، ثم انتكَث الخطابُ إلى اللفظِ فروعِي جانبُه الغَيبيُّ.

قال ابنُ عُصفور: "وكذلك يجوزُ في (الذي والتي) وتثنيتِهما وجمعِهما -إذا وقع شيءٌ من ذلك بَعدَ ضميرِ متكلمٍ أو مخاطَبٍ - الحملُ على اللفظ فيكونُ الضميرُ العائدُ عليهما غائبًا كالضميرِ العائدِ على الأسماءِ الظاهرةِ، والحملُ على المعنى فيكونُ الضميرُ العائدُ عليه على حسبِ الضميرِ الواقعِ قَبلَ الموصولِ، وإن شئتَ حَمَلْتَ -في جميعِ ما ذُكِر- بعضَ الصّلة على اللفظِ وبعضَها على المعنى، إلا أنَّ الأَولى أن يُبدأَ بالحملِ على اللفظِ، ويجوزُ الابتداءُ بالحملِ على المعنى ومن ذلك قولُه:

أأنـــتَ الهِـــلاليُّ الـــذي كنـــتَ مـــرَّةً سَمِعنـــا بـــه والأَرحَـــبيُّ الـــمُعَلَّفُ"[2].

وليس هذا الأسلوبُ من الالتفاتِ بل هو انتكاثٌ، كما نبَّه على ذلك بهاءُ الدين السُّبكيُّ: "فأمّا قولُ الشاعر: أأنتَ الهلاليُّ الّذى كنتَ مرّةً ... سمِعنا به والأرحبيُّ المغلَّبُ فليس منه[3]؛ لأنّ الضميرَين أحدُهما على اللفظِ والآخرُ على المعنى، وشيخُنا أبو حَيّانَ[4] توَهَّم أنّ ذلك من الالتفاتِ لأنه لم يُحقِّقْ معنى الالتفاتِ وظَنَّ أنّه أمرٌ لفظيٌّ"[5].

---

(١) سبق تخريج هذا البيت ، ص(١٦٨).

(٢) المقرب (١ / ٦٣).

(٣) أي من الالتفاتِ.

(٤) وذلك في البحر المحيط (١ / ٤٣) ، إلا أنه قال الذي قِيلَ في هذه المسألةِ مِن عَود الضميرِ غَيبةً أو حضورًا في ارتشاف الضَّرَب (٤ / ٢٢٠٣) ، وارتضاه في التذييل والتكميل (٣ / ١٠٣-١٠٤).

(٥) عروس الأفراح (١ / ٢٧٩-٢٨٠).

ج- الانتكاثُ الواقعُ في اسمِ الجنسِ:

ما دلَّ على كثرةٍ إمّا جمعٍ على الحقيقةِ بأنواعِه الثلاثةِ، وإمّا اسمِ جنسٍ، وإمّا اسمِ جمعٍ.

واسمُ الجنسِ على قسمَين[(١)]: أحدُهما اسمُ الجنسِ الإفراديُّ، والآخَرُ اسمُ الجنسِ الجمعيُّ.

فأما اسمُ الجنسِ الإفراديُّ، فهو ما دلّ على الجنسِ صادقًا على القليلِ منه والكثيرِ على سواءٍ بلفظٍ واحدٍ؛ نحو: ذهبٍ وماءٍ وعسلٍ.

وأما اسمُ الجنسِ الجمعيُّ[(٢)]، فهو ما تَضمَّن معنى الجمعِ[(٣)] دالًّا على الجنسِ، وفُرِّق بينه وبين واحدِه بالتاءِ، أو بياءِيِّ النّسبةِ في آخرِ المفردِ غالبًا[(٤)].

ويَنشَأُ من حَدِّ اسمِ الجنسِ الجمعيِّ ثلاثةُ أقسامٍ:

١- ما يُفرَّقُ بينه وبين مفردِه بالتاءِ، وتَكونُ التاءُ في مفردِه غالبًا. ويَكثُرُ ما يُمَيَّزُ عنه مُفردُه بالتاءِ في الأشياءِ المخلوقةِ دون المصنوعةِ، كنَخْلٍ ونخلةٍ، وتَمرٍ وتمرة، وبقَرٍ وبقرةٍ. ويَقِلُّ

---

(١) زاد بعضُهم قسمًا ثالثًا سمّاه اسمَ الجنسِ الأحاديَّ ، أي عَلَم الجنسِ ، وهو ما يَدلُّ على الماهيةِ (الحقيقةِ الذهنيةِ) ممثَّلةً في فردٍ غيرِ معيَّنٍ من أفرادِها ،كأسَامةَ للأسدِ. انظر: حاشية الصبّان (١ / ٣٨) ، النحو الوافي (١ / ٢٤-٢٥).

(٢) درَس سيبويهِ ما يقالُ له اسمُ الجنسِ الجمعيُّ في (بابِ ما كان واحدًا يقعُ للجميع. ويكونُ واحدُه على بنائِه من لفظِه، إلا أنه مؤنثٌ تلحقه هاءُ التأنيثِ ليتبينَ الواحدُ من الجميعِ) ، وأتبعه بباب (هذا بابٌ ما يكونُ واحدًا يقعُ للجميعِ من بناتِ الياءِ والواوِ ويكونُ واحدُه على بنائِه ومن لفظِه، إلاَّ أنه تَلحقُه هاءُ التأنيثِ لتَبيّنِ الواحدِ من الجميعِ) ، ثم ألحقه ببابِ (ما هو اسمٌ واحدٌ يقعُ على جميعٍ وفيه علاماتُ التأنيث، وواحدُه على بنائِه ولفظِه وفيه علاماتُ التأنيث التي فيه ، وذلك قولُك: للجميعِ حَلْفاءٌ وحَلْفاءٌ واحدةٌ). وتعبيرُه بالجميعِ يُلمِحُ إلى الشمولِ. انظر: الكتاب (٣ / ٥٨٢ -٥٩٧).

(٣) ذَهب البصريون إلى أنه مفردٌ لفظًا مجموعٌ معنًى، وجعله الكوفيون جمعًا مُكسَّرًا واحدُه ذو التاءِ. انظر: الكتاب (٣ / ٥٨٢) ، المقتضب (٣ / ٣٤٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٣٢٣) ، شرح الشافية للرضي(٢ / ١٩٤-١٩٥)، ارتشاف الضرب (١ / ٤٠٣) ، تمهيد القواعد (٩ / ٤٨٣٩) ، همع الهوامع (٣ / ٣٧٦) ، النحو الوافي (١ / ٢١-٢٣ ، ٤/ ٦٨١) .

(٤) وأهلُ الأصولِ يُعرِّفونه بأنه اللفظُ الموضوعُ للإشعارِ بالجنسِ الذي واحدُه بزيادةِ تاءٍ ، وبعضُهم يقول: لاستغراقِ الجنسِ بدلَ إشعارِ. انظر: البرهان للجويني (١ / ١١٩) ، المستصفى للغزالي، ص(٢٣٣) ، المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، ص(١٠٤).

في الأشياءِ المصنوعةِ، كسَفينٍ وسفينةٍ، وطِينٍ وطينةٍ.

٢- ما يفرَّقُ بينه وبين مفردِه بالتاءِ، وتَكونُ التاءُ في الجمعِ نادرا، ككَمْأَة وكَمْءٍ.

٣- ما يُفرَّقُ بينه وبين مفردِه بياءِ النسبِ، وهي في المفردِ؛ نحو: عرب وعربيّ، ورُومٍ ورُوميّ[(١)].

ومما يُبحثُ في هذا النوعِ: دلالتُه على العمومِ، ومسألةُ المطابقةِ فيه والعدولِ عنها، مع توضيحِ ذلك كلِّه في شاهدِ الانتكاثِ.

أما دلالتُه على الشمولِ، فيقالُ: إذا كان محلًّى بأل الجنسيةِ فإنّ جمهورَ الأصوليين قالوا بعمومِه[(٢)]. وفصَّلَ بعضُهم إلى أنه ما يَتميَّزُ فيه لفظُ الواحدِ عن الجنسِ إذا عُرّيَ عن التاء، فهو دالٌّ على الاستغراقِ؛ نحو: تَمرٍ وشجَرٍ، فإنها تَعُمّ كلَّ تَمرٍ وشجَرٍ؛ "لأنّ معنى الجنسِ العمومُ والكثرةُ "[(٣)]. وما لا يَتميَّزُ واحدُه بالتاءِ إذا لم يَتشخَّصْ له واحدٌ كالذهبِ والفضةِ فيَعُمّ، وإن تَشخَّصَ له ذلك ابتداءً كالرجلِ فقد يَدلُّ على العمومِ وقد يُفارِقُه[(٤)].

أما مسألةُ المطابقةِ في اسمِ الجنسِ الإفراديِّ المعرّفِ بأل الجنسيةِ، "فلواصفِه مراعاةُ اللفظِ

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤ / ٢١٢-٢١٣) ، الشافية لابن الحاجب، ص(٢١٩)، شرح الكافية لابن مالك (٤ / ١٧٣٥، ١٨٨٤) ، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٣٦٦-٣٦٧) ، توضيح المقاصد والمسالك للمُرادي (٣ / ١٤١٦-١٤١٧) ، التصريح على التوضيح (١ / ١٨) ، همع الهوامع (٣ / ٣٧٥ - ٣٧٦) ، شرح الأُشموني على الألفية (١ / ٢٤-٢٥) ، حاشية الصبّان (١ / ٣٨) ، جامع الدروس (٢ / ٦٥) ، منحة الجليل (١ / ١٥) ، النحو الوافي (١ / ٢١-٢٢ ، ٤ / ٦٨١).

(٢) انظر: البرهان للجويني (١ / ١٢٠) ، المستصفى، ص(٢٣٣) ، المسودة، ص(١٠٤) ، البحر المحيط للزركشي (٤ / ١٣٢-١٣٣) ، تلقيح الفهوم، ص(٤٢٧) . لم تُذكَرْ دلالةُ اسمِ الجنسِ إذا كان مضافًا ؛ لعدمِ وقوعِ الانتكاثِ فيه.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٣٢٣) . وليس معنى ذلك: أنّ كلَّ ما يَدلُّ على الكثرةِ أو الجنسِ يفيدُ الاستغراقَ، وإنما المرادُ: أنّ الاستغراقَ ثابتٌ في مدلولِ أسماءِ الأجناسِ ومستفادٌ منه . انظر: ألفاظ الشمول والعموم، ص(٤٧- ٤٨ ، ٥٣) ، البحر المحيط للزركشي (٤ / ١٣٦).

(٤) انظر: المستصفى، ص(٢٣٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٤٩) البحر المحيط للزركشي (٤ / ١٣٤-١٣٥) ، شرح الأشموني على الألفية (١/ ١٦٧).

ومراعاةُ المعنى، إلا أنّ مراعاةَ اللفظِ أكثرُ"[1]، أي أنه يجوزُ الإسنادُ إليه وعَودُ الضمير عليه كما يَعودُ على الجمعِ اعتدادًا بمعناه، أو كما يَعودُ على المفردِ موافَقةً للفظِه.

وأما حُكمُ المطابقةِ بين اسمِ الجنسِ الجمعيِّ المميَّزِ بينه وبين مفردِه بالتاءِ والضميرِ العائدِ عليه في الجنسِ والعَددِ، فقد ذَهب جُمهورُ النحويِّين إلى جوازِ الأمرَين، أي المطابقةِ والعدولِ عنها، "فيجوزُ إجراءُ ظاهرِه وضميرِه مجرَى ظاهرِ المفردِ المذكرِ والمؤنثِ وضميرِهما، ولا يمتنِعُ إجراءُ ضميرِه مجرَى ضميرِ جمعِ التكسيرِ، نحوُ: انقعرَ النَّخلُ وانقعرتِ النَّخلُ، والنّخلُ انقعرَ وانقعرتْ وانقعَرْنَ" [2].

وكلُّ جنسٍ امتاز واحدُه بالتاءِ فيه لغتان: التذكيرُ والتأنيثُ، فأهلُ الحجازِ يؤنِّثون، وربّما ذكَّروا، والأغلبُ عليهم التأنيثُ، وأهلُ نجدٍ يذكِّرون ذلك، وربّما أنَّثوا، والأغلبُ عليهم التذكيرُ[3]. وقد جاء القرآنُ بهما، إلا ما استُثني لأنّه يَتحتَّمُ فيه التأنيثُ أو التذكيرُ[4]. وذكَر أبو حاتم السِّجِستانيُّ أنّ أَكثرَ العَربِ يجعَلون هذا الجمعَ مذَكَّرا وهُوَ الغالِبُ على أَكثرِ كلامِهم، قالَ: ورُبمَا أَنَّثَ أهلُ الحِجازِ وغيرُهم بعضَ هذا، ولا يَقيسون ذلك في كلِّ شيءٍ، ولكِنْ في

(١) شرح الكافية الشافية (٣٢٣/١). وانظر: الخصائص (٢٦/١-٢٧) ، شرح التسهيل لابن مالك (٢٥٨/١-٢٥٩).

(٢) شرح الرضي على الكافية (٣ / ٣٤٥). وانظر : الأصول لابن السّرَّاج (٢ / ٤٠٨، ٤١٣) ، الحجة لأبي علي الفارسي (٦ / ٣٥٧-٣٥٨) ، المخصص لابن سيده (٥ / ٦٨) ، المفصَّل للزمخشري ، ص(٢٥٠) ، أمالي ابن الشجري (١ / ١٢٣) ، شرح المفصَّل لابن يعيش (٣ / ٣٨٢) ، البحر المحيط لأبي حيان (٤ / ١١٣) ، ارتشاف الضرب (١ / ٤٠٣) ، المقاصد الشافية للشاطبي (٦ / ٢٤٣).

(٣) ذهبَ الرَّضيُّ في شرح الكافية (٣ / ٣٢٥) إلى خلافِ ذلك، ونصَّ قائلا: "والجنسُ المميَّزُ واحدُه بالتاء: يذكِّره الحجازيون، ويؤنِّثُه غيرهم". ونحوَ ذلك ذكرَ الجرجانيُّ في: دَرجِ الدُّرر (١/ ٦٨). والواقعُ اللُّغويُّ يُثبِتُ خلافَه ، فاللهجةُ الحجازيةُ عاملَت كلَّ هذا على التأنيثِ وهو الأصلُ ، وقليلًا ما تُذكِّر كما في لهجةِ تميمٍ – حَسْبما أوردَه الفَرّاءُ- ، ولهذا جاءَتنا ألفاظُ الجنسِ المميَّزِ بالتاءِ مُتأرجِحَةً بين التذكيرِ والتأنيثِ. انظر: المذكر والمؤنث للفراء، ص(٩١) ، اللهجات العربية في التراث، د. أحمد الجندي (٢ / ٦٢٩).

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للفراء، ص(٩١) ، البحر المحيط لأبي حيان (٤ / ١١٣ ، ٩ / ٨٥) ، المصباح المنير (٢ / ٥٩٦) ، الكليات، ص(٣٣١) ، دراسات لأسلوب القرآن (١١ / ٢٠٤، ٢١٨).

بعـضِ الأشياءِ، فيقولونَ: هي البَقَرُ، وهي النَّخلُ [1].

والتأنيثُ في ذلك كلِّه على معنَى الجماعةِ وفيه مراعاةٌ للمعنى، والتذكيرُ على معنَى الجمعِ مع مراعاةِ اللفظِ [2].

ويُجرَى اسمُ الجنسِ المفرَّقِ بينه وبين واحدِه بالياءِ مُجرى المميِّزِ مفردُه بالتاءِ في حُكمِ المطابقةِ والمخالفةِ بينه والضميرِ العائد عليه في الجنسِ والعَددِ[3].

ومن شواهدِ الانتكاثِ في اسمِ الجنسِ الإفراديِّ:

١- ما قرِئ شُذوذًا[4]: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ . ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلعَظْـــمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤].

قولُه: (الإنسان) على زنةِ (فِعْلان) مشتقٌّ من الأُنسِ؛ لأنه يَأنسُ بخلافِ الوَحشِ، وقيل: هو من الإيناسِ؛ لأنه يُبصَر ولا يَجتنُّ بخلاف الجنِّ[5]. وهو اسمُ جنسٍ شخصيٌّ[6] يطلقُ على "كلِّ ما له ذلك الاسمُ، ويتساوى الجميعُ في المعنى"[7]، و"الألفُ واللامُ لعهدِ الجنس، وليست لتعريفِ الإنسانِ بعينِه، وإنما هي فرقٌ بين إنسانٍ موضوعٍ للجنس وبين إنسانٍ هو

(١) انظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم، ص(٨٢) ، المخصص (٥ / ٦٨) ، ارتشاف الضرب (١ / ٤٠٣).

(٢) انظر: الأصول لابن السّرّاج (٢ / ٤٠٨) ، الحجة لأبي علي الفارسي (٣ / ٣٧١) ، المخصص (٥ / ٦٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٣٨٢) ، شرح شذور الذهب لابن هشام، ص(٢٢٥) ، الكليات، ص(٣٣١) ، النحو الوافي (١ / ٢٢).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (١ / ٤٠٤) ، العدول لنجلاء عطار (٢ / ٤١٩-٤٢٠).

(٤) تقدم تخريج القراءات في هذا الشاهد، ص(١٢٠).

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي (٣٤٩/٢).

(٦) إنما قيل: (شخصيٌّ) ؛ لأنّ من الأجناسِ ما ليس لها شخوصٌ كالحُمرةِ والضَّربِ. انظر: الأصول لابن السراج (١١١/٢-١١٢).

(٧) المصدر السابق (١١١/٢).

من الجنسِ"[1].

وأفاد التعريفُ هنا استغراقَ أفرادِ الإنس، فـ"إذا دخلَت[2]على المفردِ كان صالحًا لأن يُرادَ به الجنسُ إلى أن يُحاطَ به، وأن يُرادَ به بعضُه إلى الواحدِ منه"[3]. وهذا وجهُ إتيانِ المفردِ والجمعِ بعد استغراقِ المفردِ إذا كان مُغْنِيًا غَناءَهما، ولما كانت قرينةُ الشيوعِ ظاهرةً في سياقِ هذا الشاهدِ اقتنَع بصيغةِ المفردِ في ألفاظٍ لأنه الأصلُ الأَخفُّ، ثم عَدَلَ إلى الجمع (عِظَامًا) لـمَّا رؤِيَ أنّ قرينةَ الاستغراقِ خفيةٌ في هذا الموضعِ لدلالةِ الصيغةِ على عِدّةِ أفرادٍ لا على فردٍ واحدٍ[4]، ثم عاودَ ظاهرَ اللفظِ بعد بيانِ المقصودِ.

٢- ما جاء في قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ نُشُرَۢا بَيۡنَ يَدَىۡ رَحۡمَتِهِۦۤۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابًا ثِقَالًا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ...﴾ [الأعراف: ٥٧] [5].

الرّيح: بوزنِ (فِعْلٍ) وعينُها واوٌ صُيِّرت ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قَبلَها، والدليلُ على أنّ أصلَها (رِوْح) تصغيرُها على (رُوَيْحة) وجمعُها على (أرواح)، وتُجمَعُ على (رياح)[6]أيضًا[7].

والرّيحُ: الهواءُ المُسَخَّرُ بَيْنَ السَّماءِ والأرضِ، وكذلك نَسيمُ كلِّ شَيءٍ، وهي مُؤَنّثَةٌ على الأكثرِ، وقَد تُذَكَّرُ على معنَى الهواءِ والنَّشْرِ[8]. و"إنّما سُمِّيت الرِّيحُ ريحًا؛ لأنَّ الغالبَ عليها في هبوبِها المجيءُ بالرَّوحِ والراحةِ، وانقطاعُ هبوبها يُكسِبُ الكَرْبَ والغَمَّ والأذى، فهي مأخوذةٌ

(١) الأصول لابن السرّاج (٢/١١١-١١٢).

(٢) أي لامُ الجنس.

(٣) الكشاف (١/١٠٥).

(٤) انظر: التحرير والتنوير (١/٣٥٣).

(٥) تقدم تخريج هذه القراءة، ص(٩٨).

(٦) انقلابُ الواوِ فيه ياءً كانقلابِها في المفردِ بسببِ كسرةِ الفاءِ (الرّاء).

(٧) انظر: العين (٣/٢٩٢) ، الكتاب (٣/٥٩٢) ، الزاهر لابن الأنباري (٢/٣٨٤-٣٨٥).

(٨) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١/٢٥٦-٢٥٨) ، المحكم (٣/٥٠٧) ، المصباح المنير (١/٢٤٤).

من (الرَّوْحِ)" [1].

"وهي بالإفرادِ على إرادةِ الجنسِ، واستفادةُ العمومِ من اسمِ الجنسِ المعرَّفِ سواءٌ كان مفردًا أو جمعًا ، وقد قيل: إنّ الرّياحَ بصيغةِ الجمعِ يكثُرُ استعمالُه في ريحِ الخير، وإنّ الرّيحَ بالإفرادِ يكثرُ استعمالُه في ريحِ الشرِّ...وهي تفرقةٌ أغلبيةٌ، وإلا فقد عَبّر بالإفرادِ في موضعِ الجمعِ"[2].

ولكونِ "الرّيحِ اسمَ جنسٍ فهي جمعٌ في المعنى"[3]، جُمِعَ (نُشُرًا) وأُفرِدَ ضميرُ (أَقَلَّتْ) على وجهِ الانتكاثِ بتقديم مراعاةِ المعنى على الحَملِ اللفظيِّ.

٣- ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ. وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ. حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٦ – ٣٨].

الشيطان: اختُلِف في وزنِه واشتقاقِه فقِيل هو (فَيعَالٌ) مِن شَطَن إذا بَعُد، وقيل هو (فَعلَان) مَأخوذٌ مِن شَاطَ إذا هَاجَ واحتَرق ونحوَه[4]، وقيل هو "اسمٌ جامدٌ شَابه في حروفِه مادَّةً مُشتقَّةً ودَخَل في العربيةِ مِن لغةٍ سابقةٍ؛ لأنَّ هذا الاسمَ من الأسماءِ المتعلِّقةِ بالعقائدِ والأديانِ، وقد كان لعربِ العراقِ فيها السَّبقُ قَبلَ انتقالهم إلى الحجازِ واليَمنِ، ويَدلُّ لذلك تَقارُبُ الألفاظِ الدَّالّةِ على هذا المعنى في أكثرِ اللغاتِ القديمةِ"[5].

والشيطانُ: "كلُّ عاتٍ متمرِّدٍ مِن الجنِّ والإنسِ والدّوابِّ"[6]، وحقيقتُه "أنه نوعٌ من

(١) الزاهر (٢/٣٨٤).

(٢) التحرير والتنوير (٢/٨٦).

(٣) الدر المصون (٥/٣٥٠). وانظر: الحجة لأبي علي الفارسي(٤/٣٣).

(٤) انظر: الكتاب (٣/٢١٧-٢١٨)، شرح الكتاب للسيرافي (٥/١٦٨)، المنصف لابن جني، ص(١٠٩)، الممتع لابن عصفور، ص(١٧٣)، التحرير والتنوير (١/٢٩٠-٢٩١).

(٥) التحرير والتنوير (١/٢٩١).

(٦) مجاز القرآن (١/٣٢).

المخلوقاتِ المجرَّدةِ، طبيعتُها الحرارةُ النّارِيةُ وهم مِن جِنسِ الجنِّ"[1].

و(شيطانًا) في الآيةِ لَمَّا وَقَع مِن متعلِّقاتِ الفعلِ الواقعِ جوابَ شرطٍ اكتَسبَ العمومَ تَبعًا لاستغراقِ (مَن) في سياقِ الشَّرطِ، فإنها مِن صِيغِ العمومِ مِثلُ النكرةِ الواقعةِ في سياقِ الشَّرطِ؛ إذ أَجزاءُ جوابِ الشَّرطِ تَجري على حُكمِ أجزاءِ جملةِ الشَّرطِ، فقرينةُ عمومِ النكرةِ هنا لا تَتركُ مجالًا للتردُّدِ فيه لأجلِ القرينةِ لا لمطلَقِ وُقوعِ النكرةِ في سياقِ الشَّرطِ[2].

فالضميرُ (هو) و(قرينٌ) عائِدانِ إلى لفظِ (شيطانا) المفيدِ للشمولِ، وضميرا (إنهم، ويَصُدُّون) عائِدان إلى معناه، فكأنه قيل: كلُّ مَن يَعشُ يُقَيَّضْ لهم شياطينُ لكلّ فردٍ شيطانٌ قرينٌ مقارَنةً تامّةً صَادٌّ له، ثم رَجَع العائدُ إلى لفظِه انتكاثًا اهتمامًا بمِضمارِه حيثُ يَتمنّى الكافرُ تَندُّمًا مفارقةَ شيطانِه الذي كان قَرينًا له.

٤- ما جاء في قولِ الشاعر[3]:[البسيط]

لَا طِيبَ لِلْعَيشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوتِ والهَرَم

العَيشُ: مصدرُ (عاش، يعيش) على زنةِ (فَعَل)، وهو اسمٌ محلَّى بأل الجنسيةِ المفيدةِ لاستغراقِ أفرادِ العيشِ مِن زرعٍ وخبزٍ ومطعمٍ ومشربٍ وكلِّ ما يُطلَقُ عليه عَيشٌ، فهو موضوعٌ للجنسِ، وجِماعُ أَمرِه راجعٌ إلى الحياةِ[4]. ومِن ثَمَّ ضُمّنَ (العيشُ) في هذا الشاهدِ معنى الحياةِ[5]، فاكتسَب اسمُ (دام) المستترُ التأنيثَ مراعًى فيه مضمونُه، وقد يقالُ إنّ التأنيثَ مكتسَبٌ بتأويلِه بالمعِيشةِ والعِيشةِ، أو بإرادةِ استغراقِ المفردِ لصحةِ إطلاقِه على أيِّ عَيش، كلُّ ذلك محتملٌ، إلا أنّ السياقَ قد عاودَ اللفظَ بعد الحَملِ المعنويِّ منتكثًا فذُكّرَ الضميرُ

(١) التحرير والتنوير (١/٢٩٠).

(٢) انظر: التحرير والتنوير (٢٥/٢١١).

(٣) تقدم تخريجه. انظر: ص(٨٩).

(٤) انظر: العين (٢/١٨٩) ، تهذيب اللغة (٣/٣٩).

(٥) انظر: حاشية يس على التصريح (١/١٨٧).

في (لذّاته)، "والجمعُ[1] في جملةٍ واحدةٍ بين مراعاةِ اللفظِ في (لذاته) بالتذكيرِ ومراعاةِ المعنى في (دامت) لا رَكَاكةَ فيه"[2].

ومن شواهدِ الانتكاثِ في اسمِ الجنسِ الجمعيِّ:

١- قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦٓۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ...﴾ [الأعراف:٥٧].

فقولُه: (سَحابًا) اسمُ جنسٍ جمعيٌّ [3] مفردُه سَحَابةٌ[4]، والسَّحابُ[5]: الغَيمُ[6] فيها ماءٌ أو لم يَكُن[7]، يذكَّرُ ويؤنَّثُ[8]، ويوصَفُ بالمفردِ فيُعامَلُ معاملَته في الضميرِ وغيرِه، وقد يُجعلُ

(١) أي الجمعُ بين الحَملَين على طريقةِ الانتكاثِ.

(٢) المصدر السابق (١/١٨٧-١٨٨).

(٣) (سُحُبٌ) يجوزُ أن يكونَ جَمعًا لسَحَابٍ أو لسَحَابَةٍ. وفي المحكَم: خَلِيقٌ أن يكُونَ سُحُبٌ جمعَ سَحَابٍ الَّذِي هُوَ جَمعُ سَحَابةٍ فَيكونَ جَمعَ جَمعٍ. وسَحَائِبُ جَمعٌ لذِي التَّاءِ مُطلَقًا وللمُجَرَّدِ إذا حُمِلَ على التَّأنيثِ. انظر: الصحاح (١ / ١٤٦) ، المحكم (٣ / ٢٠٩) ، تاج العروس (٣/ ٤٣) مادة (س ح ب) .

(٤) ونظيرُ (سَحَابٍ وَسَحَابَةٍ) سَمَاءٌ وسَماوَةٌ عند قُطربٍ والفراءِ ، إلا أنَّ التذكيرَ قليلٌ في (سَمَاء). انظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب، ص(١٢) ، المذكر والمؤنث للفراء، ص(٩١) ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ٤٩٢-٤٩٣) ، تهذيب اللغة (٣ / ١٤٣) مادة (ع ف و).

وكذلك مثلُ (سَحَابٍ وَسَحَابَةٍ) غَمامٌ وغَمامةٌ ، وقد تُجمَعُ على غمائمَ مِثلُ سحائبَ. انظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري، ص(٢٧٥).

(٥) أصلُه الثلاثيُّ المكوَّنُ من السينِ والحاءِ والباءِ يدلُّ على جرِّ الشيءِ وبسطِه وتحريكٍ لما هو مستقرٌّ أو مماسٌّ لمقرِّه. انظر: مقاييس اللغة (٣ / ١٤٢) ، المعجم الاشتقاقي المؤصل (٢ / ٩٦٦).

(٦) وقد يُذكَّرُ لفظُه ويرادُ به الظّلّ والظُّلمةُ. انظر المعاني المجازيةَ للفظِ (سحابة) في: المفردات للراغب الأصفهاني، ص(٣٩٩) ، أساس البلاغة (١ / ٤٤١).

(٧) يقالُ للمطرِ القليلِ العرْضِ (سحابةٌ) إن قَلّ قَطْره أو كثُر ، ومثلُها (الغَيمُ) ويكونُ في قليلِ السحابِ وكثيرِه. انظر: كتاب المطر لأبي زيد الأنصاري، ص(٩ ، ١٣).

(٨) انظر: التلخيص للعسكري، ص(٢٧٥) ، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري، ص(٧٠) ، تاج العروس (٣ / ٤٣)، المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، د. إميل يعقوب، ص(٢٣٨).

نعتُه جمعًا فيعامَلُ مِثلَه[1] كما في هذا الشاهدِ، قد وُصِفَ بالثّقالِ وهو صفةُ جمعٍ مَشوبَةٌ بالتأنيثِ[2]؛ لأن السّحابَ "واحدٌ في اللفظِ ومعناه جمعٌ. ألا ترى قولَه: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢] ألا ترى أنّ واحدتَه سحابةٌ، فإذا أُلقِيتِ الهَاءُ كانَ بمنزلةِ نَخلةٍ ونَخلٍ وشجرةٍ وشجرٍ، وأنت قائلٌ: فلانٌ بين الشجرِ وبين النخلِ، فصلَحَت (بين) مع النخلِ وحدَه لأنه جمعٌ في المعنى"[3]، فإن قيل: "فهلّا دلَّ ذلك على أنه جمعٌ؛ لأنّ المفردَ المذكَّرَ لا يوصَفُ بالجمعِ، قيل: إنّ ذلك جاء على المعنى؛ لأنّ معنى الجنسِ العمومُ والكثرةُ، والحملُ على المعنى كثيرٌ"[4]، والتعبيرُ بالسَّحابِ مع كونِ الثّقالِ مجموعةً ؛ لأنّه أَحرى باستغراقِ الجنسِ مِن السُّحبِ والسّحائبِ، لاسترسَالِهِ على الآحَادِ لا بصِيغَةٍ لفظِيَّةٍ، وأمَّا السُّحبُ والسّحائبُ فإنَّهُ يَرِدُ إليها تَخَيُّل الوَحَدَاتِ ثُمَّ يَجِيءُ الاستِغرَاقُ بَعدَه مِن صِيغَةِ الجَمعِ[5]، والتأنيثُ في (ثِقالًا) على لَهجةِ الحِجازِيين[6].

وذُكِّر الضميرُ وأُفرِد في (سُقْناهُ، فَأَنْزَلْنَا بِهِ) "على اللفظِ، ولو حُمِلَ على المعنى كالثّقال

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢ / ٦٠) ، شرح المفصّل لابن يعيش (٣ / ٣٢٣) ، دراسات لأسلوب القرآن (١٠ / ٤١٧).

(٢) قال ابنُ الشَّجريُّ في أماليه (١ / ١٢٢-١٢٣) عند توجيهِ هذا البيتِ: (أمطِر علَيَّ سَحابَ جُودك ثَرّةً...) : "وأَنَّث الحالَ ؛ لأنّ السّحابَ بمعنى السَّحائبِ، ومَن قال: سحابٌ ثَرٌّ، فلأنّ السحابَ اسمٌ مفردٌ يقعُ على الجنسِ، كالشّجرِ والنّخلِ، والأغلبُ عليه التذكيرُ، كما جاء في التنزيلِ: ﴿ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ ﴾ [البقرة:١٦٤]". وقد قال ابنُ يعيشَ في شرح المفصل (٣ / ٣٢٣): "والحالُ كالوصفِ" . وذكَر أبو البقاءِ الكَفَويُّ في الكليات، ص(٣٣١): بأنّ كلَّ جمعٍ حُرُوفُه أقلُّ من حروفِ واحدِه فإنَّهُ يجوزُ تذكيرُه نحوُ: (نخلٍ) و (سَحَابٍ).

(٣) معاني القرآن للفراء (٢ / ٢٥٦) . وانظر: الحجة لأبي علي الفارسي (٦ / ٣٥٧-٣٥٨).

(٤) شرح المفصّل لابن يعيش (٣ / ٣٢٣) .

(٥) انظر : البرهان للجويني (١ / ١٢١) ، البحر المحيط للزركشي (٤ / ١٣٦).

(٦) أمّا مفردةُ (ثِقالًا) في قولِه تعالى: ﴿ ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾[التوبة:٤١]) ، فقد أتت للمذكَّرِ المجموعِ الدالِّ عليه بواوِ الجماعةِ في (انفِروا) ، وذلك من بابِ حملِ بعضِ الجمعِ على بعضٍ ؛ لأنّ الشيءَ يُقاسُ على الشيءِ إذا كانا مشتبِهَيْن في معنًى مَّا، وإن كانا مختلِفَين في أشياءَ أُخَرَ. فبالمشابهةِ حُمِلَ جمعُ المؤنّثِ على جمعِ المذكّرِ وبالعكسِ. انظر: أمالي الزَّجّاجي، ص(٥٩)، شرح الكتاب للسيرافي (١ / ١٤٦، ٥ / ٢٦٧) ، أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ص(٦٩) ، نتائج الفكر، ص(٧٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٢٢٢) ، الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٣ / ٥٠).

لأُنِّثَ، كما لو حُمِلَ الوصفُ على اللفظِ؛ لقيل: ثقيلًا "[1]. فعادَ الضميرُ مذكَّرًا مفردًا إلى اسمِ الجنسِ المميَّزِ بالتاء بَعدَ الجمعِ المؤنثِ على وجهِ الانتكاثِ، ويُخرَّجُ وجهُ التذكيرِ على لهجةِ النّجدِيّين والتميمِيّن كما سَبق.

٢- قولُه تعالى: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ. فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ. يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ وَنُحَاسٞ فَلَا تَنتَصِرَانِ. فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[الرحمن: ٣٣-٣٦]، وذلك في لفظِ (الجنِّ والإنسِ)، وكلٌّ منهما اسمُ جنسٍ جمعيٌّ يفرَّق بينه وبين واحدِه بالياءِ[2].

وسُمِّيَ الجِنُّ جِنًّا لأَنهم مُجْتَنُّونَ عن رُؤيَةِ النَّاسِ، أي: مُتَوارُون[3]، وهو "اسمٌ لموجوداتٍ مِن المجرَّداتِ التي لا أجسامَ لها ذاتِ طبعٍ ناريٍّ، ولها آثارٌ خاصّةٌ في بعضِ تصرفاتٍ تُؤثِّرُ في بعض الموجوداتِ ما لا تُؤثِّرُه القُوَى العظيمةُ"[4].

والإنسُ وزنُه (فِعْلٌ)عند البَصريّين، فالهَمزةُ أصلٌ وهو مأخوذٌ من الأُنسِ، و(إفْعٌ) على النّقصِ عند الكوفيّين، فالهمزةُ زائدةٌ ويكونُ مأخوذًا من النِّسيانِ[5].

وهو اسمٌ للبشرِ وجماعةِ الناسِ، واحدُهم إِنْسِيّ وأَنَسِي[6]، وأصلُ الإنسِ والأَنَسِ والإنسانِ: من الإيناسِ وهو الإبصارُ، سُمُّوا بذلك لأنّهم يُؤْنَسُون، أَي: يُرَون[7]، أو هو مشتَقٌّ مِن التأنُّسِ والإلفِ؛ لأنّ البشرَ يَألَفُ بالبشرِ ويَأنَسُ به، ويَكثُرُ منهم الأُنسُ[8].

---

(١) الكشاف (٢/ ١١١).

(٢) انظر: المحكم (٨ / ٥٥٣)، المخصص (١ / ٤٤).

(٣) انظر: تهذيب اللغة (١٠ / ٢٦٦) مادة (ج ن ن) ، (١٣ / ٦٢) مادة (أ ن س) ، المفردات للراغب الأصفهاني، ص(٢٠٤).

(٤) التحرير والتنوير (٧ / ٤٠٦).

(٥) انظر: العين (٧ / ٣٠٤) ، شرح الشافية للرضي (٢ / ١٩٠)، المصباح المنير للفيومي (١ / ٢٦).

(٦) انظر: الصحاح (٣ / ٩٠٤).

(٧) انظر: تهذيب اللغة (١٣ / ٦٢).

(٨) انظر: المفردات للراغب، ص(٩٤) ، التحرير والتنوير (٨ / ٩).

وقولُه: (يَا مَعْشَرَ الجنِّ والإنسِ) "هما الثقلانِ خوطِبا باسمِ جنسِهما لزيادةِ التقريرِ، ولأنَّ الجنَّ مشهورون بالقدرةِ على الأفاعيلِ الشاقَّةِ، فخُوطِبوا بما ينبئُ عن ذلكَ، لبيانِ أنّ قدرتَهُم لا تَفِي بما كُلِّفُوه"[1]، فجَمعَ الضميرَ في (استَطَعتم، تنفُذُوا، فانفُذوا)؛ لأنّ كُلًّا من الثَّقَلَين تحتَه أفرادٌ كثيرةٌ[2]، ونَظرًا إلى معناه، وثنّاه انتكاثًا في قولِه: (يُرسَلُ عليكما، فلا تَنتصِران) نظرًا إلى اللفظِ.

وفي توجيهِ الانتكاثِ في الشاهدِ جوابٌ آخرُ من جهةِ اللفظِ، "هو أنَّ الخِطابَ مع المَعشَرِ[3]، فقولُه: (إنِ استَطَعتم) أيُّها المعشَرُ، وقولُه: (يُرسَلُ عليكما) ليس خِطابًا مع النّداءِ، بل هو خِطابٌ مع الحاضرِين وهُما نوعان، وليس الكلامُ مذكورًا بحرفِ واوِ العطفِ حتى يكونَ النوعان منادَيَين في الأَولِ، وعند عدمِ التصريحِ بالنداءِ فالتثنيةُ أَولى كقولِه تعالى: (فبِأيِّ آلاءِ ربِّكما)، وهذا يَتأيّدُ بقولِه تعالى: ﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، وحيثُ صرّحَ بالنداءِ جَمَع الضميرَ، وقال بَعد ذلك: (فبِأيِّ آلاءِ ربِّكما) حيثُ لم يُصرّحْ بالنداءِ"[4].

(١) إرشاد العقل السليم (٨ / ١٨١).

(٢) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (١٠ / ٦٥).

(٣) المعشَرُ: الجماعةُ الذين أمرُهم واحدٌ، بحيثُ تَجمعُهم صفةٌ أو عملٌ، وقَيَّدَه بعضُهُم بأَنّه الجَمَاعَةُ العَظِيمَةُ، سُمِّيَت لِبُلُوغِها غايَةَ الكَثرَةِ ؛ لأَنّ العَشَرَةَ هو العَدَدُ الكاملُ الكَثِيرُ الَّذِي لا عَدَدَ بَعدَه إلاّ وهو مُرَكَّبٌ مِمّا فِيهِ من الآحَاد ، وهو اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظِه ، ويُجمَع على مَعاشرَ ، وهو مشتَقٌّ من المعاشَرَةِ والمخالَطةِ. والأكثرُ أن يُضافَ المعشرُ إلى اسمٍ يُبيِّنُ الصفةَ التي اجتمَع مُسَمّاه فيها، وهي هنا صفةُ كونِهم جِنًّا، ولذلك إذا عُطفَ على ما يُضافُ إليه كان على تقديرِ تثنيةٍ: مَعشَرَا ، وجمعُه: مَعاشرَ ، فالتثنيةُ نحوُ: (يا مَعشَرَ الجنِّ والإنسِ إنِ استَطَعتُم أن تَنفُذُوا) [الرحمن: ٣٣] الآيةَ، أي: يا مَعشَرَ الجنِّ ويا معشَرَ الإنسِ ، والجمعُ نحوُ قولِك: يا معاشرَ العربِ والعَجمِ والبَربَر. قال المرتضَى الزَّبيديُّ: "قالَ شيخُنَا[أي ابنُ الطَّيبِ الفاسيُّ]: ولكِنَّ الإضافَةَ تَقْتَضِي المغَايَرَةَ، وفيه أنَّ التَّقديرَ يا مَعْشَرًا هُمُ الجنُّ والإنسُ، فتَأَمَّلْ. ويَبقَى النَّظَرُ في: يا مَعشَرَ الجِنّ دُونَ إنْسٍ، فتَدبَّرْ". انظر: العين (١ / ٢٤٨) ، تهذيب اللغة (١ / ٢٦٢) ، تاج العروس (١٣ / ٥٣-٥٤) ، التحرير والتنوير (٨ / ٦٨).

(٤) تفسير الرازي (٢٩ / ٣٦٣).

٣- قوله تعالى: ﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ . فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ . فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢-٥٤].

فقولُه: (شَجَر) اسمُ جنسٍ جمعيٌّ طُرِحَت منه التاءُ ومفردُه شَجرة، والشجرُ[١] ما قامَ على سَاقٍ من نباتِ الأرضِ، أو هو كُلُّ ما سَمَا بنَفْسِه دَقَّ أَو جَلَّ، قاوَمَ الشِّتَاءِ أَو عَجَزَ عَنه[٢]، يُذكَّرُ ويؤنَّثُ[٣]، و"يجيءُ نعتُه مَرّةً على الجمعِ للمعنى، ومَرَّةً على الانفرادِ للَّفظِ. يقولون: شجرٌ أخضرُ وخُضْرٌ[٤]. وفي القرآنِ: ﴿مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس:٨٠]"[٥].

" ثم قال: (فَمالِئون مِنهَا) مِن الشجرةِ، ولو قَالَ: (فمالئون مِنْهُ) إذ لم يُذكِّرِ الشّجرةَ كَانَ صوابًا يَذهَبُ إلى الشجرِ فِي (مِنْهُ)، ويؤنثُ الشَّجرَ، فيكونُ (منها) كنايةً عن الشجرِ"[٦]، فحَقُّ هذا إذا أُخرِجَت منه التاءُ أن يجوزَ فيه التذكيرُ والتأنيثُ، فتقول: هو التّمرُ، وهو الشجرُ، وهو النّخلُ، "فهذا لمن جَعل هذه الأشياءَ أجناسًا، ومَن جَعلها محمولةً على معنى الجماعةِ أَنَّث، فقال: هي التمرُ"[٧]، وهي الشجرُ، وكذلك كلُّ ما كان في مِنهاجِها. فجَمَعَ القرآنُ اللهجتَين بطريقةِ الانتكاث؛ إذْ أُنّث ضميرُ الشجرُ أولًا احتسابًا بالمعنى، ثم ذُكِّر اعتدادًا باللفظِ في قوله: (فَشَارِبون علَيه)[٨].

---

(١) وهو مكوَّنٌ من أصلٍ ثلاثيٍّ دالٍّ على تداخلِ الشيءِ بعضِه في بعضٍ وتفرُّعِه إلى ناحيتَين أو أكثرَ مع ارتفاعٍ. انظر: مقاييس اللغة (٣ / ٢٤٦) ، المعجم الاشتقاقي المؤصل (٢ /١١٠٧) مادة (ش ج ر).

(٢) انظر: الصحاح (٢ / ٦٩٣) ، المحكم (٧ / ٢٣٨) مادة (ش ج ر).

(٣) انظر: العين (٦ / ٣١) ، معاني القرآن للفراء (٣ / ١٢٧) ، المذكر والمؤنث للمبرد، ص(٨٧) ، مختصر المذكر والمؤنث للمفضل، ص(٣٢٧) ، تَدمِيث التذكير للجعبري، ص(٧٨).

(٤) قرِئ شذوذًا (الخَضراء) و(الخُضْر) ، وعلى هذه القراءةِ وقَعَ الانتكاث في آيةِ [يس:٨٠]: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴾. والحديثُ عن (الشجرِ) في هذه الآيةِ كما ذُكِر في شاهدِ الواقعة. انظر: مطلب الانتكاث الجنسي، ص(...).

(٥) المذكر والمؤنث لأبي حاتم، ص(٨٤-٨٥).

(٦) معاني القرآن للفراء (٣ / ١٢٧).

(٧) المذكر والمؤنث للمبرد، ص(٨٦).

(٨) انظر: تفسير الطبري (٢٣/ ١٣٤)، الكشاف (٤ / ٤٦٣) ، أنموذج جليل لزين الدين الرازي، ص(٤٩٧).

٤- ما حُكِي عن العربِ قولُهم: (لَيت هذَا الجرادَ قد ذَهبَ فأَرَاحَنَا مِن أَنفُسِهِ).

فقولُهم: (الجرادُ) واحدتُه جَرَادة، والجَرَادُ اسمٌ له[١] لَا يُفارِقُه، وذَهَبَ أبو عُبيدٍ فيه إلى أَنّه آخِرُ أسمائِه[٢]، "وليسَ الجَرَادُ بذَكَرٍ للجَرَادةِ وإِنَّمَا اسمٌ للجِنس، كالبَقرِ والبَقرةِ، والتَّمْرِ والتَّمرةِ، والحَمَامِ والحَمَامةِ، وَمَا أَشبه ذلك، فحَقُّ مُذكَّرِه أَلّا يكوَنَ مُؤَنَّثُه من لفظِه، لئلاَّ يَلتَبِسَ الواحدُ المذكَّرُ بالجمعِ"[٣]، وجملتُها أنها مخلوقةٌ على هيئةٍ واحدةٍ، فالجميعُ جَرادٌ. والجرادُ إن شئتَ ذكَّرتَه، وإن شئتَ أنّثتَه[٤]. "وقِيل: الجَرادُ الذَكَرُ، والجرادَةُ الأُنثَى. ومِن كلامِهم: رأيتُ جَرَادًا على جَرَادةٍ، كقَولِهم: رأَيتُ نَعَامًا على نَعامةٍ"[٥]، وهو قليلٌ[٦]. فالجرادةُ اسمٌ للمذكَّرِ والمؤنثِ، فإن أردتَ الفصلَ قلتَ: رأيتُ جرادةً ذَكَرًا. "وكلُّ شيءٍ عرَفوا ذكورَه من إناثِه صنَعوا به هذا، تقول: هذا بَطّةٌ، وهذه بَطّةٌ، وكذلك الجرادةُ والحمامةُ... ويقال: هذا جرادةٌ ذَكَرٌ، وهذه جرادةٌ أنثى. وهذا حمامةٌ ذَكَرٌ، وهذه حَمامةٌ أنثى، ولا يقال للواحدِ: حَمامٌ، وهو مما يغلَطُ فيه كثيرٌ من الناسِ، فيقولون: حَمَامٌ ذَكَرٌ، وإنما الحَمَامُ جِماعٌ"[٧]، فلم تُرِدِ العربُ "بالهاءِ هاهُنا التأنيثَ المحضَ، إنما أرادوا الواحدَ، فكرِهوا أن يقُولوا: (عندي جرادٌ) وهم يريدون الواحدَ من الجرادِ؛ لأنهم لو فعَلوا ذلك لم يُعرَفْ واحدٌ من الجمعِ، فجُعلَت الهاءُ دليلا

(١) وقيل: سُمّي الجَرَادُ جَرَادًا ؛ لأَنَّهُ يَجْرُدُ الأَرْضَ ويقشِّرُها فيأكلُ ما عَلَيهَا. أي: أنه مشتَقٌّ من الجَرْدِ، والاشتقاق في أسماءِ الأجناسِ قليلٌ جدًّا. انظر: الحيوان للجاحظ (٥ / ٢٩٢) ، جمهرة اللغة (١ / ٤٤٦) ، الدر المصون (٥ / ٤٣٤).

(٢) انظر: المحكم (٧/ ٣١٥) ، المخصص (٢ / ٣٥١) ، تاج العروس (٧ / ٤٩٤-٤٩٥) مادة (ج ر د).

(٣) الصحاح (٢ / ٤٥٦). وانظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم، ص(٨٤ ، ٨٦) ، المذكر والمؤنث للمبرد، ص(٨٨) ، مختصر المذكر والمؤنث للمفضل، ص(٣٢٧) ، الأصول لابن السراج (٢ / ٤٠٨) ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ٦٠٣-٦٠٤) ، المذكر والمؤنث لابن التّستري، ص(٦٩).

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للمبرد، ص(٨٨) ، الأصول لابن السراج (٢ / ٤٠٨).

(٥) المحكم (٧ / ٣١٥).

(٦) قال الفراء في المذكر والمؤنث، ص(٦١): "وربما فعَلوا عند موضعِ الحاجةِ ، فجَعلوا الأنثى مفردةً بالهاء ، وجعلوا الذَّكَر مفردًا بطرح الهاءِ ، فيكونُ الذَّكَرُ على لفظِ الجَمعِ". وانظر: المذكر والمؤنث لابن جني، ص(٦٢).

(٧) المذكر والمؤنث لأبي حاتم، ص(٨٦ - ٨٧). وانظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ٦٠٤).

على الواحدِ" [1]. ولذا ذُكِّر في الشاهدِ (هذا، وذَهبَ، والضميرَ في أنفسِه)، وإنما جُمِعَ (أنفُس) حملًا على معنى الجماعةِ وجنسِ الجرادِ المفيدِ للكثرةِ، ثم أُفرِد الضميرُ المضافُ إليه انتكاثًا بمراعاةِ اللفظِ، إذِ اسمُ الجنسِ موضوعٌ للمفردِ متضمّنًا معنى الجمعِ.

(١) المذكر والمؤنث للفراء، ص(٦١). وانظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ٥٧- ٥٨).

د- الانتكاثُ الواقعُ في اسمِ الجمعِ:

اسمُ الجمع[1]: ما تَضمّنَ معنى الجمعِ[2]وليس له مفردٌ من لفظِه، أو لم يَكنْ على وزنٍ خاصٍّ بالجموعِ، أو كان هو ومفردُه بلفظٍ واحدٍ.

فمِن الأوّلِ: جَيشٌ (واحدُه: جُنْديٌّ)، وإبلٌ (واحدها: جَملٌ أو ناقةٌ).
ومن الثاني: صَحْبٌ، وعَمَدٌ. ومن الثالث: فُلْكٌ، وطِفْلٌ[3].

ويُعالَجَ في هذا النوعِ ما بُحثَ في سابقِه اسمِ الجنسِ: دلالتُه على الاستغراقِ، ومسألةُ المطابقةِ والعدولِ، مع التطبيقِ في شاهدِ الانتكاثِ.

فالنحويون تناولوا اسمَ الجمعِ مناوَلةَ ما يَصدُقُ عليه من جهةِ الدّلالةِ العدديةِ مع النظرِ إلى دلالةِ الكلِّ على المجموعِ، فقيل: إنه موضوعٌ لمجموعِ الآحادِ[4]، "أَيْ: لا لِكُلِّ واحِدٍ

---

(١) بوَّب سيبويهِ له بقولِه : (باب ما هو اسمٌ يقعُ على الجميعِ لم يُكسَّر عليه واحدُه ولكنه بمنزلةِ قومٍ ونفرٍ وذَودٍ، إلا أنَّ لفظَه من لفظِ واحِدِه) ، وعالجَه من جهةِ التصغيرِ في تبويبٍ آخر سمّاه : (بابُ تحقيرِ ما لم يُكسَّر عليه واحدٌ للجمعِ ولكنَّه شيءٌ واحدٌ يقعُ على الجميعِ). انظر: الكتاب (٣ / ٤٩٤ ، ٦٢٤).

(٢) ينقسمُ الجمعُ من حيث اللفظُ والمعنى إلى ثلاثةِ أقسامٍ: جمعٌ فِي اللَّفظِ والمعنَى كـ(رجالٍ و زيدِين)، وفِي اللَّفظِ دُون المعنى كما في قولِه: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:٤] ، وفِي المعنى دون اللَّفظ كـ(رَهْط ونفر) ونحوِ ذلك مما ليس له واحدٌ من لفظِه من أسماءِ الجموعِ، وَكَذَا (تمرٌ وعسلٌ) ونحوُ ذلك من أسماءِ الأجناسِ. انظر: البديع لابن الأثير (٢ / ٨٨-٨٩)، الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٢ / ٣٠٩)، الكليات، ص(٣٣٦).

وإنما ذُكِر هذا التقسيمُ في هذا الموضعِ ؛ لاتّساقِ تقسيمِ العمومِ لفظًا ومعنًى معه ، ولمّا كان الانتظامُ بطريقين كانت الجموعُ الدّالةُ على العمومِ قسمَين: الأولُ يَدُلُّ عليه بصِيغَتِه ومعناه ككلّ وجميع، والآخَرُ يَدُلُّ عليهِ بمعناه دُونَ صِيغَتِهِ كاسمَيِ الجمعِ والجنسِ بقيودٍ. انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعلاء الدين البخاري (٢ / ٢-٥) ، البحر المحيط للزركشي (٤/ ١٢٩).

(٣) انظر: المقتضب (٢ / ٢٩٢) ، شرح الكتاب للسيرافي (٣ / ٣٦٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٣٣٢)، شرح الكافية لابن مالك (٤ / ١٨٨٤) ، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٣٦٥-٣٦٨) ، ارتشاف الضَّرَب (١ / ٤٠١)، توضيح المقاصد (٣ / ١٤١٦) ، عروس الأفراح (١ / ١٨٣) ، همع الهوامع (٣/ ٣٧٥) ، النحو الوافي (٤ / ٦٨٠) ، تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة، ص(٢٢٢).

(٤) كذا ذكَره بدرُ الدينِ بنُ مالكٍ. انظر: شرحه على الألفية، ص(٢٤) ، توضيح المقاصد (٣ /١٤١٦) ، عروس الأفراح (١ / ١٨٣) ، تمهيد القواعد (٩ / ٤٧٤٩-٤٧٥٠) ، التلويح شرح التوضيح للتَّفتَازاني (١ / ٩٠- ٩١).

على الانفرادِ... وحيثُ تَثبُتُ الآحادُ فلدخولِها فِي المجموعِ ، حتى لو قال: الرّهطُ أو القومُ الذي يَدخُلُ الحِصنَ فله كذا، فدخله جماعةٌ كان النَّفلُ لمجموعِهم، ولو دَخله واحدٌ لم يَستحقّ شيئًا"[(١)]، وبهذا يُعلَمُ أنّ دلالةَ اسمِ الجمعِ على أحدِ أفرادِه بالتضمّنِ؛ لأنه وُضع في الأصلِ وله مدلولٌ وهو الأفرادُ، فكلٌّ منها جزءُ مدلولِه، فنحوُ قولهم: حضَر الرّكبُ يفيدُ حضورَ كلِّ شخصٍ دلالةً غيرَ مطابقةٍ، وذلك بانضمامِ اجتماعِه مع غيرِه[(٢)].

وذَكَر بعضُ النحويين أنّ اسمَ الجمعِ لا يقعُ على الواحدِ والاثنَين، بخلافِ اسمِ الجنسِ[(٣)]. وإنْ كان اسمُ الجمعِ جاريًا مَجرى الجمعِ في مدلولِه، فالخلافُ الذي حصَل في أقلِّ الجمعِ وأوّلِه يُنزَّلُ هاهنا[(٤)].

وظاهرُ كلامِ أكثرِ الأصوليين أنّ اسمَ الجمعِ[(٥)] من مقتضياتِ العمومِ في حال تعريفِه بأل الجنسيةِ[(٦)] أو بالإضافةِ. وأما في حالِ تنكيرِه فقد فُرّق بين ما وقع في سياق النّفيِ

(١) البحر المحيط للزركشي (٤ / ١١٥). وانظر: التلويح شرح التوضيح (١ / ٩٠-٩١).

(٢) انظر: عروس الأفراح (١ / ١٨٣ ، ١٩٠) ، حاشية العطار على شرح المحلي (٢ / ٣٥-٣٦).

(٣) أي: يصحُّ إطلاقُ اسمِ الجمعِ على أيِّ عددٍ كان من الثلاثةِ إلى ما لا نهايةَ له ، وذُكِر كما أنه ليس له مبلَغٌ ينتهي إليه فليس له ابتداءٌ أيضا ، فيتناولُ ما يكونُ كثيرا موجبًا العمومَ. انظر: ألفاظ الشمول للمرزوقي، ص(٥٤-٥٥) ، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٣٦٧) ، التلويح على التوضيح للتَّفْتَازاني (١ / ٩١).

(٤) اختُلِف في أقلِّ الجمعِ على خمسةِ أقوالٍ: أنّه للثلاثةِ حقيقةً ويُطلَقُ على الواحدِ والاثنَين مَجازًا ، أو أنه للثلاثةِ حقيقةً ويُطلَقُ على الاثنين مَجازًا ولا يطلَقُ على الواحدِ حقيقةً ولا مجازًا ، أو أنه للثلاثةِ حقيقةً ولا يُطلَقُ على الاثنَين لا حقيقةً ولا مَجازًا ، أو أنه للاثنَين حقيقةً ، أو أنه للواحدِ حقيقةً. والأولُ منها أقواها ، وما دُونَه مراتبُ في الضعفِ ، وآخِرُها أضعفُها. انظر آراءَ النحويين واللغويين والأصوليين بالأدلةِ والأجوبةِ عنها في كتابِ: أقلّ الجمعِ عند الأصوليين وأثر الاختلافِ فيه ، أ.د. عبد الكريم النملة.

(٥) إطلاقُ مصطلَحِ (اسمِ الجمعِ) عند أغلبِ الأصوليين أوسعُ من اصطلاحِ النحويين ، فهو يطلَقُ عندهم على كلِّ جمعٍ سواءٌ أكان له واحدٌ من صيغتِه أم لا ، وسواءٌ كان مجموعًا حقيقةً أم حُكمًا (حقيقةً كالجمعِ جُمع لفظًا ومعنًى. وحُكمًا كأسماءِ الجموعِ والأجناسِ). انظر مثلا: المعتمد لأبي الحسين البصري (١ / ٢٢٣) ، اللمع لأبي إسحاق الشيرازي، ص(٢٦) ، الواضح لأبي الخطاب الحنبلي (٣ / ٣٥٧).

(٦) قال الشَّوكانيُّ في إرشاد الفحول (١ / ٣٠٣-٣٠٤): "الكلامُ في هذا البحثِ يطولُ جدًّا ، فقد تكلَّم فيه أهلُ الأصولِ وأهلُ النحوِ وأهلُ البيانِ بما هو معروف، وليس المرادُ هنا إلا بيانَ ما هو الحقُّ وتعيينَ الراجحِ من المرجوحِ،

وما لم يقَعْ فيه، فذهَب جُمهورُهم إلى أنّه في الأولِ يفيدُ العمومَ، وفي الثاني جَنَحُوا إلى أنه لا يَدلُّ عليه، سواءٌ كان الجمعُ للقلةِ أم للكثرةِ[1].

ولمّا كان اسمُ الجمعِ[2] محمولًا على معنى الجمعِ، يَجري حُكمُه عليه من إفادةِ الاستغراقِ ومخالِفه، سواءٌ أكان مُعرَّفا أم منكَّرا.

وأما قضيةُ الحملِ على لفظِ اسمِ الجمعِ ومعناه فمُرتهَنَةٌ بمفهومِه، إذ هو لفظٌ مفردٌ دالٌّ على معنى الجمعِ، فيَجوزُ عَودُ الضميرِ عليه بالإفرادِ مراعاةً للّفظِ، وعَودُه عليه جمعًا حملًا على المعنى، وكذلك الحالُ في صفتِه[3].

ويأتي مسندُه تارَةً بالتذكيرِ متضمّنًا معنى الجمعِ، وتارَةً بالتأنيثِ مؤوَّلًا بمعنى الجماعةِ[4]. وقد يوجَّهُ اسمُ الجمعِ بأنه مذكَّرٌ لفظًا مؤنثٌ معنًى[5].

ولا يخلو اسمُ الجمع من أن يكونَ للعاقلِ أو لغيره، وما كان للعاقلِ فإما أن يكونَ للمذكَّرِ كرهطٍ وقومٍ، أو للمؤنثِ كنِساءٍ ونسوةٍ.

ومَن أمعنَ النظرَ وجوَّد التأمّلَ عَلِم أنّ الحقَّ الحملُ على الاستغراقِ". وانظر: عروس الأفراح (١ / ١٨٩).

(١) انظر : التقريب والإرشاد للباقلاني (٣ / ٤٣-٧١) ، المعتمد لأبي الحسين البصري (١ / ٢٢٣-٢٣٠) ، التبصرة لأبي إسحاق الشيرازي، ص(١١٨) ، الواضح لأبي الخطاب (٣ / ٣٥٧-٣٥٩) ، البحر المحيط للزركشي (٤ / ١١٤-١٤٦) ، إرشاد الفحول (١ / ٣٠٢- ٣٠٤) ، المهذب، أ.د.عبد الكريم النملة (٤ / ١٤٩٥ ، ١٥٠٧ ، ١٥٨٤).

(٢) هذا على اصطلاحِ النحويين.

(٣) انظر : المقتضب (٢ / ٢٩٢) ، الكشاف (٤ / ٤٢٤) ، التذييل والتكميل (٢ / ١٣٩)، الحمل على المعنى، د. علي العنبكي، ص(٢٣٤- ٢٣٦).

(٤) انظر: المقتضب (٣ / ٣٦١) ، التذييل والتكميل (٦ / ٢٠٠) ، إرشاد السالك (١ / ٣٠٨) ، أوضح المسالك (٢ / ١٠٠-١٠١).

(٥) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٨ / ١٧٥).

وما كان لغيرِ العاقل فمنه المستعملُ في كلامِهم مذكَّرًا كالجَامِل[1]، ومنه المستعملُ مؤنثًا كالإبل، ومنه ما ذُكِّر وأُنِّث في كلامِهم كالطّير[2].

وسواءٌ أكان اسمَ الجمعِ للعاقلِ أم لغيرِه، فالمطابقةُ بينه وبين العائدِ عليه والعدولُ عنها في الجنسِ والعَددِ جائزان، ويمكِنُ تفصيلُ القولِ في الأولِ بالنحوِ التالي[3]:

أ- اسم الجمعِ للعاقلِ المذكَّرِ:

ذكَر سيبويهِ حكمَ مطابقةِ اسمِ الجمعِ في معرِضِ حديثِه عن جوازِ تذكيرِ ما يكسَّرُ عليه مفردُه وتأنيثِه إجراءً للجمعِ من الحيَوان منهما - سواءٌ أكان للآدميين أم لغيرِهم - مُجرَى المَوات، فقال: "وقالوا فيما لم يُكسَّرْ عليه الواحدُ لأنه في معنى الجمعِ كما قالوا في هذا"[4].

ونصّ في موطنٍ آخرَ على عَودِ الضميرِ مجموعًا على (القوم) حملًا على المعنى، حيث قال: "هو واحدٌ في اللفظِ، وصفتُه تجري على المعنى، لا تقولُ: القومُ ذاهبٌ"[5].

وقد يُراعَى فيه اللفظُ على حدِّ ما حكاه ثعلبٌ عن العربِ قولَهم: "يا أيُّها القَومُ كُفُّوا عَنَّا وكُفَّ عنّا، على اللَّفظ وعلى المعنى. وقال مَرّةً: المخاطَبُ واحدٌ والمعنى الجمعُ"[6].

وذكَر ابنُ السَّرَّاجِ حكمَ المطابقةِ الجنسيةِ في اسمِ الجمعِ بالتعبير الذي حَذَا فيه حَذَو

---

(١) الجامِلُ: قطيعٌ من الإبِل، مَعهَا رُعْيانُها وأَرْبابُها كالبَقَر والباقِر. انظر: الكتاب (٣ / ٦٢٥) ، تهذيب اللغة (١١/ ٧٥) مادة (ج م ل) ، المسائل الحَلَبيات لأبي علي الفارسي، ص(١٦٥).

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢ / ١٣٠-١٣٢)، شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٣٩٥) ، المصباح المنير للفيومي (١ / ٢ ، ٣٨٢) ، العدول لنجلاء عطّار (٢/٤١٠).

(٣) يُكتفَى في اسمِ الجمع لغيرِ العاقلِ بالإجمالِ ، ولا يتعرَّضُ البحثُ لحكمِه التفصيليِّ من المطابقةِ وعدمِها ؛ لعدم وقوعِ الانتكاثِ فيه. انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٣٩٥) ، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٣٤٥) ، العدول لنجلاء عطّار (٢/٤١٢ – ٤١٤).

(٤) الكتاب (٢ / ٣٩-٤٠).

(٥) المصدر السابق (٣ / ٢٤٧).

(٦) المحكم (٦ / ٥٩٤) مادة (ق و م).

تبويبِ سيبويه: "وكلُّ اسمٍ يقعُ على الجمعِ لا واحدَ له من لفظِه... فإن كان شَيءٌ من ذلك من الناسِ فهو مذكَّرٌ ولكَ أن تَحملَه على التأنيثِ"(١).

وفَصَّل الرّضيُّ في حكمِ المطابقةِ بين اسمِ الجمعِ العاقلِ للمذكَّرِ والضميرِ العائدِ عليه في الجنسِ والعَددِ، وأجاز ثلاثَ حالاتٍ:

الأولى- المطابقةُ بين اسمِ الجمعِ والضميرِ العائدِ عليه في الجنسِ والعَددِ، نحوُ: الرَّكْبُ مضَى.

الثانية – المطابقةُ بين اسمِ الجمعِ والضميرِ العائدِ عليه في العَددِ دُونَ الجنسِ، نحوُ: الرَّكْبُ قدِمَت؛ حملًا على معنى الجماعةِ أو الفِرقةِ.

الثالثة – العدولُ عن المطابقةِ بينهما في العددِ دُونَ الجنسِ، نحوُ: الرَّكْبُ قدِموا؛ حملًا على المعنى(٢).

ب- اسم الجمع للعاقلِ المؤنثِ:

سَبَق القولُ بأنّ سيبويه يَقيسُ اسمَ الجمعِ على حُكمِ جمعِ التكسيرِ، وقد تَعرَّض لجوازِ المطابقةِ بين جمعِ التكسيرِ للعاقل وغيرِه والضميرِ العائدِ عليه في العَددِ والجنس، فقال: "ولا تقولُ: جِمالُك ذاهبون، ولا تقولُ: هُم في الدّارِ وأنت تعني الجِمالَ، ولكنك تقولُ: هي وهنّ ذاهبةٌ وذاهباتٌ"(٣). يقال: ذاهبةٌ مراعاةً للَفظِ الجِمال المفرَدِ، وذاهباتٌ مراعاةً لمعنى الجمعِ.

ثم قال بعد ذلك: "وقالوا فيما لم يُكسَّرْ عليه الواحدُ لأنه في معنى الجمع كما قالوا في هذا"(٤).

---

(١) الأصول لابن السراج (٢ / ٤١٢). وانظر: المذكر والمؤنث للمبرد، ص(١١٠).

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٤٥)، البحر المحيط لأبي حيان (٨ / ١٧٥)، النحو الوافي (١ / ٢٦٥) ، العدول لنجلاء عطار (٢/ ٤١١).

(٣) الكتاب (٢ / ٣٩).

(٤) المصدر السابق (٢ / ٤٠).

فقياسًا على حكمِ التكسيرِ يقال بجوازِ المطابقةِ والعدولِ عنها بين اسمِ الجمعِ للعاقلِ المؤنثِ والضميرِ العائدِ عليه[1].

وفصّلَ ابنُ عُصفورٍ في عَودِ الضميرِ إلى المؤنثِ المجموعِ، وذكَرَ فيه ثلاثَ صوَرٍ[2]:

الأُولى – المطابقةُ بين جماعةِ المؤنثِ والضميرِ العائد عليها في الجنسِ والعددِ، نحوُ: النِّساءُ قُمْنَ. (وهذا النحوُ كثيرٌ)

الثانية – المطابقةُ بين المؤنثِ المجموعِ والضميرِ العائدِ عليه في الجنسِ دون العددِ، نحوُ: النّساءُ قامَت. (وهذا أقلُّ من الأولِ، أي عودُ الضميرِ كضميرِ الواحدةِ المؤنثةِ)

الثالثة – العدولُ عن المطابقةِ بينهما في العددِ والجنسِ، فيعودُ الضميرُ كضميرِ الواحدِ المذكّرِ. (وهذا أقلُّ من سابقِه)

ومن شواهدِ الانتكاثِ في اسمِ الجمعِ للعاقلِ المذكرِ:

١- قولُه تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ...﴾ [الحجرات:٩].

(طائفتان) مُثنَّى طائفةٍ[3]، والطائفةُ الجماعةُ من الناسِ[4] ذاتُ العَددِ الحافّةُ حولَ

(١) انظر: النحو الوافي (١ / ٢٦٥) ، العدول لنجلاء عطّار (٢/ ٤١٢).

(٢) انظر: المقرّب لابن عصفور (١ / ٣٠٣).

(٣) يَرى سيبويهِ أنّ تثنيةَ اسمِ الجمعِ واسمِ الجنسِ الجمعيِّ وجمعِهما مما يوقَفُ عند المسموعِ منه. والمبرّدُ يَركَبُ القياسَ فيُجيزُ ذلك إيذانًا بالضروبِ المختلفةِ من ذلك النوعِ ، ووافقه ابنُ السّرّاجِ. والأخذُ بالرأيِ القائلِ بالقياسِ هو الأقربُ ؛ لمجيءِ القرآنِ بذلك في أكثرَ من موضعٍ ، ولعدمِ الحاجةِ إلى التأويلِ ، وللحاجةِ أحيانًا إلى تثنيةِ الجمعِ وما في معناه أو إلى جمعِه. انظر: الكتاب (٣ / ٦١٩) ، المقتضب (٣ / ٣٢٩-٣٣٠) والمذكر والمؤنث للمبرد، ص(١٤٧) ، الأصول لابن السراج (٣ / ٣٢-٣٣) ، البديع لمجد الدين بن الأثير (٢/ ١١٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٠٩، ٣٢٧)، النحو الوافي (١ / ١٦١) ، دراسات لأسلوب القرآن (٧ / ٢١٢ ، ٢٩٠).

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢ / ٤٦٠) ، المفردات للراغب الأصفهاني (٥٣١-٥٣٢) ، النهاية لمجد الدين بن الأثير (٣ / ١٥٣).

الشيءِ[1]، ثُمَّ تُجوِّز في ذلك حتى سُمِّيَت كلُّ جماعةٍ طائفةً[2]، وأصلُها منقولةٌ من طائفةِ الشيءِ وهي القِطعةُ منه[3]. ولا تَتقيَّدُ بعَددٍ قليلٍ أو كثيرٍ، بل تكونُ في معنى جَمعٍ[4]. ومِن هنا اختُلِفَ في أقلِّ ما يَدلُّ عليه لفظُ الطائفة، "هل هو ثلاثةٌ أو أقلُّ؟ فمِن حيث كان مدلولُها القطعةَ من الناسِ لا تَكونُ عامَّةً[5]؛ لأنّ مدلولَ العمومِ شمولٌ لغير مُتَناهٍ ولا مَحصورٍ"[6]، وقد تكونُ عامَّة صيغةً ومعنًى بالنّظرِ إلى التَّاءِ التي هي عَلَامَةُ الجَمعِ كالواوِ في مُسلِمُونَ[7]، وتأنيثُها غيرُ حقيقيٍّ لأنها في معنى الفريقِ والفوجِ [8]، فتكونُ التّاءُ "داخلَةً لشَبَهِ التأنيثِ وهو معنى

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢/٤٦٠)، الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، ص(٢٧٨)، الكشاف (٣/٢١٠).

(٢) انظر: الفروق للعسكري، ص(٢٧٨).

(٣) انظر: البارع لأبي علي القالي، ص(٦٨٣) ، تهذيب اللغة (١٤ / ٢٦) ، الصحاح (٤ / ١٣٩٧) مادة (ط و ف).

(٤) أي : أنها اسمُ جمعٍ تدلُّ على أفرادٍ من غيرِ تحديدٍ ، ولا واحدَ لها من لفظِها . وإن كان بعضُ العلماءِ قد ذهب إلى أنها تقعُ للعددِ القليلِ ، وجَنَح آخَرون إلى أنها للكثرةِ. انظر: معاني القرآن للزجاج (٤ / ٢٨-٢٩)، المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢ / ٢٨١) ، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١ / ٢٨٢) ، كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري (٢ / ٥) ، التحرير والتنوير (٥ / ١٨٦ ، ١١ / ٦١) ، حاشية الصَّبَّان على الأشموني (١ / ٣٨) ، العذب النمير للأمين الشنقيطي (٣ / ٥٩٢).

وذهب بعضُهم إلى أنها قد تأتي جمعًا لِطائِفٍ، والطّائفُ في أصلِه اسمُ فاعلٍ على صيغةِ الفردِ ، فلذا قال الراغبُ في المفردات، ص(٥٣٢): "وإذا أريدَ بها الجمعُ فجَمعُ طَائِفٍ، وإذا أريدَ بها الواحدُ فيَصحُّ أن يكونَ جمعًا، ويكنَّى به عن الواحدِ، ويصحُّ أن يُجعلَ كراويةٍ وعلَّامةٍ ونحوِ ذلك".

(٥) لكونِ لفظِ الطائفةِ لبعضِ الشَّيءِ ، يقالُ: طائفةٌ من الليلِ وطائفةٌ من المالِ وطائفةٌ من الناس، وأقلُّ الأبعاضِ في الأَناسيِّ واحدٌ. وهي تطلَقُ على الواحدِ مُرادًا بها نفسٌ طائفةٌ ، أو مَجازًا بقرينةِ. انظر: معاني القرآن للزجاج (٢ / ٤٦٠) ، النهاية لابن الأثير (٣ / ١٥٣) ، أصول الفقه لابن مفلح (٢ / ٧٨٤)،كشف الأسرار (٢ / ٥) ، البحر المحيط للزركشي (٤ / ١٢٩- ١٣١) ، تاج العروس (٢٤ / ١٠٤).

(٦) البحر المحيط للزركشي (٤ / ١٢٩). ومعلومٌ أنّ حديثَ العمومِ جارٍ في لفظِ الطائفةِ المحلَّى بأل لا في المنكّرِ.

(٧) وذلك أنّ الطائفةَ اجتمعَت فيها علامتا فردٍ وجَماعةٍ، فإنّ الطائفَ دليلُ الفردِ (على رأيِ مَن يقولُ أنها تأتي جَمعًا له)، وفيها علامةُ الجماعةِ وهي التاءُ، فلذلك صارت متناولةً للواحدِ فصاعدًا ، فروعيَ فيها حقيقةُ الفرديةِ واستعمالُ الجماعةِ ، وتُشبِهُ في هذه الحالةِ اسمَ الجنسِ الجمعيَّ ككَمَأَةٍ وكَمْءٍ. انظر: الكافي شرح البزدوي لحسام الدين السِّغْنَاقي (٢ / ٧٠٤-٧٠٥) ، كشف الأسرار (٢ / ٥).

(٨) انظر: الكشاف (١ / ٥٤٠).

الجمعِيّةِ، إذِ الجمع فرعٌ على الواحدِ كما دَخلَت في نحوِ عُصْبَةٍ وزُمْرَةٍ" [1].

وقولُه: (اقتتلوا) جُمِعَ بالنظرِ إلى أفرادِ الطائفتَين، وبالنظرِ إلى لفظِها ثُنّي (بينهما)، فالتثنيةُ نظرًا إلى الجنسَين، والجمعُ نظرًا إلى أفرادِ الجنسَين. ونكتةُ هذا الأسلوبِ: أنّ القتالَ لا يكُونُ بين طائفةٍ وطائفةٍ، إنما بين أفرادِ هذه وأفرادِ هذه، فلوحظَ فيه معنى الجمعِ والشُّمولِ فقال سبحانه: (اقتتلوا). وإذا ما نُظِرَ إلى الصُّلحِ يُلفَى بأنه لا يَتمُّ بين هؤلاء الأفرادِ، وإنما بين ممثّلِ كلِّ طائفةٍ، فالصّلحُ قائمٌ بين طرَفَين؛ لذلك يَعُودُ السياقُ للتثنيةِ منتكِثًا مسارَ المعنى[2]. وكلُّ مثنًّى له أفرادٌ لكلٍّ من نوعَيه[3] يجوزُ إرجاعُ الضميرِ بعده إلى الأفرادِ مِن نوعَيه أو إلى جُملتِها[4]. وقرأ عامّةُ القراءِ (بَينَ أخوَيكم) بالياء[5] على أنه "تثنيةُ أخٍ لأنّ كلَّ طائفةٍ جنسٌ واحدٌ، فرَدُّوه على اللَّفظِ دون المعنى"[6]. والمثنى المضافُ كقولِه تعالى: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٠] إنْ "قدَّرتَ الإضافةَ داخلةً على المثنَّى بعد التثنيةِ، كان معناها التعميمَ في كلِّ فردٍ من الإخوةِ، وإن قدّرتَ التثنيةَ داخلةً بعد الإضافةِ كان معناها تثنيةَ الجنسَين المضافَين، وإن كان الجنسُ لا يُثنَّى والعامُّ لا يُثنَّى لاستغراقِه، لكنه لما امتازَ بنوعٍ من الشِّقاقِ جاز ذلك"[7].

وتوضيحُ ذلك: هل المثنَّى إذا أضيفَ يفيدُ العمومَ أو لا؟

استيحاءً مما نُقلَ يتبيَّنُ أنّ اللفظَ المثنَّى المضافَ مرّ بمرحَلتَين غيَّرتا أصلَه: الإضافةِ الطارئةِ، والتثنيةِ الطارئةِ.

ومعهودٌ أنّ الإضافةَ تقتضي العمومَ، فإن كانت سابقةً في الطّروءِ زال معنى العمومِ بعَرَضٍ

(١) كشف الأسرار (٢ / ٥).

(٢) انظر: تفسير الشعراوي (١٥ / ٩٥١٨).

(٣) وهذا على ما قُرّر آنفًا في ص(...) بأنّ اسمَ الجمع قد يُثنّى ذَهابًا به إلى اختلافِ الأنواعِ وتصنُّفِ ضُروبه.

(٤) انظر: تفسير المنار لمحمد رشيد رضا (١٠ / ٣٥٠).

(٥) سبق تخريج القراءات، ص(...).

(٦) حجة القراءات لابن زَنجَلة، ص(٦٧).

(٧) البحر المحيط للزركشي (٤ / ١٤٧).

آخَرَ وهو التثنيةُ.

وإن كانت التثنيةُ سابقةً في الطُّروءِ، وهي لا أثرَ لها في التعميمِ بالنظرِ إلى ذاتِها، فإنّ الإضافةَ أكسبَتها العمومَ حيث لحقَتها؛ لأنّ الأصلَ في الإضافةِ العمومُ.

وإن قِيل: لمَ هذان التقديران؟

فالجوابُ: أنه عُلِمَ مِن أنّ طروءَ الطّارئَين يُغيِّرُ أحدُهما الآخَرَ.

أو يقالُ: إنّ التقديرَين في هذا الموضعِ بأنه نُظر إلى (طائفتان) مِن جهتَين:

- جهةِ اللفظِ، فتكونُ كلُّ طائفةٍ جنسًا وفريقًا، ويكونُ (أخوَيكم) محمولًا على الجنسَين ولفظِ الطائفتَين كما في قولِه: (فأصلِحُوا بَينَهما). وهذا على تقديرِ طُروءِ التثنيةِ على الإضافةِ.

- جهةِ المعنى، بأنها في مدلولِ الجمعِ لكونِها اسمَ جمع، ويكونُ (أخويكم) محمولًا على معناها، فيَعمُّ الأفرادَ كما في (اقتتلوا) فإنه لما حمِلَ على معنى (طائفتان) عمَّ أفرادَ الطائفتَين. ومِن هنا قُدِّرَ طروءُ الإضافةِ على التثنيةِ.

ومما يُؤيِّدُ التقديرَ الثاني قراءةُ (إخوتِكم) في المتواترِ و(إخوانِكم) في الشذوذِ[1]، مع الإقرارِ بحملِ كلّ قراءةٍ على معنًى تأسيسيٍّ.

وإن قيل: لو قُدِّرتِ التثنيةُ بعد الإضافةِ، فلِمَ يذهبُ معنى العموم، مع كونِه مثنًّى مضافًا كما في التقديرِ الأولِ؟

فالجوابُ: إنّ المفيدَ للاستغراقِ الإضافةُ لا التثنيةُ.

ومما مَضى يَتجلّى أنه إذا أعيدَ الضميرُ على اسمِ الجمعِ المثنّى جاز فيه الوجهان: المطابقةُ بينه وبين لفظِ اسمِ الجمعِ، والعدولُ عن المطابقةِ بينهما اعتدادًا بالمعنى.

---

(١) سبَق تخريجُ القراءات، ص(...).

٢- ما قرئ شذوذًا: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ...﴾ [آل عمران:١٣][(١)].

لفظُ (فئة) اسمُ جمعٍ للفعلِ الثلاثيِّ[(٢)] (فَأَوَ أو فَأَيَ لغتان)[(٣)] بمعنى الفِرقةِ والجماعةِ من الناسِ في الأصلِ، أو الجماعةِ المفلوقةِ من غيرِها مأخوذةً من قولهم: فَأَيْتُ رأسَه وفَأَوْتُه إذَا شَقَقْتَه، والفئةُ في الحربِ: القومُ المتظاهِرون يَكُونون رِدْءَ المحارِبين، فإن كان عليهم خوفٌ أو هزيمةٌ رجَعوا والتجأوا إليهم للتعاضدِ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾[الأنفال:١٦]. والفئةُ تكونُ مفردةً كما في الشاهدِ الحاليِّ، وتُجمَعُ على فِئَاتٍ وفِئُون[(٤)]. وتَكونُ جمعًا كما قال أبو عُبيدةَ؛ ومنه قولُه: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُ مِن دُونِ اللَّهِ﴾[الكهف:٤٣]، فتأتي كأخواتِها من أسماءِ الجموعِ التي لا واحدَ من لفظِها. وهي مؤنثةٌ، وإنما يُذهبُ بها إلى التذكيرِ [(٥)]بمعنى: القومِ والفريقِ والجَمعِ والشِقِّ من الناسِ أو الجيشِ[(٦)]. فلذا قرِئ (يُقاتِلُ) بالتذكيرِ؛ لأنّ (فئة)

---

(١) سبَق تخريجُ هذه القراءةِ، ص(٨٢).

(٢) (فِئَة) بزنةِ (فِعَة) وأصلُها: (فِئْوَة) بِوَزْن (فِعْلة) والمحذوفُ هو لامُها وهو الواوُ ؛ لأنها من فأَوْت ، والتاءُ عوضٌ من الواوِ، أو أنّ أصلَها : (فِيْئَة)؛ لأنها من فاء يفيء، فالمحذوفُ عينُها. انظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٤١٦) مادة (ف ا ء)، التبيان للعكبري (١/٢٠٠) ، لسان العرب (١٥ / ١٤٥) مادة (ف أ ي). ويجوزُ أن يكونَ (فِئْيَة) على أنها من فَأَيَ ، والتاءُ عوضٌ من الياءِ ، فيُخرَّجَ عليه قولُ الجوهريِّ. فالتاءُ التي في آخرِ (فئة) ليست علامةَ تأنيثٍ ، بل هي تاءُ فِعَة وعِوضٍ ؛ نحوُ: عِدَة.

(٣) وهذا الأصلُ الثلاثيُّ (الفَأْوُ أو الفأْيُ) يَدلُّ على انفراجٍ وفَجْوةٍ في شيءٍ غليظٍ صَلبٍ. انظر: مقاييس اللغة (٤/ ٤٦٨) مادة (ف أ و) ، المعجم الاشتقاقي المؤصل (٤ / ١٦١٧).

(٤) انظر: العين للخليل (٨ / ٤٠٧) مادة (ف أ و) ، تهذيب اللغة (١٤ / ١٠٦) مادة (ذ و د) ، الفروق اللغوية، ص(٣٩٦)، النهاية لابن الأثير (٣/ ٤٠٦ ، ٤٨٢) مادة (ف أ و – ف أ ي).

(٥) انظر: الكشف والبيان (٣/ ٢١) ، البحر المحيط (٣ / ٤٦) ، روح المعاني (٢ / ٩٢) ، المعجم الاشتقاقي المؤصل (٤ / ١٦١٧).

(٦) وكذلك كلُّ اسمِ جمعٍ لا مفردَ له من لفظِه إذا كان للآدميِّين يُذكَّرُ ويؤنثُ ؛ نحوُ: رَهْطٍ ونَفَرٍ وقَومٍ. انظر: الصحاح (٥ / ٢٠١٦) ، المصباح المنير (٢/ ٥٢٠) مادة(ق و م). **تذييل**: ما ذكَره بعضُهم مِن أنّ اسمَ الجمع إذا كان لغيرِ الآدميِّين يلزمُه التأنيثُ ؛ فليسَ بدائمٍ ، وقد تَقرَّر القولُ بتذكيرِه وتأنيثِه في نحوِ: (الطَّير). وممن ذكَر لزومَ التأنيثِ فيه: المبرِّدُ وابنُ السَّرّاجِ والجوهريُّ وغيرُهم . انظر: المقتضب (٢ / ٢٩٢) ، الأصول لابن السراج (٢ / ٤١٢) ، الصحاح (٤/ ١٦١٨، ٥/ ١٩٩٩) ، شرح ديوان المتنبي للعكبري (٣ / ٧٤) ، تحرير ألفاظ التنبيه للنووي، ص(١٠١) ،

اسمُ جَمعٍ بمنزلةِ رَهطٍ ونَفَرٍ، فهو مؤنثٌ في معنى اسمٍ آخرَ مذكَّرٌ[1].

(وأُخرى) بزنةِ (فُعْلَى) أنثى الآخَرِ بمعنى مُغايِرٍ؛ فإنّ مدلولَ أخرى – التي جمعُها أُخَرَ التي لا تنصرفُ – مدلولُ غَيرٍ، والآخَرُ أَحَدُ الشَّيئَينِ [2]. ولم يقل: (وآخَرُ) وإنما أنثِت ردًّا إلى لفظِ (فِئة).

٣- قولُ الشاعرِ[3]: [الرجز]

لَـو أنَّ قَـومي حِـينَ أَدْعُـوهم حَمَـلْ على الجبـالِ الصُّـمِّ لَانْهَـدَّ الجَبَـلْ

(قومي) اسمُ جمعٍ مضافٌ مفيدٌ للعموم، واحدٌ في لفظِه ومدلولُه يجري على الجمعِ[4]. والقـومُ[5] جماعـةُ الرجـالِ في الأصـلِ دُون النسـاءِ، وربّمـا دخَـل النسـاءُ فيـه علـى سـبيل الاسـتِتباعِ[6]، "وقَـومُ الرَّجُـلِ: أقربـاؤُه الـذي يجتمعـون معـه في جَـدٍّ واحـدٍ. وقـد يُقِـيْمُ الرَّجـلُ بـين الأجانـبِ فيُسـمِّيهم قومَـه مَجَـازًا للمُجـاوَرَةِ"[7].

المصباح المنير (٢ / ٤٥٥) ، تاج العروس (٢٧ / ٤١٤-٤١٥) مادة (أ ب ل).

(١) انظر: نتائج الفكر، ص(١٢٩-١٣١).

(٢) انظـر: البحـر المحـيط (١٨٥/٢) ، المصـباح المنـير (١ / ٧-٨) مـادة (أ خ ر) ، دراسـات لأسـلوب القـرآن (٧ / ١٢٤-١٢٥). وانظر في الفرقِ بين (أخرى أنثى آخَرَ) و (أُخرى بمعنى آخِرة) : شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١٤٤٨).

(٣) سبق تخريج البيت، ص(١٢٥).

(٤) انظر: الكتاب (٢٤٧/٣) ، الأصول لابن السراج (٤١٢/٢).

(٥) قيل: إنه (فَعْل) من القيامِ ، ذكَره أبو عليّ الفارسيُّ. وقيل: هو جمعُ قائمٍ ذكَره الزمخشريُّ. وقيل: بل هو مصدرُ قام ، ذكَره ابنُ الأثيرِ والسمينُ. وضعَّفَ ابنُ عَطيةَ القولَ الأولَ والثاني. ومِن ثَمّ قيل: سمُّوا بذلك لقيامِهم بالعظائمِ والمهمّات ، ولأنهم قوّامون بالأمورِ وعلى النساءِ. انظر: المسائل الحلبيات، ص(١٦٠) ، الكشاف (٣٦٧/٤) ، المحرر الوجيز (١٤٩/٥) ، النهاية لابن الأثير (١٢٤/٤) ، البحر المحيط لأبي حيان (٣٢٩/١-٣٣٠) ، الدر المصون (٣٦٠/١) ، المصباح المنير (٥٢٠/٢).

(٦) انظر: المسائل الحلبيات، ص(١٦٠-١٦١) ، الصحاح (٢٠١٦/٥) ، المحكم (٥٩٣/٦-٥٩٤) ، المفردات للراغب، ص(٦٩٣) ، الكشاف (٣٦٧/٤) ، المحرر الوجيز (١٤٩/٥) ، البحر المحيط (٣٢٩/١-٣٣٠).

(٧) المصباح المنير (٥٢٠/٢).

وواحدُه رَجُلٌ وَامْرُؤٌ[1]، "وقياسُه ألا يُجمَعَ، وشَذَّ جمعُه، قالوا: أقوامٌ، وجمعُ جمعِه، قالوا: أقاويمُ"[2].

وإن كان المرجِعُ اسمَ جمعٍ لمذكرٍ، جاز أن يكونَ ضميرُه واوَ الجماعة وأن يكونَ مفردًا مذكّرًا، "وحَكَى ثَعلَبٌ أَنّ العَرَبَ تقولُ: يَا أيُّها القومُ كُفُّوا عَنَّا وكُفَّ عَنَّا، على اللفظِ وعلى المعنى"[3].فراعى الشاعرُ المعنى ابتداءً فجَمَع (أَدْعُوهم)، ثم راجعَ الحملَ اللفظيَّ فأَفرَد الضميرَ في (حَمَل)،كما يُقالُ: الرَّهطُ صَنَع كذا، والنَّفَرُ رَحَل، والرَّكبُ سار[4].

ومن شواهدِ الانتكاثِ في اسمِ الجمعِ للعاقلِ المؤنثِ؛ قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «خَيرُ نِسَاءٍ رَكِبنَ الإِبِلَ صالِحُ نِسَاءِ قُرَيشٍ، أَحنَاهُ عَلَى وَلَدٍ في صِغَرِهِ، وأَرعَاهُ عَلَى زوجٍ في ذَاتِ يَدِهِ»[5].

لفظُ (النساء) اسمُ جمعِ امرأةٍ لا مفردَ له من لفظِه على التحقيقِ[6]، وقيل: إنه جمعُ تكسيرٍ للنِّسوة التي هي اسمُ جمعٍ [7]، وقيل: بل النّسوةُ جمعُ تكسير للقِلةِ والنّساءُ جمعُ تكسيرٍ لها للكثرةِ[8]، وعلى كِلا القولَين الأخيرَين لم يُلفَظْ لـ(النساءِ والنِّسوةِ) مفردٌ من لفظِهما،

(١) انظر: المصباح المنير (٢/٥٢٠).

(٢) البحر المحيط (١/٣٢٩). وانظر: الصحاح (٥/٢٠١٦).

(٣) المحكم (٦/٥٩٤).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (٢/١٣٩).

(٥) سبق تخريج الحديث في (١٢٢).

(٦) انظر: غريب الحديث للخطابي (٣ / ٩٣) ، المفردات للراغب، ص(٨٠٤) ، التحرير والتنوير (٢/٣٦٦) ، العذب النمير (١ / ٧١) .

(٧) انظر: الكتاب (٣ / ٢٤٠ ، ٣٧٩) ، الأصول لابن السراج (٣ / ٧١) ، المقصور والممدود لابن وَلّاد ، ص(١٢٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٤ / ١٢٩) ، المخصص (١ / ٣٣٥، ٥/ ٢٥ ، ١٧١) ، شرح الشافية للرضي (٢ / ٨٠).

(٨) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (١ / ٣٠٥ ، ٦ / ٢٦٤) ، الدر المصون (٦ / ٤٧٤).

وواحدتُهما: امرأةٌ[1]. وهي الأنثى من الإنسانِ، وتُطلَقُ المرأةُ على الزوجةِ كذلك، فلذلك يُطلَقُ النساءُ على الإناثِ مطلَقًا، وقد يُطلَقُ على الأزواجِ الإناثِ خاصَّةً، ويُعرَفُ المرادُ بالقرينةِ. ومن الأولِ قولُه تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣٤]، وإطلاقُ النساءِ على الأزواجِ شائعٌ بالإضافةِ كثيرًا نحو: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ﴾[الأحزاب:٣٠] [2]، وهو الظاهرُ في هذا الشاهدِ (نساءُ قُريش) كما يقتضيه قولُه ﷺ: (أَحنَاهُ عَلَى وَلَدٍ في صِغَرِهِ، وأَرعَاهُ عَلَى زوجٍ في ذَاتِ يَدِهِ)، إلا أن الأولَ (خَيرُ نساءٍ) يَصِحُّ أن يكونَ لصنفِ الإناثِ من النوعِ الإنسانيِّ.

وقولُه: (ركِبن) جاء الضميرُ فيه على حدِّ ضميرِ الغائباتِ حملًا على (النِّساء) لتضمنِه معنى الجمعِ مطابِقًا معه في العَددِ والجنسِ، وكان عَودُه مجموعًا مؤنثًا أَولى من مجيئِه على حدِّ ضميرِ الواحدةِ؛ لكونِه يرجعُ إلى العاقلاتِ[3] كقولِه تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[البقرة:٢٣٣] واتصالُه بنونِ النسوةِ يدل على القِلّةِ؛ إذ هي سمةُ الجمعِ القليلِ من المؤنثِ[4]. ولما كان بناؤُه للقلةِ جرى عليه حُكمُ الواحدِ المذكرِ بإسنادِه إليه فعبَّر بـ(صالح) دون (صالحةٍ أو صوالحَ وصالحاتٍ) بالعدولِ عن المطابقةِ عَددًا وجنسًا على تأويلِ: هذا الصّنفُ أو هذا الجنسُ.

ثم قال (أحناه وأرعاه) فعاد الضميرُ بالإفرادِ والتذكيرِ حملًا على اللفظِ، وذلك أن الضميرَ مضافٌ إليه اسمُ التفضيلِ، وهو يعودُ على اسمِ تفضيلٍ سابقٍ مضافٍ إلى ظاهرٍ مجموعٍ [5]،

---

(١) انظر: المحكم (٨ / ٦١٥) ، المخصص (٥ / ٢٥) ، البحر المحيط (٦ / ٢٦٤) ، تاج العروس (٤٠ / ٦٩).
وذكر الرضي في شرح الكافية (٣ / ٣٦٧-٣٦٨) عبارةً يُفهم منها بأن النسوةَ والنساءَ جمعٌ لهما مفردٌ مقدَّرٌ غيرُ مستعمَلٍ، حيث قال: "إن أسماءَ الجموعِ -كما مَرَّ- هي المفيدةُ لمعنى الجمعِ مخالِفةً لأوزانِ الجموعِ الخاصَّةِ بالجمعِ والمشهورةِ فيه، ونحوُ (عَبَادِيدَ وعبابِيدَ) وزنٌ خاصٌّ بالجمعِ، ونحوُ (نسوةٍ) مشهورٌ فيه، فوزنُها أوجَبَ أن تكونَ من الجموعِ، فيقدَّرَ لها واحدٌ وإن لم يُستعمَل، كـ(عِبادٍ وعَبْدُودٍ)، و(نساء) كغُلامٍ وغلمةٍ فكأن له مفردًا غُيّر تغييرًا مَا". وقوله : (فكأنَّ له مفردًا غُيّر تغييرًا مَا) يشعِرُ بأنه لما انفَرد بهذا التوجيهِ أحسَّ بقلقٍ في الصّنعةِ ووَهنٍ في المحجّةِ.

(٢) انظر: التحرير والتنوير (٢ / ٣٦٦، ٤ / ٢٧٠ ، ٥ / ٣٨).

(٣) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (١ / ١٨٩).

(٤) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢ / ٢٨٣).

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٢٩) ، همع الهوامع (١ / ٢٣٣-٢٣٤).

فحَصَل العدولُ عن المعنى بانتكاثِ وجهِه بمراعاةِ لفظِ (النساء) حيث وُضِع الضميرُ المفردُ المذكَّرُ موضعَ الجمعِ. واسمُ الجمعِ يُشبِهُ المفردَ لفظًا من جهةِ استعمالِ صيغةِ المفرَدِ، لكنه في الدلالةِ ينبِئُ عن آحادٍ متضمّنَةٍ جماعةً، أي: جمعِ أشياءَ في مجموعةٍ، وعلى هذا الأساس قُوبل الجمعُ بالمفردِ. ويمكِنُ أن يقالَ: إنما وُحِّد الضميرُ في (أَحْنَاه وأرْعاه) ذَهابًا إلى المعنى فلا يكون فيه نكثٌ، تقديره: أَحْنَى مَن وُجدَ أو خُلق، أو مَن هُناك[1]، أو أحنى شيءٍ[2]، أو أحنى هذا الضَّربٍ أو أحنى مَن ذكَرتُ[3]. ووجَّه ابنُ جِنّي هذا الأسلوبَ العربيَّ المُعْرِقَ[4] من عَودِ الضميرِ بَعد أفعلِ التفضيلِ بالإفرادِ والتذكيرِ بأنّ "هذا موضعٌ يكثُرُ فيه الواحدُ...فأُفرِدَ الضميرُ مع قدرتِه على جمعِه، وهذا يدلُّك على قوةِ اعتقادِهِم أحوالَ المواضعِ، وكيف ما يَقعُ فيها، ألا ترى أنّ الموضعَ موضعُ جمعٍ، وقد تَقدَّم في الأولِ لفظُ الجمع فتُرِكَ اللفظُ ومُوجِبُ الموضعِ إلى الإفرادِ؛ لأنه يُؤلَفُ في هذا المكانِ"[5].

(١) انظر: النهاية لابن الأثير (١ / ٤٥٤).

(٢) انظر: نتائج الفكر، ص(١٣٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٢٩).

(٤) على حدِّ قولِ محمود شاكر في تعليقِه على تفسيرِ الطبريّ ، وفي موضعٍ قال : (وهو صريحُ العربيةِ) . وقد قال من قَبلُ مَجدُ الدين بنُ الأثيرِ: (وهو كثيرٌ في العربية ومن أفصحِ الكلام) . انظر: تفسير الطبري بتحقيق محمود شاكر (٥ / ٤٨٨ ، ١٢ / ٥٣٢) ، النهاية لابن الأثير (١ / ٤٥٤) .

(٥) الخصائص (٢ / ٤٢١) .

هـ- الانتكاثُ الواقعُ في جمعِ التكسيرِ:

جمع التكسيرِ[(١)]: هو كلُّ ما دلّ على أكثرَ من اثنَين أو اثنتَين بتغيّرٍ بناءِ مفردِه من غيرِ إعلالٍ تغيُّرًا ظاهرًا أو مقدَّرًا، نحوُ: أُسْدٍ ورِجَالٍ وسُرُرٍ وإماءٍ ونُوقٍ وفُلْك[(٢)].

ومما يُعالَجُ في هذا النوعِ ما تَقدَّم في سابقَيه اسمَي الجنسِ والجمعِ: دلالتُه على العمومِ، ومسألةُ المطابقةِ فيه والعدولِ عنها، مع توظيفِ ذلك كلِّه في شاهدِ الانتكاثِ.

أما دلالةُ جمعِ التكسيرِ على الكُلّيةِ والشمولِ، فقد مضى في اسم الجمعِ ما تقتضيه الجموعُ من الاستغراقِ في حالِ تعريفِها بأل الجنسيةِ أو بالإضافةِ وفي حالِ تنكيرِها، فيَجري تقريرُ ذلك هاهنا من إفادةِ العموم وعدمِها[(٣)].

وقد ذكَر ابنُ الحاجب في حدِّ المجموعِ بأنه "ما دلّ على آحادٍ مقصودةٍ بحروفِ مفردِه بتغيّرٍ مَا"[(٤)]، وتعبيرُه (بما دلّ على آحادٍ) يفيدُ دلالةَ العمومِ على تفصيلِ ما سَبق، فجاز الإسنادُ إلى الجمعِ وما في معناه بإرادةِ كلِّ فردٍ من أفرادِه.

ومما يَقترِنُ بمفهومِ الاستغراقِ الدلالةُ العدديةُ في جمعِ التكسيرِ بقِسمَيه القلّةِ والكثرةِ، فذَهب بعضُ النحويين والأصوليين إلى اختلافِ دلالتِهما مَبدأً وغايةً: فالقلةُ من الثلاثةِ إلى العَشرةِ، والكثرةُ ما فوقَ العشرةِ إلى ما لا نهايةَ. ولكنَّ بعضَ المحقِّقين لم يَرتضِ ذلك،

---

(١) ويُسمَّى أيضًا: (الجمعُ أو الجميعُ الذي يُكسَّرُ عليه الواحدُ ، أو تكسيرُ الواحدِ للجمعِ كما عند سيبويه) أو (جمعٌ لم يُبنَ على واحدِه كما عند الفراء) ، أو (الجمعُ المكسَّرُ كما عند السِّيرافيِّ وغيرِه). قيل: إنما سُمّي كذلك تشبيهًا بتكسيرِ الآنيةِ وانفكاكِ أجزائِها. وقيل: بل هو مأخوذٌ من بيتٍ كسيرٍ ، أي واسعٍ ذي كسورٍ ، فكأنّ بِنيةَ المفردِ لما فُكّت اتّسَعَت لقبولِ أبنيةٍ كثيرةٍ. انظر: الكتاب (٢ / ٣٩ ، ٣ / ٥٦٧)، معاني القرآن للفراء (١ / ١٣٠)، شرح الكتاب للسيرافي (٤ / ٣٦٨) ، التكملة لأبي علي الفارسي، ص(٤٠٨) ، الإفصاح لابن الطَّراوة، ص(١٢٧-١٢٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٢١٩، ٣٧٦) ، الشافية لابن الحاجب، ص(١٩٢).

(٢) انظر: اللُّباب للعكبري (٢ / ١٧٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٢١٩) ، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٣٦٦-٣٦٧) ، نزهة الألباب للهرري، ص(٩٢).

(٣) انظر: ص(١٨٣) من هذا البحث.

(٤) شرح الرضي على الكافية (٣ / ٣٦٥).

فذهب إلى اتفاقِهما مَبدأً لا غايةً: فالقلةُ من الثلاثةِ إلى العشرةِ، والكثرةُ من الثلاثةِ إلى ما لا يَتناهى.

والرأيُ الثاني هو الأقربُ إلى السَّدادِ؛ لأنّ معناه أعمُّ، فالأخذُ به يُحقِّقُ المعنى المرادَ في كثيرٍ من أساليبِ العربِ، فوقَ أنه يَمنعُ التعارضَ والتناقضَ الذي قد يقعُ بين العددِ المفردِ (ثلاثةٍ وعشرةٍ وما بينَهما) ومعدودِه حِينَ يكونُ هذا المعدودُ صيغةً من صيغِ جمعِ الكثرةِ[1]. هذا مع إقرارِهم بجوازِ إغناءِ أحدِهما عن الآخرِ وضعًا أو استعمالًا لقرينةٍ مجَازًا نحو: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وتوجيهُ هذا: "أنّ العربَ قد تَستعمِلُ اللفظَ الموضوعَ للقليلِ في موضعِ الكثيرِ...وذلك أنّ الجموعَ قد يقعُ بعضُها موضعَ بعضٍ، ويُستغنى ببعضِها عن بعضٍ، ألا ترى أنّهم قالوا: (رَسَنٌ وأَرسانٌ) و(قَلَمٌ وأَقلامٌ)، واستغنَوا بهذا الجمعِ عن جمعِ الكثرةِ! وقالوا: (رَجَلٌ ورِجالٌ) و(سَبُعٌ وسِباعٌ) ولم يأتُوا لهما ببناء قلّةٍ! وأَقيسُ ذلك أن يُستغنَى بجمعِ الكثرةِ عن القلّةِ؛ لأنّ القليلَ داخلٌ في الكثيرِ"[2].

فالجمعُ مِثلُ الرجال وما في معناه كالرهطِ والقومِ من العامِّ المتناوِلِ للمجموعِ، ويصحُّ إطلاقُه على أيِّ عَددٍ كان من الثلاثةِ إلى ما لا نهايةَ له، يعني أنّ مفهومَه جميعُ الآحاد سواءٌ كانت ثلاثةً أم أربعةً أم ما فوقَ ذلك، وليس المرادُ أنه عند الإطلاقِ يحتملُ أن يُرادَ به الثلاثةُ وأن يُرادَ به الأربعةُ وغيرُ ذلك من الأعدادِ؛ لأنه حينئذٍ يكونُ مبهَمًا غيرَ دالٍّ على الاستغراقِ فلا يُوجِبُ العمومَ بل يُنافيه لأنّ الدلالةَ على الاستغراقِ شرطٌ فيه، ولا يَخفى أنّ الكلامَ في الجمعِ المعرَّف. وكذا الحالُ في سائرِ أسماءِ الجموعِ، وإلا فإنّ الرهطَ اسمٌ لما دون العَشرةِ من الرجالِ، فصار الحاصلُ أنّ المعرَّف باللامِ من الجموعِ وأسمائِها لجميعِ الأفرادِ قَلَّت أو كثُرَت، وإن كان دونَ اللازمِ لما دونَ العشرةِ كالرهطِ أو للعشرةِ فما دونَها كجمعِ القلةِ مثل: المسلمِين والمسلماتِ والأنفُسِ ونحوِ ذلك[3].

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٨٤) ، شرح تنقيح الفصول (١١٠ ، ٢٣٦) ، البحر المحيط للزركشي (٤ / ١٢٤) ، همع الهوامع (٣ / ٣٤٨)، حاشية الصبان على الأشموني (٤ / ١٧٠) ، النحو الوافي (٤ / ٦٢٧).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٢٢٥).

(٣) انظر: التلويح شرح التوضيح للتفتازاني (١ / ٩١).

وأمّا مَسلَكُ الحملِ في عَودِ الضميرِ على جمعِ التكسيرِ مراعاةً للفظِه أو معناه، فيُدرَسُ في محيطِ المطابقةِ والعدولِ؛ إذ يمكِنُ بتَضافُرِهما توجيهُ أسلوبِ الانتكاثِ، وذلك للوقوفِ على ما للَّفظِ من مُناسبةٍ مع التطابقِ والموافقةِ وما للمعنى من دورٍ في تفسيرِ الخروجِ والمخالفةِ.

ولا يخلو من أن هذا الجمعَ إما أن يكونَ للعاقلِ أو لغيرِه، وما كان للعاقلِ فإما أن يكونَ واحدُه حقيقيَّ التذكيرِ كرجالٍ وعُلَماء، أو حقيقيَّ التأنيثِ كحُيّضٍ وإِمَاء.

وما كان لغيرِ العاقلِ فمفردُه إما مذكَّرٌ حقيقةً كأيّامٍ وحُمُر، أو مؤنَّثٌ حقيقةً كأبقارٍ ونُوق، ومنه ما واحدُه مذكَّرٌ مجازيٌّ كالأقفالِ والسُّرُر، أو مؤنَّثٌ مجازيٌّ كالأيدي والدُّور.

وسواءٌ أكان للعاقلِ أم لغيرِه، فالمطابقةُ بينه وبين العائدِ إليه والعدولُ عنها في العَددِ جائزان، وبتنوّع آحادِه يَختلِفُ مَرجِعُ الضميرِ جنسًا[1].

ويكونُ محلُّ المباحثةِ حولَ جمعِ التكسيرِ لما يَعقِل وكان مفردُه حقيقيَّ التذكيرِ:

أَلمحَ سيبويهِ إلى حُكمِ المطابقةِ بين الضميرِ وجمعِ التكسيرِ لما يَعلَم وكان مفردُه حقيقيَّ التذكيرِ في العَددِ والجنسِ والعدولِ عنها. تقولُ: هُمُ الرجالُ وهي الرجالُ، وهُم ذاهبون وهي ذاهبةٌ وأنتَ تعني الرجالَ. ولا تقولُ: جِمالُك ذاهبون، ولا تقولُ: هُم في الدّارِ وأنت تعني الجِمالَ، ولكنك تقولُ: هي وهنّ ذاهبةٌ وذاهباتٌ[2]. فـ"جعلَتِ العربُ لما يَعقِل في مواضعَ اختصاصًا في اللفظِ، وفصَلَت بينه وبين ما لا يَعقِلُ فيه لما اختصَّ به ما يَعقِل بأنه يخاطِبُ ويخاطَبُ، ويأمُرُ ويُؤمَرُ، ويخبِرُ ويخبَرُ عنه. وما لا يَعقِلُ ليس له من ذلك إلا أنه يُخبَرُ عنه، فجُعِلَ لما يعقِل تفضيلٌ واختصاصٌ، وجُعِل ذلك التفضيلُ في اللفظِ للمذكرِ مما يعقِل دون

(١) يُكتفَى بهذا المقتضَبِ في حكمِ الجمعِ لما يعقِل وكان مفردُه حقيقيَّ التأنيثِ ولما لا يعقِل ، ولا تُبسَطُ ذيولُه باسترسالِ الحديثِ عنه مطابقةً وعُدولًا؛ لعدمِ وقوعِ الانتكاثِ فيه. انظر: البديع لجمالدين بن الأثير (١ / ١٠٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٣٨٠-٣٨٢) ، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٢٩-١٣٠) ، التذييل والتكميل (٢ / ١٥٥-١٥٧) ، العدول لنجلاء عطّار (٢/٣٣٠ - ٣٣٤).

(٢) انظر: الكتاب (٢ / ٣٩) .

المؤنثِ لفضلِ المذكرِ على المؤنثِ، وذلك جمعُه السالمُ بالواوِ والنُّونِ أو بالياءِ والنونِ، وذلك قولُك: الرجالُ ذاهبون ومنطلِقون، ورأيتُهم ذاهبِين ومنطلِقِين، وجُمِعَ ضميرُه بالهاءِ والميمِ كقولِك: الرجالُ هُم في الدّارِ، وإخوتُك هُم عندنا" [1].

وعَلَّل سيبويهِ تأنيثَ الجمعِ المكسّرِ الذي واحدُه مذكَّرٌ حقيقةً بإجرائِه مُجرَى المَواتِ وبأنّ الجموعَ المكسّرةَ كلَّها قابلةٌ للتأنيثِ، فيستوي في حكمِ اللفظِ جمعُ المؤنثِ والمذكرِ وما يَعقِل وما لا يَعقِل[2]، فقال: "وأما الجميعُ من الحيوانِ الذي يُكسَّرُ عليه الواحدُ فبمنزِلةِ الجميعِ من غيرِه الذي يُكسَّرُ عليه الواحدُ في أنه مؤنثٌ. ألا ترى أنَّك تقولُ: هو رجلٌ، وتقولُ: هي الرجالُ، فيجوزُ لك. وتقولُ: هو جملٌ وهي الجِمالُ، وهو عَيْرٌ وهي الأعيارُ؛ فجرت هذه كلُّها مَجرَى هي الجُذوعُ. وما أشبه ذلك يُجرى هذا المجرَى؛ لأنّ الجميعَ يؤنثُ وإن كان كلُّ واحدٍ منه مذكّرًا من الحيَوانِ"[3].

ونصَّ ابنُ يعيشَ على جوازِ المطابقةِ والعدولِ عنها في عَودِ الضميرِ على جمعِ التكسيرِ وكان مفردُه حقيقيَّ التذكيرِ، حيث قال: "فإن كان مكسَّرًا وكان المذكَّرُ ممّن يَعقِلُ، نحو: الرِّجال والغِلمان؛ كان لك فيه وجهان: أحدُهما أن تُلحِقَه تاءَ التأنيث، نحوُ: الرجالُ قامت، فتُؤنِّثَه وتُفْرِدَه؛ لأنّه يَرجعُ إلى تقديرِ الجماعةِ، وهي حقيقةً واحدةٌ مؤنّثةٌ. ويجوزُ أن يَرجِعَ إلى اللفظِ، وهو جمعُ مذكّرٍ عاقلٍ، فتُظهِرَ علامةَ ضميرِه بالواو، نحوُ: الرجالُ قاموا؛ لأنَّ الواو للمذكَّرين ممّن يَعقِل"[4].

وكذلك صرَّح الرّضيُّ بجوازِ المطابقةِ العدديةِ بين الجمعِ لما يَعقِل الذي كُسِّر مفردُه المذكرُ والضميرِ العائدِ عليهِ والعدولِ عنها، حيث قال: "وضميرُ العاقِلين لا بالواوِ والنونِ إما واوٌ نحوُ الرجالُ والطَّلْحَات ضربوا نظرًا إلى العَقل، وإما ضميرُ المؤنثِ الغائبُ نحوُ الرجالُ والطّلحاتُ

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٣٦٩).
(٢) انظر: المصدر السابق (٢ / ٣٧٠).
(٣) الكتاب (٢ / ٣٩).
(٤) شرح المفصل (٣ / ٣٧٩).

فعلَتْ وتَفعلُ وفاعلةٌ؛ نظرًا إلى طُرْءانِ معنى الجماعةِ على اللفظ"[1].

فأجازا حالَتين:

الأُولى – المطابقةُ بين الجمعِ والضميرِ العائدِ عليه في الجنسِ والعَددِ، نحوُ: الرجالُ ضربوا.
الثانية – المطابقةُ بين الجمعِ والضميرِ العائدِ عليه في العَددِ دون الجنسِ، نحوُ: الرّجالُ فعلَت وتفعلُ؛ حملًا على معنى الجماعةِ.

وبقيَت حالةٌ ثالثةٌ وهي العدولُ عن المطابقةِ بينهما في العَددِ دون الجنسِ، نحوُ: الرّجال فعلَ ويَفعَلُ وفاعلٌ، وهي جائزةٌ أيضا نظرًا لطروءِ معنى الجمعِ والعمومِ، أي: جَمعُ الرّجالِ فَعلَ، أو كلُّ واحدٍ منهم فعَلَ. وكذلك الحالُ في الإضافةِ، فتقولُ: جِيراني قدِموا وقدِمَت وتَقدَم وقادمةٌ وقدِمَ ويقدَمُ وقادِمٌ.

وهنا مَلحَظٌ دقيقٌ ذكَره ابنُ هشامٍ ولابُدَّ من الإشارةِ إليه، وهو أنّ تأنيثَ جموعِ التكسير باختلافِ أنواعِ مفردِها مِن قَبيلِ المؤنَّثِ المجازيِّ؛ لأنها في معنى الجماعةِ، والجماعةُ مؤنثٌ مجازيٌّ[2]، حيث قال: "ومن النوعِ الأول، أعني المؤنثَ الظاهرَ المجازيَّ التأنيثَ: أن يكونَ الفاعلُ جمعَ تكسيرٍ أو اسمَ جمعٍ، تقولُ: قامتِ الزُّيود وقام الزُّيودُ وقامت النساءُ وقام النساءُ، قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ﴾ [الحجرات:١٤] ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾ [يوسف:٣٠]، وكذلك اسمُ الجنس كأَورَقَ الشَّجرُ وأورقَت الشجرُ، فالتأنيثُ في ذلك كلِّه على معنى الجماعةِ، والتذكيرُ على معنى الجمعِ، وليس لك أن تقولَ التأنيثُ في النساءِ والهنودِ حقيقيٌّ؛ لأنّ الحقيقيَّ هو الذي له فَرْجٌ، والفَرْجُ لآحادِ الجمعِ لا للجمعِ، وأَنتَ إنما أَسندتَ الفعلَ إلى الجمعِ لا إلى الآحادِ"[3].

لكن يُعقَّبُ على قولِه: (إنما أَسندتَ الفِعلَ إلى الجمعِ لا إلى الآحادِ) بجوازِ الإسنادِ إلى الأَفرادِ إذا اقتضى الجمعُ الاستغراقَ بأن كان مُعرَّفا أو مضافًا كما قُرّر آنفًا عند الحديثِ عن

(١) شرح الرضي على الكافية (٣ / ٣٤٤).
(٢) انظر: أوضح المسالك (٢ / ١٠٠-١٠١).
(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام، ص(٢٢٥).

إفادةِ الجمعِ وما في معناه العمومَ ؛ فلذا قال الصّبّان: "وفيه عندي نظرٌ؛ لِمَا تَقرَّر من أنّ الحكمَ على الجمعِ من بابِ الكُلّيةِ، وحينئذٍ فالفعلُ مسنَدٌ في الحقيقةِ إلى آحادِ الجمعِ إلا أن يكونَ كلامُه باعتبارِ الظاهرِ فاعرِفْه"[(١)].

ومن شواهدِ الانتكاثِ في جمعِ التكسيرِ الذي مفردُه حقيقيُّ التذكيرِ، قولُ الشاعر[(٢)]: [الطويل]

ألا إنَّ جِيراني العَشِيّةَ رائِحٌ دَعَتْهُم دواعٍ مِن هَوًى ومَنادِحُ

لفظُ (جِيران) على زنةِ (فِعْلان) وواحدُه (جارٌ) [(٣)]، ويُقرِّر الصّرفيّون أنّ ما جاء من بابِ (فَعَل) على وزنِ (فِعلان) إنما هو من المقيسِ والمطّرِدِ في هذا الجمعِ[(٤)]. والجارُ في اللغةِ محتملٌ لمعانٍ مختلفةٍ[(٥)]، فيُفسَّرُ كلُّ موضعٍ بما توحيه القرائنُ[(٦)].

ونحوُ (رائحٍ، وذاهبٍ) ليس من الحِلية كالطّويلِ، وإنما هو فِعلٌ يحدُث ويزولُ، ولكنه بمنزلةِ الحِلية في أنه يكونُ للموصوفِ، فتقولُ: سلَّمتُ على رجلٍ رائحٍ[(٧)]. و(رائحٌ) في الشاهدِ

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني (٢ / ٧٧).

(٢) سبق تخريجُ هذا البيتِ، ص(١٢٦).

(٣) ويُجمَعُ كذلك على (أَجوارٍ ، وجِيْرَة) ، ولا نَظِيرَ له إلّا قاعٌ يُجمعُ على قِيعانٍ وأَقْواعٍ وقِيعَةٍ. انظر: ليس، ص(٧٦)، الصحاح (٢/ ٦٠٦) مادة (ث و ر)، القاموس المحيط للفيروزآبادي، ص(٣٦٩)، المزهر للسيوطي (١/١٩٠)، تاج العروس (١٠ / ٤٨٠ ، ٢١ / ٣٨٣).

وذكر سيبويه في الكتاب (٣ / ٥٩٠) أنّ "ما كان فَعَلا فإنَّه يُكسَّرُ على أفعالٍ إذا أردتَ بناءَ أدنى العددِ ، وذلك نحوُ: قاعٍ وأقواعٍ، وتاجٍ وأتواجٍ، وجارٍ وأجوارٍ. وإذا أردتَ بناءَ أكثرِ العَددِ كسَّرتَه على فِعلانٍ، وذلك نحوُ: جيرانٍ وقيعانٍ وتيجانٍ، وساجٍ وسيجانٍ" .

(٤) يُشترَطُ في (فَعَل) اجتماعُ أوصافٍ أربعةٍ حتى يكونَ الجمعُ قياسًا ، وهي: أن يكونَ اسمًا مذكرًا مُعتلّا بالواو. انظر: المقاصد الشافية (٧ / ١٥٢-١٥٣).

(٥) انظر معانيه في: تهذيب اللغة (١١ / ١٢٠) ، تاج العروس (١٠ / ٤٧٨- ٤٨٠) مادة (ج و ر) ، التحرير والتنوير (٥ / ٥٠).

(٦) انظر: تهذيب اللغة (١١ / ١٢٠) ، أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (٢ / ٤٥٤).

(٧) انظر: المقتصد للجرجاني (٢ / ٩٠٢).

مشتمِلٌ على ضميرٍ يعودُ إلى المخبَرِ عنه، وإنما أَتت صيغةُ (رائح) مع ما اشتملَت عليه مفردةً معدولةً عن مطابَقةِ لفظِ (جِيراني) نظرًا إلى طُرْآن معنى الجِماع[1] والشِّياعِ[2]، أي: جَمعُ جيراني أو كلُّ واحدٍ منهم رائحٌ[3].

ثم رجَع المسارُ إلى المطابقةِ انتكاثًا فعاد الضميرُ في (دَعَتهم) على الجمعِ موافِقا عَددًا وجِنسا، وإنما كان المرجِعُ (هم) لما اختَصَّ به العقلاءُ الذكورُ في اللفظِ عن غيرِهم ممن نقصَ عن رتبتِهم مما يَعقِل للمؤنثِ وما لا يَعقِل.

(١) ونحوُ (جيراني رائحٌ) ما حكاه اللّحيانيُّ عن الكِسائيِّ: جيرانُك باكرٌ، وأَنشَد: (يَا عَمْرُو جيرانكمُ باكرُ .. فالقلبُ لَا لاهٍ وَلَا صابرُ) ، قال ابنُ سِيده : وأُراهم يَذهَبون في ذلك إلى معنى القومِ والجمعِ. ويُستشَفُّ من هذا تأويلُ الجيرانِ بمعنى القومِ أيضًا. انظر: المحكم (٧ / ١٧-١٨) مادة (ب ك ر).

(٢) وقد ذكَر أبو حيان في (جيراني رائحٌ) وجهَ إرادةِ الكليةِ بالجمعِ وجوازَ إفرادِ خبرِه. انظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١١١٤).

(٣) وقيل في توجيهِ عدولِ (رائح) ومضمرِه المرفوعِ أوجهٌ عدِّةٌ لا يَظهَرُ فيها عِلّةُ الحملِ على المعنى ، ومِن ثَمّ لا وجهَ فيها بالقولِ بالانتكاثِ ، وهذه الأوجهُ هي:

الأولُ- أنّ الجيرانَ جمعٌ لم يُبْنَ على واحدِه فجاز أن يُذهَبَ بالجمعِ إلى الواحدِ لبنائِه على صورةِ مفردِه ، وهذا رأيُ الفرّاءِ. انظر: معاني القرآن (١ / ١٣٠).

الثاني- وهو مركَّبٌ من أمرَين: أنّ رائحًا وُضعَ موضعَ الجمعِ فاكتُفِي بدلالةِ الواحدِ على الجمعِ ، مع مراعاةِ لفظِ المخبَرِ عنه (جِيران) لأنَّ مثلَ لفظِه يكونُ على زنةِ الواحدِ كعِمْران. وهذا رأيُ ابنِ الأنباريِّ والزَّجّاجيِّ. انظر : شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، ص(٣٠٦)، مجالس العلماء للزَّجّاجي، ص(٢١٤).

الثالثُ- أنّ رائحًا صفةٌ لموصوفٍ مُقدَّرٍ مفردِ اللفظِ دون المعنى ، أي: جمعٌ رائحٌ. ذكَره أبو حيان وقال: (ليس جيّدا). انظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١١١٣-١١١٤).

الـمَطلبُ الثاني

ألفاظٌ دالَّةٌ على الخصوصِ

انطلاقًا من السالفِ في العامِّ تعريفًا وتمثيلًا؛ يَظهرُ مفهومُ الصيغِ الخاصّةِ بأنها الألفاظُ الموضوعةُ للدّلالةِ على مسمًّى معيَّنٍ أو معنًى معلومٍ على سبيلِ الانفرادِ، وتتنوَّعُ بحسبِ الحالةِ التي تَرِد بها، فقد يكونُ الخاصُّ موضوعًا لعَلَم الشخصِ كزيدٍ وعمرٍو وسائرِ أسماءِ الأعلامِ، أو لعَلَمِ الجنسِ كأُسامةَ وثُعَالةَ، أو للنوعِ كرَجلٍ وفَرسٍ، أو يكونُ للجنسٍ كإنسانٍ وماءٍ، أو لكثيرٍ محصورٍ كما في أسماءِ الأعدادِ: ثلاثةٍ وأربعةٍ، أو لواحدٍ بالمعاني كالعلمِ والجهلِ ونحوِ ذلك، فهذه الصورُ كلُّها يَتحقَّقُ فيها معنى الخاصّ، وإن كان وَصفُ الخصوصِ مما يَنطوي على اللفظِ نِسبيّا كالإنسانِ، فهو عامٌّ بالنسبةِ إلى ما تحته من أفرادٍ رَجلًا كان أم امرأةً، خاصٌّ بالنسبةِ للحيَوانِ[1].

والنظرُ في اللفظِ الخاصِّ الموضوعِ للنوعِ أو الجنسِ هو للحقيقةِ المجرَّدةِ التي وُضِع لها اللفظُ، وكذلك لفظُ الأعدادِ فهو باعتبارِ المجموعِ واحدٌ موضوعٌ لشيءٍ معيّنٍ، فكان خاصًّا[2]. وكذلك الحالُ في عَلَم الجنسِ فإنه موضوعٌ للحقيقةِ المعيَّنةِ ذهنًا باعتبارِ حضورِها فيه، كوضعِ أسامةَ للحقيقةِ المتَّحِدةِ في الذهنِ وهي جنسُ الأسود، ويُطلَقُ على الواحدِ منه فتقولُ: هذا أسامةُ مقبِلًا، ولما كان موضوعًا للحقيقةِ كان متعدِّدًا، لكنَّ التعددَ جاء ضِمنًا لا باعتبارِ أصلِ الوضعِ فلا يدلُّ على العمومِ؛ لأنّ الحقيقةَ الذهنيةَ ليس فيها معنى الاستغراقِ كما أنه ليس فيها التعيينُ معنًى. فهو نكرةٌ من جهةِ معناه لعدمِ اختصاصِه، مَعرِفةٌ بالنظرِ إلى لفظِه فيأخذُ أحكامَ عَلَم الشخصِ اللفظيةِ[3].

(١) انظر: أصول الشاشي، ص(١٣) ، شرح الرضي على الكافية (١ / ١٤٧، ١٧٦ ، ٣ / ٢٨١) ، شرح مختصر الروضة للطوفي (٢ / ٤٥٨ -٤٦٠) ، الوجيز في أصول الفقه، أ.د.محمد الزحيلي (٢ / ٥٩) ، أصول الفقه، أ.د. عياض السلمي، ص(٢٨٧).

(٢) انظر: الوجيز للزحيلي (٢ / ٥٩) .

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية (٣ / ٢٤٦) ، التصريح على التوضيح (١ / ١٤٠) ، حاشية الصبان على الأشموني (١ / ١٩٨- ١٩٩).

ومقصودُ ما مَضى أنّ الاسمَ يأتي على ضربَين من جهةِ الاشتراكِ:

الضربُ الأولُ- ما لا يَصِحُّ أن يَشترِكَ في مفهومِه عددٌ كَثيرٌ.

والآخَرُ- ما يَصِحُّ أن يَشترِكَ في دلالتِه كثرةٌ مخصوصةٌ.

فالأولُ يُمثِّلُ عَلَم الشخصِ، ويمكِنُ تسميتُه بالواحدِ الحقيقيِّ؛ لأنّ أسماءَ الأعلامِ من قَبيلِ الخاصِّ، فهي أعيانٌ معيَّنةٌ.

وأما الآخَرُ وهو ما يمكِنُ تسميتُه بالواحدِ الاعتباريِّ، فيمُثِّلُ قسمَين: ما يكونُ اسمًا أو صفةً.

- ما يكونُ اسمًا إما أن يكونَ عَينًا كالنوعِ واسمِ الجنس بأنواعِه الثلاثةِ الجمعيِّ والإفراديِّ والأحاديِّ غيرِ المعرَّفةِ بأل أو بالإضافةِ (فهذه أعيانٌ غيرُ معيَّنةٍ)، أو غيرَ عينٍ كاسمِ العددِ والواحدِ العَرَضيِّ القابلِ للتعدُّدِ، أو يكونَ عينًا ومعنًى كعَلَمِ الجنسِ نحوُ: (ذُؤالة) للذئبِ، و(سُبحانَ) علمًا للتسبيحِ.

- وما يكونُ صفةً كالمشتَقِّ نحوُ القائمِ والقاعدِ[1].

(١) انظر: الخصائص (٣ / ٣٤-٣٥) ، الإحكام للآمدي (١ / ١٧ ، ٥٤) ، التصريح على التوضيح (١ / ١٤٠).

وبيانُ ذلك في شواهدِ الانتكاثِ:

أ- الخاصُّ الحقيقيُّ:

- **عَلَم الشخصِ.**

من الأعلامِ الشخصيةِ التي اعتورَها الانتكاثُ:

١- الاسمان المتعاطفان بالواوِ وكلُّ واحدٍ منهما مفردٌ (موسى وهارون) ، وذلك في قولِه تعالى: ﴿قَالَ كَلَّا ۖ فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ. فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ. أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٥- ١٧].

جاء المضافُ إليهما جمعًا موضوعًا مَوضعَ المثنى (معكم)؛ لكونِه متضمّنًا معنى التثنيةِ، فوَقَع ضميرُ الخطابِ للجمعِ في (معكم) مَوقعَ ضميرِ المثنى.

وقد وَجّه ذلك سيبويهِ بأنه نظيرُ ما لُفِظ به مما هو مثنّى كما لُفِظ بالجمعِ في الشيئَين "اللذين كلُّ واحدٍ منهما بعضُ شيءٍ مفردٍ من صاحبِه. وذلك قولُك: ما أحسنَ رءُوسَهما، وأحسنَ عواليَهما"(١).

ثم قال بعد ذلك: "وقد قالت العربُ في الشيئين اللَّذين كلُّ واحد منهما اسمٌ على حِدَةٍ وليس واحدٌ منهما بعضَ شيء كما قالوا في ذا؛ لأَن التثنيةَ جمعٌ...وقال: ﴿كَلَّا ۖ فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾"(٢).

ولقائلٍ أن يقولَ: إنّ الكلامَ أُجري على ظاهرِه من الجمعِ (أي الخطابِ لموسى وهارونَ والمبعوثِ إليه)، ولا شاهدَ فيه على العدولِ والحملِ على معنى الجمعِ المتضمِّنِ معنى التثنيةِ، "ولسيبويهِ أن يقولَ إنه قال في موضعٍ آخرَ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[طه:٤٦] فثَنَّى، ومع ذلك فإن اللهَ تعالى مع موسى وهارونَ على جهةِ النصرةِ لهما والمعونةِ، ولا يقالُ إنه مع فرعونَ

(١) الكتاب (٣ / ٦٢١).

(٢) المصدر السابق (٣ / ٦٢٢).

على هذا الطريقِ"[1].

ومثلُ هذا أظهرَ ابنُ الزبيرِ الغَرناطيُّ مرجِّحًا هذا الرأيَ، حيث حَكى عنه أبو حَيَّانَ قائلًا: "وكان شيخُنا الأستاذُ أبو جعفرٍ بنُ الزبيرِ يرجِّحُ أن يكونَ أريدَ بصورةِ الجمعِ المثنَّى، والخطابُ لموسى وهارونَ فقط، قال: لأنّ لفظَه مع تباينِ مَن يكونُ كافرًا، فإنه لا يقالُ اللهُ معه. وعلى أنه أريدَ بالجمع التثنيةُ حَمَله سيبويهِ رحمه الله، وكأنهما لشرفِهما عند اللهِ عاملَهما في الخطابِ معاملةَ الجمعِ، إذ كان ذلك جائزًا أن يعامَلُ به الواحدُ لشرفِه وعظمتِه"[2].

ثم حَصَل العدولُ بعد المطابقةِ اللفظيةِ في (فأتيا) وحدوثِ النكثِ بين الخبرِ الذي بوزنِ (فَعول) والاثنَين المخبرِ عنهما في قولِه: (إنّا رسولُ).

وخُرِّج ذلك بتوجيهاتٍ عِدّةٍ، بعضُها القولُ بالحملِ على المعنى فيها حاصلٌ:

أحدُ هذه التوجيهاتِ – أنها من بابِ استواءِ الواحدِ والمثنى والجمعِ فيما كان بزنةِ (فَعُول) و (فَعِيل).

قال الأخفشُ: "وقال ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦] وقال ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّى﴾ [الشعراء:٧٧]؛ لأنَ (فَعُول) و(فَعِيل) مما يُجعلُ واحدًا للاثنَين والجمعِ"[3].

ثانيها– (فَعُولٌ) هنا محمولٌ على معنى المصدريةِ؛ والتأويلُ: إنّا رسالةُ[4]، "فجازَ التسويةُ فيه – إذا وُصفَ به– بين الواحدِ والتثنيةِ والجمعِ، كما يُفعَلَ بالصفةِ بالمصادرِ"[5].

ثالثُها– الحملُ على معنَى: إنَّ كلَّ واحدٍ مِنَّا رسولُ ربِّ العالمين[6].

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤ / ٣٦٦).

(٢) البحر المحيط (٨ / ١٤٥).

(٣) معاني القرآن (١ / ٢٥٨).

(٤) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢ / ٨٤).

(٥) الكشاف (٣ / ٣٠٥).

(٦) انظر: المصدر السابق.

رابعُها – تنزيلُ الاثنَين المسندِ إليهما مَنزِلةَ رسولٍ واحدٍ؛ "لأنّ حُكَمهما لتَساندِهما واتفاقِهما على شريعةٍ واحدةٍ، واتحادِهما لذلك وللإخوةِ كان حُكمًا واحدًا"(١).

خامسُها– أنها من بابِ تعاقبِ الإفرادِ والتثنيةِ، أي وقوعِ كلٍّ منهما مَوقِعَ الآخَرِ(٢).

٢– ما كان العائدُ فيه عَلَمَين وما أُضيفَ إليه كان بلفظٍ واحدٍ متّصلٍ(٣)، وذلك فيما أُثِر عن العربِ: (وَضَعا رحالَهما).

وإذا كان المضافُ ليس جزءًا من المضافِ إليه، وكان كلُّ واحدٍ مما أضيفَ إلى المثنى في الوجودِ الخارجيِّ واحدًا، فإنه لا يُذهَبُ به إن أتى مجموعًا إلى حقيقةِ الجمعِ، وإنما هو جارٍ مَجرى ما كان لكلِّ واحدٍ مما أضيف إليه اثنان فأكثرُ، وهو ما عَبّر عنه سيبويهِ عند حديثِه عن هذا المأثورِ بقولِه: "فأجرَوه مجرَى شيئَين من شيئَين"(٤)، فيُنزَّلُ رَحْلُ كلٍّ منهما منزلةَ رَحلَين لكلِّ شخصٍ، كما قيل في نحوِ: ما أحسنَ رؤوسَهما!: "كان الفرّاءُ يقولُ: إنّما خُصّ هذا النوعُ بالجمعِ نظرًا إلى المعنى؛ لأنّ كلَّ ما في الجسدِ منه شيءٌ واحدٌ فإنّه يقومُ مقامَ شيئَين، فإذا ضُمّ إلى ذلك مِثلُه، فقد صارَ في الحُكمِ أربعةً، والأربعةُ جمعٌ. وهذا من أصولِ الكوفيين الحسنةِ"(٥).

وقد أجازَ ابنُ مالكٍ وضعَ المضافِ المجموعِ موضعَ المثنى إن كان ليس جزءًا من المضافِ إليه أو كان كالجزءِ منه بشرطِ أمنِ اللَّبسِ، فقد قال: "وإن لم يكنِ المضافُ جُزأَي المضافِ إليه ولا كجزأَيه لم يُعدَلْ عن لفظِ التثنيةِ غالبًا، نحوُ: قضَيتُ دِرهَمَيكما؛ لأنّ العُدولَ في مثلِ هذا عن لفظِ التثنيةِ إلى لفظِ الجمعِ مُوقِعٌ في اللَّبسِ غالبًا، فإنْ أُمِن اللبسُ جازَ العدولُ إلى الجمعِ

(١) الكشاف (٣ / ٣٠٥). وانظر: المقاصد الشافية (٩ / ٢٥٣-٢٥٤).

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١١٠).

(٣) قال الزَّمخشريُّ : "ويُجعلُ الاثنانِ على لفظِ الجمعِ إذا كانا متصِلَين ... وقد جاء: (وضَعا رحالَهما)". شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٢٠٩-٢١٠).

(٤) الكتاب (٢ / ٤٩).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٢١٠-٢١١). انظر: معاني القرآن للفراء (١ / ٣٠٦-٣٠٧).

سماعًا عند غيرِ الفراءِ[1]، وقياسًا عنده، ورأيُه في هذا أصحُّ؛ لكونِه مأمونَ اللَّبسِ، مع كثرةِ ورودِه في الكلامِ الفصيحِ"[2].

فإن قيل: كيف يجوزُ أن يشتمِلَ (رِحالٌ) وهو جمعٌ على مضمَرٍ مُثنّى، والضميرُ إنّما يكونُ على حسبِ ما يَرجِعُ إليه؟ قيل: (الرِّحال) هنا في موضعِ (رَحلي راحلتين)، وذلك أنّ الجمعَ في هذا النحوِ معناه التثنيةُ؛ لأنّه لا يكونُ لكلِّ واحدٍ في الحقيقةِ إلاّ رَحلٌ واحدٌ، فجاز أن يُضافَ إلى ضميرٍ مثنًّى على الأصلِ معاودةً للفظِ وانتكاثًا للمحمولِ المعنويِّ.

(١) قال الفَرّاءُ في المعاني (١ / ٣٠٧) : "وقد يَجُوزُ هذا [أي: وقوعُ لفظِ الجمعِ مَوقِعَ التثنيةِ] فيما لَيْسَ من خَلْق الإنسانِ. وذلك أن تَقُولَ للرَّجلَين: خلَّيْتُما نساءَكما، وأنت تريدُ امرأتَين، وخرَّقْتُما قُمُصَكما. وإنّما ذكَرتُ ذلك؛ لأنّ مِن النحويين مَن كان لا يُجيزُه إلا في خَلْقِ الإنسانِ، وكلٌّ سواءٌ". ولا يَظهَرُ من كلامِه اشتراطُ أمنِ اللبسِ ، وإنما يفيدُ أن مثلَ ذلك قليلٌ.

(٢) شرح التسهيل (١ / ١٠٧).

ب- الخاصُّ الاعتباريُّ:

ب١- العَلَمُ بالغَلَبةِ.

من الأعلامِ الواقعةِ لغيرِ الآدَمِيين الملابِسةِ بالانتكاثِ اسمُ (الساعة)، وهو واقعٌ علمًا بالغلبةِ على يومِ القيامةِ، لا بكونِه عَلَم شخصٍ أو جنسٍ، وهذا نوعٌ يخالِفُهما. وذلك في قولِه تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ . يَسْتَعْجِلُ بِهَا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا ٱلْحَقُّ... ﴾ [الشورى: ١٧-١٨].

(السّاعةُ): على زِنةِ (فَعَلة) من أصلٍ واويٍّ ختِمَت بوسمِ الدّالِّ النوعيِّ (تاءِ التأنيثِ المضمومةِ)، وهو يدلُّ على حدوثِ شيءٍ في نطاقِه الزمانيِّ القليلِ.

ومن قَولِهم: سَاعَ وانْساعَ: إذا جَرَى، وانْساعَ الجَمْدُ: ذَابَ[١]، ومن معنى (ناقة مِسْياع، إذا ذهَبت في المرعَى وتتنقلُ بلطفٍ أو في غيرِ عُنفٍ) جاءت الدلالةُ على الامتدادِ والمرورِ الزمنيِّ المحدودِ[٢]، فالساعةُ جُزءٌ من أجزاءِ الجَديدَينِ الليلِ والنهارِ، أو جُزءٌ مِن أربعةٍ وعِشرين جُزءًا هي مجموعُ اليومِ والليلةِ[٣]، فهي تَجري وتَذهبُ في مُضيِّها واستمرارِها[٤].

ثم استُعيرَت للقِيامةِ على أنها الأمَدُ أو غايةُ المُهلةِ التي أُمهِلَها الناسُ في الأرضِ[٥]، أي: لحصولِها في آخرِ ساعةٍ من ساعاتِ الدنيا، أو لأنها تقعُ بَغتةً وبديهةً[٦].

ومعنَى (السَّاعة) - المحلَّاة بأل- في كلِّ القُرآن كذلك، أي: الوقتُ الذي تقومُ فيه القِيامَةُ؛ فلكونِها ساعةً عَظِيمةً يَحدُث فيها أَمرٌ جَلَلٌ تُركَ ذِكرُ أَن يعَرِّفَ أَيَّ ساعَةٍ هي، ولِقلِّة الوَقتِ

(١) انظر: المجموع المغيث (٢ / ١٥٠).
(٢) انظر: المعجم الاشتقاقي المؤصل (٢ / ١٠١٢).
(٣) انظر: النهاية لابن الأثير (٢ / ٤٢٢).
(٤) انظر: مقاييس اللغة (١ / ١١٦) ، المجموع المغيث (٢ / ١٥٠).
(٥) انظر: المعجم الاشتقاقي (٢ / ١٠١٢).
(٦) انظر: إعراب القرآن وبيانه (٧ / ٥١٨).

الذي تقُومُ فيه سَمَّاه السَّاعةَ[1]، وصارت عَلَما لها بالغلبةِ كالنّجمِ للثُّريّا [2].

والساعةُ تُجمَعُ على (ساعاتٍ)، وعلى (ساعٍ) بزنةِ (فَعْلٍ) كتَوْبةٍ وتَوْبٍ وبَشَرةٍ وبَشَرٍ[3]، فتكونُ الساعةُ على الجمعِ الثاني من قبيلِ اسمِ الجنسِ المميزِ مفردُه بالتاءِ.

ثم أَتى خبرُ (لعلّ) مذكَّرًا (قريبٌ)، وقد أُجري فيه (فَعيلٌ) مستويًا في المذكرِ والمؤنثِ شِبهَ (فَعُول)[4]، أو حُمِل (فَعيلٌ بمعنى فاعلٍ) على (فَعيلٍ بمعنى مفعولٍ) الذي يكثُرُ مجيئُه بحذفِ التاء، ومن ذلك قولُ العرب: كَتيبةٌ خَصِيفٌ؛ أي: ذاتُ لونَين بياضٍ وسوادٍ، ومِلْحَفةٌ جديدٌ، ورِيح خَريقٌ؛ أي: شديدةُ البَردِ كثيرةُ الهبوبِ [5].

قال ابنُ يَعيشَ: "فأمّا تذكيرُ (قريب) وإن كان خبرًا عن مؤنثٍ؛ فإنّ الساعةَ في معنى البعثِ والنشورِ، وكلاهما مذكَّرٌ، وعلى إرادةِ حذفِ مضافٍ، أي: مجيءُ الساعةِ"[6]. فحملَه على المعنى في التوجيهِ الأولِ.

ولَم يَجعلْ ابنُ هشامٍ في رسالتِه التي صنّفها في توجيهِ تذكيرِ (قريب) في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦] التي ضمَّنها أقوالَ الأئمةِ وأوصلَها إلى ستةَ عشرَ قولًا، لم يَجعل فيها هذه الآيةَ: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] [7].

وقال في (المغني) أثناءَ حديثِه عن الأمورِ التي يَكتسِبُها الاسمُ بالإضافةِ ما نصُّه: "الخامسُ: تذكيرُ المؤَنَّثِ...ويحتملُ أن يكونَ مِنه ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢ / ٢٤٦ ، ٤ / ١٩١) ، المجموع المغيث (٢ / ١٥٠).

(٢) انظر: إعراب القرآن وبيانه (٧ / ٥١٨).

(٣) انظر: الصحاح (٣ / ١٢٣٣)، المحرر الوجيز (٤ / ٥٤٦) ، البحر المحيط لأبي حيان (٩ / ٢٣٥).

(٤) انظر: الكتاب (٣ / ٦٣٨) ، شرح الكتاب للسيرافي (٤ / ٣٨٢-٣٨٣).

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤ / ٣٨٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٢٨٩-٢٩٠) ، شرح الكافية لابن مالك (٤ / ١٧٤٠-١٧٤١) ، شرح الشافية للرضي (٢ / ١٣٩).

(٦) شرح المفصل لابن يعيش (٥ / ٥٧٠) .

(٧) انظر: مسألةَ الحكمةِ في تذكيرِ (قريب) في قولِه تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ لابنِ هشامٍ، تحقيق: د. عبدالفتاح الحموز.

[الأعراف:٥٦]، ويُعِدُه ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى:١٧] فَذكَّر الوصفَ حيث لا إضافةَ، ولكن ذكَر الفَراءُ أنهم التزموا التذكيرَ في قريبٍ إذا لم يُرَدْ قربُ النَّسَب؛ قصدًا للفَرْق. وأمّا قولُ الجوهريِّ إنّ التَّذكير لكَونِ التَّأنيثِ مجازيًّا فَوَهْمٌ؛ لوجوبِ التأنيثِ في نحوِ: الشَّمسُ طالعةٌ، والموعظةُ نافعةٌ، وإنما يَفترِقُ حكمُ المَجازِيِّ والحقيقيِّ الظّاهِرَين لا المُضمرَين"[1].

والنظرُ في زوايا هذا النصِّ يسُوقُ الناظرَ إلى غيرِه، ففي جوفِه سبيلٌ إلى العلائقِ التي تربِطُ هذه المسألةَ بغيرِها، وهو مَسكونٌ بنوعِ إجمالٍ يمكِنُ التوسّلُ به إلى ما وراءَه مِن نتائجَ تُبعثِرُها تمييزاتٌ مَعرِفيةٌ، منها التمييزُ بين المسائلِ والدلائلِ، والمقدماتِ والنتائجِ، ومواضعِ الوفاق والخلاف، والآثارِ والمؤثراتِ:

- في هذه المسألةِ موضعُ وِفاقٍ وخلافٍ، أما الوِفاقُ ففي كونِ كلٍّ من المخرّجين يرى أنّ الشاهدَ أتى مخالِفًا للقياسِ وإن كان مطَّردًا في الاستعمالِ، فالرحمةُ والساعةُ مؤنثتان، وقياسُ الإسنادِ إليهما إسنادُ التأنيثِ، فيقالُ: قَريبة. وأما الخلافُ ففي التخريجِ على القانونِ النحويِّ والتوجيهِ.
- بَنَى ابنُ هشامٍ مسألتَه على مسألةٍ أصليةٍ وهي ما يَكتسبُه الاسمُ بالإضافةِ، وأمّا المسألةُ التبعيةُ عنده فهي كَسبُ المضافِ المؤنثِ التذكيرَ من المضافِ إليه.
وذكَر دليلَين الأولُ منهما سيق مساقَ الاحتمالِ، والآخَرُ وَرَدَ مَوردَ الإبعادِ والإبطالِ.
الدليلُ النقليُّ الاحتماليُّ قولُه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦].
وجهُ الاستشهادِ: هو أنّ الرحمةَ اكتَسبَت صفةَ التذكيرِ من لفظِ (الله)، ولذا جاء الإخبارُ عنها بالتذكيرِ.
الدليلُ النقليُّ الإبطاليُّ قولُه: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى:١٧] هذا الدليلُ قادحٌ في تخريجِ المناطِ الحاصلِ بمناسبةِ التضايفِ، ففيه نقضٌ أن يكونَ (قريب) جاء مذكَّرًا في آيةِ الأعرافِ من بابِ الإضافةِ، وقد ذُكِّر في هذه الآيةِ ولا إضافةَ.

(١) مغني اللبيب، تحقيق: أ.د. عبداللطيف الخطيب (٥ / ٦٤٣-٦٤٤).

- تنصيصُ ابنِ هشامٍ على الفَرّاءِ من بين سائرِ اللُّغويين مع أنه يُحكَى ما ذكَره عن أبي عمرِو بنِ العلاءِ[1]، وهذا مثارُ بحثٍ، لماذا نصَّ عليه دُون غيرِه، والذي يَظهرُ ابتداءً أنه أَخذَ عن الجوهريِّ الذي نقَلَ عن الفراءِ توجيهَه، فلذلك أَتبعَه بقولِ الجوهريِّ وعقَّب عليه[2]، فتَصرُّفُ ابنِ هشامٍ فيه دلالةٌ على بعضِ مناطقِ التأثّرِ والتأثيرِ.

ثم إنّ هذا يَجرُّ إلى معرفةِ موقعِ قولِ المعجَمِيِّين كالجوهريِّ وابنِ سِيدَه[3] وغيرِهما في قضايا التذكيرِ والتأنيثِ في كتبِ النحوِ ومناهضِته لقواعدِ التركيبِ المقرَّرةِ فيها.

قال الجوهريُّ: "وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦] ولم يَقلْ قَريبةٌ؛ لأنه أرادَ بالرحمةِ الإحسانَ، ولأنَّ ما لا يكونُ تأنيثُه حقيقيًّا جاز تذكيرُه. وقال الفراءُ: إذا كان القريبُ في معنى المسافةِ يذكَّرُ ويؤنَّثُ، وإذا كان في معنى النَّسبِ يؤنَّثُ، بِلا اختلافٍ بينهم"[4].

- تخريجُ الفَراءِ للشاهدَين كان مفرَّعًا على قانونِ الجَمعِ والفَرقِ، فالشاهدان متقاربان صورةً في دلالةِ القُرْبِ الزمانيِّ أو المكانيِّ، متناظران حُكمًا ودليلًا وعِلةً مع قربِ النسبِ.

قال: "وقولُه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦] ذُكّرَت قريبًا لأنه لَيسَ بقرابةٍ فِي النسب. قالَ: ورأيتُ العربَ تؤنِّثُ القريبةَ في النسب لا يَختلفون فيها، فإذا قالوا: دارُك منّا قريبٌ، أو فلانةُ منكَ قريبٌ في القربِ والبعدِ ذكَّروا وأنَّثوا. وذلك أنّ القريبَ في المعنى وإن كانَ مرفوعًا فكأنه في تأويلِ: هي من مكانٍ

---

(١) انظر: الكشف والبيان (٤ / ٢٤٢) ، المصباح المنير للفيومي (٢ / ٤٩٥).

(٢) أو الأقربُ من ذلك أنّ ابنَ هشامٍ صَنَع قريبًا مما صنَعه أبو حيانَ من نقلِ قولِ الفراءِ والجوهريِّ والتعقيبِ عليهما، والذي يُقرِّبُ هذا الظنَّ التعقيبُ الذي عقَّب به على الجوهريِّ هو التعقيبُ عَينُه الذي أورَده أبوحَيانَ. انظر : البحر المحيط (٥ / ٧١).

(٣) وإنما نَصَصتُ على ابنِ سِيدَه لكونِه قالَ نحوَ ما ذكَره الجوهريُّ: "وقولُه تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى:١٧] ذكَّر قَرِيبا؛ لأنّ تأنيثَ الساعةِ غيرُ حَقِيقِيٍّ، وقد يجوزُ أَن يُذَكّرَ؛ لأنّ الساعةَ في معنى: البعث". المحكم (٦ / ٣٨٨).

(٤) الصحاح (١ / ١٩٨) مادة (ق ر ب). وفيه تأويلٌ لصفةِ (الرحمةِ) الثابتةِ لله عَزَّ وجَلَّ على ما يليقُ به سبحانَه.

قريبٍ. فجُعِلَ القريبُ خَلَفًا من المكانِ كما قالَ اللهُ تباركَ وتعالى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود:٨٣] وقال: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب:٦٣] ولو أَنَّث ذَلِكَ فبَنَى على بَعُدَت منك فهي بعيدةٌ وقَرُبَت فهي قريبةٌ كانَ صوابًا حَسنًا"[(١)].

الجمعُ: المشابهةُ في القربِ. الفرقُ: القربُ ضربان: ظَرفيٌّ (قريبُ قُربٍ)، ونَسَبِيٌّ (قريبُ قرابةٍ).

المفارَقَةُ الحُكميةُ: جوازُ الأمرَين في القُرْبِ الظرفيِّ المؤنثِ، والتزامُ التأنيثِ في القُرْبِ النَّسَبيِّ المؤنثِ.

المفارَقَةُ التعليليةُ: القربُ الظرفيُّ يخلُفُه الزمانُ والمكانُ فيُذكّرُ بتذكيرِهما (عِلّةُ الخَلَف)، والقربُ النسبيُّ يَستدعي التفرقةَ بين المذكرِ والمؤنثِ في النّسبةِ وما يَنبني على ذلك من أحكامٍ شرعيةٍ (علّةُ الفَرقِ؛ أي للفرقِ بين القربِ النسبيِّ والقربِ الظرفي المؤنثَين).

المفارقةُ الحُجّيةُ: ورودُ أدلةٍ سماعيةٍ قرآنيةٍ في استواءِ المذكرِ والمؤنثِ في (قريب قُربٍ)، واتفاقُ العربِ على تأنيثِ القُربِ النَّسبيِّ المؤنثِّ.

تذنيبٌ: عبارةُ ابنِ هشامٍ توحي بأنّ الفراءَ يُلزمُ التذكيرَ في القُربِ الظرفيِّ المؤنثِ، ونصُّ الفراءِ يفيدُ جوازَ التذكيرِ والتأنيثِ فيه، وإنما ساقه ابنُ هشامٍ بهذه الصياغةِ بناءً على حدوثِ ذلك في حال الفرقِ بين (قريب قُربٍ) و (قريب قرابةٍ) المؤنثَين، ولذا أردف قائلا: (قصدًا للفرقِ).

- استدراكُ ابنِ هشامٍ على ما استَبعده دون ردِّه كُلِّيًّا لمناسبةِ عدمِ اطّرادِه[(٢)] فلا يكونُ قادحًا للأخذِ بتوجيهٍ آخَرَ ينفُخُ الروحَ اللغويةَ والنحويةَ في تخريجِ الآيتَين معًا، ولذلك أردَفه برأيِ الفراءِ وساقَه على وجهِ القبولِ والارتضاءِ.
- بناءُ الجوهريِّ كان على مسألةٍ أصليةٍ وهي لزومُ وَسمِ التأنيثِ في المسنَدِ ومفارقتُه،

(١) معاني القرآن للفراء (١ / ٣٨٠-٣٨١).

(٢) أي تذكير الضميرِ لاكتسابِ المرجِعِ التذكيرَ من المضافِ إليه متّجهٌ مع آيةِ الأعراف ، ولا يَلزَمُ من تخلّفِ هذا التوجيهِ في موضعٍ آخَرَ كآيةِ الشورى ردُّه في الموضعِ الذي يَصلُحُ فيه ، وإنما يُبحَث عن توجيهٍ آخَرَ صالحٍ للشاهدَين معًا وهو ما صنَعه ابنُ هشامٍ. انظر: حاشية الشُّمُني على المغني (١ / ١٩٥).

لكن حَصَلتِ المغالطةُ عنده في المغايرَةِ بالعطفِ بين التأويلِ المعنويِّ (الحملِ على المعنى) والعلةِ الثانية الفرعيةِ المخرَّجةِ على الأصليةِ، وهي جوازُ المخالفةِ في التطابُقِ الجنسيِّ حِين الإسنادِ إلى المؤنثِ المجازيِّ دون ملاحظةِ التفرقةِ بين الظاهرِ والمضمرِ.

- نقّحَ ابنُ هشامٍ المناطاتِ المتعلقَةِ بالتركيبِ في الشاهدَين، فألغَى ما لا يَصلُحُ للتعليلِ واعتدَّ بالصالحِ منه.

ألغى مَناطَ الحكمِ الذي أَورده الجوهريُّ بأنّ المؤنّثَ مجازيَّ التأنيثِ يجوزُ الإسنادُ إليه بالتذكيرِ والتأنيثِ، والشاهد يُخرَّجُ على ذلك.

فهذَّب ابنُ هشامٍ العلةَ بأنها غيرُ صالحةٍ إلا في المؤنّثِ المجازيِّ الظاهرِ لا في المؤنّثِ الحقيقيِّ الظاهرِ إذا وقعا بعد الفعلِ، فتقول: طلعَ الشمسُ وطلعت الشمسُ، ولا تقولُ إلا قامت هندٌ. والآيتان قد أُسنِد الخبرُ فيهما إلى مضمَرٍ مؤنثٍ متصلٍ، ولا فَرقَ في ذلك بين المؤنثِ الحقيقيِّ والمجازيِّ.

لكن "يمكِنُ حملُ كلامِه على أنّ المؤنثَ غيرُ الحقيقيِّ يذكَّرُ بالتأويلِ، فيعودُ عليه ضميرُ المذكرِ، لكنّ عطفَه العلّةِ الثانيةِ على الأولى قد يَنبُو عمّا ذكَرنا بعضَ نُبوّ"[1].

فتحصَّل في (الساعةُ قريبٌ) مما مَضى ستةُ أوجهٍ:

- إجراءُ (فَعيلٍ) شِبهَ (فَعولٍ) في استواءِ المذكرِ والمؤنثِ.
- (فَعيلٌ) في الشاهدِ بمعنى (فاعلٍ) لكنه يُحمَلُ على (فَعيلٍ بمعنى مفعولٍ) الذي يَكثُرُ مجيئُه بحذفِ التاءِ.
- حملُ (الساعةِ) على معنى البعثِ والنُّشورِ.
- حملُ (الساعةِ) على الزمانِ والوقتِ.
- (الساعةُ) مؤنّثٌ مجازيٌّ يَصِحُّ عَودُ الضميرِ عليه مذكَّرًا بتأويلها بمعانٍ تفيدُ التذكيرَ.
- (الساعةُ) مؤنّثٌ مجازيٌّ يَصِحُّ عَودُ الضميرِ عليه مذكَّرًا، وهو ضعيفٌ. والفرقُ بين هذا

(١) حاشية الشُّمُنّي على المغني (١ / ١٩٥). الضمير في قوله: (كلامه) يعود على الجوهري.

الوجهِ وسالفِه في الجمعِ بين الأمريَن (التأنيثِ المجازيِّ مع التأويلِ المعنويِّ).

ثم طوبقت الضمائرُ (بها، بها، منها، أنها) مع مرجعها الخاصِّ (الساعة) في التأنيثِ، فحصلت مراجعةٌ للَّفظِ بعد حملِ (الساعة) على معنى البعثِ والنشورِ والزّمنِ لمواءَمةِ (قريب)، وهذه عَينُ الانتكاثِ.

ب٢- عَلَم الجنسِ.

من الألفاظِ الخاصّةِ التي وقع فيها الانتكاثُ:

- لفظُ (الثَّقَلان) في قولِه جلّ ذِكرُه: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ. فَبِأَيِّءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣١-٣٢].

والثَّقَلان: تثنيةُ ثَقَل، والثَّقَل بمعنى الثِّقْلِ، وجمعُهما: أثقالٌ. ومُجراهما مُجرَى: مِثْلٍ ومَثَلٍ، وشِبْهٍ وشَبَهٍ[(١)]. وهو اسمٌ يُطلَقُ على مجموعِ الإنسِ والجنِّ. فَعَلٌ بمعنى مُفعِلٍ لكونِهما قُطّانَ الأرضِ فكأنهما ثِقلٌ لها وعليها، أو بمعنى مفعولٍ أي مثقولٌ محمَّلٌ بالتكاليفِ فيكونُ من بابِ تسميةِ الشيءِ بعملِه، فهما أثقلُ وزنًا لعِظمِ الشأنِ بالعقلِ والتمكينِ والتكليفِ لأداءِ الواجبِ في الحقوقِ[(٢)].

وأصلُ الثَّقَل أنّ العَرَبَ تقول لكلِّ شَيءٍ نَفِيسٍ مَصُونٍ: ثَقَلٌ، وأصلُه في بَيض النَّعامِ المصُون، ويُقَال للسيّدِ العَزِيز: ثَقَلٌ، مِن هذا[(٣)].

وهذا اللفظُ من مبتكَراتِ القرآنِ إذ لم يُستعمَلْ لمجموعِ النوعَين قَبلَه[(٤)]، وهو من أعلامِ

(١) انظر: الزاهر لابن الأنباري (٢ / ٣٢٠).

(٢) انظر: غريب القرآن لابن قتيبة، ص(٢٢) ، التفسير البسيط للواحدي (٢١ / ١٦٦) ، محاسن التأويل (٩ / ١٠٨) .

(٣) انظر: تهذيب اللغة (٩ / ٧٨) مادة (ث ق ل) .

(٤) انظر: مبتكرات القرآن عند ابن عاشور "دراسة نقدية مقارنة"، د. عماد طه الراعوش، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، العدد (١٢)، ص(١١٤ -١١٦).

الأجناسِ بالغلبةِ، فالثَّقَلُ هو الإنسانُ لأنه محمولٌ على الأرضِ، وإطلاقُه مثنًّى على الإنسِ والجنِّ من باب التغليبِ، ولا يُستعمَلُ إلا بصيغةِ التثنيةِ فلا يُطلَقُ على نوعِ الإنسانِ بانفرادِه اسمُ الثَّقَل إلا مبالغةً[1].

والخطابُ في (لَكُم) ذاهبٌ إلى معنى الثَّقَلَين؛ لأنّ تحت كلِّ فريق جمَاعَةً [2]، ثم ذكَر عَقبَه ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[الرحمن: ٣١] فثَنَّى على طريقةِ الانتكاثِ بمعاودةِ اللفظِ تمثيلًا لهما بذلك إشارةً إلى أنهما المقصودان بالذاتِ من الخلائقِ،كأنّ ما عَدَاهما لا وزنَ له بالإضافةِ إليهما[3]. وكان هذا الخطابُ – أعني قولَه ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[الرحمن: ٣١]– "للثَّقَلَين؛ لأنهما داخلان في الأنامِ على أصحِّ الأقوالِ، ولقولِه: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾[الرحمن:١٤] ﴿وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ﴾[الرحمن:١٥]" [4].

وذهب ابنُ عاشورٍ إلى أنه "تكريرٌ لنظائرِه وليس هو خطابًا للثَّقَلَين ولا تذييلًا للجملةِ التي قَبلَه إذ ليس في الجملةِ التي قَبلَه ذِكرُ نعمةٍ على الثقلَين بل هي تهديدٌ لهما"[5].

والذي يُبعِد ما ذهب إليه بأن يُقالَ بأنّ الجنَّ والإنسَ هما الثَّقَلان، فكان من الأليقِ بأن يَنصرِفَ إلى صريحِ لفظِه المجاورِ القريبِ، والذي يُؤيّدُ هذا أنّ اللهَ تعالى قال في أولِ السورةِ إثرَ ذِكْرِه (الأَنَامَ) إلى قولِه (والرَّيْحَانُ) [الرحمن: ١٠-١٢] ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[الرحمن: ١٣]مع أنه لَمْ يَجْرِ للجنِّ ذِكْرٌ قبلَ ذلك، وإنما ذُكِرَا معًا عَقِبَ الخِطابِ: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ. وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن:١٤-١٥][6]، فيقالُ في هذا الموضعِ بأنه ذُكِرَا سابِقَه.

وأمّا ما قيل مِن أنَّ الجملةَ المتقدمةَ (سَنَفرُغُ لَكَم) للتهديدِ حَسبُ؛ فليس كذلك. إذ

(١) انظر: التحرير والتنوير (٢٧ / ٢٥٧).
(٢) انظر: الجليس الصالح الكافي للمعافى بن زكريا، ص(٣٦٥، ٦٣٢-٦٣٣).
(٣) انظر: نظم الدرر (١٩ / ١٦٩).
(٤) البحر المحيط لأبي حيان (١٠ / ٥٨).
(٥) التحرير والتنوير (٢٧ / ٢٥٨).
(٦) انظر: لسان العرب (١٢ / ٣٧) مادة (أ ن م).

لا يُفهَمُ من هذا اللفظِ الكريمِ بأنه "وعيدٌ بَحْتٌ، بل هو حاملٌ للوعدِ أيضًا، لأن المعنى: سنَفرُغُ لحسابِكم، فنثيبُ أهلَ الطاعةِ، ونعاقبُ العصاةَ، وهو جَليٌّ. ولذا اعتَدَّ ذلك نعمةً عليهم بقولِه: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[الرحمن: ٣١]"(١).

ب٣- الخاصُّ النوعيُّ.

من الألفاظِ الخاصّةِ جرى فيها الانتكاثُ في هذا النوعِ:

١- لفظُ (الشمس)، وذلك في قولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨].

(الشمسُ) اسمٌ خاصٌّ لنجمِ الشمسِ الموجودِ في مركزِ الفضاءِ، والتي تَدورُ على الأرضِ، وبدورتِها يَحصُلُ تعاقبُ الليلِ والنهارِ(٢).

قال الخليلُ: "الشّمسُ عَيْنُ الضِّحِّ"(٣)، وقال الأزهريُّ مبيِّنًا ذلك: "أراد أنّ الشَّمسَ هو العَينُ الذي في السماءِ، جارٍ في الفَلَك، وأنَّ الضِّحَّ ضَوءُه الَّذِي يُشرِقُ على وجهِ الأرضِ"(٤).

وهي مؤنثةٌ(٥)، و"ليس تأنيثُها تأنيثًا حقيقيًّا؛ لأنها من غيرِ الحيوانِ، وكلُّ ما كان من غيرِ الحيوانِ فلا حقيقةَ لتأنيثِه"(٦).

(١) محاسن التأويل (٩ / ١٠٨).

(٢) انظر: تفسير المنار لمحمد رشيد رضا (٧ / ٤٧٣).

(٣) العين (٦ / ٢٣٠). وفيه أيضا : "وقيل: الضّحُّ هو الشَّمسُ وعينُها قُرصُها". وقال الراغبُ في المفرَدات، ص(٤٦٤) : "الشَّمسُ يقال للقُرصةِ، وللضّوءِ المنتشرِ عنها".

(٤) تهذيب اللغة (١١ / ٢٠٦).

(٥) قال الفراء في المذكر والمؤنث، ص(٨٦) : "والشمسُ الطالعةُ أنثى ، وما وُضِع في القِلادةِ فهو شمسٌ ذَكَرٌ". وانظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ٢١٩-٢٢٠، ٥٦٣).

(٦) المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ١٤٥).

وإنما ذكَّر اسمَ الإشارة والمشارُ إليه مؤنثٌ ذهابًا بها إلى الحملِ على المعنى[1]، ثم روعي اللفظُ بالحملِ عليه منتكِثًا وجهَ التأويلِ المعنويِّ في (أفلَت).

٢- صيغةُ (كِتاب) مُرادًا بها الكتابُ المنزّلُ من عندِ اللهِ جَلّ وعَلا، وذلك في قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ...﴾ [الزمر: ٢٣].

(الكتابُ): في الأصلِ مصدرُ (كَتَب) ويدورُ معناه حولَ الضمِّ والجمعِ، ثم سمّي المكتوبُ فيه كتابًا، وهو اسمٌ لِما كُتِبَ مجموعًا واسمٌ للصّحيفةِ مع المكتوبِ فيه، ويُطلَقُ على المنَزَّلِ وعلى ما يَكتبُه الشَّخصُ ويرسلُه، وفي التّعارفِ يُطلَقُ على ضمِّ الحروفِ بعضِها إلى بعضٍ بالخطِّ، وقد يقالُ ذلك للمضمومِ بعضِها إلى بعضٍ باللّفظِ[2].

---

(١) تَقدَّم بيانُ الحملِ المعنويِّ، ص(٧٢)، وهو أحدُ الأوجهِ في التعليلِ. ومنها: أنّ الشمسَ لم يَحصُلْ فيها علامةُ التأنيثِ، فلما أَشبَه لفظُها لفظَ المذكَّرِ وكان تأويلُها تأويلَ النورِ صَلَح التذكيرُ من هاتَين الجهتَين. ومنها: أنه لما أُخبر عنها بمذكَّرٍ أُعْطِيَتْ حُكمَه. ومنها: المقصودُ منه رعايةُ الأدبِ، وهو تركُ التأنيثِ عند ذكرِ اللفظِ الدالِّ على الربوبيةِ. انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ١٤٥-١٤٦)، الكشاف (٢ / ٤١) ، تفسير الرازي (١٣ / ٤٦) .

وقال أبو حيانَ في البحر المحيط (٤ / ٥٦٦): "وقيل: [الشمسُ]تُذكَّرُ وتؤنَّثُ، فأُنّثَت أولًا على المشهور، وذُكِّرت في الإشارةُ على اللغةِ القليلةِ مراعاةً ومناسَبةً للخبرِ، فرجَحَت لغةُ التذكيرِ التي هي أقلُّ على لغةِ التأنيثِ... ويمكِنُ أنّ أكثرَ لغةِ الأعاجمِ لا يفرِّقون في الضمائرِ ولا في الإشارةِ بين المذكرِ والمؤنثِ، ولا علامةَ عندهم للتأنيثِ ، بل المذكرُ والمؤنثُ سواءٌ في ذلك عندهم ؛ فلذلك أشارَ إلى المؤنثِ عندنا حين حكَى كلامَ إبراهيمَ بما يشارُ به إلى المذكرِ، بل لو كان المؤنثُ بفرْجٍ لم يكن لهم علامةٌ تدلُّ عليه في كلامِهم ، وحين أَخبرَ تعالى عنها بقولِه: (بازِغةً، وأفَلَت) أَنّثَ على مقتضى العربيةِ إذ ليس ذلك بحكايةٍ". والوجهُ الثاني الذي أبداه ذَكَر نحوَه في التذييلِ والتكميلِ أيضا: انظر فيه (٦ / ١٩٤).

وعقَّب عليه تلميذُه السّمينُ في كونِ ذلك مُقتضَى الحكايةِ بقولِه: "وهذا إنما يَظهرُ أن لو حَكَى كلامَهم بعينِه في لغتِهم، أمَّا شيءٌ يُعَبَّر عنه بلغةِ العربِ ويُعطَى حكمَه في لغةِ العَجمِ فهو محلُّ نظرٍ". الدر المصون (٥ / ١٥).

ومما يعقَّبُ على أبي حيانَ أيضًا أن يُقالَ: إنّ إبراهيمَ - عليه السلام-كان على اللغةِ الآراميةِ بفرعِها السّريانيِّ، وفي السّريانيةِ وُجدَ اسمُ الإشارةِ للمؤنثةِ القريبةِ: هذه، على أنّ بعضَ الأعاجمِ يُذَكِّرون الشمسَ ويؤنِّثون القمرَ، ومن عقائدِ قومِ إبراهيمَ أنّ للشمسِ زوجةً. انظر: الإحكام لابن حزم (١ / ٣٢)، تفسير المنار (٧/ ٤٧٣)، في قواعد الساميات، د. رمضان عبدالتواب، ص(١٩٠).

ونُوقِشَ أيضًا في دَعوَى كَونِ لُغَةِ إبراهيمَ من تلك الأعجميةِ، وقد قيل بأنها العربيّةُ القديمةُ العربيةُ الممزوجةُ (العربيةُ الجُرهميّةُ والعربيةُ المُضَريّةُ). انظر: تفسير المنار (٧/ ٤٦٨).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٠ / ٨٨)، المفردات للراغب، ص(٦٩٩)، المصباح المنير (٢ / ٥٢٤) مادة (ك ت ب).

ووصفُ (كِتابا) في الآيةِ وهو مفردٌ بوصفِ (مَثَاني)[1] وهو مقتضٍ التعدُّدَ؛ يُعيِّنُ أنّ هذا الوصفَ جرى عليه بالنظرِ إلى أجزائِه وتفاصيلِه، أي سورِه أو آياتِه وجُمَلِه[2]، فذُهب به إلى معناه؛ ولذا قال أبو عُبيدةَ عند حديثِه في قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]: " والمثاني هي الآياتُ... وإنما سُمِّيَت آياتُ القرآنِ مَثانيَ لأنها تَتلو بعضُها بعضًا فثنِّيَتِ الأخيرةُ على الأُولى، ولها مَقاطعُ تَفصِلُ الآيةَ بعد الآيةِ حتى تنقضيَ السورةُ وهي كذا وكذا آيةً، وفي آيةٍ أخرى من [الزّمر: ٢٣] تصديقُ ذلك: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ مَجازُه مَجازُ آياتٍ من القرآنِ يشبِهُ بعضُها بعضًا"[3].

ثم روعي اللفظُ انتكاثًا محمولَ المعنى في العائدِ (تَقشَعِرُّ مِنه) مراجَعةً لما عليه سابقُه (مُتَشابِها).

٣- لفظُ (جارتان)، وذلك في قولِ الشاعرِ[4]: [الطويل]

أقامتْ على رَبعَيْهما جارَتا صَفًا كُمَيتَا الأعالي جَوْنَتا مُصْطلاهُما

(جارتا) مُثنَّاة جارَة، وأصلُها (جارَتانِ) وحذفَت النونُ للإضافةِ، وهما الحجَران اللّذان يُجعَلان تحت القِدرِ وهما الأُثفِيَّتان، و(الصَّفا) الجَبلُ؛ لأنّ الأُثفِيّتَين تُبنَى في أصلِ الجبلِ في موضعَين، فيقومُ الجبلُ مقامَ حَجرٍ ثالثٍ[5].

وأتى النعتُ الأولُ لها (كُمَيتَا الأعالي) مثنًّى مضافًا إلى ظاهرٍ مجموعٍ في اللفظِ متضمِّنٍ

---

(١) المثاني: جمع مُثَنّى على غيرِ قياس، أو اسمُ جمع. ويجوزُ كونُه جمعَ مَثْنى أو مَثْناة. وهو اسمٌ لجعلِ المعدودِ أزواجًا اثنين اثنين، وكِلا الاحتمالَين يُطلقُ على معنى التَّكرارِ والتَّردادِ والإعادةِ. وكنِّي عن معنى التكريرِ بمادّة التثنيةِ؛ لأنّ التثنيةَ أولُ مراتبِ التكريرِ. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٣ / ١٤٥) ، المفردات للراغب، ص(١٧٩) ، الكشاف (٤ / ١٢٣) ، البحر المحيط (٦ / ٤٩٣)، التحرير والتنوير (٢٣ / ٣٨٦).

(٢) انظر: الكشاف (٤ / ١٢٣) ، الدر المصون (٩ / ٤٢٣) ، التحرير والتنوير (٢٣ / ٣٨٧).

(٣) مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ٣٥٤).

(٤) سبق تخريج البيت، ص(١٣١).

(٥) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١ / ٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤ / ١١٥).

معنى التثنيةِ.

وتبعَه النعتُ الثاني (جَوْنَتَا مُصْطلاهُما) مثنًّى مراعاةً للَّفظِ مضافًا إلى مثنًّى مِّثلِه، وهذا المثنَّى مضافٌ إلى مضمَرٍ، واختلَفَت آراءُ النحاةِ في عَودِ الضميرِ في (مُصطَلاهما) إلامَ يعودُ؟ إلى (جَارتَا) أم إلى (الأعَالي)؟ إلى الأولِ ذهب سيبويهِ[1]، وإلى الآخرِ ذهبَ بعضُ النحويين، ونُسِبَ للمبرّدِ[2].

وعلى رأيِ سيبويهِ تكونُ الصفةُ المشبَّهةُ المجرَّدةُ من (أل) "مضافةً إلى معمولها المضافِ إلى ضميرِ الموصوفِ، نحوُ: حَسنِ وجهِه، فسيبويهِ وجميعُ البصريين يجوِّزُونها على قُبحٍ في ضرورةِ الشعرِ فقط، والكوفيون يجوِّزونها بِلا قُبحٍ في السَّعةِ"[3].

ومِن حُجَّة من خَالفه أنَّ ذلك يُفضِي إلى إضافة الشَّيء إلى نَفْسِه، ورُدَّ عليه بـ"أنهم لمَا قَصدوا إضافةَ الصفةِ إلى مرفوعِها، فجعلوه في صورةِ المفعول، الذي هو أجنبيٌّ من ناصبِه، ثم أضيفَت إليه حتى لا يُستنكرَ في الظاهرِ، وإن أراد أنه أضيفَ (حَسَن) إلى (وجهِ) المضافِ إلى ضميرٍ راجعٍ إلى صاحبِ (حَسَن) فكأنك أضفتَ (حَسَنًا) إلى ضميرِ نفسِه وذلك لا يجوزُ، فليس بشيءٍ؛ لأنّ ذلك لو امتنَع لامتنَع في المحضَةِ أيضًا، وقد قيل فيها: واحدُ أمِّه وعَبدُ بطنِه وصَدرُ بلدِه وطبيبُ مِصرِه ونحوُ ذلك"[4].

أمّا على مذهبِ المبرّدِ – فيما نُسبَ إليه– " فكأنه قال: جَونَتا مُصطَلى الأعالي، فأعادَ

(١) انظر: الكتاب (١ / ١٩٩).

(٢) ممن نسبه إليه: ابنُ عُصفورٍ وابنُ مالكٍ والرَّضيُّ الإستراباذيُّ والسِّيوطيُّ. ولا يوجَدُ ما نُسِب إليه في (المقتضَب)، وقال أبو عليّ الفارسيُّ: "ولستُ أعرفُ مَن قائلُ هذا القولِ" ، وقد جَنَح البغداديُّ إلى أنّ هذا المذهبَ ليس للمبرّدِ. انظر: البغداديات لأبي علي الفارسي، ص(١٣٩) ، شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٧٤)، شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٩٩) ، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٤٣٧-٤٣٨) ، همع الهوامع (٣ / ٨٣-٨٤) ، الخزانة للبغدادي (٤ / ٣٠٣).

(٣) شرح الرضي على الكافية (٣ / ٤٣٦).

(٤) شرح الرضي على الكافية (٣ / ٤٣٧). وانظر: الأصول لابن السراج (٣ / ٤٧٥) ، البغداديات، ص (١٣٧-١٣٨)، شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٧٣-٥٧٤).

الضميرَ على الأعالي على صيغةِ التثنيةِ؛ لأنهما في المعنى أعلَيان، فوقَعَ الجمعُ موقعَ التثنيةِ"[1].

والحاصلُ أنّ هذا التركيبَ الإضافيَّ (جَونَتَا مُصطَلاهما) على ما ذَكَره سيبويهِ يكونُ فيه حملٌ على اللفظِ في المتضايفَين، وعلى المذهبِ الآخَرِ يَكونُ المضافُ (جَونَتا) محمولًا على اللفظِ، والمضافُ إليه (هما) محمولًا على المعنى، وعلى كِلا الوجهَين الانتكاثُ واقعٌ في الشاهدِ.

فالوجهُ الأولُ يكونُ فيه حملٌ على اللفظِ في (كُمَيتا) ثم على المعنى في (الأعالي) ثم العَودُ إلى اللفظِ بالحملِ عليه انتكاثًا عن مَحجَّةِ المعنى في (جَونَتا مُصطَلاهما).

والوجهُ الآخَرُ يكونُ فيه مراعاةٌ للَّفظِ في (كُمَيتا) ثم مراعاةُ المعنى في (الأعالي) ثم معاودةُ اللفظِ باعتدادِه بالحملِ عليه انتكاثًا في (جَونَتا) فقط.

٤- صيغةُ (قَميصٍ)، وهي من الألفاظِ التي تقمَّصها الانتكاثُ بوضعِ الجمعِ موضعَ الواحدِ على ما كان بزنةِ (أفعالٍ) وصيغةِ منتهى الجموعِ فيما أُسنِدَ إليها ثم العَودِ بالضميرِ إلى لفظِها، وذلك في قولِ الشاعر: [الرّجز]

جَـــاءَ الشِّـــتاءُ وقَمِيصـــي أَخْـــلاقْ شَـــراذِمٌ يَضْـــحَكُ مِنـــه التَّـــوَّاقْ

(قَميص) على زنةِ (فَعِيل) وهو اسمٌ مفردٌ[2] مذكَّرٌ[3]، وهو ثَوبٌ مَخيطٌ بكُمَّينِ غَيرُ مُفرَّجٍ يُلبَسُ تحت الثيابِ، وكأنه مأخوذٌ من القميصِ الذي هو غِلافُ القَلبِ[4].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٧٤). وقال فيه: "والذي يُبطِلُ ما ذَهب إليه المبرّدُ فسادُ المعنى وضعفُ اللفظِ...". وقال ابنُ مالك في شرح التسهيل (٣ / ٩٩) : "وهذا صحيحٌ في الاستعمالِ منافِرٌ للمعنى، لأنّ مُصطَلَى الأُثفِيةِ أسفلُها، فإضافتُه إلى أَعلاها بمنزلةِ إضافةِ أسفلَ إليه؛ وأسفلُ الشيءِ لا يُضافُ إلى أعلاه، ولا أَعلاه إلى أسفلِه، بل يضافان إلى ما هما له أَسفَلُ وأَعلى". وانظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٥٧) ، البغداديات، ص(١٣٩ -١٤١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤ / ١١٥).

(٢) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (١ / ٧٦).

(٣) وقد يعنَى به الدّرعُ فيؤنّثُ. وجمعُه قُمُصٌ وأَقْمِصَةٌ وقُمْصَانٌ. انظر: العين (٥ / ٧٠) ، المحكم (٦ / ٢٢٠) مادة (ق م ص).

(٤) انظر: تاج العروس (١٨ / ١٢٨) مادة (ق م ص) .

و(قميص) عَينٌ غيرُ معيَّنةٍ، إلا أنه اكتَسبَ الخصوصَ في الشاهدِ بالإضافةِ.

ثم أَتى المسندُ على زنةِ (أَفْعال) فقال: (أَخلاقٌ)، وهذا البناءُ (أَفعالٌ) قد يُستعمَلُ للواحدِ، وقد يكون جمعًا. وذكَر سيبويه القولَين فيه، فقال: "وأما (أَفعال) فقد يقعُ للواحدِ، مِن العربِ مَن يقولُ: هو الأنعامُ، وقال اللهُ عزّ وجلَّ: ﴿نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [النحل:٦٦]، وقال أبو الخطابِ: سمعتُ العربَ يقولون: هذا ثوبٌ أَكْيَاشٌ"(١).

"هذا ما ذكَره في هذا الموضعِ، وهو صريحٌ في أنّ (أَفعالًا) قد تكونُ مفردَةً لا جَمعًا(٢) ولكنه ذكَر فيما بعدُ أنّ (أفعالًا) لا تكونُ إلا جَمعًا"(٣)، قال: "ليس في الكلامِ أُفعِيلٌ...ولا (أَفعالٌ) إلا أن تُكسِّرَ عليه اسمًا للجمعِ"(٤).

ومِن هنا كان مثارُ الخلافِ بين الزَّمَخشَريِّ وأبي حَيَّانَ، فقد ذكَر الزَّمَخشَريُّ بأنّ (أَفعالًا) مفردٌ جاء وصفًا لمفردٍ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ﴾[الإنسان:٢] حيث قال: "(نُطْفَةٍ أَمْشاجٍ) كبُرمةٍ أَعشارٍ، وبُردٍ أكياشٍ: وهي ألفاظٌ مفردَةٌ غيرُ جموعٍ، ولذلك وَقَعت صفاتٍ للأفرادِ... ولا يصِحُّ أمشاجٌ أن يكونَ تكسيرًا له، بل هما مِثلَان في الإفرادِ، لوَصفِ المفردِ بهما"(٥).

ورَدَّ عليه أبو حَيانَ بأنّ "قولَه مخالِفٌ لنصِّ سيبويهِ والنحويين على أنّ (أَفعالًا) لا يكونُ مفرَدًا. قال سيبويهِ: وليس في الكلامِ أَفعالٌ إلا أن تُكسِّرَ عليه اسمًا للجمِيع. وما ورَد

(١) الكتاب (٣ / ٢٣٠) .

(٢) وممن يَرى بأن صيغةَ (أفعال) تأتي على مثالِ الواحدِ وتُشبِهُه لجريانها وصفًا على المفرد: المبرّدُ وأبو عليٍّ الفارسيُّ. انظر: المقتضب (٣ / ٣٢٩) ، المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ، ص(١١٤) ، دراسات لأسلوب القرآن (٧ / ٢٩٣).

(٣) دراسات لأسلوب القرآن (٧ / ٢٩٣).

(٤) الكتاب (٤ / ٢٤٧). وممن ذَهب بأنّ (أفعالا) في البيتِ من بابِ تَأديةِ الجمعِ عن الواحدِ ، وأنّ (قميصًا) في معنى الجمعِ: الفراء. انظر: معاني القرآن (١ / ٤٢٦-٤٢٧، ٢ / ٦٧).

(٥) الكشاف (٤ / ٦٦٦).

من وصفِ المفردِ بـ(أَفعال) تأوّلوه"[1]، أي: "كلُّ هذا متأوَّلٌ فيه معنى الجمعِ"[2].

ومَنشَأُ هذا الخلافِ هو أنّ سيبويهِ ذَكَر قولَين في مسألةٍ واحدةٍ وفَصَل بينهما بنحوِ مائتي صفحةٍ[3]. فنظَر أبو حَيانَ إلى موضعٍ دون الآخَرِ، وأما الزَّمخشريُّ فلم يَنصَّ على أنه قولُ سيبويهِ حتى يُؤاخَذَ بالنصِ الذي وقَف عليه أبو حَيّانَ، لكن ربما يقالُ: إنه نظَرَ إلى الموضعِ الآخرِ وتَبنَّى قولَ إمامِ الصنعةِ ولم يُصرِّحْ، والحَدْسُ يَستَمْرِئُ ذلك ويستَهجِنُه.

ولذا قرَّر أبو حَيانَ – في المطابقةِ بين المبتدأِ والخبرِ والعدولِ عنها بالنسبةِ إلى الإفرادِ والجمعِ – جوازَ المخالفةِ إذا كان المبتدأُ ذا أجزاءٍ وكان هو الخبرَ من جهةِ المعنى وكان مفردَ اللفظِ والمعنى، بناءً على أنّ (أفعالًا) متأوَّلٌ حملًا على معنى الجمعِ[4].

وقد أَبدى الرضيُّ توجيهًا للقول الأولِ حينما تَحدّث عن جوازِ النسبِ إلى الجمعِ في نحوِ: أبناءٍ وأنصارٍ، فذَكَر عِلّةَ قوةَ المشابَهةِ قائلًا: "ولمشابهةِ لفظِ (أَفعال) للمفردِ حتى قال سيبويهِ إنّ لفظَه مفردٌ، ولقوةِ شبَهِه بالمفردِ كثرُ وصفُ المفردِ به، نحوُ: بُرْمَةٍ أَعْشَارٍ وثوبٍ أَسمالٍ ونطفةٍ أمشاجٍ، ورجَع ضميرُ المفردِ المذكَّرِ إليه في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل:٦٦]"[5].

وما أَظهرَه مأخوذٌ من فقهِ أبي عليٍّ الفارسيِّ وتقريراتِه، فقد أَصّلَ لهذه المسألةِ أصلًا مُفادُه: أنّ الأصلَ في الأسماءِ التي تُبيِّنُ العَددَ أن تكونَ مفردةً، وذلك أنّ المعدودَ قد عُلِم قَدرُه بذكرِ العددِ فإنما يَحتاجُ إلى ما يبيِّنُ جنسَه والواحدُ يكفي في ذلك، ولفظُه أخفُّ من الجمعِ فكان التبيينُ به أَولى. وعلى ذلك جاء الاستعمالُ في ضروب العددِ إلا ما كان من الثلاثةِ إلى العشرةِ فإنه يُبيَّنُ بالجموعِ الموضوعةِ لأقلِّ العددِ، وسببُ ذلك: مشابهتُها للآحادِ من جهةِ تكسيرِها الآحادَ وتصغيرِها على لفظِها كما تُحقَّرُ الآحادُ، ومن جهةِ أنها تُوصَفُ بها الآحادُ ويَعودُ

(١) البحر المحيط (١٠ / ٣٥٩).

(٢) الخصائص (٢ / ٤٨٤).

(٣) انظر: دراسات لأسلوب القرآن (٤ / ٣١) .

(٤) انظر: الخصائص (٢ / ٤٨٤) ، ارتشاف الضرب (٣ / ١١١٢-١١١٣) ، التذييل والتكميل (٤ / ٢٤).

(٥) شرح الشافية للرضي (٢ / ٧٩).

الضميرُ المفردُ المذكَّرُ عليها [1].

ومن المقرَّرِ أنّ "الشيءَ إذا أَشبهَ الشيءَ أُعطي حُكْمًا من أحكامِه على حسبِ قوّةِ الشَّبَهِ. وليس كلُّ شَبَهٍ بين شيئَين يُوجِب لأحدِهما حُكْمًا هو في الأصلِ للآخَرِ، ولكنَّ الشَّبَهَ إذا قوِي أوْجَبَ الحكمَ؛ وإذا ضعُفَ لم يُوجِب. فكلَّما كان الشَّبَهُ أخصَّ كان أَقوى؛ وكلَّما كان أعمَّ كان أضعفَ"[2].

ومن فروعِ هذه القاعدةِ: صيغةُ (أَفعال) المشابهةُ للمفردِ، فالشَبهُ به قويٌّ لكونِها تماثِلُه من أربعِ جهاتٍ مختصَّةٍ.

وإن قيل: الشيءُ إذا أشبهَ الشيءَ من جهةٍ فلا بدّ أن يُفارِقَه من جهاتٍ أخرى، ولولا تلك المفارقةُ لكان إياه. يقال: لا تكون المفارقةُ قادِحةً في الشَّبَه، إذ هي كاسِمِها مشابَهَةٌ فلا بُدَّ لها من مفارَقةٍ[3].

وأمّا الرأيُ الثاني الذي يقولُ بأنّ (أفعالًا) لا تأتي مفردةً وإنما تكون مكسَّرةً، فقد أَسفَر له السّيرافيُّ عِلّةَ الاستغناءِ، فقال: "وربما كَسّروه على (أَفعال) لأنه مما يُكسَّرُ عليه (فَعَلٌ) فاستغنَوا به عن (فِعالٍ) وذلك قولُهم: (بَطَلٌ وأبطال)...(خَلَقٌ وأَخلاق) و (سَمَلٌ وأَسمالٌ) وهو الخَلَقٌ أيضًا و(حَدَثٌ وأَحداثٌ) "[4].

ومما يُشترَطُ في الاستغناءِ الملاطفةُ والملاينةُ في الصَّنعةِ [5]وموافقةُ المستغنى به مع عُرفِ أبنيةِ العربِ وصورِ أصولِهم، وذلك أنّ "العربَ إذا غَيّرَت كلمةً عن صورةٍ إلى أخرى اختارَت أن تكونَ الثانيةُ مشابَهَةً لأصولِ كلامِهم ومُعتادِ أمثلتِهم. وذلك أنك تحتاجُ إلى أن تُنيبَ شيئًا عن شيءٍ، فأَولى أحوالِ الثاني بالصوابِ أن يُشابِهَ الأولَ. ومِن مشابهتِه له أن يُوافِقَ أمثلةَ

(١) انظر: المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي (١ / ٣٠٢-٣٠٤) ، التذييل والتكميل (٩ / ٢٧٧-٢٧٨).
(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١ / ١٦٦).
(٣) انظر: المصدر السابق (١ / ٣١٧).
(٤) شرح الكتاب للسيرافي (٤ / ٣٧٠-٣٧١).
(٥) انظر: الخصائص (٢ / ٤٧٢).

القومِ، كما كان المُنابُ عنه مثالًا من مُثُلِهم أيضًا"[1]. وهذا مما تَحقَّق في صيغةِ (أَفعال) على القولِ بأنها من ألفاظِ جموعِ التكسيرِ موافِقًا للمستغنَى عنه (فِعَال).

والذي يبدو أنَّ القولَين متداخلان يمكِنُ الجمعُ بينهما، وذلك أن قولَ سيبويهِ بأن (أَفعالًا) قد تقعُ للواحدِ محمولٌ على قوةِ مشابهةِ اللفظِ للمفردِ لا على أنها مفرَدةٌ، ووُرودُها محصورةً على كلماتٍ محفوظةٍ مسموعةٍ يعزِّزُ القولَ بالتأويلِ على معنى الجمعِ والتجزئةِ؛ لكونها جمعًا واقعًا نعتًا أو مسندًا لمفردٍ، وعودُ الضميرِ عقِبَها مفردًا (يَضحَك مِنه) يُصانِعُ المشابهةَ اللفظيةَ للمفردِ ويقاربُها.

وأمّا (شراذمُ)[2] فقد أتت مجموعةً من بابِ أنّ "الصّفةَ والموصوفَ قد يَجمعُهما مفردٌ إذا أُريد مبالغةُ لصوقِ الصّفةِ بالموصوف وتناهيه فِيهِ كقولِهم: (مِعًى جِيَاعٌ) و(ثوبٌ شَراذمُ)"[3].

٥- صيغةُ (ساقان)، وذلك في قولِ الشاعرِ: [المتقارب]

وســـــاقانِ كَعباهُمـــــا أَصـــــمعَانِ أعَالِيهِمـــــا لُكَّتـــــا بـــــالزِّيَم

(ساقان) مثنّى (ساقٍ) بزنة (فَعَلٍ) وفيها إعلالٌ بالقلبِ، وهي في هذا البيتِ اسمٌ للجارحةِ المعروفةِ من الإنسانِ (ساقِ القَدَم) ما بينَ الكَعْبِ والرُّكبةِ[4]، وتُجمَعُ على (أَسْقِيةٍ، وأَسْؤُقٍ بالهمزِ ودونِه، وسُوْقٍ، وسِيقَانٍ) [5]، وهي من ذواتِ الثلاثةِ المؤنثةِ بغيرِ علَامةٍ ولا صيغةٍ، فلذلك في التصغيرِ يُرَدُّ التاءُ فيها[6].

وبمطابقةِ ما للَفظِ هذا المثنّى دون معناه أَتى الضميرُ المضافُ إليه في (كَعباهما) بالتثنيةِ،

(١) الخصائص (٢ / ٦٨-٦٩).

(٢) يقالُ: ثيابٌ شَراذمُ وثوبٌ شراذمُ ، أي: أَخلاقٌ متقطِّعةٌ. انظر: العين (٦ / ٣٠٢) ، المحكم (٨ / ١٤٤) ، تاج العروس (٣٢ / ٤٦٤).

(٣) الكليات، ص (١٠٢٩).

(٤) انظر: المحكم (٦ / ٥٢٥) ، تاج العروس (٢٥ / ٤٧٠-٤٧١) مادة (س و ق).

(٥) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ٣٥٥)، التعليقة لأبي علي الفارسي (٤ / ١٠٣)، المنصف لابن جني، ص(٢٢٩)، الصحاح (٤ / ١٤٩٨) ، تاج العروس (٢٥ / ٤٧١).

(٦) انظر: الأصول لابن السراج (٢ / ٤١٢) ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ٣٥٤).

وهو الأصلُ أي المطابقةُ بين المضافِ وما أضيف إليه في العَددِ. "وفي كل رِجْلٍ كَعبانِ وهما عَظْما طَرفِ السَّاق وملتَقى القَدَمَينِ" [(١)]، ومجيءُ المضافِ المثنّى (كعباهما) بلفظِ الجمعِ (كِعَاب، وكُعوب) أَولى من مجيئِه بلفظِ الإفرادِ أو التثنيةِ؛ لأنه شريكُ التثنيةِ في الضَّمِّ وفي مجاوزةِ الإفرادِ، وذلك أنهم استثقَلُوا تثنيتَين في شيئَين هما شيءٌ واحدٌ لفظًا ومعنًى، وعدَلُوا إلى غيرِ لفظِ التثنية، فكان الجمعُ أولى. ومجيئُه بلفظِ الإفرادِ أَولى به من لفظِ التثنيةِ؛ لأنه أخفُّ منها (أي التثنيةِ) والمرادُ به حاصلٌ[(٢)]. أما (أَصمعان) فجاء موافِقًا في العددِ لِما أُسند إليه (كَعباهُما).

ثم حصل العدولُ عن المطابقةِ بالجمعِ الموضوعِ موضعَ المثنى متضمّنًا معناه في (أَعالِيهما)، وهذا الجمعُ المضافُ يُعدُّ كالجزءِ مِن الذي أضيف إليه بلفظٍ واحدٍ، وهو – أي المضافُ المجموعُ– واحدٌ في كلِّ اثنَينِ من المضافِ إليهما.

فإن كان المضافُ إليه بلفظٍ واحدٍ، ووُضِع المضافُ المجموعُ موضعَ المثنى، فمِن النحاةِ مَن أجازه دون تفريقٍ في الحكمِ بين المضافِ إن كان واحدًا في كلِّ واحدٍ من الاثنَين المضافِ إليهما كالرأسِ والوجهِ، وبينه إن كان مثنًّى كالعَينَين والأُذنَين[(٣)]، ومنهم مَن ذَهب إلى مراعاةِ الفَرقِ، فالرأيُ عندهم في الأولِ الجوازُ عند أَمنِ اللبسِ في العددِ المرادِ، وفي الثاني وجوبُ المطابقةِ في العددِ بين المضافِ والمضافِ إليه المثنَّى المتضمِّنِ معنى الجمعِ، وما أَتى معدولًا فيُخرّجُ بأوجهٍ وقرائنَ[(٤)].

ثم طُوبق بين الضميرِ (لُكَّتا) ومَرجِعِ الجمعِ المثنّى المضافِ إليه في التثنيةِ عائدَين على (ساقان) لأنها مثناةٌ لفظًا، فحَدَث الانتكاثُ.

---

(١) المخصص (١ / ١٧٦).

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٠٦).

(٣) انظر: الكتاب (٣ / ٦٢١-٦٢٢) ، معاني القرآن للفراء (١ / ٣٠٦-٣٠٧) ، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٠٦-١٠٧) ، العدول لنجلاء عطار (٢ / ٥٢٦-٥٢٨).

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري (١ / ١٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٢١٠-٢١١) ، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٣٦٠-٣٦١) ، العدول لنجلاء عطار (٢ / ٥٢٩-٥٣٢).

٦- كلمةُ (قَوس)، وذلك في قولِ الراجزِ وهو يصفُ قوسًا عَربيةً[١]:

أَرْمِـــي عَلَيْهَـــا وَهْـــيَ فَـــرْعٌ أجْمَـــعُ وَهْـــــيَ ثَـــــلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْـــــبَعُ

(القوسُ المضمَرةُ) وزنُها (فَعْلٌ) معروفٌ وَصفُها وهي تلك التي تُرمَى بها السِّهامُ، وهي مؤنثةٌ وقد تذكّرُ، ومَن أَنَّثَ قال في تصغيرِها قُوَيْسَةٌ وَمن ذكَّر قال قُوَيسٌ، وعُلّل تصغيرُها مذكّرًا بأنها في الأصلِ مَصدرٌ وأنها سمّيت باسمٍ قد كان مذكّرًا قبل أن يكونَ اسمًا للتي تَقذِفُ النُّشَّابةَ إلى الرَّميّةِ، فقُوَيسٌ من التَّقوّسِ والتعوّجِ، ثم صُيِّر اسمًا لهذه الآلةِ، وكان مذكّرًا سُمّي به مؤنثٌ فصُغِّر على أصلِه، وكذلك التَّفسيرُ في النّابِ والحربِ ونحوِهما[٢].

و(أجمعُ) على رأيِ البَصريِّين محمولٌ على (هي) أو ما في (فَرع) من الضميرِ؛ لأنّ النكراتِ لا تُؤَكَّدُ عندهم، والكوفيون يَجعلونه مؤَكِّدًا لـ(فرَع)[٣].

وكان وجهُ الكلامِ (جَمعاء) إذ الضميرُ المحمولُ عليه مؤنثٌ، لكنه لـمّا حُمل على المعنى ذُكّر، على معنى العُود[٤] أو على تأويلِها بالتقوّسِ، غيرَ أنّ انتكاثَ المعنى قد حصَلَ بمراجعةِ اللفظِ بالحملِ عليه في الضميرِ (هي).

(١) سبق تخريج البيت، ص(٩٠).

(٢) انظر: المذكر والمؤنث للفراء، ص(٧٥، ٧٧)، المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢/ ٣٠٧-٣٠٨)، الصحاح (٣/ ٩٦٧) مادة (ق و س).

(٣) انظر تفاصيلَ هذه المسألةِ في: التبصرة للصَّيمَري (١ / ١٦٥) ، الإنصاف لأبي البركات الأنباري (٢ / ٣٦٩-٣٧٢)، شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٦٧)، شرح الكافية (٣ / ١١٧٥-١١٧٧) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٩٦-٢٩٧).

(٤) وذَكَر أبو عليٍّ الفارسيُّ بأنه يِصِحُّ حملُه على مَعنى الفِلْق أيضًا، وهي القوسُ المشقوقةُ، وفيه بُعدٌ لقولِه: (فَرع)، يقالُ: قوسٌ فرعٌ، أي غيرُ مَشقوقةٍ. انظر: البغداديات، ص(٤٥٠) ، الصحاح (٣ / ١٢٥٦) مادة (ف ر ع).

٧- لفظُ (امرئ)، وذلك في قولِ الشاعرِ[١]: [الطويل]

وإنَّ امْـــرَأً أَسْـــرَى إِلَيْـــكِ وَدُونَـــهُ فَيَـــافٍ تَنُوفـــاتٌ وبَيَـــداءُ خَيْفَـــقُ
لَـــمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْـــتَجِيبِي لِصَـــوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِـــي أَنَّ الـــمُعَانَ مُوَفَّـــقُ

(امرُؤ): اسمٌ على وزنِ الفعلِ، إلا أنه لا يَثبُتُ على حالٍ واحدةٍ في استعمالاتِه المختلفةِ، ولا يُلازِمُ وزنًا واحدًا يَقتصِرُ معه على وزنِ فِعلٍ واحدٍ، فلا يُمنَعُ من الصَّرفِ[٢].

و(امرُؤٌ والمرْءُ) بهمزةِ الوصلِ أو بإسقاطِها: الإنسانُ، وقد يُقالُ للمَرأَة إنّها لَامْرُؤُ صِدقٍ كالرَّجُلِ وهذا نادِرٌ، ولا يُكَسَّرُ هذا الاسمُ ولا يُجمعُ من لفظِه جَمعَ سَلامةٍ[٣]، ويُصَغَّرُ فيقالُ: مُرَيْءٌ[٤]، وأَنَّثُوا فقالُوا امرَأَةٌ.

فامرُؤٌ في الشاهدِ مخبَرٌ عنه بـ(مَحقوقة) في سياقِ الإثباتِ، ووَقَع الإسنادُ على معنى (امرئ) المنكّرِ، والنكرةُ الواقعةُ في سياقِ الإثباتِ تفيدُ الإطلاقَ، إلا أنه أفاد التقييدَ بتخصيصِ شخصٍ بعينِه بالجملةِ الواقعةِ صفةً (أَسرى إليكِ...)، فالمرءُ هنا هو الممدوحُ[٥]، إلا أنه أريدَ به الخُلّةُ مشوبةٌ بالخليلِ[٦] فوَقع المسنَدُ مؤنثًا من باب الحملِ على المعنى، وتأنيثُ المذكَّرِ جائزٌ على ضَربٍ من التأَوُّلِ[٧]، لكنّه" أذهبُ في التناكُرِ والإغرابِ" من تذكيرِ المؤنثِ[٨]؛ "لأنّه خروجٌ عن أصلٍ إلى فرعٍ، وإنما المستجازُ من ذلك رَدُّ التأنيثِ إلى التذكيرِ، لأنّ التذكيرَ هو

(١) تقدّم تخريج البيت، ص(٩١).

(٢) في امْرِئٍ مع أَلِفِ الوصلِ ثَلاثُ لُغاتٍ: فتحُ الرّاءِ دائمًا على كلِّ حَالٍ رفعًا ونَصبًا وجَرًّا، وضَمُّها دائمًا على كلِّ حَالٍ، وإعرابُها دائمًا على كلِّ حَالٍ، أَي إتباعُها حَرَكةَ الإعرابِ في الحرفِ الأخيرِ. انظر: تهذيب اللغة (١٥ / ٢٠٦) ، تاج العروس (١ / ٤٣٠- ٤٣١) ، النحو الوافي (٤ / ٢٥٠).

(٣) انظر: المحكم (١٠ / ٢٩٤) ، تاج العروس (١ / ٤٢٩- ٤٣٠).

(٤) فلا يقالُ أَمْرَاءٌ ولا أَمْرُؤٌ ولا مَرْؤُونَ ولا أَمَارِئُ، ولكن يُثَنَّي فيُقالُ: هما مِرْآنِ صَالِحَانِ، بالكسرِ لغةُ هُذيلٍ. انظر: المحكم (١٠ / ٢٩٤).

(٥) انظر: الخزانة للبغدادي (٥ / ٢٩٥).

(٦) انظر: المحكم (٢ / ٤٧٤).

(٧) انظر: الأصول لابن السراج (٣ / ٤٧٦-٤٧٧) ، المحتسب (١ / ٢٣٨، ٢ / ١٨٦).

(٨) الخصائص (٢ / ٤١٧).

الأصلُ، بدلالةِ أنّ (الشيءَ) مذكّرٌ، وهو يقعُ على المذكرِ والمؤنثِ. فعلِمتَ بهذا عمومَ التذكير، وأنه هو الأصلُ الذي لا ينكسِرُ"[1]. فلذا رُدّ إلى الأصلِ المصروفِ عنه انتكاثًا في مضمَرِ (لِصَوتِه).

ب٤- الخاصُّ الجنسيُّ.

من الألفاظِ التي وَقَع فيها الانتكاثُ في هذا النوعِ:

١- اسمان معطوفانِ بالواوِ أحدُهما مفردٌ والآخَرُ مجموعٌ جمعَ مؤنثٍ سالمًا للقلةِ ويجريان مَجرَى الجنسِ والآحادِ، وذلك في قولِه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء:٣٠].

(السماوات) بقلبِ الهمزةِ واوًا جَمعُ السماءِ المبنيةِ المقابِلةِ للأرضِ، ويجوزُ (سماءات) بتصحِيحِها[2]، قال سيبويهِ: "وقد يَجمَعون المؤنَّثَ الذي ليست فيه هاءُ التأنيث بالتاءِ كما يَجمَعون ما فيه الهاءُ؛ لأنَّه مؤنثٌ مِثلُه...وقالوا: سماواتٌ فاستغنَوا بهذا، أرادُوا جمعَ سماءٍ لا من المطرِ، وجعلوا التاءَ بدلًا من التكسيرِ"[3].

و(الأرضُ): اسمٌ جامدٌ للجِرمِ المقابلِ للسماءِ والكوكبِ الذي نحن عليه، ويعبَّرُ بها عن أسفلِ الشيءِ كما يعبَّرُ بالسماءِ عن أعلاه[4]، وهي اسمُ جنسٍ[5]، مؤنثةٌ [6] ولا تجيءُ

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني (١ / ٢٥).

(٢) انظر: المذكر والمؤنث للمبرد، ص(١٢٠-١٢١) ، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٩٦) ، إرشاد السالك (٢ / ٨٨٩) .

(٣) الكتاب (٣ / ٦٠٠).

(٤) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ٢١٣) ، المفردات للراغب، ص(٧٣).

(٥) انظر: الصحاح (٣ / ١٠٦٣) ، التذييل والتكميل (١ / ٣٢١).

(٦) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ٢١٣).

مجموعةً في القرآنِ[1]، فكأنّ فيها هاءً مرادةً، وكأنّ تقديرَها: أرْضَةٌ[2].

بالنظرِ إلى هذين اللفظَين يَتبيَّنُ وجهُ الحملِ على اللفظِ من الحملِ على المعنى في الشاهدِ، وقد حَكَى الزَّجَّاجيُّ عن ثعلبٍ ثلاثةَ أوجهٍ في مجيءِ (كانتا رَتقًا) بلفظِ التثنيةِ، وكان المتوقَّعُ من النَّظمِ أن يأتيَ بلفظِ الجمعِ لِمَا تقدَّم من ذِكرِ الجمعِ، وهذه الأوجهُ هي:

الأولُ- أنّ العربَ إذا بَدأَت بجمعٍ ثم أَشركَت بينه وبين واحدٍ من بعدِه؛ فإنهم يَدَعون الجميعَ الأولَ ولا يَلتفِتون إليه، وذلك أنّ الواحدَ يَلي الفعلَ فيَجعلونَ لفظَ فعلِ شريكِه لفظَ فعلِ الواحدِ، فيَجعلون تقديرَ لفظِ عددِ الفعلِ على تقديرِ لفظِ عَددِ الفردَين المشتركِ بينهما احتياجًا وغيرَ احتياجٍ[3].

وهذا كما قال أبو عُبيدةَ عند حديثِه في قولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [المائدة:١٧]: "والسمواتُ جِماعٌ، والأرضُ واحدٌ، فقال: (ما بينَهما)، فذهب إلى لفظِ الاثنَين، والعربُ إذا وَحَّدُوا جماعةً في كلمةٍ ثم أَشرَكوا بينها وبين واحدٍ جَعلوا لفظَ الكلمةِ التي وَقَع معناها على الجميعِ كالكلمةِ الواحدةِ"[4].

وقَيّدَ إجازةَ تثنيةِ الضميرِ العائدِ على معطوفَين إن كان أحدهُما جمعًا والآخَرُ مفردًا في موضعٍ آخر - بما لا يعقِلُ، فقد قال عند قولِه تعالى: ﴿أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾[الأنبياء:٣٠]: "فالسمواتُ جميعٌ، والأرضُ واحدةٌ، فخَرَج لفظُ صفةِ الجميعِ على تقديرِ لفظِ صفةِ الواحدِ كما تَرى، ولم يجئْ (أنّ السماواتِ والأرضَ كُنّ رَتقًا) ولا (فَفَتَقناهُنَّ)،

(١) للعلماءِ توجيهاتٌ عِدّةٌ في مجيءِ الأرضِ مفردَةً مقرونةً بالسماواتِ المجموعةِ في مواضعَ من الكتابِ العزيزِ. انظر: درج الدرر (١ / ٣٢٨) ، نتائج الفكر، ص(١٢٣) ، الطراز ليحيى بن حمزة العلوي (٣ / ٢٦)، بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية (١/ ١١٦-١١٧)، الإتقان (٢ / ٣٥٥-٣٥٦) ، التحرير والتنوير (٢ / ٧٧).

(٢) انظر: الكتاب (٣ / ٥٩٩) ، المذكر والمؤنث للمبرد، ص(١١٩-١٢٠) ، سر صناعة الإعراب (٢ / ٢٦٠-٢٦٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٢١٦-٢١٧).

(٣) انظر: مجالس العلماء للزجاجي، ص(٢١١).

(٤) مجاز القرآن (١ / ١٥٩-١٦٠).

والعربُ قد تَفعلُ هذا إذا كان جميعَ مَوَات أو جميعَ حَيوانٍ، ثم أَشركوا بينه وبين واحدٍ من الموات أو من الحيوانِ جعلوا لفظَ صفتِهما أو لفظَ خبرِهما على لفظِ الاثنَين"[1].

الثاني – أنها من بابِ الحملِ على الموضعِ والمعنى، فرَدُّوه إلى واحدِه وإلى موضعِه ومعناه، فرَدُّوا السماواتِ إلى السماءِ.

الثالث – أنها من بابِ الجميعِ الذي واحدُه يَكفِي منه، ولفظُه لفظُ الواحد، فأَخرجوا الفعلَ على لفظِه، فرُدَّ إلى السماءِ؛ لأنه يَكفي عن السماواتِ[2].

فالسماواتُ جمعُ قِلةٍ، وجمعُ القلةِ أقربُ ما يكونُ للآحادِ، والأرضُ من الآحادِ، فتكونُ من الآحادِ التي استُغني بلفظِها عن لفظِ الجمعِ[3].

والوجهُ الرابعُ الذي يضافُ إلى ما ذكَره – أنها تجري مَجرَى الجنسَين والنوعَين والصنفَين والجماعتَين[4].

فعلى الوجهِ الأولِ والثالثِ يكونُ (كانتا) أقربَ ما يكونُ إلى الحملِ على اللفظِ، ثم عُدِل إلى إفرادِ الخبرِ (رَتقًا) ولم يُثَنَّ وإن كان بمعنى مَرتُوقَتَين لبقاءِ صيغةِ المصدرِ، والمصدرُ جنسٌ للحَدَث فلا يُثنَّى ولا يُجمَعُ[5]، مع أنّ معنى المصدَريةِ قد زال بإرادةِ المفعولِ[6].

والإخبارُ أو الوصفُ بالمشتقِ هو الأصلُ، وإنما حصل العُدولُ إلى المصدرِ لما تَقتضيه الصَّنعةُ من قوةِ شَبهِ المصدرِ بالصفةِ ومُواضعتِه موضعَ اسمَي الفاعلِ والمفعولِ اتّساعًا

(١) مجاز القرآن (٢ / ٣٦).

(٢) انظر: مجالس العلماء، ص(٢١١-٢١٤).

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج (٣ / ٣٩٠) ، أمالي ابن الشجري (٢ / ٤٧- ٤٨).

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش (٢ / ٤٤٨) ، المخصص (٢ / ٣٤٩) ، الكشاف (٣ / ١١٣).

(٥) انظر: المحتسب (١ / ٣١٦) . قال ابنُ يعيشَ في شرح المفصل (٢ / ٢٣٨): "المصدَرُ موحَّدٌ لا يُثنَّى ولا يُجمعُ؛ لأنّه جنسٌ يدلُّ بلفظِه على القليلِ والكثيرِ، فاستُغني عن تثنيتِه وجمعِه، إلّا أن يكثُرَ الوصفُ بالمصدرِ، فيصِيرَ من حَيِّز الصفاتِ لغَلَبَةِ الوصفِ به، فيسوغَ حينئذٍ تثنيتُه وجمعُه".

(٦) انظر: كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري (١ / ٣١).

أو العكسِ[(١)]، ومشابهتِه لهما في جريانها جميعًا على ذي الشيء، "وذو الشيءِ قد يكونُ مفعولًا كما يكونُ فاعلًا" [(٢)]، و(كانتا رتقا) يحتملُ أن يكونَ التقديرُ فيه: ذواتَي رَتقٍ[(٣)]، ولأمرٍ معنويٍّ هو أنّ المصادرَ كلَّها إذا كانت خَبرًا أو صفةً أوحالًا ممّا تأتي للمبالغةِ وللدلالةِ على قوةِ المعنى، فكأنّهم جعلوا الموصوفَ ذلك المعنى لكثرةِ حُصولِه منه[(٤)]. فقولُه: (كانتا رَتقًا) دالٌّ على قوةِ التئامِ الشيءِ وتمكُّنِه من السماواتِ والأرضِ أشدَّ تمكُّنٍ، وجُعلتَا الرَتقَ نفسَه.

وعلى الوجهِ الثاني والرابعِ يكونُ الضميرُ محمولًا على المعنى والعدولِ، فلا شاهدَ فيه على الانتكاثِ، إذ يكون فيه عُدولٌ معنويٌّ إثرَ عدولٍ مِّثلِه.

وأما القولُ في (ففَتَقناهما) كالقولِ في (كانتا)، وعلى وجهِ الحملِ اللفظيِّ فيها يتحقَّقُ الانتكاثُ.

٢- لفظُ (نِعمة) التي ظاهرُها مؤنثٌ لفظيًّا ومجازيًّا وفي باطنِها حملٌ على معنًى مذكَّرٍ، وذلك في قولِه تعالى: ﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ ۚ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٤٩].

نِعمة: هذا اللفظُ على زِنَةِ (فِعْلَة)[(٥)] وهو اسمُ مصدرٍ من (أنعَمَ)، وهذا الفِعلُ الرُّباعيُّ

---

(١) انظر: الأصول لابن السراج (٢ / ٣١)، المحتسب (١ / ٥٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢ / ٢٣٧ ، ٤ / ٦١).

(٢) الخصائص (١ / ١٥٤).

(٣) في نحوِ: رَجلٌ عَدْلٌ ورِضًا ، يُؤوَّلُ عند الكوفيين بالمشتقِّ (اسمِ فاعلٍ أو مفعولٍ) ؛ أي: عادلٌ اسمُ فاعلِ عَدَلَ، ومرضيٌّ مفعولُ رضِيَ. وعند البَصريين على تقديرِ مضافٍ، أي: ذو كذا، ولهذا التُزمَ إفرادُه وتذكيرُه. وقيل: لا تأويلَ ولا حذفَ مضافٍ، بل على جَعلِ العَينِ نفسَ المعنَى مبالَغةً مجازًا وادِّعاءً. انظر : شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٢٢٧) ، شرح الأشموني على الألفية (٢ / ٣٢٣) ، التصريح على التوضيح (٢ / ١١٨).

(٤) انظر: الخصائص (٢ / ٢٠٤- ٢٠٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢ / ٢٣٧)، شرح الرضي على الكافية (٢ / ٢٩٥).

(٥) تُجمَعُ (فِعْلة) على (فِعَل) كثيرًا ، يقالُ: نِعْمَة جمعُها للكثرةِ (نِعَم) نحوُ: سِدْرَة وسِدْر، وخِرْقة وخِرَق. وتُجمَعُ جمعَ قلةٍ مكسَّرًا (أنعُم) ومؤنثًا سالمًا بقلةٍ (نِعَمَات، ونِعْمَات، ونِعِمَات بالإتباعِ وهي لغةُ أهلِ الحجازِ). انظر: معاني القرآن للفراء (٢ / ٣٢٩-٣٣٠) ، تهذيب اللغة (٣ / ٩) ، تاج العروس (٣٣ / ٥٠٣).

يَرجِعُ إلى الجذرِ الثُّلاثيِّ (ن ع م) ومشتقّاتُه (النُّعْمى والنَّعْماءُ والنّعيمُ والنِّعْمةُ) تدورُ معانيها حولَ الخفضِ والدَّعَةِ والمالِ[1]، ومذهبُ ابنِ جِنيٍّ إجراءُ مادةِ (ن ع م) في تصرّفاتِها كلِّها على حرفِ الجوابِ والتصديقِ (نَعَمْ)؛ لما فيها من المحبةِ للشيءِ والسُّرورِ به[2].

وتأتي هذه اللفظةُ للجنسِ صادقةً على القليلِ والكثيرِ[3]. ولكونها منكَّرةً وتأتي اسمَ هَيئةٍ كانت من ألفاظِ الخصوصِ.

ولكونها اسمًا لمؤنثٍ مَجازيِّ التأنيثِ حاملًا معانيَ مذكَّرَة كالإنعامِ[4] واللِّينِ وخَفضِ العَيشِ والمالِ، عاد الضميرُ إليه مؤنثًا ومذكَّرًا مع قرائنَ أخرى حُفَّ النظمُ القرآنيُّ بها[5].

٣- كلمةُ (النّار)، وذلك في قولِه تعالى: ﴿هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ . أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ . ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور: ١٤-١٦].

(النار): اسمُ جنسٍ إفراديٌّ بزنةِ (فَعَلٍ) وفيها إعلالٌ بالقَلبِ[6]، وهي مؤنثةٌ، يقالُ في تصغيرِها: (نُوَيرَة)، وهي تقالُ للَّهيبِ الذي يَبدُو للحاسّةِ وللحرارةِ المجرَّدةِ، وتُطلَق على نارِ جهنّمَ كما هو المقصودُ في هذا الشاهدِ، وقد تقالُ لنارِ الحربِ والمعِدَةِ، وتأتي بمعنى السّمةِ أيضًا، وكلُّها مؤنثةٌ[7]، وقد تُذكّرُ[8].

وفي هذه الآيةِ لما حُمِلَت على معناها (الجحيمِ والحريقِ) ذُكّر اسمُ الإشارةِ في جملةِ (أفسِحرٌ

(١) انظر: المخصص (٣ / ٤٢٤ ، ٤٥٥).
(٢) انظر: الخصائص (٢ / ٣٧ ، ٣٩) ، المقاصد الشافية (٨ / ٢٢٩).
(٣) انظر: المفردات للراغب، ص(٨١٤).
(٤) انظر: تاج العروس (٣٣ / ٥٠٢).
(٥) سَبقت الإشارةُ إلى هذه القرائنِ الصّارفةِ للتذكيرِ والتأنيثِ، ص(٧٧-٧٨).
(٦) انظر: الكتاب (٣ / ٥٩١).
(٧) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ٥٥١- ٥٥٣) ، المفردات للراغب، ص(٨٢٨).
(٨) كما رُوي عن أبي حنيفةَ الدِّينَوَرِيِّ. انظر: المحكم (١٠ / ٣٢٠) مادة (ن و ر).

هـذا)[1]، إلا أن بِنـاءَ الآيِ قـد انتكـثَ بمعـاودةِ اللفـظِ بالحمـلِ عليـه في الجملـةِ المسـتأنفَةِ (اصلَوها).

- **العَددُ والمعدودُ (الخاصُّ العَدديُّ).**

من صيغِ الخاصِّ الاعتباريِّ التي شابَها الانتكاثُ أسماءُ الأعدادِ مع معدودِها، وذلك في قولِه ﷺ: «يَتبَعُ الميِّتَ ثَلَاثٌ: أَهلُه ومالُه وعملُه، فيرجِعُ اثنان ويبقَى واحدٌ، يرجِعُ أَهلُه ومالُه، ويبقَى عملُه»[2].

وقَع (أهلُه ومالُه وعملُه) بدلًا من اسمِ العددِ (ثلاثٌ)، وجُرِّد العَددُ من التاءِ مع أنّ هذه الأشياءَ المذكورةَ مذكَّرةٌ، وكذلك الشيءُ مذكّرٌ إن قُدِّرَت بأَشياءَ، مع أنّ المقامَ يقتضي مخالفةَ العَددِ المتقدِّمِ لمعدودِه المتأخِّرِ في الجنسِ[3].

ووُجّه ذلك بأنّ الألفاظَ الثلاثةَ حُمِلت على معنى العُلَقِ[4]فأتى العَددُ (ثلاثٌ) موافقًا لقاعدةِ العَددِ والمعدودِ.

وقد يُفسَّرُ العدولُ عن المطابقةِ بين (ثلاث) ومعدودِها في الجنسِ بأنّ الألفاظَ الثلاثةَ قائمةٌ مقامَ جمعِ التكسيرِ الذي مفردُه مؤنثٌ (عُلَقٌ واحدُها عُلقةٌ)، فيُحمَلُ العَددُ على الجمعِ

---

(١) قال ابنُ التَّسْتُريِّ في المذكر والمؤنث، ص(١٠٦): "وكذلك جميعُ أسماءِ النارِ، مثلُ: سَقَرَ ولَظَى وجَهَنّمَ وغيرِها مؤنثاتٌ ، خَلَا الجحيمِ فإنه مذكّرٌ".

(٢) سبق تخريج الحديث، ص(٨٨).

(٣) ومما سوَّغ التذكيرَ في العددِ بأن يُقالَ إن المعدوَد محذوفٌ ، قال خالدٌ الأزهريُّ في التصريح على التوضيح (٢ / ٤٤٧-٤٤٨) : "وأما إذا أريد بها معدودٌ ولم يُذكَر في اللفظِ ، فالفصيحُ أن تكونَ بالتاءِ للمذكَّرِ وبحذفِها للمؤنثِ، كما لو ذكِر المعدودُ: فتقولَ: (صُمتُ خمسةً) تريد أيامًا، و(سَهِرتُ خمسةً) تريد لياليَ. ويجوزُ أن تحذفَ التاءُ كما في المذكرِ".

وقد يقالُ أيضا: إنما حَسُن حذفُ التاءِ هنا ؛ لأنه مَقطعٌ للوقفِ فهو شبيهٌ بالفواصلِ. انظر: الدر المصون (٢ / ٤٨٠).

(٤) انظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، ص(٣٢).

كما قال الفرَّاءُ: "تَثبُتُ[1] في عَددِ المذكَّرِ من الثلاثةِ إلى العشرةِ ولم تَثبُتْ في عددِ المؤنثِ من الثلاثِ إلى العَشرِ؛ لأنّ العددَ مبنيٌّ على الجمعِ فلمّا كانوا يُثبِتُون الهاءَ في جمعِ المذكرِ، فيقولون: صبيٌّ وصِبيَةٌ، وغُلامٌ وغِلمَةٌ، ورَغيفٌ وأرغفةٌ، وقِردٌ وقِرَدةٌ، وحَجرٌ وحِجارةٌ، أثبتوها في عَددِه؛ لأنّ العددَ مبنيٌّ على الجمعِ، ولمَّا كانوا لا يُدخِلون الهاءَ في عددِ المؤنثِ فيقولون: رُكَبَةٌ ورُكَبٌ، وقِرْدَةٌ وقِرَدَ لم يُدخِلوها في عددِ المؤنثِ؛ لأن العَددَ مَبنيٌّ على الجمعِ"[2].

ويمكنُ أن يقالَ: إنّ هذه الصورةَ تتجاذبُها قاعدتان؛ الأُولى: قاعدةُ العددِ والمعدودِ، وهي تَقتضي تأنيثَ العَددِ مع المعدودِ المذكّرِ وعكسَه، والثانيةُ: قاعدةُ البَدَلِ والمبدَلِ منه، والبَدَلُ يَتبَعُ المبدَلَ منه، والبدلُ المطابِقُ يَقتضي موافقتَه للمبدَل منه في العَددِ والجنسِ إلا إذا كان هناك مانعٌ كالتفصيلِ نحوُ قولِه تعالى: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٩] وكما في هذا الشاهدِ، فلما تجاذبت هذه الصورةَ قاعدتان، احتاجت إلى التأويلِ على قاعدةِ العددِ والمعدودِ، وأَتت سائغةً مع قاعدةِ البدَلِ والمبدَلِ منه فيذُكّرُ العددُ مع المعدودِ المذكرِ ويُؤنّثُ مع المعدودِ المؤنثِ[3].

ثم أَتى العددان (واحدٌ واثنان) مطابِقَين للمعدودِ في الجنسِ جَريًا على القاعدةِ النحويةِ المشهورةِ، فحصَلت مراجعةُ اللفظِ بعد مفارقتِه إلى الحملِ على المعنى.

نخلُصُ مما سَبق في هذا المبحثِ إلى أنّ تطبيقاتِ الانتكاثِ تُرشِّحُ النظرَ إلى أحدِ عناصرِه الأساسيةِ (اللفظِ الحاملِ) سواءٌ أكان عامًّا أم خاصًّا، حتى تُمثِّلَ نظرةً متكاملةً حين التعرُّضِ لوجهِ الانتكاثِ في شاهدٍ مَا.

ولا يكادُ المحمولُ في تصرُّفِه نحوَ المطابقةِ والعدولِ يَخلو من النظرِ إلى حاملِه ودعمِه في اتساعِه الدلاليِّ، إذ تُمزَجُ دلالةُ الحاملِ في محمولِه من جهةِ الجنسِ والعددِ وبالنظرِ إلى العمومِ

(١) أي التاءُ.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢ / ٢١٧-٢١٨). وانظر: معاني القرآن للفراء (١ / ١٥١-١٥٢).

(٣) نحوُ ما ذُكِر قاله محيي الدين عبدالحميد في صورةِ مَا إذا ذُكِرَ المعدودُ ثم وُصِفَ باسمِ العددِ. انظر : حاشيته على أوضح المسالك (٤ / ٢٤٥).

والخصوصِ.

والباحثُ عن الغُنيَةِ التأويليةِ لأسلوبِ الانتكاثِ، لا بُدَّ له من مراقَبةِ الاسمِ الرأسِ الحرِّ أو المقيِّدِ في دلالتِه، حتى يتمكَّنَ من الوصولِ إلى العلاقةِ بين الحاملِ والمحمولِ في سَيرِ طريقةِ الانتكاثِ، فيكونَ قادرًا على تجاوزِ النُّدرةِ والشذوذِ وارتكابِ الضرورةِ الشعريةِ المحتملةِ في الشاهدِ.

وهذا يدلُّ أنّ قوةَ البِنيةِ الحاملةِ المكسوَّةِ بالمعنى قد مثَّلَت حَجرَ الزاويةِ ونقطةَ انطلاقٍ مَخفيةٍ في مدوَّنةِ الانتكاثِ، ومحرِّكُ هذه القوةِ هو مَبدأُ الانتظامِ القائمِ على ظاهرِ اللفظ، والتأويلِ على دلالالتِه الصرفيةِ والمعجميةِ.

وكلَّما كانت الكلمةُ موغِلةً في الإبهامِ والاستغراقِ، قَوِيَت فيها نسبةُ الانتكاثِ، ومن ثَمّ كثُر وقوعُه في نحوِ (مَن) الشرطيةِ والموصولةِ. وإذا قصُرتِ البِنيةُ عن ذلك، تفاعلَت الحرَكيةُ الازدواجيةُ بين المعنى الوضعيِّ والقصديِّ في الربطِ بين وَحداتِ الانتكاثِ. وعليه فعَملُ الانتكاثِ يَتراوحُ بين ظاهريةِ اللفظِ والجانبِ المقاصِديِّ في الخطابِ.

الـفصلُ الثالثُ

الخلافُ في الانتكاثِ

وفيه ثلاثةُ مباحثَ:

المبحثُ الأولُ: مَنشأُ الخلافِ.

المبحثُ الثاني: القولُ في مُعاودةِ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه.

المبحثُ الثالثُ: القولُ في عَودةِ الإتباعِ بعد القطعِ.

تَوطِئة:

يَحسُنُ بنا أن نبدأَ قبل استعراضِ صورِ الانتكاثِ الذي اختُلفَ فيه بالإشارةِ إلى مواضعِ الاتفاقِ في حُجيةِ الحملِ على اللفظِ والحملِ على المعنى، وإليك **تحريرَ المسألةِ:**

– الحملُ على اللفظِ هو الأصلُ، وهو أقوى من الحملِ على المعنى[1]، "فمراعاةُ اللفظِ فيما يعبَّرُ به عنهما من الضميرِ والإشارةِ ونحوِهما أكثرُ وأغلبُ، وإنما كان كذلك؛ لأن اللفظَ أقربُ إلى تلك العبارةِ المحمولةِ عليهما من المعنى، إذ هو وُصلةٌ إلى المعنى" [2].

ولهذا بَوّب المبرّدُ بقولِه: "هذا بابُ ما يُحمَلُ على المعنى، وحملُه على اللفظِ أجوَدُ"[3].

– الحملُ على المعنى شائعٌ ودقيقُ المسلَكِ، وهو من شَجاعةِ العربيةِ.

قال ابنُ جِنيٍّ: "وقد شاعَ واتّسَعَ عنهم حملُ ظاهرِ اللفظِ على معقودِ المعنى، وتركُ الظاهرِ إليه، وذلك كتذكيرِ المؤنثِ وتأنيثِ المذكرِ وإفرادِ الجماعةِ وجمعِ المفردِ، وهذا فاشٍ عنهم، وقد أفرَدنا له بابًا في كتابِنا في (الخصائصِ) ووَسَمناه هناك بشَجاعةِ العربيةِ"[4].

وقال في (بابِ شَجاعةِ العربيةِ): "فصلٌ في الحملِ على المعنى: اعلَم أن هذا الشَرْجَ غورٌ من العربيةِ بعيدٌ، ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ. قد ورَد به القرآنُ وفصيحُ الكلامِ منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيثِ المذكرِ، وتذكيرِ المؤنثِ، وتصويرِ معنى الواحدِ في الجماعةِ، والجماعةِ في الواحدِ، وفي حمل الثاني على لفظٍ قد يكونُ عليه الأولُ، أصلًا كان ذلك اللفظُ أو فرعًا"[5].

وتبعه ابنُ الأثيرِ الكاتبُ بوصفِه بالدقةِ والحاجةِ إلى مُعاودةِ النَّظَر؛ حيث قال: "اعلَم

(١) انظر: الخصائص (٣ / ٣١٧).
(٢) شرح الرضي على الكافية (٣ / ٥٦).
(٣) المقتضب (٣ / ٢٨١).
(٤) المحتسب (١ / ١٤٥).
(٥) الخصائص (٢ / ٤١٢-٤١٣).

أن هذا القِسمَ من التأليفِ دقيقُ المسلَك، بعيدُ المذهبِ، يحتاجُ إلى فَضلِ معاودةٍ وزيادةِ تأملٍ"[1].

وإن كان هذا هو شأنَ الحملِ على المعنى فقط، فكيف الحالُ بالانتكاثِ الذي تتراوحُ فيه مراعاةُ اللفظِ والمعنى؛ إذ الحاجةُ فيه إلى دقةِ التأملِ آكدُ لما فيه من معاودةٍ بعد أن كان مطروحًا ومصروفًا عنه.

- العدولُ إلى المعنى بالحملِ عليه يكونُ بعد استغناءِ اللفظِ وتمامِ الكلامِ.

قال المبرّدُ: "اعلَم أَن الشيءَ لا يجوزُ أن يُحمَلَ على المعنى إلا بعد استغناءِ اللفظِ"[2].

- الحملُ على المعنى دالٌّ على سَعةِ العربيةِ وعلى طبيعتِها في التصرُّفِ والتَّفَنُّنِ، "ومن الأوهامِ السابقةِ إلى بعضِ الأفهامِ قُبحُ الاختلافِ في الضميرَين تذكيرًا وتأنيثًا مع الاتحادِ في المرجِعِ إليه، وإنما قلنا إنه من الأوهامِ؛ إذ لا شُبهةَ في صحتِه بل في حسنِه وفصاحتِه، كيف لا، وهو من طرقِ التَّفَننِ، وأما الدليلُ القاطعُ على عدمِ قبحِه فوقوعُه في كلامِ اللهِ تعالى في غيرِ موضعٍ..."[3].

- الجَمعُ بين الحَملَين في سياقٍ واحدٍ جائزٌ ولا خِلافَ فيه، والأحسنُ البَداءةُ بالحملِ على اللفظِ.

قال أبو حَيّانَ: "وإذا جَمَعت بين الحملَين، فالأصحُّ أن تبدأَ أولًا بالحملِ على اللفظِ، ثم بالحملِ على المعنى"[4]. "وعُلّل ذلك بأن اللفظَ هو المشاهدُ المنظورُ إليه، وأما المعنى فخفيٌّ راجعٌ إلى مُرادِ المتكلمِ، فكانت مراعاةُ اللفظِ والبَداءةُ به أَولى، وبأن اللفظَ متقدِّمٌ على المعنى لأنك أولَ ما تَسمعُ اللفظَ فتفهمُ معناه عقِبَه فاعتُبر الأسبقُ. وبأنه لو عُكِس لحصلَ تراجُعٌ؛

(١) الجامع الكبير، ص(١٠٦).

(٢) المقتضب (٣ / ٢٨١).

(٣) رسائل ابن كمال باشا، ص(١٣٩).

(٤) البحر المحيط (٢ / ٣٩٤). وانظر: شرح الرضي على الكافية (٣ / ٥٧)، ارتشاف الضرب (٢ / ١٠٢٦).

لأنك أوضَحتَ المرادَ أولًا ثم رجَعت إلى غيرِ المرادِ لأن المعوَّلَ على المعنى فحصَلَ الإبهامُ بعد التبيينِ"[1].

- كلُّ كلمةٍ احتملَ معناها مدلولًا غيرَ لفظِها جاز الحملُ عليها لفظًا أو معنًى.

قال ابنُ عُصفورٍ: "يجوزُ الحملُ على اللفظِ وعلى المعنى في كلِّ شيءٍ له لفظٌ ومعنًى، موصولًا كان أو غيرَ موصولٍ"[2].

- عدمُ صلاحيةِ كلِّ موضِعٍ للحملِ على المعنى. قال أبو عثمانَ المازني: "ليس كلُّ كلامٍ يحتملُ أن يُحمَلَ على المعنى"[3].

- قيامُ الحملِ بعنصرَيه الحاملِ والمحمولِ على أساسِ المناسبةِ اللفظيةِ والمعنويةِ بينهما.

قال ابنُ يعيشَ: "اعلَم أن الشيءَ يُحمَلُ على الشيءِ لمناسبةٍ بينهما، إما من جهةِ اللفظِ، وإما من جهةِ المعنى"[4].

- ترجيحُ اختيارِ الحملِ على المعنى إذا تقدَّم عليه ما يَعضُدُ المعنى، وقد يجبُ إن حصَل لَبسٌ بسببِ الحملِ على اللفظِ أو عدمُ مطابقةٍ بين أجزاءِ الجملة.

قال ابنُ مالكٍ: "(مَن) و(ما) في اللفظِ مفردَان مُذَكَّران، فإن عُنِي بهما غيرُ ذلك فمراعاةُ اللفظِ فيما اتصلَ بهما وبما أشبَهَهُما أَولى، ما لم يَعضُدِ المعنى سابقٌ فيُختارُ مراعاتُه، أو يلزمُ بمراعاةِ اللفظِ لَبسٌ أو قُبحٌ فيجبُ مراعاةُ المعنى مطلقًا، خلافًا لابنِ السَّرَّاجِ في نحوِ: مَن هي مُحسِنةٌ أمُّك، فإن حُذِفَ (هي) سَهُلَ التذكيرُ"[5].

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي (١ / ٤١٨).

(٢) شرح الجمل (١ / ١٩٠).

(٣) نقل عنه ابن السراج في الأصول (٢ / ٣٠٩-٣١٠)، ولم أقف عليه في كتابه.

(٤) شرح المفصل (٣ / ٣١٨).

(٥) شرح التسهيل (١ / ٢١٢).

وقال الرضيّ: "وإن تقدَّم على المحمولِ على (مَن) و (ما) وشبهِهما من المحتمِلاتِ ما يَعضدُ المعنى، اختِير مراعاةُ المعنى في ذلك المحمولِ، كقولك: مِنهن مَن أُحبُّها، فهو أَولى من قولِك: أُحبُّه، لتقدُّمِ لفظةِ (منهن)، فلهذا لم يختلفِ القراءُ في تذكيرِ: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ﴾ [الأحزاب:٣١]، وهو عاضدٌ للمعنى، فلذا قال: ﴿نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا﴾[الأحزاب:٣١]، وإن حصَل بمراعاةِ اللفظِ لَبسٌ وجَب مراعاةُ المعنى، فلا تقولُ: لقِيتُ مَن أُحبُّه، وأنت تريدُ مِن النِّسوانِ، إلا أن يكونَ هناك قرينةٌ، ويجب أيضًا مراعاةُ المعنى فيما وجب مطابقتُه للمحمولِ على المعنى، نحو: مَن هي مُحسِنةٌ أمُّك، ولا يجوز: مُحسِنٌ؛ لأنه خبرُ لـ(هي) المحمولةِ على معنى (مَن) الذي بمعنى التي، والخبرُ المشتَقُّ يجبُ مطابقتُه للمبتدأ تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا"[(١)].

هذا، وقد أثِير حولَ هذا الموضوعِ منازعةٌ تخصُّصيةٌ، بتجاذبِ علمَي النحوِ والبلاغةِ فيه، فإلى أيِّهما أقربُ، أو بالأصحِ في أيِّهما بُحِثَ؟

والإجابةُ عن هذا المُثارِ تكونُ بتحديدِ موضعِ ذكرِ هذه المسألةِ في العِلمَين.

أما البلاغةُ فلم تَذكُرْ مصادرُها ضروبَ هذه المسألةِ، إلا مَوردَين اثنَين قد استشفَّاها مِن كتبِ النحاة، وأوردَاها لَمَامًا[(٢)].

وأما موطنُ مباحثةِ الخلافِ في مسألةِ الانتكاثِ والتنصيصُ عليها عند النحويين فكان في بابَي الموصولِ والنعتِ[(٣)]، وهي مما فاتَ كتبَ الخلافِ من مسائلِه.

وهو من القرائنِ والأدلةِ على أن هذه المسألةَ من صُلبِ مسائلِ النحوِ، لا كما يُتوهَّمُ أنها من قبيلِ مسائلِ المعاني، وإن كانت لها صلةٌ بالنكَتِ البلاغيةِ، ويقالُ فيها ما قاله الشاطبيُّ

(١) شرح الرضي على الكافية (٣ / ٥٧).

(٢) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير، ص(١٠٨)، عروس الأفراح (١ / ٢٧٩-٢٨٠).

(٣) انظر مثلا : حواشي المفصل لأبي علي الشلوبين (٢/٤٩٤، ٤٩٥)، شرح الجمل لابن عصفور (١/١٨٩-١٩٠)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٢١٤)، شرح الجزولية لأبي الحسن الأُبَّذي، ص(٤٦٣- ٤٦٤)، البسيط لابن أبي الربيع (١/ ٣١٦-٣١٧)، ارتشاف الضرب (٢ /١٠٢٦-١٠٢٧)، شرح الجمل لابن الفخار (٢ / ١٣٩-١٤٠)، همع الهوامع (١/٣٣٩).

عند قولِ ابنِ مالكٍ: (وحذفَ فَضْلةٍ أجِز إن لم يضِر): " أطلقَ الناظمُ القولَ بالحذفِ هنا، ولم يَعتبِر ما يقصِدُه المتكلمُ في تركِ ذِكرِه من تضمينِ الفعلِ معنى فِعلٍ لازمٍ، أو قصدِ المبالغةِ أو اعتبارِ بعضِ الأسبابِ الباعثةِ على تركِ ذِكرِ الفاعلِ في: ضُرِبَ زيدٌ ونحوِه، فإن ذلك كلَّه طارئٌ على أصلِ الوضعِ، وكلامُ النحويين ونَظرُهم إنما هو في أصلِ الوضعِ، أما البيانيُّ فينظرُ في مقاصدِ الحذفِ بعد تسليمِ نَظرِ النحويِّ، إذ لا تنافيَ بينهما؛ ولذلك جمعَ ابنُ مالكٍ في (التسهيل) بين النَّظَرَين..."[1].

فالنحويُّ وإن تكلّمَ في النحوِ، فقد ينبِّهُ في كلامِه على مقاصدِ العربِ وأنحاءِ تصرُّفاتِها في ألفاظِها ومعانيها، فيحتوي حديثُه على علمِ المعاني والبيانِ ووجوهِ تصرُّفاتِ الألفاظِ والمعاني[2].

(١) المقاصد الشافية (٣ / ١٥٩).

(٢) انظر: الموافقات للشاطبي (٥ / ٥٤).

الـمبحثُ الأولُ

مَنشأُ الخِلافِ

تَعارفَ الباحثون حين مناولةِ الخلافِ على بناءِ المسألةِ على قاعدةٍ أو مقصدٍ أو مسألةٍ أصليةٍ، والنظرُ مِن هذه الزاويةِ من قيامِها على أصلٍ يمكِّنُ الوصولَ إلى اشتراكٍ في توحيدِ حُكمِ مسألتَين فأكثرَ، فتُضَمُّ مسألةٌ إلى أخرى على جِهةٍ يُعرَفُ بها الجامعُ المشتركُ والحُكمُ الكُلّيُّ، ويُخرّجُ الفرعُ على أصلٍ بطريقِ التشابهِ أو التلازمِ بين مسألتَين متناظِرَتَين.

ومَنشأُ الخِلافِ في الانتكاثِ راجعٌ إلى الاحتجاجِ بمقصَدٍ من مقاصدِ العربيةِ، هو أنه: (من سَجايا العربِ أنها تأبى الرجوعَ إلى ما انصرفَت عنه).

ولهذا **المقصدِ العربيِّ صيغٌ** متقارِبةٌ في الألفاظِ متّحِدَةٌ بالمعنى، منها:

- قولُ ابنِ جِنيّ: "واعلَم أن العربَ إذا حَمَلَت على المعنى لم تكَدْ تُراجِعُ اللفظَ"[(١)].

وعبارةُ ابنِ الأثيرِ الكاتبِ تماثِلُ تعبيرَ ابنِ جِنيّ[(٢)].

- وذكَره شِهابُ الدينِ القَرَافيُّ بصيغةِ: "أن عادةَ العربِ إذا فارقَت شيئًا لا ترجِعُ إليه"[(٣)].

- وعبّر بعضُهم بلفظٍ: "العربُ تَكرَهُ الانصرافَ عن الشيءِ ثم الرجوعَ إليه بَعد ذلك في مَعانيهم، فكذلك يَكرَهونه في ألفاظِهم"[(٤)].

- وعبَّرَ عنه ابنُ أبي الربيعِ في مسألةِ (الإتباعِ بعد القطعِ) بقولِه: "فإذا قطَعوا وجاءوا على القياسِ، فيكونُ رجوعُهم بعد ذلك إلى النعتِ نقضًا للغرضِ، ويجري هذا مَجرَى العَودةِ على المعنى بعد اللفظِ، والعودةِ على اللفظِ بعد المعنى، والعودةُ على المعنى بعد اللفظِ صحيحةٌ لا خِلافَ فيها، العودةُ إلى اللفظِ بعد المعنى خروجٌ عن القياسِ ونقضٌ للغرضِ...

(١) الخصائص (٢ / ٤٢٢).

(٢) انظر: الجامع الكبير، ص(١٠٨).

(٣) نفائس الأصول (٣ / ١٠٣٩).

(٤) يُنقل هذا التعبيرُ عن أبي الحسنِ الأُبَّذيِّ، هكذا عزاه إليه السِّيوطيُّ في الأشباهِ والنظائرِ (١ / ٤١٩) منسوبًا إلى كتابِه شرحِ الجُزوليَّةِ، وليس مذكورًا فيه.

وكان الأستاذُ أبو عليٍّ[1] يُنشِدُ في هذا الموضعِ: [الطويل]

إذَا انصَرفَت نَفْسِي عن الشَّيءِ لم تَكَد إليه بِوَجهٍ آخِرَ الدَّهرِ تُقبِلُ "[2].

– وأورده ابنُ الفَخَّارِ بعد حِكايةِ قولِ الشَّلوبِين من أن المانعَ من ذلك ما قاله الشاعرُ، بقوله: "فكان من طِباعِ العربِ وعلوِّ همِمِها أنها إذا انصرفَت عن الشيءِ لم تَعُدْ إليه، فجعلوا لذلك ألفاظَهم جاريةً على حدِّ معانيهم"[3].

– وصَاغَه أبو إسحاقَ الشاطبيُّ بما تقتضيه عبارةُ شيخِه ابنِ الفخَّارِ مِن: "أن طباعَ العربِ تأبى الرجوعَ إلى الأمرِ بعد الانصرافِ عنه. وكان الشَّلَوبين يُنشِدُ هنا قولَ مَعْنِ بنِ أَوْسٍ... فكأنهم جعلوا ألفاظَهم جاريةً على حُكم مقاصدِهم"[4].

كما ذكَره أيضا تلميذُه الآخَرُ أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ يوسفَ الرُّعَينيُّ بقولِه: "لأنهم قد انصرَفوا عنه، وما انصرَفوا عنه لا يرجِعون إليه؛ ألا تَرَاهم لا يُتْبِعُونَ في الصفةِ بعد القطعِ، ومن كلامِهم"[5] ثم ذكر بيت مَعْنٍ رضي الله عنه.

وغيرُها من النُّقولِ التي تُضارِعُها ممن أوردَ هذا المقصدَ تبَعًا للمذكورِين[6].

وهذا المقصدُ مأخوذٌ –كما تبيَّن– من قولِ مَعْنِ بنِ أَوْسٍ رضي الله عنه[7]: [الطويل]

إذَا انصَرفَتْ نَفْسِي عن الشَّيءِ لم تَكَد إليه بِوَجهٍ آخِرَ الدَّهرِ تُقْبِلُ

(١) أي: الشَّلَوبِينيُّ.

(٢) البسيط في شرح الجمل (١ / ٣١٧). والبيت المذكور لمعْنِ بنِ أوسٍ المزَنيِّ رضي الله عنه. انظر: ديوانه، ص(٩٤).

(٣) شرح الجمل (٢ / ١٤٠).

(٤) المقاصد الشافية (٦ / ٦٨٠).

(٥) اقتطاف الأزاهر، ص(٥٢).

(٦) انظر: الأجوبة المرضِيَّة، ص(١٦٣ – ١٦٦) وعنوان الإفادة للراعي الغَرناطي، ص(١٨٨)، خزانة الأدب للبغدادي (٥ / ٤١).

(٧) سَبق تخريجُ البيت.

ونحوُ ذلك قولُ حَسّانٍ ﷺ [1]: [الطويل]

إذا انصَرَفَت نَفْسِي عَنِ الشَّيءِ مَرَّةً فلَسْتُ عَلَيهِ آخِرَ الدَّهرِ مُقبِلَا[2]

وهو من بابِ مشابهةِ معاني النحوِ بمعاني الشِّعرِ، وقد راعَى نحوَ ذلك ابنُ جِنّيٍّ في (باب في مشابهةِ معاني الإعرابِ معانيَ الشِّعرِ)، وقال فيه: "وهذا موضعٌ متناهٍ في حسنِه، آخذٌ بغايةِ الصَّنعةِ من مُستخرَجِه"[3].

وفي ذلك إجراءٌ على مقاصدِ العربِ وتمسّكٌ بديوانِ شِعرِهم في جاهِليَّتِهم، وادّعاءٌ على أن هذا المنزَعَ من مَناحِي تصرُّفِهم، وقد قال ابنُ جِنّيٍّ في (باب في أن العربَ قد أرادَت من العِللِ والأغراضِ ما نسَبناه إليها، وحمَلناه عليها): "اعلَم أن هذا موضعٌ في تثبيتِه وتمكينِه منفعَةٌ ظاهرةٌ وللنّفْسِ به مُسكَةٌ وعِصمَةٌ، وفيه تصحيحُ ما ندّعِيه على العربِ: من أنها أرادَت كَذا لكَذا وفعلَت كَذا لكَذا. وهو أحزَمُ لها وأجملُ بها وأدلُّ على الحكمةِ المنسوبةِ إليها، مِن أن تكونَ تَكلّفَت ما تكلَّفَته: من استمرارِها على وَتيرةٍ واحدةٍ وتقَرِّيها منهجًا واحدًا"[4].

كما تَرى كيف حُمِل هذا المبدأُ على القياسِ الشعريِّ، واستعمله النحويون في صناعتِهم فخرَّجوا فروعًا على ذلك الأصلِ بالتعليلِ أو الترجيحِ، والذي يرشِّحُ دخولَه في الخلافياتِ أنّ فيه رَدًّا إلى عُرفِ العربِ وطبائِعهم، والأمزجةُ قابلةٌ للتصرّفِ وَفق المعطَياتِ الداخليةِ والخارجيةِ، فيتردَّدُ اللفظِ في ذهنِ آحادِ الناسِ بين الحملِ على مثلِه والحملِ على معناه بطريقةِ الانتكاثِ.

فهل القولُ بالانتكاثِ بِدْعٌ من القولِ لا يَرفعُ أمرًا متفقًا عليه كما قيل[5]، أو لا يُفارِقُ

---

(١) انظر: ديوانه (١ / ٤٤).

(٢) يلاحَظُ أنه أُخذ فيه المعنى كلّه مع أكثرِ اللفظِ في بيتِ مَعنٍ ﷺ، وغُيّر فيه بإبدالِ كلمةٍ أو أكثرَ بما يرادِفُها أو بأحدِ اشتقاقاتِها، وهو ما يعرَفُ بالنَّسخِ في أنواعِ السرقاتِ الشعريةِ الظاهرةِ. ولا يُعرَفُ هنا أيُّهما أخذَ من الآخَرِ، وهما في عصرٍ واحدٍ، فيكون ذلك من بابِ المُوارَدةِ؛ لاحتمال كونِ هذا المعنى من المعاني المشتهَرةِ في تلك الأزمنةِ فجَرَت على لسانِهما، إلا أن بيتَ مَعنٍ ﷺ أشهرُ في كتبِ الأدبِ والتراجمِ. انظر: المثل السائر لابن الأثير (٢ / ٣٥٢).

(٣) الخصائص (٢ / ١٧٠).

(٤) المصدر السابق (١ / ٢٣٨).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن الفخار (٢ / ١٣٩).

سَجِيةً من طبائعِ العربِ المتعارَفِ عليها بِناءً على أن العادةَ محكَّمةٌ؟

عند النظرِ إلى هذا المقصدِ يجدُ اللاحظُ أن له ثلاثةَ أركانِ تمثِّلُه، فالركنُ الأولُ فيه هو (السَّجِيّةُ والعادةُ)، والثاني هو (المفارقةُ والانصرافُ)، والثالث هو (تحكيمُ السَّجِيّةِ وإعمالُها في الحُكمِ النَّحويِّ).

والركنُ الأولُ منها مبنيٌّ على ثلاثةِ أُسسٍ، هي:

المعتادُ: جُمهورُ العربِ لكونِ العادةِ جماعيةً عامةً، فهُم المصدرُ المنشِئُ لها.

المعتادُ عليه: إباءُ المعاودةِ إلى المصروفِ عنه.

الاعتيادُ: إفادةُ جَرَيانِ المنعِ وتَكرارِ حصولِ ذلك حتى يُصبحَ مُستقِرًّا وموروثًا وسَجِيّةً بالنسبةِ لهم، وتلَقِّي طِباعِهم بالقَبول.

والركنُ الثاني منها هو الوسيطُ إلى محلِّ الاعتيادِ.

وأما الركنُ الثالث الذي لا يكونُ للطبائعِ أثرٌ إلا به، فهو أن هذه السجيةَ محكَّمةٌ ومفوَّضٌ إليها الحكمُ.

فإن لوحِظ ذلك حَسُنَ النظرُ إلى ما يتعلقُ بتكوينِ العادةِ أو السَّجِيَةِ من شَرطَين يَلزَمُ تحقُّقُهما فيها[1]:

١- أن تكُونَ العادةُ مُطَّرِدةً بحيث تكونُ شائعةً مستفيضةً يُدرِكُها أصحابُ المسلَكِ، أو غالبةً بأن يكونَ جريانُها حاصلًا في أكثرِ الشواهدِ ولا تَتخلَّفُ كثيرًا.

٢- أن تكُونَ عامَّةً نِسبيًّا؛ أي في أفراد العربِ جميعهمِ. وإنما قيل (نِسبيًّا)؛ لكونها تُجعلُ عُرفًا خاصًّا مجتمَعِيًّا بالنظرِ إلى غيرِهم.

(١) انظر: قاعدة العادة محكمة، أ.د. يعقوب الباحسين، ص(٦٣).

غير أن شرطَي إجراءِ المقصَدِ ينهضان لاعتراضِ ما استوفته من شروطٍ في مقوِّماتِها التكوينِيةِ. وفيما يلي ذِكرٌ للشَّرطَين المناهِضَين لتطبيقِ هذا المقصدِ بوجهٍ عامٍّ:

١- توفُّرُ الشَّرطَين المطلوبِ تحقُّقُهما في العادةِ.

فإن اضطَرَبَتِ العادةُ فلا تُراعَى، وإنَّمَا يُعتَدُّ بها إذَا اطَّرَدَت أو غَلَبَت(١).

والنظرُ في الاطِّرادِ والغَلَبةِ مُفرَّغٌ على واقعِ الحالِ في الدراسةِ الإجرائيةِ، لا إلى شهرةِ العوائدِ في بيتٍ شعريٍّ يحكُمُه العاملُ النفسيُّ من استقرارِ سلوكٍ مُعيَّنٍ ثم اعتيادِ الناس على متابعتِه ثم يُبنى عليه حُكمٌ نحويٌّ(٢). "وإن اختلفَت العوائدُ في الأمصارِ والأعصارِ وجبَ اختلافُ هذه الأحكامِ؛ فإن القاعدةَ المجمَعَ عليها أن كلَّ حُكمٍ مبنيٍّ على عادةٍ إذا تغيَّرتِ العادةُ تغيَّرَ"(٣).

وقد قيل(٤): [الطويل]

ومَن يَقترِفْ خُلْقًا سوى خُلُقِ نفْسِه يَدَعْهُ وتُرجعْهُ إليه الرّواجعُ

وقيل أيضا(٥): [الطويل]

ومَن يَبتدعْ ما ليسَ فيه سجيّةً يَدَعْه ويَغلِبْهُ على النّفس خِيمُها

(١) انظر: المنثور للزركشي (٢ / ٣٦١)، الأشباه والنظائر الفقهية للسيوطي، ص(٩٢)، الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص(٨١).

(٢) وردَ التمثلُ ببيتِ مَعْنٍ الذي ذهب مضرِبَ المثلَ في مواطنَ؛ منها: تمثُّلُ هشامِ بنِ عبدِالملكِ في خبَرِه مع خالدِ بنِ صفوانَ وعزَم فلا أَوبةَ حتى يَؤوبَ القارظان. وتمثَّلَ به أيضا هارونُ الرَّشيدُ في حوارِه مع أمِّ جعفرٍ إلا أنه تراجَع إلى ما أبدَته، فعاد إلى ما انصرَفَ عنه. انظر: عيون الأخبار لابن قتيبة (١/ ٧٨)، العقد الفريد لابن عبد ربه (٥/ ٣٢١-٣٢٢).

(٣) الفروق للقرافي (٤ / ١٠٣).

(٤) هذا البيتُ للمُخَضَّعِ القَيسيُّ النَّبهانيُّ. انظر: حماسة البحتري، ص(٤٤٣)، معجم الشعراء للمرزباني، ص(٤٧٥)، الوساطة للجرجاني، ص(٢٠٠).

(٥) هذا البيتُ اختلِف في قائلِه، فيُروى لكُثَيِّر في عيونِ الأخبار لابن قُتيبةَ (٢ /٨)، ونُسِب إلى سليمانَ بنِ المهاجِر في حماسةَ البُحتريِّ، ص(٤٤٤)، وإلى مالكِ بنِ عُميرٍ في معجم الشعراء للمَرزُبانيِّ، ص(٣٦٢)، وإلى الأعورِ الشَّنّي مرّةً ومَرَّة إلى حاتمٍ في الوساطةِ للجُرجانيِّ، ص(٢٠٠ ، ٢٣٤).

وقد حصَل الاضطرابُ في هذا المقصَدِ بورودِ شواهدَ تخلَّفَ فيها هذا الغرضُ كما قال القَرَافيُّ: "ويرِدُ على هذا أن العربَ إذا عامَلَت صيغةَ (مَن) يعودُ الضميرُ على لفظِه الذي هو الأصلُ، ثم جمَعَت الضميرَ باعتبارِ المعنى قد ترجِعُ إلى ما أُعرضَت عنه بإعادتِه مفردًا، كقولِه تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾ [الزخرف:٣٦ - ٣٨]، فقد ذُكِرَ الضميرُ أولًا مفردًا ثم مجموعًا ثم مفردًا، فقد حصَلَتِ العودةُ بعد المفارَقةِ فما اطَّردَتِ القاعدةُ التي ذَكَرَها، مع أن الجماعةَ من النحاةِ منَعوا الإفرادَ في الضميرِ بعد الجمعِ طردًا لتلك القاعدةِ، ومواضعُ في الكتابِ العزيزِ تردُّ عليهم"(١).

٢- كونُ المسائلِ التي يُرادُ فيها تطبيقُ المقصدِ خاليةً من ورُودِ شواهدَ تفيدُ عكسَ مضمونِه، أو تكونُ خاليةً من حُكمِ النحويين الذي يُصرِّحُ بخلافِه.

فإثباتُ السجايا في هذه الحالةِ من قَبيل الدّلالةِ، فتُقدَّمُ دلالةُ اللفظِ التي تُصرِّحُ بالحكمِ على دلالةِ العُرفِ، ويُرجَّحُ جانبُها حالَ المعارَضةِ.

ومُفادُ ذلك ألا يعارضَها ما هو أَقوى منها أو مِثلُها بأن كانت مخالِفةً لنمطِ شواهدَ من الوحيَين أو من مأثورِ كلامِ العربِ شعرًا أم نثرًا.

فإن عارضها ذلك ضعُفَ الاعتدادُ بها ولم يَحسُن تطبيقُها؛ لوجودِ الأَقوى مِنها، والأقوى لا يُترَكُ بالأَدنى أو بالأضعفِ. و"الأحكامُ المترتبةُ على العوائدِ تدُورُ معها كيفُما دارت، وتَبطُلُ معها إذا بطَلَت"(٢).

وإذا تمهَّدَ هذا المقصَدُ، بُنِيَت مسائلُه الفرعيةُ عليه. وله ارتباطٌ متقاربٌ بقاعدةِ "الألفاظُ قوالبُ المعاني، فلا يجوزُ إلغاءُ اللفظِ وإن وجَبَ اعتبارُ المعنى، إلا إذا تعذَّرَ الجمعُ للمنافاةِ"(٣)،

(١) نفائس الأصول (٣ / ١٠٣٩). ويَعني بالذي ذَكَر القاعدةَ الرّازيَّ في (المحصول).
(٢) الفروق للقرافي (١ / ١٧٦).
(٣) المبسوط للسرخسي (١٢ / ٧٩-٨٠).

ولا منافاةَ هاهُنا.

فالأصلُ الاعتدادُ باللفظِ؛ لأنه إنما وُضعَ ليَدُلَّ على معناه المطابِقِ له، وهذا معنى قولِهم: (الألفاظُ قوالبُ المعاني)، حيث إن القالَبَ محتملٌ لما أُدرِجَ فيه. فالرجوعُ إلى اللفظِ بعد احتسابِ المعنى لا يُلغِي صلاحيةَ الاعتدادِ به ثانيًا.

وقد قال الشاطبيُّ بعد ما نَقلَ ما يُحكَى عن أبي عليٍّ الشَّلَوبين من إنشادِه في مسألةِ (الإتباعِ بعد القطعِ) بيتَ مَعنِ بنِ أَوسٍ رضي الله عنه: "فكأنهم جعَلوا ألفاظَهم جاريةً على حُكمِ مَقاصدِهم".

وإذا آل المبنَى إلى غَيرِ حُكمِ مقصدِ العربِ فهل يُعتدُّ به أو لا؛ "وذلك أن الأصلَ في صفةِ المدحِ القطعُ، وكذلك صفةُ الذَّمِّ والتَرحُّمِ؛ لأن المقصودَ الإخبارُ عن الموصوفِ بحالِه وصفتِه، بعد الإخبارِ عنه بفعلِه، وهما مَقصَدان مختلِفان، فإذا قطَعوا ثم أَتبعوا فقد رجَعوا عن الإخبارِ الثاني إلى الإخبارِ الأول بعد الانصرافِ عنه، وهذا شبيهٌ باعتبارِ اللفظِ بعد اعتبارِ المعنى، فإنه ممنوعٌ، بخلافِ العكس"[1]؟

الجوابُ: إن المقطوعَ في حُكمِ المتبَعِ، فالقطعُ والإتباعُ في نَمطٍ مُتّحِدٍ بالنظرِ إلى المعاني المآلِيةِ، فلا مراجعةَ إلى المصروفِ عنه؛ لكونِ الأمرَين تداخَلا في الإخبارِ عن المنعوتِ[2]. وكذلك شبيهُه معاودةُ اللفظ، إذ رعايةُ المعنى لا تُذهِبُ دورَ حاملِه اللفظيِّ.

ولا رَيبَ أنّ الأصلَ إنما هو المقاصدُ، والألفاظُ وُصلةٌ إلى تعريفِها وتَعَرُّفِهَا، فإذا صرَفَت المقاصدُ الألفاظَ إلى شيءٍ أيِّ شيءٍ كان انصرَفَت إليه[3]. وما ذُكِر من أن الألفاظَ جاريةٌ على حُكمِ مقاصدِ العرب، لا يَنهضُ لنَقضِ مُفادِ الانتكاثِ، بل هو خادمٌ لمرادِه ومَسلَكِه، إذ إنّ السياقَ ينصرِفُ نحوَ المدلولِ لمقصدٍ، ثم يعاوِدُ ما انصرفَ عنه منتكِثًا عُهدَةَ المعنَى لمعنًى،

(١) المقاصد الشافية (٤ / ٦٨٠). وانظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ٣١٧).

(٢) المقاصد الشافية (٤ / ٦٨٠). وانظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ٣١٧).

(٣) وسيأتي مزيدُ بيانٍ في مناقشةِ مسألةِ مُعاودة المتبَعِ بعد القطعِ في المبحثِ الثالثِ.

وكلُّ ذلك قائمٌ على لفظٍ حاملٍ.

فإذا كان الأمرُ هكذا، ناسبَ الاعتناءُ بفَهمِ معنى الخطابِ وحَكِّ مربطِه المنتكَثِ؛ لأنه المقصودُ والمرادُ، وعليه يَنبني الخطابُ ابتداءً، ولا يُغفَلُ هذا النظَرُ بالنسبةِ لشواهدِ الانتكاثِ، وإلا استُبهِم على الملتَمِسِ غرضُه، واستُعجِمَ على من لم يَفهَم مقاصدَ العربِ سَبيلُه، فيكونُ عملُه في غيرِ مَعمَلٍ، ومَشيُه على غيرِ طريقٍ[1].

ويمكِنُ القولُ أيضا بأن ما يلي اللفظَ الذي وقع فيه الانتكاثُ حَسُن حملُه على اللفظِ، وما تباعَد عنه حَسُن حملُه على المعنى[2]، فالوجهُ أن المسنَدَ إلى (مَن) ونحوِها "إذا كان متّصِلًا فرعايةُ اللفظ أولى؛ لأنه هو المسموعُ. وإذا كان مع انفصالٍ فالعَودُ إلى المعنى أَولى؛ لأن اللفظَ لا يبقَى في السمعِ، والمعنى يبقى في ذِهنِ السامعِ. فالحملُ في الثاني على المعنَى أَولى، وحَملُ الأولِ على اللفظِ أَولى"[3].

وإن حُمِلَ ما تقارَبَ من اللفظِ الحاملِ وجهَ الانتكاثِ على المعنى، فلا يصحُّ إلغاءُ دلالةِ اللفظِ الذي هو قالَبُ المعنى[4]، ثم إذا ثبتَتِ المراجعةُ إليها دلَّ ذلك أنها ما زالَت معتزِمةً في عُقدَةِ السِّياقِ، "واعتبارُ المعنى في عملِ اللفظِ أشهرُ في كلامِ العربِ مِن أن يُذكَرَ"[5].

وحاصل القولِ في هذا المبحثِ أنّ مثارَ الخلافِ في مسألةِ الانتكاثِ قد انطلَقَ من مبدأِ بناءِ مسأَلةٍ على أصلٍ، وهي مفرَّعةٌ على مقصدٍ من عوائدِ العربِ في الجاهليةِ، وفي ذلك إعمالٌ لمعيارِ المقاصدِ والعوائدِ في التعليلِ أو الترجيحِ، ويُعدُّ نَموذَجًا لتعويلِ النحويين على ما تُعورِف من مقاصدِ العربِ ومُداخلتِها في الأساليبِ الكلاميةِ.

---

(١) انظر: الموافقات (٢ / ١٤٠).

(٢) انظر: المقتضب (٣ / ٢٥٣).

(٣) تفسير الرازي (٢٨ / ٤٨).

(٤) وقد قال ابن جني في الخصائص (١ / ٢٣٨): "قد رأيتَ -بما أَوردناه- غلبةَ المعنى للفظِ وكونَ اللفظِ خادمًا له مُشِيدًا به، وأنه إنما جيء به له ومِن أجلِه".

(٥) المقاصد الشافية (٤ / ٦٥٦).

وبَعدَ مُقارَبةٍ مَقاصدِيةٍ ببيانِ أركانِها وما يُشترَطُ فيها لتحكِيمها ومناهضِتها إزاءَ السّماعِ والمأثورِ، جَرى الربطُ بينَ مسألةِ الانتكاثِ وما حُمِلَت عليه بتوضيحِ مآخذِه ومآلاتِه في تعاطِيه مفهومَ الانتكاثِ ومُقتضاه.

الـمبحثُ الثاني

القولُ في مُعاودةِ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه

تَقدَّم في التمهيدِ تحديدُ مواضعِ الوفاق في مُباحثةِ مسألةِ الانتكاثِ بتحريرِ محلِّ النزاعِ وتخليصِه مما لا يُرادُ بحثُه، وتَأطَّرَ ما يحسُنُ الوقوفِ عليه مِن مواطنِ الخلافِ، وما يَستدعي المقامُ تَثويرَه وتَحويرَه وتَسويرَه.

والمحصّلةُ أنّ **محلَّ الخلافِ في الانتكاثِ** يَكمُنُ في صورَتين:

الأُولى- في مراجعةِ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه.

والأُخرى- في معاودةِ الإتباع بعد القطعِ، وسيأتي الحديثُ عنها في المبحثِ الثالثِ.

فالصورةُ الأُولى تندرِجُ تحتَها أضربٌ ثلاثةٌ تُمثِّلُ الانتكاثَ البسيطَ:

١- الخلافُ في صورةِ الحملِ على المعنَى ابتداءً ثم الحملُ على اللفظِ.

هذا الضربُ من الانتكاثِ اختلَف فيه النَّحويون، فمِنهم مَن أجازه مُطلَقًا، ومنهم مَن أجازه بشرطِ الفصلِ بين الحَملَين، ومِنهم مَن أَجازه بقِلّةٍ، ومنهم من ضَعَّفه، ومنهم مَن مَنَعَه مُطلَقًا. وتفصيلُ ذلك على النحوِ الآتي:

أ- مذهبُ المُجِيزين وأدلّةُ كلِّ فريقٍ:

القولُ الأولُ- الجوازُ مُطلَقًا، سواءٌ فُصِل بين الحَملَين بفاصلٍ أم لا، وإليه ذهب البَصريُّون[1].

(١) كما نسَبه إليهم السِّيرافيُّ، ونسَب إليهم أبو عليٍّ الشَّلوبينُ العكسَ، أي: تقييدَ جوازِ ذلك بشرطِ الفصلِ. كلُّ ذلك حكاه عنهما أبو حيانَ. انظر: ارتشاف الضَّرَب (٢ / ١٠٢٦-١٠٢٧)، نتائج التحصيل لمحمد المرابط الدلائي (٢ / ٧٧٧).

والذي يظهرُ أن ما نسَبه السِّيرافيُّ -كما نَقَل عنه أبو حَيانَ- هو الأصوبُ، وإن لم يتيسرِ الوقوفُ على هذا المنقولِ بالنصِّ في شرح الكتابِ، وما ذكَره الشَّلَوبينُ - فيما حُكي عنه، ولم يَتَسَنّ لي الوقوفُ على هذا المحكيِّ في كتبِه المطبوعةِ- فيه وَهمٌ؛ لكونِ ابنِ عُصفورٍ قد عَزَا الإطلاقَ إلى البصريين والفصلَ إلى الكوفيين، وحكى ذلك عنه أبو حَيّانَ في البحرِ والزَّركشيُّ في البرهانِ نقلًا من شرحِه المقرَّبَ دون اعتراضٍ. وكذلك الأُبَّذِيُّ عَزَا عدمَ اشتراطِ الفصلِ إلى البَصريِّين. وأما السِّيوطيُّ فأَبهم مَذهبَ الإطلاقِ ولم يُسَمِّ، ثم ذكَرَ مذهَبَ الاشتراطِ وقال : "عُزِيَ للكُوفيين". انظر: شرح الكتاب

واختار هذا القولَ النَّحَّاسُ[١] والسِّيرافيُّ[٢] وأبو منصورٍ الأَزهريُّ[٣] وابنُ زَنْجَلَةَ[٤] والزَّمَخشريُّ[٥] والباقُوليُّ[٦] وأبو البركاتِ الأنباريُّ[٧] والعُكبَرِيُّ[٨] والزَّرْكَشِيُّ[٩] والسِّيوطِيُّ[١٠].

واستدلالُ هؤلاء على ما ذهَبوا إليه ما يلي:

- أنهم لا يَجعلون للفَصلِ تأثيرًا[١١].

للسيرافي (١/ ٣٠٩ ، ٣/ ١٨٢- ١٨٣)، حواشي المفصَّل للشلوبين (٢ / ٤٩٤- ٤٩٥)، شرح الجُزولية للأبَّذِي، ص(٤٦٤)، البحر المحيط (١ / ٩١)، البرهان في علوم القرآن (٣ / ٣٨٣-٣٨٤)، همع الهوامع (١ / ٣٣٩).

(١) ذكر تعبيرًا يفيدُ هذا الضربَ من الانتكاثِ في شاهدِ [الأنعامِ: ١٣٩]، وحسَّن ذلك الوجهَ ولم يَشتَرِط. انظر: إعراب القرآن (٢ / ٣٤).

(٢) انظر: شرح الكتاب (١/ ٣٠٩ ، ٣ / ١٨٢- ١٨٣). والدليلُ الذي أورَده [شاهدُ الطَّلاقِ:١١] معقَّبٌ عليه بأنه ليس من هذه الصورةِ، إلا أنه يبقى مؤيِّدا لها بالجوازِ، وقد أورد شاهدًا آخرَ في موضعٍ مُقوِّيًا هذه الصورةَ مُحتَجًّا بالقراءةِ الشاذَّةِ: ﴿ وَمَن تَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب:٣١].

(٣) وجَّه بهذا الضربِ من الانتكاثِ في شاهدِ [الأنعام: ١٣٩] دُون اشتراطٍ. انظر: تهذيب اللغة (٧ / ٦٤).

(٤) قال: "ولك أَن ترجِعَ عَن لفظ (مَا) و(مَن) إلى مَعناهما ومِن مَعناهما إلى لفظِهما؛ لأن لفظَهما واحِدٌ ومعناهما الجمعُ والتأنيثُ"، ثم أورَد شاهدَ [الأنعام:١٣٩] بعد ذكرِه شاهدَ [الطلاق:١١]. انظر: حُجّة القراءات، ص(٢٧٤).

(٥) قال في الكشاف (٢ / ٧١) عند توجيهِه شاهدَ [الأنعام: ١٣٩]: "وأنّثَ (خالِصَةٌ) للحملِ على المعنى، لأنَّ (ما) في معنى الأجِنّةِ، وذكّرَ (مُحَرَّمٌ) للحملِ على اللفظ". وقال (٢ /١١١) عند توجيهِه شاهدَ [الأعراف:٥٧]: "(سَحابًا ثِقالًا)... (سُقْناهُ) الضميرُ للسَّحَابِ على اللفظِ، ولو حُمِل على المعنى كالثِّقالِ لأُنِّث، كما لو حُمِل الوصفُ على اللفظِ لَقِيل: ثَقيلًا".

(٦) قال بعد إيرادِه شاهدَ الطلاقِ: "وإذا ثبَت وصحَّ أنه يجوزُ ويحسُنُ العَودُ إلى الإفرادِ بعد الجمعِ..."، ثم ذكَر بعده شاهدَ [الأنعام:١٣٩]. انظر: إعراب القرآن (١ / ٣٧٠-٣٧١).

(٧) رَدَّ على من يَزعُم أنه لا يَحسُنُ الحملُ على اللفظِ بعد الحملِ على المعنى بآيةِ [الطلاق:١١] - وإن كانَ هذا الشاهدُ غيرَ مُسَلَّمٍ به في هذا الضربِ الانتكاثيِّ- فقد قال: "وهذا التعليلُ [أي علةُ منعِ استحسانِ الحَملِ] ليس عليه تَعويلٌ، فإنه قد جَاءَ...". انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١ / ٣٤٣-٣٤٤).

(٨) انظر: إعراب ما يُشكِلُ من ألفاظ الحديث، ص(٣٢).

(٩) انظر: البرهان (٣ / ٣٨٤).

(١٠) انظر: همع الهوامع (١ / ٣٣٩).

(١١) انظر: شرح الجُزولية لأبي الحسنِ الأُبَّذي، ص(٤٦٤)، التذييل والتكميل (٣ / ١١١).

ويُعترَضُ عليه باعتدادِ الفَصلِ في مسائلَ من النَّحوِ[1].

ويعقَّبُ على هذا الاعتراضِ بأن اشتراطَ الفَصلِ في بعضِ المسائل ليسَ من هذا النحوِ، وإنما هو بقيودٍ معروفةٍ في أبوابها، وغايةُ ما في هذا الضربِ من الانتكاثِ الفصلُ بين جُملَتين متعاطفَتَين أو بين حَملَين بالفَضَلات، ولا يُشترَطُ ذلك ولا يَمتنِعُ، كلُّ ذلك جائزٌ[2].

- وُرودُ هذا الضَّربِ من الانتكاثِ في شواهدِ التنزيلِ من غيرِ فَصلٍ.

القولُ الثاني- الجوازُ بشرطِ الفاصلِ بين الحملَين، وهو مذهبُ الكُوفِيّينَ[3]، واختاره ابنُ عُصفورٍ[4]وأبو الحسنِ الأُبَّذِيُّ[5]وأبو حَيَّانَ[6].

واحتَجَّ أصحابُ هذا القولِ بما يَلي:

- وُرودُ السّماعِ بالفصلِ[7].

ويرِدُ على هذا مجيءُ النَّقلِ مِن غَيرِ فَصلٍ أيضًا.

---

(١) كاشتراطِ البَصريّينَ الفَصلَ بين المتعاطِفَين إذا كان المعطوفُ عليه ضَميرًا مرفوعًا مُتصلًا. انظر: الإنصاف (٢ / ٣٨٨)، همع الهوامع (٣ / ٢٢٠-٢٢١).

(٢) تنبيهٌ: إنما يُعدَل عن الفصلِ بين المتعاطِفَين إذا كان بمفردٍ أو بجملةٍ أجنبِيَّين أو بما لا يحسُنُ اعتراضًا. وصورةُ الانتكاثِ هذه بالفصلِ ليست داخلةً فيما ذُكِر من الامتناعِ. انظر: الكشاف (٤ / ٢٦٨)، البحر المحيط (٤ / ١٩٢)، شرح شذور الذهب لابن هشام، ص(٤٣٠)، روح المعاني (٣ / ٢٤٨).

(٣) سبقت الإشارةُ في القولِ الأولِ إلى الاختلافِ الحاصلِ في العَزوِ إليهم. انظر: ارتشاف الضرب (٢ / ١٠٢٦-١٠٢٧).

(٤) كما حُكي عنه. انظر: البحر المحيط (١ / ٩١)، البرهان للزركشي (٣ / ٣٨٣-٣٨٤).

(٥) انظر: شرح الجزولية للأبذي، ص(٤٦٤).

(٦) انظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٧٨٧، ١٠٢٦-١٠٢٧)، التذييل والتكميل (٣ / ١١١).

(٧) انظر: البحر المحيط (١ / ٩١)، البرهان (٣ / ٣٨٣-٣٨٤).

كذلك يؤخَذُ على بعضِ قائلِيه بأنه صَرّح بالانتكاثِ فيما وَرَدَ بغيرِ فَصلٍ، بل رجَّحه[1].

- مجيءُ أكثرِ هذه الصورةِ الحَمليةِ بالفَصلِ لما فيه من إزالةِ قَلقِ التَّنافُرِ الذي يكُونُ بين الحَملَين[2].

ويوجَّهُ هذا بأن النَّظرةَ البلاغيةَ كافلةٌ بما يُشعَرُ فيه التنافرُ والخروجُ عن المألوفِ.

القولُ الثالثُ- الجوازُ على قِلّةٍ دون شَرطٍ، أو بالإشارة إلى أنه خلافُ المعتادِ المعروفِ.

مقتضى القولِ بجوازِ ذلك بالإيحاءِ إلى نُدرته وقِلةِ نظائرِه: كلامُ مكّيِّ بنِ أبي طالبٍ[3] وناصرِ الدِّينِ بنِ المنَيِّرِ[4] وعَلَمِ الدِّينِ بنِ بنتِ العراقيِّ[5].

ومقتضى القولِ بالجوازِ مع الإشارةِ إلى أنه خلافُ المعهودِ والمتعارفِ: كلامُ أبي السُّعودِ

---

(١) وجّه أبو حَيانَ شاهدَ (لو أنَّ قَومي حين أدعُوهم حَمَلْ) بالحملِ المعنوي واللفظي، ولا فَصلَ بين الحَملَين فيه. انظر: التذييل والتكميل (٢ / ١٣٩).

(٢) انظر: البحر المحيط (١ / ٩١).

(٣) قال في الهداية (٣ / ٢٢٠٤) عند توجيهِ شاهد [الأنعام:١٣٩]: "وهذه الآيةُ - في قراءةِ الجماعةِ- أتَت على خلافِ نظائرِها في القرآنِ". وفي موضع آخر (١٠/ ٦٦٣٤- ٦٦٣٥) قال : "وهذا نادرٌ قُدِّم فيه الحملُ على المعنى على الحملِ على اللفظ... وهو كلُّه نادرٌ لم أَجِد له نظيرًا". وقال في المشكِلِ (١ / ٢٧٢): "وهذا نادِرٌ لا نَظيرَ له، وإنما يأتي في (مَن) و (ما) حَملُ الكلامِ على اللفظِ أولًا ثم على المعنى بَعد ذلك، وهذا [هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: هنا لا هذا] أتى اللفظُ أولًا محمولًا على المعنى ثم حُمِل على اللفظِ بَعد ذلك، فاعرِفه فإنه قليلٌ".

(٤) قال في حاشيته على الكشاف (٢ / ٧١): "أنكَرَ جماعةٌ من متأخرِي الفنِّ وقوعَه في الكتابِ العزيزِ، وادَّعَوا أن جميعَ ما ورَد فيه يعودُ على المعنى بعد اللفظِ، وقد التزَم غيرُهم إجازةَ ذلك، وعَدُّوا في الكتابِ العزيزِ منه موضعَين يمكِن صرفُ الكلامِ فيهما إلى غيرِ الموصولِ. وعلى الجملةِ فالحملُ على اللفظِ بعد المعنى قليلٌ، وغيرُه أَولى ما وُجِد إليه سبيلٌ". ابنَّ المنيِّرِ هذا له رأيٌ تَفرَّد به، وهو أن اللفظَ الحامَل إذا كان مُبهَمًا نحوُ (مَن) و (ما) لا يَحسُنُ الانتكاثُ، وإذا كان لفظًا خاصًّا فإنه يجوزُ على قلةٍ؛ لأنه لا يَلزمُ منه الإبهامُ بعد التفسيرِ. انظر: حاشيته (٤ / ٣٦٤).

(٥) ولم يُسلِّم لمكيٍّ والعراقيِّ أبو حَيانَ في الشواهدِ التي استَدلّا بها على نُدرتِها، وعقَّب عليهما بأنها تحتملُ أن يكونَ فيها سبقُ الحملِ اللفظي، فتكونَ من صورةِ معاودةِ اللفظِ الآتيةِ، وتُعقِّب على هذا التعقيبِ أيضا. انظر: البحر المحيط (٤ / ٦٦٠-٦٦١)، البرهان (٣ / ٣٨٣)، حاشية الخفاجي (٤ / ١٢٨).

الحنَفيِّ[1] والشِّهابِ الخَفَاجيِّ[2] والأَلُوسِيِّ[3].

واستَنَد هؤلاء القائلِين بالقِلّةِ أو بخلافِ المعهودِ في الاستعمالِ بما يلي:

- الاستقراءُ ومِن ثَمّ ادّعاءُ نُدرةِ نظائرِها في الأسلوبِ القرآنيِّ.

يُناقَشُ بأن هذا التتبعَ ناقصٌ، وأما كونُه خلافَ المتعارَفِ في النّظمِ فصَحيحٌ، ويكونُ ذلك لنكتةٍ بلاغيةٍ مودَعةٍ فيه.

- دليلُ الكَثرةِ في الصورةِ العَكسيةِ أي الأكثرُ الحملُ على اللفظِ ثم الحملُ على المعنى لا العَكسُ[4].

- الاعتمادُ على اللطائفِ البلاغيةِ في النظمِ القرآنيِّ، واستخلاصُ أن هذا الضربَ خلافُ المألوفِ[5].

يُقالُ فيه ما ذُكِر آنفًا إنَّ ودائعَ البلاغةِ له مكنونةٌ، وما على الناظرِ إلا سَبرُ غَورِها.

---

(١) قال في تفسيرِه (٣ / ١٩٠) عند شاهدِ [الأنعام:١٣٩]: "وفيه كما تَرى حَملٌ للنظمِ الكريمِ على خلافِ المعهودِ الذي هو الحملُ على اللفظِ أولًا وعلى المعنى ثانيًا".

(٢) قال في حاشيتِه على البَيضاوي (٨ / ١٤٤): "فيكون من اعتبارِ اللفظِ بعد اعتبارِ المعنى على خلافِ المتعارَفِ".

(٣) قال في تفسيرِه (١ / ١٤٦): "ولما روعِيا جميعًا حَسُن مراعاةُ اللفظِ أولًا؛ إذ هو في الخارجِ قبل المعنى والواحدُ قبل الجمعِ، ولو عُكِسَ جاز". وقال في موضعٍ (٤ / ٢٧٩): "فيه رعايةُ المعنى أولًا واللفظِ ثانيًا، وهو خلافُ المعهودِ في الكتابِ الكريمِ مِن العَكس... وذَكَر بعضُهم أن ارتكابَ خلافِ المعهودِ هاهنا لا يخلو عن لطفٍ معنويٍّ ولفظيٍّ". وفي موضعٍ آخرَ (١٢ / ٢٦٨): "واعتبارُ اللفظِ بعد اعتبارِ المعنى جائزٌ وإن كان الأكثرُ العكسَ". وفي موضعٍ (١٣ / ٣٠١) قال: "فقد رُوعي في الطائفَتين معناهما أولًا ولفظُهما ثانيا على عكسِ المشهورِ في الاستعمالِ". فيحمَلُ مطلَقُ كلامِه على مقيَّدِه.

(٤) قال مَكّيٌّ في الهداية (٣ / ٢٢٠٤): "لأن ما يُحمَلُ على اللفظِ مَرّةً وعلى المعنى مرّةً، إنما يتقدَّمُ أولًا الحملُ على اللفظِ ثم يليه الحملُ على المعنى... وهو كثيرٌ، هكذا يأتي في القرآنِ وكلامِ العربِ، يتقدّمُ الحملُ على اللفظِ ثم يُحمَلُ بَعد ذلك على المعنى".

(٥) انظر مثلا: تفسير الرازي (٢٨ / ١٠٥)، نظم الدرر (١٨ / ٣٧٠-٣٧١)، حاشية الخفاجي (٨/ ٧٧)، روح المعاني (٤ / ٢٧٩).

- مَخرَجُ التخريجِ بأوجهٍ أخرى ما وُجِد إليه سبيلٌ[1].

ويعقَّبُ عليه بأن في ذلك إبعادًا لما له وَجاهتُه، فالحملُ على الانتكاثِ وجهٌ من الأوجهِ التي يُخرَّجُ عليها.

ويُعترَضُ على هذا التعقيبِ بإمكانِ التخريجِ على تداخلِ اللغاتِ، فكلُّ حَملٍ يُحمَلُ على لغةٍ؛ لتكافؤِ السَّمَاعَين في الورودِ واللفظَين في الاستعمالِ بحيث يصحُّ القياسُ على كلِّ واحدٍ منهما- وإن كانا متعارِضَينِ في الظاهر- لأن ذلك راجعٌ إلى جوازِ الوجهَين كلغةِ الحجازِيين وبني تميمٍ في تذكيرِ وتأنيثِ اسمِ الجنسِ فليس في الحقيقةِ بتعارضٍ، ولا سيَّما إن كانا في لُغَتَين مُفترِقتَين؛ فإنَّ اللغاتِ المفارِقةِ أَلسِنَةٌ متباينةٌ، وقياساتٌ مستقلَّةٌ، فلا تعارُضَ فيها البتّةَ. والعربُ قد تفعلُ ذلك للحاجةِ إليه في أوزانِ أشعارِها وسَعةِ تصرُّفِ أقوالها؛ لما فيه من تَفنُّنٍ وإيرادِ المعنى الواحد في قوالبَ من الألفاظِ[2].

وأُجيبَ عنه بأن التوجيهاتِ الأخرى لا تُهمَلُ؛ لجوازِ اجتماعِ عِلتين في الحُكمِ فصاعدًا[3]، فعلةُ الحملِ على المعنى أولًا وعلى اللفظِ ثانيًا تُنزَّلُ على اللغةِ الواحدةِ في الاستعمالِ ويَحصلُ بها التفننُ أيضًا، وغايةُ ما فيها التَّخيّرُ لِلغةٍ لا التَّراجُحُ.

(١) انظر: الانتصاف فيما تضمنه الكشاف (٢ / ٧١).

(٢) انظر: الخصائص (١ / ٣٧٣)، المقاصد الشافية (٤/ ١٨٠-١٨١) ، فيض نشر الانشراح للطيب الفاسي (١ / ٥٩٩).

(٣) انظر: لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري، ص(١١٧).

ب- مذهبُ المُضَعِّفِين:

مُقتضَى التَّضعيفِ أو التَّقبيحِ يُفهَمُ من كلامِ الزَّجَّاجِ[1] وتصرُّفِ ابنِ جِنّي[2] المشعِرِ بذلك، وهو اختيارُ ابنِ الحاجبِ[3] والرَّضيِّ[4] وابنِ أبي الربيعِ[5].

واستنَد أصحابُ هذا القولِ إلى ما يلي:

- أن فيه رجوعًا إلى الأَقوى بعد الأَضعفِ، والحملُ على اللفظِ أَقوَى من الحملِ على المعنى، فلا يَسبِقُ الأضعفُ الأَقوى في نَظمٍ واحدٍ[6].

---

(١) قال في المعاني (٤ / ٢٢٨) عند توجيه ما قُرِئَ شاذًّا في شاهدِ [الأحزاب:٣١]:"ومن قَرأ الأولَ بالتاءِ قَبُحَ أن يَقرأَ (وَيَعْمَلْ)؛ لأنه قد حَمَل على المعنى وأَوضَح الموصولَ بأنه مؤنثٌ، فيقبُحُ الحملُ على اللفظ". غيرَ أنه جوَّد هذا الضربَ من الانتكاثِ في موضعٍ آخرَ (٢ / ٢٩٤-٢٩٥) عند تأويلِه شاهدَ [الأنعام:١٣٩]: "فهو على ضربَين: أَجودهما أن يكونَ أَنَّثَ الخَبَرَ، وجَعل معنى (ما) التأنيثَ؛ لأنها في معنى الجماعةِ، كأَنَّهم قالوا جَمَاعَةُ مَا فِي بُطُون هذه الأنعامِ خالِصةٌ لذُكورنا، ويُرَدُّ (ومُحَرَّمٌ) على لفظِ (ما)".

(٢) ضعَّف هذا النوعَ الانتكاثيَّ في الخصائصِ (٣ / ٣١٧) في (باب في الجمعِ بين الأضعفِ والأقوى في عِقدٍ واحدٍ) عند افتراضِ وجهٍ في قولِ الشاعرِ (كلا جَانبَيه يَعسِلان كِلاهُما) : "أو قال: يَعسِلان كلُّه ، فحَمل (يَعسِلان) على المعنى، و(كلّه) على اللفظِ، وإن كان في هذا ضعفٌ؛ لمراجعةِ اللفظِ بعد الحملِ على المعنى". وضعَّفه بقُبحٍ في المحتسِب (٢ / ١٤٥) عند توجيهِه قراءةَ قتادةَ: ﴿ وَكُلٌّ أَتَاهُ دَاخِرِين﴾، حيث قال: "ولو قَلَب ذلك لم يَحسُن، لو قال: (وكلٌّ أتَوه داخِرًا) قَبُح وضَعُف؛ وذلك أنك لمَّا قلتَ: وكلٌّ فقد جئتَ بلفظٍ مفرَدٍ، فإذا قلتَ: أتَوه فقد حَمَلتَ على المعنى وانصرَفتَ عن اللفظِ، ثم إذا قلتَ من بعد: داخِرًا فأفردتَّ فقد تراجَعتَ إلى ما انصَرَفتَ عنه، فكان ذلك قلَقًا في الصَّنعةِ وانتكاثًا عن المحجَّةِ المُصيَّرِ إليها المعتزِمةِ". ومما يرِدُ عليه الاعتمادُ على أمثلةٍ افتراضيةٍ في الحُكمِ على مسألةٍ متنازَعٍ فيها.

وتبِعه ابنُ الأثيرِ الكاتبُ في الجامعِ الكبير، ص(١٠٨) فيما قاله، حيث قال: "واعلَم أنَّ العربَ إذا حَمَلَت على المعنى لم تَكَد تُراجعُ اللفظَ... ومما يُؤَكِّدُ عندك أنَّ العربَ إذا حَمَلَت على المعنى لم تُراجعِ اللفظَ...".

(٣) قال في الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٨٩): "وإذا حَمَلتَ على المعنى ضَعُف الحملُ بَعده على اللفظِ". ووافقَه أبو البقاءِ الكَفَويُّ. انظر: الكليات ، ص(٣٨٠).

(٤) قال في شرح الكافية (٣ / ٥٨): "وأما تقديمُ مراعاةِ المعنى على مراعاةِ اللفظِ من أولِ الأمر، فنَقل أبو سعيدٍ عن بعضِ الكوفيين منعَه، والأَولى الجوازُ على ضَعفٍ". والمرادُ بأبي سعيدٍ السِّيرافيُّ

(٥) قال في البسيطِ (١ / ٣١٧): "العَودة إلى اللفظِ بعد المعنى خروجٌ عن القياسِ ونقضٌ للغرَضِ، وقد اختلَف الناسُ في هذا أيضًا... والأَقوى ألّا يُتبَعَ بعد اللفظِ". وقوله: (ألّا يُتبَعَ) أي المعنى.

(٦) انظر: الخصائص (٣ / ٣١٧)، المحتسب (٢ / ١٤٥).

وتوجيهُ ابنِ الحاجبِ معكوسٌ عَمّا جَنح إليه ابنُ جنيٍّ، حيث ذكَر: "أنّ المعنى أَقوى فلَا يبعُد الرجوعُ إليه بعد اعتبارِ اللفظِ، ويَضعُفُ بعد اعتبارِ المعنَى القويِّ أن تَرجِعَ إلى الأضعفِ"(١).

وهذا مُعتَرَضٌ بأن الاستقراءَ دلَّ على أن اعتبارَ اللفظ أكثرُ من اعتبارِ المعنى، وكثرةُ مواردِه دليلٌ على قوتِه، فلا يستقيمُ أن يكونَ قليلُ الموارِدِ أقوى من كثيرِ الموارِدِ. وأما العَودُ إلى اللفظِ بعد اعتبارِ المعنى فقد ورَدَ به التنزيلُ كما ورَدَ باعتبارِ المعنى بعد اعتبارِ اللفظِ فَثَبَتَ أنه يجوزُ الحملُ على كلِّ واحدٍ منهما بعد الآخرِ من غَيرِ ضَعفٍ(٢).

– أن فيه خروجًا عن القياسِ وقلَقًا(٣) في الصَّنعة النحويةِ ونقضًا للغرضِ الذي جيء به الحملُ المعنويُّ من البيانِ والإفصاحِ والاسترسالِ فيه، إذ الحملُ اللفظيُّ فيه إبهامٌ نِسبيٌّ، فكان فيه عَودةٌ من البيانِ إلى الإبهامِ(٤).

وأُجيبَ عن هذا بأنه ليسَ كلُّ موضعٍ يَلزَمُ فيه الإجمالُ والإبهامُ بعد البيانِ، وإنما يُتصوَّرُ هذا إذا كان اللفظُ المنتكَثُ نحوَ (مَن)(٥).

ويُستدرَكُ على هذه الإجابةِ أيضًا بأن وُكْناتِ المعاني البلاغيةِ تَسكُنُ في خَبايا ما يُظنُّ فيه الإبهامُ بعد البيانِ في (مَن) وغيرِها من الألفاظِ التي اعتَورَها الانتكاثُ.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٨٩).

(٢) نسَب السِّيوطيُ هذا الاعتراضَ إلى صاحبِ البسيط، وقُصِد به ابنُ العِلجِ الإشبيليُّ. انظر: البرهان (٣ / ٣٨٤)، الأشباه والنظائر (١ / ٤١٨-٤١٩)، الكشف عن صاحب البسيط في النحو لحسن الشاعر، ص(١٤٩ ، ١٥٧).

(٣) هذا تعبيرُ ابنِ جِنّي، وفيه لَطافةٌ، إذ الإحساسُ بالقَلَقِ مُشعِرٌ بعدمِ استقرارِ رأيٍ والاطمئنانِ إليه وموِلِّدٌ للضَّعفِ، ويوحي بأن هذه الصناعةَ اللفظيةَ يُراعى فيها الأَقوى لها أي الحملُ اللفظيُّ بتقديمِه. انظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري (١ / ٩).

(٤) انظر: المحتسب (٢ / ١٤٥ ، ١٧٩ -١٨٠)، البسيط لابن أبي الربيع (١ / ٣١٧)

(٥) انظر: الانتصاف فيما تضمنه الكشاف (٤ / ٣٦٤).

- الاحتجاجُ بالمقصَدِ الأكبرِ مِن أن العربَ لا تكادُ ترجِعُ إلى ما فارَقَته، إذ تَكرَهُ الانصرافَ عن الشيءِ ثم الرجوعَ إليه بعد ذلك في معانيهم، وكذا الحالُ في ألفاظِهم جريًا على مقاصدِهم، منشِدِين في ذلك بيتَ مَعنٍ رضي الله عنه [1].

ج- مَذهبُ المانِعين مُطلَقًا، وإليه نَحَا بعضُ الكوفيين[2]، وهو اختيارُ ابنِ السَّرَّاجِ[3] وابنِ خالَوَيهِ[4] وأبي عليٍّ الفارسيِّ[5] وابنِ عَطِيّةَ[6] وابنِ هِشامٍ[7].

وأدلةُ أصحابِ هذا القولِ:

- مَنعُ استحسانِ الرجوعِ إلى المصروفِ عنه[8].

---

(١) انظر: البسيط (١ / ٣١٧)، الأشباه والنظائر (١ / ٤١٩).

(٢) كما عَزَاه إليهم السِّيرافيُّ في شرح الكتاب (٣ / ١٨٢) بقوله: "وذكَر بعضُ الكوفيين: أنه إذا حُمِل (مَن) على المعنى لم يَجُز أن يُردَّ إلى اللفظ" ، وتبِعَه ابنُ يَعيشَ بحذفِ كلمةِ (مَن). وانظر: المصدر نفسه (١ / ٣٠٩)، شرح المفصل (٢ / ٤١٦)، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٥٨).

(٣) لم يحسِّنِ ابنُ السَّرَّاجِ الانتكاثَ ولم يُجزه في الأصول (٢/ ٣٥٨)، فقد قال: "واعلم أن مَن قال: مَن يَقومُ ويَقعدونَ قومُكَ، ومَن يَقعدونَ ويَقومونَ إخوتُكَ، فيُرَدُّ مَرَّةً إلى اللفظِ ومَرَّةً إلى المعنى، فإنه لا يُجيزُ أن تقولَ: مَن قاعدونَ وقائمٌ إخوتُكَ، فيُرَدُّ (قائمًا) إلى لفظِ (مَن)؛ لأنك إذا جئتَ بالمعنى لم يَحسُن أن ترجِعَ إلى اللفظِ". ومما يُوهنُ هذا القولَ الاستنادُ إلى مثالٍ مَصنوعٍ.

(٤) قال في ليس، ص(٢١٩-٢٢٠): "ولا يَرجِعُ من معناه إلى لفظِه إجماعًا من النحويين... ولو قال (تَقنُتْ) (ويَعمَلْ صالحا) [الأحزاب:٣١] لم يَجُز".

(٥) نسَبه إليه الدَّمَامِينِيُّ بالعَزوِ إلى (البَصريات) بنقلِه المنعَ عن النَّحويين، ولم أَقف عليه ثَمّ. انظر: تعليق الفرائد (٢ / ٢٤٤). ولعلّ ابنَ جني تأثَّر في مسألةِ الانتكاثِ بأبي عليٍّ الفارسيِّ فذهَبَ إلى التضعيفِ، غيرَ أني لم أقف على نصٍّ في كتبِ شيخِه المطبوعةِ عَدَا ما عزَاه إليه الدَّمامِيني.

(٦) قال في المحرَّرِ الوجيز (١ / ٩٠): "ولا يجوزُ أن يرجِعَ متكلمٌ من لفظِ جمعٍ إلى توحيدٍ، لو قلتَ: ومِن الناسِ مَن يقولون ويتكلَّمُ لم يَجُز". وفي موضعٍ آخَرَ (١ / ١٥٨) قال: "وإذا جرَى ما بَعدَ (مَن) على اللفظِ فجائزٌ أن يُخالَفَ به بعدُ على المعنى، وإذا جَرَى ما بعدها على المعنى فلم يُستعمَلْ أن يُخالَفَ به بَعدُ على اللفظِ؛ لأن الإلباسَ يَدخُلُ في الكلامِ". وتابعه القُرطِبيُّ فيما قاله. انظر: الجامع لأحكام القرآن (١ / ٤٣٥).

(٧) أقرَّ المنعَ الذي نقَله أبو عليٍّ الفارسيُّ عن النَّحويين في هذه الصورةِ الحَمليةِ، وذكَر أنه مقتضٍ لبطلانِ مسألةِ ابنِ مالكٍ في (التسهيلِ)، وتُعقِّب عليه. انظر: تعليق الفرائد (٢ / ٢٤٤) ، حاشية الصبان (١ / ٢٢٢).

(٨) انظر: الأصول (٢/ ٣٥٨).

- إجماعُ النحويين[١].

ورُدّ عليه بأن هذا وَهمٌ وخطأٌ فلا يُعملُ به؛ لثبوتِ الخلافِ في المسألةِ إضافةً إلى ورودِ شواهدَ للانتكاثِ في هذا النوعِ في التنزيلِ وفي مأثورِ كلامِ العربِ[٢].

ويُعترَضُ عليه أيضًا بأن مَوردَ الاتفاقِ بين النَّحويين في الجوازِ لا بالمنعِ إن وقَع بين الحَملَين أو الجُملتَين فَصلٌ[٣]، واتفاقُ أهل البلَدَين حُجّةٌ عليهم لعدمِ مخالَفةِ المنصوصِ ولا القياسِ عليه[٤].

ويردُ أيضًا على بعضِ القائلِين بالمنعِ توجيهُهم بهذا الضربِ في بعضِ الشواهد[٥].

- مخالَفةُ المعنى بالرجوعِ إلى اللفظِ تُفضي إلى الإلباسِ في الكلامِ بعد البيانِ، بخلافِ مراعاةِ اللفظِ ثم المعنى فإنه يَكونُ تفسيرًا [٦].

- اللفظُ منطوقٌ به وله وجودٌ خارجيٌّ بالرموزِ، ولا يُتصوَّرُ المعنى وصورةُ الملفوظِ إلا بعد طرحِ اللفظِ، فيُقدَّمُ الأسبقُ في الخارجِ على المتأخرِ في التصوُّرِ والوجودِ[٧].

---

(١) انظر: ليس لابن خالويه، ص(٢١٩-٢٢٠)، تعليق الفرائد (٢ / ٢٤٤).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٣ / ١١٦)، نتائج التحصيل (٢ / ٧٧٧). نسَب أبو حَيّانَ حكايةَ الإجماعِ إلى صاحب البسيطِ، ولا يُدرى مَن هو، ولعلّه ابنُ العِلجِ الذي يكثِرُ عنه النقل أبو حَيانَ وأتباعُه، إلا أنه يَذهَبُ إلى جواز هذا الضربِ من الانتكاثِ كما سَبق بيانُه، والذي يَظهرُ أنه نقَل عن ابنِ خالَويهِ ولم يُقِرَّه. انظر: ليس، ص(٢١٩-٢٢٠)، الكشف عن صاحب البسيط، ص(١٤٩ ، ١٥٣).

(٣) انظر: شرح الجزولية للأبذي، ص(٤٦٤)، ارتشاف الضرب (٢ / ١٠٢٦-١٠٢٧).

(٤) انظر: الخصائص (١ / ١٩٠).

(٥) كتوجيهِ ابن هشامٍ بهذا الضربِ في شاهدِ [الحجرات:٩]. انظر: مغني اللبيب، ص(٢٦٠).

(٦) انظر: المحرر الوجيز (١ / ١٥٨)، الانتصاف فيما تضمنه الكشاف (٢ / ٧١ ، ٤ / ٣٦٤)، تعليق الفرائد (٢ / ٢٤٤)، الأشباه والنظائر للسيوطي (١ / ٤١٨)، حاشية الصبان (١ / ٢٢٢).

(٧) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (١ / ٤١٨).

- دليلُ الكثرةِ في الصورةِ المغايِرةِ لها وإضفاءُ الأَصليةِ عليها[1].

- **التّرجيح:**

الذي يَظهرُ أن الأقربَ إلى الصوابِ في هذه المسألةِ رأيُ البَصريين؛ للأدلةِ الآتيةِ:

- ورودُ السماعِ من غيرِ فَصلٍ كما ورَدَ بالفصلِ، بل وقَع الانتكاثُ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ[2].

- عدمُ اطّرادِ القاعدةِ الكُبرى أو المسلَكِ المقصَديِّ في البابِ.

- شمولُ هذا القولِ لرأيِ الكوفِيين أيضًا.

وقولُ مَن قال: إن هذه الصورةَ جائزةٌ على قلةِ وقوعِها ومن أنها خلافُ المتعارَفِ، مذهَبُ البَصريِّين له سَعتُه في احتوائِه واستيعابِه، اللهمّ إلا أنه أُضيفَ قيدٌ عليه وهو الجوازُ مع قلةِ الورودِ وإفادةِ الخروجِ عن المعتادِ المألوفِ في كلامِ العربِ.

وإطلاقُ الجوازِ على هذا الضربِ لا يُخرِجُه من دائرةِ خلافِ المعهودِ، بل هو كذلك لأغراضٍ بيانيّةٍ تُشَمُّ في شواهدِه ولا تُحَكَّكُ.

- إعمالُ اللطائفِ البلاغيةِ فيما يُظنُّ فيه مِن التّناكرِ والإغرابِ وقَلقِ التنافرِ.

- ضَعفُ القولِ بأن الحملَ على اللفظِ أقوى دائمًا، فقد يكونُ رِعايةُ المعنَى مَبدئيًّا أشدَّ إفصاحًا للغرضِ وأذهبَ في البيان، ويكونُ الرجوعُ إلى اللفظِ بَعده عَودًا إلى ما يُلزِمُه المعنَى والنَّظمُ، لا احتسابَه الانصرافَ إلى الأضعفِ لمجيئِه لمقصدٍ بيانيٍّ لا يؤدِّيه إلا هو.

---

(١) قال ابن عطية في المحرر (١ / ٣٥٨): "وهذا هو [أي الحملُ على اللفظِ ثم على المعنى] مَهْيَعُ كلامِ العرب، ولو الحَمل أوَّلًا على المعنى لقَبُح بعدُ أن يُحملَ على اللفظِ".

(٢) انظر مَثلًا في فصلِ مواضعِ الانتكاثِ، ص(٩٨-٩٩): شاهدَ [الأعراف: ٥٧] قولَه: ﴿ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ ﴾، وشاهدَ [النحل: ٤٨] قولَه: ﴿ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ ﴾.

وغايةُ ما فيه مبادرةُ الغرضِ المقصودِ بتقديمِه بالحملِ على المعنى، ثم معاملةُ اللفظ بمثلِه بالحملِ عليه وقد يجاوِزُ ما يَخدُمُه بمُشاكلِه اللفظيِّ.

- ضَعفُ أثرِ الفاصلِ بين الحملَين بالفَضَلاتِ.

- لا يَلزمُ تقدُّم اللفظِ دائمًا في الوجودِ، بل قد يَسبِقُه المعنى في الوجودِ الذِّهنيِّ ثم يُطرَحُ بِقَالَبٍ لفظيٍّ.

ومن المسائل التي تدخلُ تحت هذا الضربِ مسألةُ الإخبارِ بـ(الذي)[1] أو بموصوفٍ به عن ضميرٍ مع الخلافِ الحاصلِ فيها من الجمعِ بين الحَملَين بطريقةِ الانتكاث.

صورةُ المسألةِ:

تقدُّمُ ضميرٍ حاضرٍ (متكلِّمٍ أو مخاطَبٍ) على الاسمِ الموصولِ (الذي) المخبَرِ به أو الموصوفِ به، نحو: أنا الذي قالَ كذا، وأنتَ الرّجلُ الذي قال كذا. ثم مجيءُ عائدٍ بعد الموصولِ على الضميرِ المخبَرِ عنه، وهذا العائدُ إما أن يكونَ غائبًا حَملًا على لفظِ (الذي) المُظهَرِ و"المظهَراتُ كلُّها غُيَّبٌ"[2]، أو حاضرًا حَملًا على المعنى مطابِقًا للضميرِ في تكلُّمِه أو خطابِه معتدًّا به حالَ المخبَرِ عنه؛ "لأن المخبَرَ عنه والمخبَرَ به شيءٌ واحدٌ في المعنَى"[3]، فما حُكمُ هذا الحملِ (أَي حَملِ بعضِ الصِّلةِ على اللفظِ وبعضِها على المعنى)؟

أجاز أكثرُ النَّحويين الحملَ على اللفظ أو على المعنى في هذه المسألةِ[4] إلا في حالَتَين يتعيّنُ فيهما الحملُ على اللفظ بعَودِ الضميرِ بلفظِ الغيبة، هما:

- تقدُّمُ الموصولِ على الضميرِ[5]، نحو: الذي قامَ أنا، والذي قامَ أنتَ.

- وقَصدُ تشبيهِ المخبَرِ عنه بالمخبَر به، نحو: أنا أو أنتَ في الشجاعةِ الذي قَتَل مَرحَبًا،

---

(١) إنما وقَع التنصيصُ على (الذي) دون فروعِه؛ لوقوعِ الانتكاثِ فيه، ولم يُلاحَظ مجيئُه في غيرِه. ووقَع الخلافُ بين النَّحويين في الموصولاتِ التي يجوزُ فيها عَودُ الضميرِ بمراعاةِ الغَيبةِ أو الحُضورِ، فمنهم مَن أَجاز في جميعِ الأسماءِ الموصولةِ، ومنهم مَن خَصّ الجوازَ (بالذي) وفروعِه فحَسبُ، إلا أن أبا حيانَ نَقَل عن بعضِ الأندَلُسِيِّين – ويَظهَرُ أنه أبو الحسنِ الأُبَّذيُّ– إلحاقَ ذو وَذَاتِ الطائِيَّتَين والمحلّى بأَل. انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٨٩)، شرح الجزولية للأبّذي، ص(٤٦٧)، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٢٧)، التذييل والتكميل (٣ / ٩٨-٩٩)، ارتشاف الضرب (٢ / ١٠٢٢-١٠٢٣).

(٢) شرح الرضي على الكافية (٣ / ٢٧).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢١٠).

(٤) انظر: المقتضب (٤ / ١٣١-١٣٢)، الأصول لابن السراج (٢ / ٣٠٩)، شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ص(٣٩٩)، شرح الجزولية للأُبَّذي، ص(٤٦٧)، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٢٧).

(٥) خِلافًا للكِسائيِّ. انظر: التذييل والتكميل (٣ / ٩٩)، خزانة الأدب للبغدادي (٦ / ٧٣-٧٤).

والذي قَتَل مَرحَبًا اليَهوديَّ هو عليُّ بنُ أبي طالبٍ. فإنما أردتَّ تشبيهَ نفسِك أو المخاطبِ بعَليٍّ، لا أنّك أو أنّه هو. فمِثلُ هذا يتعيّنُ أن يعودَ الضميرُ غائبًا؛ وذلك أنه على حذفِ (مِثلِ) [1].

ومنهم مَن مَنَع الحَملَ على المعنى وأوجَب الغَيبةَ مُطلَقًا، ومنهم مَن خَصَّ الجوازَ بالشِّعرِ دون سَعةِ الكلامِ[2].

وإذا اجتمَع ضميران عائدان، وحُمِل أحدُهما على اللفظِ والآخَرُ على المعنى، ففي حُكمِ المخالفةِ بينهما – أي البدءِ بمراعاةِ المعنى ثم اللفظِ (الانتكاث الإضماريّ)– قولان[3]:

أ– القولُ الأول– الجوازُ مُطلَقًا، سواءٌ فُصِلَ بين الحَملَين أم لم يُفصَل، وإليه ذهب البَصريّون[4]. واختار هذا القولَ ابنُ عُصفورٍ[5] وابنُ مالكٍ[6] والرَّضيُّ[7].

---

(١) انظر: المقرب (١ / ٦٣)، شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٠٩–٢١٠)، شرح الرضي على الكافية (٣ / ٢٧–٢٨)، ارتشاف الضرب (٢ / ١٠٢٣).

(٢) عزَا أبو حيانَ هذين القولَين إلى الكوفيين، ولعله أخذ الأولَ من قولِ ابن عصفور: "وقد يجوزُ أن يتقدَّمَ الحملُ على المعنَى خلافًا لأهلِ الكُوفةِ، فإنهم لا يُجِيزون ذلك". انظر: شرح الجُمل (١ / ١٨٩)، ارتشاف الضرب (٢ / ١٠٢٢)، همع الهوامع (١ / ٣٣٧).

(٣) هذا مع اتفاقِ النّحويِّين أن البداءةَ بالحملِ على اللفظِ أَحسنُ وأَولى. انظر: المقرب (١ / ٦٣)، التذييل والتكميل (٣ / ١٠٣).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٨٩–١٩٠)، شرح الجزولية للأُبَّذي، ص(٤٦٧–٤٦٨)، التذييل والتكميل (٣ / ١٠٣–١٠٤)، همع الهوامع (١ / ٣٣٨).

(٥) قال في شرح الجُمل (١ / ١٨٩–١٩٠) غيرَ مُقيّدٍ بالفصلِ: "وقد يجوزُ أن يتقدَّمَ الحملُ على المعنَى خلافًا لأهلِ الكُوفةِ، فإنهم لا يُجِيزون ذلك. والدليلُ على جوازِه قولُه: (أَأَنتَ الهلاليُّ الذي كُنتَ مَرّة... سَمِعنا بهِ والأَرحَبيُّ المغَلَّبُ)، فقولُه: (كنتَ) على معنى (الذي)؛ لأن (الذي) في المعنى (أنت)، وقولُه: (سَمِعنا به) على لفظِه". وقوله: (قد) يفيدُ أن مثلَه قليلُ الوقوعِ.

(٦) قال في شرح التسهيل (١ / ٢١١): "ومثالُ ما يجوزُ فيه الأمران إن وُجد ضميرَان مع عدمِ التشبيهِ" ثم أورَدَ شاهدَ (أَأَنتَ الهلاليُّ...) دونَ تقييدٍ بالفَصلِ.

(٧) قال في شرح الكافية (٣ / ٢٨): "وإن كان ضميرَين، جاز لك في غيرِ التَّشبيهِ حَملُ أحدِهما على اللفظِ والآخَرِ على المعنى، نحو: أنا الذي قلتُ كذا وضَربَ زيدا، وأنتَ الرَّجُلُ الذي قال كذا وضرَبتَ زيدا".

ودليلُ أصحابِ هذا المَذهبِ:

- الاستنادُ إلى شاهدِ (أَأَنتَ الهِلاليُّ...) [1].

ويَرِدُ في استشهادِهم بهذا البيتِ أن فيه فَصلًا بين الحَملَين.

ويُجاب عنه بأن الفصلَ لا تأثيرَ له، فيَصلُحُ الاستدلالُ به.

ويعقَّبُ عليه بأن الفصلَ مؤثِّرٌ ولا يَنهضُ للاعتراضِ.

كما يُلاحَظُ أنه يَلزمُ منه الدَّورُ وهو ممنوعٌ؛ لأن التأثيرَ وعدمَه رُتِّب على الفَصلِ، والفصلَ رُتِّب على التأثيرِ وعدمِه، فيَلزَمُ من ذلك كونُ الشيءِ مؤثِّرًا وغيرَ مؤثِّرٍ، والنقيضَانِ لا يَجتمعانِ ولا يَرتفعانِ.

ويؤدِّي ذلك إلى التَّسَلسُلِ أيضًا بأن يُقالَ: في البيتِ فصلٌ ولا تأثيرَ له، ويُقالُ له بل له تأثيرٌ، بل هو غيرُ مؤثِّرٍ، بل مؤثِّرٌ وهَلُمَّ جَرًّا.

- إلغاءُ الاعتدادِ بالفَصلِ كمُؤثِّرٍ في بِناءِ الحَملَين[2].

ب- القولُ الثاني- الجوازُ بشَرطِ الفَصلِ بين الحَملَين، وهو مَذهَبُ الكُوفيين[3]. واختاره أبو الحسنِ الأُبَّذِيُ[4] وأبو حَيَّانَ[5].

---

(١) تَقدَّم تخريجُ البيت، ص(١٤٣).

(٢) انظر: شرح الجزولية للأُبَّذي، ص(٤٦٧-٤٦٨)، التذييل والتكميل (٣ / ١٠٤).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٨٩-١٩٠)، شرح الجزولية للأُبَّذي، ص(٤٦٧-٤٦٨)، التذييل والتكميل (٣ / ١٠٣-١٠٤)، ارتشاف الضرب (٢ / ١٠٢٤)، همع الهوامع (١ / ٣٣٨).

(٤) قال في شرح الجُزولية، ص(٤٦٨) بعد أن ذَكَر الخلافَ: "والسَّماعُ في الحملِ على اللفظِ بعد الحملِ على المعنى إنما جاء بما فيه فصلٌ بين الجُملَتَين".

(٥) قال في التذييل والتكميل (٣ / ١٠٤) بعد إيرادِه الخلافَ: "والسماعُ إنما جاء بما فيه فصلٌ بين الجُملَتَين". وانظر: ارتشاف الضرب (٢ / ١٠٢٤).

ودليلُ هؤلاء أن السّماعَ إنما وردَ بالفَصلِ.

الترجيح:

الأظهرُ في هذه المسألةِ قولُ البَصريين، كما تقدَّم بيانُ ذلك في الضربِ الأولِ من صُورِ الانتكاثِ؛ لأن نحوَ هذا الفاصلِ في الشاهدِ لا يُلتفَتُ إليه، ولاستيعابِه قولَ الكوفيين في حالِ الفَصلِ.

وممّا يُقوِّي جوازَ ذلك، ما في الحملِ على المعنى من مطابَقةٍ للضميرِ المتقدِّم على الموصولِ، فرُوعي في البَداءةِ به ما تقدّم، وفي الحملِ على اللفظ روعي ما تأخَّر، "فإذا كانت صلةُ (الذي) جائزةً أن تُحمَلَ على المعنى غيرَ معطوفةٍ، فهي معطوفةٌ أشدُّ احتمالًا"[1].

وقد يرِدُ على هذا أن يُقالَ: تَوالي اللفظِ بمُجاورَة مِثلِه أَولى من تَجافيه عنه، لكن يُجابُ عنه بأن هذا ليسَ محلَّ النزاعِ.

(١) الأصول لابن السراج (٢ / ٣٠٩).

٢- الخلافُ في صورةِ الحملِ على اللفظِ ثم الحملِ على المعنى ثم الحملِ على اللفظ.

هذا الضربُ من صورِ الانتكاثِ مِن النحاةِ مَن أجازه مطلَقا، ومِنهم مَن أجَازه بقَيدِ الفصلِ بين الحَملَين أو مع الإشارةِ إلى قِلّةِ ورودِه، ومنهم من ضَعَّفه ولم يُحسِّنه، ومنهم مَن منعَه مُطلَقًا.

وتفصيلُ ذلك على النحوِ الآتي:

أ- مذهبُ المُجِيزِين وأدلتُهم:

القولُ الأولُ- الجوازُ مطلَقًا، وهو اختيارُ السِّيرافيِّ[١] وابنِ زَنْجَلَةَ[٢] والأعلمِ الشَّنتَمَرِيِّ[٣] وتاجِ القُراءِ الكَرْمَانيِّ[٤] والزَّمَخشريِّ[٥] والبَاقولِيِّ[٦] وابنِ يَعيشَ[٧] وأبي عليٍّ الشَّلَوبِينيِّ[٨]

(١) احتَجّ بشاهدِ [الطلاق:١١] على مُعاوَدةِ اللفظِ لهذه الصورة. انظر: شرح الكتاب (١ / ٣٠٩).

(٢) قال في حجة القراءات، ص(٢٧٤): "ولك أن تَرجِعَ عن لفظِ (مَا) و(مَن) إلى مَعناهما ومِن مَعناهما إلى لفظِهما؛ لأنّ لفظَهما واحدٌ ومعناهما الجمعُ والتأنيثُ، وقد جاء فِي التَّنزِيلِ حرفٌ قد حَمَلَه على اللفظِ ثم رجَعَ إلى المعنى ثمَّ حَمله ثانيًا على اللفظِ". ثم أورد شاهد [الطلاق:١١].

(٣) ردَّد ما ذكَرَه السِّيرافيُّ. انظر: النكت في تفسير الكتاب (٢ / ٣٠٣).

(٤) قال في العجائب (١ / ١٢٠) : "وذهب بعضُ النحويين إلى أنه إذا حُمِل على معنى الجمعِ لا يجوزُ الرجوعُ إلى لفظِ الواحد، وقد جاء في القرآنِ بخلافِ ذلك" ثم أورَدَ شاهدَ [الطلاق:١١].

(٥) أورَد شاهدَ [غافر: ٣٤-٣٥] دليلًا لمراجعةِ اللفظ، ثم قال: "وليس ببِدعٍ أن يُحمَلَ على اللفظِ تارَةً وعلى المعنى أُخرى، وله نظائرُ". انظر: الكشاف (٤ / ١٦٦-١٦٧).

(٦) قال: "فأما إذا كَنَّيتَ عنه بالجمعِ، ثم تُكنِّي عنه بالمفردِ، فإنهم قالوا: هذا لا يَحسُنُ، وقد جاء التنزيلُ بخلافِ ذلك" ، ثم استَشهد بآيةِ الطلاقِ، ثم قال: "وإذا ثبَت وصحّ أنه يجوزُ ويَحسُنُ العَودُ إلى الإفرادِ بعد الجمعِ...". انظر: إعراب القرآن (١ / ٣٧٠-٣٧١).

(٧) احتَجّ بشاهدِ [الطلاق:١١] كصنيعِ السِّيرافيِّ في معرِضِ ردِّه وتضعيفِه قولَ بعضِ الكوفيين الذين مَنعوا الصورةَ الأُولى. انظر: شرح المفصل (٢ / ٤١٦).

(٨) نقَل قولَ السيرافيِّ بمعناه مؤيِّدا في الردِّ على ما توهَّمه القائلون بالمنعِ مِن الكوفيين. انظر: حواشي المفصل (٢ / ٤٩٤).

وابنِ العِلْجِ[١] وشهابِ الدِّينِ القَرَافيِّ[٢] والرَّضِيِّ[٣] وأبي حَيّانَ[٤] والسَّمِينِ[٥] والزَّرْكَشِيّ[٦] والدَّمَامِينِيِّ[٧] والإيجيِّ الشِّيرازيِّ[٨] والأُلُوسيِّ[٩] والأمينِ الشّنقيطيِّ[١٠].

---

(١) نقَل عنه السِّيوطيُّ أنه أورَدَ شاهدَ [الطلاق:١١] لصحةِ هذا الضربِ، ثم قال: "وما ورَدَ به التنزيلُ ليس بضعيفٍ، فثبَت أنه يجوزُ الحَملُ على كلِّ واحدٍ منهما بعد الآخرِ من غيرِ ضعفٍ". انظر: البرهان للزركشي (٣ / ٣٨٤)، الأشباه والنظائر للسيوطي (١ / ٤١٩).

(٢) أورَدَ شاهدَ [الزخرف:٣٦-٣٨] لهذه الصورةِ من الحملِ - وهذا الذي عليه أكثرُ مَن استَشهَد به، ويحتمِلُ أن يكونَ من الضربِ الثالثِ، والأَولُ أَدَقُّ- أثناءَ نقضِه للمقصَدِ العربيِّ قائلًا : "فقد حصَلَتِ العَودةُ بعد المفارَقةِ فما اطَردتِ القاعدةُ التي ذكَرها [أي الرّازيُّ في (المحصول)]، مع أن الجماعةَ من النحاةِ منَعوا الإفرادَ في الضميرِ بعد الجمعِ طردًا لتلك القاعدةِ، ومواضعُ في الكتابِ العزيزِ تَردُّ عليهم". انظر: نفائس الأصول (١ / ١٠٣٩).

(٣) قال قبل إيراده شاهدَ الطلاق: "ولكونِ مراعاةِ اللفظ أكثرَ وأَولى من مراعاةِ المعنى، كان إذا اجتمَعَ المراعاتان تقديمُ مراعاةِ اللفظِ أكثرَ من العكسِ". انظر: شرح الكافية (٣ / ٥٧-٥٨).

(٤) قال في ارتشاف الضَّرَب (٢ / ١٠٢٨-١٠٢٩): "وكثيرًا جاء في القرآنِ الحَملُ على اللفظ وبعده الحملُ على المعنى وبعده الرجوعُ إلى اللفظ، كآيةِ الطلاق[١١] وآيةِ لقمانَ[٦-٧] وآيةِ الزخرف[٣٦-٣٨] في قراءةِ مَن قرأ (جَاءَنا) على الإفرادِ". وانظر: البحر المحيط (٤ / ٦٦١)، التذييل والتكميل (٣ / ١١٥).

(٥) أورَدَ شواهدَ عِدّةً من التنزيلِ وما حُكي عن العربِ تبَعًا لأبي حَيانَ ثم قال: "وفي هذه المواضعِ يكونُ قد حملَ فيها أولًا على اللفظ، ثم على المعنى، ثم على اللفظِ". انظر: الدر المصون (٥ / ١٨٥-١٨٦).

(٦) انظر: البرهان (٣ / ٣٨٥).

(٧) قال في تعليقِ الفرائدِ (٢ / ٢٤٤) في معرِضِ الردِّ على ابنِ هشام: "مسألة المصنِّفِ[أي ابنِ مالكٍ] هي اعتبارُ اللفظِ أولًا ثم اعتبارُ المعنى ثانيًا ثم اعتبارُ اللفظ ثالثا، ومسألةُ الفارسيِّ هي اعتبارُ المعنى أولًا ثم اعتبارُ اللفظ ثانيا. ولا يلزم من امتناعِ الثانيةِ امتناعُ الأُولى، فتأمَّله". وهذا التفريقُ بين الصورتَين هو المطلوبُ في معالجةِ الانتكاثِ والحكمِ عليه، وإلا يحدُثْ تداخلٌ في شواهدِهما كما تقدمت الإشارةُ إلى ذلك في الضربِ الأولِ.

(٨) قال في جامع البيان (١٥/ ٤) بعد أن أورَد شاهدَ [غافر:٣٤-٣٥]: "والحملُ على المعنى أولًا ثم على اللفظِ ثانيًا جائزٌ من غَيرِ ضَعفٍ". وقوله: (من غير ضعف) يومئُ إلى أنّ هناك مَن ضعَّفه أو أجازَه على ضَعفٍ.

(٩) قد ذكَر أن أكثرَ النحويين استدَلّ بشاهدِ [الطلاق:١١] على جوازِ مُعاوَدة اللفظِ، وأقرّهم فيما ذهبوا إليه. انظر: روح المعاني (١٢ / ٣٢١ ، ١٤/ ٣٣٧).

(١٠) قال في أضواء البيان (٣ / ٣١٣): "والتحقيقُ في مثلِ ذلك جوازُ مراعاةِ اللفظِ تارَةً ومراعاةِ المعنى تارَةً أخرى مطلَقًا، خلافًا لمن زَعَم أن مراعاةَ اللفظِ بعد مراعاةِ المعنى لا تصِحُّ، والدليلُ على صِحّتِه" ثم أورد شاهدَ الطلاق. وقال في دَفعِ إيهامِ الاضطراب، ص(٢٤٠): "وفي هذه الآيةِ الكريمةِ [أي آيةِ الطلاق] ردٌّ على من زَعَم أن مراعاةَ المعنى لا تجوزُ بعدها مراعاةُ اللفظِ".

واستدَلَّ هؤلاء جميعهُم بالسَّماعِ؛ لمجيءِ هذه الصورةِ الانتكاثيةِ في التنزيلِ وفيما حُكِي عن العربِ.

وثَمّ دليلٌ آخَرُ هو كونُ مراعاةِ اللفظِ أَولى وأكثرَ إذا اجتمع الحَملان، فجاءت الصورةُ موافِقةً للأصلِ، ولذا حصَل الرجوعُ إلى اللفظِ لكونِه أولى[1].

القولُ الثاني– الجوازُ بقيدٍ، بقيدِ الفصلِ بين الحَملين ذهب إليه أبو الحسنِ الأُبَّذِيُّ[2]، وبتقييدِه بالقلةِ ذهب إليه ابنُ مالكٍ[3] والسِّيوطيُّ[4].

مما استدلّ به القائلُ بشَرطِ الفصلِ:

- ورودُ السماعِ بالفصلِ.

يؤخَذُ عليه مجيءُ مُراجعةِ اللفظِ في السماعِ أيضًا من غير فَصلٍ[5].

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية (٣ / ٥٧-٥٨).

(٢) قال في شرحِ الجُزولية، ص(٤٦٤) بعد أن ذكَر شاهدَ الطلاق: "فحَمَل (خالدِين) على المعنى، ثم حَمَل بعد ذلك على اللفظِ فقال (قد أحسَنَ اللهُ له رزقا)؛ لَمّا وقَع الفصلُ بين الجُملَتين... والسماعُ في الحملِ على اللفظِ بعد الحمل على المعنى إنما ورَدَ مع الفصلِ".

(٣) قال في التسهيل: "ويُعتَبَرُ المعنى بعد اعتبارِ اللفظِ كثيرا، وقد يُعتَبرُ اللفظُ بعد ذلك". انظر: شرحه (١ / ٢١٢، ٢١٤). ونظمَ ذلك ابنُ بُونَا الشّنقطيُّ في احمرارِه، ص(٤٥):

ورَجِّح المعنى إذا ما عُضِّدَا .. بسَابقٍ وبعد لفظٍ وُجدَا

بكثرةٍ واللـفظَ بعد ذلكْ .. بقِلّةٍ اعتبرَ ابنُ مـالكْ

(٤) قال في الهمع (١ / ٣٣٩): "وإذا اعتُبر اللفظُ ثم المعنَى جاز العَودُ إلى اعتبارِ اللفظ بقلةٍ " ثم أورد شاهدَ [لقمان: ٦-٧] . وتبعه: الصبّان في حاشيته على الأشموني (١ / ٢٢١) ومصطفى الغلاييني في جامع الدروس (١ / ١٣٧) وعباس حسن في النحو الوافي (١ / ٣٤٩).

(٥) كما في شاهدِ [الزخرف:١٢-١٣]: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾، وفي الشاهدِ الشِّعريِّ: (ومن يَكن شَريكَيه...)، و(كُمَيتَا الأعالي جَونَتَا مُصطلَاهُما).

ومن أدلة القائلين بالقلةِ:

- قلةُ الشواهدِ التي تُمثِّلُ هذا الضربَ.

ويُعترَضُ عليهم بأن مواضعَ غيرُ قليلةٍ في الكتابِ العزيزِ وفي كلامِ العرب يُستشهَدُ بها على هذه الصورةِ الحَمليةِ الانتِكاثيةِ[1].

- كونُ مراعاةِ اللفظِ أكثرَ، والنظرُ إلى أصلِ التركيبِ وكثرتِه (مراعاةِ اللفظِ ثم المعنى).

هذا ليس محلَّ النِّزاعِ، بل يُعقَّبُ عليهم بأن أَولويةَ مراعاةِ اللفظِ تقوِّي مراجعتَه.

ب- مذهبُ التضعيفِ ومنعِ التحسينِ، ومن القائلِين به ابنُ جِنّيّ[2] وناصرُ الدِّينِ بنُ المنَيِّرِ[3] وابنُ أبي الرَّبيعِ[4].

واستَدَلَّ أهلُ هذا الرأيِ بما يلي:

- الاستحسانُ: لا يَحسُن التراجعُ إلى اللفظِ بعد الانصرافِ عنه إلى المعنَى.

مثلُ هذا تقدّم التعقيبُ عليه في مناقشةِ المقصَدِ، وقد بُني عليه.

- فيه نقضٌ للغرضِ الذي روعي فيه المعنى، ثم الانتحاءُ على اللفظِ بمعاودتِه مخالِفٌ

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٢ / ١٠٢٨-١٠٢٩)، البحر المحيط (٤ / ٦٦١)، الدر المصون (٥ / ١٨٥-١٨٦).

(٢) أورَدَ شاهدًا للانتكاثِ لهذا الضربِ ثم ربَطَه بالضربِ الأول وضعَّفه، حيث قال: "وإذا قلت: مَن قاموا وقعَدَ إخوتُك، ضَعُفَ؛ لأنك قد انتحَيتَ بالجمعِ على المعنى وانصرَفتَ عن اللفظِ. فمُعاوَدةُ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه تراجُعٌ وانتكاثٌ، فاعرفه وابنِ عليه فإنه كثيرٌ جدًّا". انظر: المحتسب (٢ / ٨٧-٨٨). وهذا مما يُستغرَبُ منه، وهو أنه مع قوله: (فإنه كثيرٌ جدًّا) قد أتى بأمثلةٍ مَصنوعةٍ وافتراضيةٍ للانتكاثِ، ثم حَكَم بالضعفِ. إلا إن كان يقصِدُ أن الصورةَ العكسيةَ كثيرةٌ - وهو غيرُ ظاهرٍ في كلامِه، فهي من المسَلَّماتِ من أن الأصلَ والأكثرَ مراعاةُ اللفظِ ثم المعنى.

(٣) عقَّب على الزَّمَخشَرِيِّ في استشهادِه بآيتَي [غافر: ٣٤-٣٥]: "فيما ذكَرَه مُعامَلةُ لفظِ (مَن) بَعدَ مُعامَلةِ معناها، وهذا مما قدَّمتُ أن أهلَ العربيةِ يستَغرِبونه، والأَولى أن يُجتنَبَ في إعرابِ القرآن؛ فإن فيه إبهامًا بعد إيضاحٍ، والمعهودُ في قراءةِ البلاغةِ عكسُه". انظر: حاشيته على الكشاف (٤ / ١٦٦).

(٤) قال في البسيط (١ / ٣١٧): " والأَقوى ألّا يُتبَعَ بعد اللفظِ وألا يُعادَ على اللفظِ بعد العَودةِ إلى المعنى".

لقوانينِ النحويينِ[1]، ويكونُ في ذلك عَودٌ إلى الإبهامِ بعد البيانِ.

واعتُرِض عليه بما تَقدَّم في الضربِ الأولِ[2]، هذا غيرُ الاعتراضِ النَّقليِّ بثبوتِ هذا الصِّنفِ من الانتكاثِ في السّماعِ. وأيضًا يُؤخَذُ على هذا الاستدلالِ العَقليِّ مخالَفةُ الصَّنعةِ من كونِ الاعتدادِ باللفظِ أَحرى وأَفشى إذا اجتمعت المراعاتان، فعَودُ السِّياقِ إلى مُعاملةِ اللفظِ عودٌ إلى مِثلِه بالحملِ عليه.

ج- مذهبُ المانعِين وأدلتُهم:

ممَّن اختارَ المنعَ مُطلَقًا ابنُ خالَويهِ[3] وابنُ عَطِيّةَ[4].

وأدلةُ هذا القولِ:

- إجماعُ النَّحويين على مَنعِ هذا الضربِ من الانتكاثِ.

وقد تَقدَّم الردُّ على حِكايةِ الإجماعِ[5].

- استحسانُ الرجوعِ من لفظِ الواحدِ إلى لفظِ الجمعِ بحسَبِ لفظِ (مَنَ) ومعناها؛ لأن الواحدَ قبل الجمعِ في الرُّتبةِ، ولا يجوزُ أن يَرجِعَ متكلِّمٌ من لفظِ جَمعٍ إلى توحيدٍ، أي مِن مراعاةِ المعنى إلى مراعاةِ اللفظ؛ لتغير الرُّتبةِ[6].

وتَعقَّبَ على هذا الاستدلالِ أبو حَيّانَ بأنه خَطَأٌ وذكَر أن النَّحويين نَصُّوا على جوازِ

---

(١) انظر: المحتسب (٢ / ٨٧-٨٨).

(٢) انظر: ص(٢٦٣، ٢٦٦-٢٦٧).

(٣) قال: "ليس في كلام العرب ولا في شيء من العربية: ما رجع من معناه إلى لفظه إلا في حرف واحد استخرجه ابن مجاهد من القرآن" ثم أورد شاهد الطلاق ، وذكر إجماع النحويين على منعه. وصنيعه هذا يشير إلى ندرته ؛ فلذلك ذكر تعجب ابن الخياط من ذكاء ابن مجاهد في استخراجه هذا الموضع بفطنته وحِدَّة أصغَرَيه. انظر: ليس (٢١٩-٢٢٠).

(٤) انظر: المحرر الوجيز (١/ ٩٠).

(٥) انظر: ص(٢٦٥).

(٦) انظر: المحرر الوجيز (١/ ٩٠).

الحَملين، لكنَّ البَدءَ بالحملِ على اللفظِ ثم على المعنَى أَولَى من الابتداءِ بالحملِ على المعنى، ثُمَّ يَرجِعُ إلى الحَملِ على اللفظِ(١).

الترجيحُ:

الذي يَظهَرُ بأنه الأقربُ إلى الصوابِ من هذه المذاهبِ قولُ مَن قال بالجوازِ مُطلَقًا؛ لقوةِ أدلتِهم وحُججِهم المطابِقةِ للشواهدِ التي وقَع فيها هذا الضربُ من الانتكاثِ، والصّناعةُ النحويةُ اللفظيةُ تؤيِّدُ ذلك، والقراءةُ البلاغيةُ تخرِّجُه بأوجُهٍ من اللطائفِ. وقولُ مَن قال بالجوازِ بشرطِ الفصلِ أو بتقييده بقلةِ الوقوعِ داخلٌ في جملةِ الرأيِ المختارِ، إلا أنه حصَل قيدٌ، فمذهبُ البَصريين أَوسَعُ وأَوعَبُ.

(١) انظر: البحر المحيط (١ / ٨٩)، الدر المصون (١ / ١٢٢).

٣- صورةُ الحَملِ على اللفظِ ثم الحَملِ على المعنى ثم الحَملِ على اللفظِ ثم الحَملِ على المعنى.

هذا الضَّربُ من الانتكاثِ قليلُ الوقوعِ، ولم يُصرِّحْ أحدٌ بحُكمِه، غيرَ أنه ذكَره السَّمينُ الحلَبيُّ في موضِعَين من القرآنِ وقال إن البَداءةَ في ذلك -أي: إذا جُمِعُ الحَملُ أربعَ مَرّاتٍ- بالحملِ على اللفظِ أحسنُ[١]، وأيّده في أحدِهما[٢]عبدُالخالق عُضَيمَة، واستَخرَج عَطِيةُ الأُجْهورِيِّ موضعًا ثالثًا[٣].

فيُفهَمُ من تصرّفِهم جوازُ هذا النوعِ، فيُحمَلُ هذا الضربُ على سابقِه في الجوازِ؛ لكونِه كالمتفرِّعِ منه، ويُبنَى على ذلك القانونُ النحويُّ جَريًا للبابِ على وَتيرةٍ واحدةٍ. وأَقوى من ذلك كلِّه وروده في مواضعَ من الكتابِ العزيزِ، فلا ريبَ في بلاغتِه وحُسنِه.

وقد يقالُ: إنه بعيدٌ في النظَرِ القِياسيِّ لقِلتِه[٤]، "ولا يَلزمُ من عدمِ القولِ بالقياسِ في هذه الأشياءِ الواقعةِ في القرآنِ الكريم أن يكونَ عَدَمَ مراعاةٍ للَفظِ القرآنِ أو إخراجًا له عن الفصاحةِ أو نحوِ ذلك، كما يَظُنّ مَن لا تحقيقَ له! بل هو في أعلى الدرجاتِ في الفصاحةِ، لكنه لم يكثُر مثلُه فيقاس عليه"[٥].

وهذا القولُ له وَجاهتُه أيضا، لكن يَعتريه اضطرابُ النحويِّين في تحكيمِ معيارِ الكثرةِ في التقعيدِ[٦]، وقد أسَّسُوا قواعدَ بناءً على شاهدٍ واحدٍ.

---

(١) وهما شاهدَا [النساء:٦٩] و [المائدة:٦٠]. انظر: الدر المصون (٤ / ٢٥ ، ٣٢٦).

(٢) في موضعِ المائدةِ. انظر: دراسات لأساليب القرآن (٣ / ٣١١).

(٣) وهو شاهدُ [الزخرف:٣٦-٣٩]، كما نقل عنه تلميذه الجَمَلُ. انظر: حاشية الجَمَل على الجلالَين (٤ / ٨٩).

(٤) انظر: المقاصد الشافية (٣ / ٤٥٦-٤٥٧)

(٥) المصدر السابق (١٨٢/٤).

(٦) انظر: مفارقات نحوية في اطراد القاعدة وشذوذها، د. إيهاب الشيوي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغة وآدابها، ص(١٤٥-١٤٦).

وهناك ثلاثةُ أضربٍ أخرى تُمثِّلُ الانتكاثَ المركَّبَ، لم يَذكُرهما أحدٌ بَلْهَ أن يُنصَّ على حُكمِها، هما:

الأولُ- صورةُ الحملِ على المعنى ابتداء ثمّ الحملِ على اللفظِ ثم الحملِ على المعنى ثم الحملِ على اللفظ.

هذه الصورةُ محتملَةُ الوقوعِ في قوله تعالى[1]: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ...﴾ [الأنعام: ١٣٩][2]، وفي قولِه تعالى: ﴿قَالَ كَلَّا ۖ فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآ ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٥-١٧] [3]، رُوجِع فيهما اللفظُ مرتين، إلا أن مراعاةَ المعنى كانت أولًا. وقد يُنزَّلُ فيها الخلافُ الحاصلُ في الضربِ الأولِ لمقاربتِها له صُوريًّا، غيرَ أن هذه نادرةٌ لمعاودةِ اللفظِ مَرّةً بَعدَ مَرّةٍ، ومعتمدُها على السماعِ، ولا شكَّ أن السماعَ بذلك نادرٌ أيضًا ولم يأتِ منه ما يَشفي غُلَّةً ومحتملُ التأويلِ الذي لا يُبْنَى على مِثلِه[4].

الثاني- صورةُ الحمِل على اللفظِ ثم الحملِ على المعنى ثم الحملِ على اللفظ ثم الحملِ على المعنى ثم الحملِ على اللفظ.

لوحِظَت هذه في شاهدِ الأنعامِ المتقدّمِ على قراءَتَي (يَكُن مَيْتةً) و(تَكُن مَيْتَةً)[5]، مع القولِ بتقديرِ عائدِ الصّلةِ مذكّرًا (استَقرّ).

---

(١) بالقراءَتَين (يَكُن مَيْتةً) بالياء والنصب و(تَكُن مَيْتَةً) بالتاءِ والنصبِ. تقدّم تخريجُ القراءات، ص(٧٤).

(٢) هذا على رأيِ مَن ذهَب إلى احتمالِ وجهِ التأنيثِ في تقديرِ الصِّلَةِ. وعلى قول مَن قال: إن المتعلَّقَ والضميرَ المستتِرَ فيه لا يُعلَمُ تذكيرُه وتأنيثُه حتى يكونَ مراعاةً لأحدِ الجانبَين، وإنما يظهرُ ذلك في اللفظِ لا في الأمورِ التقديريةِ. فيكونُ الشاهدُ قد بُدِئ بالحملِ على المعنى من (استقرَّت) أو من (خالِصةٌ). انظر: البرهان للزركشي (٣ / ٣٨٣)، حاشية الخفاجي (٤ / ١٢٨).

(٣) تقدّم بيانُ وجهِ الانتكاثِ في هذا الشاهد، ص(١١٧).

(٤) انظر: المقاصد الشافية (٣ / ٤٥٦-٤٥٧ ، ٤ / ١٨٢).

(٥) سبق تخريج القراءات، ص٧٤).

فيكونُ في الشاهدِ حملٌ على اللفظِ في الصِّلَةِ المقدَّرَةِ (استقرَّ) [1] ثم حملٌ على المعنى (خَالِصَةٌ) ثم على اللفظِ (مُحَرَّمٌ، يَكُن) ثم على المعنى (تَكُن، مَيْتَةً) ثم على اللفظِ (فِيهِ)، فجُمِع فيه الحملُ خمسَ مرّاتٍ، وهي كسابقتِها في مُعاوَدَةِ اللفظِ مَرَّتَين.

وهذه الصورةُ أيضًا نادرةٌ عزيزةُ النظيرِ لا يُقاسُ عليها، محتمِلَةٌ للخلافِ الحاصلِ في تقديرِ الصِّلةِ.

الثالث– صورةُ الحمِل على اللفظِ ثم الحملِ على المعنى ثم الحملِ على اللفظ ثم الحملِ على المعنى ثم الحملِ على اللفظ ثم الحملِ على المعنى.

وقَعت هذه الصورةُ في قوله تعالى: ﴿قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا. وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا. وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا. وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾ [نوح: ٢٢ – ٢٤].

وهي كالصُّورتَين السّالِفتَين في الحُكمِ، حيث إنها لم تأتِ إلا في هذا الشّاهدِ.

وفَحوَى القولِ: إن اختلافَ النحاةِ في الانتكاثِ أو مُباحثتَهم كانَت في ضَربَين من أضربِ الانتكاثِ البسيطِ: صورةِ الحَملِ على المعنى ابتداءً ثم الحملِ على اللفظ، وصورةِ الحَملِ على اللفظِ ثم على المعنى ثم على اللفظِ.

وكان في استدلالِ بعضِهم بالسماعِ خَلطٌ بين الصُّورَتَين، وأكثرُ ما استَشهَدوا به للصورةِ الأُولى موضعُ [الأنعامِ:١٣٩] مع احتجاجِهم بشاهدِ [الطلاقِ:١١] الذي هو مثالٌ للصورةِ الثانيةِ. وأكثرُ ما استَشهَدوا به للثانيةِ موضعُ الطّلاقِ، وهو في محلِّه. وتلك عادةُ النّحويين وغيرِهم من جَريانِ بعضِ الأمثلةِ والشواهدِ لمسألةٍ ما في ألسنتِهم ومُصنَّفاتِهم.

وأما الضربُ الثالثُ من الانتكاثِ فإنه أقلُّ من سابِقَيه شواهدَ ومُعالجةً، وبُني على الصورةِ الثانيةِ حُكمًا ودليلًا.

---

(١) هذا على رأيِ مَن ذهَب إلى التذكيرِ في التقديرِ؛ لكونه هو الأصلَ. انظر: البحر المحيط (٤ / ٦٦١).

ثم انتقَل الحديثُ إلى أَضربِ الانتكاثِ المركَّبِ، وهي ما حصَل فيه مُعاودَةٌ للِّفظِ مَرَّتين، وحُكِم بأن مِثلَ ذلك لا يُقاسُ عليه؛ لنُدرتِه واحتمالِ تأويلِ بعضِ صورِه بأوجهٍ أُخرى.

ويمكِنُ تلخيصُ الخلافِ بين البَصرِيين والكُوفِيين في الانتكاثِ في بعض صورِه بالتفصيلِ الآتي:

أ- إن فُصِلَ بين الحَملَين جاز اتفاقًا.

ب- وإن لم يُفصَلْ جاز عند البَصرِيين، وامتَنع عند الكُوفِيين.

والمعتمَدُ الأولُ لكلا المذهَبَين السَّماعُ، فالبَصريون احتَجُّوا به على الإطلاقِ، ولا يجعلَون للفصلِ تأثيرًا إن وُجِد، وكذلك الكوفيون كان مستندُهم النقلَ لقَيدِ الفَصلِ.

وما ذَهب إليه بعضُ النحويينِ من أن الانتكاثَ جائزٌ بقلةٍ يدخُلُ في جملةِ رأيِ البصريين، إلا أنه قُيِّدَ بورودِ شواهدِه على قلةٍ، ولم يُتناقَلْ إلا بعضُ الشواهدِ مع توارُدِ الاستشهادِ دون استظهارٍ لبقيةِ مُدوَّنتِه.

وما قيل من أنه خلافُ المعهودِ فلا ضيرَ فيه، إنما أتى على ذلك الوجهِ لمكنونٍ بلاغيٍّ.

الـمبحثُ الثالثُ

القولُ في عَودةِ الإتباعِ بَعدَ القَطعِ

تَمهيدٌ:

المرادُ بالإتباعِ هُنا: مُشاركةُ التابعِ متبوعَه في إعرابِه[(١)].

والمرادُ بالقطعِ: مُخالفةُ التابعِ متبوعَه في إعرابِه من النَّصبِ والجرِّ إلى الرَّفعِ بكونِه خبَرًا لمحذوفٍ، ومن الرفعِ والجرِ إلى النصبِ بكونِه مفعولًا به لفِعلٍ محذوفٍ[(٢)].

والتوابعُ -كما هي معهودةٌ- نعتٌ وعطفُ بيانٍ ونسقٍ وتوكيدٌ وبَدَلٌ، وبما أن الانتكاثَ لم يقعْ إلا في النعوتِ معطوفةً كانت أم غيرَ معطوفةٍ[(٣)]؛ سيكونُ الحديثُ عن القطعِ في بابِ النعتِ دون غيرِه مما قد يرِدُ فيه القطعُ.

ومما يحسُنُ ذِكرُه ابتداءً في أحكامِ قطعِ النعتِ مما له صِلةٌ بالانتكاثِ؛ شروطُ جوازِ قَطعِه - واحدًا كان أو أكثرَ-، وجُملتُها: تقدُّمُ العِلمِ بالمنعوتِ المعيَّنِ أو ما يُنزَّلُ منزلةَ المعلومِ، وأن يكونَ النعتُ للمدحِ أو الذَّمِ أو الترحُّمِ، وأن يكونَ نعتًا لمعرِفةٍ، وإن كان لنكرةٍ فالشرطُ سبقُه بنعتٍ آخر متبَعٍ مبيَّنٍ مقارِبٍ له في المعنى وعدمُ كونِه لمجرَّدِ التخصيصِ، وألا يَبنيَ المتكلِّمُ كلامَه على ذِكرِ الصِّفةِ، وألا يكونَ نعتًا للتوكيدِ، وألا يكونَ مُلتزَمَ الذكرِ مع المنعوتِ[(٤)].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢ / ٢١٨)، شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٨٦)، شرح الرضي على الكافية (٢ / ٢٧٧-٢٧٨).

(٢) يَدخلُ في التابعِ والمتبوعِ دخولًا أَوّليًا: النعتُ والمنعوتُ؛ لأن القَطعَ يَغلِبُ في النعوتِ دون غيرِها من التوابعِ، وإن وقَع في غيرِها اشتمل على سِمتِها. وإنما قيل في التعريفِ: (تابعٌ ومتبوعٌ)؛ ليَشملَ القطعَ في البَدلِ. وأيضًا لكونِ بعضِهم ذكَر أنه إذا تمَّ عطفُ النعوتِ تَصيرُ معطوفاتٍ، يَجري عليها اسمُ المعطوفِ، وتتخلَّى عن اسمِ النعتِ وأحكامِه. وهذا فيه نظَرٌ؛ لكونِ أحكامِ القطعِ تجري في النعتِ ولو كان معطوفًا، ولا يَعدِلُون عن تسميتِه بالنعتِ المقطوعِ. أو يقالُ إنها في صورةِ العطفِ وليست بمعطوفةٍ، وإطلاقُهم العَطفَ عليها مَجازٌ. انظر: شرح الكافية لابن مالك (١ /٣٦٠)، شرح الرضي على الكافية (٢ / ٣٣٢)، البحر المحيط (١ / ٣٤)، أوضح المسالك (٣ / ٢٨٦)، حاشية الصبان (٣ /١٢٦)، النحو الوافي (٣/ ٤٩٨).

(٣) قد يقالُ: إن الانتكاثَ وقَع في البدَلِ كما قيل في شاهد [الفاتحة:٢-٤]، لكن يقال فيه: إن الانتكاثَ الحاصلَ في البَدَلِ إنما هو في البدَلِ المشتمِلِ على وجهِ النعتِ. انظر: البحر المحيط (٣٤/١).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٠٧)، شرح الرضي على الكافية (٢ / ٣٢٢)، تمهيد القواعد

وما ذُكر من شروطِ النعتِ المقطوعِ، إنما يُعتدُّ به إذا جازَ الإتباعُ على النعتِ أيضا، فأما إذا لم يَجُز فلا[1].

ومن أحكامِ النعوتِ التي تُذكَرُ في بابِها أنه يجوزُ عطفُ بعضِها على بعضٍ متبَعةً كانت أو مقطوعةً تنبيهًا لزيادةِ المدحِ أو الذمِ أو الترحمِ، وذلك بالقيودِ الآتيةِ:

- اختلاف المعاني في النعوتِ المفرَداتِ المتعدِّدَةِ.

أما إذا كانت النعوتُ المتعدِّدَةُ جُملًا فالأحسنُ عطفُها ولا يُشترطُ اتفاقُها في المعنى أو اختلافُها.

- وإذا كانت النعوتُ مجتمِعةً على المنعوتِ في حالٍ واحدةٍ لم يَكُن العطفُ إلا بالواوِ، وإن لم تكُن مجتمعةً عليه جاز العطفُ بجميعِ حروفِ العطفِ إلا (حَتى) و (أَم).

وحاصلُ الأمرِ: أن الواوَ إنما تتعينُ دون غيرِها في الصفاتِ التي لا يُعقَلُ فيها ترتيبٌ ولا قصدَ فيها إلى معنى من المعاني المستفادةِ من حروفِ العطفِ غيرِ الواوِ.

- وإذا كانت النعوتُ مختلفةَ المعاني والمنعوتُ مُثنًّى أو جمعًا، وجَب - في الأكثرِ- العطفُ بحرفِ الواوِ دون غيره.

فإذا كان المنعوتُ واحدًا لم تَجبِ الواوُ، وصحّ أن يجيءَ الحرفُ المناسبُ أو لا يجيءُ[2].

و"إنما جاز العطفُ في الوصفِ؛ لكون الوصفِ المعطوفِ مستقِلًا بنفسه مستغنيًا

(٧ / ٣٣٤٧)، المقاصد الشافية (٤ / ٦٧٧- ٦٧٩). تنبيه: ليس هذا موضعَ بَسطِ النقاشِ في الشروطِ والتمثيلِ لها، إنما يُنظر فيها إلى المحالِ إليه.

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية (٢ / ٣٢٤).

(٢) انظر: نتائج الفكر، ص(١٨٦-١٨٧)، شرح الجمل لابن خروف (١ / ٣١٦-٣١٧)، اللباب للعكبري (١ / ٤٠٨)، شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٠٩)، شرح الرضي على الكافية (٢ / ٣٢٢)، ارتشاف الضرب (٤ / ١٩١٥)، تمهيد القواعد (٧ / ٣٣٥٧- ٣٣٥٩)، حاشية الصبان (٣ / ١٠٥)، النحو الوافي (٣ /٤٨١- ٤٩٧).

عما تقدّم عليه، وجاز القطعُ فيه تنبيهًا على المدحِ أو الذَّمِّ أو التَّرحُّمِ"[1].

وحُكمُ النعوتِ بعد العَطفِ في جوازِ القطعِ والإتباعِ جارٍ على حُكمِها قبل العطفِ[2].

ومما يُقرَّرُ في هذا الموضعِ أن جملةَ النعتِ المقطوعِ مستأنَفةٌ؛ "لأن الصفةَ مع المقدَّرِ تصيرُ جملةً مستقلّةً لا موضعَ لها من الإعرابِ"[3]. وقد تتقدَّمُها الواوُ، وهي اعتراضيةٌ سواءٌ أكان النعتُ مقطوعًا إلى الرفعِ أم إلى النصبِ[4].

وذهب بعضُ النَّحويين إلى أن هذه الجملةَ المشتمِلةَ على النعتِ المقطوعِ ليست مستقِلَّةً مستأنَفةً، وإنما هي نَعتٌ إذا وقَعت بعد نكرةٍ مَحضَةٍ، وحالٌ إذا وقعت بعد مَعرِفةٍ مَحضَةٍ، وتأتي للأمرَين إذا وقعت بعد نكرةٍ غيرِ محضةٍ أو بعد مُحلَّى بأل الجنسيةِ[5].

والرأيُ الأوُل أحسنُ قِيلًا؛ لأن هذه الجملةَ إنشائيةٌ للمدحِ أو للذمِ ونحوِهما، وهي لا تقعُ نعتًا ولا حالًا إلا بتأويلٍ[6]. وأيضًا؛ لكونِ المتكلمِ لا يَبني كلامَه على ذكرِ الصفة، وإنما يَبدو له ذكرُها بعد شروعِه في التكلمِ، فيُخرجُها مَخرَجَ الجوابِ على سؤالٍ، فيَقطعُها على ما يقدِّرُ السؤالَ، فيرفعُها أو ينصِبُها. فإنه إذا ابتدأَ كلامَه قاصدًا ذكرَ الصفةِ أولًا لم يكن بُدٌّ من الإتباعِ، لأن بناءَه على ذكرِها أولًا يَقتضي إجراءَها عليه. والقطُع نقيضُ ذلك، إذ هو مقتضٍ للاستئنافِ[7].

وإذا تقرَّرَ هذا الموطَّأُ حَسُن الولوجُ في المسألةِ المختلَفِ فيها التي تتمحورُ حولَ مرَكزِيةِ

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٢ / ٣٦٨). والذي ذكَرَه من غرضِ القطعِ فهو الملحوظُ العامُّ في كلِّ صفةٍ مقطوعةٍ، وإلا فإن دواعيَ القطعِ وأغراضَه متعدِّدةٌ، وقد سبَق بعضُها في تحليلِ شواهدِ الانتكاثِ الإعرابيِّ.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن الفَخَّار (١ / ١٤٢).

(٣) المقاصد الشافية (٤ / ٦٧٩). وانظر: التصريح على التوضيح (٢ / ١٢٦).

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية (٢ / ٣٢٣).

(٥) انظر: النحو الوافي (٣ / ٤٩٢).

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢ / ٢٤٢)، شرح الرضي على الكافية (٢ / ٢٩٩-٣٠٠ ، ٣ / ١٠) .

(٧) انظر: المقاصد الشافية (٤ / ٦٧٩).

القطعِ الإعرابيِّ في النعتِ المخصوصِ بالمدحِ أو الذمِّ أو الترحمِ.

صورةُ المسألةِ:

إذا قُطِعتِ النعوتُ هل تحسُنُ العودةُ إليها بالإتباعِ بعد المفارَقةِ؟

التوضيحُ:

تقدَّم أن النعوتَ لا تُقطَعُ[1] إلا بشروطٍ، فإذا تحقَّقت فالصورُ العقليةُ الممكِنةُ في النعوتِ المتعدِّدةِ إن كان المنعوتُ مستغنيًا عنها متميِّزًا بِدونِها: قطعُ الجميع، إتباعُ الجميع، إتباعُ بعضٍ وقَطعُ بعضٍ[2].

ولا نِزاعَ في جوازِ هذه الأضرُبِ الثلاثةِ، إلا أنه إذا أُتبِعَ بعضٌ دون بعضٍ، فلا يخلو من أن يُبدأَ بالإتباعِ أو لا؛ فتكونُ الصورةُ الأولى في هذا الضربِ على نوعَين: الأولُ الإتباعُ ثم القطعُ[3]، وهو جائزٌ وِفاقًا. والآخرُ الإتباعُ ثم القطعُ ثم الإتباعُ، وهو مختلَفٌ فيه. وأما الصورةُ الأخرى فهي: القطعُ ابتداءً ثم الإتباعُ، والخلافُ فيها عند النحويين كالخلافِ في سابقِها

---

(١) إذا كثُرت نعوتُ الاسم، فله ثلاثةُ أحوالٍ: أن يكونَ المنعوتُ مفتقِرًا إلى جميعِها، أو يكونَ مستغنيًا عنها جميعِها، أو يكونَ مفتقِرًا إلى بعضِها دون البعضِ.

فإن كان مفتقِرًا إلى جميعِها وجب إتباعُ الجميع، وذلك نحوُ: مررتُ بزيدٍ التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ، إذا كان هذا الموصوفُ يشاركُه في اسمِه ثلاثةٌ: أحدُهم تاجرٌ كاتبٌ، والآخَرُ تاجرٌ فقيهٌ، والآخَرُ فَقيهٌ كاتبٌ. ولا تدخل هذه الحالُ في الخلافِ. وإن كان غَيرَ مفتَقِرٍ في معرفتِه إلى شيءٍ من تلك النعوتِ، أي معروفًا قبل ذِكرِها، ففيه الأوجهُ الثلاثةُ المبيَّنةُ أعلاه، وذلك نحوُ: مررتُ بزيدٍ الفاضلِ الصالحِ العالمِ، أو قطع الجميعِ إلى الرفع أو النصبِ فتقولُ: مررت بزيدٍ الفاضل الصالح العالم، أو إتباع بعضٍ دون بعضٍ كقولِ الخِرنِقِ: (النّازِلين والطيبون). وإن كان مفتقِرًا إلى بعضِها وجب إتباعُ المفتقَرِ إليه، وجاز فيما سواه الإتباعُ والقطعُ، ويتحقَّقُ تقديمُ المفتقَرِ إليه لكونِ النعتِ المخصوصِ لا يجري إلا بعد معرفةِ صاحبِه، فتقول: مررتُ بزيدٍ الخيَّاطِ الصالح الفاضل. (فالخيَّاطُ) مثلاً لازمُ الإتباع؛ لأنه مفتَقَرٌ إليه في بيانِ المنعوتِ، ولك في (الصالح، والفاضل) الإتباعُ والقطعُ. انظر: توضيح المقاصد للمرادي (٢ / ٩٦١-٩٦٢)، المقاصد الشافية (٤ / ٦٦٩- ٦٧٥).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٠٨).

(٣) تنكيتٌ: لا يَلزمُ من القطعِ تقدُّمُ الإتباعِ عليه، إلا في حالٍ واحدةٍ ما إذا كانت النعوتُ كثُرت وكان المنعوتُ مفتقِرًا إلى بعضِها. انظر: المقاصد الشافية (٤ / ٦٧٥)، البرهان للزركشي (٢ / ٤٤٨-٤٤٩).

المقاربِ لها المسبوقِ بالإتباعِ (الإتباع ثم القطع ثم الإتباع).

فيُتصوَّرُ في النعوتِ الثلاثةِ مَثلًا إذا كان المنعوتُ مجرورًا عشرةُ أوجهٍ من الانتكاثِ الإعرابيِّ، وإذا كان المنعوتُ مرفوعًا أو منصوبًا فثلاثةُ أوجهٍ منتكثةٍ. واختلافُ النحويين في مُطلَقِ الإتباعِ بَعد القطعِ يقتضي اشتمالَ كلِّ الأضربِ الانتكاثيةِ الممكِنةِ، سواءٌ كانت النعوتُ ثلاثةً أم أكثرَ.

ويُنبَّهُ هُنا على أن معالجةَ الخلافِ في معاودَةِ اللفظِ كانت بالنظرِ إلى قِسمَيها وأضربِهما؛ لكونِ بعضِ النحويين فرَّقوا بين أضربِ الانتكاثِ البسيطِ في الاستشهادِ والمباحثةِ، وهي بحاجةٍ إلى ذلك التفريعِ؛ لقوةِ اختلافِ صورِها وحُججِها.

وأما الخلافُ في مراجَعةِ المتبَع فيُستعرَضُ من دونِ تفريقٍ بين صورَتيها اللَّتَين وقَع فيهما الانتكاثُ؛ لكون النحويين تناولوهما جملةً واحدةً في الحكمِ والتعليلِ، فحُججُ المانعِين أو المجيزِين لهما متّحِدةٌ فلا يمكنُ تشقِيقُها، لكن يحسُنُ التفصيلُ في الحكمِ على حالاتهما كما سيأتي في الترجيحِ.

فمِن النحاةِ مَن منعَ الإتباعَ بعد القطعِ، ومنهم مَن أجازه، وبيانُ ذلك على التفصيلِ الآتي:

القولُ الأولُ- المنعُ. وإليه ذهب جُمهورُ النحويين، بل حَكَى بعضُهم الاتفاقَ على الامتناعِ، ورمَى مَن خالفَ بالشذوذِ[1]. وهو اختيارُ ابنِ خَروفٍ[2]وابنِ عُصفورٍ[3]

(١) من أورَد ذلك هو ابنُ الفَخَّارِ عند حديثِه عن القسمِ الذي يُتصَوَّرُ في كلِّ مسألةٍ منه القطعُ والإتباعُ، حيث قال: " إلا الإتباعَ بعد القطعِ فإنها ممنوعةٌ اتفاقًا، إلا ما شَذَّ من الناسِ". انظر كتابه: شرح الجمل (١ / ١٣٩-١٤٠).

وفيما ذكَره نظرٌ؛ لكونِ بعضِ النحويين حَكى الخلافَ في المسألةِ، منهم: ابنُ أبي الرَّبيعِ في البَسيط (١ / ٣١٦-٣١٧)، وأبو حَيّانَ في ارتشافِ الضَّرَبِ (٤ / ١٩٢٧)، والمرادِيُّ في توضيحِ المقاصدِ والمسالكِ (٢ / ٩٦٢)، والشاطبيُّ في المقاصدِ الشافيةِ (٤ / ٦٨٤)، والأُشْمُونِيُّ في شرحِ الألفية (٢ / ٣٢٧)، والسِّيوطيُّ في همع الهوامع (٣ / ١٥٣-١٥٤).

(٢) انظر كتابه: شرح الجمل (١ / ٣١٦).

(٣) قال في شرح الجمل (١ / ٢٠٨): "ولا يجوزُ القطعُ ثم الإتباعُ؛ لأن ذلك يؤدّي إلى الفَصلِ بين النعتِ والمنعوتِ بجملةٍ أجنبيةٍ".

وابـــنِ مالـــكٍ[١] وأبي الحســـنِ الأُبَّـــذِيِّ[٢] والرّضـــيِّ[٣] وابـــنِ أبي الرَّبيـــعِ[٤] وابنِ الزُّبيرِ الغَرناطِيِّ[٥] وأبي حَيّانَ[٦] والمرادِيِّ[٧] وابنِ الفَخّـارِ[٨] والسَّمينِ[٩] وابنِ هشـامٍ[١٠] والـرّاعي الغَرنـاطِيِّ[١١] والأُشْمُـونِيِّ[١] وخالـدٍ الأزهـريِّ[٢] والسِّـيوطيِّ[٣] والحَطّـابِ الـرُّعَينيِّ

(١) قَيّدَ الوجهَ الثالثَ من الصوَرِ العقليةِ في شرح التسهيل (٣ / ٣١٩) بقوله: "وأن يُتبِع بعضًا بشرطِ تقديمِ المتبَعِ وتأخيرِ المقطوع".

(٢) قال في شرح الجزولية، ص(٥١٦): "ولا يجوزُ أن تَقطَعَ ثم تُتْبِعَ بعد ذلك... لأنّك إذا قَطعتَ كانت الصفةُ منصوبةً بإضمارِ أَمدحُ، أو مرفوعةً على خبرِ ابتداءٍ مضمَرٍ، فتكونَ قد فصَلتَ بجملةٍ فعليةٍ أو اسميةٍ أجنبيةٍ بين النعتِ والمنعوتِ، وذلك لا يجوزُ".

(٣) قال في شرح الكافية (٢ / ٣٢٣): "وإذا كثُرت نعوتُ شيءٍ معلومٍ أُتبعَت، أو قُطِعَت، أو أُتبعَ بعضٌ دون بعضٍ بشرطِ تقديمِ الإتباعِ؛ إذ الإتباعُ بعد القطعِ قبيحٌ".

(٤) أَجرى بعد أن أَورَد الخلافَ في المسألةِ صورةَ الإتباعِ بعد القطعِ على صورةِ معاودةِ اللفظِ في المنعِ، حيث ذَكر أن العربَ إذا قطَعوا وجاءوا على القياسِ، فيكونُ رجوعُهم بعد ذلك إلى النعتِ نقضًا للغرضِ، ويجرِي مَجرَى العَودةِ إلى اللفظِ بعد المعنى، وفيها خروجٌ عن القياسِ ونقضٌ للغرضِ. انظر: البسيط (١ / ٣١٦-٣١٧).

(٥) قال في مِلاك التأويل (١ / ١٦٥): "والإتباعُ لا يكونُ بعد قطعٍ".

(٦) قال في ارتشاف الضرب (٤ / ١٩٢٧): "وتُقطَعُ بعد الإتباعِ ولا يُعكسُ، وهذا هو الصحيحُ والثابتُ من كلامِ العربِ، وفيه خلافٌ".

(٧) قال في توضيح المقاصد (٢ / ٩٦٢) : "إذا قُطِع بعضُ النعوتِ دون بعضٍ، قُدِّم المتبَعُ على المقطوعِ ولا يُعكسُ، وفيه خلافٌ".

(٨) انظر: شرح الجمل (١ / ١٣٩-١٤٠).

(٩) قال في الدُّرِّ (١ / ٤٦): "إذا أَتْبعتَ البعضَ وقَطَعتَ البعضَ وجَب أن تبدأَ بالإتباعِ، ثم تأتي بالقَطعِ من غيرِ عكسٍ، نحو: مَرَرتُ بزيدٍ الفاضلِ الكريمُ؛ لئلا يلزمَ الفصلُ بين الصفةِ والموصوفِ بالجملةِ المقطوعةِ".

(١٠) قيَّد الضربَ الثالثَ من الأوجهِ الممكِنةِ (إتباعَ بعضٍ وقطعَ بعضٍ) بشرطِ تقديمِ المتبَعِ. انظر: أوضح المسالك (٣ / ٢٨٣).

(١١) قال في عنوان الإفادة، ص(١٨٧): "ولا يجوزُ نصبُ الثاني على الإتباعِ مع نصبِ الأول على القطعِ أو رفعِه. فإذا قلتَ: مررتُ بزيد الفاضل الكريم الجواد، فيُتصوّرُ لك في هذا المثالِ بالنعوتِ الثلاثةِ سبعةٌ وعِشرون وجهًا، منها سبعةَ عشرَ وجهًا جائزةٌ، وعَشرةٌ ممتنِعةٌ للإتباعِ بعد القطعِ". وحَكَم بهذه المسألةِ على بطلانِ صلاةِ جماعةٍ إن صلَّى بهم الإمامُ جزءًا من صلاةٍ، ثم غلَب عليه الحدَثُ، فخرَج ولم يَستخلِف عليهم، فقام كلُّ واحدٍ من الجماعةِ وصلَّى وحدَه جزءًا من الصلاةِ، ثم بَعدَ ذلك استَخلفوا مَن أتمّ بهم الصلاةَ. وهذا ما يُعرَفُ بتخريجِ الفروعِ الفقهيةِ على الأصولِ النحويةِ. وهنا محلُّ بحثٍ، وهو أن العاملَ إذا اختلَف في الإتباعِ كما في هذه المسألةِ باختلافِ الإمام؛ فقد يغايرُ الانتكاثَ الإعرابيَ المرادَ عند النحويين الذي يمثِّلُ الإتباعَ باتحادِ العاملِ، إلا أن صورةَ الانتكاثِ قائمةٌ بالإتباعِ لما فيها من الرجوعِ إلى الائتمامِ بعد

وجمالِ الدِّين الفاكهيِّ[٤] والشِّهابِ الخَفَاجيِّ[٥].

ومِن حُجَجِهم:

- أنه يَلزمُ من الإتباعِ بعد القطعِ الفصلُ بين النعتِ والمنعوتِ أو بين النعتَين بجملةٍ أجنبيةٍ[٦].

ويمكِنُ أن يُجابَ عنه بكونِ الفاصلِ فَضْلةً، فإنه بذلك صالحٌ لعدمِ الاعتدادِ به، وأيضًا كونه غيرَ أجنبيٍّ لتعلُّقِه بالمنعوتِ من وجهٍ فاستَحقَّ أن يكونَ في حُكمِ المتبَع، وإنما حصَل القطعُ ظاهرًا لمزيةِ الاختصاصِ.

مفارقتِه. وإذا استُخلِف الإمامُ الأولُ نفسُه كانت المسألةُ عينَ الانتكاثِ الإعرابيِّ. وثمةَ مسألةٌ شبيهةٌ لاتحادِ العاملِ قد وَقفتُ عليها، وهي أن المسبوقَ - إذا قام لإتمامِ صلاتِه بعد أن سلَّم إمامَه عن نقصٍ في الركعاتِ سهوًا وقام ليأتي بها- يُخيّرُ بين الرجوعِ إلى الائتمامِ والمتابعةِ ثم يتمُّ ما فاته أو إتمامِ صلاتِه فَذًّا. فإذا رجَع كأنه أَتبعَ بعد أن قَطعَ ثم إتمامُ الفواتِ بعده يمثِّلُ القطعَ، فيمثِّلُ ذلك صورةَ الإتباعِ ثم القطعِ ثم الإتباعِ ثم القطعِ، وإذا أتمَّ على انفرادٍ فإنه يمثِّلُ القطعَ بعد الإتباعِ. وإذا كان هذا جائزًا في الصلاةِ، فكيف بمسألةٍ في النحوِ. انظر: الأجوبة المرضية للراعي، ص(١٦٥)، مواهب الجليل للحطّاب (٢/ ١٣٦-١٣٧)، مغني المحتاج للخطيب الشربيني (٤٣٦/١)، نفح الطيب للمَقّري (٦٩٧/٢)، فتوحات الوهاب لسليمان الجمل (٤٥٨/١)، الشرح الممتع لابن عثيمين (٣١٤/٢).

(١) حَكَى قولَ المرادِيّ مؤيّدًا. انظر: شرح الألفية (٢ / ٣٢٧).

(٢) قال في التصريح (٢ / ١٢٤-١٢٥): "والإتباعُ بعد القطعِ لا يجوزُ؛ لما فيه من الفصلِ بين النعتِ والمنعوتِ بجملةٍ أجنبيةٍ، ولما فيه من الرجوعِ إلى الشيءِ بعد الانصرافِ عنه، أو لما فيه من القصورِ بعد الكمالِ، لأن القطعَ أبلغُ في المعنى المرادِ من الإتباعِ اعتبارًا بتكثيرِ الجُملِ".

(٣) قال في هَمعِ الهوامع (٣ / ١٥٣) بعد إيرادِه الأوجهَ الثلاثةَ الجائزةَ مقيِّدًا الثالثَ منها: "بشرطِ تقديمِ المتبَعِ في الأصحِّ؛ لأنه الثابتُ عن العربِ لئلا يَفصلَ بين النعتِ والمنعوتِ".

(٤) قال في الفواكه الجنية، ص(٢٢٦) عند قول الحَطَّابِ في المتمِّمَة: (وإتباعُ البعضِ وقَطعُ البعضِ بشرطِ تقديمِ المتبَعِ): "وإنما اشترط ذلك؛ لأن الإتباعَ بعد القطعِ لا يجوزُ، لما فيه من الفصلِ بين النعتِ والمنعوتِ بجملةٍ أجنبيةٍ، أو لما فيه من الرجوعِ إلى الشيءِ بعد الانصرافِ عنه".

(٥) جعل مراجَعةَ المتبَعِ أضعفَ الوجوهِ الإعرابيةِ في شاهدِ [الفاتحة: ٢-٤]؛ لما فيها من اللَّبسِ والفَصلِ. انظر: حاشيته على البيضاوي (٩٤/١). إنما لم يُفرَد صنيعُه هذا بمَذهبٍ مُستقلٍّ بالتضعيفِ؛ لتَفرُّدِه واتفاقِ حجتِه مع المانعِين.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٠٨)، المقاصد الشافية (٦٨٠/٤).

ويقالُ أيضا: إجازةُ القطعِ أولًا بين المتلازِمَين اللذَين كالجزءِ الواحدِ (النعتِ والمنعوتِ) تفضِي إلى الفصلِ بجملةٍ على افتراضِ كونها أجنبيةً، فلمَ لا يصحُّ الفصلُ بين المنعوتِ وتابعِه بذلك الفاصلِ؟

قد يجابُ عنه بأن الفصلَ الأولَ انصرافٌ فناسبَه، وأن الثاني رجوعٌ ومتابَعةٌ فما يُستحسَنُ معه الفصلُ بل يوائمُه الاتصالُ.

- أن الثابتَ في كلامِ العربِ القطعُ بعد الإتباعِ لا العكسُ[1].

ويجابُ عنه بأنه احتجاجٌ بمحلِّ النزاعِ.

- الاحتجاجُ بطِباع العربِ من أنها إذا انصَرفَت عن الشيءِ لم تَعُد إليه، فجعلوا لذلك ألفاظَهم جاريةً على حدِّ معانيهم ومقاصدِهم، وأُنشِدَ في ذلك بيتُ مَعنِ بنِ أَوسٍ رضي الله عنه[2].

وذلك أنَّ "الأصلَ في صفةِ المدحِ والذّمِّ والترحُّم القطعُ؛ لأن المقصودَ الإخبارُ بحالِه وصفتِه بعدَما تمَّ الإخبارُ عنه بفعلِه، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ العاقلُ، وأنت قد جئتَ بالعاقلِ للمدحِ فقد حصَل إخبارُك بالمرورِ، ثم جئتَ بعد ذلك بكلامٍ تَقصِدُ به غيرَ الكلامِ الأولِ، وهو المدحُ والتعظيمُ، إلا أن العربَ أجْرَتْه فِعلًا؛ لأنه يُفهَمُ منه في الأولِ صفةٌ، فجَرى لذلك مَجرى ما جيء به للبيانِ من الصفاتِ، فإذا قطَعوا وجاءوا على القياسِ، فيكونُ رجوعُهم بعد ذلك إلى النعتِ نقضًا للغرض"[3].

- أنه يَلزَمُ منه تَسَفُّلٌ بعد تَصعُّد، ورجوعٌ عن قَصدِ الكمالِ إلى القصورِ والنقضِ.

وبيانُ ذلك: أَن قطعَ النعوتِ أبلغُ في المدحِ والذَّمِّ أو البيانِ أو نحوِها من الإتباع اعتبارًا بتكثيرِ الجُمَلِ. وعلى ذلك كان القطعُ، ولولاه ما ذُهب به ذلك المذهبَ البعيدَ وما ارتكَبوا فِيه

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٤ / ١٩٢٧)، همع الهوامع (٣ / ١٥٣).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن الفخار (٢ / ١٤٠).

(٣) البسيط لابن أبي الربيع (١ / ٣١٦-٣١٧). وانظر: المقاصد الشافية (٤ / ٦٨٠).

الخروجَ من خفضٍ إلى رفعٍ ونحوِه[١].

- القياسُ على النظيرِ من امتناعِ صورةٍ مُعاودَةِ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه[٢].

القولُ الثاني- الجوازُ. وهو اختيارُ ابنِ العِلجِ[٣] وبرهانِ الدِّينِ بنِ قَيّمِ الجَوزيةِ[٤] وأبي إسحاقَ الشاطبيِّ[٥] وإبراهيمَ الباجُوريِّ[٦].

ومن حُججِهم:

- أنه لا يَلقَى فيه من جهةِ القياسِ محظورًا إلا الفصلَ بين النعتِ والمنعوتِ، وذلك جائزٌ على الجملةِ[٧]، بل هو "عارضٌ لفظيٌّ فَلَا حكمَ له"[٨].

- الاستشهادُ بظاهرِ السَّماعِ من نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾

(١) انظر: شرح الجمل لابن الفخار (٢ / ١٤٠)، الأجوبة المرضية للراعي، ص(١٦٣-١٦٤).

(٢) انظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ٣١٧).

(٣) نقَل عنه أبو حَيان في ارتشاف الضَّرَب (٤ / ١٩٢٧) عند حديثِه عن القطعِ ثم الإتباعِ: "وفيه خلافٌ، وصُحِّح في (البَسيط) جوازُ الإتباعِ بعد القطعِ". والبسيطُ كتابُ ابنِ العِلْجِ، كما تقدّم بيانُ ذلك مِرارًا. وانظر: شرح الألفية للأشموني (٢ / ٣٢٧)، حاشية الخفاجي (١ / ٩٤).

(٤) قال بعد أن أورَدَ الأوجُهَ الثلاثةَ الجائزةَ: "ولا يتعيَّنُ في مثلِ هذا تقديمُ المتبَعِ على المقطوعِ". انظر: إرشاد السالك (٢ / ٥٩٨-٥٩٩).

(٥) يظهَرُ ذلك عند تبيينِ مُدرَك ابنِ مالكٍ وانتصارِه له لما قال: (واقطَعْ أوَ اتْبِعْ إن يكُنْ مُعَيَّنا بِدونِها...) من غيرِ تقييدٍ ويقتضي ذلك جوازَ الإتباعِ والقطعِ كيفَ كان، من تقديمِ المتبَعِ أو تأخيره. لكن يُتنبّه هنا إلى أن ابن مالك -كما تقدّم- قد اشتَرَط تقديمَ المتبَعِ في شرح التسهيل (٣ / ٣١٩). انظر: المقاصد الشافية (٤ / ٦٨٤-٦٨٥).

(٦) بعد أن ذكَر الأوجُهَ السبعةَ المتأتيةَ في إعرابِ (الرحمنِ الرحيمِ)، قال: "بقِي وجهان آخران، وهما: رفعُ الأولِ أو نصبُه مع جَرِّ الثاني، فقيل يَمتنِعان لما فيهما من القطعِ ثم الإتباعِ" ثم أورَد بَيتَ النُّورِ الأُجهورِيِّ (إن يُنصبِ الرحمنُ أويرتَفِعا .. فالجرُّ في الرحيمِ قطعًا مُنِعا) وقال: "لكنّ الصحيحَ جوازُهما. فكان على الناظمِ أن يقولَ في الشطرِ الثاني: (فالجرُّ في الرحيمِ وَجهًا مُنِعا)". ويُقصَدُ بجوازِه هنا صِناعةً لا قراءةً. انظر: فتح رب البرية، ص(٢٠).

(٧) انظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ٣١٦)، المقاصد الشافية (٤ / ٦٨٤).

(٨) همع الهوامع (٣ / ١٥٤).

[النِّسَاء: ١٦٢] ونحوِ قولِ الشاعرِ: (النّازلين بِكُل مُعْتَرَكٍ... والطَيِّبُون مَعاقِدَ الأزْر) [(١)]، فقالوا: رُوِيَ برفعِهما ونصبِهما ونصبِ الأولِ ورفعِ الثاني وعكسِه [(٢)].

"ولا يُقالُ: إن ذلك على إضمارِ رافعٍ أو ناصبٍ؛ لأنه خلافُ الظاهرِ، والأصلُ (الحَملُ على الظاهرِ، وإن أمكَنُ أن يكونَ المرادُ غيرَه) حَسبَما بَوَّب عليه ابنُ جِنِّي في (الخصائصِ)[(٣)]، وجعلَه أصلًا من أصولِ سيبويه"[(٤)].

وأُجيب بأنه احتجاجٌ بمحلّ النزاعِ وبأنّ الرَّفعَ في الآيةِ وفي الشاهدِ الشِّعريِّ – على رِوَايَة نصبِ الأولِ– على الاستئنافِ والقَطعِ، فيكونُ قطعًا بعد قطعٍ، وَإِنَّمَا حُكِم بالقطعِ في البيتِ مع أنه مرفوعٌ كالمنعوتِ وهو (قَومِي) لقطعِ (النازلين) قَبلَه لما ذكرنَا أَيضًا بجعلِه منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه أَعني أو أَمدحُ ونحوُهما. والعربُ إذا رجَعَت عن شيءٍ لم تَعُدْ إليه[(٥)].

ويرِدُ على هذا هو أن يقال: أيُّ مَزِيةٍ اختصاصيةٍ للمقطوعِ الأولِ إذا حصل القطعُ بعده مَرةً أخرى، بخلافِ لو أتى الإتباعُ بعده – ولا اختصاصَ فيه– فإنه يَدعمُ المقطوعَ السابقَ ويُبرِّزُه، وما يُخِوجُ إلى تأويلٍ واحدٍ أَولى مما يُحوِجُ إلى تأولَين فأكثرَ[(٦)].

– "النعتُ المقطوعُ هنا في حُكمِ المتْبَعِ؛ لأن الجميعَ مستغنًى عنه، ولم يُؤتَ به إلا لكونِه مدحًا للأولِ، وذلك حاصلٌ.

وليس في حُكمِ الجملةِ أيضًا، ولو كان في حُكمِ الجملةِ لكان الموضعُ خَلِيقًا بأن يَظهرَ الجزءُ الآخَرُ يومًا مَا، لكنّهم لم يَفعلوا ذلك، فدَلَّ على أن المقطوعَ في الحكمِ كالمتْبَعِ، وإنما تقديرُ المحذوفِ أمرٌ صِناعيٌّ، وهو في المعنى معدومٌ، يُنظرُ إلى ذلك ما قالوا في (عَمرٍو)

(١) سبق تخريجُ البيتِ في شواهدِ الانتكاثِ الإعرابيِّ، ص(١٤١).
(٢) انظر: همع الهوامع (٣ / ١٥٤).
(٣) انظر: (١ / ٢٥٢).
(٤) المقاصد الشافية (٤ / ٦٨٥).
(٥) انظر: همع الهوامع (٣ / ١٥٤)، خزانة الأدب للبغدادي (٥ / ٤١).
(٦) انظر: شرح عمدة الحافظ لابن مالك (٤٤٧/١).

من قولِك: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو): إنه من بابِ عطفِ المفرداتِ، وإن كان ظاهرُ الصناعةِ أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، بناءً على تَناسِي المحذوفِ، حتى قالوا: إنّ زيدًا قائمٌ لا عمروٌ، فعَطَفوا بـ(لا) التي لا يُعطَفُ بها إلا المفردُ، فكذلك هنا قَطَعوا بناءً على العلمِ بالمنعوت، ولم يُظهِروا إلا المقدَّرَ بناءً على جعلِه وَصفًا للأولِ. فإذا كان كذلك صارَ القطعُ والإتباعُ في نَمَطٍ واحدٍ من جهةِ المعنَى"[1].

مُفادُ هذا النصِّ أنّ النعتَ المقطوعَ في حُكمِ المتبَعِ من جهاتٍ:

- المقطوعُ والمتبَعُ مُستغنًى عنهما للعلمِ بالمنعوتِ، واستواءُ الأمرَين في صفةِ المدحِ ونحوِها.

قد يعترَض على هذا بأن المتبَعَ جيء به للإخبارِ عن فِعلِ المنعوتِ ثم طَرأَت عليه الصفةُ، بخلاف المقطوع فإن الإخبارَ به عن صفةِ المنعوتِ غيرُ طارئٍ وأظهرُ ابتداءً وله غرضٌ مؤدًّى، فما يستويان.

ويجاب عنه بأن المتبَع لو كان غيرَ مفتقرٍ إليه جاز قطعُه، ففيه قوةُ الإخبارِ بالصفةِ ولذلك أتى نعتَ مدحٍ ونحوِه لا نعتَ بيانٍ.

- المتبَعُ مفرَدٌ، والمقطوعُ ليس في حُكمِ الجملةِ؛ أي أنه في حُكمِ المفردِ بِناءً على أمرَين: تَناسِي المحذوفِ، وأنّ التقديرَ أمرٌ صناعيٌّ لفظيٌّ احتِيج لقضيةِ العاملِ، وأما في المعنى فهو معدومٌ؛ لاستواءِ الطرفَين (المتبَعِ والمقطوعِ) في جهةِ المعنى، فكلاهما دالٌّ على صفةِ المدحِ ونحوِها إلا أنَّ ما جيء به للإخبارِ بالصفةِ أظهرُ في المقطوعِ، ومن هُنا خولِف إعرابيًّا لإظهارِ قوةِ مزيةِ الصفةِ فيه، لكن لما لم يَظهرِ المقدّرُ يومًا مَا وإنما ظهَر جزؤُه الآخرُ المحتاجُ إلى تقديرٍ أفقَدَه المزيةَ المعنويةَ من الاختصاصِ، فذهَب مذهبَ المتبَعِ في أداءِ معنى الصفةِ والإخبارِ بها.

قد يعقَّبُ على ما ذَهَب إليه بأن المحذوفَ مَنسِيٌّ؛ فيقال: المقدّرُ كالمذكورِ. وكونُه لم يَظهَر يومًا مَا؛ لأنه يُقدَّرُ أَصلًا فكيف يَظهرُ، وهو مع تقديرِه في حُكمِ المظهَرِ الملفوظِ.

(١) المقاصد الشافية (٤ / ٦٨٤).

ويجابُ عنه بأن التقديرَ اقتضاه ظاهرُ الصنعةِ النحويةِ اللفظيةِ، وهو في المعنى معدومٌ.

ويرِدُ على هذه الإجابةِ أن جُعِلَ المقطوعُ في حُكمِ المفردِ بناءً على ظاهرِ الصناعةِ، فكيف لا يُحتكَمُ إليه فيما اقتضاه ويُجعلُ المقطوعُ في حكمِ الجملةِ وله معنى الاختصاصِ، وإلا كان التقديرُ لغوًا ولكان الخروجُ بمغايرةٍ إعرابيةٍ لا مزيةَ فيه.

ويجابُ عن هذا الإيرادِ بالجهةِ الثالثةِ الآتيةِ، وبأن استغناءَ المنعوتِ عن المتبَعِ والقطعِ معًا يفضي إلى تساوي الأمرَين في تأديةِ معنى الصفةِ، وإلا كان المقطوعُ غيرَ مستغنًى عنه لما تميَّز به من غرضِ الاختصاصِ.

- العلمُ بالمنعوتِ يؤدِّي إلى استواءِ الإتباعِ والقطعِ في جوازِ التقديمِ والتأخيرِ.

وثَمَّ رأيٌ ثالثٌ يذهبُ إلى التفصيلِ بين حالتَين:

أ- إذا كان المنعوتُ معيَّنا بدون النعوتِ ويَستغني عنها كلِّها، وأُتبِع بعضٌ وقُطِع بعضٌ، جاز الإتباعُ بعد القطعِ.

ب- وإذا كان المنعوتُ مفتقِرًا إلى بعضِ النعوتِ دون بعضٍ، لم يَجُز أن يُقدَّمَ المقطوعُ على المتبَعِ فيما خُيِّر من الباقي بين الإتباعِ والقطعِ بعد تقديمِ المفتقَرِ إليه وإتباعِه وجوبًا[1].

(١) هذا المذهبُ أشار إليه الأُشمونيُّ بعد أن حَكَى الخلافَ في المسألةِ قائلًا: "ولو فَرقَ بين الحالةِ الثانيةِ - وهي الاستغناءُ عن الجميعِ- فيجوزُ، والحالةِ الثالثةِ - وهي الافتقارُ إلى البعضِ دون البعضِ- فلا يجوزُ؛ لكان مَذهبًا". انظر: شرحه على الألفية (٢ / ٣٢٦-٣٢٧)، همع الهوامع (٣ / ١٥٤).

الترجيح:

الأحسنُ في هذه المسألةِ التفصيلُ على النحوِ الآتي:

أ- إذا تَعدّدت النعوتُ معطوفةً كانت أم لا، وكان المنعوتُ مُعيَّنا مستغنِيا عنها جميعِها، وأُتبِعَ بعضٌ دون بعضٍ، ففيه ثلاثُ حالاتٍ:

١- إذا كانت النعوتُ أكثرَ من اثنَين وتقدَّم الإتباعُ، جاز الإتباعُ بعد القطعِ لما يلي:

- إعمالًا بأدلةِ المجيزين ونظرًا إلى قوةِ اعتراضاتِهم على حُججِ المانعين.

- عدمُ اطّرادِ العادةِ والمقصِد المحمولِ على العربِ في نظيرِ هذه المسألةِ، ألا وهي معاودةُ اللفظِ، وإجراءً لأدلةِ جوازِها على هذه الحالةِ.

- استغناءُ المنعوتِ عن النعوتِ، ولا يكونُ القطعُ إلا بعد الاستغناءِ عن البيانِ ومعرِفة المنعوتِ، فلا يَلزمُ الإتباعُ أولًا لعدم احتياجِ المنعوتِ إلى البيانِ، وإنما يجبُ تقديم المتبَعِ في حال افتقارِ المنعوتِ إليه فلا تحصُلُ معرفتُه في ظنِّ المتكِّم إلا به، أمّا والحالةُ هذه فجوازُ تقديمِ كلٍّ من المتبَع والمقطوعِ متصوَّرٌ.

- جوازُ إتباعِ البَدلِ بعد القطعِ؛ لكونِه وَصفًا خاصًّا بنيةِ تَكرارِ العاملِ، ويصيرُ كأنه مُستأنَفٌ من جملةٍ أخرى[١]، ومتى قُدِّر أنه من جملةٍ أخرى، وكلُّ جملةٍ مستَقِلّةٌ بنفسِها، يُجرَى ذلك أيضًا في الجملِة التي بعد النعتِ المقطوعِ المعطوفِ بكونِ الواوِ عاطفةً، وعِلةُ ذلك أن حروفَ العطفِ بمنزلةِ تَكرارِ العاملِ[٢]، ولا يقالُ بأنه من عَطفِ الشيءِ على نفسِه؛ لكونِ المعاني المعطوفةِ مختلِفَةً مُتغايِرَةً.

- الصفةُ إذا كانت خاصَّةً بمن جَرَت عليه لا يليقُ ولا يتّصفُ بها سواه، حَسُن اختيارُ

(١) انظر: البحر المحيط (١ / ٣٤)، تحفة الأقران (١٨-١٩).

(٢) انظر: نتائج الفكر، ص(١٨٦).

الإتباعِ دون القطعِ [1]، فإذا خَرَج إلى القطعِ، حصَل بعده مُعاودَةُ الأَولى والمستحسَنِ مِن وجهِ الإتباعِ. ويُجرَى ذلك أيضًا فيما إذا كان النعتُ يُشَمُّ منه الخصوصُ النِّسبيُّ والادِّعائيُّ.

– غايةُ ما في ترتيبِ (الإتباعِ ثم القطعِ ثم الإتباعِ) أن وَلِيَ المتبَعَ الممَهِّدَ لما يَتْبَعُه الغرضُ المقصودُ به تكثيرُ الجملِ والإطنابُ في مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ، ثم حصلَ الرجوعُ إلى مُعاملةِ المتبوعِ بمثلِه في الإعرابِ، والإتباعُ يُصَيّر النعتَ والمنعوتَ كالشيءِ الواحدِ، وما حصل من فَصلٍ وعارضٍ إنما كان لمقصَدٍ بيانيٍّ، فوصفُه بجملٍ ذاتِ أنماطٍ إعرابيةٍ أبلغُ من وصفِه بنمطٍ واحدٍ، وذلك الفاصلُ لم يكن له ذاك التأثيرُ؛ لأنه بين نَعتَين لا بين نَعتٍ ومنعوتٍ.

وإن قيل: إن العِلمَ بالمنعوتِ يُؤذن بالاستغناءِ عن النعت، فقَطَعوا إيذانًا بذلك، ليعرِّفوا أنّ المنعوتَ مُستغنٍ عن نعتِه، فلِمَ حصَلَ الإتباعُ بعد القطعِ إن كان كذلك، والإتباعُ يُفتقَرُ إليه للبيانِ؟

يقالُ: الإتباعُ جزءٌ من المتبوعِ وهو الأصلُ، فحصل الرجوعُ إلى الأصلِ بعد الخروجِ عنه لعارضٍ بيانيٍّ، وليس المتبَعُ هنا نعتَ بيانٍ بل هو مستغنًى عنه جِيء به لإفادةِ صفةٍ غيرِ التعيينِ.

وإن قيل: يَلزمُ من ذلك تَسَفُّلٌ بعد تَصعُّدٍ، وقصورٌ بعد كَمالٍ.

فالجوابُ: أن هذا مما يَجري على قصدِ التفننِ عند تكررِ المتتابِعاتِ لا بالمعنى الذي ذُهب إليه.

٢– وإذا كانت النعوتُ أكثرَ من اثنَين ولم يتقدّمِ الإتباعُ، بأن حصَل قطعٌ بعد قطعٍ ثم وقع الإتباعُ، لم يَحسُنِ الإتباعُ بعد القطعِ؛ إعمالًا بحجةِ المانِعين من قوةِ الفاصلِ بين النعتِ والمنعوتِ.

٣– وإذا تعدّد النعتُ إلى اثنَين فحَسبُ، فيجوزُ تقديمُ القطعِ على الإتباعِ؛ لكونِ المنعوتِ معلومًا فلا يفتقِرُ إلى زيادةِ بيان، والأصلُ– فيما النعتُ فيه مدحٌ أو ذَمٌّ أو تَرحّمٌ والمنعوتُ

(١) انظر: ملاك التأويل لابن الزبير (١ / ١٦٥–١٦٦)، المقاصد الشافية (٤ / ٦٧٨)، البرهان (٢ / ٤٤٩).

معلومٌ- القطعُ مبالغةً في ذلك المعنى؛ لأنه يَستلزمُ إطنابَ الجملةِ في وصفِ المذكورِ، والمعاني عند الاختلافِ تتنوّعُ وتتفنَّنُ وعند الاتّحادِ تكونُ نوعًا واحدًا [1].

ب- إذا تَعدّدتِ النعوتُ وكان المنعوتُ مفتقِرًا إلى بعضِها، ففيه حالتان:

١- إذا كانت النعوتُ أكثرَ من اثنَين، جاز تقدُّم المقطوعِ على المتبَعِ بعد تقديمِ المفتقَرِ إليه منها وإتباعِه. فيكون الإتباعُ الأولُ موطِّئًا للرجوعِ إليه، كالحملِ على اللفظِ ثم الحملِ على المعنى ثم مُراجعةِ اللفظِ بالحملِ عليه.

٢- وإذا تعدَّد النعتُ إلى اثنَين فقط، لم يَجُزْ تقدُّمُ المقطوعِ على المتبَعِ؛ لوجوبِ تقديمِ المفتقَرِ إليه وإتباعِه.

وحاصلُ ما تقدَّم في هذا المبحثِ أن حقيقةَ القطعِ الإعرابيِّ غلَبت عند النحويين في النعتِ دون غيرِه من أبوابِ التوابعِ الأخرى من العطفِ والبَدلِ، وذلك أن جملةَ المقطوعِ في التوابعِ التي يُتصوَّرُ فيها القطعُ محتمِلةٌ وجهَ النعتِ أو مشتمِلةٌ على معناه، ولا سِيَّما صورةَ النعتِ المقطوعِ المعطوفِ. ومِن ثَمّ توسَّع بحثُهم في محاكَمةِ الإتباعِ والقطعِ في النعوتِ إذا كثُرَت دون النعتِ المفردِ؛ لِمَا تَختَصُّ به مما ليس في الإفرادِ، وهو الإتباعُ في البعضِ والقطعُ في البعضِ. مع أنه إذا لزِم في المتعدِّدِ حكمٌ لزِمَ في الإفرادِ، إذ لا فرقَ في المعنى بين المتَّحِدِ والمتعدِّدِ في الجرَيانِ وعدمِه[2].

والانتكاثُ الإعرابيُّ لا يُتصوَّر إلا في المتعدِّدِ إلى اثنَين أو أكثرَ، ومثَّله في الشواهدِ ضربان: القطعُ ابتداءً ثم الإتباعُ، والإتباعُ ثم القطعُ ثم الإتباعُ. ولا يعني ذلك حَصرَه في النعتَين أو في الثلاثة، بل المرادُ بالقطعِ أو الإتباعِ مُطلَقُهما.

ومما تعارَف عليه النحويون في مسائلِ أحكامِ القطعِ في النعوتِ معطوفةً كانت أو لا؛ امتناعُ الإتباعِ بعد القطعِ، بل يكادُ يكونُ ذلك من المسائلِ المتّفقِ عليها، غيرَ أن الخلافَ قد

(١) انظر: المقاصد الشافية (٤ / ٦٧٣)، البرهان (٢ / ٤٤٦).

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٤ / ٦٨٥-٦٨٦).

داخَلَها وتحَجَّر في ذلك وجهُ الجوازِ ولم يُعرِب عن أدلتِه إلا أبو إسحاقَ الشّاطبيُ، مع ما له مِن وَجاهةٍ عند النظرِ والتأمّلِ، وأنه مما تحتملُه القِسمةُ، وتَنتظِمُه القضيةُ الخِلافية، ويقودُ بظاهرِيته إلى إثباتِ حُكمٍ مع تناظرِه بصورةِ معاودةِ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه، و"إن لم يَقم دليلٌ فإنك محتاجٌ إلى إيجادِ النظيرِ"[1]. ومن تدريجِ اللغةِ[2] أنْ أَشبهَ الانتكاثُ الإعرابيُّ الانتكاثَ العَدديَّ والجنسيَّ من مَوضعِ مراجعةٍ بعد المفارقةِ، فأُمضِيَ حُكمُهما بالامتناعِ، غيرَ أنْ ترقّى إلى غيرِه من العللِ من مُلاحظةِ أَثرِ توسُّطِ الفصلِ بين الحَملَين أو بين النَّعتِ والمنعوتِ أو بين النَّعتَين، ثم بِناءِ الحُكمِ النَّحويِّ ممسِكًا به في التوجيهِ والترجيحِ.

هذا، وقد ظهَر في هذا الفصلِ أن مسألةَ الانتكاثِ حدَث النقاشُ فيها في القرنِ الثالثِ الهجريِ عند أبي عليٍّ الدِّينَوَرِيِّ، وفي القرنِ الرابعِ عند الزَّجَّاجِ وابنِ السَّرَّاجِ والسِّيرافيِّ وابنِ خَالَويهِ وأبي عليٍّ الفارسيِّ وابنِ جِنّيٍّ، وفي القرنِ الخامسِ عند ابنِ زَنْجلةَ ومكّيِّ بنِ أبي طالبٍ، ثم ظهَرت عند الزَّمَخشريِّ والباقوليِّ وأبي البركاتِ الأنباريِّ في القرنِ السادسِ، وأثيرَت كثيرًا في القرنِ السابعِ عند ابنِ يعيشَ وأبي عليٍّ الشَّلَوبينيِّ وابنِ الحاجبِ وابنِ عصفورٍ وابنِ مالكٍ وأبي الحسنِ الأُبَّذيِّ والرَّضيِّ وابنِ أبي الرَّبيعِ، وفي القرنِ الثامنِ عند أبي حَيّانَ وابنِ الفَخّارِ والسَّمينِ وأبي إسحاقَ الشَّاطِبيِّ والزَّرْكَشِيِّ، وفي القرنَ التاسعِ والعاشرِ عند الدَّمَامِينيِّ والسِّيوطيِ. غير أن التضعيفَ أو المنعَ غلَبا على المتقدِّمين مع قلةِ الاستشهادِ للمسألةِ، وقليلٌ منهم من أجاز. وأما المتأخرون – مَن أتى بعدَ القرنِ الخامسِ– غلَبَ فيهم القولُ بالجوازِ مع بروزِ شواهدَ أخرى، ومنهم مَن ضَعّفه أو مَنَعه.

وكلُّ مَن أتى بعد الشَّلَوبين وابنِ عصفورٍ عِيالٌ عليهما في هذه المسألةِ بشِقَّيها (معاودةِ اللفظ، ومراجعةِ المتبَعِ)، ولاسيما نحاةِ الأندلسِ. وبان أنّ أبا حَيّانَ يَنقُلُ عن ابنِ عصفورٍ وأبي الحسنِ الأُبَّذيِّ في هذه المسألةِ كثيرًا، والسِّيوطيَّ عن أبي حَيّانَ والزَّرَكَشِيِّ.

---

(١) الخصائص (١ / ١٩٨).

(٢) تدريج اللغة: أن يشبِهَ شيءٌ شيئًا من مَوضِعٍ فيُمضَى حكمُه على حُكمِ الأولِ ثم يُرقَّى منه إلى غيرِه. انظر: المصدر السابق (١/ ٣٤٩).

وشراحُ التّسهيلِ عالَةٌ على ابنِ مالكٍ وأبي حَيانَ في مُناقشتِها.

ومُحصّلةُ الخلافِ في مُعاودَة اللفظِ: الانتكاثُ البسيطُ بأضربِه الثلاثةِ جائزٌ، ويصحُّ إنشاءُ كلامٍ على غِرارِه لغرضٍ بيانيٍّ لا يؤديه إلا ذلك البناءُ التركيبيُّ.

وأما الانتكاثُ المركَّبُ فنادرٌ ولا حُكمَ له أو لا أثرَ له، فيُقتَصَرُ فيه على الواردِ.

ويشيرُ البحثُ إلى أنّ صورةَ معاودةِ اللفظِ تُمثِّلَ فرعَ فرعِ الأصل، نظرًا إلى أنّ أُرُومةَ تركيبها الحملُ على اللفظِ، وأما مراعاةُ المعنى فهي فرعُه، ثم الجمعُ بين الحملَين يُعدُّ من قَبيلِ فرَع الأصلِ بناءً أن الأصل الإفرادُ والتركيبَ فرعٌ منه، وبالنسبة إلى الانتكاثِ فهو أصلٌ بمجيءِ النواةِ أولا ثم الفرعِ ثانيا. فمراعاةُ المعنى ثم اللفظِ في قالبِ الضمِّ بينهما تُشكِّلُ فرعَ الأصلِ بالنظرِ إلى الأساسِ في الجمعِ بينهما من تقديمِ عنصرِ الفرعِ على الأصلِ، ويُصوِّرُ فرعَ الفرعِ بناءً على تقديمِ ما هو فرعٌ على الأصلِ.

وفائدةُ هذه النظرةِ لقضيةِ الأصلِ والفرعِ تكمُن في الحكمِ التقويميِّ الكَمّي المطلَقُ على شواهدِ مراجعةِ اللفظِ، فمراعاةُ اللفظ أكثرُ من مراعاةِ المعنى، ومراعاةُ المعنى قليلةٌ بالنسبةِ إلى مقابلِها كثيرةٌ بالنسبةِ إلى الجمعِ بينهما، والجمعُ بينهما بتقديمِ الحملِ اللفظيِ على المعنويِّ قليلةٌ بالنظرِ إلى انفرادِ كلٍّ منهما كثيرةٌ بالنسبة إلى عكسِه، والانتكاثُ قليلٌ بالنظرِ إلى عكسِه كثيرٌ بالنسبةِ إلى الأصلِ في الجمعِ الذي هو قليلٌ بالنسبةِ إلى الانفرادِ.

وهذه الأوصافُ والنِّسبُ تقريبيةٌ يمكِنُ بها احتسابُ قوةِ الانتكاثِ وكثرتِه أو ضعفِه وقلتِه، ولا ريبَ أن مفهومَ القلةِ والكثرةِ في الأحكامِ النحويةِ فيه غموضٌ، ولا تحديدَ له بالأعدادِ ولا بالنسبِ، إنما يكتفون بالقولِ بأن هذا غالبٌ أو قليلٌ أو نحوُ ذلك[1]. ومِن هنا خَفَّت وَطأةُ مبدأِ الكثرةِ في بناءِ القانونِ النحويِّ للانتكاثِ؛ لغموضِه واضطرابِه من بابٍ إلى آخرَ[2].

وبما أن الضربَ الثالثَ من الانتكاثِ البسيطِ قليلُ الورود، فلا يُحكَمُ عليه بعدمِ البناءِ على

(١) الشاهد وأصول النحو، د. خديجة الحديثي، ص(٢٥٨).

(٢) انظر: مفارقات نحوية في اطراد القاعدة وشذوذها، ص(١٤٥-١٤٦).

مثلِه مُطلَقًا، وإنما يقالُ فيه بالقياسِ اكتفاءً بما ورد في الكتابِ العزيزِ وجريًا للبابِ على وَتيرةٍ واحدةٍ.

والانتكاثُ الإضماريُّ المذَيّلُ بالضربِ الأولِ من الانتكاثِ البسيطِ- وإن لم نَقف له إلا على شاهدٍ واحدٍ- لا يُحكمُ عليه بالمنعِ إن جرى استعمالُه في الواقعِ؛ احتكامًا إلى صنيعِ بعضِ النحويين في الاستشهادِ ببيتٍ واحدٍ ثم بناءِ قاعدةٍ نحويةٍ عليه.

ويُنوَّه هنا بأن التراكيبَ المسهَبَةَ التي هي خلافُ المعهودِ قليلةُ الاستعمالِ في حديثِ الناسِ، والانتكاثُ يشكّلُ جزءًا من هذا النظامِ النحويِّ، لكنِ الغايةُ من التقعيدِ هو استيعابُ التراكيب اللغويةِ التي ثبتت فصاحتُها وغرضُها البلاغيُّ، وإن لم تَرْقَ لدرجةِ الاطّرادِ في القياس، بل المرادُ التوسُّعُ في احتواءِ ما تتّسمُ به العربيةُ من مُرونةٍ وثراءٍ في بِنيتِها ودلالتِها، وبثُّ الحيويةِ في كلّ ما يُظنُّ فيه أنه خارجٌ عن المألوفِ من خلال تعدُّدِ الأوجهِ اللغويةِ، وأن يَظلَّ مُدرَجًا في رحابِ تطورِ الفكرِ النحويِّ.

ولا يغيبُ عن الناظرِ في صورِ الانتكاثِ ما فيها من شَحذِ ذهنِ المتلقي وتشويقٍ له، بما فيها من تراجُعٍ بعد انصرافٍ ومُعاودةٍ بعد مفارَقةٍ وتفننٍ في المراوحةِ بين اللفظِ والمعنى وتنوعٍ في التَّأَرجُحِ بين القطع والإتباع، وليس ذلك من التَّفسّحِ اللغوِ الذي لا طائلَ فيه، بل لكلِّ شاهدٍ من شواهدِه مَعنًى يُناطُ به سِرُّ الانتكاثِ.

وخلاصةُ القولِ في عَودِ الإتباعِ بعد مفارقتِه إلى القطعِ، أنه جائزٌ؛ لكونِ ما يُحتاج إلى تأويلٍ واحدٍ أَولى مما يحوِجُ إلى تأويلَين، والحملِ على الظاهرِ أَولى من اللجوء إلى التقديرِ، ولإبرازِ مزيةِ الاختصاصِ في القطعِ قَبلَ المتبَعِ، إضافةً إليها حُججُ المجيزِين الأُخرى. ويُنبَّهُ إلى أن الحكمَ على مراجعة المتبَعِ بالجوازِ لا يَعني ترجيحَه على المنعِ، بل كلٌّ له وجهُه في تأديةِ المعنى. ولا يَخفى أيضا وجودُ تخريجاتٍ أُخرى لبعضِ تلك الشواهدِ التي قِيل فيها بالقطعِ بعد القطعِ، فما الانتكاثُ إلا وجهٌ من الأوجهِ ولا يُوارَى جانبُه.

وهذه ثمرةُ إيرادِ الخلافِ في هذه المسألةِ، وهي إبرازُ اتساعِ العربيةِ من احتوائِها التعددية في التراكيبِ الحمّالةِ أوجهٍ لغويةٍ.

الخاتمة

الحمدُ للهِ الذي اجتَبى لي دراسةَ موضوعِ هذا البحثِ وأعانَ ويَسَّر.

وآمُلُ أنْ وُفِّقتُ فيما سَطَّرت، فإنْ أصبتُ فبها ونِعمتْ، وذلك فضلٌ من الله، وإنْ أخطأتُ فاللهُ المستعانُ، وعليه قصدُ السَّبيلِ، وهو حَسبي ونِعمَ الوكيلُ.

بدءًا، هذه الأُطروحةُ انطلَقَت في فصلِها الأولِ متسائلةً عن مفهومِ الانتكاثِ في إطارِ تأسيسِ المصطلحِ، راصدةً تبريرَ هذه الصيغةِ الوسميةِ لهذا الموضوعِ، ومحاوِلةً إدخالَها في الحقلِ التداوليِّ المختصِّ. ثم تَتَبَّعَت تعبيراتِ الانتكاثِ في التراثِ النَّحْويِّ وعند المحْدَثين، الذي تكوَّنَ من مُدوَّنةٍ ممتدةٍ في الزَّمانِ – من الثُّلثِ الأخيرِ مِن القرنِ الثالثِ إلى الرابعَ عشرَ للهجرةِ– ذاتِ تنوعٍ تخصُّصيّ، فقَادَ هذا الامتدادُ الزمنيُّ والتعدُّدُ الاختصاصيُّ إلى تقديرِ مَدى حضورِ هذه الظاهرةِ النَّحويّةِ فيها، مما يَهدِفُ إلى ضبطِ استعمالاتِه ضِمنَ شبكةٍ وصفيةٍ للعملِ التأويليِّ من جهة، وتأطيرِها بالتعليلِ والاحتكامِ التنظيريِّ من جهةٍ ثانية. إلا أنَّ الاهتمامَ بالمدوَّنةِ التراثيةِ لم يَحجِبِ الاستئناسَ بالدراساتِ اللِّسانيةِ في معالجةِ تركيبِ الانتكاثِ، إذ مَدّت أدواتُها ونظرياتُها في المقاربةِ اللسانيةِ لبِنْيةِ الانتكاثِ والإضاءةِ التصوُّريةِ لتشَكُّلِها على هذا النَّمطِ الثانويِّ السَّطحيِّ.

وبعدَ هذه الأرضيَّةِ النظريةِ تَناولَ الفصلُ الثاني أركانَ الانتكاثِ وركائزَه في الشواهدِ النَّقليةِ بطريقةٍ إجرائيةٍ؛ ترشيحًا للجانبِ التأسيسيِّ التنظيريِّ، وإظهارًا للكفاءَةَ التفسيريةِ بالمستوياتِ اللغويةِ الدَّالَّةِ: صرفًا ومعجمًا وتركيبيًّا وبَلاغيًّا، وإثراءً في المقاصدِ الخلافيةِ أثناءَ مُفاتشةِ المسألةِ ومُراقبةِ شواهدِها إحصائيًّا.

كُلُّ ذلكَ حَدَا بنا إلى بثِّ آراءِ النحاةِ حولَ الانتكاثِ في الفصلِ الثالثِ وإلى عرضِ الإشكالاتِ المثارَةِ إزاءَه، وذلك بتسليطِ الضوءِ على توجيهاتِهم ومُستندَهِم، بحثًا عن مَنشأِ الخلافِ المتَوَشّحِ بسُلطَةٍ مقاصديةٍ عوائديةٍ، مما استَحوَذَ على الذِّهن عدمُ إمكانِ مُحاوَرتِها وإدارتِها، وما شأنُ هذه الدراسةِ إلا تسوّرُ مِحرابِها وطَرقُ بابِها.

ومحصّلُ النتائجِ التي خلَصَ إليها الفصلُ الأولُ ما يلي:

- الشِّحْنةُ الاصطلاحيةُ في صيغةِ الانتكاثِ مكَّنَتها مِن التصدّرِ في أُسرتِها الدّلاليّة، ووطَّدَتها لتمثيلِ الأُسِّ في قائمتِها التعبيريَّةِ.

فتحكيكُ المصطلحِ وإرساؤُه له أهميةٌ علميةٌ لكونِه يتحوَّلُ إلى أداةٍ في فرزِ الأساليبِ، إلا أنَّ مشكلتَه في علاقتِه بسياقِه الأكبرِ العامِّ (اللغةِ) وسياقِه الضيِّقِ الخاصِّ (النحوِ)، مع رقابةِ دائرةٍ أوسعَ منهما دائرةِ التداوليةِ والمرجِعيَّةِ التي يُستخدَم فيها مُدوّنةُ الانتكاث، ومعالجةِ ما يقاربُه في حقولٍ مجاورةٍ كالحملِ والعدولِ ونحوِهما.

- ظاهرُ مصطلحِ الانتكاثِ الضعفُ والامتناعُ، لكنَّ تدويرَه على جميعِ وجوهِه يَنفُخُ فيه روحَ القوةِ والمُكْنةِ الصِّناعيةِ والدّلاليّةِ.

فالكلامُ يكونُ كالخيطِ المبرُومِ بالحملِ على المعنى أو بالقطعِ الإعرابيِّ فيأتي الانتكاثُ عملًا تَفكِيكيًّا تغييريًّا بالعَودِ إلى اللفظِ أو المتبَعِ، وليس بالضرورةِ أن يكونَ التقويضُ من الناحيةِ الجماليةِ والأسلوبيةِ رَديئًا، بل قد تُحدِثُ المعاودةُ هزَّةً جماليةً ارتداديةً تُغيِّرُ الحالَ، رَغمَ أنَّ قولَهم (كانَ البعيرُ سمينًا فهُزِل) يقال عنه (بعيرٌ منتكِثٌ)، وهذا يؤدِّي إلى معنًى آخرَ يَدلُّ على الانقباضِ والارتدادِ السَّلبِيِّ، ونَكَثَ السِّواكَ أي شَعّث التئامَه، وهو يُعطي دلالةً سَلبيةً أيضًا، وكلُّ هذه الدّلالاتِ السَّلبيةِ تدورُ في مجرَّة الأصلِ للانتكاثِ وهو الانتقاض للمُحْكَمِ المفتولِ ولاسيما العهود وهذا مذمومٌ. فالانتكاثُ يتضمَّنُ دلالةً قويةً مرتبطةً بالهدمِ والتغيُّرِ والانتِفاشِ، ويعني هذا أن روحَ النقضِ واضحةٌ جليةٌ، فالنكثُ في المعجمِ هو النقضُ، وما علاقةُ المصطلحِ بقَرينِه نقضِ الغرضِ إلا ذريعيّةٌ توَسُّلِيّةٌ، كلٌّ يسوقُ الآخرَ إلى نظيرِه، فهُمَا يتواءَمَان في الحُكمِ والمقصدِ، إذ يوحيانِ إلى ورودِ الشيءِ على خلافِ عادةِ العربِ بانتقاضِ أغراضِهم الخطابيّةِ والسّلوكيةِ.

- حُدِّدَ مفهومُ الانتكاثِ بمعاودَةِ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه، ومُراجعةِ المتبَعِ بعدَ مُفارقتِه.

- أنواعُ الانتكاثِ أربعةٌ بالنظرِ إلى دلالةِ الحاملِ والمحمولِ: جنسيٌّ وعَدَديٌّ وإعرابيٌّ وإضماريٌّ.

إن كان دائرًا بين التذكيرِ والتأنيثِ فهو الأولُ، وإن كان دائرًا بينِ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ فهو الثاني، وإن كان تَتَعانَقُه فصيلةُ الجنسِ والعَددِ فمُزدَوجٌ. وإن كان في مُغايرَةٍ إعرابية بتقديمِ المقطوعِ على المتبَعِ (القطعُ كأنه يمثِّلُ مراعاةَ المعنى بما يفيدُ من معنى الاختصاصِ والمدحِ ونحوِ ذلك مما يُقدَّر، والإتباعُ يمثِّلُ الحملَ على اللفظِ) فهو الثالثُ. وإن كان مُتأرجِحًا بين الغَيبةِ والخطابِ في مسألةِ الإخبارِ (بالذي) أو بموصوفٍ به عن ضميرٍ فهو الرابعُ.

- الانتكاثُ شِقّان: معاودةُ اللفظ، ومراجعةُ الإتباعِ.

أما معاوَدة اللفظِ فضربان: بسيطٌ ومركّبٌ. فالأولُ إن عاوَد اللفظَ مَرّةً واحدةً، والثاني إن عاوَدَه مَرّتين.

ولوحِظ بعدَ استقراءِ نصوصِ الانتكاثِ وشواهدِها أنَّه يُدرَج تحتَ الانتكاثِ البسيطِ ثلاثةُ أضربٍ: الحمل على المعنَى ابتداءً ثم الحمل على اللفظ، والحمل على اللفظِ ثم على المعنَى ثم على اللفظِ، والحمل على اللفظِ ثم على المعنَى ثم على اللفظ ثم على المعنَى.

ويُلحَقُ بالانتكاثِ المركَّبِ ثلاثةُ أضربٍ: الحملُ على المعنَى ابتداءً ثم على اللفظِ ثم على المعنَى ثم على اللفظِ، والحملُ على اللفظِ ثم على المعنَى ثم على اللفظِ ثم على المعنَى ثم على اللفظِ، والحملُ على اللفظِ ثم على المعنَى ثم على اللفظِ ثم على المعنَى ثم على اللفظِ ثم على المعنَى.

وكلُّها يمثِّلُها ما وُسِم بالانتكاثِ الجنسيِّ أو العدديِّ، إلا أنّ شاهدًا واحدًا مَثَّل ما سُمِّي بالانتكاثِ الإضماريِّ في صورةِ البسيطِ الأُولى.

وأما مراجَعةُ المتبَع فصورتانِ اثنتان: القطعُ ابتداءً ثم الإتباعُ، والإتباعُ ثم القطعُ ثم الإتباعُ. وسُمِّيَ هذا النوعُ بالانتكاثِ الإعرابيِّ.

- الانتكاثُ ورِدفُه التراجعُ تضُمُّهما علاقةٌ تلازُميّة، فلذلكَ أَتيا مقرونَينِ في سياقاتِ ابنِ جِنّيِّ التّأصِيليّةِ.

- ظهورُ مقدرةِ ابنِ جِنّي في ارتجالِ التعبيراتِ للمتصوَّرِ النحويِّ التركيبيِّ، وتفنُّنِه في إنشائِها لمدلولٍ واحدٍ، وكثيرٌ منها مِنَ المسكوتِ عنه في تراثِه الأُصوليِّ.
- حضورُ الانتكاثِ عبْرَ التداوُلِ المعرفِي، فقدْ شكَّلَ تحقِيبُ رِحلتِه مداخلَ لوظائفهِ التأويليةِ والاحتجاجيةِ، وقَدّمَت نصوصُه خُطاطةً لمراحلِه التكوينيةِ والتَّباحُثِيّةِ.
- أَقدَمُ النصوصِ التي تناولتْ أسلوبَ الانتكاثِ في التُّراثِ النحْويِّ قَبلَ ابنِ جِنيّ (ت٣٩٢هـ)، هيَ – فيما تيسّرَ الوقوفُ عليه – تلك التي أَفادَها: أبو عليٍّ الدِّينَوَريُّ (ت٢٨٩هـ)[١] والزَّجَّاجُ (ت٣١١هـ)[٢] وابنُ السَّرّاجِ (ت٣١٦هـ)[٣] والسِّيرافيُّ (ت٣٦٨هـ)[٤] وابنُ خالَوَيهِ (ت٣٧٠هـ)[٥]. لكنّي مَكثتُ عندَ محطَّةِ أبي الفتحِ نِسبيًّا؛ لكونِه صاحبَ إبداعٍ تعبيريٍّ، ثم عَبَرتُ إلى مَن بَعدَه.
- تعبيراتُ الانتكاث في شِقِّه الأَولِ معاودةِ اللفظِ منها ما هو عامٌّ ومنها ما خاصٌّ، فالإطلاقاتُ العامَّةُ منها ما كثُر دورانُه كالدائرِ في هذه الجذورِ (ر ج ع) و(ع و د) و(ح م ل) و(ر ع ي) و(ع ب ر)، ومنها ما قَلّ دَوَرانُه كالانتحاءِ على المعنى ثم الانصرافِ، والجريانِ على المعنى ثم المخالفةِ بعدُ على اللفظِ، ومعاملَةِ اللفظِ بعد معاملةِ المعنى.

والإطلاقاتُ الخاصّةُ منها ما هو ما مختَصٌّ بالجنسِ ومنها ما هو مختصٌّ بالعَدَدِ.

وأما تعبيراتُ الانتكاثِ في شِقِّه الثاني مراجعةِ المتبَعِ فعامَّةٌ منها ما كَثُرَ استعمالُه كالإتباعِ بعد القطعِ، ومنها ما قَلّ دَوَرانُه كالمفارقة ثم الرجوع، وقطعِ النَّعتِ ثم الرجوعِ إليه.

---

(١) حواشي المفصل (٢ / ٤٩٤-٤٩٥).

(٢) انظر: معاني القرآن (٤/ ٢٢٨).

(٣) انظر: الأصول (٢/ ٣٥٨).

(٤) انظر: شرح الكتاب (٣/ ١٨٢- ١٨٣).

(٥) انظر: ليس، ص(٢١٩).

- حَظِيَ الضربُ الأولُ من الانتكاثِ البسيطِ (الحملُ على المعنى ابتداءً ثم الحملِ على اللفظِ) عنايةً فائقةً من النَّحويينَ في إيرادِهم الاستشهاديِّ وإطلاقاتِهم لهذا النوعِ من التركيبِ.
- حصلَ تَنَمُّلٌ عند بعضِ النَّحويينَ في الاستشهادِ بالضربِ الثاني والتعبيرِ بالضربِ الأولِ، وهذا التداخلُ له أثرُه في الحكمِ على مسألةِ الانتكاثِ كَمَا سيَتبيَّنُ في نتائجِ الفصلِ الثالثِ.
- تِقْنِيَّاتُ الإجراءِ اللِّسانيِّ الحديثِ تضعُ تركيبَ الانتكاثِ في البِنَى السّطحيةِ، فهي جملةٌ غيرُ نَواةٍ محوَّلةٌ عن الأصلِ بقاعدةِ النقلِ وإعادةِ الترتيبِ.
- عمليةُ الانتكاثِ يمكِنُ أن يُتلَمَّسَ لها تنظيرٌ لسانيٌّ ودلاليٌّ بانصهارِها في المستويَين الذِّهنيِّ المجرَّدِ والعَينيِّ المنجَزِ، وربطِها بالدّلالتينِ اللفظيةِ الحاصلةِ والمعنويةِ الاحتماليةِ، فالارتدادُ من المجرَّدِ الذهنيِّ والمعاني المعجميةِ المحتملةِ إلى المنجَزِ الحاضرِ يُشكِّلُ (صورةَ الحملِ على المعنَى ثم على اللفظِ)، والانتقالُ من المستوى العَينيِّ الحاليِّ إلى المعاني المتصوَّرةِ المحتملةِ ثم العودُ إلى الدّلالةِ الحاصلةِ المتحقّقةِ يُمثِّلُ (صورةَ الحملِ على اللفظِ ثم على المعنَى ثم على اللفظِ). فهذه الحركةُ في انتقالِ المعنى وتمدُّدِه وانقباضِه مهمَّةٌ على مستوى تسويرِ القضيةِ الحَمليةِ (إشباع الدالّةِ «المحمولِ» بمعمولِها الاسمِ الموضوعِ لقضيةٍ كليةٍ أو شخصيةٍ جزئيةٍ «اللفظِ الحاملِ للصفاتِ»)، خاصةً مع وظيفتِها القائمةِ على منطقةٍ أُسَمِّيها (الحلقاتِ) أو (الربطَ) فهو يقعُ في منطقةِ الوصلِ والفصلِ، فبدايةُ شيءٍ هي نهايةُ شيءٍ سابقٍ، ومِن هُنَا تأتي فكرةُ المعاودةِ.

ومَا عُلِّلَ به مَنعُ الانتكاثِ مِن أنَّ اللفظَ هو المشاهدُ المنظورُ مع تقدُّمِه على المعنَى، ومِن أنَّ في معاودتِه رجوعًا إلى الإبهامِ بعد البيانِ، يُنزَّل على هذه اللَّمحةِ الدّلاليةِ لاجتِثاثِ المنزَعِ التقبيحيِّ.

ومِن أهمِّ النتائجِ في الفصلِ الثاني ما يلي:

- لقيتِ الشواهدُ القرآنيةُ بقراءاتِها المتواترةِ والشاذَّةِ حُظوةً كبيرةً في السّياقِ الاستدلاليِّ للانتكاثِ بالجوازِ أو بالمنعِ.
- هناك مَن أَنكَر الانتكاثَ ولم يَستخرِج له إلا شاهدًا واحدا. وهناك مَن تَندَّر ولم يقف له إلا على ثلاثةَ شواهدَ أو أَقلّ، وذَكَر أنه قليلٌ لا يوجدُ له نظائرُ.
- أكثَرُ شاهدَين مَثّلَ بهما النُّحاةُ لبنيةِ الانتكاثِ، شاهدُ [الطلاق:١١] ثم شاهدُ [الأنعام:١٣٩]. وفي ذلك دليلٌ على توارُدِ النّحويينَ في الاستشهادِ ببعضِ الشواهدِ.
- استَخرَجَ هذا البحثُ شواهدَ أُخرى غيرَ التي أَورَدها النحاةُ، وعِدادُها سبعةٌ وعِشرون شاهدًا.
- مواضعُ الانتكاثِ كَمِّيًّا من جهةِ تصنيفِها إلى جنسيٍّ وعَددِيٍّ وإعرابيٍّ، تَتصدّرُ فيها شواهدُ العَدديِّ، ثم يليها الجنسيُّ، ثم الإعرابيُّ.

ومن جهةِ تقسيمِها إلى صورةِ معاودَة اللفظِ وصورةِ مراجعة المتبَعِ، تَتقدَّمُ في أُولاهما أضربُ الانتكاثِ البسيطِ الثاني ثم الأولُ ثم الثالثُ، ويَتقدّم في أُخراهما: الإتباعُ ثم القطع ثم الإتباع، وبعده القطعُ ابتداءً ثم الإتباعُ، ويلي ذلك الانتكاثُ المركَّبُ.

- الانتكاثُ قد يَكمُنُ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ، نحوُ شاهدِ [النحل:٤٨] وشاهدِ[الزخرف:١٣] وشاهدِ (ومن يكن شريكيه...).
- من شواهدِ الانتكاثِ ما ظهرَ فيها نكتةٌ بلاغيةٌ عند النحْويِّين كشاهدِ [لقمان:٦-٧] وشاهدِ [الزخرف:٣٦-٣٧] وشاهدِ [الحجرات:٩-١٠] وشاهدِ [الرحمن:٣٦-٣٧] وشاهدِ [الطلاق:١١]. ومنها ما تُلِمّسَ لها وجهٌ بيانيٌّ بالاجتهادِ وطولِ النّظرِ.
- تَعدَّدت الأوجهُ واختَلَفَت التأويلاتُ في تخريجِ أكثرِ شواهدِ الانتكاثِ، وكَثيرٌ منها تَنتَهِجُ نَهجَ النّحوِ والعُهدةُ في تأويلِها على اللّغةِ، وقد لا تَسَكُنُ إليها النَّفسُ ولا تُفضِلُ بالطَّلِبَة مع جلالةِ ما يُقالُ ويُوجَّهُ به. فالحاجةُ إلى إثارَةِ ما خَرَج عن المتعارَفِ بلَمحةٍ بلاغيةٍ أو إشارةٍ لطيفةٍ كما ظَهرَت في بعضِ الشّواهدِ، والجريُ

وراءَ خَبءِ هذا الأسلوبِ بما يَأنسُ به الطَّبعُ؛ هو المبتَغَى مِن الباحثِين عن أسرارِ البلاغةِ في صورِ خلافِ مقتضَى الظاهرِ.

- افتقارُ الانتكاثِ الإضماريِّ إلى شواهدَ نحويةٍ، وما عُثرَ له إلا شاهدٌ يَتيمٌ؛ فلذلك لم يُفرَدْ بمطلَبٍ مُستقِلٍّ.
- مُلاحظةُ تجاذُبِ الدّلالةِ الصّرفيةِ والمعجميةِ والنّحويةِ والبلاغيةِ في تأويلِ مُدوَّنةِ الانتكاثِ الجنسيِّ والعدديِّ، وتعاوُرِ التركيبيةِ والبلاغيةِ في الانتكاثِ الإضماريِّ والإعرابيِّ.
- كلَّما كانتِ الكلمةُ موغِلةً في الإبهامِ والاستغراقِ، قويَت فيها نسبةُ الانتكاثِ، ومِن ثَمَّ كثُرَ وقوعُه في نحوِ (مَن) الشَّرْطيةِ والموصولةِ.
- النَّظرُ في دلالةِ اللَّفظِ الحاملِ من جهةِ الجنسِ والعَدَدِ ومن جهةِ العمومِ والخصوصِ؛ يُوصِل إلى تفسيرِ ما يُظنُّ أنَّه لاحِنٌ أو شاذٌّ مِن مواضعِ الانتكاثِ، ويخرِّجُه بلُطفِ الصَّنعةِ والمخزونِ البلاغيِّ.

وأمّا نتائجُ الفصلِ الثالثِ فأبرزُها ما يلي:

- مسألةُ الانتكاثِ ممَّا فاتَ كتبَ الخلافِ المختصَّةَ به، بل هي من فوائتِ المستدرَكاتِ على ما فات.
- مَثارُ الخلافِ في الانتكاثِ أو بالأصحِّ عدمِ جوازِه هو الاحتجاجُ بمقصدٍ مِن طبائعِ العربِ، مِن أنَّها لا تكادُ ترجِعُ إلى ما انصرفتْ عنه، وهو مِن بابِ مشابَهةِ معاني النَّحوِ بمعاني الشِّعْرِ.

فالانتكاثُ يُعَدُّ نَموذَجًا لإعمالِ مِعيارِ عوائدِ العربِ ومقاصدِها في تخريجِ فروعِ مسألةٍ على أصلٍ.

- تأطيرُ مباحثة الخلافِ في الانتكاثِ إقليميًّا يُكشِفُ تَصاعُدَها في بيئةِ النحْويِّين الأندَلِسيِّين، مِن أمثالِ أبي علي الشَّلَوبين وابنِ عُصفورٍ وأبي الحسنِ الأُبّذِيّ وابنِ أبي الرَّبيعِ وابنِ العِلْجِ الإشبيليِّ وأبي حَيّانَ وأبي عبدِالله بنِ الفَخَّارِ وأبي إسحاقَ الشَّاطبيِّ.

- مَدَارُ الخلافِ في الانتكاثِ النحويِّ يَكمُنُ في صورتَين: مُعاودَةِ اللفظِ ومُراجعَةِ المتبَع. وما أَضرُبُ الانتكاثِ إلا جاريةٌ في مِضمارِهما.
- هَيمَنَةُ الضربِ الأولِ من الانتكاثِ البسيطِ في نِزاعِ النّحويِّين، والذَّهابُ إلى منعِه وضعفِه كانَ أشَدَّ مِن غَيرِه؛ لمراعاةِ المعنى ابتداءً دُونَ سَبقِ الحملِ اللَّفظيِّ وبَعدَها مراعاةُ اللفظِ. وهو مما خفَّفَ وَطْأَةَ الامتناعِ في الضربِ الثاني؛ لتقدُّمِ مراعاةِ اللفظِ. ومِن ثَمَّ حَكَمَ بعضُ النحاة بعدمِ جوازِ الضربِ الثاني لـمَّا غابَ عنه الفرقُ بين الضربَين، وحصلَ تَنَمُّسٌ بينهما في الاستشهادِ.
- اختلافُ النَّحويِّين في الضربِ الأولِ من الانتكاثِ البسيطِ كانَ دائرًا بينَ الجوازِ والمنعِ وبَيْنَهُما التّضعيفُ، فمِنهم مَن أجازَه مُطلَقًا، ومنهم مَن أجازَه بشَرطِ الفَصلِ بين الحَملَينِ، ومنهم مَن ضعّفَه، ومنهم مَن منعَه مُطلَقًا. والأقربُ إلى الصّوابِ ما ذهبَ إليه المجيزون على إطلاقٍ؛ لقوةِ أدلَّتِهم وللحُججِ المذكورةِ في مَوضعِها.
- اختلافُ النَّحويِّين في الضربِ الثاني من الانتكاثِ البسيطِ كانَ دائرًا بيْنَ الجوازِ والمنعِ كذلكَ وبَيْنهُما التّضعيفُ والتّقبيحُ، فمنهم مَن أجازَه مُطلَقًا، ومنهم مَن أجازَه مع الإشارةِ إلى قِلةِ ورودِه ومجيئِه على خلافِ المعهود، ومنهم مَن ضعّفَه ولم يحسّنْه، ومنهم مَن مَنعَه مُطلَقًا. والأقربُ إلى الصوابِ ما ذهبَ إليه الفريقُ الأولُ؛ لقوةِ مُستنَدِهم.
- الاستنادُ إلى الأمثلةِ المصنوعةِ والافتراضيةِ في إصدارِ حكمٍ في مسألةٍ خلافيةٍ يُشعِرُ بضعف مَقُولِه، ويُوهِنُ حُجةَ قائلِه(١).

ولوحظ ذلك عند مانِعي مُعاودَة اللفظِ ومضعِّفِيها ومجيزِيها بقيدِ الفصلِ مع غيابِ الشاهدِ النحويِّ لدى بعضِهم.

- الضربُ الثالثُ من الانتكاثِ البسيطِ لم يَنصَّ أحدٌ على حُكمِه، وإنما عُدِّدَت مواضعُه بورودِها في الكتابِ العزيزِ. فيُفهَمُ مِن مَوارِدِه جوازُ مِثلِه في الاستعمالِ

(١) انظر: الأصول لابن السَّرَّاج (٢/٣٥٨)، الخصائص (٣ /٣١٧)، المحتسب (٢ /١٤٥).

والتوقُّفُ في القياسِ. قد يقال فيه: لا يُبنى على مثلِه؛ لأنه لم يكثُر كثرةً تُوازي الشائعَ في الاستعمالِ. وقد يقال: يقاسُ عليه ويصِحُّ إنشاءُ كلامٍ مثلِه في الاستعمالِ الدارجِ لغرضٍ؛ طردًا للبابِ على وتيرة واحدة واحتكامًا إلى استشهادِ النحويين أحيانا ببيتٍ واحدٍ في بناءِ القاعدةِ.

- صُورُ الانتكاثِ المركَّبِ نادِرةٌ محتَمِلةٌ تأويلاتٍ أخرى، فلا يُقاسُ على مِثلِها.
- الانتكاثُ الإعرابيُّ لا يُتصوَّر إلا في المتعدِّد من النعوتِ إلى اثنينِ أو أكثرَ. فإذا تَعدَّد إلى اثنيَن تكُون صورةُ الانتكاثِ على نحو: القطع ابتداءً ثم الإتباع. وإذا تَعدَّد إلى ثلاثةٍ فأكثرَ ففيه نحوُ هذه الأوجهِ الممكنةِ بالنظرِ إلى مُطلَقِ الإتباعِ والقطعِ: البداءةُ بالقطعِ ثم الإتباعُ، أو الإتباعُ ثم القطعُ ثم الإتباعُ، أو القطعُ ثم الإتباعُ ثم القطعُ، لكنَّ الانتكاثَ لم يقعْ فيه إلا بالوجهينَ الأَوَّلَين.
- مما تعارَف عليه النَّحويون في مسائلِ أحكامِ القطعِ امتناعُ مُراجعةِ المتبَعِ بعد مفارقتِه، بل يكادُ يكونُ ذلك من المسائلِ المتفَقِ عليها، غيرَ أن الخلافَ قد داخَلَها وتحَجَّر في ذلك وجهُ الجوازِ ولم يُعربْ عن أدلتِه إلا أبو إسحاقَ الشّاطِبيُّ[1]، مع ما له مِن وَجاهةٍ حينَ النظرِ والتأملِ. وهذا النّوعُ من الانتكاثِ مما تَكْتَنفُه المعادَلةُ المعضِلةُ في مقاسَمةِ مناصرِي الطَّرفِ الامتناعيِّ، مَثَلُه كمَثَلِ أختِه مُعاودةِ اللفظ.

والقولُ بالجوازِ فيه لا يعني ترجيحَه على المنعِ، بل كلٌّ له حظٌّ من النظرِ في الغرضِ المؤدَّى (الإتباع بعد القطع، أو القطع بعد القطع).

- الحكمُ الإجماليُّ للانتكاثِ بشِقَّيه (معاودةِ اللفظِ ومراجعةِ المتبعِ) الجوازُ، وفيه إظهارٌ لاستيعابِ العربيةِ وسَعتِها في تراكيبِها، واحتوائِها الأوجهَ اللغويةَ الممكِنةَ في تصرّفاتِها.
- الحملُ على المعنى لَئِنْ كَان يُعَدُّ مِن شَجاعةِ العربية، فإن الانتكاثَ يُحتَسبُ مِن أَقوى أنواعِ الشجاعةِ وأَرفعِها.

(١) انظر: المقاصد الشافية (٤/٦٨٤).

وبعدُ، فكلُّ بحثٍ يُفضي أوّلُه إلى آخرِه، وكثرةُ مُماسّاتِه تُوصِلُ ناشئَه إلى بعضِ **التوصيات** التي يُظنُّ استجلابُها في الأفُق المعرِفي، **ومُحصِّلُها ما يلي**:

- الحاجةُ إلى إثارةِ المسكوتِ عنه في تراثِ ابنِ جنيٍّ ومكاشَفةِ تراجمِ أبوابِه في الخصائصِ ودِيباجةِ مواضيعِها، مع مُلاحَقةٍ بحثيةٍ في تضاعيفِ كتبِه ومَحاجرِ عيونِه حتى يُستَلَّ منها ما سمَّاه بالمسهوِّ عنه أو بالممرورِ به لـمّا قال: "أفلَا تَرى إلى هذه الحكمةِ الممرورِ بها، الواطئةِ الأقدامُ عليها، المسهوِّ لِعادةَ الدَّعَةِ وقلةِ المراعاةِ والمراجعةِ عنها!"[1].
- مُراجعةُ حكايةِ إجماعاتِ النَّحويين في بعضِ المسائلِ، والتأنِّي في تقبُّلِها بمدارَستِها، وليس ذلك من باب المماحَكَةِ والجَريِ فيما لا طائلَ تحتَه.
- التنبُّهُ إلى الإحصاءِ الدقيقِ في إطلاقِ حُكمٍ نحْويٍّ، فالانتكاثُ مَثلًا لم يَستخرِجْ له بعضُهم إلا شاهدًا واحدًا ثُمَّ حَكَمَ بالمنع مُطلَقًا.
- تحكيمُ سجايا العربِ وعوائدِها في بناءِ حُكمٍ نحويٍّ لم يَحظَ بدراسةٍ، فخليقٌ العنايةُ به ومباحثةُ تعويلِ النَّحويِّين على ما تُعورِفَ من مقاصدِ العربِ في التعليلِ والترجيحِ.
- الانتكاثُ الصّوتيِّ الذي أشارَ إليه ابنُ جِنيٍّ[2] محلُّ نظرٍ ومُراقبة في الظواهرِ الصّوتيةِ، وهو بحاجةٍ إلى مَن يُخرِّجُه من منبتِه ويَسقِيه بمِدادِ قلمِه.
- التوسُّعُ في دراسةِ الانتكاثِ بالمقاييسِ البلاغيةِ.
- التوسُّع في مكاشَفةِ الانتكاثِ من الناحيةِ اللسانيةِ تنظيرًا وإجرائيًّا.

هذه التوصياتُ كُتِبَت بعد أن استَقرَّ البحثُ في الذهنِ واتَّضحَت الرؤيةُ وظَهرَت المعالمُ، فوجدتُ أنّ هذه الرسالةَ تَمتدُّ لغيرِها رسائلُ وأطروحاتٌ تَتشعَّبُ منها وتَنبثِقُ من بَوتَقتِها وتُضفِي عليها رونقَ الكمالِ الذي يُرجى جُلُّه، سائلةً اللهَ أن أَجِدَ صَدى

(١) المحتسِب (١/١٥٣).

(٢) انظر: الخصائص (٢/٢٣١).

رسالتِي عِلمًا يُقرَأُ في أَروقةِ المعرفةِ كَي تَقرَّ العَينُ ويُحمدَ ذلك النَّصَبُ.

وختامًا، أرجو أن أكونَ قد وُفّقتُ أن تكونَ رسالتي إضافةً حقيقيةً إلى المكتبةِ العربيةِ، وربما إشارةً إلى مَن يَظنّ أنّ النحوَ قد استُوفِيَت مَسائلُه مُحاكَمةً ومُباحَثةً، وهي ما زالَت تَفيضُ لكلِّ مَن أدامَ النّظرَ وقَلَّبَ وفَتَّشَ وصَحِبَ ولازَم.

أسألُ اللهُ أن يَتقبَّلَ هذا العملَ خالصًا لوجهِه الكريمِ، وأن يَجعلَه عِلمًا نافعًا إلى يومِ الدين، وشاهدًا وشفيعًا بين يدَيه سبحانَه، وأن يَغفرَ لي ما كان فيه من سهوٍ وتفريطٍ، وآخرُ دَعوانا أن الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

المصادر والمراجع

الأُبَّـذِي(ت٦٨٠هـ)، أبـو الحسـن علـي بـن محمـد. حواشـي المفصّـل (١٤٠٥-١٤٠٦هـ). تحقيـق: سعد بن حمدان الغامدي، **رسالة دكتوراه (غير منشورة)**. جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، فرع اللغة. مكة.

ابن الأثير(ت٦٠٦هـ)، مجد الدين أبو السعادات المبارك:

البديع في علم العربية (١٤٢٠هـ). تحقيق: فتحي علي الدين، (ط١)، مكة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

النهاية في غريب الحديث والأثر (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩). تحقيق: طاهر الزاوى ومحمود الطناحي، (د.ط)، بيروت، المكتبة العلمية.

ابن الأثير الكاتب(ت٦٣٧هـ)، ضياء الدين نصر الله بن محمد:

الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور (١٣٧٥هـ/١٩٥٦). تحقيق: مصطفى جواد وجميل سعيد، (د.ط)، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (١٤١١هـ/ ١٩٩٠). تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية.

الأخفش(ت٢١٥هـ)، سعيد بن مسعدة (١٤١١هـ/ ١٩٩٠). معاني القرآن، تحقيق: هدى قراعة، (ط١)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

الأخفـش الأصـغر(ت٣١٥هـ)، علـي بـن سـليمان (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩). الاختيـارين. تحقيـق: فخر الدين قباوة، (ط١)، بيروت؛ ودمشق، دار الفكر.

الأزهري(ت٩٠٥هـ)، خالد بن عبدالله:

التصريح على التوضيح (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠). (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (١٤١٥هـ/ ١٩٩٦). تحقيق: عبد الكريم مجاهد، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الأزهري(ت ٣٧٠هـ)، أبو منصور محمد بن أحمد:

تهذيب اللغة (٢٠٠١). تحقيق: محمد مرعب، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

معاني القراءات (١٤٢١هـ/ ١٩٩١). تحقيق: عيد درويش وعوض القوزي، (ط١)، الرياض، مركز البحوث في كلية الآداب بجامعة الملك سعود.

الإستراباذي (ت نحو ٦٨٦هـ)، الرضي محمد بن الحسن:

شرح كافية ابن الحاجب (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨). (د.ط)، بنغازي، جامعة قاريونس.

شرح شافية ابن الحاجب (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥). تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية.

الأُشْمُوني(ت ٩٠٠هـ)، علي بن محمد (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الأعشى، ميمون بن قيس (د.ت). شرح وتعليق: محمد حسين، (د.ط)، الجماميز، مكتبة الآداب.

إفيتش، ميلكا (٢٠٠٠). اتجاهات البحث اللساني. ترجمة: سعد المصلوح ووفاء فايد، (د.ط)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.

إلكيا الهراسي(ت ٥٠٤هـ)، علي بن محمد (١٤٠٥هـ). أحكام القرآن. تحقيق: موسى محمد علي وعزة عبد عطية، (ط٢)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الألوسي(ت ١٢٧٠هـ)، شهاب الدين محمود بن عبدالله (١٤١٥هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. تحقيق: علي عبد الباري عطية، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الآمِدي(ت ٦٣١هـ)، علي بن محمد (د.ت). الإحكام في أصول الأحكام. (د.ط)، بيروت؛ ودمشق، المكتب الإسلامي.

الأنباري(ت ٥٧٧هـ)، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن:

أسرار العربية (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩). (ط١)، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

البيان في غريب إعراب القرآن (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠). تحقيق: طه عبدالحميد، (د.ط)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

لمع الأدلة (١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧). تحقيق: سعيد الأفغاني. (د.ط)، دمشق، مطبعة الجامعة السورية.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣). (ط١)، بيروت، المكتبة العصرية.

ابن الأنباري(ت٣٢٨هـ)، أبو بكر محمد بن القاسم:

الأضداد (١٤٠٧هـ/ ١٩٧٨). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية.

المذكر والمؤنث (١٤٠١هـ/ ١٩٨١). تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط)، القاهرة، وزارة الأوقاف: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

الزاهر في معاني كلمات الناس (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢). تحقيق: حاتم الضامن، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (د.ت). تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٥)، القاهرة، دار المعارف.

الأنصاري(ت٥٤هـ)، حسان بن ثابت (٢٠٠٦). ديوان شعر. تحقيق: وليد عرفات، (د.ط)، بيروت، دار صادر.

الأنصاري(ت٢١٥هـ)، أبو زيد سعيد بن أوس:

كتاب المطر (١٩٠٥). تحقيق: لويس شيخو، (د.ط)، بيروت، المطبعة الكاثوليكية لليسوعيين.

النوادر (١٤٠١هـ/ ١٩٨١). (ط١)، بيروت، دار الشروق.

أنيس (ت١٣٩٧هـ)، إبراهيم (١٩٧٨). من أسرار اللغة. (ط٦)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

آل تيمية، مجد الدين عبد السلام بن عبدالله(ت٦٥٢هـ)؛ وعبد الحليم بن عبدالسلام(ت٦٨٢هـ)؛ وأحمد بن عبدالحليم(ت٧٢٨هـ) (د.ت). المسودة في أصول الفقه. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، بيروت، دار الكتاب العربي.

الإيجي(ت٩٠٥هـ)، محمد بن عبد الرحمن (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤). جامع البيان في تفسير القرآن. (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الباحسين، يعقوب بن عبدالوهاب (١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢). قاعدة العادة محكمة. (ط٢)، الرياض، مكتبة الرشد.

البار، ابتهال محمد (٢٠١٤). مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي. (ط١)، إربد، عالم الكتاب الحديث.

الباقلاني(ت٤٠٣هـ)، أبو بكر محمد بن الطيب (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨). التقريب والإرشاد. تحقيق: عبد الحميد أبو زنيد، (ط٢)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الباقولي(ت نحو٥٤٣هـ)، علي بن الحسين (١٤٢٠هـ). إعراب القرآن. تحقيق: إبراهيم الإبياري، (ط٤)، القاهرة، دار الكتاب المصري؛ وبيروت، دار الكتب اللبنانية.

البحتري(ت٢٤٨هـ)، الوليد بن عبيد (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧). الحماسة. تحقيق: محمد حور وأحمد عبيد، (ط١)، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.

البخاري(ت٧٣٠هـ)، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد (د.ت). كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، (د.ط)، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي.

البخاري(ت٢٥٦هـ)، محمد بن إسماعيل (١٤٢٢هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري). تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (ط١)، بيروت، دار طوق النجاة.

البصري(ت٤٣٦هـ)، أبو الحسين محمد بن علي (١٤٠٣هـ). المعتمد في أصول الفقه. تحقيق: خليل الميس، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

البَطَلْيَوسي(ت٥٢١هـ)، عبد الله بن محمد بن السِّيد (١٩٩٦). الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، (د.ط)، القاهرة، دار الكتب المصرية.

البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، عبد القادر بن عمر:

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧). تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، (ط٤)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

شرح أبيات مغني اللبيب (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣). تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد دقاق، (ط٢)، دمشق، دار الثقافة العربية.

البغوي(ت٥١٠هـ)، الحسين بن مسعود (١٤٢٠هـ). معالم التنزيل في تفسير القرآن. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

البِقاعي(ت٨٨٥هـ)، إبراهيم بن عمر (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤هـ). نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، (د.ط)، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي.

البكري(ت٤٨٧هـ)، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (١٤٠٣هـ). (ط٣)، بيروت، عالم الكتب.

البهنساوي، حسام (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣). أنظمة الربط في العربية. (ط١)، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

بوقرة، نعمان (١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩). اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة. (ط١)، إربد، عالم الكتب الحديث.

البيضاوي(ت٦٨٥هـ)، عبد الله بن عمر (١٤١٨هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد المرعشلي، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الترمذي(ت٢٧٩هـ)، محمد بن عيسى (١٩٩٨). الجامع الكبير (سنن الترمذي). تحقيق: بشار عواد معروف، (ط١)، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

التَّسْتُرِيّ(ت٣٦١هـ)، سعيد بن إبراهيم (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣). المذكر والمؤنث. تحقيق: أحمد هريدي، (ط١)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

التَّفْتازاني(ت٧٩٣هـ)، مسعود بن عمر (د.ت)، التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه.

(د.ط)، القاهرة، مكتبة صبيح.

التّهَانَوِي(ت١١٥٨هـ)، محمد بن علي (١٩٩٦). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. تحقيق: علي دحروج، (ط١)، بيروت، مكتبة لبنان.

ابن تيمية(ت٧٢٨هـ)، أحمد بن عبد الحليم:

الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩). تحقيق: علي بن حسن وعبد العزيز بن إبراهيم وحمدان بن محمد، (ط٢)، الرياض، دار العاصمة.

مجموع الفتاوى (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥). تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، (د.ط)، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الثعلبي(ت٤٢٧هـ)، أحمد بن محمد (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢). الكشف والبيان عن تفسير القرآن. تحقيق: ابن عاشور، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

جَبَلَ(ت١٤٣٦هـ)، محمد حسن (٢٠١٠). المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم. (ط١)، القاهرة، مكتبة الآداب.

الجحيشي، هلال بن علي (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥). العدول الصرفي في القرآن الكريم. **رسالة دكتوراه (غير منشورة)**. جامعة الموصل، كلية الآداب، قسم اللغة والأدب العربي. الموصل.

الجرجاني(ت٤٧١هـ)، عبد القاهر بن عبد الرحمن:

دلائل الإعجاز (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢). تحقيق: محمود شاكر، (ط٣)، القاهرة، مطبعة المدني.

دَرْجُ الدُّرر في تفسير الآيِ والسُّوَر (١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩). تحقيق: طلعت الفرحان ومحمد أديب شكور، (ط١)، عمّان، دار الفكر.

المقتصِد في شرح الإيضاح (١٩٨٢). تحقيق: كاظم المرجان، (د.ط)، بغداد، دار الرشيد.

الجرجاني(ت٣٩٢هـ)، علي بن عبدالعزيز (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦). الوساطة بين المتنبي وخصومه. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، (د.ط)، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

الجرجاني(ت٨١٦هـ)، علي بن محمد (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣). التعريفات. (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الجريري(ت٣٩٠هـ)، أبو الفرج المعافى بن زكريا (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥). الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي. تحقيق: عبد الكريم الجندي، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الجزري(ت٨٣٣هـ)، شمس الدين محمد بن محمد:

النشر في القراءات العشر (د.ت). تحقيق: علي الضبَّاع، (د.ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.

تحبير التيسير في القراءات العشر (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠). تحقيق: أحمد القضاة، (ط١)، عمّان، دار الفرقان.

ابن جزي(ت٧٤١هـ)، محمد بن أحمد (١٤١٦هـ). التسهيل لعلوم التنزيل. تحقيق: عبد الله الخالدي، (ط١)، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الجَعْبَري(ت٧٣٢هـ)، إبراهيم بن عمر (١٤١١هـ/ ١٩٩١). تَدْمِيث التذكير في التأنيث والتذكير. تحقيق: محمد عامر حسن، (ط١)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

الجكني(ت١٢٢٠هـ)، المختار بن بُونا (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣). احمراره على ألفية ابن مالك. (ط١)، د.م.

الجَمَل(ت١٢٠٤هـ)، سليمان بن عمر:

الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية (حاشية الجمل على تفسير الجلالين) (١٣٠٣هـ). (ط١)، القاهرة، المطبعة العامرة الشرفية.

فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب (د.ت). (د.ط)، بيروت، دار الفكر.

الجندي، أحمد علم الدين (١٩٨٣). اللهجات العربية في التراث. (د.ط)، القاهرة، الدار العربية للكتاب.

ابن جني(ت٣٩٢هـ)، أبو الفتح عثمان:

الخصائص (١٩٩٠). تحقيق: محمد علي النجار، (ط٤)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

سر صناعة الإعراب (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠). (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

المذكر والمؤنث (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥). تحقيق: طارق نجم عبدالله، (ط١)، جدة، دار البيان العربي.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات(١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩). تحقيق: علي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح شلبي، (د.ط)، القاهرة، وزارة الأوقاف: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

المنصف شرح تصريف أبي عثمان المازني (١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤). (ط١)، القاهرة، دار إحياء التراث القديم.

الجواليقي(ت٥٤٠هـ)، أبو منصور موهوب بن أحمد (د.ت). شرح أدب الكاتب لابن قتيبة. (د.ط)، بيروت، دار الكتاب العربي.

ابن الجوزي(ت٥٩٧هـ)، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (١٤٢٢هـ). زاد المسير في علم التفسير. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (ط١)، بيروت، دار الكتاب العربي.

الجَوجَري(ت٨٨٩هـ)، محمد بن عبد المنعم (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، (ط١)، المدينة النبوية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الجوهري(ت نحو ٤٠٠هـ)، إسماعيل بن حماد (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧). تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط٤)، بيروت، دار العلم للملايين.

الجويني(ت٤٧٨هـ)، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧). البرهان في أصول الفقه. تحقيق: صلاح عويضة، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، عثمان بن عمر.

أمالي ابن الحاجب (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩)، تحقيق: فخر قدارة، (د.ط)، بيروت، دار الجيل.

الإيضاح في شرح المفصل (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢). تحقيق: موسى العليلي، (د.ط)، بغداد، وزارة الأوقاف

والشؤون الدينية: إحياء التراث الإسلامي.

الشافية في علمي التصريف والخط (١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤). تحقيق: حسن العثمان، (ط٢)، مكة، المكتبة المكية.

مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦). تحقيق: نذير حَمَادو، (ط١)، بيروت، دار ابن حزم.

حاجِي خليفة(ت١٠٦٧هـ)، مصطفى بن عبدالله (١٩٤١). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. (د.ط)، بغداد، مكتبة المثنى.

الحديثي(ت١٤٣٩هـ)، خديجة بنت عبدالرزاق (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤). الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. (د.ط)، الكويت، جامعة الكويت.

ابن حزم(ت٤٥٦هـ)، علي بن أحمد:

الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق: أحمد شاكر، (د.ط)، بيروت، دار الآفاق الجديدة.

الفصل في الملل والأهواء والنحل (د.ت). (د.ط)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

حسان(ت١٤٣٢هـ)، تمّام:

الأصول دراسة إبستيمولجية للفكر اللغوي عند العرب (١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩). (د.ط)، القاهرة، عالم الكتب.

اللغة العربية مبناها ومعناها (١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩). (ط٦)، القاهرة، عالم الكتب.

حسن(ت١٣٩٨هـ)، عباس. النحو الوافي (د.ت). (ط١٥)، القاهرة، دار المعارف.

الحطّاب(ت٩٥٤هـ)، شمس الدين محمد بن محمد (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢). مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. (ط٣)، بيروت، دار الفكر.

الحمصي(١٠٦١هـ)، يس بن زين الدين (د.ت). حاشيته على التصريح. (د.ط)، دمشق، دار الفكر.

الحِمْيري(ت٥٧٣هـ)، نشوان بن سعيد (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩). شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. تحقيق: حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني ويوسف محمد عبد الله، (ط١)، بيروت، دار الفكر المعاصر، ودمشق، دار الفكر.

أبو حيان(ت٧٤٥هـ)، أثير الدين محمد بن يوسف:

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨). تحقيق: حسن هنداوي، (ط١)، دمشق، دار القلم؛ والرياض، دار كنوز إشبيليا.

ارتشاف الضرب من لسان العرب (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨). تحقيق: رجب عثمان، (ط١)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

البحر المحيط في التفسير (١٤٢٠هـ). تحقيق: صدقي محمد جميل، (د.ط)، بيروت، دار الفكر.

النهر المادّ من البحر المحيط (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥). تحقيق: عمر الأسعد، (ط١)، بيروت، دار الجيل.

الحيزم، وئام (٢٠٠٩). تأويل اللفظ والحمل على المعنى. (د.ط)، تونس، جامعة تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ابن خالويه(ت٣٧٠هـ)، الحسين بن أحمد:

ليس في كلام العرب (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩). تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط٢)، مكة، مطبعة مكة المكرمة.

الحجة في القراءات السبع (١٤٠١هـ). تحقيق: عبد العال مكرم، (ط٤)، بيروت، دار الشروق.

ابن خروف(ت٦٠٩هـ)، علي بن محمد (١٤١٨-١٤١٩هـ). شرح جمل الزجاجي. تحقيق: سلوى عرب، (د.ط)، مكة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

الخطيب، عبداللطيف (٢٠٠٠). معجم القراءات. (ط١)، دمشق، دار سعد الدين.

الخفاجي(ت١٠٦٩هـ)، شهاب الدين أحمد بن محمد (د.ت). عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي. (د.ط)، بيروت، دار صادر.

الخلوتي(ت١١٢٧هـ)، إسماعيل حقي (د.ت). روح البيان. (د.ط)، بيروت، دار الفكر.

الخوارزمي(ت٦١٧هـ)، القاسم بن الحسين (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨). ترشيح العلل في شرح الجمل. تحقيق: عادل العميري، (ط١)، مكة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

الدّانِي(ت٤٤٤هـ)، أبو عمرو عثمان بن سعيد (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤). التيسير في القراءات السبع. تحقيق: أوتو تريزل، (ط٢)، بيروت، دار الكتاب العربي.

درويش(ت١٤٠٣هـ)، محيي الدين بن أحمد (١٤١٥هـ). إعراب القرآن وبيانه. (ط٤)، حمص، دار الإرشاد للشؤون الجامعية؛ ودمشق، دار اليمامة.

ابن دريد(ت٣٢١هـ)، محمد بن الحسن (١٩٨٧). جمهرة اللغة. تحقيق: رمزي بعلبكي، (ط١)، بيروت، دار العلم للملايين.

الدعجاني، محمد بن حمود (١٩٧٧-١٩٧٨). ابن كيسان النحوي. **رسالة ماجستير (غير منشورة)**. جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الشريعة، فرع اللغة. جدة.

الدلائي(ت١٠٨٩هـ)، محمد بن محمد المرابط (د.ت). نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق: مصطفى الصادق العربي، (د.ط)، بنغازي، مطابع الثورة.

الدّماميني(ت٨٢٧هـ)، محمد بن أبي بكر (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. تحقيق: محمد المفدى، (ط١)، د.م.

الدّمياطي(ت١١١٧هـ)، أحمد بن محمد البنّا (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. تحقيق: أنس مهرة، (ط٣)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الدِّينَوَرِي(ت٢٧٦هـ)، عبد الله بن مسلم بن قتيبة:

أدب الكاتب (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢). تحقيق: محمد الدالي، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

عيون الأخبار (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨). (د.ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الراجحي(ت١٤٣١هـ)، عبده علي (١٩٧٩). النحو العربي والدرس الحديث. (د.ط)، بيروت، دار النهضة العربية.

الرازي(ت٦٦٦هـ)، زين الدين محمد بن أبي بكر (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢). أنموذج جليل في أسئلة

وأجوبة عن غرائب آي التنزيل. تحقيق: عبد الرحمن المطرودى، (ط١) الرياض، دار عالم الكتب.

الرازي(ت٦٠٦هـ)، فخر الدين محمد بن عمر:

مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٤٢٠هـ). (ط٣)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

المحصول (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧). تحقيق: طه العلواني، (ط٣)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الراعوش، عماد طه (١٤٣٧هـ). مبتكرات القرآن عند ابن عاشور . **مجلة جامعة طيبة: الآداب والعلوم الإنسانية**، (١٢)، ص٦٩-١٣٩.

الرّاعي(ت٨٥٣هـ)، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل:

الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية (١٤٠٠-١٤٠١هـ). تحقيق : سلامة عبدالقادر المراقي. **رسالة ماجستير (غير منشورة)**. جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، فرع اللغة. مكة.

عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥). تحقيق: سليمان تاج الدين أحمد، **رسالة ماجستير (غير منشورة)**. جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، فرع اللغة. مكة.

الراغب الأصفهاني(ت٥٠٢هـ)، الحسين بن محمد (١٤١٢هـ). المفردات في غريب القرآن. تحقيق: صفوان الداودي، (ط١)، دمشق، دار القلم؛ وبيروت، الدار الشامية.

ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)، عبيدالله بن أحمد (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦هـ). البسيط في شرح الجمل. تحقيق: عياد الثبيتي، (ط١)، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

رشيد، هدى صلاح (١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥). تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب. (ط١)، الرباط، دار الأمان.

رضا(ت١٣٥٤هـ)، محمد رشيد بن علي (١٩٩٠). تفسير المنار. (د.ط)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الرُّعيني(ت٧٧٩هـ)، أبو جعفر أحمد بن يوسف:

تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧). (ط٢)، الرياض، دار كنوز

إشبيليا.

اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢). تحقيق: عبد الله بن حامد النمري، **رسالة ماجستير (غير منشورة)**. جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، فرع اللغة. مكة.

الرفايعة، حسين عباس (١٤٤٧هـ/ ٢٠١٦). العدول عن المطابقة في العربية. (ط١)، عمّان، دار جرير.

الرومي، فهد بن عبدالرحمن (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣). دراسات في علوم القرآن الكريم. (ط١٢)، الرياض، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف.

الزَّبيدي(ت١٢٠٥)، المرتضى محمد بن محمد (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥). تاج العروس من جواهر القاموس. (د.ط)، الكويت، مطبعة الحكومة.

ابن الزبير الغرناطي(ت٧٠٨هـ)، أحمد بن إبراهيم (١٤٠٣/ ١٩٨٣). مِلاك التأويل القطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل. تحقيق: سعيد الفلاح، (ط١)، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

الزَّجّاج(ت٣١١هـ)، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨). تحقيق: عبد الجليل شلبي، (ط١)، بيروت، عالم الكتب.

الزّجّاجي(ت٣٣٧هـ)، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق:

الأمالي (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧). تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٢)، بيروت، دار الجيل.

كتاب حروف المعاني (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦). تحقيق: علي الحمد، (ط٢)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

مجالس العلماء (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣). تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٢)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

الزحيلي، محمد مصطفى (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦). الوجيز في أصول الفقه الإسلامي. (ط٢)، دمشق، دار الخير.

الزركشي(ت٧٩٤هـ)، بدر الدين محمد بن عبدالله:

البحر المحيط في أصول الفقه (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤). (ط١)، الجيزة، دار الكتبي.

البرهان في علوم القرآن (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

تشنيف المسامع بجمع الجوامع (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨). تحقيق: سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، (ط١)، القاهرة، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث.

المنثور في القواعد الفقهية (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥). تحقيق: تيسير فائق أحمد، (ط٢)، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الزِّرِكلي(ت١٣٩٦هـ)، خير الدين بن محمود (٢٠٠٢). الأعلام. (ط١٥)، بيروت، دار العلم للملايين.

الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، محمود بن عمرو:

أساس البلاغة (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨). تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١٤٠٧هـ). (ط٣)، بيروت، دار الكتاب العربي.

المفصل في صنعة الإعراب (١٩٩٣). تحقيق: علي بو ملحم، (ط١)، بيروت، مكتبة الهلال.

ابن زَنْجَلة(ت٤٠٣هـ)، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢). حجة القراءات. تحقيق: سعيد الأفغاني، (ط٢)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ساجيه، جوان (٢٠٠٩). المعنى في علم المصطلحات (من أجل مقاربة وظيفية لعلم المصطلحات). ترجمة: ريتا خاطر، (ط١)، بيروت، المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، ص٧٧-١٠٣.

السبت، خالد بن عثمان (١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣). قواعد التفسير. (ط١)، القاهرة، دار ابن عفان؛ والرياض، دار ابن القيم.

السُّبْكي(ت٧٧٣هـ)، بهاء الدين أحمد بن علي (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣). عروس الأفراح في شرح

تلخيص المفتاح. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط١)، بيروت، المكتبة العصرية.

السبكي(ت٧٥٦هـ)، تقي الدين علي بن عبدالكافي (٢٠٠٠). أحكام كُل وما عليه تدل. تحقيق: طه محسن، (ط١)، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

السبكي (ت٧٥٦هـ)، تقي الدين علي بن عبد الكافي ؛ **والسبكي(ت٧٧١هـ)**، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤). الإبهاج في شرح المنهاج. (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

السجستاني(ت٢٥٥هـ)، أبو حاتم سهل بن محمد (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧). المذكر والمؤنث. تحقيق: حاتم الضامن، (ط١)، دمشق، دار الفكر.

ابن السَّرّاج(ت٣١٦هـ)، أبو بكر محمد بن السري (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦). الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (ط٣)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

السرخسي(ت٤٨٣هـ)، محمد بن أحمد (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣). المبسوط. (د.ط)، بيروت، دار المعرفة.

السعدي(ت١٣٧٦هـ)، عبد الرحمن بن ناصر (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. تحقيق: عبد الرحمن اللويحق، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

أبو السعود الحنفي(ت٩٨٢هـ)، محمد بن محمد (د.ت). إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. (د.ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

السِّغْنَاقي(ت٧١١)، حسام الدين الحسين بن علي (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١). الكافي شرح أصول البزودي. تحقيق: فخر الدين سيد قانت، (ط١)، الرياض، مكتبة الرشد.

السَّفَاقُسِي(ت٧٤٢هـ)، إبراهيم بن محمد (١٤٣٠هـ)، المجيد في إعراب القرآن المجيد. تحقيق: حاتم الضامن، (ط١)، الدمام، دار ابن الجوزي.

السكاكي(ت٦٢٦هـ)، يوسف بن أبي بكر (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧). مفتاح العلوم. (ط٢)، بيروت، دار الكتب العلمية.

السُّكَّري(ت٢٩٠هـ)، أبو سعيد الحسن بن الحسين. ديوان أبي الأسود الدؤلي (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨). تحقيق: محمد آل ياسين، (ط٢)، بيروت، دار ومكتبة الهلال.

ابن السِّكِّيت(ت٢٤٤هـ)، يعقوب بن إسحاق:

الألفاظ (١٩٩٨). تحقيق: فخر الدين قباوة، (ط١)، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.

إصلاح المنطق (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢). تحقيق: محمد مرعب، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

السلمي، عياض بن نامي (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥). أصول الفقه الذي لا يَسَعُ الفَقِيهَ جَهلُه. (ط١)، الرياض، دار التدمرية.

السليلي(ت٧٧٠هـ)، محمد بن عيسى (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦). شفاء العليل في إيضاح التسهيل. تحقيق: عبدالله بن علي البركاتي، (ط١)، مكة، الفيصلية.

السمعاني(ت٤٨٩هـ)، أبو المظفر منصور بن محمد (١٤١٨هـ/ ١٩٩٩). قواطع الأدلة في الأصول. تحقيق: محمد حسن الشافعي، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

السمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)، أحمد بن يوسف (د.ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، (د.ط)، دمشق، دار القلم.

السُّهَيلي(ت٥٨١هـ)، عبد الرحمن بن عبد الله (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢). نتائج الفكر في النَّحو. (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

سيبويه(ت١٨٠هـ)، عمرو بن عثمان (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط٢)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

ابن سِيده(ت٤٥٨هـ)، علي بن إسماعيل:

المحكم والمحيط الأعظم (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠). تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

المخصص (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦). تحقيق: خليل إبراهم جفال، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

السّيرافي(ت٣٦٨هـ)، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (٢٠٠٨). شرح كتاب سيبويه. تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

السيرافي(ت٣٨٥هـ)، يوسف بن أبي سعيد الحسن (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤). شرح أبيات سيبويه. تحقيق: محمد علي هاشم، (د.ط)، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية؛ ودار الفكر.

السِّيوطي(ت٩١١هـ)، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر:

الأشباه والنظائر في النحو (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧). تحقيق: عبدالإله نبهان وغازي طليمات وإبراهيم عبدالله وأحمد الشريف، (د.ط)، دمشق، مجمع اللغة العربية.

الأشباه والنظائر الفقهية (١٤١١هـ/ ١٩٩٠). (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الإتقان في علوم القرآن (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الإتقان في علوم القرآن (١٤٢٦هـ). تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، (ط١)، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الاقتراح في أصول النحو وجدله (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩). تحقيق: أ.د. محمود فجال. (ط١)، دمشق، دار القلم.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١٣٨٤هـ/ ١٩٨٤). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١)، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨). تحقيق: فؤاد علي منصور، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (د.ت). تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (د.ط)، القاهرة، المكتبة التوفيقية.

الشّاشي(ت٣٤٤هـ)، أبو علي أحمد بن محمد (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢). أصول الشاشي. (د.ط)، بيروت، دار الكتاب العربي.

ابن الشّاط(ت٧٢٣هـ)، القاسم بن عبدالله (د.ت). إدرار الشروق على أنوار الفروق. (د.ط) ، بيروت، عالم الكتب.

ابن الشّاط(ت٧٢٣هـ)، القاسم بن عبدالله (د.ت). إدرار الشروق على أنوار الفروق. (د.ط) ، بيروت، عالم الكتب.

الشاطبي(ت٧٩٠هـ)، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى:

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧). تحقيق: عبدالرحمن العثيمن ومحمد البنا وعياد الثبيتي وعبدالمجيد قطامش وسليمان العايد والسيد تقي، (ط١)، مكة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

الموافقات (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧). تحقيق: مشهور بن سلمان، (ط١)، القاهرة، دار ابن عفان.

الشاعر، حسن موسى (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨). الكشف عن صاحب البسيط في النحو. **مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة**، (٧٧-٧٨)، ص١٤٥-١٦٩.

الشافعي(ت٢٠٤هـ)، محمد بن إدريس (١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠). الرسالة. تحقيق: أحمد شاكر، (ط١)، بيروت، مكتبة الحلبي.

شاهين، عبدالصبور(١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦). العربية لغة العلوم والتقنية. (ط٣)، القاهرة، دار الاعتصام.

ابن الشجري(ت٥٤٢هـ)، أبو السعادات هبة الله بن علي:

أمالي ابن الشجري (١٤١٣هـ/١٩٩١). تحقيق: محمود الطناحي، (ط١)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

مختارات شعراء العرب (١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥). (ط١)، القاهرة، مطبعة الاعتماد.

الشربيني(ت٩٧٧هـ)، محمد بن أحمد الخطيب:

السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير(١٢٨٥هـ). (د.ط)، القاهرة، مطبعة بولاق.

مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤). (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الشريف المرتضى(ت٤٣٦هـ)، علي بن الحسين (١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

الشعراوي(ت١٤١٨هـ)، محمد متولي (١٩٩٧). تفسير الشعراوي. (د.ط)، القاهرة، مطابع أخبار اليوم.

الشَّلَوبين(ت٦٤٥هـ)، أبو علي عمر بن محمد (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢). حواشي المفصّل. تحقيق: حماد الثمالي، **رسالة ماجستير (غير منشورة)**. جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، فرع اللغة. مكة.

الشمسان، إبراهيم بن سليمان (١٤٠١هـ/ ١٩٨١). الجملة الشرطية عند النحاة العرب. (ط١)، القاهرة، مطابع الدجوي.

الشُّمُنّي(ت٨٧٢هـ) ، أحمد بن محمد (د.ت)، حاشية على شرح الدماميني على مغني اللبيب. (د.ط)، القاهرة، مطبعة محمد أفندي مصطفى.

الشَّنْتَمَري(ت٤٧٦هـ)، يوسف بن سليمان الأعلم (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩). النكت في تفسير كتاب سيبويه. تحقيق: رشيد بلحبيب، (د.ط)، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الشنقيطي(ت١٣٩٣هـ)، محمد الأمين بن محمد المختار:

أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥). (د.ط)، بيروت، دار الفكر.

دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦). (ط١)، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.

العَذْبُ النَّمِيرُ من مجالس الشنقيطي في التفسير (١٤٢٦هـ). تحقيق: خالد السبت، (ط٢)، مكة، دار عالم الفوائد.

الشوكاني(ت١٢٥٠هـ)، محمد بن علي:

فتح القدير (١٤١٤هـ). (ط١)، دمشق، دار ابن كثير؛ وبيروت، دار الكلم الطيب.

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩). تحقيق: أحمد عزو عناية، (ط١)، بيروت، دار الكتاب العربي.

الشهرستاني(ت٥٤٨هـ)، محمد عبدالكريم بن أبي بكر (١٩٧٥). الملل والنِّحَل. تحقيق: عبدالعزيز الوكيل، (ط٢)، القاهرة، مؤسسة الحلبي.

الشيباني(ت٢٤١هـ)، أحمد بن محمد بن حنبل (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١). مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الشيرازي(ت٤٧٦هـ)، أبو إسحاق إبراهيم بن علي:

اللمع في أصول الفقه (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣). (ط٢)، بيروت، دار الكتب العلمية.

التبصرة في أصول الفقه (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣). تحقيق: محمد حسن هيتو، (ط١)، دمشق، دار الفكر.

الشيوي، إيهاب همام (١٤٣٤هـ/ ٢٠١٢). مفارقات نحوية في اطراد القاعدة وشذوذها. **مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها**، (١٠)، ص١٢٣-١٩١.

الصابوني، عماد (٢٠٠٠). منهج مقترح لوضع المصطلح العلمي العربي. **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، م٧٥ (٣)، ص٥٩١-٦١٦.

صاحب حماة(ت٧٣٢هـ)، عماد الدين إسماعيل بن علي (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤). الكناش في فني النحو والصرف. تحقيق: رياض الخوام، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية.

الصالحي(ت٧٦٣هـ)، شمس الدين محمد بن مفلح (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩). أصول الفقه. تحقيق: فهد السَّدَحَان، (ط١)، الرياض، مكتبة العبيكان.

الصبّان(ت١٢٠٦هـ)، محمد بن علي (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الصّيمَري(ت نحو ٤٠٠هـ)، عبدالله بن علي (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢). التبصرة والتذكرة. تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، (ط١)، مكة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

ابن طباطبا(ت٣٢٢هـ)، محمد بن أحمد (د.ت). عيار الشعر. تحقيق: عبد العزيز المانع، (د.ط)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

الطبري(ت٣١٠هـ)، محمد بن جرير (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠). جامع البيان في تأويل القرآن. تحقيق: أحمد شاكر، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن الطّرَاوة(ت٥٢٨هـ)، سليمان بن محمد (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦). تحقيق: حاتم الضامن، (ط٢)،

بيروت، عالم الكتب.

الطّوفي(ت٧١٦هـ)، سليمان بن عبد القوي (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧). شرح مختصر الروضة. تحقيق: عبد الله التركي، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الطيبي(ت٧٤٣هـ)، الحسين بن عبد الله (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧). الكاشف عن حقائق السنن. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط١)، مكة، مكتبة نزار مصطفى الباز.

ابن عاشور(ت١٣٩٣)، محمد الطاهر بن محمد:

التحرير والتنوير(١٩٨٤). (د.ط)، تونس، الدار التونسية للنشر.

مقاصد الشريعة الإسلامية (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤). تحقيق: محمد الحبيب الخوجة، (د.ط)، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

عاصم(ت نحو ٣٠٠هـ)، المفضل بن سلمة (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧). مختصر المذكر والمؤنث. تحقيق: رمضان عبدالتواب، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، م١٧ (١)، ص٢٧٩-٣٤٦.

ابن العَبْد(ت٥٦٤م)، طَرَفَة (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢). ديوان شعر. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، (ط٣)، بيروت، دار الكتب العلمية.

عبدالتواب(ت١٤٢٢هـ)، رمضان:

فصول في فقه العربية (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩). (ط٦)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

في قواعد الساميات (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣). (ط٣)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

عبدالحميد(ت١٣٩٢هـ)، محمد محيي الدين (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠). منحة الجليل على شرح ابن عقيل. (ط٢٠)، القاهرة، دار التراث.

ابن عبد ربه(ت٣٢٨هـ)، أحمد بن محمد (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤). العقد الفريد. (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

أبو عُبيد(ت٢٢٤هـ)، القاسم بن سلاّم (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠). الأمثال. تحقيق: د. عبد المجيد

قطامش. (ط١)، دمشق؛ وبيروت، دار المأمون للتراث.

أبو عبيدة(ت٢١٠هـ)، معمر بن المثنى (١٣٨١هـ). مجاز القرآن. تحقيق: محمد فواد سزكين، (د.ط) ، القاهرة، مكتبة الخانجي.

العثيمين(ت١٤٢١هـ)، محمد بن صالح (١٤٢٢-١٤٢٨هـ). الشرح الممتع على زاد المستقنع. (ط١)، الدمام، دار ابن الجوزي.

العِجلي(ت١٣٠هـ)، أبو النجم الفضل (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦). ديوان شعر. جمع وتحقيق: محمد أديب عبدالواحد، (د.ط)، دمشق، مجمع اللغة العربية.

العراقي(ت٦٢٦هـ)، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤). الغيث الهامع شرح جمع الجوامع. تحقيق: محمد تامر حجازي، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، أحمد بن علي بن حجر (١٣٧٩هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري. (د.ط)، بيروت، دار المعرفة.

العسكري(ت نحو ٣٩٥هـ)، أبو هلال الحسن بن عبد الله:

التلخيص في معرفة أسماء الأشياء (١٩٩٦). تحقيق: عزة حسن، (ط٢)، دمشق، دار طلاس.

الفروق اللغوية (د.ت). تحقيق: محمد إبراهيم سليم، (د.ط)، القاهرة، دار العلم والثقافة.

ابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، أبو الحسن علي بن مؤمن:

شرح جمل الزجاجي (د.ت). تحقيق: صاحب أبو جناح، (د.ط)، د.م.

المقرّب (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢). تحقيق: أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، (ط١)، د.م.

الممتع الكبير في التصريف (١٩٩٦). (ط١)، بيروت، مكتبة لبنان.

عضيمة(ت١٤٠٤هـ)، محمد عبدالخالق (د.ت). دراسات لأسلوب القرآن الكريم. (د.ط)، القاهرة، دار الحديث.

العطّار(ت١٢٥٠هـ)، حسن بن محمد (د.ت). حاشيته على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع.

(د.ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.

عطَّار، نجلاء محمد (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨). العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة. (ط١)، د.م.

ابن عطية(ت٥٤٢هـ)، عبدالحق بن غالب (١٤٢٢هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن عقيل(ت٥١٣هـ)، أبو الوفاء علي (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩). الواضح في أصول الفقه. تحقيق: عَبد الله التركي، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

العكبري(ت٦١٦هـ)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:

إعراب لامية الشنفري (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤)، تحقيق: محمد أديب جمران، (ط١)، بيروت، المكتب الإسلامي.

إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩). تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط١)، القاهرة، مؤسسة المختار.

التبيان في إعراب القرآن (١٩٧٦). تحقيق: علي محمد البجاوي، (د.ط)، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.

اللباب في علل البناء والإعراب (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥). تحقيق: عبد الإله النبهان، (ط١)، دمشق، دار الفكر.

العكيلي، حسن منديل (٢٠٠٩). الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النظام التركيبي النحوي والبلاغي. (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

العلائي(ت٧٦١هـ)، خليل بن كَيكَلْدِي (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧). تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم. تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود، (ط١)، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

العلوي(ت٧٤٥هـ)، يحيى بن حمزة (١٤٢٣هـ). الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. (ط١)، بيروت، المكتبة العصرية.

العنبكي، علي بن عبدالله (١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢). الحمل على المعنى في العربية. (ط١)، بغداد، ديوان الوقف السني.

العيني(٨٥٥هـ)، بدر الدين محمود بن أحمد (١٤٣١هـ/ ٢٠١٠). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى. تحقيق: علي فاخر وأحمد محمد السوداني وعبد العزيز فاخر، (ط١)، القاهرة، دار السلام.

الغزالي(ت٥٠٥هـ)، أبو حامد محمد بن محمد (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣). المستصفى. تحقيق: محمد عبد الشافي، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الغطفاني(ت٢٢هـ)، الشماخ بن ضرار (د.ت). ديوان شعر. تحقيق: صلاح الدين الهادي، (د.ط)، القاهرة، دار المعارف.

الغلاييني(ت١٣٦٤هـ)، مصطفى بن محمد (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣). جامع الدروس العربية. (ط٢٨)، صيدا، المكتبة العصرية.

ابن فارس(ت٣٩٥هـ)، أبو الحسين أحمد:

مقاييس اللغة (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩). تحقيق: عبد السلام هارون، (د.ط)، دمشق، دار الفكر.

الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧). (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الفارسي(ت٣٧٧هـ)، أبو علي الحسن بن أحمد:

التعليقة على كتاب سيبويه (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦). تحقيق: عوض القوزي، (ط١)، د.م.

الحجة للقراء السبعة (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣). تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي. (ط٢)، دمشق؛ وبيروت، دار المأمون للتراث.

المسائل البصريات (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥). تحقيق: محمد الشاطر، (ط١)، القاهرة، مطبعة المدني.

المسائل الحلبيات (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧). تحقيق: حسن هنداوي، (ط١)، دمشق، دار القلم؛ وبيروت، دار المنارة.

المسائل العسكريات (٢٠٠٢). تحقيق: علي المنصوري، (د.ط)، عمّان، الدار العليمة الدولية.

المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات (د.ت). تحقيق: صلاح الدين السيكاوي، (د.ط)، بغداد.مطبعة العاني.

كتاب التكملة (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩). تحقيق: كاظم المرجان. (ط٢)، بيروت، عالم الكتب.

كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨). تحقيق: محمود الطناحي، (ط١)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

الفاسي(ت١١٧٠هـ)، محمد بن الطيب (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠). فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح. تحقيق: محمود فجال، (ط١)، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

ابن الفخار(ت٧٥٤هـ)، أبو عبدالله محمد بن علي (١٤٠٩-١٤١٠هـ). شرح جمل الزجاجي. تحقيق: حماد الثمالي، **رسالة دكتوراه (غير منشورة)**. جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، فرع اللغة. مكة.

الفراء(ت٢٠٧هـ)، يحيى بن زياد:

المذكر والمؤنث (١٩٨٩). تحقيق: رمضان عبدالتواب، (د.ط)، القاهرة، مكتبة دار التراث.

معاني القرآن (د.ت). تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجَّار وعبد الفتاح شلبي، (ط١)، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الفراهيدي(ت١٧٠هـ)، الخليل بن أحمد:

الجمل في النحو (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥). تحقيق: فخر الدين قباوة، (ط٥)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

العين (د.ت). تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د.ط)، بيروت، دار ومكتبة الهلال.

الفرجاوي، عبدالفتاح (٢٠٠٧). العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو العربي. (ط١)، أريانة، دار سحر.

الفهري، عبدالقادر الفاسي. اللسانيات واللغة العربية (٢٠٠٠). (ط٤)، الدار البيضاء، دار توبقال.

الفيروزآبادي(ت٨١٧هـ)، محمد بن يعقوب (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥). القاموس المحيط. (ط٨)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الفيومي(ت نحو ٧٧٠هـ)، أبو العباس أحمد بن محمد (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. (د.ط)، بيروت، المكتبة العلمية.

قاسم، عبدالعزيز بن إبراهيم (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠). الدليل إلى المتون العلمية. (ط١)، الرياض، دار الصميعي.

القاسمي(ت١٣٣٢هـ)، جمال الدين محمد بن محمد (١٤١٨هـ). محاسن التأويل. تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

القالي(ت٣٥٦هـ)، أبو علي إسماعيل بن القاسم (١٩٧٥). البارع في اللغة. تحقيق: هشام الطعان، (ط١)، بغداد، مكتبة النهضة ؛ وبيروت، دار الحضارة العربية.

قباوة، فخر الدين نجيب عمر (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨). تصريف الأسماء والأفعال. (ط٢)، بيروت، مكتبة المعارف.

القرَافي(ت٦٨٤هـ)، شهاب الدين أحمد بن إدريس:

شرح تنقيح الفصول (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣). تحقيق: طه سعد(ط١)، القاهرة، شركة الطباعة الفنية المتحدة.

العقد المنظوم في الخصوص والعموم (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩). تحقيق: أحمد الختم، (ط١)، الجيزة، دار الكتبي.

نفائس الأصول في شرح المحصول (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥). تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكة، مكتبة نزار مصطفى الباز.

الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق) (د.ت). (د.ط) ، بيروت، عالم الكتب.

القرطبي(ت٦٧١هـ)، أبو عبد الله محمد بن أحمد (١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (ط٢)، القاهرة، دار الكتب المصرية.

القرني، عبدالرحمن بن محمد (٢٠٠٧). مقابلة الجمع بالجمع دراسة أصولية تطبيقية. **مجلة جامعة الكويت: الشريعة والدراسات الإسلامية**، (٧٠)، ص٣٤٥-٤٢١.

القزويني(ت٧٣٩هـ)، محمد بن عبد الرحمن (د.ت). الإيضاح في علوم البلاغة. تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، (ط٣)، بيروت، دار الجيل.

القفطي(ت٦٤٦هـ)، جمال الدين علي بن يوسف (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٢). إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١)، القاهرة، دار الفكر العربي؛ وبيروت، مؤسسة الكتب الثقافية.

القيسي(ت ق٦هـ)، الحسن بن عبد الله (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧). إيضاح شواهد الإيضاح. تحقيق: محمد الدعجاني، (ط١)، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

القيسي(ت٤٣٧هـ)، مكي بن أبي طالب:

الهداية إلى بلوغ النهاية (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨). (ط١)، الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة بجامعة الشارقة.

مشكل إعراب القرآن (١٤٠٥هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، (ط٢)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن قيم الجوزية(ت٧٦٧هـ)، برهان الدين إبراهيم بن محمد (١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤). إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد بن عوض السهلي، (ط١)، الرياض، أضواء السلف.

ابن قيم الجوزية(ت٧٥١هـ)، محمد بن أبي بكر:.

طريق الهجرتين وباب السعادتين (١٣٩٤هـ). (ط٢)، القاهرة، دار السلفية.

بدائع الفوائد (د.ت). (د.ط)، بيروت، دار الكتاب العربي.

كابريه، ماريا تيريزا (٢٠٠٩). المعنى في علم المصطلحات (حول تمثيل التصورات تمثيلا ذهنيا "أسس لمسعى إلى النمذجة"). ترجمة: ريتا خاطر، (ط١)، بيروت، المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، ص٤٣-٧٦.

كاظم، حامد عبدالمحسن؛ **وعايز**، عقيل كاظم (٢٠١٥). المراعاة في النحو العربي. **مجلة جامعة بابل: العلوم التربوية والإنسانية**، (٢١)، ص٣٣٤-٣٥٣.

الكرماني(ت نحو٥٠٥هـ)، محمود بن حمزة (د.ت). غرائب التفسير وعجائب التأويل. (د.ط)، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية؛ وبيروت، مؤسسة علوم القرآن.

الكرماني(ت٥٦٣هـ)، محمد بن أبي المحاسن محمود (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١). مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني. تحقيق: عبد الكريم مدلج، (ط١)، بيروت، دار ابن حزم.

الكَفَوي(ت١٠٩٤هـ)، أبو البقاء أيوب (د.ت). الكليات. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، (د.ط)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الكَلْوَذَاني(ت٥١٠هـ)، أبو الخطاب محفوظ بن أحمد (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥). التمهيد في أصول الفقه. تحقيق: مفيد أبو عمشة ومحمد بن إبراهيم، (ط١)، مكة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

ابن كمال باشا(ت٩٤٠هـ)، أحمد بن سليمان (١٩٨٠). رسائل ابن كمال باشا. تحقيق: ناصر الرشيد، (د.ط)، الرياض، النادي الأدبي.

الكِندي (ت٥٦٥م)، امرؤ القيس بن حُجْر (د.ت). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط٥)، القاهرة، دار المعارف.

مبروك، محمد أشرف (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩). ظاهرة الحمل على المعنى في الدراسات النحوية. **رسالة ماجستير (غير منشورة)**. جامعة القهارة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف. القاهرة.

ابن مالك(ت٦٧٢هـ)، محمد بن عبدالله:

شرح الكافية الشافية. تحقيق: عبد المنعم هريدي، (ط١)، مكة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

شرح تسهيل الفوائد (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠). تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي، (ط١)، الجيزة، هجر للطابعة والنشر.

شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ (١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧). تحقيق: عدنان الدُّوري. (د.ط)، بغداد، مطبعة العاني.

المبرّد(ت٢٨٥هـ)، محمد بن يزيد:

الكامل في اللغة والأدب (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط٣)، القاهرة، دار

الفكر العربي.

المذكر والمؤنث (١٩٧٠). تحقيق: رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي، (د.ط)، القاهرة، مطبعة دار الكتب.

المقتضب(د.ت). تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (د.ط)، بيروت، عالم الكتب.

المتوكل، أحمد:

مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي (٢٠٠٩). (ط١)، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.

الخطاب وخصائص اللغة العربية (٢٠١٠). (ط١)، الرباط، دار الأمان؛ وبيروت، الدار العربية للعلوم.

قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (٢٠١٣). (ط١)، الرباط، دار الأمان.

المنهج الوظيفي في البحث اللساني (٢٠١٦). (ط١)، بيروت، كلمة للنشر؛ والرباط، دار الأمان.

المجاشعي(ت٤٧٩هـ)، علي بن فَضَّال (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧). النكت في القرآن الكريم. تحقيق: عبد الله الطويل. (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، أبو بكر أحمد بن موسى (١٤٠٠هـ). السبعة في القراءات. تحقيق: شوقي ضيف، (ط٢)، القاهرة، دار المعارف.

المحلي (ت٨٦٤هـ)، جلال الدين محمد بن أحمد؛ **والسيوطي(ت٩١١هـ)**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت). تفسير الجلالين. (ط١)، القاهرة، دار الحديث.

المديني(ت٥٨١هـ)، أبو موسى محمد بن عمر (١٩٨٦-١٩٨٨). المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث. تحقيق: عبد الكريم العزباوي، (ط١)، مكة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي؛ وجدة، دار المدني.

المرادي(ت٧٤٩هـ)، حسن بن قاسم (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. (ط١)، القاهرة، دار الفكر العربي.

المرادي (ت١٢٠٦هـ)، أبو الفضل محمد خليل بن علي (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨). سلك الدرر في

أعيان القرن الثاني عشر. (ط٣)، بيروت، دار البشائر الإسلامية.

المرداوي(ت٨٨٥هـ)، علاء الدين علي بن سليمان (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠). التحبير شرح التحرير في أصول الفقه. تحقيق: عبد الرحمن الجبرين وعوض القرني وأحمد السراح، (ط١)، الرياض، مكتبة الرشد.

المَرزُباني(ت٣٨٤هـ)، أبو عبيد الله محمد بن عمران (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢). معجم الشعراء. (ط٢)، بيروت، مكتبة القدسي؛ ودار الكتب العلمية.

المرزوقي(ت٤٢١هـ)، أبو علي أحمد بن محمد (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤). ألفاظ الشمول والعموم. تحقيق: خليل العطية، (ط١)، بيروت، دار الجيل.

المزني(ت٦٤هـ)، معن بن أوس (١٩٧٧). ديوان شعر. صنعة: نوري القيسي وحاتم الضامن، (د.ط)، بغداد، مطبعة دار الجاحظ.

المناوي(ت١٠٣١هـ)، عبدالرؤوف بن علي (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠). التوقيف على مهمات التعاريف. (ط١)، القاهرة، عالم الكتب.

ابن منظور(ت٧١١هـ)، محمد بن مكرم (١٤١٤هـ). لسان العرب. (ط٣)، بيروت، دار صادر.

ابن المنير(ت٦٨٣هـ)، ناصرالدين أحمد بن محمد (١٤٠٧هـ). الانتصاف فيما تضمنه الكشاف. (ط٣)، بيروت، دار الكتاب العربي.

الميداني(ت٥١٨هـ)، أحمد بن محمد (٢٠٠٤). مجمع الأمثال. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (د.ط)، بيروت، دار المعرفة.

ناصف(ت١٤٠٢هـ)، علي النجدي (١٩٨١). مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة. (ط١)، القاهرة، دار المعارف.

ناظر الجيش(ت٧٧٨هـ)، محمد بن يوسف (١٤٢٨هـ). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. (ط١)، القاهرة، دار السلام.

ابن الناظم(ت٦٨٦هـ)، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠). شرح ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابـن النجـار(ت٩٧٢هـ)، محمـد بـن أحمـد (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧). شـرح الكوكـب المنـير. تحقيـق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، (ط٢)، الرياض، مكتبة العبيكان.

ابـن نُجـيم(ت٩٧٠هـ)، زيـن الـدين بـن إبـراهيم (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩). الأشـباه والنظـائر. (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

النَّحَّاس(ت٣٣٨هـ)، أبو جعفر أحمد بن محمد:

إعراب القرآن (١٤٢١هـ). (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

معاني القرآن (١٤٠٩هـ- ١٩٨٨). تحقيق: محمد علي الصابوني، (ط١)، مكة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

النديم، عبدالماجد. الجامع في قراءة زيد بن علي (١٤٣٤هـ). (د.ط). بيروت، دار الكتب العلمية.

النسـفي(ت٧١٠هـ)، أبـو البركـات عبـد الله بـن أحمـد (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨). مـدارك التنزيـل وحقـائق التأويل. تحقيق: يوسف بديوي، (ط١)، بيروت، دار الكلم الطيب.

النَّمْلة(ت١٤٣٥هـ)، عبدالكريم بن علي:

أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣). (ط١)، الرياض، مكتبة الرشد.

المهَذَّب في علم أصول الفقه المقارن (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩). (ط١)، الرياض، مكتبة الرشد.

النيسـابوري(ت٨٥٠هـ)، الحسـن بـن محمـد. غرائـب القـرآن ورغائـب الفرقـان (١٤١٦هـ). تحقيـق: زكريا عميرات، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

النيسـابوري(ت٢٦١هـ)، مسلم بـن الحجـاج (١٤١٢هـ/ ١٩٩١). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ(صحيح مسلم). (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الهـذلي(ت٤٦٥هـ)، يوسـف بـن علـي (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧). الكامـل في القـراءات والأربعـين الزائـدة عليها. تحقيق: جمال الشايب، (ط١)، القاهرة، مؤسسة سما للنشر والتوزيع.

الهرَري، محمد الأمين بن عبد الله:

حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١). (ط١)، بيروت، دار طوق النجاة.

نزهة الألباب وبُشرة الأحباب في حل وفك مباني ومعاني ملحة الإعراب (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩). (ط١)، مكة، مكتبة الأسدي.

الهروي(ت نحو٤١٥هـ)، علي بن محمد (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣). الأُزْهِيّة في علم الحروف. تحقيق: عبدالمعين الملّوحي، (ط٣)، دمشق، مجمع اللغة العربية.

ابن هشام(ت٧٦١هـ)، عبدالله بن يوسف:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (د.ت). تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (د.ت). تحقيق: يوسف البقاعي، (د.ط)، بيروت، دار الفكر.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (١٩٨٤). تحقيق: عبد الغني الدقر، (ط١)، دمشق، الشركة المتحدة للتوزيع.

مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.(١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥). تحقيق: عبدالفتاح الحموز، (ط١)، عَمّان، دار عمار.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١٩٨٥). تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد، (ط٦)، دمشق، دار الفكر.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠). تحقيق: عبداللطيف الخطيب، (ط١)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

هفّان(ت نحو٥٠ ق.هـ)، الخِرْنِق بنت بدر (١٩٩٦). تحقيق: حسين نصّار، (ط٢)، القاهرة، دار الكتب المصرية.

الهندي(ت٧١٥هـ)، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦). نهاية الوصول في دراية الأصول. تحقيق: صالح اليوسف وسعد السويح، (ط١)، مكة، المكتبة التجارية.

الواحدي(ت٤٦٨هـ)، علي بن أحمد (١٤٣٠هـ). التفسير البسيط. (ط١)، الرياض، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ابن وَلّاد(ت٣٣٢هـ)، أحمد بن محمد (١٩٠٠). المقصور والممدود. تحقيق: بولس برونله، (د.ط)، ليدن، مطبعة بريل.

يعقوب، إميل بديع (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤). المعجم المفصل في المذكر والمؤنث. (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، يعيش بن علي (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١). شرح المفصل. تحقيق: إميل يعقوب. (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الملحقات

ملحق (١)

الأمثلة الافتراضية والمصنوعة للانتكاث

أ- الأمثلة الافتراضية:

١-(وكلٌّ أَتَوه دَاخِرًا)[١].

٢- (ومِنهُم مَن يَستَمِعُونَ إِلَيكَ حتى إذا خَرَج)[٢].

٣- (كِلا جَانِبَيه يَعسِلان كلُّه)[٣].

ب- الأمثلة المصنوعة:

١-مَن قاعدُون وقائمٌ إخوتُك[٤].

٢- مَن قاموا وقَعَدَ إخوتُك[٥].

٣- ومِن الناسِ مَن يَقُولُون ويَتَكلّمُ[٦].

٤- شَكَرتُ مَن أَحسنُوا إليّ على فِعلِه[٧].

---

(١) انظر: المحتسب (١٤٥/٢).

(٢) انظر: المصدر السابق. كما نُبِّه عليه سابقًا أنّه حَصَلَ تداخلٌ بين آيَتَين في هذا الشاهدِ الافتراضيِّ.

(٣) انظر: الخصائص (٣١٧/٣).

(٤) انظر: الأصول لابن السّرّاج (٣٥٨/٢).

(٥) انظر: المحتسب (٨٧/٢-٨٨).

(٦) انظر: المحرر الوجيز (٩٠/١).

(٧) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير، ص(١٠٨).

٥- مَن يَقُومُون ويَنظُرُ في أمورِنا قومُك[١].

٦- مَن يَقُومُون في غَيرِ شيءٍ ويَنظُرُ في أمورِنا قومُك[٢].

٧- مَن قامت وقَعَد[٣].

٨- مَن قامَا وقَعَد[٤].

٩- كَم مِسكينٍ أَطعمتُهم ودَعا لي[٥].

١٠- كَم مِسكينٍ تَصدّقتُ عليهم، وأما الصَّدقةُ عَليه فأَرجُو فيه الثوابَ[٦].

١١- أنتَ الذي قُمتَ وخَرَج[٧].

١٢- أنا الذي قلتُ كَذا وضَربَ زيدا، وأنتَ الرَّجلُ الذي قالَ كَذا وضَربتَ زيدًا[٨].

١٣- أنا الذي قُمتُ وضَرَب خالدًا، وأنتَ الذي قمتَ وضَرَب خالدًا[٩].

١٤- أنا الذي قُمتُ وخَرَج[١٠].

---

(١) انظر: شرح الجزولية للأُبَّذي، ص(٤٦٤)، ارتشاف الضرب (١٠٢٦/٢).

(٢) انظر: شرح الجزولية للأُبَّذي، ص(٤٦٤)، ارتشاف الضرب (١٠٢٦/٢-١٠٢٧)، همع الهوامع (٣٣٩/١).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (١٠٢٧/٢)، همع الهوامع (٣٣٩/١).

(٤) انظر: ارتشاف الضرب (١٠٢٧/٢).

(٥) انظر: المصدر السابق (٧٢٧/٢).

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) انظر: شرح الجزولية للأُبَّذي، ص(٤٦٧).

(٨) انظر: شرح الرضي على الكافية (٢٨/٣).

(٩) انظر: التذييل والتكميل (١٠٣/٣).

(١٠) انظر: همع الهوامع (٣٣٨/١).

ملحق (٢)

تقسيم شواهدِ الانتكاثِ بالنظرِ إلى شِقّيه وأَضرُبِهما

القسم الأول: معاودة اللفظ[1].

أ- الانتكاث البسيط:

١- الحمل على المعنى ابتداء ثم الحمل على اللفظ. (٢٢ شاهدا)

- **القراءات المتواترة:**

الجنسي:

- قوله تعالى: ﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ ۚ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٤٩]. (٧٧، ٢٣٤)

- قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ. يَسْتَعْجِلُ بِهَا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا ٱلْحَقُّ...﴾ [الشورى: ١٧ - ١٨]. (٧٨، ٢١١)

- قوله تعالى: ﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ. فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ. فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾ [الواقعة:٥٢-٥٤]. (٨٠، ١٨٠)

العددي:

- قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ نُشُرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ...﴾ [الأعراف: ٥٧]. اللفظ الحامل (الرّيح) (٩٨، ١٧٣)

- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ...﴾ [الأعراف: ٥٧]. اللفظ الحامل (سحابا). (٩٨، ١٧٦)

---

(١) ملاحظة: وُضعَت أرقامُ الصفحاتِ التي ورَدَت فيها هذه الشواهدُ في مبحثِ أقسامِ الانتكاثِ مِن غيرِ خطٍّ تحتَها، وفي مبحثَي ألفاظِ العمومِ والخصوصِ بخطٍّ تحتَها ما عدَا شواهدَ (مَن) و(مَا).

- قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ. لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف:١٢-١٣][1]. (١٠٥)

- قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ. إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ٩-١٠]. (١١٣، ١٨٨)

- قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ. فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣١ - ٣٢]. (١١٥، ٢١٧)

- قوله تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟ ۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ. فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ. يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ. فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣٣-٣٦]. (١١٥، ١٧٨)

■ القراءات الشاذة:

الجنسي:

- قرئ شذوذًا: ﴿وَمَن تَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣١][2]. (٨٣)

- قرئ شذوذًا: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس: ٨٠]. (٨٤، ١٨٠)

- قرئ شذوذًا: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الحشر: ٥]. (٨٦)

- وقرئ شذوذًا أيضًا: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الحشر: ٥][3]. (٨٥)

---

(١) إن كان تقديرُ عائدِ الصّلةِ جَمعًا (ما تركبونها).

(٢) هذا الشاهدُ يُمثِّلُ مراعاةَ المعنى ابتداءً ثم اللفظِ ثم المعنى، لكنَّ العودَ إلى المعنى لا يُخرِجُه عن هذه الصورةِ.

(٣) هذا الشاهدُ بهذه القراءةِ يُمثِّلُ مراعاةَ المعنى ابتداءً ثم اللفظِ ثم المعنى.

العددي:

- قرئ شذوذًا: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ تَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ...﴾ [آل عمران: ١٣]. (٨٢، ١٩٢)

- **الحديث:**

الجنسي:

- عن أنسٍ رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ: «يَتْبَعُ الْمَيِّتَ ثَلَاثٌ: أَهلُه وَمَالُه وَعَملُه، فَيرجِعُ اثْنَان ويَبقَى وَاحِدٌ. يرجِعُ أَهلُه وَمَالُه، وَيبقَى عملُه». (٨٨، ٢٣٦)

- **الشعر:**

الجنسي:

- قال الشاعر: [البسيط] (٨٩، ١٧٥)

لَا طِيبَ لِلعَيشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الموتِ والهَرَم

العددي:

- قال الشاعرُ: [الرّجز] (١٢٥، ١٩٣)

لَو أنَّ قَومي حِينَ أَدعُوهم حَمَلْ ... على الجبالِ الصُّمِّ لَانْهَدَّ الجَبَلْ

- قال الشاعر: [الطويل] (١٢٦، ٢٠٢)

أَلَا إنَّ جِيرانِي العَشِيَّةَ رَائِحٌ ... دَعَتهُم دَواعٍ مِن هَوًى ومَنَادِحُ

- قال الشاعر: [الرّجز] (١٢٧، ٢٢٣)

جَاءَ الشِّتاءُ وقَمِيصي أَخلاقْ ... شَرَاذِمٌ يَضحَكُ مِنه التَّوَّاقْ

- قال الشاعر: [الطويل] (١٢٧)

وما كُلُّ ذي لُبٍّ بِمُؤتِيكَ نُصْحَهُ ... وما كُلُّ مُؤتٍ نُصحَهُ بِلَبِيبِ

الإضماري:

- قال الشاعر: [الطويل] (١٤٣، ١٦٨)

أَأَنــتَ الهِــلاليُّ الــذي كُنــتَ مــرَّةً سَمِعنــا بــه والأَرحَــبيُّ الــمُعَلَّفُ

- **النثر:**

العددي:

- حَكَى سيبويهِ عن العربِ قولَهم: (وَضَعَا رِحَالَهُما). (١٣٣، ٢٠٩)

٢- الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ. (٢٧ شاهدا)

- **القراءات المتواترة:**

الجنسي:

- قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨]. (٧٢، ٢١٩)

- قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٣٩] [(١)]. (٧٤)

- قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]. (٧٦، ١٧٤)

- قولُه تعالى: ﴿هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ . أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ . ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوٓا۟ أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ ۖ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور: ١٤-١٦]. (٧٩، ٢٣٥)

العددي:

- قولُه تعالى: ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِي ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠]. (٩٤)

- قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا...﴾ [الأنبياء: ٣٠]. (١١٢، ٢٣١)

- قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ . وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان:٦-٧]. (١٠٢)

- قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ...﴾ [الزمر: ٢٣]. (١٠٣، ٢٢٠)

---

(١) على هذه القراءةِ (يَكن مَيتةٌ) أو على قراءةِ (تَكن مَيتةٌ)، مع القولِ باعتدادِ عائدِ الصلةِ المقدّرِ. وكلُّ قراءةٍ منهما تُمثِّل شاهدًا.

- قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ . ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر:٣٤-٣٥]. (١٠٤)

- قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ . لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٣]. (١٠٥)

- قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ . وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ . حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٦ - ٣٨]. اللفظ الحامل (مَن). (١٠٦)

- قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ . وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ . حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٦ - ٣٨]. اللفظ الحامل (شيطانا). (١٠٨، ١٧٤)

- قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ. إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ٩-١٠]. (١١٣، ١٨٨)

- قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]. (١٠٩)

■ القراءات الشاذة:

العددي:

- قرئ شذوذًا: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا . وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُۢنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٢ - ٧٣]. (١١٩)

- قرئ شذوذًا: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ . ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ . ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ

فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴾[المؤمنون:١٢-١٤]. (١٢٠، ١٧٢)

- قرئ شذوذًا: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ. إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ إِخۡوَتِكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾ [الحجرات: ٩-١٠]. (١١٣، ١٨٨)

- قرئ شذوذًا: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ. فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ. يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ وَنُحَاسٞ فَلَا تَنتَصِرَانِ. فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن: ٣٣-٣٦]. (١٢١، ١٧٨)

- **الحديث:**

الجنسي:

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الإِبِلَ صَالِحُ نِسَاءِ قُرَيشٍ، أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ». (١٢٢، ١٩٤)

- **الشعر:**

الجنسي:

- قال الشاعر: [الرجز] (٩٠، ٢٢٩)

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أجْمَعُ ... وَهْيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ

- قال الشاعر: [الطويل] (٩١، ٢٣٠)

وإِنَّ امْرَأً أَسْرَى إِلَيْكِ وَدُونَهُ ... فَيَافٍ تَنُوفاتٌ وبَيداءُ خَيْفَقُ

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ ... وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ

العددي:

- قال الشاعر: [الخفيف] (١٢٤)

لستُ مِمَّنْ يَكِعُّ أو يَسْتَكينو ... نَ إذا كافَحَتْهُ خَيلُ الأعادي

- قال الشاعر: [الطويل] (١٢٨)

أخُو الذَّئبِ يَعْوِي والغُرابِ ومَنْ يَكُنْ شَـرِيكَيْه تَطْمَـعْ نفسُـه كُـلَّ مَطْمَـعِ

- قال الشاعر: [الطويل] (١٣١، ٢٢١)

أَقامـتْ علـى رَبعَيْهِمـا جَارَتَـا صَـفًا كُمَيتَـا الأَعَـالي جَوْنَتَـا مُصْـطلاهُما

- قال الشاعر: [المتقارب] (١٣٠، ٢٢٧)

وسـاقانِ كَعْباهُمـا أصْـمَعَانِ أعَالِيْهمـا لُكَّتَـا بِـالزِّيَم

- **النثر:**

العددي:

- قالت العربُ : (لَيتَ هذا الجَرادَ قد ذَهَب فأَراحَنا مِن أَنفُسِه). (١٣٢، ١٨١)

٣- الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ ثم على المعنى. (٥ شواهد)

- **القراءات المتواترة:**

العددي:

- قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء: ٦٩]. (٩٥)

- قوله تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠]. (٩٦)

- قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدٗا لِّلَّهِ وَهُمۡ دَٰخِرُونَ﴾ [النحل:٤٨]. (٩٩)

- قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِيَ فِي ٱللَّهِ جَعَلَ فِتۡنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِۖ وَلَئِن جَآءَ نَصۡرٞ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمۡۚ أَوَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت:١٠]. (١٠١)

- قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ . وَإِنَّهُمۡ لَيَصُدُّونَهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ . حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ فَبِئۡسَ ٱلۡقَرِينُ . وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾ [الزخرف:٣٦-٣٩]. (١٠٦)

ب- الانتكاث المركب: (٧ شواهد)

١- الحمل على المعنى ثم على اللفظ ثم الحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ.

- **القراءات المتواترة:**

الجنسي:

- قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٣٩][(١)]. (٧٤)

العددي:

- قوله تعالى: ﴿قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ. فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ. أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء:١٥-١٦]. (١١٧، ٢٠٧)

٢- الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ.

- **القراءات المتواترة:**

الجنسي:

- قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٣٩][(٢)]. (٧٤)

٣- الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ ثم على المعنى.

- **القراءات المتواترة:**

العددي:

- قوله تعالى: ﴿قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا. وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا. وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا. وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا...﴾ [نوح:٢٢-٢٤][(٣)]. (١١١)

---

(١) على هذه القراءة (يَكُن مَيْتَةً) وعلى قراءةِ (تَكُن مَيتَةٌ)، مع القولِ بعدمِ الاعتدادِ بعائدِ الصّلةِ المقدّرِ، أو بأنَّ المقدّرَ مؤنثٌ (استقرّت). وكلّ قراءةٍ منهما تُمثِّلُ شاهدًا.

(٢) على قراءَتي (يَكُن مَيْتَةً) و(تَكُن مَيتَةٌ)، مع القولِ بأنَّ المقدّرَ مذكّرٌ (استقرّ). وكلّ قراءةٍ منهما تُمثِّلُ شاهدًا.

(٣) على القراءتين (وَلَدَه) و(وُلْدَه). وكلّ قراءةٍ منهما تُمثِّلُ شاهدًا.

القسم الثاني: مراجعة المتبَع[1].

أ- القطع ثم الإتباع: (شاهدان)

- **القراءات الشاذة:**

- قرِئَ شُذوذًا قوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ. ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ. مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٢-٤][2]. (١٣٩)

- **الشعر:**

- قال الشاعرُ: [البسيط] (١٤٢)

وكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ ... إلَّا نُمَيْرًا أَطاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنون وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا ... والقَائِلينَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

ب- الإتباع ثم القطع ثم الإتباع: (٤ شواهد)

- **القراءات المتواترة:**

- قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢]. (١٣٦)

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]. (١٣٨)

---

(١) ملاحظة: وُضِعَت بجوارِ الشواهدِ أرقامُ الصفحاتِ التي وَرَدت فيها تلك الشواهدُ في مطلبِ الانتكاثِ الإعرابيّ.

(٢) بقطعِ (ربّ) إلى النصب أو الرفع ثم إتباعِ (الرحمن الرحيم، مالك). أو بقطعِ (ربّ، الرحمن الرحيم) إلى النصب أو الرفع ثم إتباعِ (مالك).

- **القراءات الشاذة:**

- قُرِئَ شُذوذًا: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ. ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ. مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة:٢-٤][1]. (١٣٩)

- **الشعر:**

- قال الشاعرُ: [الكامل] (١٤١)

لا يَبْعُدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النَازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ معاقِدَ الأُزْر

(١) بإتباعِ (ربّ) بالجرِّ نعتًا أو بدلًا، مالك) ثم قطعِ (الرحمن الرحيم) إلى النصب أو الرفع ثم إتباعِ (مالك).

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس كلام العرب

فهرس الأشعار

فهرس الأعلام

فهرس الموضوعات التفصيلي

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾	البقرة	٨	٣٦
﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾	البقرة	٢٠٠	٩٤، ١٦٥، ٣٥٤
﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾	البقرة	٢٢٨	١٩٨
﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾	البقرة	٢٣٣	١٩٥
﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم﴾	البقرة	٢٧٤	١٦١
﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾	آل عمران	١٨٥	١٤٩
﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾	النساء	٣٤	١٩٥
﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾	النساء	٦٩	٤٦، ٤٩، ٩٥، ١٥٨، ٣٥٨
﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	النساء	١٤٢	١٣٧
﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	النساء	١٦٢	١٣٦، ٢٩٢، ٣٦٠
﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ﴾	المائدة	١٧	٢٣٢
﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾	المائدة	٦٠	٤٥، ٥٠، ٩٦، ١٦٥، ٣٥٨
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	المائدة	٦٩	١٣٨، ٣٦٠
﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ﴾	الأنعام	٧٦	٧٣
﴿لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾	الأنعام	٧٧	٧٣

﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾	الأنعام	٧٨	٧٢، ٢١٩، ٣٥٤
﴿ وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾	الأنعام	١٣٩	٢٩، ٣٩، ٤٢، ٤٣، ٧٤، ١٦٥، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣٠٧، ٣٥٤، ٣٥٩
﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾	الأعراف	٥٦	٢١٢، ٢١٣، ٢١٤
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ الرِّيَٰحَ نُشُرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ...﴾	الأعراف	٥٧	٩٨، ١٧٣، ٣٥٠
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ...﴾	الأعراف	٥٧	٢٩، ٩٨، ١٧٦، ٣٥٠
﴿ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ ﴾	الأنفال	١٦	١٩٢
﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾	يونس	٤٢	٢٧
﴿ وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴾	هود	٨٣	٢١٥
﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾	يوسف	٣٠	٢٠١
﴿ نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم ﴾	التوبة	١٢، ١٣	٩، ٢١
﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ ﴾	التوبة	٦٩	١٦٧
﴿ وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾	الرعد	١٢	١٧٧
﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾	الحجر	٣٠	١٤٩
﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾	الحجر	٨٧	٢٢١
﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ ﴾	النحل	٤٨	٩٩، ١٣٣، ١٦٥، ٣٠٧، ٣٥٨
﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ ﴾	النحل	٦٦	٢٢٤، ٢٢٥
﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا ﴾	النحل	٩٢	٩، ١٠، ٢١
﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾	الإسراء	٢٣	٧٦، ١٥٤

﴿ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا﴾	الإسراء	٣٧	١٥٤
﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهًا ﴾	الإسراء	٣٨	١٤٩
﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهًا ﴾	الإسراء	٣٨	٧٦، ١٥٤، ٣٥٤
﴿ كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا ﴾	الكهف	٣٣	١٥١
﴿ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٞ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾	الكهف	٤٣	١٩٢
﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدًا ﴾	مريم	٩٣	١٥١، ١٥٢
﴿ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴾	مريم	٩٥	١٥١، ١٥٢
﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدًا. لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدًّا. وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا﴾	مريم	٩٣-٩٥	١٥٣، ١٥٤
﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾	طه	٤٦	٢٠٧
﴿ أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَا...﴾	الأنبياء	٣٠	١١٢، ٢٣١، ٢٣٢، ٣٥٤
﴿ مُسۡتَكۡبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرٗا تَهۡجُرُونَ﴾	المؤمنون	٦٧	١٢٦
﴿ قَالَ كَلَّاۖ فَٱذۡهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ. فَأۡتِيَا فِرۡعَوۡنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ. أَنۡ أَرۡسِلۡ مَعَنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾	الشعراء	١٥-١٧	١١٧، ٢٠٧، ٢٧٩، ٣٥٩
﴿ فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ ﴾	الشعراء	٧٧	٢٠٨
﴿ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ﴾	النمل	٨٧	١٥١، ١٥٢
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِيَ فِي ٱللَّهِ جَعَلَ فِتۡنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِۖ وَلَئِن جَآءَ نَصۡرٞ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمۡۚ أَوَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	العنكبوت	١٠	١٠١، ١٦٦، ٣٥٨
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ. وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسۡتَكۡبِرٗا كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗاۖ فَبَشِّرۡهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾	لقمان	٦-٧	١٠٢، ١٦٦، ٣٠٧، ٣٥٤
﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ ﴾	الأحزاب	٣٠	١٩٥
﴿ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا﴾	الأحزاب	٣١	٢٨، ٣٠، ٢٤٣
﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾	الأحزاب	٣٢	١٥١

﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾	الأحزاب	٦٣	٢١٥
﴿ مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا ﴾	يس	٨٠	١٨٠
﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ... ﴾	الزمر	٢٣	١٠٣، ٢٢٠، ٢٢١، ٣٥٤
﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	الزمر	٤٩	٧٧، ٢٣٤، ٣٥٠
﴿ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ. ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾	غافر	٣٤-٣٥	١٠٤، ١٦٦، ٣٥٥
﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ. يَسْتَعْجِلُ بِهَا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا ٱلْحَقُّ... ﴾	الشورى	١٧-١٨	٧٨، ٢١١، ٣٥٠
﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ. لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴾	الزخرف	١٢-١٣	١٠٥، ١٦٦، ٣٠٧، ٣٥١، ٣٥٥
﴿ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾	الزخرف	١٣	١٣٣
﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ. وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ. حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ. وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾	الزخرف	٣٦-٣٩	١٠٦، ١٠٨، ١٥٨، ١٧٤، ٢٥١، ٣٠٧، ٣٥٥، ٣٥٨
﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾	الدخان	٤٣	٨٠
﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ. يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾	الجاثية	٧-٩	١٥٤
﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ.	الحجرات	٩-١٠	٣٥، ٤١، ١١٣، ١٨٨، ٣٠٧، ٣٥١،

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾			٣٥٥
﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾	الحجرات	١٤	٢٠١
﴿ هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ . أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ . ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ ۖ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	الطور	١٤-١٦	٧٩، ٢٣٥، ٣٥٤
﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾	الرحمن	١٣	٢١٨
﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ . وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ ...﴾	الرحمن	١٤-١٥	٢١٨
﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾	الرحمن	٣١	١٧٩
﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ . فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾	الرحمن	٣١-٣٢	١١٥، ٢١٧، ٣٥١
﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُواْ ۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ . فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ . يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ . فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾	الرحمن	٣٣-٣٦	١١٥، ١٧٨، ٣٠٧، ٣٥١
﴿ لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ . فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ . فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴾	الواقعة	٥٢-٥٤	٨٠، ١٨٠، ٣٥٠
﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾	الطلاق	١١	٣٨، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ١٠٩، ١٥٧، ٢٨٠، ٣٠٧، ٣٥٥
﴿ قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَٱتَّبَعُواْ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا . وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا . وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا . وَقَدْ أَضَلُّواْ كَثِيرًا ۖ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا ﴾	نوح	٢٢-٢٤	١١١، ٢٨٠، ٣٥٩
﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	التحريم	٤	١٣٣
﴿ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴾	القيامة	٣٩	٢٣٧
﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾	الإنسان	٢	٢٢٤

القراءات الشاذة

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ. الرَّحۡمَٰنِ الرَّحِيمِ. مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾	الفاتحة	٢-٤	١٣٩، ٣٦٠، ٣٦١
﴿قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيۡنِ ٱلۡتَقَتَاۖ فِئَةٞ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٞ يَرَوۡنَهُم مِّثۡلَيۡهِمۡ رَأۡيَ ٱلۡعَيۡنِ﴾	آل عمران	١٣	٨٢، ١٩٢، ٣٥٢
﴿وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنۡ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَالَ قَدۡ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذۡ لَمۡ أَكُن مَّعَهُمۡ شَهِيدٗا. وَلَئِنۡ أَصَٰبَكُمۡ فَضۡلٞ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمۡ تَكُۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٞ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾	النساء	٧٢-٧٣	١١٩، ١٦٦، ٣٥٥
﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ. ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ. ثُمَّ خَلَقۡنَا ٱلنُّطۡفَةَ عَلَقَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡعَلَقَةَ مُضۡغَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡمُضۡغَةَ عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا العَظۡمَ لَحۡمٗا ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾	المؤمنون	١٢-١٤	١٢٠، ١٧٢، ٣٥٥
﴿وَمَن تَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا﴾	الأحزاب	٣١	٣٠، ٨٣، ١٥٨، ٣٥١
﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ الخَضۡرَاءِ نَارٗا فَإِذَآ أَنتُم مِّنۡهُ تُوقِدُونَ﴾	يس	٨٠	٨٤، ١٨٠، ٣٥١
﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ اسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ. فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ. يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ وَنُحَاسٞ فَلَا تَنتَصِرَانِ. فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	الرحمن	٣٣-٣٦	١٢١، ٣٥٦
﴿مَا قَطَعۡتُم مِّن لِّينَةٍ أَوۡ تَرَكۡتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيُخۡزِيَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾	الحشر	٥	٨٥، ١٦٦، ٣٥١
﴿مَا قَطَعۡتُم مِّن لِّينَةٍ أَوۡ تَرَكۡتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيُخۡزِيَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾	الحشر	٥	٨٦، ١٦٦، ٣٥١

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الراوي	الصفحة
«خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الإِبِلَ صَالِحُ نِسَاءِ قُرَيشٍ، أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ».	أبو هريرة	١٢٢، ١٩٤، ٣٥٦
«يَتْبَعُ الْمَيِّتَ ثَلَاثٌ: أَهلُه وَمَالُه وَعَملُه، فَيرجِعُ اثْنَان ويَبقَى وَاحِدٌ. يرجِعُ أَهلُه وَمَالُه، وَيبقَى عملُه».	أنس بن مالك	٣٠، ٨٨، ٢٣٦، ٣٥٢

فهرس كلام العرب

المأثور	الصفحة
ليتَ هذا الجَرادَ قد ذَهَب فأراحَنا من أَنْفُسِه	١٣٢، ١٨١، ٣٥٧
نشدتُّك باللهِ لمّا فعلتَ	٦٩
وَضَعَا رِحالَهما	١٣٣، ٢٠٩، ٣٥٣
هذا ثوبٌ أَكْيَاشٌ	٢٢٤
يا أيُّها القَومُ كُفُّوا عَنَّا وكُفَّ عنّا	١٨٦، ١٩٤

فهرس الأشعار

(ب)

[الطويل]

وما كُلُّ ذي لُبٍّ بمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ ... وما كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

١٢٧، ٣٥٢

(ح)

[الطويل]

أَلَا إنَّ حِيرانِي العَشِيَّةَ رَائِحٌ ... دَعَتْهُم دَواعٍ مِن هَوًى ومَنَادِحُ

١٢٦، ٢٠٢، ٣٥٢

(د)

[الطويل]

وقرّبْتُ بالقُرْبى، وجَدِّكَ إنّني ... متى يَكُ أمْرٌ للنَّكِيثَةِ أَشْهَدِ

٩

[الخفيف]

لستُ مِمَّنْ يَكِعُّ أو يَسْتَكينو ... نَ إذا كافَحَتْهُ خيلُ الأعادي

١٢٤، ١٦٧، ٣٥٦

(ر)

[الكامل]

لا يَبْعُدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النَازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ معاقِدَ الأُزْر

١٤١، ٢٩٢، ٣٦١

(ع)

[الرّجز]

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أجْمَعُ ... وَهْيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ

٩٠، ٢٢٩، ٣٥٦

[الطويل]

ومَـن يَقـترِفْ خُلْقًـا سـوى خُلْـقِ نفْسِـه يَدَعْـــهُ وتُرجعْـــهُ إليـــه الرّواجـــعُ

٢٥٠

[الطويل]

أخُـو الـذِّئبِ يَعْـوِي والغُـرابِ ومَـنْ يَكُـنْ شَـــرِيكَيْه تَطْمَـــعْ نفسُـــه كُـــلَّ مَطْمَـــعِ

١٢٨، ١٥٩، ٣٥٧

(ف)

[الرجز]

مَـــا بـــالُ قلـــبٍ راجَـــعَ انتِكَافَـــا بَعْـــدَ التَّعَـــزِّي اللَّهْـــوَ والإيجافـــا

٩

[الطويل]

أأنـــتَ الهِـــلاليُّ الـــذي كنـــتَ مـــرَّةً سَمِعنَـــا بـــه والأَرحَـــبيُّ الـــمُعَلَّفُ

١٤٣، ١٦٨، ٢٧٠، ٣٥٣

(ق)

[الطويل]

وإنَّ امْـــرَأً أَسْـــرَى إِلَيْـــكِ وَدُونَـــهُ فَيَـــافٍ تَنُوفـــاتٌ وبَيـــداءُ خَيْفَـــقُ

لَـــمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْـــتَجِيبِي لِصَـــوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِـــي أَنَّ الـــمُعَانَ مُوَفَّـــقُ

٩١، ٢٣٠، ٣٥٦

[الرجز]

جَـــاءَ الشِّـــتاءُ وقَمِيصـــي أَخْـــلاقْ شَـــرَاذِمٌ يَضْـــحَكُ مِنـــه التَّـــوَّاقْ

١٢٧، ٢٢٣، ٣٥٢

(ل)

[الطويل]

إذا انصَـرَفَت نَفْسِـي عَـنِ الشَّـيءِ مَـرَّةً فلَسْـتُ عَلَيـهِ آخِـرَ الـدَّهرِ مُقـبِلَا

٢٤٨

[الطويل]

إذَا انصَرفَت نَفْسِي عن الشَّيءِ لم تَكَد إليه بِوَجهٍ آخِرَ الدَّهرِ تُقبِلُ

٢٤٧

[الرّجز]

لَو أنَّ قَومي حِينَ أَدْعُوهم حَمَلْ على الجبالِ الصُّمِّ لَانْهَدَّ الجَبَلْ

١٢٥، ١٩٣، ٣٥٢

(م)

[الطويل]

أقامتْ على رَبعَيْهما جَارَتَا صَفًا ولإضافة كُمَيتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطلاهُما

١٣١، ٢٢١، ٣٥٧

[البسيط]

لَا طِيبَ لِلْعَيشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْموتِ والهَرَم

٨٩، ١٧٥، ٣٥٢

[المتقارب]

وساقانِ كَعْباهُما أصْمَعَانِ أعَالِيْهما لُكِّتَا بِالزِّيَم

١٣٠، ٢٢٧، ٣٥٧

(هـ)

[الطويل]

ومَن يَبتدعْ ما ليسَ فيه سجيّةً يَدَعْه ويَغلِبْهُ على النّفس خِيمُها

٢٥٠

[البسيط]

وكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ إلَّا نُمَيْرًا أَطاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا

الظَّاعِنونَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا والقَائِلينَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

١٤٢، ٣٦٠

فهرس الأعلام

(أ)

الأُبَّذِيّ	٢٦، ٣٠، ٣٣، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٨٨، ٢٩٨، ٣٠٨
ابنُ أبي الرَّبيع	٢٨، ٤٠، ٥١، ٢٤٦، ٢٦٢، ٢٧٥، ٢٨٨، ٢٩٨، ٣٠٨
ابنُ الأثيرِ الكاتب	٢٤، ١٥١، ١٥٢، ٢٤٠، ٢٤٦
الأخفش	٩١، ٢٠٨
الأشموني	٢٨٨
الأعلمُ الشَّنْتَمَرِيّ	٣٩، ٢٧٢
الأَلوسيّ	٣٥، ٤٧، ٢٦٠، ٢٧٣
الأمينُ الشّنقيطيُّ	٣٥، ٤٧، ٢٦٠، ٢٧٣
أنس بن مالك ﷺ	٣٠، ٨٨

(إ)

إبراهيم الباجوري	٢٩١
أبو إسحاق الشاطبي	٣٨، ٥١، ٣٤٣، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣١٠
الإيجِي الشِّيرازيُّ	٣١، ٢٧٣

(ب)

الباقُوليّ	٤٣، ٤٨، ٢٥٧، ٢٧٢، ٢٩٨
أبو البَرَكاتِ الأنْباريّ	٣٠، ١٥١، ١٥٢، ٢٥٧، ٢٩٨
برهان الدِّينِ بن قَيّم الجَوزية	٢٩١
البِقاعيّ	١٠٢
بهاء الدين السُّبكي	١٦٨

(ت)

تاجِ القُرّاء الكَرْمانيّ	٤٣، ٢٧٢

(ث)

ثعلب	١٨٦، ١٩٤

(ج)

أبو جعفر الرُّعَينيّ	٢٤٧

الجَمَل ٥٠

ابن جِنّي ١١، ١٤، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٤٠، ٥٢، ١٢٩، ١٥١، ١٩٦، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٥، ٢٩٢، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣١١

الجوهري ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦

(ح)

أبو حاتم السِّجِستانيّ ١٧١

ابنُ الحاجب ٢٦، ٣٠، ١٥٣، ١٩٧، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٩٨

حَسّان بن ثابت رضي الله عنه ٢٤٨

الحَطّاب الرعيني ٢٨٨

أبو حيّان ٢٧، ٣١، ٣٤، ٤٤، ٤٥، ١٥١، ١٥٢، ٢٠٨، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٤١، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٨، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٨

(خ)

خالد الأزهري ٢٨٨

ابنُ خالَويه ٢٢، ٢٦، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٧٦، ٢٩٨، ٣٠٥

ابن خروف ٢٨٧

أبو الخطّاب ٢٢٤

الخليل ٢١٩

(د)

الدَّمَامِينيّ ٤٨، ٢٧٣، ٢٩٨

(ر)

الراعي الغَرناطي ٢٨٨

الرَّضيّ الإستراباذي ٣٤، ٤٤، ١٨٧، ٢٠٠، ٢٢٥، ٢٤٣، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٨٨، ٢٩٨

(ز)

ابنُ الزبيرِ الغَرناطيّ ٢٠٨، ٢٨٨

الزَّجَّاج ٢٢، ٢٨، ٣٩، ٢٦٢، ٢٩٨، ٣٠٥

الزَّرْكَشِيّ ٢٥، ٣٧، ٢٥٧، ٢٧٣، ٢٩٨

الزمخشريّ ١٠، ٢٩، ٣٨، ١٠٣، ١٠٤، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٥٧، ٢٧٢، ٢٩٨
ابنُ زَنْجلة ٢٦، ٤٦، ٢٥٧، ٢٧٢، ٢٩٨
زيد بن علي ١٢١

(س)

ابنُ السَّرّاجِ ٢٢، ٢٥، ٣٩، ١٨٦، ٢٦٤، ٢٩٨، ٣٠٥
أبو السُّعودُ الحنفيُّ ٣٢، ٢٥٩
ابنُ السِّكِّيت ٩
السَّمينُ الحلَبِيُّ ٣١، ٣٥، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ١٢١، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٨، ٢٩٨
السُّهيليّ ١٥٢
سِيبويه ٣٦، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٩٢
السِّيرافيّ ٢٢، ٣٩، ٤٢، ٤٨، ٥٦، ٢٥٧، ٢٧٢ ٢٩٨، ٣٠٥
السِّيوطيّ ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٦، ٤٦، ٤٨، ٢٥٧، ٢٧٤، ٢٨٨، ٢٩٨

(ش)

الشِّهابُ الخَفَاجيّ ٣٨، ٢٦٠، ٢٨٩

(ص)

الصَّبَّان ٣٥، ٤٧، ٤٨، ٢٠٢

(ع)

ابن عاشور ٢١٨
عباس حسن ٣٥، ٤٧
عبدالقاهر الجرجاني ١٦٢
أبو عُبيدةَ ٢٢١، ٢٣٢
ابن عصفور ٣٠، ٣٣، ٣٧، ١٢٧، ١٦٨، ١٨٨، ٢٤٢، ٢٥٨، ٢٦٩، ٢٨٧، ٢٩٨، ٣٠٨
عُضَيمة، محمد عبدالخالق ٤، ٣٢، ٢٧٨
ابنُ عطِيَّةَ ٢٩، ٤٠، ٤٢، ٢٦٤، ٢٧٦
عَطيَّةُ الأُجْهورِيّ ٥٠، ٢٧٨

العُكْبَرِيّ ٣٠، ٥١، ١٥١، ١٥٢، ٢٥٧،
ابنُ العِلْج ٢٨، ٣١، ٢٧٣، ٢٩١، ٣٠٨
عَلَمُ الدِّينِ بنُ بنتِ العراقيّ ٢٥٩
عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله عنه ٢٦٩
أبو عليّ الدِّينَوَريّ ٢٢، ٢٥، ٢٩٨، ٣٠٥
أبو عليّ الشَّلَوبِين ٢٥، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٧٢، ٢٩٨، ٣٠٨
أبو عليّ الفارسيّ ٩١، ١٤٣، ٢٢٥، ٢٦٤، ٢٩٨
العنبكي ٥

(ف)

الفاكهي ٢٨٩
ابن الفخار ٢٤٧، ٢٨٨، ٢٩٨، ٣٠٨
الفراء ١٥١، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤، ٢٣٧

(ق)

القَرَافيّ ٤٥، ٤٩، ٥١، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٧٣
ابن قيم الجوزية ١١٦

(ك)

الكَفَوِيّ ٣٢

(م)

ابن مالك ٣٧، ٤٧، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ٢٠٩، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٨٨، ٢٩٨، ٢٩٩
المبرّد ٢٢٢، ٢٤٠، ٢٤١
مَعنِ بنِ أَوسٍ رضي الله عنه ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٩٠
مكي بن أبي طالب ٢٥٩، ٢٩٨
أبو منصورٍ الأزهريّ ٣٩، ٢١٩، ٢٥٧
المراديّ ٢٨٨

(ن)

ناصرُ الدِّينِ بنُ المنيِّر	٣١، ٤٠، ٢٥٩، ٢٧٥
ابنُ ناظرِ الجيش	٣٨
النَّحّاس	٤٢، ٢٥٧
نَشْوَانُ الحِمْيريُّ	١٠

(هـ)

أبو هريرةﷺ	١٢٢
ابن هشام	١٢٧، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ٢٠١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢٦٤، ٢٨٨

(ي)

ابنُ يعيش	٣٩، ٢٠٠، ٢١٢، ٢٤٢، ٢٧٢، ٢٩٨

فهرس الموضوعات التفصيلي

إهداء	ج
شكر وتقدير	ج
مستخلص البحث باللغة العربية	د
مستخلص البحث باللغة الإنجليزية	د
فهرس المحتويات	هـ
المقدمة	١
الفصل الأول: مفهوم الانتكاث ونشأته	٧
المبحث الأول: معناه لغة واصطلاحا	٨
معناه لغة	٩
معناه اصطلاحا	١١
المبحث الثاني: المصطلح في التراث النحوي والتعبير عنه	٢٠
أ- تعبيرات معاودةِ اللفظِ بعد الانصرافِ عنه	٢٢
الضرب الأول: الحمل على المعنى ابتداء ثم الحمل على اللفظ	٢٢
أولا- التعبيرات العامة	٢٣
ما كثر دورانه	٢٣
جذر (ر ج ع)	٢٣
جذر (ع و د)	٢٧
جذر (ح م ل)	٢٨
فرع: تعبيرات الانتكاث الإضماري	٣٣
جذر (ر ع ي)	٣٤
جذر (ع ب ر)	٣٧
جذر (ر د د)	٣٩
ما قلّ دورانه	٤٠
ثانيا- التعبيرات الخاصة	٤٢
الضرب الثاني: الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ	٤٤
أولا- التعبيرات العامة	٤٤
جذر (ر ج ع)	٤٤
جذر (ع و د)	٤٥

جذر (ح م ل)	٤٦
جذر (ر ع ي)	٤٧
جذر (ع ب ر)	٤٧
ثانيا- التعبيرات الخاصة	٤٨
الضرب الثاني: الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ ثم على المعنى	٥٠
جذر (ح م ل)	٥٠
جذر (ر ع ي)	٥٠
ب- تعبيرات مراجعة المتبع بعد مفارقته	٥١
التعبيرات الخاصة	٥١
جذر (ر ج ع)	٥١
أبرز النتائج الملاحَظة في تعبيرات الانتكاث	٥٢
المبحث الثالث: مقاربته لسانيا	٥٤
الفصل الثاني: مواضع الانتكاث	٦٧
المبحث الأول: أقسام الانتكاث	٦٨
توطئة	٦٩
المطلب الأول: الانتكاث الجنسي	٧١
١- الانتكاث الجنسي في القراءات المتواترة	٧٢
٢- الانتكاث الجنسي في القراءات الشاذة	٨٢
٣- الانتكاث الجنسي في الحديث	٨٨
٤- الانتكاث الجنسي في الشعر	٨٩
المطلب الثاني: الانتكاث العددي	٩٣
١- الانتكاث العددي في القراءات المتواترة	٩٤
الانتكاث بتعانق الإفراد والجمع في المحمول	٩٤
الانتكاث بتبادل الإفراد والتثنية في المحمول	١١٢
الانتكاث بتعانق التثنية والجمع في المحمول	١١٣
الانتكاث بتبادل التثنية والجمع في المحمول	١١٥
الانتكاث بتعانق الإفراد والتثنية والجمع في المحمول	١١٧
٢- الانتكاث العددي في القراءات الشاذة	١١٩

الانتكاث بتخالف الإفراد والجمع في المحمول	١١٩
الانتكاث بتخالف التثنية والجمع في المحمول	١٢١
٣- الانتكاث العددي في الحديث	١٢٢
٤- الانتكاث العددي في الشعر	١٢٤
الانتكاث بتعانق الإفراد والجمع في المحمول	١٢٤
الانتكاث بتعانق الإفراد والتثنية في المحمول	١٢٨
الانتكاث بتعانق التثنية والجمع في المحمول	١٣١
٥- الانتكاث العددي في النثر	١٣٢
الانتكاث بتعانق الإفراد والجمع في المحمول	١٣٢
المطلب الثالث: الانتكاث الإعرابي	١٣٥
١- الانتكاث الإعرابي في القراءات المتواترة	١٣٦
٢- الانتكاث الإعرابي في القراءات الشاذة	١٣٩
٣- الانتكاث الإعرابي في الشعر	١٤١
تتمة الأقسام: الانتكاث الإضماري	١٤٣
المبحث الثاني: ألفاظ الانتكاث	١٤٥
توطئة	١٤٦
المطلب الأول: ألفاظ دالة على العموم	١٤٧
أ- لفظ كل	١٤٩
شاهد الانتكاث في (كل)	١٥٤
ب- اسما الشرط والموصول	١٥٥
١- اسم الشرط	١٥٥
شواهد الانتكاث العائد على (مَن) الشرطية	١٥٨
٢- الاسم الموصول	١٥٩
العائد على (من) و(ما) الموصولتين	١٦٢
شواهد الانتكاث العائد على (مَن) و(ما) الموصولتين	١٦٥
العائد على الموصول المختص	١٦٧
ج- الانتكاث الواقع في اسم الجنس	١٦٩
شواهد الانتكاث في اسم الجنس الإفرادي	١٧٢

شواهد الانتكاث في اسم الجنس الجمعي	١٧٦
د- الانتكاث الواقع في اسم الجمع	١٨٣
اسم الجمع للعاقل المذكر	١٨٦
اسم الجمع للعاقل المؤنث	١٨٧
شواهد الانتكاث في اسم الجمع للعاقل المذكر	١٨٨
شواهد الانتكاث في اسم الجمع للعاقل المؤنث	١٩٤
هـ- الانتكاث الواقع في جمع التكسير	١٩٧
شاهد الانتكاث في جمع التكسير	٢٠٢
المطلب الثاني: ألفاظ دالة على الخصوص	٢٠٤
أ- الخاص الحقيقي	٢٠٧
علم الشخص	٢٠٧
ب- الخاص الاعتباري	٢١١
١- العلم بالغلبة	٢١١
٢- علم الجنس	٢١٧
٣- الخاص النوعي	٢١٩
٤- الخاص الجنسي	٢٣١
٥- الخاص العددي	٢٣٦
الفصل الثالث: الخلاف في الانتكاث	٢٣٩
توطئة	٢٤٠
المبحث الأول: منشأ الخلاف	٢٤٥
المبحث الثاني: القول في معاودة اللفظ بعد الانصراف عنه	٢٥٥
الخلاف في أضرب الانتكاث البسيط	٢٥٦
١- الخلاف في صورة الحمل على المعنى ابتداء ثم الحمل على اللفظ	٢٥٦
أ- مذهب المجيزين	٢٥٦
القول الأول: الجواز مطلقا	٢٥٦
القول الثاني: الجواز بشرط الفصل بين الحملين	٢٥٨
القول الثالث: الجواز على قلة أو بالإشارة إلى أنه خلاف المتعارف	٢٥٩
ب- مذهب المضعفين	٢٦٢

ج- مذهب المانعين ٢٦٤
الترجيح ٢٦٦
الخلاف في الانتكاث الإضماري ٢٦٩
القول الأول: الجواز مطلقا ٢٦٩
القول الثاني: الجواز بشرط الفصل بين الحملين ٢٧٠
الترجيح ٢٧١
٢- الخلاف في صورة الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ ٢٧٢
أ- مذهب المجيزين ٢٧٢
القول الأول: الجواز مطلقا ٢٧٢
القول الثاني: الجواز بقيد الفصل أو القلة ٢٧٤
ب- مذهب المضعفين ٢٧٥
ج- مذهب المانعين ٢٧٦
الترجيح ٢٧٧
٣- الخلاف في صورة الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ ثم على المعنى ٢٧٨
القول في أضرب الانتكاث المركب ٢٧٩، ٢٨٠
المبحث الثالث: القول في عودة الإتباع بعد القطع ٢٨٢
تمهيد ٢٨٣
القول الأول: المنع ٢٨٧
القول الثاني: الجواز ٢٩١
القول الثالث: التفصيل ٢٩٤
الترجيح ٢٩٥
الحكم العام في نوعي الانتكاث ٢٩٩
الخاتمة ٣٠١
نتائج الفصل الأول ٣٠٣
نتائج الفصل الثاني ٣٠٧
نتائج الفصل الثالث ٣٠٨
التوصيات ٣١١
المصادر والمراجع ٣١٣

الملحقات	٣٤٧
ملحق (١) الأمثلة الافتراضية والمصنوعة للانتكاث	٣٤٨
ملحق (٢) تقسيم الانتكاث بالنظر إلى شقيه وأضربهما	٣٥٠
الفهارس العامة	٣٦٢
فهرس الآيات القرآنية	٣٦٣
فهرس الأحاديث النبوية	٣٧٠
فهرس كلام العرب	٣٧٢
فهرس الأشعار	٣٧٤
فهرس الأعلام	٣٧٨
فهرس الموضوعات التفصيلي	٣٨٤